


کتابخانه مجلس شورای اسلامی  
شماره ثبت کتاب ۱۱۴۶۴



بازدید شد  
۱۳۸۴

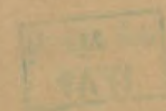
کتابخانه مجلس شورای اسلامی	
کتاب	الاسماء والصفات الغیب
مؤلف	سیوطی
مترجم	
موضوع	
شماره قفسه	۱۱۴۶۴

  
 مجلس شورای اسلامی  
 شماره ثبت کتاب

۱۱۴۶۴

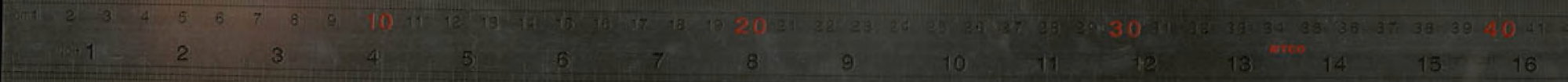
کتابخانه  
مجلس شورای  
اسلامی  
خطی  
۱۱۴۶۴





خطی

۶۶۶





بسم الله الرحمن الرحيم

را بر نه فرستی ایران در دست

5045

الاشباه والنظائر  
الفخرية

السيوطي

الاشياء والنفاير الخفية رحمة الله عليه



1941

11546

1991

ملک محمد رفیع

ابن محمد زوني

العامل

للتفحص العلامة للبحر القهامة الشيخ عبد الله الدنوشري ما دحا كتاب الاسباب والنظاير حسن اقراه

• نينا انما الاشيا ه سفر  
 • قون سبعة فم جمل  
 • فظا برما لها ابرافظ  
 • راض مثرات مورايت  
 • ولا ايضا

هذا كتاب بالحقايق ينطق • وغيره غير انه هو الحق  
هو خزون سبعة قد امرت • سيرة الخوف منها ينشرف  
فلغرب من مشرق هوسا • ليسوا اليه مغرب وشرق  
فغوايا الاشياء لاشبه لها • كغوايا انوارها تلتفت  
هذي افئدة لا نظرها • قل النواظر للنظر ويرى  
يا صاحب الكف صادق في مدحه • ان قلبه جروا يد تدفق  
لا دعه يا هذا تنقل المني • فعليه ارباب الغفيل البقرا

والعلماء المتوسكون  
أما الحكم الظاهري . فمعلوم للجميع الظاهر  
ليس في باب العلم . فكل من جازم في الدوائر  
فأما في العلم بالدين . فكل من جازم في الدوائر  
فأما في العلم بالدين . فكل من جازم في الدوائر



بسم الله الرحمن الرحيم وصل الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه بعزاز واجه وانصاره  
**سبحان الله المستتر** من الاشياء والظواهر والحوادث المتعبد بفقران الكبار والصغار  
 ولا اله الا الله وحده لا شريك له العالم بما في الضمير وانه اكرم من ان يضاف اليه سمى  
 حدث او يحاط باشارة مشبهة وعبارته **عالم** ولا حول ولا قوة الا بالله في جميع الموارد والاصناف  
 والسلا والسلام على رسوله سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم المنسوب اليه مجموع العنايات  
 والمفاخر المذكورة في كتابه باشراف الاسماء والصفات والصفات والمنازات والصفات  
 الامانة في جميع العلوم والادب **اما بعد** فان فنون العربية على اختلاف انواعها يجب  
 اول فنون في وقتنا الانوار التي كان في احاديثه سري وشجوي طالع ما سهرت في تتبع  
 شواردها في واصلت فيها بدلت اعمال المجد ما بين قلوب وبيدي وظنوني ولم ازل  
 من زمن الطلب اعنتني بعينها قد ما وجدتها واسمعي في تحصيل ما ترمي سعيًا خفيًا الى ان  
 وفقت منها على الج الفصحى واحطت بحال المجد مطاعة وتاملت ما ليحت فيفتني سوي  
 النزل واليسير والذات فلهذا الكتب المطولة والمختصرة وعلمت انما يتبع ما بين اصوله وتذكره  
 واعتقدت باخبارها وتراجمهم واحيا ما ترمي من حكاية وما روده او روده وما تقرده  
 به الواحد من المذاهب والافعال شعبة الناس او قزوه وما وقع لهم مع نظرائهم وفي مجالس  
 خلفائهم وامرائهم من منازعات ومحاورات ومجادلات ومعارفات ومعارفات  
 وقتاوي ومراسلات ومعاياد ومجاهد وقواعد ومناظير ومناظير ومناظير ومناظير  
 وفرايد وغرائب وشوارد حتى اجتمع عندي من ذلك جل ودونها وزمالاتها ولا افوت  
 وفرجل وكان مما سوت من ذلك كتاب طريفي لم استبق الى مثله وديوان ضيف لم ينسج ناسج على  
 شكله فتمتته القواعد النبوية دون الاشياء والظواهر وخرجت عليها القواعد البصرية  
 سيرا المثل السائر وادعته من الضوابط والاستثنائات جلاهد بده ونظمت في سلكه  
 من النوادر الغريبة والافان كل فريدة ولم يكن انتم المقصود منه لاجتياجه في الخلق  
 سق قد ينسج من جميع ما ارصد له من سائر الاوراق فحسنته بضع عشرة سنة وحرمت منه  
 الكائنات والمطالعون ثم قد راء الله تعالى ان اصعب بغيره فان الله وانما اليه الرجوع  
 فاستغثت الله تعالى في اعادته فادبته ثانيا والعرفان شانه تعالى الى اخره من غير من غير  
 طابا من الله سبحانه في المعونة فهو احب من في الملمات **واعلم** ان الغامض في علي تاليف ذكر  
 الكتاب الاولاني فصدت ان اسلك بالعربية سبيل الفقه في صنفه المتأخر في  
 والقواعد من كتب الاشياء والظواهر وقواعد الامام يد الدين في الاشياء والقواعد ان الفقه  
 انواع احدها معرفة الاحكام المصادرة فضا واستنبط طائفة عليهم صنفه الاحكام فغالبهم  
 المستولمة على مختصر الميرزا الشافعي معرفة الجمع والفرق ومن احسن ما صنف فيه كتاب الشيخ  
 محمد الجوزي في كتاب المسائل بعضها على بعض لاجتمعا في ما خفي واحد واحسن ترتيب كتاب  
 السلسلة الجوزية وقد اختصر الشيخ سبب الدين في المعاج وقد تقوى السلسل لابن الشيخ علي  
 ولهذا قال الرازي في مثله وهذه سلسلة طرحتها الشيخ الرابع المطارحات وهي سبيل فورية بغير  
 مع شوق الاذهان الخامس في المفاصلة السادسة من المختصات السبع الاثنان الثامن في المفاصلة

ابو بكر الصديق وابن سراقه وابو حاتم القزويني وغيرهم تسامح معرفة الافراد وهو معرفة ما  
 لكل من الاجماليين والافراد القوية وهذا يعرف من كتب الطبقات العاشرة معرفة الضوابط  
 التي يجمع مجموعها القواعد التي نزل اليها اصول وفروعها هذا انفسها والجمها واكمل واتمها  
 وبه ينشأ الفقه على الاستعداد لمثلت الاختصاص وهو اصول الفقه على الحقيقة انتهى وهذه  
 الافاضة اكرها اخفقت في كتاب الاشياء والظواهر للقاضي تاج الدين اسكي ولم يجمع  
 في كتاب سواء ولما قواعد التراكيب فليس فيه الا القواعد من تبة على حرف الجمع وكتاب الاختصاص  
 والظواهر للامام صدر الدين بن الزميل ومنها بكثير وقد فسد ما استكتبه بكتاب ابن  
 الزميل باشارة والده له في ذلك كذكره في خطبه واول من فتح هذا الباب سلمان العالم شيخ  
 الاسلام عز الدين بن عبد السلام في قواعد الكبرى والصغرى والاف الامام جلال الدين الاسي  
 كتاب في الاشياء والظواهر لكنه مات عنه مسودة وهو صغير جدا نحو عمر كرايس مرت على  
 الابواب ولذا كان في قسمين من النوع وهو التمهيد في تخرج الفروع الفقهية على القواعد  
 الاصولية والكتب الموردي في تخرج الفروع الفقهية في القواعد الفورية وهذا ان القسم  
 ما تقتضيه كتاب القاضي تاج الدين السبكي والاف الامام سراج الدين بن الملقن كتاب الاشياء  
 والظواهر مرتب على اسلوب اخر يعرف من مرجعته **وهذا** الكتاب الذي شرعنا في ترتيبه  
 في العربية يشبه كتاب القاضي تاج الدين الذي في الفقه فانه جامع لاكثر الاقسام وصدور  
 يشبه قواعد الرازي في كتاب قواعد مرتبة على حروف المعجم وقد قلنا ان كتابا لابن الزميل  
 عبد الرحمن بن محمد الاشاري في كتابه من هذه الاشياء في طبقات الادب بالعلوم الادبية  
 اللغوية والخوارق والخرافات والعروض والمواقي وصنعة الشعر واخبار العرب والاسامي  
 والمفردات بالعلوم الثمانية علمين وضعنا ما علم المجلد في النحو وعلم اصول النحو ونعرف به القواعد  
 وتركيبه واقتضاه من قياس العلة وقياس الشبه وقياس الطرد الميز ذلك على جدا اصول  
 الفقه فان سببه من المناسبة ما لا يخفى له لان النحو معقول بمنقول كمال الفقه معقول  
 من معقول وقال الرازي في اول قواعد كان بعض المشايخ يقول العلوم ثلاثة علم فصح وما  
 احترف وهو علم النحو والاصول وعلم الفصح والآخر هو علم البيان والتفسير وعلم تصحيح  
 واحترف وهو علم الفقه والحديث انتهى **وهذا** الكتاب بحمد الله تعالى مشتمل على سبعة  
 فنون **الاول** في القواعد والاصول التي نزل اليها الجزئيات والفروع وهو مرتبة على حرف  
 المعجم وهو معظم الكتاب ومجموعه وقد اغتنيت فيه بالاستقصاء والتفصيل والتحقيق واشتد  
 القول فيه واوردت في ضمن كل قاعدة ما لا يمتد العربية فيه من مقال وعجز وفتكت وتلقت  
 واعتراضات نقد وجواب وابواب وطرق تامة جامع ود من المسائل من ارباب الايات القرآنية  
 والاحاديث النبوية والايات الشعرية وتراكيب العما في تصانيفهم لمروية وحسنة كالقول  
 ونظمت في سلكي فريد القلائد **الثاني** من الضوابط والاستثنائات والتقسيمات وهو  
 مرتب على الابواب باختصاص كل ضابط ببابه وهذا هو احد في الفروق بين الضابط والقاعدة  
 لان القاعدة يجمع فروعها من ابواب شتى والضايط يجمع فروع باب واحد وقد تضمن القاعدة بالابواب  
 وتلك ما كانت امرا كالمسئلة على جزئيات وهو الذي يبرهن عنده بقولهم قاعدة الباب كذا



وهذا ايضا يذكر في هذا الفن في الاصل الاول وقد دخل في الفن الاول قسدا من هذا الفن وكذا امر  
 المتن بعد ولا يقتضها الحال ذلك **الثاني** في بناء المسبيل بضمه على بعضه وقد اختلف فيه  
 قديما تأليفه ليلحقا لحي بالسلطنة كما سمي بالحي في اللغة في النقص من كذا والمعا في ريش  
 كتاب في الاصول كذا وكذا وسماه سلاسل الذهب **الرايع** في الجمع والفرق **الحامس** في الانفا  
 والاحاجي والمطارات والملتصات وجمعها كليا في فن لا يتمازج رتبة كما اشار اليها لاسيما  
 في اول الفار **السادس** في المناظرات والمجاسات والذكريات والمرجعات والمجاورات  
 والفتاوي والوقعات والمسلات والمكانات **السابع** في الاضداد والفرابي وقد اوردت  
 كل فن بخطبة وتسمية يكون كل فن من السبعة تأليفا مفردا او مجموع السبعة هو كتاب الاشياء  
 والتأليف قد وكنه مؤلفا تأليفه الرجال وتنافس في تحصيله بقوله الرجال والى الله سبحانه  
 الشكر اعلم ان ليس في فيه شيء صحيح وان من فيه بالتوفيق للاختصاص ولا يصح ما يؤلفه  
 فيه من تعاليل الجسد والفحشاء في مؤلفي لا يوجب ريبه ولا يرد ما عده **قال** ابو القاسم الزجاجي  
 في اماليه حين بنا ابو جعفر محمد بن رستم الطبري قال عرشا افوا حاتم السجستاني في حديثي  
 يعقوب بن اسحاق الخضر من حديثنا سعيه في الكياهي حديثنا في عن يدك عن ابي الاسود  
 الذي يقال دخلت على علي بن ابي طالب رضي الله تعالى عنه فرائيه مطرقا معكرا فقلت فيم تنكرو  
 بالهمز المومنين قال في سمعت بلفظكم هذا الحنفاء ردتا انه اصنع كتابا في اصول العربية فقلت  
 ان فعلت هذا احييتنا ونعت فينا هذه اللغة ثم انبجته بعد ثلاث قال في في الحقيقة  
 فيه بلفظ الله الرحمن الرحيم الكلام كله اسم وفعل وحرف فاعلم ان اسمها اسمي والفعل ما  
 انما عن حركة المسمي والمفعول انما عن معنى ليس بالهمز ولا فعلهم قال في تنكرو ورد فيه  
 ما وقع لك واعلم يا ابا الاسود ان الاشياء ثلاثة ظاهرة ومضمرة واسمي ليس بظاهر ولا مضمرة  
 وانما تنكرو مثل العلي في معرفة ما ليس بظاهر ولا مضمرة قال ابو الاسود ففهمت منها شيئا وعرضتها  
 عليه فكان من ذلك امرين السبب فذكرت منها ان وان وليت ولعل وكاد وكذا كركك  
 فقال لي لم تركتها فقلت احببته فقلت لي هي من فزدها فيها قال ابن مسكويه في تاريخ  
 كان ابو اسحاق بن عقيل النعماني المعروف بابن الكندي يدرك ان هذا تغليفه ابي الاسود الذي  
 ابن الفاراه عليه وعلى بن ابي طالب وكذا وكثير ما يعاجبا اصحاب الحديث ان دفعها الي  
 العقيد ابي العباس لحد من منصور المالك وليت له منه وسميها منه في سنة ست وستين  
 واربعين واذا بدت ركب عليها اسنادا لا حقيقة له وصورة قال ابو اسحاق بن وهب بن  
 عقيل حدثني ابو طالب عبيد الله بن احمد بن نصر بن يعقوب بالبصرة حين سجي بن ابي بكر  
 الكرماني حدثني اسرا بل من محمد بن عبد الله بن ابي رافع عن ابيه حرق شيئا يعبد الله محمد بن  
 عبيد الله بن الحسن بن عباس عن عبيد الله بن ابي رافع ان ابا الاسود الدؤلي دخل  
 على علي بن ابي طالب رضي الله عنه وذكر التغليف فلما وقفت على ذلك بينت لابي العباس احمد  
 ابن منصور ان يحيى بن ابي بكر الكرماني مات سنة ثمانية ومائتين فجعل ابراهيم بن عقيل  
 هذا بين نفسه وبين يحيى بن ابي بكر رجلا واحدا وهذا الذي سماها التغليفه في في اول امالي  
 الزجاجي نحو من مشرقا سطر فجعل ابراهيم قريبا من مشرقه اوراق انتهى **فن القواعد**

والاصول

نحو

**والاصول العامة وهو الفن الاول من كتاب الانشاء والنظام ولا يحتاج الى ايراد**  
 خطبة اكتفا بخطبة الكتاب لغزب العهد وهو مسمى بالمصاعد العلية في القواعد  
 النحوية **حرف الهجزة الاتباع** هو انواع فله **اتباع** بحركة اخر الكلمة المعربة بحركة اول  
 الكلمة بعد هاء كقراءة من قرأ الحمد لله بكسرا لذل اتباعا لكسرة اللام **واتباع** بحركة اول الكلمة  
 بحركة اخر الكلمة قبله كقراءة من قرأ الحمد لله بكسرا لذل اتباعا لكسرة اللام **واتباع** بحركة الحرف  
 الذي قبل اخر الاسم المعرب بحركة الاعراب في الاخر وكذا في امري وبنهم فان الروايات  
 بفتحهم الهجزة والهميم في حركتها نحو ان امرئ هلك ما كان ابوكا موسو كذا امري منهم  
 وكذا انهم ولائك لصاحب اتباع العين للام **واتباع** بحركة اللام وكذا في مري وبنهم  
 خاصة فان الهميم والفتا يقعا في حركة الهجزة والهميم في بعض الفتا يقال هذا مري  
 وهم ورايت مراء وفيها ونظرت الي مري وهم ولائك لصاحب اتباع العين للام وكذا في مري وبنهم  
 من الحذف والمخروم ولا مراد الم بفتح الادغام فيهما في بعض الفتا يقال عمن ولم بعض  
 بالفتح ونحو لم بفتح الكسور ودو لم بفتحهم واتباع حركة العين للفتا في الجمع بالالف والنا  
 حيث وحدهم طرفة تفرقة وسرقات بالفتح وسرقة وسرقات بالفتح ونحو فوات بهم  
 واتباع حركة اللام للفتا في الينما الضم في منف فان الدال ضمت اتباعا لحركة الهميم ولم يثبت  
 بالنون حازا قال ابن يعيش وتظهر في ذلك بناء بلفظ الفتا اتباعا لفتحة اليا ولم يثبت  
 باللام حازا السكون وتظهر في ذلك بناء بلفظ الفتا اتباعا لفتحة اليا لم يثبت  
 واتباع حركة الفاعلين في لغة من قال في لوت لدا قال ابن يعيش من قال لوت بهم الفاعلين  
 فانه اتبع الضم بعد حذف اللام واتباع حركة الميم بحركة الحاء والياء والعين الضم في قوله  
 مني ومنني ومنهم قال ابن يعيش منهم من يقول مني ومني اتباعا لفتحة الميم ومنهم  
 من يقول مني بكسر الميم اتباعا لكسرة الفتا اذا التزم الحناية وكونها غنة في الحشوم حاجر  
 غير حصين وقالوا فل فعل على فاعل بكسر العين وعينه حرف ملحق بحوزة كسرة الفتا اتباعا  
 لكسرة العين نعم وليس **ومنه** اتباع حركة فاعله بحركة فاعله فيكونها فزنت معها وسكون  
 عين كلمة تسكون من اخرى وحركتها بحركتها لذل قال ابن دريد في الميم من يقول ما سمعت  
 له حرسا اذا اقرت فاذا اقرت ما سمعت له حرسا وكسرت الميم على الاتباع وقال  
 الفارابي في ديوان الادب يقال لرجس نجس فاذا افرد واقتا لرجس ومنه اتباع الكلمة في التثنية  
 لكلمة اخرى منقولة حقيقتها كقوله تعالى وجنتك من سبائك انا اعتدنا لك افرات  
 سلاسل او غلا لا وسع في قراءة من نون الجميع وحديث انفق بلالا ولا تحش من ذي القرن  
 اقلا لا **ومنه** اتباع كلمة لاخري في فك ما استحق الادغام لحد شيئا تكرر صاحبة الجمل الاذيب  
 لغني كلاب اللواب فكلا لاذيب وقيل بالادب اتباعا للواب **ومنه** اتباع كلمة في ابدال  
 الرواوية هجزة **الهميم** في اخرى تعدب ارجعن ما زورات غير ما زورات والاصل من زورات  
 لانه من زور وقال ابو علي الفارسي في التذكيرة لا يسمع ان يكون اغلب فيه من اجل الاتباع لان  
 الاول ينفتح على نجي على القياس والاتباع ينفتح في الشا في وانما ما زورات على ما حال قال الفراء  
 ولغني لا دلالة فيه لان معاديا في جمع عدوة مثل حرة وعراير وكذا **ومنه**







منه ما لا يتوسع نحو قولك ضرب بالاضرب على معنى ضرب الذي وقع به الضرب ضربا شديدا  
فوضعت بدل مصدره وقيل يجوز الجمع بينهما على ان يكون المفعول منصوبا بضم  
التشبيه بالمفعول به واذا كان الانشاع معنويا فلا يجمع بين المتوسع فيه والمطلق  
وفي البسيط ايضا المصادر يتوسع فيها فتكون مفعولا كما ينشع في الظروف فتكون  
اذا جرت اخبارا عن الالهام الحادثة ولا تجري صفة بهذا الاعتبار واذا كان  
بمعنى فاعل جاز ان يكون صفة قال واذا توسع فيه وكان متعديا على اصله لم ينشع  
ولم يخرج رعييا للمصدر وخاصة نحو ضرب زيد وسير المريد في ما جازت التشبيه  
والجمع انتهى **واما الانشاع في الظروف** ففيه مسائل **الاول** انه يجوز في ظرف الزمان  
والمكان بشرط كونه متغيرا فلا يجوز التوسع فيما لا زما للظرفية لان عدم التغير مفاد  
للتوسع اذ يلزم من التوسع فيه كونه يستدل عليه ويضاف اليه وذلك ممنوع في عدم  
التغير وسواء في التغير نحو المشتق نحو المشتق والمصنف وغيره كالنوم والمصدر المنتسب  
على الظرف كمقدم الحاج ونحو ذلك ومنه لا يقطع بينه وبين الانشاع بالتوسع اضافة الظرف  
الى الظروف المظنوع عن الاضافة المعوض ما اضيف اليه التوسيع نحو سير عليه حينئذ  
**الثاني** اذا توسع في الظرف جعل مفعولا به مجازا وليسوع حينئذ اضافة في ظرفين بغير  
اليوم سرته وكان الاصل عند اضافة الظرفية سرت فيه لان الظرف على تقديره والاضمار  
موجب الرجوع الى الاصل **وقال** المضاروي الضارب من الزمان والمكان ثم يخرج في جميع كلام  
العرب خبرا مبتدئا منصوبا كما يقع في الظروف ولم يسع نحو يوم الخميس كان سعي جايه الا ان  
يقرب نفي قد لهذا على ان الضارب لا يتنصب ظرفا لان كليا يتنصب ظرفا يجوز وقوعه خبرا  
اذا كان ما يصح عمل الاستفهام فيه قال ولم اجد فيه على هذا التشبيه **الثالث** ايضا في  
الظرف المتوسع فيه المصدر على طريق الفاعلية نحو كسر الليل والليل روي في ظرف المفعولية  
نحو تخرج اربعة اشهر والوصف كذا نحو سارق الليلة اهل الدار وما سرق في الليلة  
اهل الدار ذكره ما يبيح به قال الفارسي واذا اضعف الى الظرف لم يكن الاسم وخرج في الاضافة  
على ان يكون ظرفا لان في مقدار في الظروف وتقدم ما يجمع الاضافة اليه كما يجوز ان  
يحل بين المضاف والمضاف اليه حرف جر نحو غلام لزيد وقول المضاروي هذا غير ظاهر  
لان المضاف بعد الزمان ومنه ومع ذلك يجمع من الاضافة قال وفيه الظرف على تقديره  
انما هو تقديره معني وليس المراد انما مضمر ولا حتمية ولا تقضي كذا وقال بعض  
ما قاله الفارسي في ضعف عندي لان الفصل بين المضاف والمضاف اليه بحرف الجر مملووظا  
بدون حرف في باب لا وتلك فاذا جاز في ظاهره فقد راو في انتم الحلة الصبيحة ان يقال  
ان الظرف اذا دخل عليه الحافض خرج عن الظرفية الانزوي وسقط اذا دخل عليه الحافض  
صا رساما بدليل التزامه فتح سببا ووسط المعنوية السببية لا تكون الاسماء والسبب  
في خروج الظرف عن الظرفية الى الاسمية ما ذكره الانشاع في كتابه الكبير  
من انهم جعلوا الظرف بمنزلة الظرف الذي ليس باسم ولا فعل تشبيه به من حيث كان اكثر  
الظروف فلما خرج منه الاعراب والزه ايضا لا يشي ولا يجمع ولا يوصف قال فلان ذلك

كروها

كروها ان يدخلوا فيها ما يدخلون في الاسماء **الرابعة** فتدبر الى المتوسع فيه فاعلا نحو يوم  
يوم ما وسوا فطر بر او با بياض الفاء على نحو قوله سنون عام ما وسيد عليه الليل والنهار وروى في  
نحو الضرب (اليوم) قال بعضهم ويؤكد وينشئ منه ويدل وان يجوز ذلك في الطرف لانه زيادة  
في الكلام غير معنوية عليه بخلاف المفعول وتوقف في اجازته صاحب البسيط **الخامسة** ظاهر  
كلام ابن ما ذكر جواز التوسع في كل ظرف متصرف في البسيط ليس التوسع مطرد في كل ظرف  
الامكنة كما في الزمان بل التوسع في الامكنة سماع نحو تخانوك وقصد قصدك واقتل قتلك  
ولا يجوز في خلف واخواني لا يقول خبر يتخلفك فتجعل معزوبا وكذا لا يتوسع فيه محطها  
فاعلا كما في الزمان وانما كان ذلك لان ظروف الزمان اشد تمكنا من ظروف المكان **السادسة**  
لا يتوسع في الظروف اذا كان عاملا حرفا واسما جامدا باجماع لان التوسع فيه تشبيه بالمفعول  
به والحرف والجامد يعلمان في المفعول به وهل يتوسع فيه مع كان واخواته قال ابو حيان  
يبنى على الخلاف في كان ان العمل في الظروف ام لا فان قلنا لا يعمل فيه فلا يتوسع وان قلنا يعمل فيه  
فالذي يقتضيه الظرفية لا يجوز الانشاع معه لانه كثر الجواز فيه لانه انما روي بالمثل ونصبت  
الظرف تشبيها بالعمل المتعدي الى واحد فعمل بالالتشبيه ومما يجازي فادان نصبت الظرف في انشاع  
كان مجازا ايضا فيكون المجاز قطع منه ونظير ذلك قوله دخلت في الامر لاجوز حذف في لا  
هذا الدخول مجازا ووصول دخل الى الظرف بغير وساطة في مجاز فمخرج عليه مجازا ان  
والذي نص عليه ابن عصفور جواز الانشاع مع كسائر الافعال ويجوز الانشاع مع الفعل  
اللازم ومع المتعدي الى واحد بخلاف وهل يجوز مع المتعدي الى اثنين وتلاسه خلاف  
ذهب الجمهور الى الجواز وصح ابن عصفور المنع لانه لم يسع مع كاسع مع الاولين قالوا يوم  
الجمعة خمسة وقال ويوم سبعة ناه سبعا وعامرا ولانه ليس له اصل لانه يشبه به لانه لا يسع  
ما يتعدي الى ثلاثة نحو الاصل وباب اعلم واري فرج عن علم ولا ي وامل انما يكون على الاصول  
لا على الفروع وصح ابن مالك الجواز مع المتعدي الى اثنين والمنع مع المتعدي الى ثلاثة لانه  
ليس له ما يشبه به اذ ليس له فعل يتعدي الى اثنين واحاب الجمهور ان الانشاع ليس  
معتبر في التشبيه بدليل جريانه مع اللازم **السابعة** اذا توسع في واحد لم يتوسع فيه  
نفسه من غيري مثله ذلك ان توسع فتصنيف اليه ثم تنصبه نفسه نصب المفعول به  
توسعا وهل يجوز ان يتوسع في الفعل اكثر من واحد بان يتوسع معه في الظرف ثم يتوسع  
في المصدر ان قلنا يتوسع في اللفظ لم يبعد او في المعنى فيبعد لانه لا يتوسع في ذلك  
شي واحد وذهب بعضهم الى انه لا يتوسع في شي من الافعال الا اذا كان المفعول المتعدي  
ان كان التوسع في المعنى وان كان توسعا في اللفظ جاز مطلقا نحو سارق الليلة  
اهل الدار وسببه ان التوسع في المعنى يجعل المتوسع فيه واقعا به المعنى ولا يكون معني  
واحد في محليين من غير عطف ولا يجرى مجراه **اجتماع الامث** **لمكروه** وذلك بغير منه الي  
القلب او الحذف او الفصل من الاول قالوا في دهر هتاج دهر دهر قلبوا الها اخبر  
يا كرامة اجتماع الامث لا وكذلك قولهم في حاجي زيد جحي زيد قلبوا الا في ذلك وقال  
الجليل اصل من الترطبة ما قالوا الا في الاصل لا استقبحا التكرير وقالوا في قلب







شرح الفصل السعوي لا يجوز ان زيدا متعلق بحسين عند سيبويه وذكرنا ان العرب اجبت  
ذلك كراهة اجتماع اللفظين المشتهين واجازة تلك الكوفية فان فصلت شي جان ذلك  
بافتقار انه عندنا ان زيدا في الدار **ومن ذلك** قالوا لزيد في الدار وجب ضم الاول في المصغر  
فصل العلم لم يكن بضم عين المصغر لتمييزه عن المذكر بعلامته لانه لا يخلو عن كانه الضم  
اولي لانهم قد جعلوا الفتح في الجمع من نحو سوارب فلم يبق الا الكسر والضم فاخترنا الضم  
لان اليا لامة الضم غير وان وقع بعد حروف ليس حرف الهمزة في الامراب وجب تحريكه بالكسر فلو  
كسر فالاول لا يفتك كسرنا مع الباقين لولا ان اليا لامة في الامراب اختلج لامت **احمر**  
**اللازم مجرى غير اللازم واجرا غير اللازم مجرى اللازم** عقد ذلك بين جني بياض  
الحصانين وقال من الاول قوله المدهة العلى لاجل . وقوله . فتكروا من اجل لاجل  
وقوله . وان رابنا الحى الرواد . قوا حرا بالعر وموادا . ونحو ذلك ما ظهر فنعينه  
في هذا عندنا ما جرى ان اللازم مجرى غير اللازم من المنفصل نحو جعلت وضرب بكونه شبيه غير  
اللازم من ذلك باللازم فالزم نحو ضرب بكونه جعل في اللفظين ومود واستبعد  
ونحو هذا لزم فالزم من ذلك ما عكروا من قول بعضهم عوى الكلبة عوية وهذا عدي وان  
كان لازما فانه اجري مجرى سائر من باب طوبى فعلة وهو قوله طوبى فلهذا قوله بكونه عوية  
من الحوى واللوى فان خفت حركة العين فاسكتت ما قبل طوبى وهو عوية ولويه فضي . العين  
ولم تخلص بالقلب والادغام لان الحركة في عوية متوالية على الاخرى من قريب فويارت  
فان اسكتوا سموا العين ايضا ولم يردوا اللام ايضا وان رأت الكسرة من قبل اليا لامة مراد في  
العين فلهذا كلفوا على العوى عوية تشبيها بباب امارة جوية ولويه وقويان فان قلت  
فقد قالوا ايضا على قياس هذا طوبى العوى طوبى وشوب الهمشوية فالجواب انه لو جعل  
ذلك لكان قياسا على ما ذكرنا وانما عديت العوى فيه منية على طوبى وشوبى كالمعنى لجانهم  
وقام من عديت على العدل بها الى حتم وقسم على ذلك وحاتم اذ لم يقولوا فلهذا ولا حتم ولا ان  
ترك الاستكثار عافية اعدل او استثنى كماله قياسا ومن ذلك قوله ان من سمعوه فصلا  
له قولنا ساء فلهذا عدي مجرى حركة اللام هنا وان كانت لازمة مجرىها اذا كانت غير لازمة نحو  
قوله تعالى قل الامم وقول لا تشاعروا زيارتنا لعمان لانتم فيها . قوله فيها والكتاب لعمان  
تلمو . ويروي خف الله ويروي لا تشعبه ان الله ونحوها انشده ابو زيد من قول الشاعر  
واطلعني بعد ما الى الزا اذ انعه . اعافنا والبلد اجمي لعمارة . فقلت اسم وصاحب ورايته  
وتحن على حوص دقا في صري سر . اي عوى الذي يصرنا وت ولم يخل حركة الرافعة العين التي  
كانت حذفت لالتقاء الساكنين فلهذا كسر عين مسعود حركة اللام من قوله تعالى فخلوا وان  
كانت لازمة بالحركة في التثنية الساكنين في قول الله وقم الليل وحركة الاطلاق والجارية مجرى  
حركة التثنية بما في سر ومثله قول الصبي . في فتحة فكلما جئت الى . بيد لم يمسوا ولم يمسوا  
يريد ولم يمسوا فلم يمسوا بضم الميم واجرا مجرى غير اللازم ما ذكرناه وغيره فلم يردوا العين  
المحذوفة من لم يمسوا وان سبقت قلت في هذين انه اكتفى بالحركة من اللفظ الثاني الا انهم لم يمسوا  
في قوله . كذا كذا ما تعلق به رما . جود او اخرى يخطب لسيف الكدسا . وقول الآخر .

بالذي يرد ان زيدا ومن الثاني وهو اجرا غير اللازم مجرى اللازم قول بعضهم في الاخر اذا  
خفت حركته لم يحركها ابو عثمان ومن قال الحز . وقال حركة اللام غير لازمة انما هي لتخفيف  
الهمزة والتخفيف لها جارية فيها ونحو ذلك قول الآخر وقد كنت تحجب سمرا جنية فلي لان  
منها بالذي انت تالح . فاسكن الى التي كانت حركتها لالتقاء الساكنين فيع لان لما تحركت تخفيف  
اللام وعليه قرا من قرا قالوا لان حركتها في الحق ثابتة وقالوا لما حركت لامت لان والفرقا القوية  
قال لان باقرا والواو على حدة لان الحركه عارضة للتخفيف وعلى القول الاول قول الآخر .  
خفيف يذبني منكم لان . انني قرا ان ذبيان . قد كوت نائمهم باسنان .  
مشتيا سيمان وزيرا الرحمن . اسكن ضمهم منكم لما حركت لامت لان وقد كانت ضمومة عند التحقيق  
في قولك منكم لان فامند حركة التخفيف وان لم تكن لا رمت فودعيان يكون قرا الى عمرو  
وانه اهلك على اول على هذه اللفظة وهي قولك مبتد يا اولي لان الحركة على هذا في اللام ثابتة  
منه على قول من قال الحز وان كان حركتها على هذا في الجاز لان الادغام وان كان بابه  
ان يكون في المحرك فقد ادغم ايضا في الساكن نحو ك في سب ومدة وقرا رجل فغض ونحو  
ذلك مثله ما انشده ابو زيد . الاياهند هذا في عيسى . ان لان وصديق ام جديد .  
ادغم نونين وث في الامن وما نحن على سببه قول الله تعالى انما هو الله الذي واصلت لكانا  
فخفت الهمزة بجديها والباقر كتم على نون لكن فصارت كفتا فاجري غير اللازم مجرى اللازم  
فلم تستقل التثنية من كس فاسكن الاول وادغم في الثاني فصارت كفتا كما توكي وقياس قرا  
من قرا قال لان فخلوا ولم يخل بحركة اللام ان يظهر النون لان حركة التثنية غير  
لازمة فيقول كفتا لاظهار كفتا في تخفيف جوا به وجا لجوية وجيل فجمع حرفا الدين  
هنا ولا تغلب ان لما كانت حركتها غير لازمة **ومن ذلك** قولهم في تخفيف وويان ونوي  
رويتا ونوي فتفتح الوا وهما وان سكتت قبل اليان من قبل ان التفتد برفها الهمزة كما هي  
في صيو ونوي تخفيف صنو ونوي لتعدي برك الهمزة وانك اياه وكذلك ايضا نحو عوي وفي  
تخفيف شتي وفي ذلك وسالت ارا على فقلت من اجري غير اللازم مجرى اللازم فقال لكنا  
كيف قناش قوله اذا خفف نحو جوا انه وجيا لعل فتقول جابة وجال لم يقيم على التثنية  
فتقول جوبة وجعل قال الغلب هنا لاسل اليه واما الى انه اعطى من الادغام فلا  
يقدر عليه فان قيل فقد قلت العرب الحرف للتخفيف وذلك قول بعضهم ربا ورية قيل  
الفرق انما سرت الى لفظ روبا وروية ثم قلت الواو الى اليان فصارت ربا ورية انما  
قلت حرفا الى اخر كانه هو لان في القوة شيئا الواو اليان وبعد هذين الالف فكلما  
لما قبلت مقم على الحرف نفسه ولم تغلبه لان الواو كانه ميم لان نفسه وليت لذلك الالف  
بعد ما علمنا ان الاحكام اكثر من التي قد اخطأ بها علما قال وما جرى من كل واحد من  
الفرق بين مجرى صاحبه ثمرة وفيها مضي كفاية انتهى وفي تذكره المشجعال الذين من  
هشام قال ابن هشام الحز او اي اجرت العرب حركات الاعراب لوزنهم على البدل مجرى  
الحركة اللازمة لكون حرفي لا يعري حركته فلهذا قالوا معي وحي فقالوا قال وباع وكذا  
قالوا اجني ويروي فقالوا في الماضي رمي ونسي . انتهى **اجرا المنفصل مجرى المنفصل واجرا**



**المفصل بحري** المتصل بعد ما من جن في الحمايين بالذلك فالشئ الاول هو قوله المتصل القوم  
واستعملوا هذا ابيانه بيان سبب تلك جعل لك احسن من قوله الحمد لله العلي الاجل وبانه  
لان تلك انما يظهر من قوله واخطى واقتل واستعملت بحسن ومن غير ضرورة وتكون  
باب قوله هم يفترونني ومن يفترونني بالبحري وان كان متصلا بالبحري فبأن نعم وليس يكون  
تافعا ووجه التثنية بينهما ان يكون الاقرب هذه العلوم ان يكون بعدها كون الانري انك  
تقول بغير ان زيد وبكر موتك ولا تعلم هي ايضا بحول نصراني ومن ادغم نحو هذا واحتج بان  
المسلمين في كلمة واحدة ليعبر باني وقولنا نحو بانه بهم انما هو مقتضى قولهم  
ومنه من يقول قتل وسره من يقول او قتل فثبت ههنا الوصل مع حركة الفاعل كما كانت  
الحركة عارضة للمقتل والالتقاء الساكنين ومن الثاني قوله لها الله احري بحري دادم  
وسابه وكذلك قراءة من قرأ ولا تنجوا وحس اذا اركوا فيه جميعا ومنه عندك قول  
الرازي في اموي من الموت افر ايوم لم يقدر ام يوم قدر كذا التثنية انوز يد يقدر  
بفتح الميم وقال ارا انون الخفيفة فخذها وحذف نون التوكيد وغيرهما من علاماته  
جاء عندنا بحري دغام المخرج في انه نقص الغرض اذا كان التوكيد من مكان الاسباب  
والاطباء والخوف من مكان الاختصاص والاحراز كذا القول فيه عندك انه ارا اذ يوم لم  
يقدر ارام يوم قدر ثم خفف ههنا ام مخفيا وانقي حركتها على ان يقدر فصار يقدر  
ايوم لم يقدر ثم اشبع فتمت ارا فصار يقدر ارا يوم يقدر ثم كذا الالف لالتقاء الساكنين  
فان قلت ههنا فصلا بعد يقدر ارا واختار الفتحه انما العتقا ارا ونحو من هذا الخفف  
قوله في المرأة والحكمة اذا خفت الهرة المرأة والحكمة وانما ذكر الشيخ ابا علي بهذا  
منه بضع عشرة سنة فقال هذا ما يجوز في المفصل قلت له فانت اباي تذكر ذلك  
اخر ابي المفصل بحري المتصل فلم يزد شيئا ومن احرار المفصل بحري المتصل قوله وقد رآه هناك  
من الميزر وشبهه هناك بعد فاسكنه كما يسكن نحو ذلك ومنه فاليوم اشرب غير مستحب  
كانه شبه ربح بعضه وكذلك ما التثنية ابوليد فالتثنية سلمى ستر لنا في ثوبها هو  
شبهه بقوله في علم علم لان ترك بوز يعلم وكذلك ما التثنية ايضا من قوله واحذر فلا تكثر  
كرتيا اعرجا لان ترك بوز علم قلت وقد خرج على ذلك فقرأه لم نزل الى الملا من بلاسرا لم  
يستكون ارا ثم قال ابن جنين وهذا الذي يخبر من الذي قبله وفيه ما يحسن ويقاس وقيد  
ما لا يحسن ولا يقاس ولكن وجه **اجرا الاصل بحري** ارا ايد واخر ارا بحري الاصل  
قال ابو حسان عن الاول قوله في الدب الى حية تحوي حية في اية الاول وقبل التثنية  
واوا اما القلب فقل راس الجماعة التي استواما الخذف فان تحية احرته العرب بحري ومنه  
وزن رتبة فصول كصيف فكي اذا نسبت الى صيفه تقول صحى لما كذا قلت الى  
رميد تقول رموي لانك تحذف يا المدة وهي المدية في الام الكلمة كما حذف في صيفه  
واما تحية في الاولي فيا ليست للمدة انما هي من الكلمة والتثنية لام الكلمة واحده تحية  
ثم ادغم وجرى الاصل بحري ارا بدلتهم لفظا الاصل فقلنا تحوي قال ومثل تحية  
بيده وهي التثنية قال واخفظ لهما ثانيا انتهى **ومنه** ايضا ما اجاز ابو علي من قوله من

في تثنية ما ههنا اصلية نحو قراد ووضاقر او ان بالقلب واوا تثنية لها بالزائدة  
وغيره بغيرها من قلب لثام اصلية فيقول قران ومن الثاني قوله ثم في تثنية ما ههنا  
منقلبة عن حرف الحاق نحو عليا وحر بالعليا ان بالافعال تثنية لها بالمتصلة عن الاصل وقول  
بعض الكوفيين في تثنية نحو حرا حرا ان بافرا الهم من غير تغيير لانهما قلنا لهما التثنية  
ههنا التحقت بالاصلية في غير كالاصلية **اختصار** هو جعل مقصودا العرب وعلمه  
مبني الاكلامهم ومن ثمر وضعوا الضمائر لانهما اخبر من الطول خصوصا ضمير الغيبة فانه  
يقوم مقام ساكنة فانه في قوله تعالى اعلم الله لهم مغفر فلم يبق مقام ضمير لفظا هرا  
واذا اريد الالف الى المنفصل مع امكان المتصل وباب الحصر لا واما او غيرهما لان الجملة قيد  
تتوب منها الجذبتين وباب العطف وباب التاني عن الفاعل لانه دل على الفاعل بالخط  
التثنية والجمع لانها اغنيا عن العطف وباب التاني عن الفاعل لانه دل على الفاعل بالخط  
حكمه وفي المفعل بموضع وباب التنازع وباب التثنية انما هي في محل الاسم واحد سدد  
مسددا للمفعول وباب طرح المفعول اختصارا على محل المتعدي كاللازم وباب التثنية لان  
الموقف فيه ما يستغنى به او نادى وادوات الاستغناء واشترط ان كما لا يخفى عن  
قوله اهو مشرود ام لا تون وهكذا الى ما لا يتناهى والفاظ الملازمة للهموم كاحد  
واكثر ومن الحذف فارة تحرف من الكلمة كلم يد ولم يزل وتارة الكلمة تاسرها وتارة للجملة  
كلها وتارة لاكثر من ذلك ولهذا تجد المحذف كثيرا عند الاستطالة كحذف ما يد الموصول  
فانه كثير منه طول الصلة فليقل عند عدم الاستطالة وحذف الف التثنية اذا كانت  
واحدة عند السبب طول الكلمة وقال ابن جنين في شرح المفصل التثنية انفسر عن المراد  
بلغة غير الموصوع له لضرب من الاجاز والاستقصان وقال ابن السراج في الاصول من  
الافعال الحذف يستعاره الاختصاص وفيه بيان ان فاعل في الحقيقة مفعولون نحو مات  
زيد ومرض بكر وسقط الى يطوقه ابن جنيش المضمرات وضعت تاسمة عن غيرها من الاسماء  
الظاهرة لضرب من الاجاز والاختصار كما هي حروف المعاني تاسمة عن غيرها من الافعال  
ولذلك قلت حروفها كما قلت حروف المعاني وقال ابو الحسين في بيان الاربعة في شرح الانصاح  
قوله يد در كن رجل من فيه المتبعين عند بعضهم والتثنية رتبة عظمت من الرجال فوضع  
المفرد موضع الجمع والتثنية موضع المعرفة للعلم وطلب للاختصار قال وطلب هذا قولك كل رجل  
فجعل هذا الاصل كل الرجل يفعل هذا فاستخفوا فوضعوا المفرد موضع الجمع والتثنية موضع  
المعرفة ليعلم المعنى وطلب للاختصار وقال ابو الباقى الباب بوليد ه لانك في شرح الفصل  
انما دخلت في الكلام التوكيد عوضا من تكرير الجملة وفي ذلك اختصار تام بمصطلح الغرض  
من التوكيد فان دخلت اللام في خبرها كان اكتمالا وان وللا عوضا من تكرير الجملة ثلاث  
مرات وهكذا ان المفتوحة اذا نول ارا فان التوكيد يغنت مكان قولك بلغني ان زيد انطلق  
بلغني انطلق وزيد انتهى ومن الاختصار تركيب اماها طفة على قول سيبويه عن الشتر  
وما التثنية لانهما تفتن عن الظاهر الجملة شرطية حذف من الاطالة ذكره في البسط وتركيب  
المفتوحة من ان المصنف رتبة وما الهزلية عوضا من كاني نحو اما انت متطلقا انطلقت

طية



وجعلنا الشرطية عوضا من شرط الشرط وفعل الشرط وفاعله في نحو ما زيد فقال وقول ابن  
ابن في شرح الفصول انما صحتوا بعض الاماكن في المروف للخصيص الان في انك  
لولا ان كانت من وادى الشرط على الاماكن لم تقدر ان تعني بالعلم الذي بقي بعد انك  
اذ قلت من يقم افرجه استغفرت ذوى العلم ولو جيت بان لا تحت ان تذكر الاماكن بقدر  
زيد وعمر ووبرور يد على ذلك ولا تستحق الحس كذلك في الاستغفار انما هو وضع  
للاختصاص والعدد فان عسرة وجاية والفاق في مقام في درهم ودرهم ودرهم الى ان ياتي  
بجمله ما عذر كل مكر اذكر او من قالوا ان لا تامة درهم ولم يقولوا لا شيئا كما هو  
الغنياس في تحرير التلاوة الى العشرة ان يكون جمعا لثلاثة دراهم لانهم ارادوا الاختصاص  
تخصيفا لاستطاعة الكلام باجتماع ثلاثة اشياء العدد الاول والثاني والعدد ودققوا  
بالنحو مع انما ليس هذا عللة التخصيص في الاحاطي وورد عليه النحوي في شرحه  
انهم قالوا ثلاثة الاف درهم فلم يخصصوا بالتخصيص لاختلاف ثلاثة اشياء قال والصواب  
في التوجيه ان الماكن لما كانت مؤنثة استغفرت في لفظ الاف ادعنا جمع نقل التانيث  
تخلاف الالف وقيل انما جمعوا في الالف دون الماكن لان الالف اخر مرثب لعدد فعملوا  
والخروج في الاول كما قالوا ثلاثة رجال لوما جعل في الاختصاص ربيع الاستدلال من العدد لان  
قولك مدي تسعون اخضر من مائة الا عشرة قال الشيخ جلال الدين بن هشام في تذكره  
باب التصغير انما لا يسمي استغفرتا وتصغير كلمة عن وصف المصغر بتصغير  
ذكر اسم الاخرى انما لا يوصف لا يجوز التصغير فدل ذلك على ان التصغير معد وله  
عن الوصف وقال الاندلسي انما لا يوصف من التصغير وصف الشيء بالتصغير على جهة الاختصاص  
وقال ابن يعيش في شرح المفصل وصاحب البسيط انما لا يوصف بالاعلام للاختصاص وترك النقول  
تعدل الصفات الاخرى انما لا يوصف العلم لا تحت اذا اردت الاختصاص عن واحد من الرجال  
بعضه ان اخذ صفا ته حتى يعرفه الخاطب فان غلب العلم عن ذلك اجمع فالصاحب  
البسيط ولهذا المعنى قال انما لا يوصف بالعلم عبارة عن مجموع صفات وقال صاحب البسيط  
قائده وضع اسم الافعال للاختصاص والمبالغة اما الاختصاص فانه بلفظ واحد  
مع المذكور والمؤنث والمجوع مخصوصه بان يرد وجهه ووجهه بان يرد وجهه بان يرد وجهه  
واسكتوا واسكتن واما المبالغة فتعلم من لفظ فانها في اللفظ في اللفظ على البعد  
من بعد وكذلك باقية ولو ارادة الاختصاص والمبالغة كانت الافعال التي هي معها  
تعني عن وضعه وقال الشيخ جلال الدين بن النحاس في التعليقة على المقرب كان في الامل  
ان يوضع كل من لفظ غير لفظ المذكور كما قالوا غير وان كان وجهي وعما وجهي ووجهي  
وصات وجهي في غير ذلك ككثيرهم خافوا ان يكثر عليهم الالفاظ ويطول عليهم الامر واخصر  
ذلك بان اتوا بعلامتهم فربما بين المذكور والمؤنث تارة في الصفة كضارب وضارب  
وتارة في الاسم كامرئ وامرأة ومريء ومريئة في التبعيض ثم انهم تجاوزوا ذلك الى ان  
جمعوا في الفرق بين اللفظ والعلامة للتأكيد وحرصا على البيان فقالوا كس ونحوه وجعل

وناقه وولد وممنه وقال ابن الفوس في شرح الفصول انما لا يوصف المصغر وصف في المعنى وقيل  
الاختصاص فاذا قلت زيدا حذفت الكثير والتصغير فانه اردت تخصصه قلت رجل صغير  
فان اردت به مع الاختصاص قلت رجلا ولذا لا تصغر الفعل وقول ابن النحاس فان  
قيل فافا فائدة الحذف فاجاب ان عمل خص من ما هو في الاستغفار في شرح الجزولية  
الفعل اذا كان مخاطبا في امره وجهان احدهما ان يبين فعل الفاعل بتخصصه لا امر  
وهو بناء الفعل وما هو معناه نحو ثور وانقعد والثاني ان تدخل لام الطلب على فعله  
المضارع فيقال لهم وليقعدوا لاجود الاول لانه اخضر فاستغفرتا للاختصاص فيصير  
كما استغفرتا بالتصغير المستعمل في قولك قلت ولم يقولوا قام انما قلت  
ولم يقولوا قام است لانه قد جازا المستعمل عنه في الامر ولم يبق في المصغر في حال السعة  
وقال في البسيط لما كان الفعل من المصغر بلفظه وعلى الزمان في تصغيره وعلى  
المكان في تصغيره استحق مداهم المصغر ولمكان الفعل ولمكانه طلب للاختصاص  
وللان بيان لانهم لم يثبتوا منه اسماءها لزم الاثنان باللفظ ولفظ المكان والزمان  
وقد ذهب بعضهم الى ان باب شئ وثلاث ورباع تعدل عن عدد مكر طلب للمبالغة  
والاختصاص وقال ايضا انما عدل عن طلب التعيين باي الهمزة واما طلب الاختصاص  
لان قولك ان يرد عندك ام عمر واخص من قولك ابي الرجلين عندك زيدا وعمر **وقال** ابن يعيش  
في شرحه في باب القاب حركة الاعراب والقاب حركات البنا فسمي الاول رفعها  
ونصبها وجرها واثنان في ثمة وفتحها وكسرها وضمها للفرق والاختصاص ان يقال ختمه  
حدثت بعمل ونحوه فكان في التسمية قايده لا يجاز والاختصاص **اختصاص المختص**  
**الاختصاص** لانه انما يحذف به ومن ثم لم يحذف الحرف فيا قال ابن جني في المحاسب اخرنا  
ابو علي قال لو لم يحذف الحرف ليس بغنياس لان المروف انما دخلت الكلام لضرب من  
الاختصاص فلو ذهبت حذفتها لكانت مختصرا للمعاني ايضا واختصاص المختص اجاب  
به ومن ثم ايضا لم يحذف المصدر والحال اذا كانا بلام المرافعة بلفظ فعله ولا الحال  
لانه من الحروف ولا اسم الفعل دون معموله لانه اختصاص للفعل وفي شرح التسهيل  
لا يجر حيا لا يجوز حذف لامه لانه لا يجر لان حذف الحرف خارج عن الغناس فلا بد من غني  
ان يقال شي منه لاجتصاصه وسبب ذلك انهم يقولون ان حروف المعاني انما وضعت  
بلام لانها اوعا طلبا للاختصاص ولذا لم يجر حيا لان يكون على حرف او حرفين وما  
وضع مؤد يا معني الفعل واختصاصه في حروف وضعه لانه اسم الحرف وقال ابن هشام  
في حاشي التسهيل لا يجوز حذف جواب ما لان شرطه حذف فلو حذف الجواب ايضا  
لكان اجابا به وقال صاحب البسيط الغناس يقتضي عدم حذف حروف المعاني وعدم  
زيادتها لان وضعها ليدلالة على المعاني فاذا حذفنا حروفها لمعني لبي وضعف  
له واذا حكم بزيادتها في ذلك وضعها ليدلالة على المعاني ولا يجر حيا ولا يجوز اختصاصها  
عن الجمل التي تدل معانيها عليها وما وضع للاختصاص لا يسوغ حذفه ولا الحكم بزيادته  
فلهذا ذهب القليل من المصير الى التاويل انما كرسية فمن الحكم بالزيادة والمذهب







بالنوع المشددة نحو والله لتضربن فانه يجمع فيه ثلاث نونات نوف الرفع والنون  
فحذف واحده ومن نون الرفع كما جزموا به ولم يحذفوا فيه خلافا لما سمع ذو بعض صاحب  
اصاله عند الخليل ذ ويؤثر فعمل وعند ابن كيسان ذ ويؤثر فعمل فحذف احد النون  
قال ابو حيان وفي المحذوف قولان احدهما الثانية وهي اهل الابداس وهو ان يظاها وانما  
الاولى وهي العين وعليه اهل قريظة انما شرفوا الشمس بنون الصايغ في قوله  
ايها النصارى اعلموا وعني لست من قيس ولا قيس مني الذي ذكره ان المحذوف من مخي  
وعني نون الوقاية ويحتمل ان تكون باقية ونون من هي المحذوفة لان يقال ان المحذوف  
بعدة عن الحذف منها الحادي عشر هذا المشا رب عند الجريدين الثانية الوضغ وان فيها  
مشكلة عن باعتبار الاكثر وعن واو عند اخرين ولا ما عني يا نفا حذر سواها من المحذوف  
اللام ولم يحذف خلافاً لما رايته الخلاف فيه محتمل في البسط قال اكثر الناة على ان المحذوف  
لا منه لانها تطرف فهي حق المحذوف قياساً على سائر الاعداد ولان حذف اللام اكثر من  
حذف العين فتعلق الحكم بالاعم او يوسم من قال المحذوف عينه والموجود مدح لان العين  
ساكنة والساكن اضعف من المتحرك نحو الحذف ولانه لو كان المحذوف لامه لعدمت  
علة قلب الياء الى الالف لان العين ساكنة فلا يوجد فيها علة قلب الياء الى الالف  
فاذا فتح العين وجد علة الالف وهو كحذف العلة وانفتاح ما قبله ثاني عشر قال  
بدرايين بن ما تسمى قوله تعالى ما ان كان من المغربين فروح ان اصلها ما جلة على  
ان كان واخرت الزوم الفصل بين لما وانما وانما وانما فانها وانما وانما وانما وانما  
الثانية حلا على اكثر المحذوفين نظاير لما ثاني عشر اذا صغرت كسفت كسفت وقد اخرج فيه  
ثلاث كانت والتضخيم والياء المنقلبة عن الالف والياء المنقلبة التي هي في الكلمة المحذوف  
احدها وهل المحذوف الياء الاخير التي هي في الكلمة او الياء المنقلبة عن الالف قولان  
سببويه على الاول كونه نقله ابو حيان بعد ان جزم بالثاني ثاني عشر اذا شربنا الخو  
وسيد ومنت حذفت احدي الياءين فقلت طيبي وسيدتي تخفيفاً وقد جزموا بان المحذوف  
الثانية لا الاولى كما جزم به ابن مالك وابو حيان في كتبهم وعليه ابو حيان بان مرجح  
الحذف نون المحركات واجتماع الياءات فكان حذف المتحركة الاولى وقال ابن جني في  
المضائق هين وهين مخفقتان من هين وهين والمحذوف من ياءها الاولى وقيل الثانية الخا  
عشر نحو واحد الياءين من افعال الشاعر نظرت خراوا الياءين كنه انهما وقد جزم ابن جني  
في ذا الفهرست بان المحذوف الثانية وهي اللام فحذف العين قالوا ثاني عشر في  
ساكنة كما كانت السادس عشر اذا اجتمع هين في اللفظ فحذف العين قطعاً من مخي من  
في السها فانه ترسم بالفاء وحذف الاخرى كذا في خط المصحف واختلف في المحذوفة  
فقبل الاولى وعليه النساب لان الاصلية اولى بالثبوت وقيل الثانية وعليه المقر  
وقيل وان كيسان لان ما حصل الاشتغال وانما السهل واليسر اولى بالحذف ولان  
الاولى حرف معني فهي اولى بالثبوت السابع عشر اذا وقف على المقصور والنون نحو  
رايت عصا وقف عليه بالالف قال ابن الجوزي وكان في التقدير ان كان لام الكلمة والالف في

في بدل من الشون كما في رايته ثاني في الوقف قال ويحذف احد الالفين قال والمحذوفة  
في الاولى من سببويه والثانية التي هي بدل من الشون قال وكانت الاولى ولي بالحذف  
لان الطاري في حكاية الثانية لان كان المقصور فحذف نون محو رات الف قال  
في الكلمة الثانية وفي شرح الايضاح لا في الحسن بن ابي الربيع اخذت المحذوف في هذه  
الالف الموجودة في الوقف والظاهر من كلام سببويه ان الالف الاصلية لوزال ما انزلها  
ودهب المار في الجاهل من الشون لان قبل الشون فتحة في اللفظ فصار يصح في اللفظ  
الثالثة من له ز في قوله لا تين بدل من وذهب على الفارس في الياء في الرفع والخفض الالف  
الاصلية لوزوال الشون وفي النصب بدل من الشون الثانية من ثاني عشر فتحة وذهب اذا ثبت  
الياء فقلت نحو وذهب في حذف احد الشون وقيل الاخرى واو الياء المحذوفة والاولى  
التي هي عين الكلمة والثانية المنقلبة عن الثانية وهي لام الكلمة خرمه ابو حيان الجمع  
عنه بـ وسبب بسبب الياء في قوله لا تين والمحذوف اياً الاولى وهي بالمدد المدحمة  
في لام الكلمة خرمه بسبب الياء في قوله لا تين والمحذوف اياً الاولى  
وهي الزاينة المنقلبة عن واو مقول والثانية المنقلبة عن لام الكلمة خرمه بسبب الشون  
قال صاحب التوشيح اذا صغرت ساد وعفا وقصبا وعا رقت اسد وعفت وقصبت  
وجمرياً ساد ثانية مكسورة فاذا فسفت في هذا حذفت الياء المتحركة التي تليها الاسم  
فقلت اسدي اوقصبي بياس كنة الحادي والشرين كما قال ابو حيان اذا صغرت مبسط  
ومبسط ومبسط ما قبل من مبسط ومبسط وهين حذف الياء الاولى لانه اولى بالحذف  
وتثبت يا الصغير الثاني والعشرون اذا اجتمعت هينتان متعفتان في الياءين نحو  
اجلهم والبعض الى اوبى اوبى جاز حذف احدهما تخفيفاً من ياء من ياء المحذوف الاولى  
لانها وقعت اخر الكلمة محل السكون ومنهم من يبق المحذوف الثانية لان الاستغناء  
انما حذرهما حكاه السيرك ركن الدين في شرح الشافية الثاني عشر وان باب الافعال  
والاستغناء مما اعلنت عليه كاقامة واستقامة اصلاً اقام واستقامت نقلت حركة  
الواو اليها وهي العين الى الياء فتدرب القائل الثاني عشر قال النحوي ان محذوف احدهما  
لانها ساكنة من عوض منها الثاني والثاني الثاني واختلنا في خبر ابن جني المحذوفة فذهب الخليل  
وسببويه الى ان المحذوف الثاني واستغناء له لانها اولى بالمدحمة والعين من الكسرة  
ولان الاستغناء بها حصل فالياء ذهب ما كان وذهب الاخفش والغزالي ان  
المحذوف من الكلمة الرابع والعشرون باب مقول المعتل العين نحو سبيع ومصورن اصلاً  
سبوع ومصورن فعلهما مما فعل باقامة واستقامة من نقل حركة الياء الى الواو الى الياء  
قبلها فان نقل ما كان الاول من الكلمة والثاني واو مقول الزاينة فيجب حذف احدهما  
واخذت في ايها حذف فذهب الخليل وسببويه الى ان المحذوف واو مقول لوزال ما انزلها  
والعين من الطرف وذهب الاخفش الى ان المحذوف من الكلمة لان واو مقول لم يمتد  
لان الساكنين اذا التقيا في كلمة محذوف الاول الخامس والعشرون السادس عشر في لغة  
البحار وما تميم فمقول يستحيي وحق قال في التسهيل فيحذفون احدي الياءين كما لا يخفى



اما التي لا لام الكلمة واما التي هي عين الكلمة اما حذف لام الكلمة فلا ان لا يطرق محل التغيير  
 فلما حذف فتنسب اليها بحالها وتسمى حركة اليها الى الحال التي هي في الكلمة وسكنت  
 اليها واما حذف عين الكلمة فيعمل نقل حركة اليها التي هي عين الى الحال التي ساكنات  
 التي التي هي عين والياء التي هي لام في حذف اليها لانها الساكنين في الفعل التقدير الاول يكون  
 وزن الكلمة تنسخ وعلى الثاني يكون وزنها تستعمل السداس والعشرون باب  
 صجارت وبعاري فعملها ان تنسب اليها وهو الاصل والتعريف هو بان نقل الجمع مع  
 نقل التنسب اليها ثم الاولى بالحرف اليها التي هي عين من الفعل لانها قد عرفت وان  
 الكلمة تنسب اليها من الف التانيته متممة الاصل في احب بالتوننوما قبلها  
 احب بالحرف فانه في البسيط السابع والعشرون فترافا من يحذف من العلم ان ينم  
 بحذف احدي الهجرتين قال ابن جني في المختار المحذوف الاول وهو من الاستفهام  
 قال فانه قيل في المحذوف التانيته قيل قد ثبت جواز حذف هجرتي الاستفهام  
 واما حذف هجرتي في الماضي فيعيد الشان والعشرون باب جاء وشيئا من فاعل  
 من جازوا اصله جاء واستاء لان لا ما الفعل هجرتي فذهب الخليل الى ان الهجرتي الاولى  
 هي لام الفعل فثبت الى موضع العين كما عرفت في شاك وهار ومذهب سيبويه  
 عن الفعل استعمل اشباع الهجرتين فقلت الاخيرة بل هي حركة ما قبلها وهي في الفعل  
 عنده ثم فعل به ما فعل بغاض فوزن فعل هذا على ما قيل في الفعل لانها مقلوب والهدا  
 الى ان في المحذوف قولين قول سيبويه اللام وقول الخليل العين التاسع والعشرون باب  
 في العلل وبين ذراعي وجهه الاسدي المحذوف خلاف قال الجوزي الاول وقال سيبويه  
 الثاني ووجه ابن هشام قال ابن النحاس في التعليل قوله قطع الله بين رجل من خاله  
 اجمعوا على ان هذا مصداق الله عز وجل واما ما اختلوا من ايها حذف فذهب سيبويه  
 حذف من الثاني وهو اسم لانها ليس فيه وضع ظاهر موضع مختار وليس فيه اكثر من الفصل  
 بن المضاف والمضاف اليه بغير نظير وحسن ذلك وتجعل كون الدليل يكون مقدر ما على  
 المدلول عليه ومذهب الجوزي ان الحذف من الاول وان رجل مصداق في من المذكورة  
 ويد مصداق في من قالها اخرى محذوفة وبذلك يمكن ان يكون قد وضع الظاهر موضع المخصر  
 او الاصل يد من قالها ورجله وحسن ذلك عند كون الاول محذوف ما في اللفظ فلم  
 يستكره ذلك انتهى التلا قول جوزي ويوم وقاير ومذهب سيبويه ان الحذف فيه  
 من الاول لكونه انما هو في تخويز من يري اليه ان الحذف من الثاني قال ابن الحاجب  
 انما اعترض بالمضاف الثاني بين المتصايفين يعني المضاف اليه المذكور في اللفظ عوضا  
 ما ذهب واما هنا فلو كان قائما خبرا من الاول لوقع في موضعها لا ضرر وتعد الى ما  
 اذا كان الحذف بلا عوض تخويز وقاير ومذهب سيبويه في ذلك انتهى فصل ايضا كل من  
 المبتدأ ما على في الخبر فالاولي اعمال الثاني تقريبه فاك ابن هشام ويزن من هذا التعليل  
 ان يقال ان الذي هو في الاضافة قاله واختلاف انما هو عند الضرر والا فلا ضرر في ان  
 الحذف من الاول في قوله نحن يبعثنا ما وانت بما عندك راض ومن الثاني قوله فاني وقاير

الاول

ف

في

فترتيب الحادي والثلاثون ذات احمل ذوية حركتها الواو والياء قبل كل منهما انما انشأ  
 الثاني فحذف احدهما قال ابن هشام في تنكرته ويبدو ان ينظر هل المحذوف في الاصل  
 الاول والثاني فقياس قول سيبويه والحذف في قائمة واستقاما ان يكون المحذوف  
 الاول وقياس قولهما في مثل حصون ان يكون المحذوف التانيته الثاني والثلاثون قولهم  
 لاه ابوك الله بول قال السلوبين في تعليقه على كتاب سيبويه مذهبنا ان المحذوف  
 حرف الجر واللام الاصلية والمقابلة لام الجر فتحت رد الى اصلها فالتفت مع الضم قال وهذا  
 اولي لان في هذا صيغة حذف الجار والباء فاعمله وهو مع ذلك حرف معنى واما اذا لم يحذف  
 حرف المعنى بل حذفت ما لا يعني له قال السلوبين وهذا اذا ذهب قد وحي في حذف اللام  
 المعروفة وبقي التوجيه من حرف الجر وحذف الاصل فزعمنا ان المحذوف حرف الجر وزعمنا ان المحذوف  
 اللام الاختصاصية ووجه مذهبنا ان حرف الجر المعنى وفيه ابقاء على ما قبله من غير ان يترجم من ههنا الى  
 قد ثبت حرف الجر محذوفها وعمله معنى في نحو خرعا لاله وفي مذهبنا ادخال اللام وحسن  
 بقى الكلام على ظاهره والياء فانما قد ينفتح اللام الحارة فوم باسمها لم يبعد عن ذلك  
 وجميع العرب يقولون لاه ابوك وذلك على انها ليست الحارة اذ لو كانت الحارة لما فتح بها  
 الا من لم يفتحها فيقول الحاله لزيد وابيها وفتحها ابويها ما ذهبنا اليه انتهى التاثير التلا  
 الا ان اصله وان قيل حذفت الالف بعد الواو وقلت الواو والفاء قبل الحذف الاول  
 وقلت الالف بعد ما فو فت بعد الهجرتي حكا ما في البسيط **فصل من نظائر**  
**ذلك ومو على القاعدة** قال ابو جيان اختلف النحويون في اي الحرفين من الضمير هو  
 الزايد فذهب الخليل الى ان الزايد هو الاول فاللام الاول من مثل الزايد وكذلك  
 الزايد الاول من ثلثي وذهب يونس فيما ذكره الفارسي عنه الى ان الثاني هو الزايد  
 حجة الخليل ان المثال الاول قد وقع موقعا يكثر فيه اسم الزايد وبها ليا والواو والالف  
 الا ترى انها تقع زائدة ساكنة ماسة نحو قولهم وصيقل وكاهل وثالثه نحو كتاب ومجوز  
 وقصبة فاذا حذفت الاولى من سلم والزايدة كانت واقعة موقعا هذه الحروف وكذلك  
 في فرد وما اشبهه فيه المتضاعفان الاول هو الزايد عند الخليل وحجة يونس ان المثال  
 الثاني يقع موقعا يكثر فيه اسم الزايد الا ترى ان الواو والياء اذا ان من حركتين نحو جهور  
 وعشير والبعس نحو كفو وعطرية فاذا كان الثاني من سلم ويزن بول كان واقعا  
 موقعا عند الحرفين قال ابو جيان ولا حجة فيما استدله الخليل ويونس لانه ليس فيه  
 اكثر من التانيته بالثاني بالنظر واما سيبويه فقد حكم بان الثاني هو الزايد ثم قال  
 بعد ذلك وكلا الوجهين صواب ومذهبنا ان الثاني لا توجه من واختلف في  
 في الصحيح فذهب الفارسي الى ان الصحيح مذهب سيبويه واستعمل ذلك بوجود  
 استعماله واقتل سيبويه في كلامهم قال وذلك ان التاني في افضل من الزايد في كل  
 يوجد قطرا ليد من اصلين نحو اخرج فيلجيا ان يكون ما الحق به من الثاني من اصلين  
 ليد في اللفظ الحق به ولا يمكن ذلك لا يعمل الاول هو الاصل والثاني هو الزايد  
 واذا ثبت ذلك في هذا اجالت ساير المضاعفات عليه وذهب ابن عصفور الى ان الصحيح

في التنوين  
 في التنوين  
 في التنوين

ثون



من ذهب للعدل بطلان احدها قول العرب قد تصغر صحبة صحبة فخذوا لها الاول فثبت انها  
الرابية لانه لا يكون حرف الاصل والناهي ان العين اذا تسكنت وفصل  
بينها حرف فقد كلف لا يكون الا زايده نحو عتق وتل وعقيل الا ترى ان الواو والنون  
التاخيرتين بين العينين زايدها فان ثابت ذلك بين ان الزايده من الجانبين في صحبة  
في الاول لانها قد فصلت بين العينين فلا ينبغي ان يكون اسلا لان لا يكون في ذلك كسر  
لما استغنى في كلامهم من انه لا يجوز الفصل بين العينين لا بحرف زايده وان ثبت ان الزايده  
من المتأخرين في هذين الموضوعين هو الاول حمله سائر المواضع عليه ما **ذهب** ابن خروف  
والشلوبين الى التشويخ بين مذهب الخليل ومذهب سيبويه وذهب ابن مالك الى الفصل  
محل زيادة الثاني والثالث في صحبة ونحوه والثالث والرابيع في مذهب ابن مالك ان ثبت  
في نحو اقتنيس والاول في نحو عم اول يكثر زيادة قال ابو حيان وهذا الفصل الذي ذكره  
ليس من ههنا احد وانما هو احداث قول ثالث جريا على عادته وفي البسيطة اختلاف في مقدار ذلك  
صل الزايده فيه لال الاول والثاني فاصل الاول في نحو فميد بن محمد في الواو مع  
الاول لان الواو وقعت ثالثة وعلى الثاني في معتد بن قتيبة يا ليا رايته فلا تخفى **في**  
باب اقتنيس قال ابن مالك الثاني المستعمل فيه الذي لا يزيد في موضع موضع انما هو  
قال ابو حيان حجة الاولوية انه لما الحق اخر بنا باخر ثم واخر بنسب باب الثلاثة ثم يا ليا رايته  
الذي لا لاخا في الاخير او في الالف ولذلك ما جئ به للاخا في هذا النوع هو فصل الحذف الالف  
والحقايل لها في اقتنيس انما هي السين ثالثة فقد تكلم عليها بما في الزايده لتجزي بعد  
اشلا في الاخا في مجزى واحدا الا ترى انما تشتقق من الحرب واقتنيس كذلك كان  
الاولى ان تكون السين ثالثة في الزايده فومن ذلك ايضا قال ابو حيان سألني شيخنا  
جعفر القزويني عن قولهم هذا بالسنه يد ما النون المنزلة قلت له الاول في قول  
قال القزويني في الفتحة في الثانية قبل الفصل بين الفاء والتشديد ونون ولا يفصل بينهما  
قلت له كثر العمل في ذلك لانه لا يكون زائدا نحو ما متحركة ثم اسكنها الاول وادغمها او زائدا  
ساكنة ثم اسكنها الاول وادغمها فتمركت لاجل الادغام بالكسر على اصل التقاء السينين  
وعلى ما ذكرت ويكون زائدا نونا ساكنة وادغمنا فقط فهذا الذي عندك في العمل بظهور  
في تعويذنا ايضا بان الالف والنون ليسا متلازمين في الفصل بينهما الا ترى ان الفكا  
تمنا بالحذف والاصافة وتقصير الصلة انتهى وقال الشلوبين قال بعض النحويين ان  
النون الثانية بدل من اللام المحذوفة في **ذلك** قول زهير رايا ذابا بت على  
هو في قولنا اذا أصبحت أصبحت جاديا وقولنا **ذلك** قول زهير رايا ذابا بت على  
في شرح الفصل الجملتين فيهما زايدها الاوتم قال وزايده التقاء وقد ثبت كثر اولم يقع  
زيادة ثم لا تادرا في بعضا بزيادة التقاء **الاول** صاحب البسيط زاد القامع شعر  
وقيل مرمي الزايده دون الفاعلة المصدر **فصل** في **شطر** ما في **فصل**  
قال الشيخ جعفر الدين بن الحاس في التعليفة اجمع الحاجة على ان ما فيه الثاني يكون في  
الحصل ثا في الوقت جامع الالف الفصحى واشتدوا انهما بدل من الاخر في ذهب البصر

قف

الى ان تمام الاصل وانما لما يدل على ما ذهب النحويون الى عسر ذلك واستدل البصريون  
بان بعض العرب يقولون في الفصل والوقف كقولهم الله يحاك كقبي مشيت ولا تادرك الها فقلت  
ان ما هي الاصل وانما لما يدل على ما ذهب النحويون الى عسر ذلك واستدل البصريون  
في الفصل نحو قامت وقعدت وليس لنا موضع قد ثبتت الخاصة فالصحة في الثاني الاصل  
اولى لما يرد في قولهم الله من تكسر الاصول واستدلوا ايضا بان انما ثبتت في الفصل  
الذي ليس محل التقدير والمها انما كانت في الوقت الذي هو محل التقدير فالصحة في الثاني  
في محل التقدير هو انما يدل على ان ما ليس في محل التقدير اذا **اجتمع** **الفتحة**  
**والمعرفة** **فثبت المعرفة** تقول هذا زيد ويطلقون على الحال تغليب المعرفة ولا  
يجوز الرفع ذكره الا نذكر في شرح الفصل اذا **اجتمع** **المذكر والمؤنث** **فثبت المذكر** وبذلك  
استدل على انه الاصل والمؤنث فرع عليه وهذا التغليب يكون في التشبيه وفي الجمع وفي  
عود الضمير وفي الوصف وفي العدد اذا **اجتمع** **طالiban وروعي** **الاول** فيه فرع منه اذا  
اجتمع القسم والشرط حصل الجواب للاول منهما اذا لم يتقدم شي ومنه ان العرب راى  
المتقدم في قوله عند ذي ثلاثة ذكور من المطر وعند ذي ثلاث من المطر كورقا قالوا بالت  
مع ثلاثة لما تقدم لفظة ذكور وحذفها لما تقدم لفظ البطر ومنه قال الكوفيون  
انما تارحما ملان قالوا في اعمال الاول جريا على خبر القامعة اذا **امكن ان يكون**  
**موجود في الكلمة** اصلها فيها او غير اصلها وكونه امديا او متقلبا عنه والي ذكر هذه  
القاعدة في الشلوبين في شرح الجزولية وبني عليها ان الواو والالف والياء الاسماء الستة  
لامات الذكورة لان ايدة للاشباع اذا **اجتمع** **الواو والياء** فالت الياء نحو طوط طبا والاصل  
طوبا ذكره ابن الدهان في الخرفة اذا **اجتمع** **مهران** مذكر ومخاطبة قبل المتكلم نحو قمرنا  
فاذا اجتمع مخاطب ومخاطبة قبل المخاطب نحو فمنا اذا **تم** **الفعل** بفاعله اشبهما حينئذ  
الحرف قد ذكرنا في نسخة الاعراب ذكره ابن جني في الحاطرات قال ووجه شبه الفعل وقا  
بالحرف انهما خبر ما الفعل عندا في الحسن في نحو قولنا انتم اقم وايضا في الفعل بفاعله  
قد انشأنا في الحاطرات وذلك نحو فمنا فمنا اذا **ادار الامر بين الاثنين** **واحد**  
**قالهما** **اولى** ومن ثم رجع ابو حيان وقره قول البصريين ان اللام في نحو فمنا انقطعت الى غير  
ليكون لهم عدا او غرضا في لام النسب على جهة المجاز للام اخرى لشي لا م الحصر وروى  
الام العاقبة لانه اذا انشأنا احدا من الجار ووجه الحرف لمعني ميم ثم كانا المجاز اولي لانهما  
يو لوجه الحرف في الاشتراك والمجاز ليس كذلك وقال ابن جني في المعنى شذبه هل المصارع  
مشترك بين الحال والاستعمال وحقيقة في الحال مجاز في الاستعمال قالوا الثاني انما  
اذا انشأنا في الاشتراك المجاز في المجاز اولي في المجاز وقال ابن القواس في شرح اندر الكلمة  
تطلق مجازا على المثل المفيدة فان قيل هلا كانا خلافا عليه حقيقة فتكون مشتركة  
اجب بانما اذا امكن المثل على المجاز كما ناولي اذا **ادار الامر بين الاثنين** **واحد**  
فاذا انشأنا في الاشتراك المجاز في المجاز اولي في المجاز وقال ابن جني في المعنى شذبه هل المصارع  
وحدث ودمر وعندي وهذا في هذه الفاظ معني واحدا وتما واحدا ان يكون



اصليين وبغير هذا من الترادف والاخران يقولون حذفت الراء من سبط ودمت شد وذا اذا لا  
يمكن ان يدعى ان الترادف لانها ليست من حروف الزيادة وكان ادعا الاصالة في كل  
من الكلمتين الاولى من ادما ان اصلها واحد وانه حذفت الراء من سبط وذا وانما لفظ واحد  
**اذا** **الاختلاف** بين ان يكون في اللفظ او في المعنى كان في اللفظ اولى لان المعنى اعظم  
حرمة اذا لفظ خدم المعنى وانما في اللفظ من اجله ذكره ابن المصنف في تذكرته وبني  
عليه ترجيح زيادة كان في قوله وجوز ان كان اكرام على القول بانها تامة لان المعنى  
جديد وجد وفيه معنى وذلك معلوم فتصير الجملة جديدة حتى لا يمنع لها **اذا** **القول**  
**الفعل في الاسم** لزمته احكام الاسماء ذكره في القاعدة ابن يعين في شرح المقفل  
ومن ثم قطعت ههنا اسمها للقلادة واصد فعل **امر اذا وقع بين المعنى** فله  
خصائص احدها انه يمدح الثمن من الاول لان العلم مع ابن يعين واحد فجاز دون  
هم وكالان يعين سوا في ذلك الاسم والتسمية واللفظ قوله مما رت اعلم ابوابا واقبح  
حتى انبت اباعه من عماره قال في حذف الثمن من اباعه وعنه انه حذفت من جعفر بن  
عمار في حذف الثمن من اباعه الثاني يجوز حكمه العلم الموصوف به كقولك لمن قال رايته  
ابن عمر ومن رايته بن عمر فلا تسميها صارا سمته واحدة ولا يجوز حقا بقول الموصوفين  
بل ولا المتعدي من النوازع اصلا الثالث اذا نودي بخير من غير ان كان الصفة منصوبة  
على كل حال وجاز في المندرجين وجاز ان امرها الصفة على الاسل والثاني لا يباع فتفتح الدال  
من زيد اتباعا لفتحة النون قال ابن يعين وهو غريب لان حق الصفة ان تتبع الموصوف  
في الاعراب وهذا قد تبع الموصوف الصفة والعلية في ذلك انما جعلت كثيرة الاستعمال  
**كلام** الواحد ولذلك لا يسمي الوقوف على الاسم الاول ويبدأ بالثاني فيقول له ابراهيم  
الاربع تحدث الفان في الخط كثيرة الاستعمال ولا تامة لا يتوحي فصد ما قبله **اسق**  
**الاصال** قال الزجاج في كتاب اصباح على النحوي اصل **الاسق** في الفعل في التقديم  
المستقبل لان السبق لم يكن ثم كان والقدم سابق ثم يصير في الحال ثم يصير ما فيها فيجوز  
عنه بالمضي فاسبق الفعل في الرتبة المستقبل ثم فعل الحال ثم الماضي فان قيل  
ههنا كان لفعل الحال لفظ سقر دبه عن المستقبل لا يشرك فيه غيره ليعرف بلفظه  
انه الحال كما كان في الماضي لفظ يعرف به انه ما من في الحرف قالوا لما تارخ الفحل  
المستقبل الاسماء بتوحيه موقعه ولبس بالوجود المضارع المشهور وقوي فاعرب  
وجعل بلفظ واحد يقع معنيين حلاله على شبه الاسماء ان من الاسماء ما يقع  
بلفظ لغات كثيرة كالعين ونحوها كذلك جعل الفعل المستقبل بلفظ واحد يقع  
بمعنيين ليكون ملحقا بالاسماء حين يشارعها والمضارع ايضا راجع الاسماء فيكون له  
قوتها بتبع على حاله **الاسم** **نوعا** هو باب واسم وكثيرا ما استغنت العرب عن لفظ  
بلفظ من ذلك استغنى عنهم عن تسمية سوا التسمية سق فقا لوانسان ولم يقولوا  
سوا ان وليك تسمية صريح الذي هو اسم الموصوف عن تسمية جنديا الذي هو اسم الموصوف  
فقا لوانسان ولم يقولوا صريحا ان وقال ابو حيان العرب استغني ببعض الالفاظ

قف

عن

عن بعض الاثري استغنوا عن تركوا ركعوا ورووا ذروا ويقولون رجل الى امرأته وامرأة  
عن اليافى اشهر اللغات وقد عرفت ان جنس في المضارع باقيا الاستغناء بالفتح عن النسي  
قال فيه قال سيبويه اعلم ان العرب قد استغنوا عن النسي حتى يصير المستغنى عنه سبطا  
من كلامهم ابنة من ذلك استغنوا عن تركوا ورووا ذروا ويقولون رجل الى امرأته وامرأة  
ملاهم وابنة عن سبطه وعليه كما سبطه وبليته عن ليلا ههنا جات ليلا على ان ابن  
الاعراب قد استغنى في كل يوم قوا كل ليلا ههنا شاذ لم يسع الامم الحجة وكذلك استغنوا  
بالنسي عن ان يقولوا العبيد في موضعها فالنسي القلب والابن لفظ يقولوا النوف لافي  
سبي شاذ حكاه العرب وكذلك استغنوا عن قوس فقامت الامم لوب ومن ذر  
استغنوا وهم جمع القلب عن جمع الكثرة نحو قولهم ارجل لم يواضبه جمع الكثرة وكذلك ان  
جمع ذن لم يواضبه جمع الكثرة وكذلك استغنوا عن نواضبه جمع الفاعلة وكذلك ان لم  
يستغنوا في جمع الكثرة وكذلك استغنوا وهم يقولون ما اوجدوا به من هذا فعل منه في  
الجواب واستغنوا وهم بالشد وانفرد عن قولهم قفروا وشي وعليه جافق ومن ذلك استغنوا  
عن الاصطلاح من الزيادة بما استعمل منه جاملا للزيادة وهو صدر من خارج اللغة  
كقولهم حيث لم يستعمل منه حش ب ما رت من الراء والزيادة ومنه كوكب لم يستعمل منه  
كوكب ومنه قولهم در دري لانا لا نعرف در دره ومنه كبر في ذوات الاربعة وهو في  
الاربعة في الاربعة في الاربعة فلفظ من نفع وتسمي في الاربعة وسر ومط وتسمي  
وتسخت واستغنت من شدة ومن ذوات الحجة جعلت وخبريت وكوكب ليس وعرض  
وقطوس وقربلانه وقطيس ومن ذلك استغنوا وهم بواحد عن اثنين وباتين عن واحد  
ولست عن اثنتين وبشر عن اثنين وبشر عن عشرة من عشر من وما جرى هذا المجرى  
**واجاز** **الاسم** **الظن** **الزاد** **الاسم** **الاول** **ويبدأ** بالثاني فيقول له ابراهيم  
العرب عن ذلك يقولون حلاله بظنه عاقلان انتهى كلام ابن جني وقال الزجاج في الاحاجي  
سرادق وخام وبوان في الاسماء جعل سبطا في الصفات لم يجمعوا الاء الالف والشاء  
وهي من كرات وانما قصر جمع على ذلك استغنوا به عن التسمية كما استغنوا باسمين  
اشيا من ذلك استغنوا وهم بواكبه عن حقه ومثله عن له وقال سيبويه وقد جمعوا  
الشيء بآثا وبجاء وزون به استغنى وذكر شيئا وشيئا ومن عكس ذلك استغنوا  
بشفاه وشفاه عن الجمع بالالف والفاء واللام استغنوا عن تسمية الجمع والجمع  
وابصر في باب التكرار بكلمة كما استغنوا عن جمع امر يقولون قوم وقالوا ايضا انهم قد  
يستغنوا عن العرب استغنوا عن المزم بكيفية بالجمع بغيره مما هو في معناه على عادتهم  
واسمهم قد استغنوا بالشيء عن ما هو في معناه وكان هذا ههنا يكون ذلك كالتسمية  
على ان المزم عندهم بالاسم لاسم اصلا كما فعلوا في الاستغناء بالهتمة عن المجرى وجمع بالالف  
والثاني في الالف فقالوا اللب واستغنوا بذلك عن اللواتي في تصغير الالف لعدم تمكن  
التصغير في الاسماء المهمة وقال الجرجاني استغنوا عن تصغير عشي عن تصغير ويقولون في جمع  
صبي وعلم سبويه وعلمه عن صبية والعلمه ويقولون في صغرة وصبيح ومن صغار وصباح وما

هذه

وهم

ن



عن صغروا وصحبا وسما ويقولهم فيكون في وفتي وليا وفتيا من فعلا ويقولهم حكاما  
جمع حاكم وحافظ من جمع حكم وحفظ قال ابو حبان هذا عندكم من باب الاستعانة  
خلا قال قول ابن مالك في التثنية من باب الاستعانة من جمع حكم وحفظ على وجه المفرد وقال وكذا  
قولهم يروى عندي انه من باب الاستعانة من جمع يروي جمع يار اذا قد سمع يار ويرويه وليس  
جميعا ليرى وراخلا قال في التسهيل وباب الاستعانة اكثر من ان يحصى وقال ابن يعيش  
العلم الخاص لا يجوز ان يضافه ولا يدخل الامم المتروكة فيه لاستعانة به بتعريف العلمية  
من تعريف اخر وفي البسيط باب افعل فعلا وفعلان فعلا لا يلقونه في التثنية استعانة بفعلا  
وفعل من التثنية ما وقال وقد يكون الجمع لمفرد في التقدير غير مستعمل في اللفظ فيستعمل  
جمع المقتضى من جمع الملقب طرية كما استعمل في مصدر بعض الافعال من مصدر بعضها نحو  
انا ادعوك وركا وبطواع بعض الافعال من عطاء وبعض نحو تحته فترك ولم يقولوا فانه  
من ما جاء من الجمع لمفرد مستعمل رباطا وباطيل وفيه من مفردة ابطال وباطيل وعرض  
واعا بطيل وفيه من مفردة اعرض وحدث واحاديت وقطيع واقطيع **الاسم اصل الفعل**  
**والحرف** قال السكوني ولذا جعل فيه السكون ووجهه ان له على انه اصل وانما قرع ان  
قال وانما قلنا ان الاسم اصل والفعل والحرف قرع ان الكلام المفيد لا يتولد من الاسم  
اصل ولا يوجد كلام كثير مفيد لا يكون فيه فعل ولا حرف فدل ذلك على اصله الاسم في  
الكلام وقرع في الفعل والحرف فيه وايضا فان الاستعانة به وبغيره في الفعل لا يكون الا بغير  
به والحرف لا يجزئه ولا يجزئه عنه فلي كان الاسم من التثنية هو الذي يجزئه ويجزئه عنه دون  
الفعل والحرف فدل ذلك على انه اصل في الكلام وفيما انتهى وقال الزجاج في كتابه ايضاح  
على النحو في القول في الاسم والحرف اسمي في التثنية والتقدير يجوز ان لا يصرح بوزن  
والكوفية في الاسماء قبل الافعال والحروف تابعة للاسم وذلك ان الافعال احداث  
الاسم فيكون بالاسم اصحاب الاسماء فالاسم قبل الفعل لان الفعل منه والفاعل سابق  
لفعله واما الحروف فانها تدخل على الاسماء والافعال المعان يحدث فيها الاعراب تؤثر  
وقد دللنا ان الاسماء سابقة للاعراب والاعراب وادخل عليها والحروف عوامل في  
الاسماء والافعال مؤثرة فيها المعاني والاعراب قد وجب ان يكون بعدها سؤل يلزم  
ان يابن بمنزلة المعال يقال لهم قد اجمعتم على ان العامل قبل المحمول فيه كما ان الفاعل  
قبل الفعل وكما ان المحدث سابق لحدثه وانتم تحفزون ان الحروف عوامل في الاسماء والافعال  
فقد وجب ان تكون الحروف قبلها جميعا سابقة لها وهذا لازم على اوضاعكم ومعاييركم  
الجواب ان يقال هذه متعاطفة ليس يشبه هذا الحديث والحديث ولا العلة والمحلول  
وذلك ان تقول ان الفاعل في جسم فعلا تام من حركة وغيره على ان فعله ذلك فيه لا الجسم  
فتقول ان الضارب سابق لضربه الذي وقع به المضروب لا يجب من ذلك ان يكون المضروب  
اكثر سنا من الضارب ويقول ايضا ان التجار سابق للثياب الذي يجزئه ولا يجب من ذلك ان  
يكون سابقا للثياب الذي منه تجر الثياب ولذا قد مثال هذه الحروف العوامل في الاسماء  
والافعال وان لم يكن اجساما فتقول الحروف سابقة لعملها في هذه الاسماء والافعال الذي

هو الوقع والنصب والخفض والمزهر ولا يجب من ذلك ان يكون سابقة للاسم والافعال  
نفسها وهذا بين واضح انتهى **الاسم اخف من الصفة** وذلك ان الصفة ثقلت بالاستعانة  
وبالحاجة الى الموصوف وبثقل الضمير ووقع على ذلك فروع منه ان الجمع الالف والتثنية  
فيه العجز في الصفة لضعفها وضعفات وجذلة ويجزلات ومهينة زعم وعيشات  
وعذبات وطريق تخرج اياها وفتح وطريق تخرج في الاسم لضعفها وجفاتها وهند  
وهذلات وسدره وسدرات وعرفه وغرفاته قال في الجملات الفاعل المعنى والفعلى وشهد  
وشهد تحريك الصفة في قوله شاهد جهة وشيات تحيا تلي قد بدلت الايات وقال ابو حبان  
العرب من يحرك لجهة في الافراد في الجمع على لقته وتكسر الاسم ضروري في قوله  
ابن اكرم من عود ان احنا قلته خفوا وقصا في الهوي في الحاصل وقال في البسيط وانما  
فعل في الفرق بين الاسم والصفة وخص الاسم بالحركة لضعفه ونقل الصفة قال وسيا نزل  
الصفة من اوجه اربعة اما تشابه الفعل والاستعانة في انهما تناسبا في تحمل الضمير  
الثاني تشابهه في العمل الرابع انما تنقل الى موصوفه قبله فقلت من هذه الحركات  
استعملت في المركب في ان زيادة الحركة للمفرد على التثنية ولي من زيادة على التثنية قال  
ابن يعيش في شرح المعامل الفرق بين الاسم والصفة من حيث اللفظ ان الاسم غير الصفة  
ما كان جذب غير ما خوذ من فعل نحو رجل وفرد لم وجعل والصفة ما كان مأخوذا من الفعل  
نحو اسم الفاعل واسم المفعول كضارب ومضروب وما اشبههما من الصفات الفعلية واحمر  
فاصفر وما اشبههما من صفات الكلية ومفرد في نحوهما من صفات النسبة في لوالفرق بينهما  
من حيث المعنى ان الصفة تولد على ذات وصفة نحو اسود مثلا فيكون الكلمة تدل على شيئين  
احدهما الفاعل والاخر المفعول لان الاول يعلل الذات كدالة تسمية ودلالة على السواد  
من جهة انو مشتق من لفظه فهو من خارج وفيه الصفة لا تدل الا على شي واحد وهو ذات الجسم  
**الاشتقاق** تسطت الكلام عليهم فيما يتعلق باللغة في المزهر ونذكر هنا فوايد متعلقة بالنحو  
الاولي من ذهب البحر بين ان الفعل مشتق من المصدر وتقول فيقولون المصدر مشتق  
من الفعل **قال** ابو البقاء في التبيين ولما كان الخلاف واقعا في اشتقاق احدهما من  
الاخر لم في ذلك بيان شيئين احدهما حد الاشتقاق والثاني ان المشتق فرع عن المشتق  
منه اما الحد فاقرب مما رقة فيهم ما ذكره الروابي وهو قوله الاشتقاق انطاج فرع من اصل  
يد ورفيقا رغبة الاصل فقد تضمن هذا الحد يعني الاشتقاق ولزم منه التفرع للفرع  
والاصل ولما الفرع والاصل فيهما في هذه الصناعة فيهما في صناعة الافندية الغرض فيه  
فالاصل هو امر ادب المرفق الموضوع على المعنى واما اوليا والفرع لفظا هو حد قسم  
تلك الحروف مع نوع تبيين ليعلم اليوم معنى زاي على الاصل والمحال في ذلك الضرب مثلا فانه  
اسم موضوع على الحركة اختلفت له المعاني في ما لا يدل لفظا الضرب على ان من ذلك فاما ضرب  
وضرب وضارب وضروب فمعها حروف الاصل واما الضارب والاراءا وزيادات لفظية  
لزم من مجموعها الدلالة على معنى الضرب ومعناها خرق الازم لكان في شرح المفصل ما حذف  
الخلاف بين البصريين والوكوفيين في ان المصدر مشتق من الفعل وبكيفية الخلاف في هذا الاشتقاق



فقال قوم هو عبارة عن الاثبات بالفاظ معهما اصل واحد مع زيادة احد ما على الاخر في  
المعنى نحو قوله تعالى فاقم وجهك للدين القيم وقوله عليه الصلاة والسلام ذ والوحيد من  
لا يكون عنده الله وخبرها واما قوله تعالى وحسن الخلقين فان فقه المشتق وليس به لان الخبا  
ليس من معنى الاثبات وقال بعضهم الاشتقاق ان تجد بين اللفظين مشاركة في المعنى والموقف  
الاصول مع تغير ما على ركة في المعنى فلا يتم لا يجعلون في وجه الحصة والموقف من  
باب الاشتقاق واما المشتق ركة في الموقف والاصول فلا يتم لا يجعلون ان الكاذب والمباين  
من اصل واحد واما التغير من وجه فلا يبرهن ولا ان كان هو اياهما ان التغير قد يكون بزيادة  
وقد يكون بنقصا وقد يكون بتغيير حركة ولا يبرهن من زيادة اصدما على الاخر في المعنى ولا  
لزم ان يكون المصادق ان يجمع من اصل واحد بعضها مشتق من بعض نحو كل بصري كوكا وككة  
وطبقت الحساب حسبا ونسبا ما وجدت الشيء من التقدير برفق را وقدر او قدر رثعلى  
الشيء بمعنى قربت عليه قدرة وقدر انا وقدر رة ومقدر رة وقدر رة وقدر رة وقدر رة  
مقتدا لاصل مع انه لا ينبغي ان يقال لاحد مشتق من الاخر على ان ذلك لغلى بل لا يجرى  
اصطلاح واما المشتق فهو واقي غير في حروفه لاصول ومعنى الاصل ورا دمعى  
من غير حجب عنه قالوا شاذت من غير حجب معناه ليجز التفتية والتجوع ويدخل  
المصغر والمشتق فبسيطة المشتق الى المشتق منه نسبة الاضرب الى الاضرب نحو انسان وجوان  
قال وهذا ان سلم الكوفون لزم ان يكون الفعل مشتقا من المصدر ولو افقته المصدر في معنا  
وزيادة عليه لا دلالة على الزمان المخصوص الشاذة قال ابو البقاء في التبيين الدليل  
على ان الفعل مشتق من المصدر راقا مع وجود الاشتقاق في الفعل وقد ان الفعل  
يدل على حدث وزمان مخصوص فكان مشتقا وفرع على المصدر كلفظ ضارب ومضروب  
وتحقق هذه الطريقة ان الاشتقاق براد لتكثير المعاني وهذا المعنى لا يتحقق الا في الفرق  
الذي هو الفعل وذلك ان المصدر له معنى واحد وهو لا يثبت في الحدث فقط ولا يترك  
على الزمان بلفظه والفعل يدل على الحدث والزمان المخصوص فهو بمنزلة اللفظ الموكف  
فان قيل على اكثر مما يدل عليه المعرود ولا تركيب الابعدا لافراد كما انه لا دلالة على الحدث  
والزمان المخصوص الابعدا لثة على الحدث وحده وقدمثل ذلك في لغز من الفضة  
فانها كالماة المجردة عن الصورة فالفضة من حيث هي فضة لا صورة لها فاد اصغر منها  
جام او مارة او قارورة كانت تلك الصورة مادة مخصوصة في فرع على المادة المجردة  
كذلك الفعل هو دليل الحدث وغير المصدر يدل الحدث وحده فهذا لا يتحقق كون الفعل  
فرع على الاصل طريقة اخرى وبيان قولنا الفعل يشتمل لفظه على حرف وازيادة على حرف  
المصدر ركة لذلك الزيادة على معان زائدة على معان المصدر فكان مشتقا من المصدر  
كسائر ومضروب ونحوها ومعلوم ان ما لا زيادة فقه اصل لما فيه الزيادة **طريقة اخرى**  
وهي ان المصدر ركة مشتق من الفعل الذي ذلك في نقص المعاني الاول وذلك على الاصول  
بيانا لان لفظ الفعل يشتمل على حرف زائدة ومعان زائدة وهي دلالة على الزمان  
المخصوص وعلى الفاعل الواحد والى عة والموت والمخاض والغائب والمصدر يذهب ذلك

كله لا دلالة على الحدث وهذا نقص بالوضع الاول والاستحقاق ينبغي ان يبين شيئا  
الاصول وتوسعة المعاني وهذا ليس اشتقاق المصدر من الفعل قالوا وحسن الخلو  
يوجد من احدهما ان المصدر يعمل للاعتلال الفعل والاعتلال حكم تسيقه علمته فاذا كان  
الاعتلال في الفعل او واجب ان يكون اصلا ومثال ذلك فوكك صام صيا ما وقام قيا ما  
قالوا وفي قام اصل اعتلت في الفعل فاعتلت في القيام وانت لا تقول اعتل قام لا اعتل ذلك  
القيام وانما في ان رخص يعمل في المصدر وكثيرا فخر به ضربا فخر به منه سبب بضررت  
والعامل يوشى في المفعول والموشى اقوى من الموشى فيه والقوة تجعل القوي اصلا لغيره  
قال والجواب عن الاول ان المصدر ال لا يعمل في قوله وذلك ان الاعتلال ينبغي وجبه المضرب  
وتعمل المرفوع وباب ذلك لا فاعل لان صبيغ يختلف باختلاف معانيه فقام اصل  
قوم فابركت الروا الفاعل كيف فذا ذكرت المصدر من ذلك كانت السلطة الموجبة للتغير  
قائمة في المصدر وهو الفاعل واما الوجه الثاني فهو في غاية السقوط وبيان من ثلاثة  
اوجه اخرها ان العامل والمفعول من قبيل المعاني واما في الابعدا لة على الاخر اشتقاقا  
والثاني ان المصادق قد يشتمل على الفعل فتوكل يعني ضرب زيد عمر ولا يدل ذلك على انه  
اصل والثالث ان المرفوع فعل في الاستواء والافعال لا يدل ذلك على انها مشتقة اصلا  
فصل اعان تكون مشتقة من الاسماء والافعال انتهى الثالث فالتساوي في وجه التثنية  
فايدة اشتقاق الفعل من المصدر ان المصدر لا يتم كسائر الاسماء بخبر عنه كما يجر عنه  
تقولك العجيب خروج زيد فاذا ذكر المصدر واخبر عنه كان الاسم الذي هو فاعل للمجرور  
بالاضافة والمضاف اليه تابع للمضاف فاذا ارادوا ان يجر وعان الاسم الفاعل للمصدر  
لم يمكن الاخبار عنه وهو متخوض تابع في اللفظ لغيره وحق الخبر عنه من ان يكون مرفوعا  
مبدؤا به فلم يبق الا ان يدخلوا عليه فاعل على انه بخبر عنه كما تدل الحروف على معان  
في الاسماء وهذا لو فعلوه لكان الطرف حاجزا بينه وبين الحدث في اللفظ والحدث يستعمل  
انقصا لغير فاعله كما يستعمل انقصا للحركة من محلي فوجب ان يكون اللفظ غير منفصل  
لانه تابع للمعنى فلم يبق الا ان يشتق من لفظ الحدث لفظ يكون كالحرف في اليباية عنه وال  
على معني وغيره ويكون متصلا انصا المضاف بالمضاف اليه وهو الفعل المشتق من لفظ الحدث  
فان قيل على الحدث بالتشديد ويدل على الاسم بجزائه لا مضافا اليه اذ يستعمل اضافة  
لفظ الى الاسم كاستحالة اضافة الحرف لان المضاف هو الشيء بعينه والفعل ليس هو  
الشيء بعينه ولا يدل على معنى في نفسه وانما يدل على معنى في الفاعل وهو كونه مخرضا فان  
قلت كيف لا يدل على معنى في نفسه وهو يدل على الحدث فذلك انما يدل على الحدث بالتشديد  
والدال عليه بالما بفتحة وهو الضرب والقتل لا ضرب وقتل ومن ثروجب ان لا يضاف  
ولا يرفق بشي من الالات التعريفية اذ التعريف يتعلق بالشيء بعينه لا بلفظه بل على معنى في غيره  
ومن ثروجب ان لا يثبت الجمع كالحرف وان يثني كالحرف وان يكون جاملا في الاسم كالحرف واما  
اعرب المضاف لانه تضمن معنى الاسم كما ان الاسم اذ تضمن معنى الحرف يثني والموافق من  
دلالة الفعل على معنى في الاسم وهو كون الاسم مخرضا عنه وجب ان لا يتخلو عن ذلك عن ذلك







لم يترك هذا الاصل في موضع الاحمال فما الذي جعله على تركه هنا وجاب بان الاحمال موجودة  
وهو ان اللفظ اذا احتيج في فهمه معناه الى اعمال فكر كان اللفظ والاداء اذا لم يكن  
كذلك لان النفس حينئذ يحتاج في فهم المعنى في فكره وتعب فيكون بها كثر كلفا وضعة  
من اذا لم تتعب في فهمه وباب التعجب موضع اللفظة فكان في مخالفة المعنى للفظ  
من اللفظة ما لا يحصل بانفاقها في اللفظ كذا وقد ورد الخبر بلفظ الامر في قوله تعالى  
فلم يجد له الرجس عدا وتجا عكس ذلك انتهى ومن الواضح الخارجة عن ذلك ورود  
لفظ الاستفهام بمعنى التسوية في سواله فقامت قد تدرك لفظ الدال بمعنى الاختصاص  
في اللفظ فغير ثباتها العصابة **الاصول** **ان يكون الامر كمالا للام** من حيث كان معنى  
من المعاني والمعادى اما الموضوع بها الحروف في الامور ما على مخاطب لازم للام على  
الاصول واستغنى في فعل الخطاب عنها فقد ثبت في وجوهها المضاف رتبة للام لا الخط  
بالمعنى المراد وقد يربط بها على الاصل لقوله تعالى في ذلك فليفرحوا فغير ثباتها  
القولية وفي الحديث لتأخذوا مصافكم وانباته بغير لام هو كثر مرة بغير لام  
في التعلية **الاصول** **في الافعال التصرف** ومن التصرف تقديم المصوب بها على  
المرفوع وانصلا للضماير المختلفة بها ذكره بوالبقاء في السبب قال وقد استغنى  
منها نعم وبليس وقسي وفعل التعجب فان تقديم المصوب فيها غير جائز **اصلاح** **اللفظ**  
عقد له ان يجي بابا في المضافين قال اعلم انه لما كانت اللفظة المعاني رتبة وعلمها  
ادلة واكثر موصلة وفي المراد بها محصلة عندها واقربها صدر من تشقيفها  
واصلاحها فمن ذلك قوله ما زيد منطلق الا ترى ان خبر هذا القول اذا صرح بلفظ  
الشرط فيه صرح الى انك كما نكت سمايل من شي في بومسطق فتجد الباقي جواب  
الشرط في صدر الخبر مقدم عليه وان في قوله ما زيد منطلق انما تجد الفاعل واسطة  
بين الجزين ولا تقول اما زيد منطلق كما تقول فيها هو جمع مما بين من شي في بومسطق  
واما عند ذلك لاصلاح اللفظ ووجدا صلاحه ان هذه الفاعل وان كانت جوابا او لم  
تكن با طقة فانما هي على اللفظ العاطفة وتصورها فلو قالوا اما زيد منطلق كما يقولون  
مما بين من شي في بومسطق لوقعت الفاعل الجارية في العطف بعدها اسم وليس قبلها  
اسم فانقلب في اللفظ حرف وهو اما صمكوا ذلك ما ذكرنا ووسطوها بين الجزين  
ليكون قبلها اسم وبعد هذا حرف فتاتي على صوزة العاطفة فقالوا اما زيد منطلق كما  
تاتي با طقة بين الاسمين في نحو قام زيد فغيره وشمله استعانه ان يقولوا انظروا  
وظلوع الشمس اي مع طلوع الشمس فينصبوه على انه مفعول معه كما ينصبون  
نحو فتحت وزين اي مع زيد كما لا بد للمسن وانما ذلك لان الواو التي بمعنى مع لا تستعمل  
الا في الموضوع الذي لا يستعمل فيه با طقة كما لا بد من انظروا وظلوع الشمس  
اي وانظر طلوع الشمس لم يجز اذ لا تلي في اجزاها الواو وبغير با طقة في هذا الخبر  
العاطفة كذا في ايضا خبري الفاعل غير العاطفة في نحو ما زيد منطلق خبري العاطفة  
ولا يولي بعد ها بلا شبهة كذا في جواب العطف عليه قبلها وسد ذلك في جمع صيغة

وبسرة وعقود تلك ثمرات وبسرت وكمر هو افرا والناشأ ان الاجتماع علمي ثابت في لفظ اسم  
واحد فخرت وبني في البسرة اذ ائنه لادني الاصلاح اللفظ لانه في المعنى مقدرة  
مؤدية الى التراك اذا كانت ثمرات لم يعتد بغير شك في الواو من ثمر وهذا واضح فاعادة  
اذن في الحذف انما هي باصلاح اللفظ اذ المعنى ناطق بالناشأ فغيرها حاكم بغيرها ومن  
ذلك قوله ان زيد لغايه لانه لا يستلزم موضوعا او مبالغة وصدرها الاخرها وعجزها  
فتعذر بغيرها اوله لان زيدا منطلق قبل كذا في حرفين لمعنى واحد وهو التوكيد اخرت  
اللام الى غير قصار ان زيد منطلق وانما اخرت اللام فلم تخرج ان لا وحدها ان اللام لم تعد  
وتأخرت ان لم يجز ان ينصب اسمها الذي من بما وثبت نصيبه ومنه انه لو تأخرت واخرت  
لاذي الي عمل ان فيما قبله وان لا يتخلل الا فيها بعد ها ومن اصلاح اللفظ قوله كان زيدا  
عجز وواصل الكلام زيد كمر وشرا دوا وتوكيد الخبر فزادوا فيها فاعادوا ان زيد كمر وشرا  
انهم باليعنوي توكيد الشبه فتدحوا عجزه الى والاكلام معانية به واعلما ان عهد الكلام  
عليه فلم تقدرت الكاف ومي جارة لم يجز ان تباشرت لانهما تقطع عنها ما قبلها من احوال  
فوجب اذ كمر فتحي فقالوا كان زيدا كمر ومن ذلك قوله كمر كمال وعجزه من قال  
والاخر هنا اشتراط وما قبلها خبر عنها الا ان يكون رتبة في الحكم في المنعطف  
لم يجز لفتح الابتداء بالتركة في الواو جبه فلما ثباتا في اللفظ اخره المستند او قدس الخبر  
فكان ذلك سميلا عليهم ومبجلا ما فسد عندهم وانما كان تأخيرهم مستحسنا من قبل انه  
لما تأخر وضع موقع الخبر ومن شرطه الجزان يكون كذا فذلك سميلا به اللفظ وان كان قد احطنا  
على بانه في المعنى مبتدأ فاعاد من رفع الاسم في نحو هذا لفظ فتدح كفي مؤدية هذا الامتد  
لانه ليس مبتدأ فاعاد من رفع الاسم في نحو هذا لفظ فتدح كفي مؤدية هذا الامتد  
وجسطل وسردي وذك انما اذا وقعت طرأ وقعت موقع حرف متحرك قبل ذلك على قوتها  
عزيم واذا وقعت حسنا وقعت موقع الساكن لتضعفت لذلك فلم تقدر على ذلك لانهما  
على سميت متحركة الا ترى انك لو لم تقدر بها ناسية فتدح لما خروا على جمعها لكانت  
مقتضا لبعثه وهو ساكنه فاحنا طولا للفتد بان قالوا بالالف فيه الحرف المتحرك ليكون  
افز على طولا او على بشرة تمكينا ويعلم بكونها ايضا كونها على طولا او على بشرة  
الاصول انما لا تتحقق به وليس كذلك الف فتعزى بوضيعة طرأ لانه وان كانت طرأ  
ومن ذلك ان المثال الذي هو فيه لا يصدر للاصول اليه فيلحق هذا لانه الاصل  
للاصول سميلا فاما الف فتعزى من اسم من الالفاظ الزوايد في وانما لانه لا يتأثر  
ولا لا الحلق **ومن ذلك** انهم لما اجتمعوا الزيادة في اخرين ان الحسة كازادوا في اخرين ان  
الاصول تحسوا بالزيادة في الالف استغنى لها وعينه فيها هناك وانما خبرها الباء  
الواو وكذا ان سيات الحسة لطلوها لا يتبى الى اخرها وقد حلت فلما تجردوا الزيادة في اخر  
طردوا حرف الدال وهي الالف فتعزى لها وجعلوا الواو والباء حشوا في عروضة فوكلوا جعدين  
لانهم لما جازوا بها طرأ وسداسين بغيرها لظهور الكثرة في محبتها وقد في احتمال  
اللفظ بها كل ذلك لاصلاح اللفظ ومن ذلك باب الادغام في المنقار ب نحو وك في وثنية



ومن الناس من يقولونه جميع باب التثنية نحو صطروا زان وجميع باب المضارعة نحو  
صدر ويا به ومن ذلك تسكينهم لام الفعل اذا اتصل به الهمزة المرفوعة نحو ضربت  
وضربين وضربا وذلك لانهم اجروا الفعل هنا مجرى جزء من الفعل ففكره اجتماع الحركات التي  
لا توجد في الواحدة فاسندوا ما قبل الضمير للام اصلاحا للفظ ومن ذلك انهم ارادوا ان يصفوا  
المعرفة بغير الحركات وصفوا بها النكر ففكر ان يحذفوا ما قبل الضمير لئلا يكونوا قد فسدوا اللفظ  
بإدخال الذي يبين ما قبله ففعلوا الضمير في قوله ضربت بوزن الذي قام نحوه  
وطريق اصلاح اللفظ كثير واسع وذكرنا بن يعيش في قوله ضربت بوزن الذي قام نحوه  
سواء مستر أو فعلا لا يبعد عن الخبر لان جميع تمام الكلام وحصول الفائدة قال فكذا الضمير  
الراد وأصلاح اللفظ وتوقيته حقه **وقال** ابن يعيش علم ان قولهم ضربت بوزن  
انما افاد نظرا الى المعنى اذا المعنى يقوم الزمان فتم الكلام لانه فعل وفاعل وقام مقام اسم  
من جملة اللفظ وفعل من جهة المعنى فلي كان الكلام تاما من جهة المعنى ارادوا اصلاح  
اللفظ فقالوا اقامت بوزن الزمان من رفع به وقد سجد الخبر من حيث ان الكلام توبيخ  
ولم يكن خبر مجزوف قال واما قولهم ضربت بوزن فافهموا كلامه فانما هي المعنى لانه لا بد  
من النظر للفظ واصلاحه لكون المعنى قبيح بلا غيره فلي كان في خبره وهو مصدر  
مضارع فالفعل بوزن مفعول به وقام بحال مصدر خبر المبتدأ ولا يصح ان يكون خبرا مجزوف  
لان الخبر اذا كان مجزوف ابيكون هو الاول والمصدر الذي هو الضمير ليس التام ولا يصح ان  
يكون حالا لمن زيد لانه لو كان حالا لكان في المعنى المصدر الذي هو في لان  
العامل في الحال هو العامل في ذي الحال ولو كان المصدر وعامله لكان من حمله واذا  
كان من حمله لا يصح ان يسند مصدر اخر واذا كان كذلك كان العامل فيه فعلا مقدرا فيه  
ضمير فاعلم يعود الى زيد والخبر ظرف زمان مقدر مضاف الى ذلك الفعل والفعل والتقدير  
ضرب زيد اذا كان فافهموا فاذا هي الخبر **وقال** ابن يعيش ايضا اذا قلت ما اتاني الا زيدا  
الاخرى فلا يربح رفع احد ما نصب الاخر ولا يجوز رفعها جميعا ولا نصبها جميعا وذلك  
نظرا الى اصلاح اللفظ وتوقيته ما يستحقه وذلك ان المستثنى منه محذوف والتقدير  
ما اتاني احد الا زيدا الاخرى لكن لما حذف المستثنى منه بقي الفعل مفعولا بلافاعل ولا يجوز  
اخلا الفعل من فاعل في اللفظ فرفع احد ما ونعني نصب الاخر وقال ابن يعيش في خبره  
تعالى زيد ما اتاني فاعل فعل به في التعجب وتزمت حتى صار لفظ الفاعل لفظ المجرور  
في قوله فاعلم بوزن زيد اصلاحا للفظ من جهة ان افضل في هذا الباب لفظ الامر بغير  
لام ولا يربح لام لا يصح بعده الاسم الظاهر لامه نحو ضربت بوزن او مجرورا نحو  
امر بوزن بغير اداء والتأويل وانما يادونها حتى تكون في اللفظ غير تامه اسرر بوزن بوزن  
في شرح المقرب **وقال** ابن هشام في تذكرته هذا باب ما فعلوه في اصلاح اللفظ وذلك  
في مسائل احدها قوله ضربت بوزن لانه لو قالوا لا لان كان نوعا الى ما قرأه عنهم انهم  
لما ارادوا ان يرجعوا الى الاصل ايدوا الهمزة هذا اصلاح اللفظ هذا قول المحققين **وقال**  
ابو عبد الله فيما حكى عنه صاحب الصحاح ان الاصل ليدان في حرف احدى اللامين وانما

وهذه احدى اللامين زيادة الباقي فاعلم اسن ونحوه فلا يكون تطير على فعل امر اي غير اللام  
**الثانية** ما خسر اللام في ما زيد به فمعلق مع الحذف ان تكون في اول الجواب الا انهم  
كبروا صورة معطوف بلا معطوف عليه **الرابعة** ايضا للضمير المجرور والهمزة وكان  
الواو في قوله وضربان لينا كانوا لرام عمل فخذ بوزن من جهة المسند تقدم المفعول في زيد  
فاضرب على ما قيل من ان الغاء طعن بجملة على جملة وان الاصل تبتة فاخرب زيد **السادسة**  
زيادة اللام في لا ابا كمال على الصحيح لئلا يدخل في معرفة **السابعة** تأكيد الضمير المرفوع  
المستتر اذا عطفت عليه نحو استنات وزوجك الجنة **الثامنة** تأكيد المجرور في ممررت  
بك انت زيد على ما حكاه ابن ابيان في شرح البصير **الثانية** ادخال الفاعل هو في نحو  
زيد هو العادم **العاشرة** الفصل بين زوا الفعل في نحو علم ان سيكون ليدان ليك الفصل بين  
اللفظ وقال ابو حيان في بعض كتابه الذي ظهر بعد البحث ان الاصل في زيد فاخرب  
تدب فاخرب زيد ثم حذف في نفسه فصار فاخرب زيد فلي وقعت الفاعل واقدروا  
الاسم اصلاحا للفظ **الاصول المرفوعة** منه جملة الاستفهام الذي يتعلق به الظرف المرفوع  
خبر قال ابن يعيش حذف الخبر الذي هو استفهام ومنتهى واقفم الظرف مقامه وصار الظرف  
هو الخبر والمقامة معه فعل الضمير الذي كان في الاستفهام الى الظرف وصار مرفوعا لظرف  
كما كان مرفوعا بالاستفهام ثم حذف الاستفهام وصار اصلا مرفوعا لاجزائها و  
لاستغنائه عن الظرف ومنه خبر المبتدأ المرفوع بعد لولا لولا زيد يخرج خبره وتقديره  
لولا زيد حاضر قال ابن يعيش ارسلت المبتدأ وصارنا كجملة الواو اخر وحذف خبر المبتدأ  
من الجملة **الاولى** لكثرة الاستعانة بحذف المفعول ولم يجز استعانة به ومنه قوله فعل فعل  
اما لاقال ابن يعيش ومعناه ان رجلا امر با شياء ففعلما فتوقف في فعلها ففعل له افضل  
هذا ان كنت لا تفعل الجملة وادوا على ان ما وحذف الفعل وما يتعلق به ولم يصر  
الاصول مجرورا ومنه قال ابن يعيش بنو محمد لا يجوزون ظهور خبر لا لينة وقولون هو  
من الاصول المرفوعة **وقال** الاستاذ ابو الحسن بن ابي الربيع في شرح الايضاح الاخبار  
من سيجان لا يصح كما يصح الاخبار من الملة من السوء لكن العرب نقصت ذلك  
كما ان هذا كجميع لم ينطق به وكذا لا يثبت فيه تقدير شيء ينطق به واصلاحات  
تصغير شيء لم ينطق به وان كان اصلا لم ينطق به وكذا لا سيجان به اذا نظرت الى معناه  
وجعلت الاخبار عنه جميعا لكن العرب نقصت ذلك وكذا لا كع وكجميع الاسماء التي  
لا تستعمل الا في انذار اذا رجعت الى معناه وجعلت الاخبار بمكانها بديل الاخبار عما هي  
في معناه **ان** العرب رفضت ذلك وقال ايضا في قول زيد اضرب به ضعيفه المرفوع على  
الاستفهام والمخاطبة والنصب وفيه اشكال من جهة الاسناد لان حقيقة المسند والمستند ان  
ما لا يستعمل الا في ما هو مذكور وصاحبه واخرب ونحوه فيقولون بوزن الكلام وحذفوا لا يقدرون  
هنا ان تفعل مفعولا يكون للجدد في موضعه كما قدرت في زيد ضربه فان قلت فكيف  
جاءه مرفوعا وانت لا تفعل على مفرد يعطى هذا المعنى قلت جاءه في تدبري رفض ولم  
ينطق به واستغنى عنه بعد الذي وضع مكانه وهذا وان كان قبيحا اذ ان تدبره

ح  
ج







الاعراب صالح في الازمن من استعملها ما ذكرنا **المبحث الثاني في وجوه تعدد اللغة**  
 الى اصطلاح **التعريف** قال ابن الفلاح في المعنى فيه خمسة اوجه احدها ان المعقول من  
 الاعراب الذي هو البيان ومنه قوله عليه افضل الصلوة والسلام والى سائر اجزاء  
 لسانه اي بين وبين المعنى على حد ان الاعراب بين معنى الكلمة كما بين لسانه في نفسه  
 الثاني انه مشتق من قولهم عربت معدن البصر اذا افسدت واعربتها اي افسدت المعنى  
 للسبب كما شكت الرجل اذا ازلت شكايبه واعرب على هذا ان الاعراب في الكلام انما هو  
 معانيه المتألفات منه مشتق من ذلك والمقصود للتخفيف لا للسلب والمعنى على هذا ان الكلام  
 كان قاسدا لا لئلا يسهل في الارباع ان المعقول من التعجب ومنه امره ان عرب اذا كانت متعجبة الى  
 زجره والمعنى على هذا ان المتكلم بالاعراب يتعجب الى السامع الخاسر انه معقول من  
 اعرب الرجل اذا تكلم بالعربية بغير الاعراب لان اللفظ القاسد دللت من العربية والمعنى  
 على هذا ان المتكلم بالاعراب موافق للغة العربية **المبحث الثالث في الكلام والاعراب**  
**الاجسام** سبق قال ابن جني في ايضاح هذا القول ان الاعراب في الكلام  
 اجساما سبق قيل له ان الاشياء امر في التقديم والتأخير ما بالافاضل او بالاستحقاق  
 او بالاطمئنان وعلى ما يوجب العقل فيقول ان الكلام سبيله ان يكون سائلا لا  
 لا فاقه شريحا للكلام في حال غير معرب ولا يمتثل معناه ونرى الاعراب يدخل عليه ويخرج  
 ومعناه في ذاته غير معدوم مثال ذلك ان الاسم غوريه ومحمد وجعفر وما شابه  
 ذلك معربا كان او غير معرب لا يزول عنه معنى الاسمية وقد قد الفعل المضارع نحو  
 ويذهب ويركب معربا كان او غير معرب لا يستغنى عنه معنى الفعلية وانما يدخل الاعراب على  
 لغته هذه الاشياء ومع هذا فقد راي الشئ من الكلام الذي ليس بمعرب قريبا من  
 معربه كقوله وذلك ان الافعال الماضية مبنية على الفتح وفعل الامر الواحد اذا كان بغير  
 اللام مبنيا على الوقف نحو بان يذهب واوك وحروف المعاني مبنية كلها وكثير من الاسماء  
 بعد هذا شبيها ولم تستقطر لانه على الاسمية ولا معانية مما صنعت له فعلها بذلك  
 ان الاعراب عرض داخل في المعنى يوجد عليه فالكلام اذن سابقه في الية والاعراب  
 تابع من ثوابه فان قال قائل في عن الكلام المنطوق به الذي يعرفه لانه يبيننا انقول  
 ان العرب كانت تظفت به زمانا غير معرب ثم ادخلت عليه الاعراب لم هكذا نطق  
 به في اول تبدل الاستم به قيل له بل هكذا نطقت به في اول هذه ولم تنطق به زمانا غير  
 معرب ثم اعربت فان قال من اين حكمت على سبيل بعضه بعضا وجدة الاعراب الذي  
 لا يبعث اكثر المعاني له تانيا وقد علمت انما نطقت به هكذا لانه قيل له قد علمت ان  
 ان الاشياء استحقاقا لطريقه فالمقدم والتأخير على ضرب فيجعل لكل واحد منها استحقاقا  
 وان كانت لا توجد لا يمتنع الا في انما نقول ان العرض الداخل في الاسود عرض  
 الاسود والجسم اقدم من العرض لطبع والاستحقاق وان العرض قد يتوهم زايلا عن  
 الجسم والجسم باق فيقول ان الجسم الاسود قبل السواد ونحو ان الجسم خاليا عن السواد الذي

في المعنى

هو فيه والارباب السواد قطع عريا من الجسم لا يجوز رؤيته لان المرآت انما هي لاص  
 الملوثة ولا يدرك الالوان خالية من الاجسام ولا الاحياء غير ملوثة وامر به بالاسود  
 هاهنا جاسما سودا يحضر تباين ما شوهه كذا من الاجسام وكذا القول في الابيض في الاعراب  
 وما استبه ذلك ومنها ان افعالنا في المزية مقدم على الانثى ونحن لم نشأ هذا العالم  
 خاليا من احدها ثم حدث بعده الاخر الاما وقعنا عليه بالخير الصا طق من سبق  
 خلق الانثى في خلق ادم وحوي فاما في غيرهما فكذا كان علم خبر صادق والاحياء تقدم  
 فلولا حرمها صاحبه فكذلك قوله في الكلام والاعراب تقول ان الاعراب في الاستحقاق  
 داخل على الكلام لما توجبه مرتبة كل واحد منهما في المعقول وان كانا لم يحصل معترفين  
 ونظروا في ذلك لافعال لان الاسماء قبل الافعال لان الافعال احداث الاسماء ولم توجد  
 زمانا سبق بها ثم نطق بالافعال بعد ذلك فليطعن على ما قلنا وكل حجة ومبرنة وقد  
 اجاب بعض الناس ان كون العرب فطقت اولها بالكلام غير معرب ثم رأت استنباط المعاني  
 فاعربت ثم نقل معربا فتشكل به **المبحث الرابع في الاعراب** **المبحث الخامس في الكلام**  
 قال ابن جني في الكتاب المذكور ان قال قائل قد ذكرت ان الاعراب داخل عقدي  
 الكلام قال الذي دعا اليه واحتج اليه من اجل ما في ان يقال ان الاسم لما كانت  
 تقترن بها المعاني وتكون فاعله ومعوله وبضافة وقصفا (اي) ولم يكن في صورها والى  
 اذلة على هذه المعاني بل كانت مشتركة جعلت حركات الاعراب فيها تباين عن هذه المعاني  
 ففعلوا عرب زيرعرا فدلوا برفع زيد على ان الفعل له وبسبب عمر وعلم ان الفعل واقع به  
 وقالوا عرب زيد فدلوا بتغيير اول الفعل ورفوع زيد على ان الفعل مالم يسم فاعله وان  
 المفعول قد تاب مناه وقالوا عرب زيد فدلوا بتغيير زيد على ان الفعل مالم يسم فاعله وان  
 سائر المعاني جعلوا هذه الحركات دالة على ما يستدل بها في كلامهم ويقرمو الفاعل اذا اراد  
 ذلك والمفعول عند الحاجة الى التقديم وتكون الحركات دالة على المعاني هذا قول جميع  
 النحويين الا ما على فطريا فانه عاب عليهم هذا الاعتدال وقال لم يعرب الكلام للقرآن  
 على المعاني والفرق بين بعضه وبعضه انما قد تجد في كلامهم اسما متفقة في الاعراب  
 متفقة المعاني واستباحة لفظ الاعراب متفقة المعاني ففهموا اتفق اعرابهم في اختلاف  
 معناه فوكذا ان زيد اخوك وامر زيد اخوك وكان زيد اخوك اتفق اعرابه في اختلاف  
 معناه وما اختلف اعرابه واتفق معناه فوكذا ما زيد قايما وما زيد قايما اختلف اعرابه  
 واتفق معناه ومثله ما رايته صند مومين ومذ يومان ولا ما لم يمدك ولا ما لم يمدك  
 وما في الدار لا زيد وما في الدار لا زيد ومثله ان القوم كلهم ذاهبون وان  
 القوم كلهم ذاهبون ومثله ان لا سر كلهم وان لا سر كلهم قري بالوجهين جميعا ومثله  
 ليس زيد بحبان ولا حبيلا ولا حبيلا ومثله هذا كثير جدا ما اتفق اعرابه في اختلاف معناه  
 وما اختلف اعرابه واتفق معناه قال قائل لو كان الاعراب انما دخل الكلام للفرق بين  
 المعاني لوجب ان يكون لكل معنى اعراب يدل عليه لا يزول الا بالزوال والى فطريا وانما  
 اعربت العرب كلاما لان الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقوف فلو جعلوا وصله

في

وا







قال والعول عندي فيه هو الذي عليه جملة الجوابين ان الاسم يعني على انية مختلفة منها فعل  
وفعل وفعل وفعل وما اشبه ذلك من الانية فلو جعل الامر بتوسط لم يدور السامع  
حركة الامر بينا حركة من اجل الامر ابغى اخر الاسم لان الوقوف يدركه فيمكن فيعلم  
انه لم يزل واذا كان وسطا لم يكن ذلك فيه وقال ابو اسحاق الزجاج كان ابو العباس المبرد  
يقول لم يجعل الامر ابدا لان الاول هو هذه الحركة ضرورة لا تدل الانية بل تدل على ان  
الوقوف الاعلى ساكن في كانت الحركة بل لم يعلم دخول عليه حركة الامر لان حركته في  
جنتها في حرف واحد فاما وقعه او لا لم يكن ان يجعل وسطا لان وسطا الاسماء مختلفة  
فمنها تكون ثلاثية ورباعية وخماسية وسداسية وسباعية واوساطا مختلفة فلما  
فان ذلك جعل اخر بعد كل الاسم بينه وحركته وقال اخرون لا يرب الامر انما دخل في الكلام  
دليلا على المعاني فوجب ان يكون تابعا للاسم لانه قد قام الدليل على انه ثان بعد هذا  
وهذا القول قريب من الاول وكل من هذه الاقوال المعقولة في معناها **اعطاء الاعيان حكم**  
**المصادر واعطاء المصادر حكم الاعيان** قال ابن الشرحي في ما يليه من مذهب العرب  
للمبالغة اعطاء الاعيان حكم المصادر واعطاء المصادر حكم الاعيان فمن ذلك قولهم خطب  
ما يكون الامر قائما فاضطحا هو الامر وقد اضافوا الي ما المصدرية ولغظه الفعل  
التي وضعوها للمفاضلة فيما اصبحت لابد صارت بعضها ولما اضافوا الخطب الى ما  
وهي موصولة بيكون صارا خطب كونه الامر بهذا وصف المصدر بما يوصف به العيان  
والعني واجعل في الامر فلهذا سرت الحال مصدر هذا المتبادر الى الابد مصدر جزر  
المتبادر الا اذا كان المتبادر اسم حدث كقولك فزني زيد جالس ولا يبد مصدر جزر المتبادر اذا  
كان اسم عين ومن اعطاء العين حكم المصدر **وصفوه بالمصدر** **واجر خبر اعنه**  
قوله تعالى واذا واصلت فمجدد يوم كذب ايمكذوب به وقوله ان اصبح ما وكتم غورا اي  
غائبا وقوله ثم اخرج من بيتك سعيا اي ساعيات فصيحا مصدر وقع موقع الحال  
كقولهم فستكتم صبرا اي مصبورا والمعنى محبوسا ومن ذلك قوله تعالى انه عمل غير صالح  
اي انك عمل في احد الاقوال وهو وجهه فاجله العمل انت ما كتمت وقوله العمل غير  
الصالح منه كقولهم انتما الانوم زمانا لا اكل وشرب وانما انت دخول وخروج  
ومن قول الحسن ما تاهل في اهل الوادي فها كاهل من نزل الاعيان من هذه المصادر وقاما  
نزل المصادر من هذه الاعيان فقولهم موت ما ريت وتفتيت شارب وشعر فها غير  
التي **الافعال تكررات** لانها موضوعة للجنس وحقيقة الخلق ان يكون تارة لانه الجزء  
المستفاد ولو كان الفعل معرفة لم يكن فيه مخاطبة فائدة لان هذا الكلام ان يستدرك  
بالاسم الذي يعرفه الخطاب كما تعرفه انت تزيدي في الخبر الذي لا يعلم يستفيد  
ذكر ذلك ابن جني في شرح المفضل ومن قرع عذرا الاضافة الى الافعال لا تقع قال  
ابن جني لان الاضافة ينبغي بها تعريف المضاف واخرجه من اسم الى تخصيص  
على حسب خصوص المضاف اليه في نفسه والافعال لا تكون الا تكررات ولا يكون شي  
منها اخص من شي فامتنعت الاضافة اليه لعدم جودها الا انها قد اضافت في

الزمان

الزمان الى الافعال تزيلا للفعل منزلة المصدر واختص الزمان بذلك من بين سائر الاسماء  
لما ليس بين الفعل وبينه وذلك لان الزمان حركة العقل والفعل حركة الفاعل والافعال  
الزمان بالحدث وقال ابو اسحاق الزجاج في كتاب البصاح اسرار النسخ جميع النسخ كلها  
من المصدرين والكوفيين على ان الافعال تكررات قالوا والدليل على ذلك انها لا تنفك من الفا  
والفعل والفاعل جملة تقع بها الغاية والجزء كلها تكررات لانها لو كانت معارف لم تنفك  
اسما فائدة فلي كانت الجزئ مستغارة فلي كانت تكررات فلي كانت تكررات لانها لو كانت  
مع الفاعل من جملة كانت تكررات وانما جزئها فان قيل فلي كانت الافعال تكررات فلي كانت  
تكررات في التكررات في الجواب عن هذا القول فلي كانت تكررات لانها لا تنفك من الفا  
كما انما يضاف اليها ولا يخلو الا في اللام لانها جملة ودخول الالف واللام في الجملة  
فان قيل لم لا يجوز اضافتها وان لم يضاف اليها فلما لان الفعل لا ينفك من فاعله فلي كانت  
مطمرا او لفعل والفاعل جملة بمنزلة المتبادر وخبره فلي كانت اضافة الى الجملة كذا لم يجوز  
اشارة الفعل انتهى **الافعال** **كلها مذكورة** فلي كانت تكررات لانها لا تنفك من الفا  
في تعدد الالات التكررات في الجاني ولا مرات التكررات واحكامه معد ومرة  
فيها قال ومنهم من قال ان فيه مذكورة ومرة متحدة بحسب مصدرها فاذا كان الفعل  
يدل على مصدر مذكورة في قوله مذكورة مذكورة واذا كان الفعل يدل على مصدر مذكورة  
فلي فيه مذكورة بتاثير مصدره وقال ابن جني في شرح الجمل الذي على ان الافعال  
كلها مذكورة في الخبر اذا اخبر بها عن الاضافات المقصودة الاخبار بما تضمنت من الحدث  
وهو المصدر والمصدر مذكور فلي كانت تكررات لانها لا تنفك من الفا فلي كانت تكررات لانها لا تنفك من الفا  
تذكر او تارة في الاثر في اللفظ هتد لما اراد بها المؤنث كان هو مؤنثا ولفظ زيد لما  
اراد بها المذكر كان هو مذكرا **اقصصا الموضع لفظا وهو معك الا انه ليس بصاحب**  
توهم على ذلك ابن جني في المصابيح واورده في قوله لا رجل عندك فان لا هدم  
ناصبة لاسمها وهو مفتوح الا ان الفتحة فيه ليست فتحة النصب التي تنقاصها  
لا بل هي فتحة بنا وقعت موقع فتحة الامر الذي عمل في المضاف قال واصنع من ذلك  
قولك لا حمت عشرتك فمفعول الفتحة التي في واخمس فتحة بنا التكرار في هذا الاسم  
وهي واقعة موقع فتحة البشائي قولك لا رجل عندك وفتحة لام رجل واقعة موقع فتحة  
تكرار الاسمين الذي يحدتها لان خمسة عشر لا يجرها افعال الا في اي الفصل  
في نحو جاني خمسة عشر والجار في ممررت خمسة عشر فاذا كان العامل الا في لا يجر فيها  
فالعامل الاضعف الذي هو لا الاولي ومنه قوله ممررت عذراي فالهيم تسحق حركة  
الامر اب بالباء والكسرة فيها ليست الموجبة بحرف الجر بل هي التي تعجب يا المستكبر في  
الصحيح ويدل لذلك ما ثبت في الرفع والنصب نحو هذا اضلاحي ورايت غلامي وهذا  
يؤذن انها ليست كسرة الامر وان كانت بلفظها ومنه قولك يسعني حيث يسعك  
فالفتحة في حيث فتحة بنا واقعة موقع فتحة رفع الفاعل في اللفظ واحد والتقدير مختلف  
ومنه قولك جيتك لان فالفتحة فتحة بنا الا ان ومن واقعة موقع فتحة نصب الطرف

ن

عين

بين







فأبوه لا توجد في المبدل منه بل لعلنا في بنت واخته من لام الكلمة وتدل على البانث  
وقال ابن عبد شمس لمبدل على ضربين يدل هو أقامه حرف مقام حرف غير نحو تاجت وسجاة  
وبدل هو قلب الحرف نفسه إلى لفظ غير هو من خاتمة اللفظ وهو انما يثبت في حروف العلة  
التي هي الواو والياء والالف وفي الهمزة أيضا لثلاث نبتا إياها وكثرة تغيرها وقد تسمى باسم  
قومها لثلاث واو في الأصل وموسرا حمله لبا ورس وادما حمله لالف الهمزة وانما لبنت هجرتها  
فاستخانت الفتح فحل قلب بدل وليس كل مبدل لقلب وقال ابن جني في الخصائص باب في فرق  
بين العوض والبدل لجمع ما في هذه الأبدال استبدل بالمبدل منه من العوض بالعوض منه  
وانما استبدل بدل في موضع المبدل منه والعوض لا يلزم فيه ذلك لا تراكم تقول في الألف من  
قام به بدل من الواو التي هي من الفعل ولا تقول فيها أنها عوض عنها وكذلك يقال في  
واو جوف وكما سترتها بدل لتخفيف من هجرته جوف ومير ولا تقول إنها عوض منه وتقول  
في لام تاجت ودما حيا بدل لعم الواو ولا تقول إنها عوض منه وتقول في العوض ان التافهة  
وزنه عوض من قول الفعل ولا تقول أنها بدل لغيره فان قلت ذلك كما قلناه ونحوه في الباء  
وتقول في ميم الميم أنها عوض من ياء في أوله ولا تقول بدل وتقول في نازنا دفعة أنها عوض  
من نازنا بدل ولا تقول بدل وفي ياء ياء عوض من واو انثى فين حيا بدل ومن حيا بدل  
عوضا منه مغزاة إلى الباء بدل لاسن الواو لعم نضر قام من العوض فكل عوض بدل  
وليس كل بدل لعوض والعوض ما خرد من لفظ عوض وهو الدهر وقد كان الدهر انما هو  
مرورا للباي والاباء بنصر اجزاء فكل ما من جزمته خلقه جزء آخر فكل عوضا منه  
فالوقت الثاني غير الوقت الماضي الأول ولهذا كان العوضا شواذة للعوض منه  
من المبدل انتهى **حرف التثنية** قال الامام تقي الدين منصور في فلاح في المعنى  
انما لفظ حقيقة في الأجسام مجاز في المروف وقال الامام محمد بن عبد الله بن باقر في التثنية  
الفرق بين التثنية والتثنية انه لا بد في التثنية من نسبة تجعل فائدة تامة مع التركيب  
فالتركيب اعم من المثلث وقال ابن القواس في شرح الفرية ابن معاذ التثنية اعم من التركيب  
من اللفظة وهي الملازمة فاصلة في الأجسام واطلق على اللفظ التثنية فثبت بها **التثنية**  
**لا يتقدم على المتنوع** ومن فرعه اذا قلت ما قام لا زيد الا عزم وان رفعت الاول على الثاني  
جاء فيها بعد ما رفع على المبدل بدل الفعل والعوض على الاستعانة فتقول ما قام لا زيد الا  
عزم وان شئت الا عزم وان اقلت الاخير نصب المتنوع على الاستعانة لان التابع لا يتقدم  
على المتنوع **التثنية ترد الانشياء الى اصولها** قال ابو الحسن الاثيري في شرح الجز وليد  
يؤثر على الجز وليد في علاقته بنا اسما أو زمانا المضافة الى الجمل يانه كان ينبغي ان يقول  
يشترط ان لا يكون مشي لان التثنية ترد الانشياء الى اصولها من الاعراب ولذلك  
لم يشترط ان لا يكون مشي لان التثنية ترد الانشياء الى اصولها من الاعراب الانشياء انما يتبع  
على لفظه كالحرب انتهى ومنه تك قول من قال ان المشي من اسما الإشارة والموصولات  
معرب لان التثنية ودتها الى صليها من الاعراب وما ترددها التثنية الى الاصل فلهذا  
ابوان واخوان نحو لاف وقوان وقمبان ويوان ودبيان وذوانا في تثنية ذات

وقلبها المصور الى آية الواو والياء الى اصل نحو قيات ونقوان وقيل الهمزة المبدل من  
واو واو **الفرق** عقد له ابن جني في الخصائص فصلا قال قد جاء في كلامنا ضرب الاسم  
والفعل والفرق فالاسم ياتي بغيره على ضربين مقدس ومسوع الاول ما غير المسمى قياسا  
نحو لك في نمر مري وفي فاجر قاصوي وفي حبيبة حبي وفي عدي عدي وفي عود عود وكذلك  
الفتى وجمع التفسير نحو رجل ورجل والمسيح كثير لقولهم في خراسان خراسي وفي دمشق  
دمشقي وفي افي افي وفي غير ذلك الفعل لقوله في طالت طالت وفي اجت اجت وحكي  
ابن الاثير في طننت طننت وهذا كله لا تقاس لا يقال في شمت شمت ولا في اقتضت  
اقتضت ومن غير ذلك الفعل ما جعله يكتفون في العمل مع فعله كقوله في اكره اكره وفي الطيبت  
ايطبت وكذا فيهم لم يركب ونحو ذلك في قولهم في اكره اكره وفي اكره اكره وفي اكره اكره  
وان كان من افاضه ضرب من التثنية وفي قولهم في اكره اكره وفي اكره اكره وفي اكره اكره  
اخرى ونحو ذلك وان وحذف ما من افاضه في قوله وان من خريفه بعد ما  
مدح سبويه انه اراد انما من خريف **الفرق** فثبت بطلان الاول انه خلاف الاصل  
لانه بعد الافراد ومن ثم زعم ابن زعمان الا فاما الاستعانة مركبان من جهة الاستعانة  
ولا اوما التافهة وعلى من زعم تركب ان اذن ومنه ما وما واما قوله قال ابن يعيش وانما  
قلنا المضاف اصل لانه اول المركب فان فاذ استعمل المعنى في الاسم المفرد ثم وقع موقعه  
الجملة فالاسم المفرد هو الاصل والجملة فرع عليه قال ونظير ذلك في الشريعة شهاد  
المراتب فرع على ما ذكره ارجل **التثنية** قال ابن جني وصاحب البسيط المحكي من الاعلام  
هو الذي يدل بعد النقل على حقيقة واحدة ونقل النقل كان يدل على اكثر من ذلك وكان  
يدل بعض لفظه على بعض جهته وموعول ثلاثة اضرب الجمل نحو تاجت سترتها  
وبوق نحن والاضاف في نحو ذي النون وعبد الله وامرئ القيس والمزجي وهو اسان وركب  
احدهما مع الاخر حتى صار انما لاسم الواحد نحو حضرموت وبعديك وبعدي كرب وشبهه  
بما فيه هما التثنية ولذلك لا ينصرف ومن هذا النوع سبيبه ونظيره وعمر وسيد  
الا انه مركب من اسم وصوت اعجمي فاختط عن درجته اسماعيل وابراهيم يعني على المسير  
لذلك وفي الاستغراب في شرح المفصل اكره ما تطلق النجاة المركب على بعدك كونا به اثبات  
قال ابن جني في التثنية من الاسباب المضافة من الحرف من حيث كان التركيب في ما على الواحد  
وثانيسا لانه البسيط ففصل المركب وهو على وجه من احدى ان يكون من اسمين ويكونا كل  
واحد من الاسمين معنى فيكون حكمه حكم المعطوفه احدى على الاخر فهذا يستحق البناء  
للتثنية مع حرف العطف فذلك نحو تاجت سترتها وعمر وسيد الا انه لا بد لكل واحد من  
الجنس والعشر فصارا كل واحد عطف على الاخر فلهذا تسمى وتسمى فلما حذفت حرف  
العطف ونصب الاسان معناه وبها واما القسم الثاني وهو ارجل في باب ما لا ينصرف  
في ان يكون الاسان اسميا واحدا لا يدل كل واحد منهما على معنى ويكون موقع الثاني من  
الاول موقع هذا التثنية وما كان من هذا النوع فانه مجزئ نحو تاجت سترتها التثنية من  
انه لا ينصرف في المعرفة نحو حضرموت والاسم الثاني من الصدر وعمر لانه التثنية تماثلت

ها







الاسم الثاني من معناه فكان كالمفعول غير المركب في الاول لانه كالمفعول من غير  
التركيب وجزء الفعل لا يعرب وامر الثاني لانه لم يتضمن معنى حرف فاد لم يكن المعنى على  
ارادته لانه من قالوا بالاسم الثاني الى الرابع في شرح الايضاح التركيب لا يكون في الافعال  
ولا في المصداق الاول في الاسماء الخمسة على الافعال قال ومن شارك في قول من ذهب الى ان هذا فعل  
ماضي وما بعده فاعمل به غلطاً واما قولنا ان لم يلاحظه فانما معناه لا نقل له هذا القول  
ليعمل ولا لتبديل قال وكذلك اذا ركب ان مع ما لا فعل لا يشارك في معنى الفعل بل التركيب  
والفعل لا يركب وقال غيره لم يثبت تركيب فعل واسم في غير خبر او قال ابن عصفور في شرح  
الحال التركيب في الاسماء اكثر من التركيب في الافعال بل يحفظ التركيب في الافعال لا في العلم  
في لغة الحاقية الصغار في اللغة مع قال ابن الجبار في العلم لا يشارك في معنى لانه لا يشارك في المعنى  
مركب مع رده معني العاشق في تذكر الشجر نتائج الدين من كنوز من كتاب المستوفي في  
التحقيقات في اللغة معناه كمال الدين في سعيد علي بن مسعود بن محمود بن الحكيم الغر حاش  
تظهر نظريه وسيبويه الاول من جزئي التركيب هو الاصل في التسمية وكان قبل التركيب  
معرباً والثاني كتابه صوت فانه ان يكون مبنياً واذا افرده **وهاهنا** اصل الاسم  
اهله وهو ان تعلم ان نحو هذا من الاعلام انما ورد عليه البناء بسبب الاستعجال العجي  
وذلك ان العلم كانهم وجدوا الغني فلفظ وسبب اصلين وهو انهم لا انتم في لغتهم ان  
يضيفوا اليه مثل هذه الاسماء في التدا وغيره واوا ساكنة قبلها صفة نحو فلفظ وسبب وسبب  
العرب به ولم يحد مثل هذا في كلامهم فيقولوا هذا الصوت واهو ما يعرفونه ومن يخرج  
به الاسم عن ان يكون اخره واوا قبله صفة ثم بنوا الاسم من اسم واحد الحادي عشر قال ابن  
ابن الربيع تركيب العامل مع المفعول خارج عن القياس **فجب** ان يقتصر على موضع ولا يدعى  
في غير ما سمع فيه والوارد فيه باب لا رجل فقط الثاني في المصنف في المصنف في المصنف  
ما هو مركب نحو قوله ذهب اصحابنا الى ان الاسم بعد لا يرفع الا بالاسم وقالوا ان التركيب  
قد تغير بالتركيب لان لولا يلبس الا الفعل لولا هذه في قولنا الغث ههنا الماشية لا يلبس  
الا الاسم هذا اوجه له من الغطاء ما ترى وانت اذا استأنفت النظر فبعض يدرك  
من طاعة الخصية وانفتحت ان الحق لا يعرف بالرجال يوشك ان يلوح لك فيه وجه آخر وذلك  
ان تكون لا بعد لولا عمل الفعل المنفي بما تحذف نحو لا يجازي ولا يرحم ولا يرحم ولا يرحم  
الاول لانه وكثرة الاستعمال والتقدير لولا لم يحصل الغث لعلنا الماشية فعل هذا  
يرفع الاسم بعد لولا هذه انما علم من فعل معتد ربحاً في قوله تعالى اذا السبا اشتقت  
فكون حاكم لولا فيعمل ما كان عليه قبل ورد الاعلى استلحق التي لا شغل غير اذا المعنى لولا  
انقطع الغث لعلنا الماشية **وقولنا** لم يحصل قريب المعنى من قولنا انقطع وانتهى  
وما يترتب هذا الحذف حذف المفعول بعد لولا التي لا تفيض في نحو قوله لولا انك  
المتنعة ليس قد اجمعوا على ان التقدير لولا تقديره فذلكم انتهى **المصنف**  
**ورد الاشياء الى اصولها** ولذا كان نظير الثاني الموت الحائي منه اذا صغر كقولك  
في قدر قبره وفي قوس قوسيه وفي هذه ههنا **المتن** قالوا في نحو شري من شأنهم

ام

انهم يسمون الفعل بمعنى فعل اخر فيجوزونه مجزاه ويستعملونه استعماله مع ارادة معنى المظهر  
قال والفرق في التضمن عطا مجموع معينين وذلك في من اعلم معنى الا ترى كيف  
رجع معنى الفعل على معنى المفعول ولا تقتضيهما كجاء وزر الى غيرهم ولما كلفوا الموصوف  
الامور التي هي في نفسها اكلين انتهى قال الشيخ سعد الدين المتنازل في حاشية  
الكشاف في الفعل المتركون ان كان في معناه الحقيقي فلا بد ان يكون الفعل الآخر وان  
كان في معنى الفعل الآخر فلا بد ان يكون على معناه الحقيقي وان كان في معناه الحقيقي من المصنف  
والجواز قلنا هو في معناه الحقيقي مع حذف حال ما هو من الفعل الآخر معونه الغرضية للفظ  
فمعنى يقبل كقوله تعالى نادى على كذا ولا بد من اعتبار الحال والالكان في انما لا تقتضيهما  
وكذا قوله يومنون بالغيب تقديره معتقدين بالغيب انتهى **وقال** ابن جني في الخصائص  
ان الفعل اذا كان بمعنى فعل اخر وكان آخره يحدى بحرف والاخر اخره في ان العرب  
قد تيسر فتوقع احد الطرفين موقعاً صاعداً اي ان هذا الفعل في معنى ذلك الآخر  
فلذلك يجمع معه بالحرف المعناد مع ما هو في معناه وذلك كقوله تعالى اهل كل بلدة  
الصيام الوقت الى الساتم وانت لا تقول وقتاً الى المرأة وانما تقول وقتها او معها كقوله  
لما كان الوقت ههنا في معنى الاضمار وكنت قددي افضيت بالي كقولك افضيت الى المرأة  
جيت بالي مع الوقت اي انا واشعاراً ان معناه كما صححوه وروى لما كان في معنى امور  
واحوه وكما جاءوا بالمصدر فاجروه على غرضه لما كان في معناه نحو قوله وان شيت فاقوذا  
هو اذا لما كان في العاود ان يعاود بعضهم بعضاً ولبس بان تنسب انما  
وسمه قوله تعالى ويكتل اليد بكتلة **واصنع** من هذا قوله الهذلي ما نيس الارض الا نك  
منه وحرفه نسي طي المحمل ففعل على فعل ليس من افطه هذا الفعل الظاهر الا ترى ان معناه  
طوي في المحمل المصدر على فعل دل ادل الكلام عليه وكذلك قوله تعالى من الضار ري الى  
الهدى معناه وانت لا تقول سررت الى زيد اي بعد كذا كان معناه من مصداق نصري  
اليه حاز كذا ان كان ثاني معناه بالي وكذلك قوله تعالى هل لك الى ان تركي وانت انما تقول  
هل لك في كذا القوم لما كان هذا دعامته صلى الله عليه وسلم له صارت تقديره ادعوك وارشد  
الي ان تربي وعليده قول الغرض في قد قتل الله زيدا عني لما كان معناه ضربه عناه بعين  
**ووجد** في اللغة من هذا الغنى شيا كثير الايجاز بما طوبه وعلله لوجع اكثر لا جميع  
لما كانا فحما وقدره فحط رغبه فاذا مركب شي منه ففعله وانتهى به فانه فصل من  
العربية لطيف حسن انتهى الى هذا وقال ابن هشام في تذكرته وهم قوم من المتناحسين  
منهم خطاب امارد بني فجوز تضمن الفعل المتعدي لواحد معني صغر ويكون من باب  
نزل فاجاز حفرت وسط الدار ويري اي صبرت قال وليس من التميز اذ لا يصلح لمن وكنت ا  
اجاز شئت الدار وسيرت وقطعت التوب تميصاً وقطعت الخلد اعلا وسبغت النوب ابيض  
وجعل من ذلك قول لي الطبيب فقتضت وقصصت الخيايا ضمها لوني كما صيغ اليه من الضم  
لان المعنى ضم الخيايا لوني اي مثل لوني والحق ان التضمين لا يفسد وقال ابن  
هشام في المعنى قد بشرت لفظاً بمعنى لفظاً فيحطونه حكمه ويسمي ذلك ضمياً وادبته



ان تود يكله مؤدي كسبي ثم ذكر لك عدة امثلة منها قوله تعالى وما تفضلوا من خير فله  
لكم ووه من معنى خبره وقد عدي الى اثنين لا يواحد ولا تفضلوا من غير المتكاح ضمن  
معنى ان يؤوله فعدلي بنفسه لا يؤول لا يسمون في الملا لا يؤول ضمن معنى يسمون وقد عدي  
بالي واحدا ان يؤوله في نفسه سمع الله من علمه ضمن معنى استجاب وعدلي باللام والاعراب  
المفسد من المصلح ضمن معنى يميز فيمن وقال ابن هشام في موضع اخر من المعاني ان التضمن  
لا يتقاس وكذا ذكر ابو جيان **فالمعنى** قال ابن الحاجب في ماله الفرق بين التضمن  
وبين التعتد بفي قولنا بني بن التضمن معنى حرف الاستعانة ووضيعة تاديا منصوب  
تعتد بلام وقللام زيد مجرور وتعتد بلام وخرجه يوم الجمعة منصوب يفتد ببيان ان  
التضمن مراد به ان يولي المعنى المتضمن على وجه لا يبعث عليه ربه والتعتد ببيان ان  
وجه يبعث عليه ربه معه سواء اتفق الاعراب ام اختلف فانه قد اختلف في مثل قوله تدرى  
يوم الجمعة ووضيعة في يوم الجمعة وقد اختلف في مثل قوله والله لا فعل والله لا فعل والفرق  
بينهما انه اذا لم يختلف الاعراب كان مرادا وجوده وكان حكمه حكم الموجود واذا اختلف  
الاعراب كان المقدر غير مراد وجوده فيعمل الفعل في استقلاله بنفسه انتهى وقال الاندلسي  
في شرح المغسل الاسماء المتضمنة للحرف على ثلثة اشياء **حرف** لا يجوز اطلاقه والحرف  
مع غنم وكلمة بين الساجدة **وضرب** يكون الحرف المتضمن مراد اكان المنطوق به كمن عدل  
عن المنطق به الى المنطق به وانه فاما لم يلفظ به ولو كان لفظا بطائفي الاسم وكذا اذا  
عدل عن المنطق به **وضرب** وهو الاضافة والظرف ان شئت الظرف ان شئت وان شئت  
لم يظهر فلما جاء اظلم ربه لم يبين وهذا ضابط في كل ما يتوجب عن الحرف من الاستعانة ما بين منها  
وما لا يبين فالجواب انتهى وقال ابن يعيش ان الحرف متصبا على تقديره في وليس متضمنا  
معناها حتى يجب بناؤه لذلك كما وجب بناؤه من وكفي الاستعانة وانما في محذوفة من  
اللفظ لضرب من التخفيف فهي في حكم المنطوق به الا اني اذ يجوز ظهور في معنى تخفيف  
اليوم وقسمت في اليوم ولا يجوز ظهور الهمزة من وكفي الاستعانة فلا يقال ان في  
اكثر وذلك من قبل ان من وكفي لم يتضمنا معنى الهمزة صا را كما شئت على فظهر الهمزة  
حيث كان فكذلك ليس كذلك الظرف فان الظرفية بمعنى منته من تقديره في وكفي يصح ظهورها  
فاحرف الفرق بين المتضمن للحرف وبين المتضمن ما ذكرته انتهى وقال ابن ابي عمير  
الاسم معنى الحرف ان يودي ما يودي به الحرف من المعنى ويصاغ عليه صيغة لا يظهر ذلك  
الحرف معه **وقال** ابن النحاس في التعديقة الفرق بين المتضمن معنى الحرف وبين  
غير المتضمن ان المتضمن معنى الحرف لا يجوز اطلاقه بالحرف معه في ذلك المكان وغير المتضمن  
يجوز اطلاقه بالحرف معه في ذلك المكان كما اذا قلت في الظرف انه مراد به معنى في فاني  
لا يريد به ان الظرف متضمن معنى في كقولك لو كانت كذلك بشي وانما تعني به ان قوة  
الكلام قوة كلام اخر فيه في ظاهره وكذا يجوز اطلاقه في مع الظرف فتقول في خرجت  
يوم الجمعة خرجت في يوم الجمعة ولا تقول في ابن وكيف مثلا هل ابن والابن ولاهل كيف  
ولا كيف قال ابن النحاس في التعديقة فاعلم كل ما تسمى بالسر له في الاصل منع شيئا

لوفي الاصل يكون ذلك المنع بيلالي ما تضمنه مثاله نعم وليس انما منع التصرف لان  
خاص ومعناه انما التصرف واللام في اي افعال تضمنها ليس لها في الاصل وهو الالاف  
على الحال منع التصرف له فاعلم ان ذلك فعل النقيب تضمنها ليس لها في الاصل وهو الالاف  
الوصف والالاف على ايها الوصف في الحال منع التصرف له فاعلم ان ذلك فعل النقيب تضمنها  
لا يلزم ان يكون عجزا في كل شي ومن شرطه ان يكون في خبر المبتدأ المعنى معنى الشرط نحو الذي  
يا تبي فله درهم وكل رجل ياتي في قلبه درهم وامتنع في الاختيار حزمه عند الجبر من فله  
خبر والذي ياتي في احسن الباع وكل من ياتي في احسن الباع بالجره في الضرورة واجاز الكوفيين  
جزءه في الكلام تشبيهه بحجاب الشرط وواقعته ابن مالك قال ابو جيان لم يسمع من كلام العرب  
لجزم في ذلك الا في التصرف **فالمعنى** قال ابن النحاس في شرح الدرر امس معنى التضمن  
معنى لام التصرف فانه معرفة بربنا اسرا لادبر وليس يعلم والمبهم واصناف ولا متمسك  
ولا يلام ظاهرة فحين تقدمت بها والفرق بين المعلوم والمتضمن ان المعلوم يجوز اطلاقه  
اللام معه والمتضمن لا وقولنا الاسر باللام دخلت بعدت كرس واعرابه كاجرب اذا اضيف  
او ضمرا ونحو جرح وقيل زائدة كما في السر انتهى وفي السبغة في علة بنا اسر اقول  
الجمهور انتهى التضمن لأم الترتيب لوجهين احدهما انه معرفة في المعنى لادبره على وقت  
مخبر من وليس صراحة المعارف فذلك على تضمنه لأم الترتيب والثاني انه يوصف  
باجية اللام كقولهم لفتية امس لا حدث واسرا لادبر ولولا انه معرفة بتقدير اللام  
لما وصف بالمعرفة لانه ليس له المعارف وهذا ما وقعت معرفته قبل اذ رته والفرق بين  
العدل والتضمن ان المعلوم لأم اللام يجوز اطلاقه رها مفعولا كاعراب والمتضمن لها  
لا يجوز اطلاقه رها معه كما سما الاستعانة والشرط المتضمنه لبعين الحرف ولذا كذا في التضمن  
انتهى وقال ابن النحاس في الفرق بين العدل والتضمن ان العدل هو ان تزيل لفظا  
تعدل عنه الى غير كهم من الامر وسحر من الشعر والتضمن ان تتخذ اللفظ معنى غير الذي صيغته  
بغيره فظاهر **فالمعنى** فيه فروع منه قال الشافعي لما كان الاسم اخص من الفعل تصرف  
بحركات الاعراب بخبره وزيادة التنوين فان الخفيف يرا فيه لينقل ويعاد اللفظ  
وتصرف فيه بوجه لا تصرف فيه بغيره فيقال له في ما كان زود مع الاسماء على انها خفاء  
تصرفه بزيادة حركات الاعراب والتنوين ولما كان الجزم حذوقا والحق تخفيفا وتخفيفا  
لا يلحق التخفيف انما يلحق بالتخفيف فلهذا جازمت الانفعال ولم يزم الاسماء ومنها قال  
ابن النحاس في التعديقة انما يقع الفاعل ونسب المفعول لقله العقل لكونه لا يكون الا لفظا  
واحدا فخرج المفعول لكونه متعددا والوجه انقل من النسب فاعلم ان الفعل الواحد والنسب  
للمتعدد لا يتعدا ولا ومنها قال ابن قلاوون في المعاني انما كسرت نون التثنية وفتحت نون الجمع  
لان التثنية اخف من الجمع والكسرة انقل من الفتحة فخرج الالف بالانقل والانتقل  
باللف للتعداد قال وانما فتح ما قبل تاي التثنية وكسر ما قبل تاي الجمع لان نون التثنية  
مكسورة ونون الجمع مفتوحة فتح ما قبل تاي التثنية وكسر ما قبل تاي الجمع لطلبها للتعداد  
لنقل الياءين مكسور ومفتوح ويضم مفتوح ومكسور ولان التثنية اكثر فتحت بالفتح







من عينه قبل ان الحرف الاصلي القوي اذا حذف لحق بالمعنى الضعيف فصار له ثلثان نيوب  
عنه الزاوية الضعيفة وايضا فقد رأت كيف كانت يا الضعيف الزاوية عوضا من عينه  
وكذلك قد اختلف على كلف كانت عوضا من عينه في خاف وهاج لاع ونحوه وايضا فان عين  
قيد ودة وبابه وان كانتا ملاحا فانها على الاحوال كلها حرف علة لما دامت موجودة  
مبلغها في كلفها اذا حذفت فانها لم تكن ترفع في الاعلال والضعف ولو لم يعلم  
يمكن هذا الحرف في الضعف لا يستعمل في ما يهاجر في العلة لكان كلفا وكذا كان  
الحرف في اقوى احوالها ضعيفة الا ترى ان هذا الحرف من اذقوا بالحركة فانك لمع ذلك  
موس منها ضعفا وذلك ان تحملها بالحركة استقامت في غيرهما ولم يكن كذلك الا لا  
مبني امرهما على خلاف القوة بل قد يكون كذلك ان اذهب الثلاث في الضعف والاعلال  
الاثنتي عشر لما كانت كذلك لم تكن تحريكها الالف في الاقوى في الحركة انما يحملها  
وتستوعب في المرفق لا في الاقوى لا الضعف ولا في ما حوالت الحركات الثلاث وهي  
الفتح والضم والكسرة حتى يخرج ذلك ويستروح الى امكانها بقوله يا دار هذا عفت  
الا انما فيه قوله ان ابد من بالقاع القرف ونحو ذلك وقوله وان تفرق بين كسبي الجوارى  
فتدبروا العين عن كرم عفاف فم واذا كان الحرف لا يتحمل نفسه حتى يدعوا الى اخر ما  
وجدناه ان بان يضعف عن تحمل الحركة الزاوية عليه في اخرى واجي وقد تحذفوا لاسد  
تجالي والليل اذ ليس وذلك ما كنا نبحث والتكبير المتعالي وقوله فخر فخر الوادي يا  
وقول الاسود بن جعفر فلعلنا لم طريق الهم يريد اولا في محو الالف بالواو وسندع  
الزبان في كسبي في الحرف لا والوقت عليه كذلك وقم حذفت الالف في نحو ذلك قال  
روية وصاني العجاج فيما وصاني يريد فيها وصاني **وهذه** ابوها في قول الله تعالى  
يا ابتنا الى الله اراد ابتناه وحذف الالف من ابنيات الكتاب بقول لبيد  
وهط مرحوم ورهط ابن المصل يريد المصل وحكي ابو عبيدة واهو الحسن وقطير بن  
رايت فرج ونحو ذلك فاذا كانت هذه الحروف تنسب فظواهر من حفظ النفس وتخل  
خواصها وعوائدها فكيف بها اذا جتمعت احتمل الحركات النفا تسمى على مقصود  
صورتها ثم قد اعرب هذه الحروف وانفسها كما نرى بالحركات التي هي اعاشها وذلك في  
باب البرك واخره والزم ان يروى الزيد بن واخره هذه الحروف بحرفي الحركات  
في ربي وزيد بن زيد ومعلوم ان الحركات لا تتحمل الضعف الحركات فاقرب احكام هذه  
الحروف ان لم تنتج من احتملها الحركات ان اذا تحملها جفت عنها وانما ذكرتها وكوني  
عندك ضعف هذه الحروف الثلاثة انك اذا وجدت اقراهن وما الواو والياء فتقوا  
ما قيل في فاعنا كانهما تابعا لما هو منهما الا ترى ان نحو ما جاءهم من نحو توبة  
ونوب وجوبة وجوب ودة ودة ولة في فعله على فعل برك انما كانا اما حركات عنهما  
من فاعنا وكان دلة ولة وجوبه وجوبه ونوبه ونوبه وانما ذلك لان الواو والياء  
انما في الضمة تابعا وكذا ما من فعله فاعنا على فعله فاعنا ونوبه ونوبه ونوبه ونوبه  
وخيم وعيب وعيب كانهما جاعلي ان واحدته فعله فاعنا ونوبه ونوبه ونوبه ونوبه

معها

مفتوحا ما قبلها من غير من مجزأ ما مسورا ومضموما ما قبل ما قبل هذا الا ان المصنعة  
لياع الاعلال فيها فان قلت ما انكرت ان لا يكون ما جاء من حروفه على فعل نحو توب وجوب  
وذلك لما ذكرته من صور الضمة في الف ولا يكون ما جاء من فعله على فعل نحو توب وجوب  
وجوب لما ذكرته من تصور الضمة في الف لا يكون ما جاء من فعله على فعل نحو توب وجوب  
معنلة فاعنا كانهما تابعا لما هو منهما الا ترى ان نحو ما جاءهم من نحو توبة  
ونوب وجوبة وجوب ودة ودة ولة في فعله على فعل برك انما كانا اما حركات عنهما  
من فاعنا وكان دلة ولة وجوبه وجوبه ونوبه ونوبه وانما ذلك لان الواو والياء  
انما في الضمة تابعا وكذا ما من فعله فاعنا على فعله فاعنا ونوبه ونوبه ونوبه ونوبه  
وخيم وعيب وعيب كانهما جاعلي ان واحدته فعله فاعنا ونوبه ونوبه ونوبه ونوبه  
مفتوحة ما قبلها من غير من مجزأ ما مسورا ومضموما ما قبل ما قبل هذا الا ان المصنعة  
لياع الاعلال فيها فان قلت ما انكرت ان لا يكون ما جاء من حروفه على فعل نحو توب وجوب  
وذلك لما ذكرته من صور الضمة في الف ولا يكون ما جاء من فعله على فعل نحو توب وجوب  
وجوب لما ذكرته من تصور الضمة في الف لا يكون ما جاء من فعله على فعل نحو توب وجوب  
معنلة فاعنا كانهما تابعا لما هو منهما الا ترى ان نحو ما جاءهم من نحو توبة  
ونوب وجوبة وجوب ودة ودة ولة في فعله على فعل برك انما كانا اما حركات عنهما  
من فاعنا وكان دلة ولة وجوبه وجوبه ونوبه ونوبه وانما ذلك لان الواو والياء  
انما في الضمة تابعا وكذا ما من فعله فاعنا على فعله فاعنا ونوبه ونوبه ونوبه ونوبه  
وخيم وعيب وعيب كانهما جاعلي ان واحدته فعله فاعنا ونوبه ونوبه ونوبه ونوبه

ون

لوا

لف







منها لتعجيل في سبيل وتزوي او الف جلا وتزوي **والشاهد** يزوي ربه الله تعالى  
يا تترى دولها تترى يا تترى شمله صلبا ومن ذلك ان المتعجل في الرباعين نحو  
المهملية والسر هقة كانه عوض عن الف فعال في الهمزة والسر هقة في العجاء سرهقة  
ما شئت من سر هقة وكذلك ما لحق بالرباعين نحو الخوفلة والبطيرة والجهرت والسلفاة  
كانها عوض عن الف حقا لوسطها وجها وسلفا ومن ذلك قول النخعي في كماله  
مفتونا والواحد مفتون وهو منسوب الى مفتون وهو فعل من العنق وهو كخدمة  
قال ابن امرئ بن خزيمة لا احسن فتوا الملوكة والمعداة فكان قياسا اذا جمع ان  
يقال مفتونون ومفتونين كما انه اذا جمع بصري ولو في قبل يجمعون وكقولون وكو ذلك  
الا انه جعل علم الجمع معا فبالاى الاضافة فتصحب اللام لشيء الاضافة كما تصح معها ولو  
ذلك لوجب حذفها لا لتقا الساكنين وان يقال مفتون ومفتونين كما يقال لهم لا علمون  
وهم للصنفون فتدرك الى تعويض علم الجمع من ياي الاضافة والجمع زايد وقال سيبويه  
في ميم فاعلته مفاعله انما عوض عن الف فاعلته ومنع ذلك المفعول الف فاعلته  
موجود في المفاعلة كلف تعوض من حرف هو موجود في حرفه وان جاز قد ذكرنا ما  
في هذا وجهه منقوط عن سيبويه في موضع آخر هذا يعني في كتاب التناقب فيه ان ابا علي  
رد قول المبرد في الجزاء لستين من المذكورة واصله ان تلك الالف ذهبت وهذا  
ومن ياد في الحقة المصدر كما لحق المصدر راحا فزادته من الف الالف والالف  
لن قال الالف في المفاعلة نظيرها في الف فاعلته لا محالة وذلك حقا فاعلته مفاعلا  
مضاريا قال الشاعر اقل حبي ارجى مفاعلا وانحو اذا غم الجبان من اكرب قالما اقت  
اقصا و ردت ارادة ونحو ذلك فان الفافية على مذهب الخليل سبويه عوض عن الف  
افعالا لزايدة وبما في قولنا في الحسن عوض من ياي فعلا كذا مذهب ما في باب مفعول من نحو  
مبيح ومقولوا الخ وفي ذلك تقدم فواحيط بحال المترعين فيه فزكناه لذلك ومن  
ذلك الالف في جهات ونها موشاة ام ي عوض من احدى ياي الاضافة في يميني ونها م  
وشامي وكذلك الف في ان فداي على لم دعمه للفتب فقال لا يلبس الجمع مكرس  
فتكون كصحا قلت له نعم ولزم ليكن النسب للزمتها البتة نحو عبا فده وكراهيه وسماهيه  
فقال نعم هو لك ومن ذلك بالتعجيل بدل من الف الفعال كما ان الثاني اوله عوض من  
احدي يمينيه وقد وقع هذا التعارض في المرفوع المنفصل عن الكلام غير المصوغة فيها  
المروجة بانفس يمينيه وذلك قولنا لراجل على من هبل الخليل لجهه الله تعالى ان الكرم  
وا بكي يخلل ان لم يجد رويلا من شبل اي من شبل عليه فحذف عليه هن وزاد في متقدم  
الانزوي انه يعقل ان لم يجد من شبل عليه ونحو ذلك قول غيره هذا وقد لا تقول الاخر  
اولي قولي يا مرء القيس بعد ما خصفنا بالاحط الحواظا اي خصفنا بالحوافز  
انما الحواظ بين انما اخذاه فحذف اليامن الحواظ ورا داري عوسما في انما الحواظ هذا  
قول من لم يعقل ما لعقب وهو امثل لما وصفت عند وجهه عن القلب لم تركبه وقباس  
هذا الحذف والتعويض قولك يا سيم تضرع اعروفاي ايه تضرع امز ربه وهو كثير انتهى

ما اورد ابن جني هذا الباب وبقي تحت نور دهان منة عليه من قال ابن خالويه من  
العرب من اذا حرف عوض عن ذلك تشبه به الهم في الغم في بعض اللغات عوضا عن لامه  
المحذوفة فان اصله لم يدا ونحو **الشاهد الاصمعي** بالربيع قد خرجت من قبة ونقد يرب  
والع عوض من لامه فان اصلها ايوا ونحو قال في الجهمين ذكر ابن الكلبي ان بعض العرب يقولون  
اجعوا حة فوالا لربنا كذا في شرح الشبل ذكر الانه رعي ان تشبه به خا الخ وبما ان لغة  
وكذا تشبه به يثون **من قال صحيح** الايت شعري هل ابين لبني وهتي جازي من لحن  
هين ونشرب ميم دم عوضا من لامه المحذوفة في ليله دني قال والدهم يجرى بينكم كالمجد  
وقالها ان دمتك فزاعبر عنده يا عمر بن عبد امر ابي الجسد فعد شعيت شفا لا انفسا  
له وسعدم رديك موثوقا لا بد وذهب جماعة الى ان تشبه بها النون في حذات عوض من  
الف في المحذوفة وقوم الى ان النون في المشي والجمع عوض من حركة المحذوفة واخرون الى انها  
عوض من تشويه واخرون الى انها عوض منها معا ومن هذا باب نحو شها انما تش من  
الف الثانية حسنة تقول في جمع حنبط وعفري حبانط وعفرا فادعوضت من الالف  
فان شئت فقول انما تش من تشب تعوضا لها فتقول حبانط وعفرا فادعوضت من الالف  
قال ابو جني انك باب تعوضها ليا واسع جدا لانه يجوز دخولها في كل ما حذف منه شيء فربا ب  
الجزءي واما تعويضها فيقصروا على ما ذكرنا كسر ما يكون تعويضها من باب النسيب المحذوف  
كاشعروا شامة وارقيوا زارقتة وميلي ومما لية ومن اخوض لها من الف الثانية قولهم  
في تعويض الجزري فيغيره وفي تعويض جاري حير ومن هذا باب تعويض النون من المضاف  
اليه في نحو اذ ومن حرف الحكمة المحذوف في نحو جوار وعواش واعيم وقاض وراع فاذ ان النون  
في التعويض واختلف في نون كل وبعض فقيل عوض عن المضاف اليه كذا في الامم شري  
والاولى يقال ليس عوض عن المحذوف وانما هو لتون الذي كان يستحقه لاسم قبل الاضافة  
والاضافة كانت ما نعت من اذ واللتون عليه فلانها نعت وهو الاضافة رجع الى ما كان  
عليه من دخول النون عليه انتهى **قاعدة** قال ابو جني قد يكون التعويض مكان  
المعوض عنه لو ان اشخا لتعوض من يا المتكلم وقد يكون العوض في الاخر من محذوف كان  
في الاول كعوض زنه عن كسبه كاسم فاستلما حذوا من اخر لام لكنة عوضا في اوله حسن  
الوصل وقد يكون التعويض من حرف ليس او لا ولا اخر اتي عوض منه حرف اخر نحو زنا قد في  
زنا ديق **وقال** ابو البقاء النخعي عرف من طريقة العرب انهم اذا حذوا من الاول  
عوضوا اخر اتي بعده ونحو اذا حذوا من الاخر عوضوا في الاول مثل بن وقد عوضوا في  
الاسم من الوصل في اوله فكان المحذوف من اخر قال والعوض هنا لف الفيد لفضل النبي  
يكون في موضعها والعوض يكون في موضع المعوض منه قاله ان قيل التعويض في موضع لا  
يكون بان المعوض عنه في غير لان التعويض منه تنكيل الكلمة فان تكلمت حصل عنه عوض  
ان تعويض الاخر ان هتة الوصل في اخر يوبوا به عوضا من حركة اوله وقد وقعت في موضع  
الحركة فاجواب ان التعويض على ما ذكرنا فيجب على المضاف ان موضع المعوض عن المعوض منه  
ما ذكرنا من الوجهين فقولهم عوض تنكيل الكلمة ليس كذلك وانما العوض العدول عن اصل

من  
س



الى ما هو اخف منه والخفة تحصل بحال في الموضع فما تعويضه في موضع محذوف لا يحصل  
 منه خفة لان الحذف يشغل صورته فاذ ازيل عنه حصل التخفيف وفي شرح التسهيل  
 لا يجرى ان استلغ في باب فضاة ورما قال في قوله ليدلهم وراثة فاعلم انه من  
 الاوزان التي لا تغرب في المعنى الذي هو في وزنه فاعلم انه كرماء فاعلم انه لا يغرب في وزنه فاعلم  
 كما مل وكلمه وان هذه الفضة للفرق بين المعنى الآخر والصحيح وقال الفراء وزنه فاعلم  
 بتضعيف العين كذا زل ونزل وانها فيه اعني في غزاه ورما معوضه ذهب من التضعيف  
 كذا في اقامته واستقامته معوضه **فقال** ابو جابر وقد نظرت هذا الخلاف احدين  
 منصورا البصري في ارجوزته في النحوي ارجوزة قد بجمعة ثمانية الاف بيت الا تسعين  
 بيتا استوت على نظم سهل وعلم جمة فقال: **واوزن في الفرة والرماء في الاسل عند جلة الرواة**  
 • فعلمه ليس بها نظره في سام من شانه الظهور • واخرون فيه قالوا فاعلم  
 • كما يقول في النحوي المجلد • فقص في ذلك حرف الفاء • بالضم في الواو او ذى  
 • وخالف القواميات • وجهه يقولهم سورا • وعنده وزنه فاعلم  
 • كما يقول نازل ونزل • قالها من سا فظلم معناه • وانما نزل بالراء منه  
 • كالاصل في قائم قوام • لا غياض اطرد الكلام • وبعضها على ان حصل  
 غزري وعقلى من الميم • **وقال** النحوي في الاحاجي معني عوضا من تعويض الكلمة انتفاص  
 فيه اركب زيادة في الميم ليس في اخواته كما انتقص التثنية والجمع السالم بقطع الحركة والتنوين  
 عنه فتدرك ذلك بزيادة التنوين والفرق بين العوض والبدل ان البدل يقع حيث  
 يقع المبدل منه والعوض لا يرعى فيه ذلك الا في النحوي ان العوض في الميم في آخر الميم  
 والعوض منه في اوله **وقال** ابن جني كتاب النفا في اقسام البدل والمبدل منه  
 والعوض والعوض منه قال في اوله اعلم ان كل واحد من ضربين النفا وهو البدل  
 والعوض قد يقع في الاستعمال موقع واحد وربما امتازا حدهما بالموضع دون  
 رسله الا ان البدل اعلم استعمالا من العوض وذلك اننا نقول ان الفاعل بدل من  
 الواو في قوم ولا نقول اننا عوض منه ونقول ان الميم في آخر الميم بدل من ياء اوله كما نقول  
 انما عوض منه ولا نقول ان ياء الميم بدل من ضيق العوض وذلك لجميعها استعني به بحد  
 البدل فيه شايها والعوض ضيقا فكل عوض بدل وليس كل بدل عوضا كذا اوضحه في  
 اللطيف اهل هذا العلم فاستعملوه في ما رايتهم واخروا عليه ما رايتهم وهذا الذي رواه  
 في هذا هو القياس وذلك ان تصرف **عوض** في كلام العرب ابن وتعتنا ما هو باق مستقبل  
 ثمان خالف المعنى ومن ذلك سميتهم الدهر عوضا لانه موضوع على ان ينقضي الجزاء منه  
 ويخلف جزاءه بعد معلوم ان ما يحض من الدهر فانه فان لا بعدا ومما بهر جمع ومما  
 ورد في خواتم المعوض منه قولها ضاهيه اشرفا لا بعد ما شابت الاضداد والعرض عن  
 اي عوضه البعد والعدم اخذ منها من سراد الشعر وصحة الفرض فاعلم ان تصرف **عوض**  
 وليس كذلك تصرف **ب** **د** لان البدل من الشيء قد يكون والشيء جميعا موجودا  
 لا في شيء الى قول النحويين في مررت يا خيك زيدان زيد بدل من اخيك وان كانا جميعا

موجود

موجودين فاما من قال ان زيدان من اخيك من الاخ فانه لا ياتي بصا ان يقول بدلا منه وانما  
 اتركه الترجمة هذا وان كان يقتضيه لغة البدل فيه كلفاظها رها احد  
 الفريقين ويجوز ذلك ما اجاز الفراء في آخر الجوز والمقصود والصفة والنعت والظرف  
 والمحل والتمييز والتفسير وغير ذلك وما ينبغي ان تعرف فرق بين البدل والعوض ان  
 من حكم البدل ان يكون في موضع المبدل منه والمعوض ليس به ان يكون في موضع المعوض  
 هذه الاتري ان ياعني البدل من الواو التي هي فاعلم ان مع ذلك فاضة موقعه وكذلك  
 واو مسرير لعلها التي هي فاعلم ان ودال ودال في بدل من واو وتو في مكانها  
 والالف في رابت بدل من توبه وهي في مكانها وليس احد يقول ان يامير ان عوض  
 من واوه ولا الفاقام عوض من واوه ولا الفرايت رمد في الوقف من تنوينه في الوصل  
 وسبب ذلك ما قد مر من ان **عوض** انما من عدم الاول وتغويض الثاني عنه وليس  
 كذلك الالف في قام وباع لانها فيها كانه الواو والياء ومنه نطق بواحد من هـ  
 والآخر الثلاثة فذلك نطق بالآخر وكذلك الالف التي هي بدل من التنوين ومن  
 لون التوكيد في آخر ما جارية عندهم بحرف ما يبدل منه حين انهم اذا نطقوا بالالف  
 فكانهم قد نطقوا بالنون فالالف ان كانت في النون وعلى هذا ساق سيبويه وحرف  
 البدل الا حذر لان كل واحد منهما وقع في المبدل منه لا متقدما عليه ولا متراخيا  
 عنه ولم يسم شيئا من ذلك عوضا وليس كذلك ما زاد فاعلم ان عوضا من راء فاعلم ان  
 عوضا لانه لم يقع موقع ما يبدل منه عوضا منه وكذلك هـ التي هي التقدمة والخرجة  
 انما هي عوض من يا التفضل فالتقديم والخرجة والتقديم عوض من فعل فاعلم ان  
 عوض من احدى عيني كذا ب لانه ليست في موضعها ولكن في التعجيل بدل من الف فاعلم  
 لانه في موضعها ولان الف ايضا في ياء الشبه بالالف كانه هي والبدل اشبه بالبدل  
 منه من العوض بالمعوض منه انتهى **فأورد** **عوض** **والمعوض** منه لا يجتمعان  
 ومن ثم ردا ابو جابر في قوله شيبه ابن عصفور ولا بد من ان لا يجوز حذف فعل الشرط  
 في الكلام وحذفه وحذف الجواب معا لا بشرط فوضي لا من المحذوف نحو احب رب  
 ان اساء ولا فلا فقال ليس يشي لاننا بيته وليست عوضا من الفعل لانه محذوف لا يجمع  
 بينهما فنقول احب رب زيد ان اساء وان لا يبيد ولا فخره ولو كان تعويضا لما جاز الجمع  
 بينهما **ورد** ايضا قول ابي موسى الجوني ما لا حقيقة الا في الشرطية عوض من المضارع  
 المبدل وفي الذي تطبقه من جهة المعنى فاعلم ان عوضا من مع الاضافة في  
 قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا لا يجرى عوض من المعوض منه بل العوض بانما زائدة  
 المحذوف والتوكيد ولذلك لم يترك ولو كانت عوضا لكانت عوضا عن قوله يا ايها الذين آمنوا  
 انما يجرى فيه عوض من حرف النفي ولذا لا يجمع بينهما كذا في ان قوله في التذات يا ايها الذين آمنوا  
 انما يجرى عوض من يا الاحاقه ولذا لا يجمع بينهما الرابع قوله عده وزنه ويجوز انما  
 فيه عوض من الواو والميم ووجه الذي في الكلام والاصل وعدوزن وكذلك لا يجتمعان  
 الخامس قوله زيد فاعلم ان المعوض من اياي زيدان فاعلم ان المعوض منه لا يجتمعان وقوله جازله







منه ولا يجمع بين العوض والمعووض منه **الثالث والعشرون** قال الصفاوي في تنويره لما جي  
في تقسيم الاحكام في قوله اما انت منطلقا انطلق عوض من كان اذا الاصل ان كنت  
منطلقا وطحا لا يجوز ان يلحق بالفعل مع غيره عند سميويه وان جعلت ما تولى لم يستعمل  
الفعل وهو قول الجمهور **الرابع والعشرون** اما في قوله اما ان يرد لفظا على جعلت عوضا عن  
مما كان من شي ولو لا ذلك لكان الفعل بعد هذا ذكره الصفاوي في **الخامس والعشرون** ما في قوله  
الفعل هذا اما لا هو من جملة اذا الاصل ان كنت لا تتعمل غير حذف الجملة وصارت ما  
عوضا منه ولا يجمع بينهما ذكر الصفاوي **السادس والعشرون** قد وسوف والسين وسوف  
التي جعلت عوضا من ما سقط منها في المفعول المحذوف اذا دخل على الفعل واذا عاد الى قول  
ابن جني في قوله انك قد فعلت جملة الشرط وجعل الامر عوضا منه ذكر ابن جني في كتاب  
التعاقب قال ومثل ذلك ايضا الفعل المجزوم في جواب النهي والاستسها والفتي والنكاح  
والعرض وجميع ذلك لاجل الظاهر فيه اعراضا عن الجمل المحذوف وقت المقدرة بقدر الشرط  
تولاها شئها بكن خبرا لكان بن بيتك ازره اي انا امره ازره لنت لما لا انصدق به اللهم  
ارزني بغير العجز عليه لا تنزل عندنا نصب خيرا فكل قد محذوف وقته منه جملة الشرط معوضا  
منه الفعل المذكور **الثامن والعشرون** قوله انك قد فعلت ظالم ان فعلت ظلمت حذف جواب الشرط  
وجعلت الجملة المقدم من عوضا من المحذوف ولا يجوز جعل الجملة المذكورة هي الجواب لان  
جواب الشرط لا يتقدم ذكره ابن جني رحمه الله تعالى **التاسع والعشرون** ما في جملتها واذا  
جي بها عوضا منها صارت هي الجمل المذكور فان جني **الثلاثون** الجمل التي هي جواب القسم  
جعلت عوضا من المبتدأ في قوله لم لا فعلت فوجب حذفه ولم يحذف ذكره  
ذكر ابن جني **الحادي والثلاثون** جواب لو لا في قوله لو لا ان يد نعت جعل عوضا من خبر المبتدأ  
ومعاقب له فوجب حذفه ذكره ابن جني **الثاني والثلاثون** قوله لبيت شعري هل قام  
زيتي فعل قام زيتي جملة منصوبة المحل خبر كذا لانه مصدر وشعر وشعر فعل متعدي  
مصدر اسعد مشاء وهذه الجملة ثابت من خبر لبيت وصارت عوضا منه فلا يظن في هذا  
الموضع كذا في قوله ابن جني **الثالث والثلاثون** يد وعمل صلاحي وعذر ونسك  
العين حذفت اللام وعوض عنها حركة العين ذكره ابن جني **الرابع والثلاثون** قال ابن  
هشام في المعنى يكون اليا والمضمر متعاقبتين لم يحذف تزييد ولما قال الحارثي في قوله  
العواض الجمع بينهما مستعمل كما لا يجمع بين حرفي استعفي **الخامس والثلاثون** والسادس  
والثلاثون قال ابن جني في سر الصائفة اما قوله لها الله فانها صارت عوضا  
منها الواو والانها لا يجمع معها كما صارت ههنا الاستعفاء في الله انك لتعجب عوضا من  
الواو وقال الشافعي في شرح الجز ولية اما الله بالمعنى فعل ان ههنا الاستعفاء صارت  
عوضا من حرف القسم ودليل كونها عوضا انه لا يجمع بينهما وبين حرف القسم لا يقول او  
الله لا فعل **السادس والثلاثون** قال الاندلسي في شرح المفضل يقال في واو القسم  
عوض من الفعل بخلاف الباقية ليست عوضا منه ومن سراجا فسمعت به ولم يحذف

اقتسمت والعدا **الثامن والثلاثون** قال ابن جني لا يجوز ان يكون عوضا عن انما  
جعلت عوضا منه فلا يجوز ان يكون عوضا عن انما جعلت عوضا منه **الثاني والثلاثون**  
**والثلاثون** قال ابن جني في شرح المفضل على ان جعلت عوضا من الفعل المحذوف  
وتارة لا فان لم يجعل عوضا منه جاز انما وجعلت عوضا عن انما جعلت عوضا منه  
ولم يرد ذلك في الاصل انما جعلت عوضا منه وان جعلت عوضا منه لم يحذف انما  
لذلك يجمع بين العوض والمعووض منه الا ان جعلت الاسم المنصوب عوضا من الفعل المحذوف  
لا يظن وانما جعلت في مواضع تحذف وانما جعلت عوضا من انما جعلت عوضا منه  
وسعة ورجاء وانما جعلت العرب ههنا الاسم عوضا من الافعال كقوله لا تستعمل ومن  
ذلك ههنا مري وكرامة ومسرة ونعمة عمن وسقيا ورجيا وسقيا ونكسا ونكسا  
وسقيا وما شبه ذلك من المعاد والقي شملت في الدعاء للانسان او لغيره او لغيره  
كله منصوبة بخبر الفعل لا يظن لانه صارت عوضا من الفعل الناصب لها انتهى **الاربعون**  
قال ابن جني في قوله انما استخرج قوله الحرف في الفعل لان الحرف في الفعل عوض  
من الحرف في الاسم فيستعمل الجمع بين العوض والمعووض منه **الحادي والاربعون** قال ابن  
الصباغ في قوله قد فعلت من مجموع خط على بن عبد الله بن محمد بن الرماح قال العرف في بين  
حسن وجهه وميد بطنه واحدا به حيث يبعد الاول لان فيه جمعا بين العوض والمعووض  
منه اذا كانت الحرف في وجهه يقتضيان يكون الوجه فاعلا بالصفة دون الثاني لانه  
ايضا وقع البطن بعد الاول بواحد ثم ينقل كما في حسن ابوه ثم حسن الاب **الثاني والاربعون**  
قال ابن جني في شرح الورد قد عووضوا عن الواو في القسم ثلاثة احرف هي التثنية  
والالف الاستفهام وتضع ههنا الجمل خبر وابية شيا بهية عنه بدليل اشتغال الجمع بين هذين  
الاحرف وبينه **الثانية** قال الصفاوي في تنويره لما جي ابو لوان من الاضافة في قوله لبيت  
ويا امت ويا لوان من الف فقلوا يا ابا ويا اما فليرا ابلان الت والالف ضم جمع بينهما  
فقلوا يا ابا ويا امتا ولم يبعد وذلك جمعا بين العوض والمعووض لانه يجمع بين العوضين  
وكذا ذكر ابن الصباغ في التثنية وقالوا لا ذكر الجمع بين العوضين كما ذكر الجمع بين  
المعووض والمعووض عنه **الثانية** قال ابن جني في كتاب التعاقب ولا يجمع بينا من دول من  
الحرف ويعوض عنه هذا لما كانت في من كلامهم **الثانية** قال ابو حيان قال بعض اصحابنا  
في قوله النخلة اذا الت في قوله عوض من لوانا ذكرنا ان يكون الجمع كما استخرجت في غير  
هذا الموضع وامكن انهم لم يحذفوا بينا لانه الاسم بطولهما وهما غير واجبيت  
في الكلمة وعند ما راجع النخلة فانما تعاقبتا اعتقدوا فيها انما المعاد وحق نسبوا ذلك  
لحرف وجعلوا اسمهم ومنعوا على معنى المعاد وحقه ليس من تقسيم العرب  
بما جعلت الحرف ليعا ليعا بل هذه عبارة لكون من الحرف عند زينة التعاقب في كلامهم  
وان كان سميويه قد جرى على مثل هذه الطريقة في الاعراض الا انه لا يتقدم خبره  
بل انما ينبغي انما يفسد للحرف المعاد وحقه اذا كان للمعووض فائدة واي فائدة في اسقاط  
حرف وزينة اخر انتهى **قلت** هذا السؤال قد تعرض له ابن جني واجاب عنه كفا











فترى بقاها من لفظ المبتدأ دون اذا كان او اذا كان وتقدر ان ضرب دون اهن في  
وغيره انضبط فان من شئ من تقدير المذكر وما معنوي او صناعي قد رتبنا لامناخ له فالاول  
تجوز بها ضرب احاه تقدير فية اهن دون ضرب فان قلت وتبين انضبطا وقد رتب اهن  
والثاني تجوز بها امر به بغير فية جاوز دون امر لانه لا يتعدى بنفسه نعم ان كان العا  
ما يتعدى تارة بنفسه وتارة بحرف لم يتجوز في قوله زيد انضبط لانه لا يتعدى  
ان يزيل هو او ليس تقدير غير المدحوظ به ومن لا يتقدر فية مثل المذكور لما معنوي قوله  
يا صبيح المايج دلويد ونكا اذا قدر دلويد كمنحوبا فالمقدر خذ لاد ونك وقوله فاضرب منسا  
يا صبيح العواذله الناصب فيه للفراس فعل محذوف لاسم تفصيل محذوف لا تفرزنا  
يا فتدغم من اسمي لاسم التفصيل المذكور في المفعول فكيف يصح فيه المفعول وروك هذا معطي  
الفاعل المايج الجوز لاسم الخامس قد يكون اللفظ في ذلك وقد التقدر على تقدير اخر نحو وما  
كان هذا الفزانان بغيري فان بغيري مفعول والا فمفعول بغيري ثم يعود دون لما  
قالوا قيل ما قالوا اجعتي القول والقول بنا ويل المقول **وقال** ابو البقاء حتى تنفقه المايجون  
يجوز عندنا في كون ما مصدرية والمصدر في تا ويل اسم المفعول لاسم المصدر في تا ويل المتناهي  
التبيين ليس ككل مقدر عليه دليل من اللفظ بل دليل المقصود فان الاعراب فيه مقدر وليس  
له لفظ يدل عليه ولذلك الاسماء المستعند سبويه الاعراب مقدر في حروف المذكر وان لم  
يكن في اللفظ دليل عليه **التقديم والتأخير** قال ابن السراج في الاسول لاسم الذي لا يجوز  
تقديمه ثلاثة عشر الصلة في الموصول والمضمر في الظاهر في اللفظ والمعنى الاما حاتم  
على سريطة التفسير والصفة وما اتصل بها على الموصوف وجميع نواحي الاسماء والمضمر في  
وما اتصل به على المضاف وما عمل به حرف او اتصل به لا يتقدم على الحرف وما شبه من هذه  
المزوجة الفعل ونصب ورفعه لا يتقدم مرفوعه على منصوبه او تفاعل لا يتقدم على الفعل  
والافعال التي لا تنصرف لا يتقدم عليها ما بعدها والصفات المشبهة باسم الفاعل من الصفات  
التي لا تشبه اسم الفاعل من لا يتقدم عليها ما قبلها ومما عمل به معنى الفعل فلا يتقدم المنصوب عليه ولا يتقدم التبيين  
وما بعد الا وحروف الاستعانة لا تعمل فيما قبلها ولا يتقدم مرفوعه على منصوبه ولا يتقدم بين  
الاعمال والمفعول في المبني ليجل فيه العامل الا الاعراضات واما ما تجوز تقديمه على ما قبله  
فيه فعل يترقوا كما نجر المبتدأ اسوي فما استثنى انتم كلام ابن السراج **يقول**  
**الاضعف** و**اضعاف** المفعول في لا يترجى في الخطرات العرب تضعف الاقوي وتقوي  
الاضعف تقوي وتضعف من تقوي الاضعف الاضعف لاسم غير مرتب بفتح غير كلمة  
وبصفة طين خائبة وهو كغيره في الاسم في الاضعف لاسم غير مرتب بفتح غير كلمة  
الا تزييل وصف اسم او وافتا مفعول الاسم وليس كل اسم وصفة او لوصفة معنى زائد  
على الاسمية ومن اضعاف الاقوي منع فعل التعجب انصرف او توهم مفعوله عليه ولذلك  
نحو ويس وقس هذه والذو وصاحب وعبد اصلها الوصف ثم تمنعته وكذلك تعود الى اصل

المصدر

المصدر منع المصدرية وكذلك ما لا ينصرف اصله الا انصرف مني لاسم اصل الاعراب  
والجوز من هذه الاعراب كثير لان هذا وجه حديثي **تكملة** **الرواف** يدل على كثير  
المعنى يحقد الامان يعني بابا في الخصائص وترجم عليه باب في قوة اللفظ لقوة المعنى قال هذا  
فصل من العربية حسن منه فترى خشن واخشن خشن المعنى خشن دون معنى خشن خشن  
لما فيه من تكرير العين وزيادة الواو وكذا قوله اعشب الحكا فان اراد ان يكثر العشب  
فيه قالوا اعشوشب مثله حلاوا حلو وخلقوا خلقا وعذوا وعذوا وعذوا ومنه **باب**  
فعلوا ففعل نحو قدروا وقتلوا وقوي معني من قدر كذا **قال** ابو الحسن وهو محض لغيا من  
قال تعالى خذوه من مقتدر لغته اوق من خاد من حيث كان الموضوع للتخيم الامر  
صحة الاخذ وعليه قوله تعالى لهما اكسب وعليه ما اكتسب لان كسب التسمية بالاضاف  
الى كسب السيرة امر ليس بمثله فلو اننا انكسبنا خطيتنا ببيتنا فجلت بنو واخملت  
فجار غير من اجر بالحل ومن الفخ لا لاختلال ومن ذلك قوله رجل جميل وهي فاذا ارادوا  
البيان قالوا لجل ووضاء وقد تحسن وحسان ومنه باب تضعيفه احيى نحو قطع وقطع  
وليس وكثير وقام الغرس وقومنا الخيل دات البعي وموسى ليل ومنه باب فقتل ليلي العشب  
قالوا زوال العيار والغتبا بانهما هو اكثر تغاضي هذه الاشياء وكذا انكسب لفظ الطائر  
كانه قيل له ذلك اكثر استخفافه والخصا وكذا الطائر ارجوا كانه قيل له ذلك قوة خضرة  
والحوار بجلفة حوره وهو بياضه والخطاف تكثر اختفاه والمسكين لكثر تسكين الزمان  
قال ونحوه كثيرا اللفظ لتكثر المعنى العدول عن معناه لانه لا يكف عن المعنى فيكون  
نحو طول فربما بلغ من معني طول وفراض بلغ معنى من عرض وكذا اضعاف من خفيف وقيل  
من قيل وسراج من سراج ففعلا لوان كانت تحت فعل في باب الصفة فان فعلها اخص  
بابا بمن فعل لانها سمة اعني دالة تقول جميل ولا تقول جمال وقطع وقطع لبطا  
وسد يد ولا تقول سدا حوله غير مضى ولا تقول غرا ضل كانه فعل في باب المبالغة و  
ازيدت الماغم عدلت الى تحتات فضا رعت فقل بذكر فعل لا معنى لجامع بينهما  
خروج كل واحد منهما عن اصله ما قلنا لوان كان ما قلنا لضعف فاما لا تخاف به  
من فعل وبعد فاذا كانت الالفاظ اذ لمعنا في ثم زيد فيك شيئا وجبت التسمية بزيادة  
المعنى له وذلك كما نأخر في به عن قيمته وهذا كان ذلك دليلا على جاذب متجدد  
له وقتا ابن يعيش في شرح المفصل اذا اشارت الى ضرب فاذا ارادوا الاشارة الى منتهى  
منها بعد اذ كان كالمعجب فقلوا اذ كان زاد وانجد المشا واليه انرا باللام مع ذلك  
فقلوا اذكموا يستفيد باجتماعها زيادة في التباعد لان قوة اللفظ مشعرة بقوة المعنى  
ويخرج عن هذا القاعدة باب التصغير فانه زادت فيه الحروف وظل المعنى ولقد  
قالا اعلم السخاوي رحمه الله تعالى ونفعنا به في الدارين واسما اذا ما صغر وهما  
تزيد حروفها شططا وتعلموا وما دتم اذ زاد واحر ونا مزيد لاجل المعنى ويعلموا  
يشير الى معبر بان معبر مغرب وابسيا نضعف انما نضعف ان تضعف عشتا وعشتا  
تضعف عشتا **قوله** في اللفظ **تقعا** بجزئي بابا في الخصائص قال هذا موضع لم اسمع لاحد قد متبا



الاولى على وذلك انه كان يقول في باب اجمع وجمعها وما يتبع ذلك من كنع وكنعنا ونقبتنه  
ان هذا اتفاق وتوارد وقع في اللغة على غير ما كان في ورثه منها قال لان باب افعال  
وقعلا انما هو الصغائر وجميعها يجمع على هذا الموضع تكرات نحو اجمع واحضر وصغرا  
واخرق واخرقا فاما اجمع وجمعها فاما معرفتان وليسا بصفتين وانما ذلك اتفاق وقع  
بين هذه الكلمة والمكرر بها قال لومثله ليلمة طلبة واول طوالق قال وليس طوالق بكسير  
طلبة لان فعلا لا يكسر على فواعل وانما طوالق جمع طلعة وقعت موقعا جمع طلعة وطالعة  
هذا الذي قاله وجوه صحيح وان من هذه عندي وادخل قولهم في العلم سئل وسئل فليس  
سئل ان اذن من سئل تسكران من سكران لان باب سكران سكران سكران ليس سئل  
ولاسئل بصفتين ولا تكرتين وانما سئل من سئل كتحفان من يليل غير انهما لما كانا من لفظ  
واحد تلاقيا في بعض اللغة من غير قصد لجمعها وكذا يجمع ليلما ليلما وسمي لليلة  
ليس كما دهم ودهما لانها لو كانتا كذا لكانت لوجب ان ياتي فيهما يجمع لهما ولم يشع فجمع  
بذلك لانه هذا في اللغة وانما اجمع لم يمت له وبها لا يذكر لهما من انما في قوله  
في العلم سئل وسئل فثبتت استنبط كل ذلك متواردا في قولنا وفي اشارة هذه اللغة  
من غير قصد له ولا من اسلمه بين بعضه وبعض **التفصيل** للصفة عند كل من يجمعها استار ابن  
جنبي في دعوى الاتفاق على هذه الصاعدة وترجم عليه باب احتمال اللفظ التفصيل ضرورة  
التمثيل في لفظه قوله ورت حينئذ في لفظه ونون النون الساكنة قبل اللام وهذا  
ليس موجودا في شيء من كلامهم الا ترى ان سبب هذه ليس في الكلام مثل قشر وعمل ويقولون  
في تمثيل غير ذلك فعمل وجمعها فعملان وهو كالاول ولا يرد في هذا ويحرم  
من اللفظ ولا يجوز ادغام النون في اللام في هذه الاماكن لانه لو فعل ذلك لفسد الغرض  
ويصل المراد المتعذر الا ترى انك لو ادعيت وقيل وزن عن وزن فعمل لكان فرق بينه وبين  
لكن وعمل وصل ولو قلت وزن جحفل فعمل لا التيسر بهاب سفر جمل وقزوق وباب  
غزير وسمل ولو قلت في جحفل فعمل لا التيسر بهاب سفر جمل وقزوق وباب  
ان التمثيل للصفة هنا ليس بتمثيل معتد الا ترى لو قيل كذا من دخل مثل جحفل فعمل لكان  
كتمثيله في ادخل فعمل فعمل ساكنة قبل اللام وهذا في موجود فعمل لكان في  
التمثيل لست ببيان ولا جعل ما تمثله من جملة كلام العرب كما تمثله في اذ ببيتة غير  
ممثل ولو كانت قاعدة هذه الصاعدة ان يمثله في من ادخل كما مثل من الفعل الحازان  
نقول وزن جحفل من دخل فعمل فعمل في التمثيل ووزن جحفل من الفعل فعمل فعمل  
ذلك في باب الموضعين **حرف التثنية والتثنية** يعرفان من طريق المعنى لا من طريق  
اللفظ ذكر هذه القاعدة في البينين قال في التثنية من الكليات ما كانت متولدة  
ولوا زعمنا التثنية ما ذكر ذلك فيه فحقه الاسم انه يولد على مسمى واحد ولا يولد على مسمى  
معتد وكلفه ان يولد فان معناها ومسمىها ان ذكر من بيتي ادم والفرس والحيات انما  
ولا يفرق بين ذلك زمان ولا غير ومعنى فعل الفعل انما هو ان يولد في زمان واحد  
والزمان والفعل والمفعول والتصرف وغير ذلك **ثبوت الموحدة** في اسم الفاعل

افوي من ثبوتها في الفعل ذكره ابن الصايغ في ذكر كونه قال لعلنا زيب وهو مفسد متعارفا  
مختلفا وقد افسد واحدنا جعل الموحدة مفسدة من قوله ولا تختار في الارض مفسدين  
حالا موحدة **حرف الجبر الجمل تكرات** قال ابن يعيش لا ترى انها تجري واصفا  
على التكرات قال ولولا ان الجمل تكرات لم يكن الجمل طيب في محله لانه لما يعرف لا يستغاد  
فلما كانت تجري واصفا على التكرات فتفكر هذا اراء وان تكون في المعارف مثل ذلك  
فلم يمكن ان يقال مررت بزيد قائما ابوه وانت تريد المنة لزيد قد ثبت ان الجمل تكرات  
والنكرة لا تكون وصفا ولم يكن اذ لا لام المعرفة على الجملة لان هذه اللام من خواص  
الاسماء والجملة لا تختص بالاسماء بل تكون جملة اسمية وفعلية فاما حبيبتك بالذي منوصلة  
به الى وصف المعارف فبما جعل في الجملة التي كانت صفة للتكرات صفة للذي هو الصفة  
في اللفظ والفرض الجملة كالحيا وابي منوصلة به الى زيدا ما فيه الالف واللام فقولوا  
بابها الرجل والمقصود بها الرجل وابي وصلة وكما جاءوا بابي التي بمعنى صاحب  
متوصلين بها الى وصف الاسماء لا جئنا بها الى اللفظ الذي قبل دخول الالف واللام  
لم يكن في اللفظ واصفا للمعروف واذا في الالف واللام لم يجمع لهما من ذلك لفظ المعرفة  
الذي قصدوه في مطابق اللفظ المعين وفي التثنية ما لا بد من ان يجمع في ذكره تبيين  
مقصود على انما صفة الفعل لا ينفرد تعريفه انه لا يجمع من حرف في قوله تعالى ان اول بيت  
وضع للناس الذي بيكوه والنقص في قوله الذي بيكوه فالجمل جملة اسمية لا معرفة ومعرفة  
الجمل تكرات كما في ان زجاج في ان هذا انما حزان اذا انتقبت برهمل سحران وقال  
صاحب البسيط انما اختصت النكرة بالوصف بالجملة لوجوب احدية انما تطا فيها في  
التثنية بدل ليل وضعه على التثنية الذي لا يقبل التثنية والسما في ان قاعدة الجمل في حيا  
وهي تكرات ولو فرض تعريف الحكم في بعض الصور لكان ذكره في المعنى لاستحالة الحكم بالمعلوم  
على المعلوم وانما يحكم على المعلوم بما يحمله الاسم فيحصل له بذلك قابلية واذا كان الحكم تكرار  
وهو مقصود بالجملة كان مكانها في الموصوف في التثنية **الجواب** وعقد ابن حيا في بابي الحفا  
والخصه ابن هشام في المعنى بزيادة ونقص فقال **القاعدة** ان التثنية اعطي له  
حكم الشيء اذا جاوره كقول بعضهم هذا جرح حارب بالجرح وقوله كبر اناس في محاد  
موسى قال ابن هشام وقيل وفي ارجلكم بالجمع ان تعطف على ابوبكر لا على رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا لا  
مقصود لا مسموخته ولكن جرح محاورا ورسول الذي عليه التثنية ان تخففوا ان تخففوا  
يكون في التثنية وفي التثنية نادرا لقوله يا صاح بكه ذوي البروجت كلهم ولا يكون  
في النسق لان العطف يجمع التثنية ومن ذلك قولهم هاتفي ومراي والاصل امران وقولهم  
هو رجلين يحسن يحسن لثوب وسكون الجيم والاصل يحسن يفتح الثوب وكسر الجيم **قال** ابن هشام كذا  
قالوا وانما يجمع هذا لو كانوا لا يقولون هنا يحسن بفتح فمكة وجبيل فيكون هذا التثنية  
الانعام التثنية كسب واما اذا لم يترك هذا جازي ومن تقدم يحسن اذ في الفعل بكسرة  
فكسرت في كل فعل بفتح فمكة وكسرت ولين ونسق وقالوا اخر ما قدم وما حدث عنهم دال  
حدث وقرا بعضهم سلاسل او علا لا يصرف سلاسل وفي العهد اشراف من زوات غير

ن

بعض

د







ان تكون حركة النون الحادثة بعد هذا نون بل من الالف واذا كانت الالف بعد النون قبلها  
من حركة النون فمما وقد اثيرت على بعد ما اثيرت كانت حركة النون التي هي اقرب اليها واتد  
التي سبقتها وليا لا يجذبها وتقبل من الالف الى النون وما غير متقد ما توقع ما يرد من  
بعده ضمهم هذين الوصل لتوحيدهم الضمة بعد ما دخلوا استخففت استخففت حركات النون  
وما يقوي عندي قول من قال ان الحركة قد شذت قبل الحرف اجماعا لغويين على قولهم ان الواو في  
غوب بعد و ب ز انما حدثت لتوقوهم بين ياء ولسرته يثبون في ياء و ب ز في خروج الالف  
فقط ب بين ياء وكسرة يدل على ان الحركة عندهم قبل حركات المتحركة الا ترى انه لو كانت الحركة  
بعد الحرف كانت الواو في بوع بعد ياء فتحه وعين وفي بوزت من فتحة وواو فتحة ب بين ياء  
وكسرة يدل على ان الواو في بوع بعد عندهم بين ياء التي هي ادنى اليها من فتحة وكسرة العين  
التي هي ادنى اليها من العين بعد ما قالوا هذا فان كان من الالف على ما نراه فانه لا يلزم  
انهم يريدونه ويعتقدوه الا ترى ان من يقول ان الحركة قد شذت بعد الحرف ومن يقول انها  
معها قد اطلقوا جميعا هذا القول الذي هو قولهم ان الواو قد شذت من حروفه لوقوعها  
بين ياء وكسرة فلو كانوا يريدون ما عرفت اليه وحلته عليهم لما كانوا يوافقون وهذا امر  
لا يظن بهم ولا احرار اكثرنا في هذا ان يكون القوم ارادوه وهذا لا يصح لبلد على موضع  
الخالف لان هذا موضع ما يجتمع فيها في النفس والحس ولا يرجع فيه الى اجماع لان اجماع  
الناس في هذا نحو هو لا يكون حجة لان كلامهم فيها يرجع فيه الى الشاغل والطبع الى التقية  
والشرع وهذا كله يشهد بصحة مذهب سيبويه في ان الحركة حادثة بعد حروف المتحرك  
بلا قال وقد كثر فيه قدما في اخر مستقبلا وهو ان الحركة قد شذت انما بعض حروف الفتحه  
بعض الالف والكسرة بعض اليا والضمه بعض الواو فكما ان الحرف ايجامع حروف اخر في شذت  
بعض في وقت واحد وكذا بعض الحرف لا يجوز ان ينشأ مع حروف اخر في وقت واحد لان حكم البعض  
في هذا جائز بحكم الكل ولا يجوز ان يتصور ان حروف من الحروف قد شذت بعضها مع بعض  
حرف وبقيته من بعض في غير ذلك الحرف لاني زمان واحد ولا في زمانين فهذا انفسه  
قول من قال ان الحركة قد شذت مع حروف المتحركة وقبلها بعد الا ترى ان الحرف الثاني  
عن الحركة لو ظهر لم يظهر لا بعد الحرف المتحرك بل بعد الحركة والالف كانت قبله كانت  
الالف في نحو رب ايسرنا بعد الحركة كاعتراض الضمة بعينها والحس يمنعك وتخطر عليك  
ان تنسب اليه قبوله اعني ان بعض من الفتحة والالف الثانية لها في نحو رب وقايم  
ولذلك نقول في الكسرة والياء والضمه والواو اذا انشأها وهذا يشاهد في الالف والواو  
الى حكم الالف التي قد جزم كبرها الحاقا بالقول الذي صار اليه سيبويه فقال ان الحرف  
في شرح الدرر بعد ان تكلم على اعراب الاسم المنصرف وهما مترتيب وهو الحرف الاخر  
قبل الحركة والضمه بعد الحركة فلو انهم بوالصيا العكسي فشا في الالف الحرف مع الحرف  
لانفسه ولا بعد وقال القوم منهم من جنى على بعد والالف على الاول من وجهين احدهما ان  
الحرف يوصف بالحركة فكانت مع حركات الجهر والشدوه ونحو ذلك وانما كانت كذلك لان

صفحة التي كالحرف والضمه العرسية لا متقدم الموصوف ولا يتاخر عنه اذ في ذلك قيامها  
نفسية وانما في ان الحركة لو شذت مع الحرف لم تقبل الالف اذ حركتها هزلة ولم يخرج  
النون من طرف اللسان اذ حركتها بل كانت تحركها من الجوف وفي العدل عن ذلك ليدخل  
ان الحركة معها واجه من قال ان بعد الحرف من وجهين احدهما انك لما قلت الحرف المتحرك  
فيها بعد نحو طلل دل على ان بينهما حائضا وليس الا بالحركة ولا شيئا انك اذا انشأت الحرف  
انشأته حرف والحرف لا ينشأ منه حرف اخر فكذلك ما قاربته والكموب عن الاول ان  
الالف عام امتنع لتخصيص الاول بحركة الجاهز بينهما كما يتخصص بحركة من القلب نحو حوض  
وعن الثاني من وجهين احدهما ان حذوث الحرف عن الحركة كان لانها تحاشر الحرف الحادث  
في شرط الحدوث والسمت بعضا له ولهذا اذا حذت الحرف قبلت الحركة على انها ولو كانت  
الحادثا مع الحركة لم تنبئ الحركة ومن سبب الحركة بعض حروفها صغيرا فقد يجوز  
وهذا لا يصح بالنظر في الحركة ويصدها والثاني لو قد رآنا الحركة بعض الحرف الحادث لم  
يتمتعان بفارق الحرف الاول ففيه انه ينطق بالحرف المشددة حركا وخطا وان كانا حرفين  
في الحقيقة لان الاول لما ضعف عن الثاني لمكن ان يصاحبه والحركة اضعف من الحرف  
الساكن فلم يتسع ان يصاحبه الحرف انتهى **الف باب** الثاني في قول ابوالعلاء وتعلق  
بهذا الاختلاف سبيله اخرى وهي ان الحرف غير مجتمع من الحركات تحتها لمحقق الوجهين  
احدهما ان الحرف لم يخرج من حروف الحركات لا تحتص بحرف ولا معنى لقول من قال لا يتجمع من  
حركات لان الحركة اذا انشأته الحركة انشأته حرفا وشيئا الحركة قبله كما لها فلو كان  
الحرف حركتين لم تنبئ الحركة قبل الحرف انتهى وكانه يشير بذلك الى ما قلناه ابن جني ايضا في  
عقده كذا باقي الحروف فان فيه الحركة حرف صغير الا ترى ان من متقدم في القوم  
من كان يسمى الضمة الواو والصغرة والكسرة الالف والصغرة والفتحة الالف الصغرة ويؤكد  
ذلك عندك انك متى انشأت وتخلت الحركة انشأت بعد ما حركت من حروفها كما قال  
الشعر في الدارهم تنقاد الصياريف وقوله وانني حينما بيري الهوي يصرى من حيث  
ما سلكوا ادنوا فاستطول برود فانظر وقول ابن هرمة برقي ابد فانت من الغواب حين  
ترقي ومن ذم الرجال بعترا ح. بر بعترا ح وهو مقتضى من الزوج وتكون الحركات العا  
لحروف الحرف في حروفها في الاعراب بها في الابواب المعروفة من الالف الستة و  
الثنية وتجمع على حروفها ولافعال الحمة ونشأ حروف الحركات في الحذف والتقو  
فقد فتحة الحركة في قوله ومن ينون فان الله معهم وقوله وقد رما هلك من المبرز وقوله  
فايوم اشرب غير مستحب وحذف الحرف في قوله فالحقت خاليم طريق الامم بر بيلوايم  
وقوله وصافي الحاج فيها وصبي بر برفها وصافي قال ومن مضارعة الحرف في حركته ان لا  
الالف والالف والواو انما انشأته منطلقا من الالف الى حروفها من الالف انما يشبه  
بين وهو الضمة فانك اذا انشأت الالف ادركت الى الحرف فقلت الالف وكذلك الثاني  
فوكذلك الواو في قوله وفقدنا الحركة ادركت الى صوت اخر في صورته من الالف والياء  
الواو في مراح والصياريف وانظروا وهذا من باب في موضعه **من ذلك** اننا انشأته

حرف







والجزم وحركة البنا حركة مطلقه والواحد المخصوص من الجنس لا يسمى باسم الجنس كواحد من  
 الادميين اذا اردت ان تسمي على كثره وعرف وتسميه رجلا لا تسمى الى الجنس في ذلك  
 فصفة الاعراب كما تسمى المخصوص بصفة البنا كواحد المطلق وقيل لا تسمى الى الجنس في الاعراب  
 في الحقيقة على المغرب اختلاف النحاة هل يطلقون اعرابا على الاخر فيقال لا يجوز إطلاق واحد منها على الآخر  
 والمبني من فروع اعراب على ثلاثة من اعراب فمن قال لا يجوز إطلاق واحد منها على الآخر لا بد  
 المراد اعرابا وذلك لعدمه ومنه من قال يجوز اعرابا والمان لا بد من قريبه وتلك اعراب  
 قبيحة ومنه من قال يجوز إطلاقها على البنا على الاعراب ولا يعكس **السابعة** قال ابو  
 الفتح العكبري في الباب اختلاف اعراب كانه الاعراب هل هي اصل الحركة البنا ام بالعكس  
 ام كل واحد منهما اصل في موضع فذهب قوم الى الاول وعلمت من حركات الاعراب دوال  
 على معان حادثة بحلة خلاف حركات البنا وما ثبت بحلة اصل غير وذلك قوم الى  
 الثاني وعلمت من حركات البنا لازمة وحركة الاعراب مستقلة واللازم اصل الحركة الاول اذا كان  
 اقوى منه وهذا لا ينعقد لان بقول حركات الاعراب على لزوم حركته البنا غير محتمل  
**وذهب** قوم الى الثالث لان العرب تكلمت بالاعراب والبنية في اول وضع الكلام وكل منها  
 له علمه غير علمه الآخر ولا بد من البنا على الآخر وعرف في التبيين من هذا الخلاف قوله  
 اختلاف في حركات الاعراب هل هي سابقة على حركات البنا او العكس وما منطقتان  
 من غير ترتيب قالوا لا في هو الاول **السابعة** ان حركات البنا في اللغة ثم الكسرة ثم الفتحة  
 قالوا في الحليل لا بد من الحركات فوافقا له الحليل ما قل من مخرج العالم خبرني يا خف  
 الافعال عليك فقال لا ادرى الا انا عليك اسمح لا لا اختلاف فيها في استعمالها خارجة انما  
 سمعته من الصوت وانت تتكلم في اخراج الصفة الى تحريك السكتين مع اخراج الصوت وفي  
 اخراج الكسرة الى تحريك جانب القصور اخرج الصوت وفي اخراج الفتحة الى تحريك  
 وسط القصور مع اخراج الصوت في اعمل في بعضنا ان نقل فيه ما عمل فيه عضو واحد هكذا  
 نقلوا الى اخرج في كتاب الايضاح في اسرار النحو وقالوا لا بد من ما هو دليل على حجة الفتحة  
 انهم يعرفون ان البنا من الكسرة اذا علمت ذلك فتخرج عليه فخرجوا  
 اختصاصا في رفعها انخفض به والنسب والكسرة انخفض به وذلك ان المرفوعات قدوة  
 بالنسبة الى المنصوبات اذ هي الفاعل والمبتدأ والخبر او ما ياتي بها من قايي الفاعل وتسمى  
 كان واخرتها وخبران واخرتها بخلاف المنصوبات فانها اكثر من عشرة فعمل الالف لاقل  
 بقلة دورا بعد الاضطرار ليسهل ويعتدل الكلام بتخفيف ما يكثر وتثقل ما قل ايضا  
 فالرفع لا يتعدد منه سوى المجرى على خلاف والرفع الواحد من المنصوبات يتعدد فالمفعول  
 به والظرف والحال والمستثنى قالوا لا بد من اخرج الفعل ليس له الا مرفوع واحد وينصب عن  
 اشياء وطائفة من المجرورات اكثر من المرفوعات واذ من المنصوبات اعطيت الحركة الوسطى  
 في الفعل والحقيقة **الغرض** الثاني اختصاص الالف بالرفع والفتحة والكسرة ما هي علمية  
 لما ذكرنا فانما ان المبني على الفتحة اكثر من المبني على الكسرة ومنه ما كان حوارجا وان كان  
 فزاد بعد اعين الكسرة طلب الحقة اذ هو مع البنا النقل منه وحده والمبني على الالف اقل من

الادوات

المحس

المبني على الكسرة اذ المبني عليه الاحجب والظروف الستة وغيرها في بعض احوالها وانما  
 وبعضها الصائري **الثالث** اختصاص ثبوت النكتة بالكسرة وثبوت الجمع بالفتحة لثقل الجمع واعطي  
 الاختراع واعطيت النكتة لثقلها والكسرة لثقلها **الرابع** قوله وجود الضم في جمل الفعل  
 فلم يوجد فيه الا اعرابا في بعض الاحوال وذلك لانه انقل من الاسم فتخرج في الفعل على الالف  
 ولا يكون الفعل **الخامس** امتناع الجر والكسرة في الافعال جلة فزاد من النقل ايضا وفي  
 البسيط لا خلاف ان الالف اخف عنهم من الكسرة والالف اخف من ثبوتها والفتحة  
 اقرب الى الكسرة من الضمة والالف اخف من الضمة في ما لا يضر في الضمة على الجري جمع  
 المؤنث السالم جلا على العرب وقال السجواني في شرح المفصل قال الحليل ولا الحركات الستة  
 انما هي من الستة واولها ما يقع في الكلام لفاعله فيكون في الكلام اذا دخل على المشاكلة ان تسمى  
 اول الحركات ستا وله الاشياء وقال ابن الهيثم في العين الضمة والكسرة مستثنيتان  
 من اعراب السكون والفتحة قريبة من السكون بدلتان العرب قول في الفتحة كما  
 تؤول الى السكون من الضمة والكسرة وذلك انهم يقولون في حرفه خرافات وفي كسرة تسرات  
 بالاشباع ثم انهم يستثقلون ذلك فيقولون كسرا فتعرف ان السكون بالاشباع وبعضهم يقول  
 عرفنا تسرات بالفتح فتعرف ان من الفتحة الكسرة مناسبة ولا يفعلون ذلك  
 في حروفها وانما يقولون صريحا بالفتح لا غير **ايضا** فان العرب تحذف الكسرة في  
 فتح والضم في بعضه ولا تحذف الفتحة في جملها فاما القدر والقدر والفتحة وكذا  
 الدرك والدر لا وما يدرك على مناسبة الفتحة السكون ان الواحد اذا اعتلت عندهما سكون  
 اقل في الجمع بالالف الى اليا على شرط تقبل لثوب ونياب وسوط وسب وطم يقولوا  
 ثواب كما قالوا طاول ان الواو في طول مقربة وقالوا في جوا جيا دخلوا في الجمع لا  
 في الواحد مفتوح حذو الفتحة تقيا رب السكون انتهى **السادسة** قال ابن خني باب في مثل  
 الحركات ومثل المرفوع اما الاول فبشأن الحركة تحرف من حذو فتبشأن بعد الفتحة الف  
 وبعد الكسرة يا وبعد الضمة واو وقد تعدد منها مثله في الفايضة الثانية قال ومن  
 مثل الفتحة قول عنترة ينياع من ذفري مصوب حسن قال ابو علي راد ببيع فاشبع  
 الفتحة فاشبعها الفاء وقال الاصمعي قال ينياع الشجاع ينياع انما اذا انخرط  
 من بين الصفيين ما سبوا واشبه فيه فيكره حلا وناقة معا عنت ببيع انما الشجاع  
 هذا الفعل يفعل الفاعل لا الفاعلية على ان ينياع ان تكون عينه واو لانها اقرب  
 معنى من الياء فتخرج وقد يمكن معدي ان يكون الفتحة تولدت وذلك انه لما سمع  
 ينياع اشبه في اللقطة يفعل حيا ومنه باض ومصدر كما ذهب ابو بكر فاحكا  
 ابو زيد من قولهم ضغن الرجل ضغنا اذا حاضضا مع الضيف وذلك انهم لما سمعوا ضغرو  
 ضغيفين وكان ذلك فعل في الكلام اكثر من فعل في قوله فعلا فاستثنى الفعل من بعد ان  
 سبق اليه وهو هذا فانه فعلا ضغن ضغيفين فلو سالت عن من ضغن ضغيفين في هذا  
 القول قلت قلن يقول لان ضغيف قد حذفت فالف ومن مثل الفتحة عندنا قوله  
 بيتا تعقبت النكاة وروعه يوما اتبع له حري سلفح اي بين اوقات تعقبت فاسرع

لن



















ومنه قال ابن فلاح في المعنى صفة اسم لا المبني نحو زفحة نحو لا حظ في الدار وفي فحة بنا  
 لأن الموصوف والصفة جملة لا شيئا لو احدى بمزلة فحة عنسرتم دخلت لافلية بعد  
 ان كيب و لا يجوز ان يكون دخلت عليهما وهما معا بان فحيا معا لا يجوز ان يكون  
 ثلاثة اشياء شيئا واحدا ولا نظيره ومنه قال ابن فلاح ذهب بصريون اليها صلة واسم  
 حذف با وعوض منه الميم المستددة في اخر وقالا لكونهم ليسوا الميم عوض بل اصله  
 بالاء والراء فاعدا فقد حذف الميم من فعل الامر واسم الميم المستددة باسم الله فامر  
 وصار كلمة واحدة ولا يستتكر كيب فعل الامر مع غير مبدل علم فانه مركبة عند البصريين  
 من حرف انتنيسه ولم يمتد من هـ وام قالوا فاصرا اليه له نظيره وما صرح به اليه ونحوه  
 بلا دليل وقال الانزاسي في شرح المفصل قال لكونهم ضمير الفصل اعلم بما عراب ما قبله  
 لانه يؤكد ما قبله ورد البصريون بان الميم لا تكون تالفا للمظهر في شيء من كلامهم  
 والمصير اني ما لا نظيره في كلامهم غير جائز وقال ابن جني في الخصائص اذا دل الالف  
 لا يجب اخذ النظر وذلك على مذهب النكيب فانه حكيم جاعل في جعل الالف وحده  
 ولم يمنع الحكم من هذا ان لم يكن لها نظير لانها اذا نظير بعد قنم الدليل انها لا تليق  
 به لانها حجة اليه فاما ان لم يعرف دليل فانك تحتاج الى النظر لا تليق في غير ذلك لما ترفيق  
 الدليل على ان واوه وناه اصلا احتجنا الى التعديل بالنظير ففعلت ان يكون فعولا لما  
 لم يجب له نظير وحده على فعله لوجود الشبه وهو غريب ونفرت وكذا قال ابو عثمان  
 في الرد على من ادعى ان السين وسوف فعان الافعال المتماثلة في الالف في الفعل  
 يدخل اليه اللام وقد قال الله تعالى وسوف يعطيك ربك فترضى ففعل عدم النظير  
 وذلك قولك في الهجرة والنون من انكس انما زائدتان وان وزن الكلمة بها الفعل  
 وان كانت هـ ايضا لا نظيره في النون انما زائدتان لانها زائدة لانه ليس في ذوات  
 الخمسة شيء على فعلك فتكون النون فيه اصلا لوقوعها موقع العين واذ انبت ان النون  
 زائدة فتدبر حتى يولد ثلاثة احرفها صول وهي الالف واللام والسين وفيها والكلية  
 هـ وتسمى وقع ذلك حكمت بكونها هـ واحدة ولا يكون نون اصلا والهمزة زائدة  
 لان ذوات الاربعة لا يفرق الزوايد من الواو ايضا والالف في الاسماء الحاررية على افعالها نحو  
 مدرج وبابه وقد وجب ان يكون النون زائدتان وان الكلمة بها على الفعل  
 وان كان هذا ما لا نظيره فان ضامة الدليل لنظيره فلا مذهب بك عن ذلك وهذا  
 يكون عن غير الدليل يقضي بكونها اصلا لانه مقابلة لغير جعفر والمثل ايضا معك  
 وهو قولك وقال ابن يعيش ذهب المبره الى ان نحو لاسلمين قد ولا سلمين بك معا بان  
 واليب منبذين مع قال لان الاسماء الستة والجموعه بالواو والنون لا يكون مع ما قبلها  
 اسما واحدا لم يوجد ذلك وقال ابن يعيش وهذا اسألت الى عدم النظير قال واذا قار  
 الدليل فلا غير لعدم النظير اما اذا وجد فلا شك انه يكون موصلا وان يتوقف  
 سورتا في عدم وجوده فلا فلا للشلوبين قول من قال ان لروف في الاسماء الستة  
 دلائل اعراب وليست باعراب ولا حروف اعراب يودي الى ان يكون الاسم المعرب على حرف

واحد في فركه وجمال وهذه الحروف زوايد عليه لانه لا على الاعراب وذلك خروج عن  
 التشاير فلا ينبغي ان يقال **قاعدة** قال ابن يعيش يجوز ان يسمى الرجل بالاعراب  
 لداني كلام العرب ولهذا لم يذكر سبب ربه الله تعالى في افعال بنيها الاسماء لانه  
 اسم لقبيلته اني الاسود والمعروف غير فعول عليها في الابدنية **حل الشئ على نظيره**  
 قال ابن الاثير في الدنيا به الحداث جماعة يتخذون وهو جمع على غير قياس جلال على نظير  
 وهو سائر ومتعارفان المتأخر المحدثون **الحمل على احسن الفصح** عقد له ابن خن بابا  
 في الخصائص قال وذلك ان تحضرك الخ ضرورتين لا بد من انك اب احديهما فينتج  
 حينئذ ان يحمل الامر على اقرهما واقلهما محشا وذلك كما او ورتل انت قنما من ضرور  
 احديهما ان تسمى كونه اصلا في ذوات الاربعة غير فكرة والواو لا توجدي ذوات  
 الاربعة الامع انكر من نحو الووصصة والوجهة وصوصية وقزيت والاصول  
 تحمل زائدة او والواو انزاد اولها لانه كذلك كان ان تحملها اصلا ولي من ان  
 تحملها زائدة وذلك ان الواو قد تكون ناصلة في ذوات الاربعة على وجه من الوجوه وهي  
 حال المتعريف فاما ان تزداد اولها فان هذا امر لا يجوز حملها على حاله فانه كذلك فخصته  
 ولم تحمل الكلمة عليه ومثل ذلك قيمة قنما رجل ما كنت بين ان ترفع قنما فتقدم الصفة  
 على الموصوف وهذا لا يكون وبين ان تنصب الحال من النكرة وهذا على قنمته كما بين  
 جعلت المبالغة على الحال فتصديت وكذلك ما قام لان يد احد وعدت الى نصب لانك  
 ان رفعت لم تجز قبله ما يتبدل لعمته وان نصبت دخلت تحت تقديم المستثنى على ما استثنى  
 منه وهذا وان كان ليس في قوة تاخير عنه فقد جاعل كل حال فاعرف ذلك اصلا في  
 العربية تحمل عليه غير انقي وقال ابن ابي عمير قنما قنما رجل ابو الفتح يسمى هذا  
 الحمل حسن الفصح لان الحال من النكرة فيجوز تقديم الصفة على الموصوف في حمل  
 على احسنهما وقال ابن يعيش انما امتنع عطف ما ملين عند الخليل وسبويه لان حرف  
 العطف خلف عن العامل وناب عنه وما قام مقام تغير فهو اضعف منه في سائر احوال  
 العربية فلا يجوز ان ينسب على عمل الاعراب بما لا ينسب ما اقيم مقامه فاذ انقسم  
 مقام الفعل الى جزان ينسب على عمل الجرح فذا لم يجز ان يفرق في المثال كل سورة مرة ولا  
 يبيح سبعة على العطف على ما ملين كما هو رأي الكوفيين حيث جعلوا جرحا با لعطف على سدا  
 والاعمال فيهما كلا ينسب شحمة عطف على خبرها ومثله عند من ما زيد بتمام ولا فاعرف  
 تخفوضون قاعدا بالعطف على قائم الخفوض بالياء ويرفعون غير اعلم اسمها بل يجوز على  
 حرف المضاف وان يعلقه فان قيل حذف المضاف وابغا حاكم على خلاف الاصل وهو  
 صنعت على العطف على عاملين صنعتت ايضا فلم كان جملة على الحار والي من جملة على العطف  
 على ما ملين فيل ان حرف الجار قد جاني كلامه وله وجه من القياس قنما قنمته فتجو  
 وبه لا ليس بها انيس ابي ورب بلرة وقوله في القسم انه لا فاعل وقوله ربه  
 قيل له كيف اصبت خبر عاكا كما هي خبر وقد جعل اصحابنا فرة خنز والارباب على حذف  
 الجار وانما التقدير فيه وبالارحام والامر فيه ليس بجرح وذلك بعدد فقة ثبت بعدد ا

ين



جواز حذف الحرف في الاستعمال وان كان قليلا ولم يثبت في الاستعمال لا يحذف من عاملين فكان  
حذفه على ما لم يظن اوي وهو من قبيل احسن القبيحين واما من جهة القياس فلان الفعل  
لما كان يكثر فيه الحذف وشا ركه الحرف في الحذف فيكون عمله ملاحا في حيزه ما جاز في الفعل على سبيل  
التدوير **حل الشئ على الشئ** من غير الوجه الذي اعطى الاول ذلك الحكم بعدله ابي جني  
باب في الحذف من قال له ان هذا باب طريقه الشبه للفعل وذلك قولنا في السند  
اي ما فيه هجرة الثانية بالواو نحو حروي وصغراوي وشراوي وانما قلبت المعنى فيه  
ولم تفر واما لما قيل في ملامعة الثانية فحشوا المعنى هذا لا يختلف ثم انهم قالوا في النسب  
اي على علياوي والي جرباوي وياي بدلوها هذا المعنى وان لم تكن لتساويها لما كانت هجرت  
هجرة حرم وياي بالزيادة فحلوها عليه هجرة علياوي ونحو علم ان هجرة حرم المقلب في حرم اوي  
لكنها زائدة فتشبه بها هجرة علياوي حيث كانت زائدة مشبهة بكونها في التقاطع اذ راي  
جاءت هجرة علياوي هجرة حرم انهم تجاوزوا هذا الى ان قالوا في كس وقضاساوي  
وقضاساوي فابدلوا الهجرت واوا حلاها على هجرة علياوي حيث كانت هجرة قضاساوي وكسا  
سود لم تعرف للسند حيث كانت هجرة همة غير الاولى الاتراك لم تبدل هجرة قضاواوي  
علياوي لانه ليست لتساوي فحذف علياوي هجرة كس وقضاساوي من حيث كانتا لغرا لتساوي  
ثم انهم قالوا من بعد على قراوي فحذفوا هجرة قراوي من حيث كانت اصلا غير  
زائدة كما ان هجرة كسا غير زائدة وانت لم تكن ابدلت هجرة قراوي في كساوي من حيث كانت  
غير زائدة لكن هذه اشباه لفظة فحذف احد ما قبله فحذف كساوي ونحو كساوي واليه  
واي غيرهما وما سيبويه يقول وليس شي ما يضطرون اليه الا وهم كما ولونبه وجها على  
ذلك قالوا صحواوات فابدلوا الهجرت واوا الابلجها بين علمي تانيتم حلو النسبة عليه  
من حيث كان هذا الجمع على طريق النسبة ثم قالوا عليه وان حلاها بالزيادة على حرم وان تفر قالوا  
كساوان تشبيهه له بعد وان ثم قالوا فزادوا حلاها على كساوان على ما تقدم وسبب  
هذه الجملة والاشقات والالحاقات كثر هذه اللغة وسعته وقلة حاجته اهلها  
الى التصرف بها والتولج في اشياءها لمبالاسوتة ويكثر استعمالها من الكلام المشهور  
واشعر الموزون والظن والعصير ولقوة احساسهم في كل شي شيا وتخليهم ما لا يمكن  
يشعر به من لم يلف هذا فهمهم وعلى هذا ما خرج الصرف من الاشياء المشبهة للفعل نحو  
احمر واحمر واحمر وتاب وتشت علمين لما في ذلك من شبه لفظة الفعل فحذفوا القسوين  
من الاسم لشيائهم ما لا حصة له في التثنية وهو الفعل قالوا والشبه للفعل كشيء  
وفي هذا كما في اني **الحمل على الاكثر** او بين الحمل على الاقل ومن ثم قال الاكثر ومن رحم  
غير منصرف وان لم يكن له فعل لان ما لا ينصرف من فعلان اكثر فالحمل عليه اولى قاله  
صاحب السطر وقال ابن يعيش ذهب بعضهم الى ان الفاعل متعدي عن ياد ذلك لانه راها  
قد امداك قاله سيبويه لو سميت مكللا فقلت لعلنا الالف بالانه قد سمع في الامالة  
والامتثال فلان متعدي عن يادها قد بدلت نافي كلنا وابدلتا من الواو واضعاف  
ابدلها من الواو والحمل انما هو على الاكثر وانما اميلت لكثرة الكاف وقال السخاوي في تنوير

المدح

المدح بما سيبويه المثل عن رمان فقال لا حروفه في المعرفة واحذف على الاكثر اذ لم يكن  
له معنى يعرف به قال السخاوي اي اذا كان لا يعلم من اي شي اشتقا فحذف على الاكثر والاكث  
زيادة الالف والنون وقال ابن يعيش لقياس يقتضي زيادة النون في حسان وان  
لا ينصرف جملا على الاكثر وقال السخاوي المحذوف من ذوا او واو لان الغالب على الاسم  
الشائي المحذوف منه لا مده ان تكون الالف المحذوفة منه يا او واو والغالب فيها الواو  
وقل ان يكون المحذوف غيرهما كما حاسن جري فبدلتها ان يحكم على ذوا وان المحذوف منه يا او واو  
لا غيرهما لانهم اكثر من غيرهما وان كان يمكن ان يكون المحذوف منه هاو قال ايضا قد يكون  
الصفة مجتمعة فيها سطرط الجمع بالواو والنون ولا يجمع بها اذا كانت محمولة على غيرهما  
فما لا يجمع بالواو والنون وذلك نحو تدمان كان فيها سده ان يقال في جمعه تدمانون لان  
موشه تدمانه ولكن سيبويه قال انهم لا يقولون ذلك وان كان قد اجازوه هو بعد ذلك  
وتوجيه شذوذ من المطرد في باب فعلان لانما لقيت عليه فعلا فحذف على الاكثر  
وتكن مثل هذا يتولد في الصفات التي اجتمعت فيها هذه الشروط حتى لا ذكر منه الا هذا  
وقال ايضا الالف الميمولة اصل من التلاقي اذ الميمول يقلب في النسبة واوا اذا اميلت  
تقلب لانها لا يامل من هذا النوع الا ما كانتا لفظ متقلبة عن يا ولا يميلون ذوات  
الواو والاشاذ نحو المشايخ العين فحذف الميمول من هذا النوع على الاكثر ولم يحذف على الشاذ  
والاكثر مما جاء من هذا النوع ان تكون اللفظة متقلبة عن واو فحذف هذا الميمول عليه  
وعالم يمد الميمول من هذا النوع فالفه متقلبة عن واو فحذف هذا الميمول عليه فان جعل  
امرا لالة اعني وجودها وعدمها في هذا النوع حمل على ما الفه متقلبة عن الواو لان  
الاكثر فهو اقل ما الفه ان يكون متقلبا عن الواو لان الغالب على اللام من  
الواو ويقي ذلك ان ذوات الواو ترجع في الارجاء الى الياء نحو الجبانة ومديان ولا  
ترجع الياء الى الواو ونحو مديان انتهى وقال ابن محصون قول سيبويه ان الحرف لا يبدل  
مستل محذوف الحرف اوي من قوله كساويا نوافع ياها فحذف لانها حار الحرف اكثر من اها  
الفعل والحمل على الاكثر اولى وقال ابن ابي اذ ذهب الكسائي الى ان حتى حرف يصب المضارع  
داجما اذا وقع بعد هذا الاسم مجرورا كان يتغير الى قول النصب من اها حرف مجرورا اسطر  
داجما واذا نصب المضارع بعدها كان يتغير الى ان ارجح لانه اذا ترددت الكلمة بين  
ان يكون من عوامل الاسماء ومن عوامل الافعال فحذف من عوامل الاسماء اولى وذلك لان  
عوامل الاسماء هي الاصول وعوامل الافعال فروع وايضا فاعمال الاسماء اكثر ومن  
اصوهم الحمل على الاكثر وقال ابن الفاس في باب الاشتغال اذا كان العطف على جملة  
فعلية فالحذف والحمل على اها افضل لانك حينئذ تكون قد عطفت جملة فعلية على جملة  
فعلية فينتفخ الحمل واذا رفعت يكون قد عطفت جملة اسمية على جملة فعلية فينتفخ  
الحمل وتوافي الحمل اولى من اختلافها فان قيل يوافق الحمل يعارضه انك اذا ضمنت تحتاج  
الى تقدير واذا رفعت تحتاج الى تقدير من شئ فالحجاب انما اذا دار الامر بين الاختلاف والاشتغال  
كان التقدير اولى وكثر التقدير في كلام العرب وقلة الاختلاف والحمل على الكثير اولى

٥٢















وشبهوا الوصول بالوقوف في قولهم ثلاث هو فيه وفي قولهم سببا وكللا واجرا غير  
 اللان مجرى اللان في قولهم عمر ورثي وهو له وما لم تخلص وقوله فقلت اهي ثرت  
 ام عا في قولهم وعمره ومن يتق فان الله معه اجره يتقى مجرى علم حين صار يتقف كعلم  
 واجرا واللان مجرى غير اللان في قولهم تعالى اليس قد عبادتكم ان جعل الموت فاجري  
 النصب مجرى الرضخ الذي لا يلزم فيه الحركة ومجرى الحزم الذي لا يلزم فيه الحذف اضلا  
 وهو كثير وحل النصب على الجري في التنوين والجمع وحل الجر على النصب في الانصب وشبهت  
 الياء بالالف في قوله كان ابراهيم بالغشاع الفروق وحلت الف على الياء في قوله اذا العجز  
 غصبت فطلق ولا ترضاهما ولا تخلق ووضع الضم المنفصل موضع المتصل في قوله  
 قد صفت اياهم الارض والمتصل موضع المنفصل في قوله لا يحا ورا الاك حيار وقلت  
 الواو استعسنا لانه قوة ملة في خوفه بان وعشيان ولا يرضى لياح وقلت ايتنا  
 واوا استعسنا لانه قوة ملة في المعقوب والمقوي والوعوي والفتوي وقولهم عوي  
 الكلب عوي وقوة واتعوا الثاني في الاول في خوفه وفوقه وشبهوا اتعوا الاول  
 الثاني في خوفه فقل دخل اخرج **فلي** **راي** **سيوي** **يا** **عرب** **يا** **شبهت** **شبهت** **شبهت** **شبهت**  
 على حكمه عادت ايضا فقلت الاخر على حكم صاحبه فثبتت على الصواب المعنى المشبه  
 بغيره حكم ايضا بحر الوجه من قولهم هذا الحسن الوجهان يكون مجرى على جمل  
 في قولهم هذا الضارب الرجل كما اجازوا الضارب النصب في قولهم هذا الحسن الوجه  
 حملا له منهم على هذا الضارب الرجل ونظيره ايضا قولهم يا امية الا تراهم لما خرفوا  
 المضافوا يا امية ثم اعادوا المضافين في الفتحه بجماعها انما والفتحه في الميم وان  
 كان الحذف فمما لا يدرك قولهم جمعوا اهل البيا ملة اسلموا جمعوا اهل البيا ملة ثم حذف  
 المضاف فانت الفعل فصارا جمعت اليها ملة ثم اهدوا المضاف فافرا فانت الذي هو  
 المخرج بحاله ففصل جمعت اهل البيا ملة **قال** ومن غلبة الغزوة للاصول على الميم في الاحاد  
 بالمركبات وفي التثنية والجمع بالحروف فاما ما جازى الواحد من ذلك نحو اخر وانا ك  
 وهنك فاذا باكر ذهب فيه الى ان العرب قد مرت منه هذا التقدير وطوبى لما اجمعوا  
 من الاعراب في الجمع بالحروف وهذا ايضا نحو اخر من اهل الاصل على الفرع الاثر ايم اعرابوا  
 بعض الاحاد بالحروف حملا له على ذلك في التثنية والجمع فاما قولهم انت تفعلين فانهما  
 اعرابوا بالحروف ان كان في مرتبة الاحاد واما في الاول من حيث كان قد صاروا لتثنية الي  
 حكم التثنية ومعلوم ان الحرف اقوى من الحركة فقد تولى اهل اعراب الواحد انفعلفا  
 من اعراب ما في قوله فصا رذك الاقوى كانه الاصل والاضعف كانه الفرع ومن ذلك  
 حذف اهل الاصل بشبهه عندهم بالفرع الاثر ايم لما حذفوا الحركة ونحو فعلنا روي  
 في قولهم يذهب تيارا واذكرنا الى احدثوا الميم ايضا الحروف الاصول فلتا لوانا يجرش  
 والميم والميم غير ومن ذلك ايضا حذفهم الف معزى وميم في النصب فاجازوا معزى  
 وميم معزى فعملوا الالف هنا وميم على الالف الزائدة في نحو جيل وسكري ومن ذلك حذفهم  
 يا تحية وان كانت اصلا حملا لها على ما سبقه وان كانت زائدة ففقا لوانا نحو فاقا لوانا

شعري

متشعري وحذفوا الفوت الاصلية في قوله ولا كما سبقنا ان كان ما ولد فاقبل وقوله  
 كانها ملاعن لم تشعيرا وقوله غير الذي قد يقال مذكوب كما حذفوا الزايد في قوله  
 وحاشا لطارها وهما بالميم وقوله واذا ذكر الله الاقليات ومن ذلك حملهم التثنية ومن  
 اقرب الى الواحد على الجمع وفيما ياتي عنه الاتزانهم قلبوا همزة التثنية فيها واوقفوا  
 جرأوا نكاحا قلبوها فيه واوقفوا لوجراوات ومن ذلك حملهم الاسم وهو الاصل على الفعل  
 وهو المنزع في باب ما لا يتصرف نعم ونحو وان لاسم رتبة الفعل الى ان يشبه بها ورا ه  
 وهو المنزع فيه وعلى ذلك ذهب بعضهم في ترك تصرفه ليس الى انما الحقت بما فيه كالحقت  
 ما بهما في العمل وكذلك في الياء في ميمها منعت التصرف بحملها ياها على الفعل ونحوه  
 يدرك على قوة تدخل هذه اللفظة ولا سيما وانما اجزاها ولا حقا ونسا سبب  
 اوضاعها وقا لان النصارى في التثنية انما فعل المصدا لانه اصل الفعل وغيره حروفا لفعل  
 فاسمهم يحمل **حرف الحاخاخ** الادلة هكذا ترجم على هذا الاصل ابن جني في الحساب  
 وقال من ذلك ما حكاه يونس من قول العرب ضرب من منا اي انسان انما نا او رجل وحلا  
 الاثره كيف جرح من الاستفهام وذلك كما عرفت ونحوه قولهم في الجرح مروت رجل اي  
 رجل جرحا واثبات الاستفهام ايضا وعليه بيت الكتاب والديها اي حال دها ورسا  
 اي والديها في كل وقت وعلى كل حال دها اي يراي متلون وفنقلب باهله والشيد نا اي يراي  
 الالهة لم تلت وحيها وبالحال التي ميمها وبها واسمها فاسما ليللة وليت الى  
 واصحابي يا اي واثبات قال في حادي من الاستفهام ومنها من الصرف لما فيه من التعريف والنا  
 وذلك انه وضع على اهل الجمة التي حلتها فلما قوله وايضا فذلك ايضا اعترافا ان ذلك في انما  
 وحسن اعرابا ان يكون الفتحه على التي في موضع جزم لا يتصرف لانه جعله على التثنية  
 ايضا فاختص فيه التعريف والتثنية وجعل ما رايه بعد هذا للتقدير والآخران يكون فتحه  
 الثون من انما فتحه المراكب واختم من الى ماضيه الاول على الفتحه كان حضور موت وبيت  
 بيت وحيد من تقدير في الالف مفتحة ما لا يتصرف في موضع الجرح ويدرك على انه قد انفتح  
 ما هذه الى ماضيه ما انشده ابو علي عزائي عثمان رحمة الله تعالى تورا واصبحة  
 كمام ثورس ام تيك الحاخاخ الفرتين فقولنا انما فتحه المراكب فتحه تركيب ثور  
 مع ما بعده لفتحته واخضر موت ولو كانت فتحه اعراب لوجب الثنوت لانه لا يتصرف  
 وبذلك ما مع الاسم سقاة على ترتيبه كما بقيت لامح الشكرة في نحو لا يجل والخلام في  
 وبها هو الخلام في التورما واخرنا ابو علي انما ذهب في قوله تعالى انما لجن مثل  
 ما انما لجن مثل واما اسما واصل فيني الاول على الفتحه وبها جميعا عنده في موضع  
 رضع كصفة لحي وبما خلعت عنه دلالة الاستفهام قولنا انما لجن مثل واما ابو علي  
 في جزوا عامرا سورا بفعلهم ام كيف عجز ورسا من الحس  
 ام كيف ينق ما عطي العلوي به وبما انك اذا ما ضن باللبس  
 فام في اصل الوضع للاستفهام كما ان كيف كذلك وبما لا يجتمع حرفين لمعني واحدا فلا بد  
 ان يكون اسما قد خلعت عنه دلالة الاستفهام وبغيره ان يكون ذلك الحرف ام دون كيف

نيت



حين كان قد قال بانك ينفق فعملها بمنزلة بل للترك والمقول ويجوز ان يكون كيف هي المخلو  
 عنها دلالة الاستغناء لانه لو خلعت عنها اوجب امره لانها انما يثبت لنفسها معنى  
 حرف الاستغناء ومن ذلك كلف الخطاب المذكر والمؤنث نحو انك في نفيك شيئين  
 الاسمية والخطاب ثم قد يخلع عنها دلالة الاسم في قولهم ذكرا وذكرا وذكرا وهاك واهمك  
 واهل ولسانها خاك في معنى ليس خاك وقولهم انك زيدا ما صنع **وحكي** ابو زيد بل لك  
 واهل وكلاهما اي بلا وكلما قالوا في جميع ذلك حرف خطاب مخلوقة عنه دلالة الاسمية  
 ولا موضع لها من الاعراب ونظر ذلك انما من انت فانها خلعت عنها دلالة الاسمية  
 وتخلعت حرف الخطاب والاسم ان وجد قال ولم يستقر الفاس خطاب المذكر بالكاف في  
 قول الانسان مثلا فذكر جنس ذلك الرجل بهذا المعنى وهو من هاهنا من معنى الاسمية  
 في لسان قيل فكان ينبغي ان لا يستمر خطابا به بانتم ذكر قبيل النساء وان كانت حرف  
 خطاب لا اسماء فان معنى نفسها الاسم وهوان من انت قال اسم على كل حاضر وليس له ذلك  
 قولنا ذكرا لانه ليس للخطاب بالكاف ههنا اسم غير الكاف كما كان له مع انما اسم للخطاب  
 نفسه وهوان والمقصود اعظام المذكر بان لا يثبت له اسم واما حرفا فارق بين الموصوفين  
 ومن ذلك لو اوفى في نحو في البر اعني وقاموا اخوتك والالف في قاما اخوك والنون  
 في ويعم النسل في افر به كلها مخلوقة من معنى الاسمية منتشرة في دلالة الجمع  
 والثنائية والثلاثية ومن ذلك قولنا الاقرب كان كذا وكذا قول الله سبحانه الا انهم  
 يكونون صدورهم فالله هذه فيه شيان التثنية وافتتاح الكلام فاذا جاء معنى بالحق  
 افتتحت بالاضرو صا والتثنية الذي كان فيها لياد وتربا وذلك نحو قوله تعالى لا  
 يا سجد واوقول لسانا عر الا يا سجد برق على قلل الجلي **•** ليمسك من برق على اريم ومن  
 ذلك واو العطف في معنيين العطف ومعنى الجمع فاذا وضعت موضع مع خلصت بالاجتماع  
 وخلعت عنها دلالة العطف نحو قوله استوى الماء والخشنة ونحو ذلك والاولى لانه ومن  
 ذلك فالعطف في معنيين العطف والانتفاء فاذا استعملت في جواب الشرط خلعت عنه  
 دلالة العطف وحصلت للانتفاء نحو ان تغف فاننا نؤتم ومن ذلك ههنا في خطاب في هاهنا  
 وههنا بامر ان تقول هاهنا هاهنا فاذ الحقة انك فخرجت من الخطاب لانه ليس  
 بعد هاهنا في الكاف ونفخ بوايد وهو قولك هاهنا هاهنا وههنا وههنا وههنا وههنا  
 الفلن يكون تنبيه وتبعا في نحو يا زيد يا عبدا لله وقد تجرد من النون للتثنية البتة  
 نحو قوله تعالى الا يا سجد واك انه قال لاها سجد واوقول الى العباس انه ارا د  
 الا ياها را سجد وامر دود عينا واذك قد قول العجا بوايد اسلمى اسلمى ثم اسلمى  
 انما هو قولك هاهنا اسلمى واذك قد قولهم في التثنية على الامر هذا خلاصة ذكره  
 ابن جني رحمه الله تعالى في هذا الاصل وقال شيخه ابو علي في التذكير

ساجد لاصول

وقال بوالقيا في التثنية اصل كان واخواتها ان يكون دلالة على الحدث ثم خلعت عنه  
 عليه وبقيت دلالتها على الزمان **حرف الروا** **رواية** يحتاج اليه في احد  
 عشر موضعا الاول في جملة الخبر وروايتها عشرة اشيا ثاني ان شاء الله تعالى في الثاني  
 جملة الصفة ولا يربطها الا الخبر ولها ثمانية الصلة ولا يربطها غالبا الا الضمير الرابع  
 جملة الحال ولا يربطها اما الواو اما الضمير وكلاهما الخامس المفسر لعامل الاسم المستعمل  
 عنه نحو زيد انصرف او ضربت اخاه السادس والسابع يدلان لبعض بدل الاستثنى  
 ولا يربطها الا الضمير نحو عمو او صوا فير منهم عن الشهر الحرام فقال فيه وانما لم يخرج بول  
 الكل الى رابط لانه نفس المذكر منه في المعنى كما ان الجملة التي هي نفس المبتدأ لا تحتاج  
 الى رابط كذا انما من معنى المصغرة المشبهة ولا يربطها ايضا الا الضمير التاسع  
 جواب اسم شرط المرفوع لا يربط ولا يربطه بصل الا الضمير نحو من يكون بعد مذكر  
 فاني اعذب به العاشر العلامات في باب التثنية لا يربطها اما بعلطف كما في  
 قام وقتل اخوك او عجل او لمعا في ثانيا نحو وان كان يقول سيبيها وانما خطونا كما  
 ظننهم ان لم يبعث الله احدا لهادي غير الانفاذ التوكيد الاول وانما يربطها الضمير  
 الملقب طبعه نحو تجاوز بنفسه والزبان كلامه والمقوم كهم وسائر ما تقدم يجوز ان  
 يكون الضمير مقدرا **قاعدة** اذا قلت مررت برجل حسن الوجه فاني الرابط  
 ثلاثة اقوال احدها قوله انكون في ثانيا ثانيا عن الاضافة اي وجهه فربطت كما ربطت  
 الاضافة الثاني قوله ليس بين انة محمد وفاني الوجه منه انك كقول الفارسي وتبعه  
 ابن الخزاز في الضمير في الصفة والوجه بدل منه ذكر ما من هشام في تذكيره **قاعدة**  
 قال السجستاني في شرح الجزولية اصل المذكر في الرواية انما هو للصلة لا للصفة **الرجوع**  
**الى الاصل** **ابير من الاشتقاق** **لحمه** قال ابو الحسين ايراني الوسيط في شرح الايضاح اذا  
 استند الفعل المضاف الى نون الاناث بنى تشبيهه جنيته بالماضي وقد كان اصل  
 المضاف ان يكون مبنيا وانما امر به تشبيهه بالاسم من وجهين العموم والاختصاص فانه  
 يرجع الى اصل تشبيهه بما هو من جنسه اقليس واولي لان الرجوع الى الاصل السرم في الانفاذ  
 عنه وتشبيهه الفتي بحسنه اقرب من تشبيهه غير جنسه قال وكذا اذا اتصلت  
 به نون التوكيد تشبه فعل الامر من جنسها فله لحن هذا لحن هذا وانما لحن الذي لم يلق  
 له الامر هو المفعول الذي لحقت له المضاف جنيته العرب لما ذكرناه وهوان الرجوع الى  
 الاصل هو البني في الافعال السير من الاشتقاق الى الاصل وتشبيهه الفتي بحسنه اول من  
 تشبيهه غير جنس **قلت** ونظير ذلك ان الاسم يجمع الصرف اذا اشبه الفعل من  
 وجهين ثم يرجع الى الاصل اذا اخذ له والاضافة التي هي من خصائص **الاسم**  
**شي يكون ضعيفا** ثم يحسن المفعول قال ابو علي الفارسي في البغيا ذيات في قوله  
 لا تجزعن من منتهاه كنكم ان للفعل المحذوف والفعل المحذوف هو ما في التقدير  
 فلما تجزم في ثانيا ليس في البداية انه لم يثبت حذف المبدل منه بل في تكرير انما  
 اهركت نفسك ان اهركت وساج اصار لوان لم يجر اضارهم الامر للضرورة ولا لالتفات



فيما قيل انهم ايدىها الاسم وان تقوسه مقولته له عليه ولهذا اجاز سيبويه بمن  
تقرأ امر روضه من تنصب الزل حتى تقول عليه وتا لفيق قال مررت برجل صالح ان لا يصلي  
وهنا في ما يخص فانه اسم من اجاز روت بعدا واو روت شي يكون خفيفا ثم يحسب الحروف  
كما في تنصب فاعلم ان روت فانه خفيفا جدا وحسن في تنصب في موضع قومك واستحق  
بحرف الاول من حروف الثمانية التي استعملت في ما تاتي من قولك فاعلم ان روت فانه خفيفا  
المذكورة من ثمانية الحروف المذكورة **رب شي تعجب بها** وايضا استغنى لاقال ابن هشام  
في المغني ما حروف تنصب لروم العائدين هذا نحو ما الذي انما هو فيعلم انه الحرف من روم  
واما الذي كثر واكثر لولون الامة ولو كانت القاعا طرفة لم تدخل على الحرف اذا لا يعطف الحرف  
على متبدا به ولو كانت زائدة لقوم الاستغناء عنها لما يقع ذلك وقد متبع كونها لا يعطف  
تبع من اية الحرف ان قلت فقلت فقلت استحق عن في قوله فاما الحرف فلان لا يفتح فقلت  
هو ضرورة فان قلت فقلت فقلت في التنزيل في قوله تعالى واما الذين اسودت وجوههم  
الذين هم في النار الاصل فقلت الحرف الذي في قوله استغنى عنه بالحرف فقلت الحرف العائدين  
لقد روت وب شي يصح بها وايضا استغنى لاقال كالحا عن غير ما يصح به رعتا لطواف  
ولو صلي احد من غير ان يد لم يصح **ربما** كان في الشئ لغتان فان قلت على احديهما في موضع  
تقول لغيره واليه وانت تقول الحرف في الغم وذكره الفاعل في التذكير في اللغة عن  
الزيادة في فوايد الاولى قال ابن دريد في اول المعجم لا يستعمل في الغم في اللغة عن  
معركة الزقادي لانها كثر المدخل في الالفية فكلما حشيت منها الرباعي والخمسي والمخمس  
باسمها في اواخر مواضع الروايات في الالفية كان ذلك جريا ان لا يستعمل عليه انظر  
في الفاشية قال ابن دريد الروايات عند بعض النحويين عشرة احرف وقال بعضهم تسعة  
جمع هذه الاحرف كلمتان وهو قوله اليوم تسعة وهذا عمله ابو عبيد الله الزبيدي وقال  
ابن يعيش في شرح المفصل يحكي ان ابا العباس سأل ابا عبد الله عن حروف الزيادة فاشهره  
هوت السبع فبين يدي **قال** وما كنت قد ما هوت السبع **قال** فقال له الجواب فقال قد  
اجبتك مرتين يعني هوت السبع **قال** ابن يعيش وزيادة الحرف مما يشترك فيه الاسم  
والفعل واما الحروف فلا يكون فيها زيادة لان الزيادة تنصب من الحروف ولا يكون  
ذلك في الحروف قال ومعنى الزيادة الحرف في الكلمة من الحروف ما ليس منها اما لا فائدة معنى  
كالف حارب ووا مضروب واما الحرف من التنوين في الكلمة نحو الضحار وواو عموذ  
وباء سعيد قال واذا انزلت زيادة حروف في كلمة في لغة ثبتت زيادة في لغة اخرى  
توجد في حروفها الحروف في اللغة والضم في الحرف فزيادة لا فائدة في لغة من ضم  
او ليس في الاصل مثل جعفر بن الفاعل وواو ثبتت زيادة في هذه اللغة كانت  
زيادة في اللغة الاخرى لانها لا تكون زيادة في لغة اصلها في لغة لا يملكها  
اصل في لغة اخرى لانها لا تكون زيادة في لغة المعاني قال الزمخشري في الفضل  
حروف الصلة لان وان وما وا ومن والباء قال ابن يعيش في شرح المفصل الزيادة والاذا  
من عبارات الجرس بين الصلة والحشو من عبارات الكونيين ومعنى الزيادة ان يكون دخول

في قوله  
وواو عموذ  
وباء سعيد  
قال واذا  
انزلت  
زيادة  
حروف  
في كلمة  
في لغة  
ثبتت  
زيادة  
في لغة  
اخرى

كم

الحرف من غير اشارة معنى وحيلة الحروف المتزايدة هي هذه الالفية قال وقد يتوهم  
وقوع هذه الاحرف زوايد لغز معنى ذلك يكون فاعلم ان هذه الحروف المتزايدة  
من انهم لم يجدوه في اللغة او لم يذكرها في المعنى فان كان الاول فقد جازها في التنزيل  
والشعر ما لا يحصى وان كان الثاني فليس فاعلم ان قولنا زوايد ليس المراد انه دخل  
لغير معنى البتة بل زوايد الحروف من الالفية والمعنى صحيح **وقال السجستاني**  
من الحاجة من قال في هذه الحروف فاحات صلة لانها قد وصل بها ما قبلها من الكلام  
ومنها من يقول زوايدة ومنها من يقول لغز ومنها من يقول توكيد واما في بعضهم لا  
هذا القول في ان يقال صلة واو لغز لانها دخلت في المعنى البتة وفي ان  
الحاجب في شرح المفصل حروف الزيادة سميت حروف الصلة لانها تتوصل بها الى  
الزيادة او اقرا سم كن عند ذلك وقال الاندلسي في شرح المفصل انما تقع الصلة  
في الفاظ التوكيد ومعناه انه حرف يصل به كلامه وليس بركن في الجملة ولا في استقلال  
المعنى قال واخرى زوايدة هذه الحروف عند سيبويه التاكيد في الحرف وذكره في  
تفسيره في الحرف في انما لم يذكرها في حاشية شيا لم تكن قبل ان يحسن العمل وهو توكيد الكلام  
قال السيرافي سيبويه عن معنى الحرف في الحرف الذي ليس به التاكيد وهو **مذهب** غير انما  
لما لا يظن انما انه دخل الحرف في غير معنى البتة لان التوكيد معنى صحيح **ومذهب** غير انما  
زيدت طلب للصحة اذ ربما لم تكن دون الزيادة للفظ والسجع وغيرهما من الامور  
اللفظية فاذا زيد شئ من هذه الزوايد تاتي له وصح ومذهب القراء ان هذه الحروف  
معنى في معانيها التي وضعت لها وانما كرت توكيد في عند من لا يكتفي  
وعند سيبويه توكيد المعنى وسيل مذهب القراء انه لا يطرده في كل الحروف الا في ان  
من في قوله جاني من احلست حرف نفي وقد اكدت في وجعلته عاما فان قلت  
العرب تخذف من نفس الكلمة طلب للاختصاص فلا يرب شي لا يدل على معنى وهل هذا  
الاتفاق في فعل الحكيم فقلت انما يكون ما ذكرت لو كان زوايد المعنى صلا وراسا  
اما اذا كان فيه ما ذكرنا من اوجه من وجه التوسل الى الصلة والتمكين وتوكيد  
المعنى وتقديره في النفس فكيف نقا كانه تزايد المعنى فان قلت فكان ينبغي ان تزايد  
ان المستندة في هذا الباب قلت حروف الصلة تنصب زوايد في الاضافة الى اصل  
الكلمة بخلاف ان وان فان لم تنصب زوايد في الاضافة الى ما لها من المعنى انتهى وقال  
السيدي الحرف كونه هذه الحروف زوايد انما يكون في لم يتغير الكلام عن معناه الاصل  
وانما قلنا لم يتغير من معناه الاصل لان زيادة هذه الحروف تغيب معنى وهو التوكيد  
ولم تذكر الزيادة عند سيبويه لغير معنى البتة لان التوكيد معنى صحيح لان توكيد اللفظ  
يعيد تقوية المعنى وقيل انما زيدت طلب للصحة اذ ربما لم تكن دون الزيادة  
ولم تكن السجع فاذا زادت الموسعة في اللفظ مع ما ذكرنا من التوكيد وتقوية المعنى  
وقال الرازي في الحرف الزايد في كلام العرب اما معنوية واما لفظية في معنوية كما بين  
المعنى كما في من الاستغناء اقية والباء في خبر لسير ما في قيل فوجب ان لا يكون تزايدة اذا

في قوله



اقتادت غاية معنوية قيل انما سميت زائدة لانه لا يتغير به اصل المعنى بل لا بد من  
 سببه الا تأكيد المعنى المتأخر وتوقيفهم فكانت لم تعد شيئا لم يتغير في نفسه  
 العارضة القاطنة الحاصلة قبلها وفيهم ان بعدوا على هذا ان واما الاتصاف والافتاد  
 التاكيد كما كانت اقوالا وباب لم يقولوا به وبعض الزوائد يعمل كما لبنا ومن الزوائد  
 وبعضها يعمل بحرفها وحده من الله **واما الحذف** في اللغوية فيمن بين اللفظ وكثيرا  
 يزاد حتى افصح او كونا لكثرة والكلام سببه مما لا يستغنى عنه وزاد الشعر وحصل الجمع  
 او غير ذلك من العوايد اللغوية ولا يجوز خلوها من الفوايد اللغوية والمعنوية معا ولا  
 لعدت عشرا ولا يجوز ذلك في كلام الفصحى ولا سيما كلام المباري تعالى وانبياءه عليهم الصلاة  
 والسلام وقد تجتمع الفوائد في حرف وقد تنفرد احدا من الاخرى وانما سميت ايضا  
 حروف الصلة لانه يتوصل بها الى زيادة العضاة او الى اقامة وزن او جمع او غير ذلك  
**والحذف** قال ابن جني في شرح المقرب زيادة الحروف خارجة عن القياس فلا ينبغي ان يقال  
 به الا ان يرد ذلك سماعا او قياسا مطرد كما فعل بالباء في خبر ما وبسبب ذلك قيل بزيادة  
 الفعل في المصدر لانه لم يجر منه الا ما جازي من كلامهم اخو كثر جد بالحقول حيد وطولنا ناعز  
 يموت انسانا وبسبب افتاءهم بحديث ناس والصغير فيكبر **الحذف** قال ابن ابي ابراهيم  
 ما لم يرد ذلك نحو الفاء في خرجت فاذا ردي ذهب ابو عثمان الى انها زائدة مع لزومها واختاره  
 ابن جني في سرائرنا عتقوا كذا فخرهم فحله انما هي اول شيء في زائدة لا يجوز حذفها  
 وكذا تلك الالف واللام في الذي والي وما فيهما وان في حرفي قال بعضهم انها زائدة  
 وهي لازمة وجب حذفها لا يتقدم المصدر وزول اشكال كيف يقع المجرى بعد ركن المحشة  
 في قوله عيسى زيد ان يقوم حتى احتاج ابراهيم في تاويله في القصرات بحذف الفاء في عيسى  
 زيد في القصرات انتهى **السادسة** قال ابن جني انما جاز ان يكون حروف التوقيف للتاكيد  
 لانه بمنزلة نفي النقص في عقوقك ما جازي لا زيد فهو ثابت قد بقي فيه النقص ومقتضى  
 المحي لزيد وكذا قول العجاج في بر لا حور سري وما شعر المراد في بر حور والعزيرة  
 وقالوا ما جازي زيد ولا عرو وقالوا وما لبي جمعت بين الاول والثاني في معنى المحي ولا عصب  
 النقص اكدته الاتري انك لو سقيت لاضلت ما جازي زيد وعمر واختل ان يكونا نقيضين وذهب  
 الرماقي في شرح الاسرار الى انك اذا قلت ما جازي زيد وعمر واختل ان يكونا نقيضين ان  
 يكونا نقيضين في المحي بهذا يعزق بين المجمع والصفة المستندة فيستقر الى تقدم نفي الصلة  
 لا يقتضيه الى ذلك فقلت لا اول قوله تعالى لم يكن الله ليخبرهم ولا يهدى بهم سبيلا قلها هنا  
 المحشة وقال لا تستوي المحشة ولا السيرة فلا فيه للموكن والمعنى والاستوى المستند ولا  
 السيرة لا تستوي من الافعال التي لا يكتفى بها على واحد كقولنا اضبط واخضع وفي المحلة  
 لا نزيد الا في موضع السيرة انتهى **السابعة** قال ابن السراج لا زوائد في كلام العرب لان  
 كل ما يكمل بزيادة يعيد التاكيد ونقل عنه ابن جني انه قال حق القليبي مندي ان لا يكون  
 ما ملأ ولا محو اضربه حتى يلحق من الجميع ويكون دخوله كخروج لا يحدث معنى غير التاكيد وكرر  
 زيادة حروف الجر لا سيما قوله لود خلعت لكان حرا التاكيد **الحذف** في قوله عجب من لا شيء

قال الطيبي في حاشيته انك في جوفية الفتح وهو ظاهر والبروقية وجبة ان احدهما ان  
 يكون لازما لزيد لفظا لا معنويا لانك في اللفظ عامله في اللفظ وتكون مرادة من جملة  
 المعنى فيكون صورته صورة الزايدة ومعنى في نفسه كقولنا جنة امسى ببلدة  
 لا يروى الا في قول الشاعر اذا ما دلت وضعت بين اهلها لاجل ليله لا يجمع  
 جميع صفة الجيلة اي ليله الخوم فيه مفقود لان المجمع الخوم والثاني ان يكون لازما  
 لا لفظا ومعنى كقولهم ضمنت من ذنبي وحيث لا مال قال لا يولى فلا مع لاسم المكر في  
 موضع جرمين لانه خمسة عشر وقد بين الاسم **حرف السين** سبب الحذف **قد يكون**  
 سببا لضمه على وجه عقد فذكر ابن جني بابا في الحذف من ذلك الادغام فيقوي  
 المحلل وهو ايضا بعينه بضعف الصحيح ومنها ان المركة نفسها معوي طرف وهي بنفسها  
 تضعف **سبب الاسم من الفعل** بغير حرف سبب فيه نظا بربنه اضافة الزمان  
 الى الفعل في باب التسوية وهو في الحقيقة الى المصدر نحو هذا يوم شفع ومنها وقوع  
 الفعل في باب التسوية والمراد به المصدر نحو ما لي تحت اذ عرفت ومنها وقوع المصدر  
 بعد الفاء والواو في الاجوبة انتهى **عونا** فانها قد تشد شيئا ما يكون منك انان في حديث  
 فافعل الذي يشكر اناني واول المصدر ولو قد صرح النصب على ان يكون من عطفت  
 مصدر مقدر على مصدر ممتوم ومن ثم اضعف الفصل والنصب في عونا لا يكره فذكر منه  
 اخا ما يريما زيد يكرم اخا فذكر منه لانه كما ان المصدر معطوف على مصدر مشوم من قولك  
 يكرم فكذا لا يجوز ان يفصل بين المصدر ومعموله وكذا لا يجوز ان يفصل بين بكره  
 ومعموله لان بكره من المصدر **حرف الشين** **الشدة** وقيل بلفظ الاطراء قال  
 ابن جني في الحفاصين مل موضع طرد في كلامهم التتابع والاستمرار ومنه طردت الطرد  
 اذا التفتت واستمرت بين يدي وفيه طارد في الفرسان والطرد الحدود اذا التتابع ما به  
 بالفتح واما ما وضع **ش د ه** قال التفرقة والتفرد هذا اصله من الاصلين في اللغة  
 ثم قيل ذلك في الكلام والاصوات على سبب مطروقة في غيره فاجعل اهل علم الفريسة  
 ما استمر من الكلام في الاعراب وغيره من مواضع الصنعة مطردة او جعلوا ما قارنوا  
 عليه بنية باليه وانفرد عن ذلك الى غير شاذ اقالوا الكلام في الاطراء والشدة وذكروا  
 على اربعة اشترط طريق القياس والاستعمال جميعا وهذا هو الغاية المطلوبة وذكر  
 نحو قام زيد وضربت عمرا ومرت بسعيد ومطرد في القياس شاذ في الاستعمال وذكر  
 نحو لما خرج من يزد وبيع وذكروا في مكان مبتذل هذا هو القياس ولا في الاستعمال  
 باقوا الاول مسجوع ايضا ما يقوي في القياس ويضعف في الاستعمال استعمال مفعول  
 عسى سحر جرحا نحو عسى زيد فاجا او قيا ما هذا هو القياس غير ان السماع ورد بغيره  
 والافتقار الى ترك استعماله لانه هنا وذكره فيهم عسى زيد ان تقوم وقد جاء عنهم  
 شي من الاول وقوله لا تعد لره اني عشت صابا عسى العوير ابو سا والثالث المطرد  
 في الاستعمال الثاني في القياس نحو قوله استغفركم واخو صر الرث واستصوب الامر  
 واستنوق اجل واستقبل اجل واستدببت الشاة واعطيت المرأة وقول زهر

زيد

رب

زيد

وقوله











فانه وان اشرت في مضمون الجملة لم يلزم الصمد احوالها بحرفي ساير الالف واللام  
 في البسط والاعمال المنقضة للمعاني يقتضي الصمد وان لم تكن معارف ولمذا يعلم  
 الاشتارة على الصمد في قوله هذا اريد وان كان الصمد حرف المنقضة معني الاشتارة ضربا  
 قال ابن يعيش لا يعمل في الاستغناء ما قبله من العواطف العظيمة الاخر والآخر وذلك  
 قبل يخرج من حكم الصمد وانما عمل جميع حروف الجر دون غيرها لتلك ما دخلت  
 عليه من لفظ الجر من الاسم وفي اما في بنى الحجاب سئل العرب تجعل صمد الكلام كل شيء  
 ذلك على قسم من اقسام الكلام كالاستغناء والتعظيم والتخصيص وان واخواتها سموي ان  
 قوتهم زيدا حربت وحربت زيدا يقال عليه اذا قبل زيدا ان لم يكن على السامع ان  
 يكون المذكر بعد حربه او كرمنا ونحوه واذا قبل حربه ليس على السامع ان  
 يكون زيدا وان يكون مفعولا ونحوه فاحاط بامور احدها ان يكون لا يجوز ان يكون  
 الاكرا لانه لا بد من تقدير مفعول مفعولها قدمت احدا المفرد بين فلا بد من  
 احتياطه كما يتقرر بتوضيح في الاخر ان هذا الالف ليس في احد المفردات وذلك ان الالف  
 في اصول اقسام الكلام فكانت اسم الناة ان تكون الفاعل وضعت للذات عليه وكان  
 تقديره مفعولا في ما وضع له بخلاف هذه فانه ليس لها الفاعل ولا مفعول  
 كان في الفاعل غير لفظي لادبي في التسلسل وهو محال **سبلة** قال ابن هشام  
 في تذكرته زعم بعض من ما كان ان اللام لا تدخل على خبر ان اذا تقدم معموله عليه فلا تقول  
 ان زيد طعنا بك لا ولا وكانه اريد ان اللام لا تقدم معمول ما بعدها عليه لانها الصمد  
 والحكم فاسد والتعديل كذا قد علمت ان يكون واذا ما حسنا ذلكم فلات السامع جاعلا في  
 قال تعالى وان كثيرا من الناس يكتفون بكافوت وقال ابن هشام في قوله سواكم لا يعمل  
 واما في تعديل فلات هذه اللام فترد من تأخيرها عما تحكي ما هو في خبرها الاصل  
 ان يتقدم عليه لا ما هو في خبرها لان الالف لا يصح ان زيدا كذا ولا في الدار اريد  
 الا ترمي ان السامع في خبر ان فهو ان عند البصريين والاعمال في اسمها يجب اجماع الفاعل  
 فلو كانت اللام تمنع العمل لكانت ان **حرف الصمد** الضرورة قال البصريون لم يغير  
 ابن ما كنعني قول الخليل بن في ضرورة الشعر فقال في موضع ليس هذا البيت ضرورة  
 لان قابله متضمن من ان يقول كذا فغيره ان الضرورة في اصطلاحه هو الانجا الى الشعر  
 فقال انهم لا يغيرون الى ذلك اذ يمكن ان يقولوا كذا في خبره لا توجد ضرورة اصل  
 لانه ما من ضرورة الا يمكن ان الالف ونظم تركيب اخر غير ذلك التركيب وانما يعنون بالضرورة  
 ان ذلك من تراكمهم الواقعة في الشعر المنقضة به ولا يقع في كلامهم الشعر وانما يستعملون  
 ذلك في الشعر صراحة دون الكلام واعني الخليل بن في الضرورة انه لا مندوحة عن النظم  
 بهذا اللفظ وانما يعنون ما ذكرناه وهو ان لا توجد ضرورة لانه ما من لفظ لا  
 ويحكم ان من ان يغير انتهى وقال ابن جني في المحصن سألنا باهلي هل يجوز لنا في الشعر  
 من الضرورة ما جاز للعراب او قلنا لا كما جاز ان نغير من شعرنا على منقولهم وقد ذكرنا  
 يجوز لنا ان نغير شعرنا على شعرهم ما اجازته الضرورة لهم جازتنا لنا وما حطرت به علينا واذا

فقد

فقد

كان لقد كان من احسن ضروراتهم فيكون من احسن ضروراتها وما كان من  
 اخصي ما عدهم فيمكن من اخصيها عندنا وما بين ذلك من ذلك **قاعدة** قال ابن جني  
 يجوز انما استعمال الاصل المجرور كما استعمله من قال كان بين فلان وفلان **قاعدة**  
 قال الشلو بين علما الضراير التشبيه ليشي والورد في الاصل **قاعدة** ما جاز للعراب  
 يتقدم بقدرها ومن فرغ من اذاعت الضرورة الى مستخرج حرف المضرف المجرور فانه  
 يقتضيه على حذف التنوين وتبني الكسرة عند الفاعل لان الضرورة ذهبت الى حذف  
 التنوين فلا يجاوز محل الضرورة باربطا محل العامل والتوكيد في محله في محل الضميمة على  
 ما لا ينصرف ليدل على التشبيه بالبيان على الكسر ذكره في البسط ومنه لا يجوز الفصل بين  
 اما والفاء من اسم واحد لان الفاء لا تقدم عليه ما بعدها وانما جاز هذا التقدير  
 للضرورة وهي سدقة باسم واحد في الجواز وقد روي في الشعر في الورد في الورد **قاعدة**  
 لا يودي الى الضرورة اولى ما يودي اليها قال ابن جني في العقيقة قول الشاعر  
 ابن عزم **قاعدة** انما سرفية كل المجرور لانه لا يودي الى الاصلية واللام التي هي موجودة  
 مفتوحة والمجرور اللام الاصلية واللام التي هي موجودة لا تظهر ان الباقية هي لا  
 الجواز في القول عندنا مع بقاها لئلا يودي الى ان يكون البتة ضرورية والقول بجواز الاصلية  
 لا يودي الى الضرورة وما لا يودي الى الضرورة اولى ما يودي اليها **قاعدة** في الالف الى  
 اصولها هذه القاعدة متفق عليها وليست ضرورية من حيثها انما جاز في الاصل حروف الفتح  
 والواو بدل منها ولهذا لا يجوز الاظهار فاذا دخلت على المضمر ردت الى الاصل وهي الباء  
 فيقال بك لا فعل لان الضمير قد اذلت على المضمر ردت الى الاصل وهي الباء  
 ولذا يلزم في هذه النون المجرورة فية لم يكنه ومن له لانه الضمير يتردد الاشياء  
 الى اصولها **قاعدة** قال الاندلسي انما التزم دخولنا التاني في الفعل المستند الى الضمير الموت  
 الجواز في ذلك والمستند الى ظاهره لان الاصل الحاق العلامة والمضمر يرد الشيء الى اصوله فلو  
 ان لا تختص العلامة لان ذلك خلاف مقتضاها ومنها اذا اتصل بالماضي ضمير بي **قاعدة**  
 السكون نحو من شد وخرسا وعلمه ابن الدهان بان اصله الباء واسمها السكون  
 والمضمر يرد كثر الاشياء الى اصولها **قاعدة** انما هذا احسن من التعليل بكونه توكيد  
 الربيع متوكلات لانه يطرد في استخراج واشباهه ومنها انما لا يربطهم بعضهم ان لو  
 حركت في الفعل لكانت لو انما كان لا شك في ذلك لان يربط في اماليه ولهذا جازها  
 المضمر تشبيها على هذا المعنى لان المضمر يعود الشيء الى اصله **قاعدة** قال ابن جني في المعنى  
 فان قيل لم يختلف كلا وكنتا مع المضمر عند البصريين وليس اختلافه للتشبيه لان  
 الارباب مقدار عندهم بطلان قداما لثبوتهم بهذا وعلى اني فاسم مع المظهر بالالف ومع  
 المضمر بها في قاسم المتكلم نحو الفعصا والفاة المتكلم تولد في وجه المظهرية بينهما  
 ملازمة الاضافة فحينئذ يوجب في الرفع ان المشد به لعله انما لا يرفع ويحذف تغيير  
 مع المضمر دون المظهر لان المضمر يرد الشيء الى اصله **قاعدة** قال الاندلسي في شرح المعقل  
 نحو قوله تعالى انزلناكم هار وجبه الكوا والساقطة في الوصل اذا كان الضمير يرد الشيء الى اصله

ج



فما نفع لا من الجرح في قولك لك ما لحقناهم ففعلوا الام الاستغناء لوقوع المهادي موقع المصير  
ومنه قال لا بد من قبل انما لم تدخل الخاف على المصير ليزدادها بين الام والمرفق وذلك  
استمر اك فيمها والاستمر اك فخرج والمصير مرد الاشياء الى اصولها ولا اصل لها وهذه العلة  
استخرج دخول المصير على المصير ومنه قال لا يخرج في المصير بين المصير مع ضمير جميع الموت  
على ان يكون شغيبا على ان اصل الاصل لا يشاء على السكون لان المصير مرد الاشياء الى اصله ومنه  
قال لا بد من قبل انما لم تدخل الخاف على المصير ليزدادها بين الام والمرفق وذلك  
ظهور في مضمون نحو اليوم قت فيه لان الاصل لا يرد الاشياء الى اصولها وان اعتقدت  
انه مفعول به على السبعة لم تظهر في موضعها لم تكن مبنية مع الظاهر فتقول اليوم قتته  
قال لا بد من قبل انما لم تدخل الخاف على المصير ليزدادها بين الام والمرفق وذلك  
على اصله لقال شغيبا نافية **تنبيه** قال لا ينبغي قول غير المطلب وانص على اصله  
وتجاوبه اليوم الك فيه رد على الخامس والاربعين ومنه قال لا يجوز لها حيث منعا إضافة  
الى المصير لانه يرد الاشياء الى اصله واصلا هلا وما وجدنا في مضمون يرد معننا الى  
اصلها الا اعطيتكم ونفس من هذا الباب في ورد ولا صدر **تنبيه** قال لا ينبغي  
في سفر السعادة لا بد من قبل انما لم تدخل الخاف على المصير ليزدادها بين الام والمرفق وذلك  
لان الاصل لا يرد الاشياء الى اصولها في كثير من المواضع تقول اعطيتكم دورها ثم تقول لا بد من  
اعطيتكم وما حكاه يوتكم من قولها اعطيتكم ما ذوقا لا يوتكم من غير المصير ليزدادها بين الام والمرفق وذلك  
انما يرد الاصل الى الاشياء الى اصولها لا سبب في نوجب المرد لا جلا الاصل فلا يقاس عليه  
ما لا سبب فيه مع ان الاشياء اذا جعل اصله ولم يجرعه ما منع فلا سوال فيه ولا ينبغي ان  
تعمل لان لا بد من الاستعمال فقول اعطيتكم دورها اصله اعطيتكم دورها فاستكنوا المصير  
تخفيفا وكره هو الاسكان مع اليات الخفية وقرى ما من الساكن ولذا كان عليه ما لا حسن  
من قوله عليهم مال وكذا اليوم صرت فيه لان الاصل لا يرد الاشياء الى اصولها  
الى في كسب الاسماء التي ليست في الفا السجاء وي قوله انما يرد الاصل الى الاشياء الى اصولها  
لا سبب في نوجب المرد لا جلا الاصل فلا يقاس عليه ان الاصل لا يرد ولا يرد وقوله مع  
ان الاشياء اذا جعل اصله ولم يجرعه ما منع فلا سوال فيه فقول بل فيه سوال لان قولنا انك  
لا بد من قبل انما لم تدخل الخاف على المصير ليزدادها بين الام والمرفق وذلك  
لنجد لا بد من سبب ولا سبب الا ان الباء اصل ولهذا تقول اقيم بك وقول  
اقسم وا اقيم بك انتي **تنبيه** قال لا بد من مضمون في شرح المقرب فخرج قولنا ليزداد  
واذا ما منهم بشر على ان مثله مرفوع الا انه بني على الفتح الاصل فتعالى مبني فتعالى  
مثل ما انكم تنطقون فان قيل كيف يسوغ ذلك والمبني الذي اضيفت اليه مضمون المصير  
يرد الاشياء الى اصولها فكيف يكون سببا في اخرج مثل هذا اصلها من الامر الى البشر  
فالجواب ان المصير لا يرد الاشياء الى اصولها في جميع المواضع الا انما كانت بدلت  
من الواو في تكلمه لانه من الواو كما ان الاصل لا يرد الاشياء الى اصولها في جميع المواضع الا انما كانت بدلت  
الى اصلها **تنبيه** قال لا بد من مضمون في شرح المقرب لية بنيت اي في نحو قوله تعالى يا ايها

عند سبويه نحو وجهه من نظايرها وكان حتم ان اعرب لممكنه بالاضافة واسمها ومحب  
مضاف الى محب والمضمر نرد الاشياء الى اصولها وكذلك تقول زيد من يرحم اخاه ستم  
تقول ومنه قول ولا تقول وضمة **مبينة** قال ابن النحاس في التعليل اجمع الضمة على  
انك اذا قلت عساك وعساك ولولاك ولولاك ولولاك فانها تسمى بالاضافة على  
باستعماله على غير اصله واختلف فيم وقع المجاز فقال سبويه ان عساك خرجت من عمل  
كان وعملت عمل العمل لشبهها بالعمل في الطبع فالضمة منصوب على انه اسمها ولولاك قد  
سارت حرف جر والمصير معها مجرور **وقال** لا يخفى ان عساك على بابها من عملها على  
كان ولولاك على بابها من اسمها غير عاكلة واستعرا في عساك ضمير منصوب للمضرب المرفوع فالضمة  
عنده في عساك في موضع رفع لا في موضع نصب والضمة في لولاك اسم وان كان صورة  
ضمير الجر مستعرا للمرفوع فهو عنده ايضا في لولاك في موضع رفع على الابد لا في موضع جر  
قال ابن النحاس والوجه ما ذكره سبويه لان الضمة في الفعل او الحرف احسن من الضمة  
في الضمة لان المضمر نرد الاشياء الى اصولها فلا يقل من ان لا يخرج هي عن اصلها ومنه  
**المصير** اطلب بالاضافة من الظاهر بدل جواز الاضافة والنصب في ضارب زيد  
في الحال لا يستقبل ولا يقتصر على الاضافة في نحو ضاربك وضارب على مذهب  
سبويه انه مضاف ليس الا ذكره القائلون في شرح الجزولية **حرف الظاهر**  
الظاري يربط حكمك بتعقد لابين جني بابا في الحاصل وفيه فروع منها لام التمر  
والاضافة اذا دخلت على الموقر حذف لها تسوية ومنه في النسبة اذا دخلت  
على ما فيه تا انتا نيت حذف لها التا واذا دخلت على ما فيه تا ماضية كما مثله نحو كسي وكحي  
حذفت لاجلها ومنه علامة الجمع بالالف والتا اذا دخلت على ما فيه التا حذفت لاجلها  
نحو ختم وخمرات ولوسميت سرجا وامراة بجمعات فقلت في الجمع ايضا هذه التا حذفت  
الالف والتا الاوليين للاخرين ومن ذلك نقص الاضافة اذا طرأ عليه طارئ  
كلفظ الاستعظام اذا طرأ عليه معني التعجب استعمل الجرا فتقولك سرت برجل اي رجل  
او اياما رجل فانت الان مجرئنا هي الرجل في الفضل ولست مستغفرا وانما كان ذلك  
لان اصل الاستعظام المجرور والتعجب خبر من المجرور فان التعجب لما طرأ على الاستعظام  
انما احادته الى اصله من المجرور ومن ذلك ايضا لفظ الواجب اذا لحقت ههنا التقريب  
عما دونها واذا لحقت لفظ النفي عما دايجا بغير التا ان لم يكن اي لم يأت التا بربكم  
اي انك لم تكن اي ان نقص العلم فاذا انت فعلت ذلك فقد اخرجته عن حقيقة  
ما وضع له فاذا دخلت معني لولا المصطفة لم تدخله اياه وذلك ان وضع العلم ان يكون  
مستعنى بلغة من هذه من الصفات فاذا انت وصفته فقد سلته الصفة ما كان  
في اصل وصفه من اذنه من الاستعناء بلغة من كثير من صفاته انتهى **وقال** ابن يعيش  
فان قيل هل للترقية في رتب في رتب في الندا اعراف العلمية يعني على جانه بعد السند  
كما كان قبل الندا ام ترفع حد فيه ثم ترفع العلمية فالجواب ان المعارف كلها  
اذا نودت شتكت تم تكون معارف بالندا هذا قول المبرد وهو الصواب كاضافة



الاعلام **وحالهم** من السراج وقال اشعلوا بيني اذا جمع الموت الحقيقي جمع تكسير جاز ترك  
التسا من فعله نحو قام اليهود لانهم ذهب منه لفظ المشرق فكان الحكم للطارقي وقال ابن  
الدرهمان في القصة المقصود المصنف في القصة المشوية وهو ساكن والالف ساكنة فليست  
الجمع بينهما ويجوز لامر محذوفه ولم ترسا كتيبن النقيب هذا معا وبجوز تحريك المشوية  
لانهم يحرك الساكن اذا كان بعد الالف اذا كان قبله ولا تحريك الالف لانها تغيير عن  
صورته فيقع اللبس بين المقصود وغيره من الميموز وبجوز حذف المشوية لانه لمعنى  
فاذا زال لزال المعنى وايضا فان الطارقي يترك الحكم اثبات لانه لو علم انه اذا جى به حذف  
لم يجابه فلم يبق الا حذف الالف **طرد الباء** قالوا بوالقاء في التبيين اذا ثبت  
الحكم لعدة اطرد حكمها في الموضع الذي امتنع فيه وجوه العلة الا ترى انك ترفع  
الفعل وتنصب المفعول في موضع يقطع بالفرق بينهما من طريق المعنى كما لو قلت  
ضرب الله مثلا فانك ترفع وتنصب مع ان الفاعل والمفعول معقول قطعا قال  
ونظم من المشوية ان الرمي في الطواف شرع في الاستدلال لا في الجدل ثم زالت العلة  
وبقي الحكم ومثل ذلك لعدة من النكاح شرعت لبرقة الرحم ثم ثبتت في مواضع اللبس  
فربما شغل الرحم قال راسب ذلك ان القوس تانسان بثبوت الحكم فلا بد من ان يزول  
ذلك الاشكال وتظهر في النظر بانه ان الوتر في مشايخ وعبد وورث خذفت منه  
لوقوعه بين ياكسره نحو جدد ثم خذفت مع بثبوت صرف المضارعة مع عدم العلة  
ليكون الباب على سنن واحد وله نظام اخر انتهى وقال ابن عصفور في شرح الجمال  
الاهراب اصل في الاسماء لا يفتقر اليه لفتقره بين المعاني نحو ما احسن زورا نصب  
زيد ان اردت التبع من حسنه وبرفعه ان اردت تعي الاصلان حسنه وبرفع احسن  
وخفض زيد ان اردت الاستغفار من احسن الا ترى ان هذه المعاني لولا الهمز  
لا تلبست فان قيل ان الهمز قد يوجد في الاسماء فيفتقر اليه نحو ضرب محمد لما  
وركب الغرس حم واسباه ذلك الا ترى ان الفاعل هاهنا لا يلبس بالمفعول اذا  
ازيل الهمز فليجرب ان الهمز لما افتقر اليه في بعض الاسماء لم يصرح به في ذلك  
كما ان العرب لما خذفت الباء من بعد لوقوعها بين ياكسره خذفت عن احد ونصب  
ونصبه حملا على ذلك **قال ابن القتيبي** في التبيين اذا جري اسم الفاعل والمفعول  
المشبهة على غير من هما له وجب ابراز الضمير فيهما عند البصريين لان ترك ابراز  
نقصي الى اللبس في بعض المواضع نحو زيد عمر وضاربه هو واللبس يزول بابرار الضمير  
فيجب ان يرسى في اللبس ثم طرد الباء في الالف ليس نحو زيد عمر وضاربه ههنا  
فصل اذ ثبت في كثير من المواضع نحو زيد ونجد واعد فاهم حذفوا عنها الواو كما حذفوها  
في بعد وكذا تفكروم ونكرم ونكرم محو لهما على اكرم **وقال ابن القتيبي** في شرح القصة  
امين معط قد راكس في المقتضى لا اجتماع لامتا لاذلتا بكسر نين والقسم حملا  
على القسرين لما سببه فيهما يدل احتماء اصلهما ودفع دون الالف ولان الضمير  
انفصل من الكسرة يدل على قلب الواو واذا اجتمعا مطلقا وطهرت نصب لفتحة الفتحة

فقد

ولم تعد الواو في رابت غار يا وداعا فيقال غار يا وداعا نحو الثوب القصب ريعا وحل  
تغليب للما التين وطرد الباء **وقال** عبد القاهر هذا القيس من حلال عبد وتعد ريبه  
لان الحمل المردي لعلال للام او فيه من المؤدي لعلال الفالان للام حمل التين ولا  
المتفرص حمل ضيقها لعلال على ما بين ويا ب بعد حمل فيه ثلاثة اشياء هي واحد  
التماس في التعليل من اجل ان تعد بجر ليس عليه ولبس ان ليس فعل ناقص مثل اخرائه  
فاذا جوزنا في كان في حواته نحو في ليس ايضا طرد الباء وقال ابن جيس في شرح  
المفصل الاصل في توي وبري ونز في توي وبري وتراي وتراي لان الما حزينه راي وانما خذفت  
الهمزة كثر الاستعمال تخفيفا لانه اذا قيل راي اجتمع همزتا تينهما ساكن والساكن  
حائز على حسن فيهما فمقدونا ليا فخذفت التين على غير وجه في اكرم ثم اتبع بربا الباء  
وفتحت الالف لانه الالف التي هي تام الكلمة وغلبت الاستعمال هذا الاصل حتى هو ورفض  
**وقال** ابن فلاح في المعنى قلبت الهمزة في حملا واواني الجمع نحو صراوات كراهة الجمع بين  
علامتي تانيت وقلت في التثنية طرد الباء على سنن واحد **وقال** ابن عصفور في  
شرح المقرب لما المعنوا لولا القاية لتحق الفعل من الكسر جلا على ذلك يشر بان في  
وضاربا في وضربون كما حملوا بعد واخرته لم يرد في التثنية واخرته غير ذي الهمزة  
على بعد اكرم وقال بعضهم لما بنيت المضمرات التثنية بالهمز وضاربا كثر من تندر  
حمل ليس كذلك طرد الباء على سنن واحد ومهد ابا ابن مالك في شرح القصة ابا  
ابن ابا لان وضع المضمر بالاضافة وضع المرف الواحد لا تراه على حرف واحد في ضربت  
وضربتكم ثم حمل على ذلك في الباء ما هو على اكثر نحو واياك لان الجميع من باب واحد  
**وقال** ابن فلاح في المعنى انما سبوا اخر الفعل عند اضافته الفاعل به نحو ضربت ثارا  
من اجتماع اربع حركات لوازيم ثم طرد الباء في ما لم يجتمع فيه اربع حركات نحو خرجت  
نعمي الحمار لان الافعال شرع واحدا يدل تعليم الحمار في حذف الواو من اعد ونحوه  
والهمزة من يكرم ونحوه وانما تنفع عملة الحذف وقال ابن القواس ذهب الاكثرون  
الى ان متعلق الطرف والمجرور اذا كان خبرا بقدر يفعل لانه اذا وقع ضلقة او صفة  
تقدر على فعل اتفقا فيجب ان يقدرا في محل الخلاف طرد الباء وقال ابن ابا في المضار  
لا يكون الا اسم لان الغرض الهمز بالاضافة فتعرف المضاف والفعل لا يتعرف فان  
قيل هذا الضمير الفعل التخصيص اذ هو يجمع ذلك فيه الا ترى انه سوف والتين محذوران  
بما لا يجوز انهما لا تنفع منه الغرض الهمز وهو التثنية امتنع الاخر طرد الباء  
وهذا من قواعدهم **وقال** ابن القتيبي في شرح المفصل الموجه لبنا اسم الراتة تضمنه  
معنى الحرف وذلك ان الالف معنى كالاستغفار ونحوه فافت ان يوضع الحرف في ادي  
هذا الاسم هذا المعنى ليا به عن الحرف في ذلك سب الحرف فبين ويدل على ان  
هذا المعنى انهم لم يفعلوا لالف في حركات هذا الاسم المسجوع سب فيكون معنى  
الحرف فوجب اعتناء تضمينه به هذا المعنى طرد الاصوله واقامة سب الباء  
**وقال** القتيبي في بني اولا لانه تضمن حرف الاشارة لان الالف في معنى لم يستعملوا



تضمنها حرف الاسمي **قال** ابا يان واما اسم الاشارة فهي تضمنه معنى حرف الاشارة  
اذ الاشارة معنى والوصف لاقى دقة المعاني الحروف فيما افادته هذه الاسماء الاشارة  
علم انها كانت لتبين ان يكون لها حرف في تضمنتها معنى بنيت وهذا قول  
المفسر اني قال لا ضمة في قولك لان ذلك انما يتصور في الاء دون هاء ولا في ظهور  
الحرف وهو لا يمكن ان يقال فيه ان الحرف الذي هو هاء حرف كذا الذي تضمن معنى  
وان هذا رايد كما ان الاضواء لا تقبل الاس عند من بنى رايد وان الاسم في تضمنه  
معنى الاول ام اخرى **حرف الظرف والجر** وفيه ما حدث الاول لا يستعمل  
بالفعل وما يشبهه اما اوله بالشيء او بالزمان او بالمكان فان لم يكن شيء من هذه الاربعة  
موجودا قد مر مثالا الاول والثاني في الغيت عليهم غير المفرد عليهم وانما كذا وهو الذي  
في السهله لانه مودل محمود والراجح في قولك انما في قوله يتعلق بما في جاتر من معنى  
المود ومثلا لا يتعلق بالجدوف والى نحو ذلك ما صالحا يتقيد بمراسل ولم يتقيد مر  
ذكر الارسل وانني ذكر اني والرسول يدل على ذلك وهل يتعلقان بالفعل الثاني في  
خلاف الثاني في استثنى من قوله لا يجر في الجرم من متعلق تستقيا امور احدها الحرف المراد  
كأنها ومن في معنى بالله شهاديا هل من خاتمة له وذلك لان معنى يتعلق الارسل  
المعنوي والاصل ان ايضا لا يقتصر على الجرم كذا في الاس فاقبلت على ذلك بحروف الجر  
والرايد انما دخل في الكلام تقوية وتوكيد ولم يدخل الربط **الثاني والثالث** لعل  
ولو ان من جرمه الرابع رب في قول لزمان وانما هو الحرف الخامس كذا في التشبيه  
عند الاخفش وانما يصغر العا دس حرف الاستثناء وهو لا وعدا وكاشا اذا خفض  
فانه يشبه الفعل بما دخلت عليه كما ان الاء تدعو كذلك عكس معنى التعدية الذي  
هو اصل معنى الفعل الى الاسم انما يجب تعلقه بمحذوف في جملة مواضع ان يقع  
صفة نحو او كصيب من السماء او حلا نحو فخرج على قوله في رتبة واصلة وله من في السهله  
والارض ومن عنده لا يستقيم او غير نحو من عندك او في لداريلا نحو قوله لعرس  
بالرفا والبساق باضي وعرست او برضا الاسم فظا هو كذا في الله شك عندك رايد  
او يكون المتعلق محذوف وعلى شريطة التفسير نحو انوم الجمعة حيث جاز انما من القسم  
بغير الباء نحو الدليل اذا ايقن وتامه لا يبدل اصنافا مكررا في الاربعة هل المتعلق الواجب الحرف  
فعل او وصف لا خلاف في نفس الفعل في باقي القسم والصلة لان القسم والصلة  
لا يكونان الا جملتين واختلف في الجر والصفة والماله فمن قدر الفعل ولم لا يكون  
فلا نه الصل في العمل ومن قدر الوصف فلا ان الاصل في الثلاثة الافراد واما ما في  
الاستثناء فيقدر بحسب المعنى فيقدر الفعل في نحو انوم الجمعة فتشكك فيه والوصف  
في نحو انوم الجمعة انما تشكك فيه **قال** الخامس في التعدية اذا وقع الظرف والجر  
غير ان فلا بد من عامل واختلفا في انما في تقدير العامل ما هو مذهب بعضكم  
الى ان العامل المقدر فعل تقديره استغنى او كان او وجد او ثبت قالوا لان بنا حاجة  
الى تقدير عامل وتقدير ما هو اصل في العمل وهو الفعل او من تقدير ما ليس باصل قالوا

ولان ما موضعها فيه تقدير الظرف والجر والفعل وهو ما اذا وقع الظرف والجر  
صلة لان الصلة لا تكون مفردا فاذا وجد هنا تقديره به ففعل فان لم يكن في الخبر  
واجبا فلا اقل من وجها به وهذا بعضهم الى ان العامل المقدر هنا اسم الفعل تقديره  
كان او مستغنى او موجودا وانما بنى قالوا لان بنا حاجة الى جعل الظرف والجر وجرا او اصل  
في الخبر المقدر فيقدر العامل الذي وقع الظرف موقعا مفردا على ما هو الاصل في الخبر كذا  
ولان موضعا يتعين فيه تقدير الظرف والجر وما لمعز و هو ما اذا وقع الظرف والجر  
بين اما وقابها كوا اما عند كذا زيد واما في الدار زيد فها هنا يجب تقديره بالمفرد  
لاننا ما واما حلا لا يفصل بينهما بخلافه واذا اوجب تقديره ههنا بالمفرد فلا اقل من  
الرجحان فيما اذا وقع خبرا وهو انما يجر بصغر رايد ج هذا بان تقديره به بالفعل كرم  
في حال كونه غير خبر وتقديره به بالمفرد لانه في حال كونه خبرا كان تقديره به بالفعل  
**اول قال** واعلم انه على كل تقدير يتوكلنا العامل فيه فعل واسم انما يقتضيانا خذنا  
ذلك العامل لما ذكرنا ان جعل الخبر في اللفظ نفسا للظرف والجر ولا الاستغناء وانما ذلك  
المر ما حذف العامل بعد فعل الخبر الذي كان في العامل الى الظرف والجر وراستغناء  
فيه ويبقى الخبر منفعلا بالظرف او بما والجر وكما كان منفعلا بذلك العامل لبيان  
الظرف او الجرم وبعده ذلك العامل ولا يجوز ان يكون ذلك العامل جديدا **قال** ابو علي انما  
عامل الظرف شرعية منسوخة **الخاص** في كيفية تقديره اما في القسم فتقديره اقسام  
واما في الاستثناء فتقديره كما المنطوق به واما في المثال فيقدر بحسب المعنى واما في الواقي  
فتقديره مطلقا وهو كانه مستغنى او مقدر او ما ان اراد انما والاستغناء كذا قال  
ابن هشام وتقديره كان او استغنى او وصفه اذا ربيا لمضي هذا هو الصواب وقد اختلفوا  
مع قوله في نحو ان زيد اقام ان التقدير ان كان اذا اراد المضي واذا كان اذا اراد  
المستقبل ولا فرق واذا جازع المعنى قدر الوصف فانه صالح في الاربعة كلها وان كانت  
حقيقته الحال فلا يجوز تقديره بالكون الخاص لقيامه وحال الدليل ويكون الحرف  
جديدا جازا او اجبا قال ابن هشام ونوم جماعة متعلق حذف الكون الخاص وبطله  
انهم متفقون على جواز حذف الخبر منه وجود الدليل وعدم وجوده محمول فكيف يكون  
وجود المحمول متعلقا بالخرف مع انه اما ان يكون هو الدليل او مقوما للدليل واشترط  
التحيين ان يكون المتعلق انما هو موجب الحذف لا الجواز وما خرج على ذلك قوله تعالى  
فطلمحون بعد من انما مستقبلا وتبين عليهم فيها ان النفس بالنفس الآية اي  
فعل ونفقا وتصل وتعلق او متقولا ومفقوة ومفقوة مقولة قال ابن من قدر  
المتعلق فعلا ان يقدر وهو خافي جميع المسائل لان الخبر اذا كان فعلا لا يتقدم على المتد  
قال ومن هنا لا يحتاج الى اذ لانه ما لك وجازة انه يتعين تقديره وصفا بعد انما  
نحو ما في الدار زيد واذا القياسية نحو ذاهم مكررا ان اذ القياسية لا يلية الفعل واما لا  
يليه فعل لا معروفا بحرف الشرط نحو ما ان كان من المقربين فروح قال وهذا على  
ما بينا ههنا وان لان الفعل يقدر وهو خافي **تجيب** قال ابن الخاص في التعدية اختلف



الحاجة في تقدير ما عمل الظرف والمجرور إذا قدم على اسم فاعل تقوم بقدر الاستغناء عن  
أن لا يكون قد فصلنا بين واسمها بغير الظرف والمجرور وقال قوم لا بد من فصل  
الظرف والمجرور ولا يعتمد بهذا فصلا لكونه لا في الأسماء ولا يجوز أن يكون **دس** في الفرق  
بين الظرف المستغنى والظرف **قال** الشيخ سعد الدين النفتا زاليا في هاشية الكشاف  
وفي شرح المفصل للأندلسي قال الخوارزمي  
الظرف المستغنى يقع الثاني كذا في المعنى في كشاف المصنف والمصنف والمصنف والمصنف  
السراج إذا كان الظرف غير متصل بما ذكره الكوفية الصفة الناقصة وجعله اليميني لعوا  
ويريدون بالمستغنى ما كان خبرا محتاجا إليه وسيستغنى عنه مطلقا لا يستغنى عنه ولا يستغنى  
فيه فهو مستغنى فيه ثم حذف فيه اختصارا وبالمعنى ما كان فضلا وسبغ لغوا لا بد لو حذف  
فكان الكلام مستغنى عنه لا حاجة إليه **السراج** أنهم يفسحون في الظرف والمجرور ما لا  
يتشعرون في خبره فلهذا فصلوا بينهما الفعل لما قص من معوله نحو كان في الدار وهو ك  
زيد جالسا وفعل الغيب من المتعجب منه نحو ما حسن في الهيأة القاريد وما أبيت عندا لم يرب  
زيد أو بين الحرفين التامخ وهو خذ نحو فلا تلحقني فبقا في خبره أخا كصا بقلب جمل بلا بلة  
وبين الاستغناء والغنى الجازي مخرجي الزن كقوله ابتعد بعد تقول الدار جامعة وبين  
الاختلاف وحرف الجر ومجرورهما كقوله في اليوم من لامي وهذا غلام والله زيدا واشترطه  
بوالله زيدا وبين أن يكون منصوبا نحو إذا والله زيدا بغير جار أو ما زيدا بغير  
مقتضى ادخ الفاعل أو شيئا للحيثية وقد موها خبرين على الاسم في باب أن نحو أن لو يبت  
أنما لا أن في ذلك العرف ومعلوم الخبر في باب ما نحو وما كل من وأما في أنما عارف وما  
في الدار زيدا لصلاصلة أن نحو وكانوا فيه من الزاهدين وعلى الفعل المتعجب ما نحو ونحو  
عن فصلك ما استغنينا وعلى أن نحو ما بعد فاني أفضل كذا وعلى العامل  
المعنى في قولهم أكل في يوم قد ثوب **وقال** الخفاف في شرح الأيضاح للظرف والمجرور  
المتعجب منه ووجه ذلك أن جميع الأفعال وما كان في خبرها مخرجي الزن كقوله في الدار كان  
كلاهما قائما وان لم يكن كذا فاذكر فعل التأكيد وما كان في خبره الصفة فهو كالمستغنى  
أو في حكمه فكاله إذا فصلت بظرف أو نحو ولم تفصل شيئا فصلا **قال** في هذا الخبر وط  
هو ختم لا تلتزم بغيره إلا أن يكون خبره في الاستغناء عن هذا استغنى عن طريق لا عمل عن أحد  
ولا تغلق أحد ولا أدري من أين نقله وإن كان له وجه من أناسهم في الظرف وما لم يفسح  
بغير خبرها وقوله غير متغنى وهذا ليس موضع القياس لأنه انتزع والأشاح إنما هو متغنى  
الثاني في تذكره أن الصانع قال نقلت من مجموع خط ابن الرواح ينبغي أن يكون الظرف  
الذي يلزم به الرفع لما جعله ما كان جملة أو صفة كمررت بجر أول الذي معه صفت  
لما بين الصفة والمفعول المناسبة لا يكون إلا بالفعل والمشتق منه **قال** ما الخبر والحال  
كأن في الدار أبو هريرة ومررت بزيد في الدار ليدل على أنه يجوز في الابد والتبدل والاعمالية توند  
فاعلا لا بد برفع الصير كما سم الفاعل بل قوي عندي على وتونه مبتدأ لأنما الفاعل نفسه

قوله

بمع

يصح فيه ذلك كونه قائما بكونه أنما على جعل المصير شيئا أو حدا ولم يفرق بين الصفة والمجرور  
والحالة لا بد من الفصل الظرف إذا اعتد بقدر ما يعمل دون الاسم وكذا ينبغي أن يكون نقياسه  
وأما الزجني فلا يري ذلك إلا في الصفة والمفعول وهو الظاهر من كلام سيبويه **حرف**  
**المعنى** العمل فيه مباحث الأول العمل الأصلي في الأصل في فرع في الأصل والمجرور في الأصل  
الأسماء والمجرور عامل لا ينبغي أن يربط من المجرور بل كذا في شرح الجمل وقدر صاحب الفسيط  
أصل العمل للفعل ثم لما فرقت مشابهيته له وهو اسم الفاعل واسم المفعول لما شابهتهما من طريق  
الاشتباه والجمع والتذكير والتأنيث وفي الصفة المشبهة وأما الفعل المتعجب فانه إذا صحت  
من اشتغبت منه هذه الأحكام فبعد ذلك من شبه الفعل فلهذا لم يعمل في الظاهر **وقال**  
ابن السراج في الأصول أنما عملوا الاسم الفاعل لما خاضع الفعل وصار بالفعل سلبا له وشاكره  
في المعنى وإن أفرقا في الزمان كما أفرقوا الفعل لما خاضع الاسم فكما أفرقوا هذا العمل  
ذاك والمصدر العمل كما عمل اسم الفاعل إذا كان الفعل مستغنى عنه ثم قالوا وإن الاسم لا  
يعمل في الفعل ولا في المجرور وهو المعرض للفعل من الأفعال والمجرور قال والأصل عندنا  
أن الأسماء لا تعمل في الأسماء إلا ما خاضع الفعل في قوة معنى الحرف مباحث إذا أضيف  
اليد أو لوقد الجرجاني الأصل في الأسماء أن لا تكون عاملة وباعتمادها لا يذهب عنها  
وصفا لاسمية فإن قيل إذا كانت الاعتقاد لا يوجب لها صفة زائدة فلم علمت ولم استرط  
الاعتقاد قيل الاسم المخرج هو الذي يوجب أن يثبت عنه بوجه من الوجوه والصفة إذا اعتد  
لم يوجب أن يثبت عنها بل هي بمنزلة خبر لأن الاسم المخرج ليس فيه الاشارة ذات عن ذات وإذا  
عرفت ذلك تبين أن الاسم يناسب بهذا الاعتقاد في حقيقة في شبه الفعل وهو واقع في  
موضع هو خاص بالفعل والاستغناء واللفظ أيضا من حيث أنها يطلبان الفعل وهما  
الخاص به حتى بلغا من قوة طلبه الفعل أن قدروا قبل الاسم فعلا يعمل في الاسم لقوله تعالى  
أبشروا من آمن بالله واليوم الآخر أن يدخلوا الجنة **وقال** ابن النحاس في تعليقه للأفعال  
أصل في العمل من حيث كان كل فعل يقتضي العمل قلده في الفاعل والمجرور والمختصة أصالة  
في العمل من حيث كانت إنما تعمل لاختصاصها بالفتيل الذي يعمل فيه وأما كان الاختصاص  
موجب للعمل ليطرأ لاختصاصه كما أن الفعل بالاختصاص بالاسم كان عاملا فيه فترتبا  
أن الاختصاص موجب للعمل وأنه موجود في الحرف المختص فكان الحرف المختص عاملا بالصفة  
في العمل كذا لا بد من ذلك الاسم فانه لا يعمل منه شيء إلا بلفظ الفعل والحرف وهو المختص  
إذا قلت أنه هو العامل ومعنيها لأصله أن يعمل هو بنفسه لا بشيء غيره **الثاني**  
عوامل الاسم لا تعمل في الأفعال والأفعال لا يعمل في الأسماء من حيث كان الأصل في  
كيانها حرف مشتر كان يكون حرف جرم معنى اللام وتارة يكون حرفا موصوفا ينصب المخاضع  
لأنها حرف واحد مركب وينصب وكان الأصل في حرفي أنها حرف جرم فقط وان نصب المخاضع  
بعدها التامر بان مخرج الأسماء كذا **قال** في شرح الجمل وقدر صاحب الفسيط  
الأسماء عامل في المعنى على السبب والاشتغال في تفسيره ففيل هو التمر من العوامل اللفظية  
وقيل هو التمر من ساد الفعل فيه قال ابن يعيش والقول على ذلك أن التمر في الأصل



ان يكون سببا والآخر امر السبب وذلك ان العوامل توجب عملا اذ لا بد للموجب والموجب من  
اختصاص يوجب ذلك ونسبة عدم الى الاشياء كلها نسبة واحدة فان قيل العوامل في هذه  
الصناعة علة ممتدة تاثيرا حسبها كالاحراق النار والبريد والاما رات والادوات  
الامارة فقد تكون لعدم الشيء كما تكون بوجوده قيل هذا في سائر الاشياء الغرض من قوله  
ان المفعول عامل المفعول في العامل اذ لا يكون له معرفة لثباته انما هو في العامل من غير  
وكان انما يتحقق بحمل العامل في المبتدأ ما في نفس المبتدأ من اجزاء من الاختصاص علة لان الاسم  
لما كان لا بد له من حدث يحدث به عنه صار هذا المعنى هو انما يقع للمبتدأ قال ابن جنيش  
والجواب ان الابطال انما هي بالاسم وبجملته اياه او الثاني بكونه من اجزاء والاولى معنى  
قائم به بنفسه فلو اذ كان غير متعلق به وكان في نفسه متعلقا به على غير وجه وقيل انه عامل  
في المبتدأ الا ان علمه في المبتدأ بلا واسطة وعمله في المبتدأ بواسطة المبتدأ اذ لا يتحقق بحمل  
في المبتدأ عند وجود المبتدأ وان لم يكن المبتدأ اثر في الفعل اذ لا يتحقق في عمله كما لو وضعت  
ما في قدر ووضعته على النار فان النار تفتتح الى ما تشتمل على النار عند وجود القدر  
لا يملك ذلك هذا **القول** عامل الرفع في الفعل المضارع معنوي على الصحيح اذ في قول الدين  
ابن ما تكتب في نقطة شرح التسهيل انه لا خلاف فيه وليس كذلك في اللغة فيه موجود فقلت  
ذهب الكسبي الى ان عامله افعلي وهو حرف المضارعة وعلى انه معنوي يختلف فيه فقيل  
هو مجرد من انساب والجائز وعليه الضم وقيل هو حرف من العوامل اللفظية مطلقا  
وعليه جماعته من المصيرين منهم الاغشى وقال الامام ارفع لا لاهل ارفع بل لاهل ارفعيات  
وهو قريب من الالاء وقال حميد بن البصريين هو وقومعه موقع الاسم فقولك زيد يقوم كونه  
وقع موقع فاهم هو الذي اوجب له الرفع وقال ثعلب ارفع بعض المضارعة وقال بعضهم  
ارفع بالسبب الذي اوجب له الارب لان الرفع نوع من الارب **قال** ابو جابر فحين  
سبعة من ارب في الرفع للفعل المضارع واحد منه لفظي وثلاثة معنوية ثبوتية وهي  
الاجرة وثلاثة معنوية عدمية وهي البتة فليها قال ليس لهذا الخلاف **قال** ابن جنيش  
حكم نطق **القول** الخلاف جعله الضم وبعض الكوفيين عامل للتعريف في الفعل المضارع  
بعد الواو وبعد الواو في الاجوبة الثمانية مريدون بذلك مخالفة الثاني للاول من  
حيث لم يكن شرعا له في المعنى ولا معطوف عليه فهو عند من نظروا ثبوت والاولى لا يكون  
نصب لما تردد عطف الاسم على الضم اذ لا يشبه وان يكون استغنى عن ثبوت وتركة لا بد  
لان الاسد لا يكون عليه نصيب كوك وقد كان عندهم زيدا ما ملك وخلفك انما انتخب الخلاف  
لان الظرف خلاف المبتدأ فلو لم يرفع كما يرفع كما يرفع فاما من قولك زيد قائم وقدر يرفعون  
ايضا على المخالفة فتكون **على** الحكم الثاني يوما اذ قضيت قضيت ان لا يجوز ويعتقد **قال**  
الضار هو موقع على المخالفة قال ابن جنيش معنى الخلاف عند من عدم المبتدأ وقال ابن  
جنيش ذهب الكوفيين الى ان المفعول معه منصوب على الخلاف وذلك اذ قلنا استوي  
الما والشبه لا يمتنع ذكر المفعول في قولنا استوي الما واستوي الشبه لان المشبه لم يكن

قوله

انهم

قوله

مفعول

مفعول فتستوي فلما خالفه ولم يشركه في الفعل بشبه **القول** الخلاف في الواو في قوله تعالى في نظر  
عزير عندك **القول** عامل العامل ذهب قوم من الكوفيين الى ان الفعل يرتفع بواو  
الفعل وذهب خلف الآخر الى ان العامل في الفعل معنوي الثاني عليه كما نقل عنه ابن جنيش  
وانما الخامس في التقليدية وذهب هشام الى انه يرتفع بالاستناد الى ما في فلاح ورد ذلك  
بأن العامل الفاعل يرفع عليه والمعنوي يختلف فيه والمصير الى المعنوي اولى من المصير الى  
المختلف فيه **القول** عامل المفعول ذهب خلفه الآخر الى ان العامل في المفعول معنوي  
المفعولية نقلها بن جنيش **القول** عامل المفعول والتأكيد وعطف اليان  
ذهب الاخص الى انه معنوي وهو لو كان به بمنزلة عامل المبتدأ والفعل المضارع ذكره  
في البسيط **قال** ابن الحاجب في اما ليه العوامل اللفظية مطلقة على كل واحد  
وعلى طينته واحواتها فان واحواتها وما التحاوية وحرفها الجوان كانت لفظية ايضا  
انها لما كانت تقتض شيئا واحدا لم تندمع معك خلاف ما ذكرنا **القول** كل حرف اختص  
بشيء ولم ينزل بمنزلة اخرى فانما يعمل ذكره الجوان في حواشيه فلو قلنا انما هي في ليرة الالفية  
قالوا قوله لم ينزل الى اخره يجوز من قد والسين وسوف ولام التعريف فانه من مختصات  
ولم يعلق الا من كان في ما يليه وسبقه الى ذلك من السراج في الاصول وفي بعض شروح  
المجلد المذكور اذ ان الدليل على ذلك في سوف ودخول اللام عليها في قوله تعالى وسوف  
يطلق ركب فلو انما يمتنع في حرف من حرف الفعل لكانت الفاعل من اللام والفعل  
قالوا وانما هو حرف فاعل انما علة في الاسماء انما هي في النواصب والجوارم انما علة  
في الافعال انما هي في النواصب في الاسماء انما هي في النواصب في الافعال انما هي في النواصب  
شبه عام وشبه خاص علة في النواصب في الاسماء انما هي في النواصب في الافعال انما هي في النواصب  
والافعال وشبهها الخاص في النواصب في الاسماء انما هي في النواصب في الافعال انما هي في النواصب  
المبتدأ والخبر كما ان ليس كذلك وتخلص الفعل المحتمل الجمال كما ان ليس كذلك في راجع الشبه  
العلم لم يعمل به وهم بنو تميم ومن راعى الشبه انما هو علمه وهم الجوزون **قال** النبي  
الحق ان قيل للرفع عمل فيما يختص به ولم يكن مخصوصا له كلام التعريف وقد والسين وسوف  
لان المختص بعينه كما وصف له الوصف لا يعمل في الموصوف وهذا الاول من قولهم ولم ينزل  
من لغة الخمر منه لان المصدرية تعمل في الفعل المضارع وهي بمنزلة الجزئية لانها  
موصولة وفي شرح التسهيل انما عملت ان وان كانت مختصة بالمضارع والشرع  
بان كما عملت اهل الجوزية انما ليس وان كانت مختصة بالاسماء لشبهها بها ووجه  
الشبه ان كل واحد منهما حرف اخر نون ساكنة قد دخل على مستقبل وبعض العرب البني  
اذ من علة عدم الاختصاص كما اني بنو تميم فلم يعمل بها لعدم الاختصاص وفيه  
قال بعض اصحابنا انما يعمل ادوات التخصيص لانها مجوزة تقدم بالاسم في الفعل صارت  
كاشية غير مختصة بالفعل وخبره ان لو لم يعمل وان كان لا بد ليه الا الاسم لانها ليس  
مختصة بالاسماء اذ لو كانت مختصة بالاسم لكانت شاملة لجميعه وكان يكون عملها  
الجواز لمختص بالاسم لمختص في الاعراب وهو الجواز على ما تقدم في العوامل او يكون ان كان















واختلغا في المنسوب الذي فيه الالف واللام نحو رايت بكر قد هذا البصريين انه لا  
 شغل فتحة الهمزة الى الكاف بل يوقف عليه بغير نقل ووجهان هذا الاسم له حالة في  
 الوقت ثلثت فيه الالف والفتحة قبل نحو رايت بكر اقل كانت كذلك اطردها حتى  
 صارت في حال لا تفر فيه مثل حالها في التثنية لان حالها حال واحد وهذا ينشأ  
 الخرم في متغا على في التثنية من غير ان يفر في حال يلزم فيه الاستبعاد لانه لا يولد ذلك ان  
 التثنية هو الاصل والتثنية عارض فوجب ان لا يعتد بعارض وان لم يترك حكم المتكسر  
 ومنها في بعضهم كان يبين ان تثبت الياء في جوار في حال الجر تثبت في حال  
 التثنية لان حركته في الجر المتعصبين ان لا يحدف قال ابن العباس في التثنية والجراب  
 ان النظر الى اصل الحركة لا الى العارضة بعد منع الحذف لانه لا يتعصب مع ثبوت الحذف  
 فظروا ما يتعصبه الاسم في الاصل ومنها قال ابن العباس في العارضة ان تثبت  
 صلا ويجزف وقفا فان قيل فان لنا من الاعراب ما ثبت وقفا وحذف وصل وهو  
 الفعل المضارع اذا اتصل به ضمير جمع المذكر او بالجارطة الموقوفة والكذا في حذف  
 منه الضمير ونون الرفع لثبوت التوكيد في اوقف عليه حذف نون التوكيد للوقوف  
 واعيد الضمير ونون الاعراب الذي ان حذف نون التوكيد فحذف اعراب ثبت وقفا  
 ويجزف وصل قبل الحذف هذا انما كان عارض في الجوارض والاعراب ومنها قال  
 ابن يعيش اذا جمعت تا التثنية الفعل المضارع حذف اللام حذف اللام لثبوت الساكنين  
 نحو رمت المارة ولا يرد الساكن المحذوف اذا حركت عارضة وكذلك تقول المراتان وثنا  
 فلان والساكن وان انفتح الساكنة حركة عارضة اذ ليس يلزم الياء الفعل الى  
 التثنية فاصل التثنية السكون وانما حركت بسبب الف التثنية وقد قال بعضهم رما نأفد  
 الالف الساكنة لحركتها وانما حركت الحركة العارضة بحركتي اللام من نحو قولنا وسما وحا  
 وذلك قبل ردي من قبيل الضرورة ومنها قال الشلوبين نحو قولنا انما يتقدم رما  
 قبله من على الاصول لاهل العوارض ولذلك جعلوا الاعراب بانة تغير او اخر الكلام  
 لاختلاف العوامل عليه ومن الاسماء المعربة ما لا يتغير فيه ولا اختلاف كالمصادر والنظرون  
 اللامزة للتصنيف فان الاصل فيها ان يتغير لكن يمنع من ذلك فله يمكن في حكمها بتغير  
 فظروا الى الاصل والاعراب ومنها قال الشلوبين قول من قال ان التثنية في التثنية  
 من جاني احوك في ضمة الرفع وانما شغل حرف الاعراب والاعراب في ممررت  
 باحيك فاسم وذلك ان فيه كون الاعراب جيا قبل الاخر في الرفع والمقصود بهذا الاظهر  
 له الا في الوقف على بعض اللغات فيما قبل اخر ساكن والوقف عارض والاعراب لا يعتد  
 به وهذا في الوصل والوصل للمعارض هو الاصل ومنها قال الشلوبين انما لحق  
 الفعل علامة التثنية اذا كان فاعله مؤنثا ولم تلحق علامة التثنية في الجمع اذا كان  
 فاعله مثنى ومجموعا لان الالف لزوم التثنية فاعندوا به وعدم لزوم التثنية والجمع  
 فلم يعتدوا به لاعتدادهم باللام وعدم اعتدادهم بالاعراب فانه لا يعتد به في اكثر  
 اللغات ومنها قال ابن يعيش قوله لضع ويضع انما حذف الواو ومنها لان الاصل يوضع

ويوضع لان فصل من هذا انما ياتي مضارعه على يفعل بالسر وانما في تضع ويضع لكان  
 حرف الحلق فالتثنية اذن عارضة والاعراب لا يعتد به لانه كالمصدر في وقت الواو  
 ثمة لان التثنية في كل الموقوف به ومنها قال الشلوبين ذهب بعضهم الى ان الضمير في نحو  
 رب وحلوا حية نكرة لان العرب اجروا نحو في معنى رب رب رب رب رب رب رب رب رب رب  
 انقاء على معرفته لان اصل وضع ضمير النكر ان يكون معرفة لا نكرة فاجراه سببويه  
 على اصد ولم يبال بهذا الذي علم عليه من جهة معنى الكلام لانه امر طاري في هذا الموضع  
 وانكره في كل موضع لثبوت كذا كذا فلذلك جعل سببويه ضمير النكرة في هذا الموضع معرفة  
 ومنها قال الشلوبين اوجه التثنية في باب فاض انه يقال فيما اوقف في حال الرفع  
 والجر فاض وممررت فاض وقيل في الاخرى هذا فاض وممررت فاض ووجه  
 هذه اللغة انما حذف الياء في الوصل انما كان التثنية لا يتعصب معه وقد سقط في  
 الوقف فحذف الياء ووجه اللغة الاولى ان حذف التثنية في الوقف عارض والاعراب  
 لا يعتد به فثبت الياء محذوفة وسكن ما قبلها لانه لا يوقف على ترك هذه اللغة اوجه  
 التثنية لانه مبنية على عدم الاعتداد بالاعراب وهو اكثر **حرف الغين** الغالب  
 واللام مجريان في العربية بحركتي واحد ذكر هذه الغلظة الرماي ومن عليها ان وزن  
 الفعل الذي قبله عليه بحركتي منع الصرف بحركتي الالف الذي يخص الفعل قال ابن العباس  
 في التثنية ان شرط جريان الغالب بحركتي اللام هنا الزيادة في اوله والزيادة في  
 اخر حرف المصارع **حرف الفاء** الفاء عارضة من الاصل ومن شرط جريانها  
 اسم الفاعل عند البصريين من غير اعتداد قال في البسيط لانه فرع على الفعل في العمل  
 والاعراب عارضة من رتب الاصل في التثنية اعتداه على احد الامر التثنية بقوي  
 بذلك على العمل وقال ابن يعيش قال في التثنية في قوله تعالى كتاب الله عليكم انه نصب بعين  
 على الاخر اكانه كتاب الله فقدم المصوب قال في قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا  
 دونكم اهي دونكم لوي قال وما قاله ضعيف لان هذه الظروف ليست افعالا وانما هي بابية  
 عن الافعال لاني معناها نحو فرع في العمل على الامتثال والفرع او الامتطة عن درجاة  
 الاصول فاعلم انما فيها تقدم عليه شوية بين الاصل والفرع وذلك لا يجوز وقال ايضا  
 اذا قلت صغري راقد خلاوطا ريت فلا تحسن ان يحرك وصفا على ما قبله لانه اسم جامد  
 غير مشتق ولا اضافته لاجل التثنية فثبت على التثنية تشبيها للمفعول ونزول الاسم  
 الجاهل من له اسم الفاعل من جهة انه اذا انصب فعل انصب وانما طعن درجاة اسم الفاعل  
 فاضح بملها في التثنية وان المعروفة في الخط اسم الفاعل من جهة درجاة الفعل حتى اذا  
 جرى على غير موهوله وجب ان يحرك نحو قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا في التثنية  
 اسم الفاعل في الاضافة اذا جريا على غير موهوله وجب ان يحرك في التثنية لانه وانما  
 على الفعل في العمل وتحمل الضمير قبله في ذلك جريا به على غير موهوله فقد انضم فرع  
 الفرع وانضم ضمير الاصل فوجب ان يجر الضمير لغيره انما القصور وحيث ان القصور  
 عن الاصل وقال ابن يعيش لا يجوز تقديم خبر ان لا يخطأ طه عن رتبة الاصل ولا اسمها على

سار به







على ما كان أكثر منها رفع الفاعل ونصب المفعول وصحنا المنكول ونحوها الخاطب ونسب  
الخالطية ونسبوا التكنين دخل الفرق بين ما ينصرف وبين ما لا ينصرف ونسبوا التكنين  
دخل الفرق بين المنكول والمنكولة من المنيات ومنها نساخوسيبويه على النسب ولم يعرب  
بعضك قال في البسيط فرق بين التركيب مع الاحجبي والتركيب مع العربي ومنها كغوا  
عن اعلام الاناسي بغلان وفلان قال في البسيط اذا كغوا عن اعلام الباهج فقالوا الغلان  
والغلان فرق بين التكنين قال وانما اخذت باللام لوجوب احدها انه انقص عن  
درجة الاناسي في الترفيع فخصت باللام اشعارا بنقصان درجتها عن درجة الاصل وان  
ان اعلام الباهج اقل فكانت اقبل للزيادة لتفترقه ومنها قال في البسيط ففقت همزة  
الرجل في اداة الترفيع للثقل الاستعلاء وقرأ بغيره وبين الراضية على الايم والفعل  
قائمة مع الاسم مكسورة ومع الفعل مكسورة ومضمومة ومنها قال في البسيط الراضية على  
الوجه لم تدخل لتأنيث فادخلت عليه لانه مفكر بل دخل الفرق بين القديسين ومنه  
قال في البسيط لا يوكرا المصغر المصغر بالمصغر فرق بينه وبين البوكر ومنها  
قال في البسيط تحذف الياء من باب صبور وتكون فرق بين مفعول محض فاعل وفعل محض  
مفعول محض وركوبه بمعنى محض وركوبه ومن باب جرح وتقتل فرق بين فعل  
بمعنى مفعول وبين فعل محض فاعل كدوم وسامع ومنها قال في البسيط تحذف الفاء  
في التثنية فرق بين التثنية النحوية والتثنية المحرقة وتعدت التثنية في ذان عند  
بعضهم فرق بين الفوت في الاسماء المحرقة وفعل محض بمعنى مفعول بكسر على فعل  
كجرح وجرحي واسير واسري ولا يجمع جمع صحيح فرق بينه وبين فعل محض فاعل محض  
الشافعي جمع الصحيح لانه اشرف من المفعول والمحض صحيح ادل على الشرف تكون صيغة المفرد  
فيه غير متغيرة قال ولما لم يفرقا في الذي بمعنى مفعول بين المذكور والمؤن لم يفرقا  
بينهما في الجمع ولما فرقوا في الذي بمعنى فاعل كركوبه فرق بينهما في الجمع ومنها  
تغير صيغة الفعل المبني للمفعول فرق بينهما وبين الكسر للتحذف لانه اسراج في الاصول  
وقد جعل بينهما في جميع تصاريح الاقوال لما فيه ويستعملها وتلاها بواب بعين  
وحاقبه زاد من فروق في الابنية ومنها قال ابن يعين اواد والفرق بين البدل  
وتأنيثه فاذا قالوا انك ان كان يده فاذا قالوا انك ان كان تأنيثه ذلك  
استعمل جميع المفرد في تأنيثها لمصوب والمجوز واستعمل الجمع فيه كما استعمل في تأنيثها  
في ذلك على قياس استعملها في لفظ واحد ومنها قال ابو الحسن علي بن محمد بن ثابت  
في الاثر المعروف بالحداد في كتاب النحوي في معرفة التحقيق والفرق بين المانوي في ليست  
من قبلها الكسر بغير لسان متاع جواز التثنية وانما هي تأنيث مشبهة بتأنيثها واما  
في الصفة جازها من حيث كانت ذابرة وعلامته المؤنث كان انك لا بدرة وعلامته المؤنث  
واما كسر ما قبلها واما تأنيثها لا يكون ما قبلها لا مفتوحا لانه يدل على تأنيثها وانما بدلت  
منه لانه تصرف بينه وبين الذي في معنى صاحب وبين الذي في معنى الاشارة ومنها قال  
الجزولي في المبني على حركة الفرق بينه وبين اداة واحدة كالتسوية كالتفخيم في انا

اسم المنكول لان الالف غايية للوقف وكان نحو الفوت ان تكون ساكنة لان اسم المنكول  
الا فرفسا عن ان اذا كانت اداة للوقف في فعل المنكول وبين ان تفسر الفعل في تاويل  
الاسم ففقت الفوت من اداة المنكول ومنها قال ابن عصفور في شرح الجواهر ان النحوي  
التثنية اصل ام الجران تكون مفتوحة فتكون مبدئية على حرف واحد فتكون الفتح طلبا  
للتخفيف وانما كسرت للفرق بينها وبين اسم الايند في نحو توك لموس غلام ولموس غلام  
ولما بقيت مع المصغر على فتحها لانه لا يسمعه تكون الضمة ام اليتام من ضمة الرفع الضمير  
مع لام الجر من ضمة الجر ولتفخيمها بالرفع مختلف فلا يسمعون وكان ينبغي على هذا ان  
تسوي الام المستعانة نحو لا يزيد لوضها على الظاهر الا انهم فتحوها بفتحة فتنبها وبين  
لام المستعانة من اجل ذلك كانت احيى بالفتح من ام المستعانة من اجل ذلك المستعانة به  
منادي وفتح موقع المصغر والجر فتح مع المصغر ففقت مع ما وقع موقعه وقال ابن فلاح  
في معينه الفعل فاعل كالافضل والفضل بجمع هو وموئته جمع الصحيح فرق بينه وبين  
الفعل فاعل وقال الاندلسي انما تبدل الثاني قايمة في الوقف ها فرق بين تأنيث الاسم  
وتأنيث الفعل **خامسة** قال ابن السراج في الاصول التثنية تكون صحيحة ساكنة وانما  
خصه الخويون بهذا القلب وسببها تنوين كغيرها بينة وبين الفوت انما يدرك الحركة  
التي تكون في التثنية والجمع **الفعل الابنية** قال ابو جعفر في الزبير في تعليلها على ان  
سببها وسبب ذلك ان الفعل مدلوله جنس وهو واقع على القليل والكثير لان في انك  
تقول ضربت بغير او يمكن ان يكون ضرب من واحد ويمكن ان يكون ضرب مرات فهو اذن  
دليل على القليل والكثير والابنية انما يكون مدلوله مفرد نحو رجل الانثى ان لفظ رجل  
لا يدل على واحد واذا قلت رجلا ن ذلك هذه الصيغة على اثنين فقط فلما كان الفعل  
لا يدل على اثنين واحد جين علم بكون التثنية قايمة وايضا فان العرب لم تثنه فان فعل  
ان الفعل مستثنى في قوله تفعلا ن فلو بان ذلك باطل لانك لو كان مثلهما ان تقول زيد  
قما اذا وقع منه القيام مرتين والعرب لم تقل ذلك فطال ان يكون مثنى في ذلك **الفعل**  
**القول** من الاسم ومطلوب صاحب البسيط يوضح ان هذا انه اكثر من مقتضى انه بصير يعني انه  
المركب والاسم منزلة المفرد وانما في ان الاسم كثر من الفعل يدل على ان تركيب الاسم مركب  
مع الفعل ومع قر الفعل والكثرة مظنة الحق في الحقيقة والاشارة قالوا اذا تقرر ذلك  
فهو مع ذلك فرع على الاسم من وجهين احدهما ان الفعل مشتق من المصدر وعلى مذهب  
اهل البصرة والمشتق فرع على المشتق منه لانه توقف وجود الفرع على وجود الاصل وانما في  
ان الفعل يقتضيه الاسم في اداة التركيب والاسم يستعمل بالتركيب من غير توقف وقال  
ابن يعين الاصل الفعل من الاسم لوجوب احدهما ان الاسم كثر من الفعل من حيث ان كل  
فعل لا بد لمن فاعل سم يكون معه وقد يستعمل الاسم عن الفعل واذا ثبت انه اكثر  
في الكلام كان اكثر استعمالا واكثر استعماله له خفي على الالفة لكثرة تداوله الاترياح  
ان السمع اذا قل على كلام العرب يقال على لسانه لقلعة استعماله له وانما في ان الفعل يقتضي  
فاعلا ومفعولا فصار كالمركب منهما اذ لا يسمي معنى عنه والاسم لا يقتضي شيئا من ذلك



فهو مجرد والمجرد اخف من المركب وقال لاننا الخاس في التعليق الاس اخف من الفعل الوجه  
منها ان الاستعمال اكثر استعمالا من الاقوال والشئ اذا اكثر استعماله على لسانه من حيث  
وانما قلنا انه اكثر استعمالا من الاقوال لاننا في الاصول فان  
اصول الاس ثلثية ورباعية وخامسة وليس في الاقوال خامسة وانما بالزيادة فالاس  
يبلغ بالزيادة سبعة واكثر من ذلك على ما ذكرنا الفعل لاننا في السنة فقد زاد عليه  
في الاصول والزيادة ولما لا ينفذ الاصول في الاس الجمع لهما سبعة عشر واصول  
الاقوال اربعة وانما لا ينفذ بالزيادة فالاسما تزيد على ثمانية والفعل لا يبلغ الثلاثين  
ومنها ان الاس ينفذ مع حذو والفعل لا ينفذ الا بانضمام الاس ومنها ان الفعل ينفذ  
الى الفعل فتشقل ولا كذلك الاس فان قلت فان المبتدأ يحتاج الى خبر فليكن كاجتناب الفعل  
الى فاعله قلنا تشقل الفعل فاعله اشبه من تشقل المبتدأ فليكن ان الفاعل ينفذ مثل الخبر  
من الفعل ولا كذلك الخبر من المبتدأ ومنها ان الفعل ينفذ ما يزيد نحو وفي الحاضر رعية  
والثابت ونحو في التوكيد والاضاير فتشقل من ذلك ومنها ان الاقوال تشقل من المصادر  
والمشتق فخرج على المشتق منه فيما اذا نزل على الاس والفعل انقل من الاصل التي **قاعدة**  
قال ابن هشام من قواعدهم انهم يعتبرون بالفعل عما مورادها وقومعه وهو الاصل  
الذي يشارفونه نحووا اذا طلقوا من اللفظ فليكن ما يسمونه من افعالهم انقصا  
للحرة وانحس الذين يوتروا من خلفهم اي لو تروا ان يتركوا الثالث ارادته واكثر ما  
يكون ذلك بعد اداة التنويع نحو فاذا قرأت الفرائض فاستغفرت في الصلاة فاصلا  
اذا قضيت من افعالهم يقولون لكن فيكون الراء معقار بنية قوله الى بعد ذلك اذ الجمال لفقده  
نزول وزال الارباعات من اللفظ اي نزول الارباعات الجامعة لقدرته عليه نحو وعندها  
عزينا انما فاعلنا اي قادرين على الاعادة واصل ذلك ان الفعل ينسب من الارادة  
والقدرة ولهم يقيمون السبب مقام المسبب وبالعكس **حرف العاقبة** اقلب قال  
ابن هشام في المعنى القاعرة العاشرة من فنون كلامهم اقلب واكثر وقوعه في الشعر  
تقول حاتم رضي الله تعالى عنه كان اسمه من بيت راس يكون من ارجاء عمل وماء  
نصب المراج فجعل المعرفة الخبر والاصل رفعه ونصب الفعل على ان المعرفة الاس والتكرة  
الحس وقول روية ومهمه مغيرة ارجاءه كان تون ارضه **حرف** اي كان سماء فخرية  
لون ارضه فكل من التشبيه بملغة وحذف الحذف وقوله امرؤ القيس في قوله فحدثت بنفسي  
نفس وما لي وقول القناني في قوله بالعدن السباع العدن المعنى والبيع الطين  
ومنه في الكلام اخذت القنسية في راسي وعرفت الناقة على الحوض وعلى المفاصل الجوهري  
وجملة منهم السكاكي والتمشركي وجعل منه ويوم يعرض الذين لغوا في النار وفي  
كتاب التوسعة لابن السكت ان يعرضتنا لموضع على الناقرة فيلوب وتقال اذا طلعت  
الجوز انتبها العود في الحرب اي انتبها في العود وقال في العود في قوله تعالى في سلسلة  
ذرى سمعون ذراعا فاسلكوه ان المعنى اسلكوا فيه سلسلة وقيل ان منه ولم من  
قربة اهدكتنا فيها باسنا ثم ذى قد لي اذهب بكتابي هذا لقوله ايهم ثم نزل عنهم

فانظر

فانظر ما ذا ابرجوت **وقال** الجوهري في كان قاب قوسين ان اصله قاب قوس فقلبت القوس  
والا فراء وهو حسن لان القاب ما بين مقبض القوس وسيفه اي طرفه وله طرفان  
فله قبان ونظيره قوله اخا احسن لهم بعد اداة فلسفت لشرى فعل مجرول اي  
لشر فعله وقيل في جمعيتكم ان المعنى فحيتهم وفي حقيقة عمل ان لا اقول لعل الله  
الا الحن على المعنى حقيق على بيا المتكلم كما قرأنا في وفي لنتوب لنعصية ان المعنى لنتوب  
العصية **قاعدة** على التمام يعود بانفسا قال ابن جني وذلك قولك قام زيد  
كلام تام فان زدت عليه فعلت ان قام زيد صار شرطاً واحتاج الى جواب وكذا  
قولك زيد اخو كان زدت عليه لم يكتف بالاسمين تقولنا علمت زيد يكر اخاك وتقول  
زيد معظف فان اردت عليه ان المفتوحة احتاج الى عامل يمل في ان وجبت فتقول  
بلغني ان زيدا معظف قال لجامع هذا ان كل كلام مستعمل زدت عليه شيئا غير معقود  
لغيره ولافتقن اسواه فالكلام باق بحاله بخلاف ما في وما زيد بها وان زدت  
شيئا مقتضيا لغيره معقودا به عاها الكلام ناقصا وفي لا اندلسي في شرح المفصل  
المجلة قد تكون ناقصة بزيادة كما تكون ختصان فان اذا دخلت على الجملة صيرتها  
جزا وجلة اخرى وجعلتها في حكم المفرد واخرجتها عن كونها كلاما قد يكون الشيء عرب  
اذا كان وحده من ذلك ما انت وما شئت فانها مبتدأ وخبر ان لم تأت بعد هيا  
نحو قولك وزيد فان جئت به فانت مرفوع بفعل محذوف والاصل ما تصنع او ما كن  
فان حذف الفعل برز الضمير وانفصل وانفعاه بالفاعلية او على تعام لك فحدث  
تتقد برما يكون وما فيها في موضع نصب خبر كان او مفعول لا تصنع ومثل ذلك  
كفيها انت وزيد الا انك اذا قد نمت تصنع كان كيف حالاً اذ لا نفع مفعول له وان  
الاحوال قد تعني عن اللفظ لا من بعين وقد ان المراه من اللفظ الدلالة على  
المعنى واذا اظهر المعنى بقرينة حالية او غيرها لم يحتج الى التفتت المطابق فاذن في  
باللفظ المطابق جاز وكان كالتا بيد وان لم يوت به فلا سقنا عنه وفرو عن  
القاعدة كثيرة منها حذف المبتدأ والخبر والفعل والفعل والمفعول وكل ما مل جازيها  
وكلا اداة جازحذوها **حرف التوقف** كثرة الاستعمال اعتمدت في كثير من ابواب  
العلمية منها حذف الخبر بعد لولا قال ابن جني في شرح المفصل حذف خبر المبتدأ  
من قولك لولا زيد خرجت وفكرت الاستعمال حتى رفض ظهوره ولم يجز استعماله وقال  
صاحب البسيط انما اختلفت عذوة بالنصب ببولد دون بكرة وفيها لكثرة  
استعمال عذوة معها وكثرة الاستعمال يجوز مع غيره وقال ابن جني اصل  
هلم عند الخليل ها للتبذير ولم اي لم تباهم كراستها فذات الالف تخفيفا وقال  
ابن جني في شرح المفصل قد توسعوا في الظروف بالتحذير والفصل وخصوها بذكر  
لكن في الاستعمال اوما حذف لكثرة الاستعمال المتكلم عند الاضافة والتثنية  
من هذا زيد بن عمر ووقولها بشر ولم ابل ولم ادرك وحذف اسم لاني لا عليك  
اي لا بأس عليك والتخفيف في قولك اذ اصليها التثنية لا اشتقاقها من قد دت

ك

فه



النسب وتطعمته وقوله الله لا فعلن باصا وحرف الجر **ل** سبب وجهه جاز حيث كثر  
في كلامهم فحذفوه وتخفيفا كما حذفوا رب قال وحذفوا الواو كما حذفوا اللام من  
قوله لا ه ابوك حذفوا لام الاضافة واللام الاخرى لتخفيف الحرف على اللسان وتقال  
بعضهم لحيابك فقلب العين وحصل اللام ساكنة اذ حذرت مكان العين كما كانت  
العين ساكنة وتزكووا اخر الاسم مفتوحا كما تزكووا اخرها بن مفتوحا وانما فعلوا ذلك به  
لكثرة في كلامهم فحذفوا اعرابه كما ضروه ذكر ذلك ابن السراج في الاصول قال ابن  
يعيش الحكمة اذا كثر استعمالها حذرت من التخفيف ما لم يحز في غيرها وفي تذكر الفارسي  
حكي ابو الحسين والعزائم يقولون انشيت بك قالوا القول فيه عندنا انه اي شيء خفف  
المحسنة والشيء الحركة على اليافعة كذا اليافعة فحذرت التكرار فيه فاسكتت فالحق  
التثنية فحذرت لا لتقاء الساكنين كما انه لما خفف هو ثم اخوانه فحذف المحسنة وطرح  
حركته على اليافعة فحذرت التكرار فيه فاسكتت وحذفها لا لتقاء الساكنين بل لئلا يسمع الخواص  
والثنية في انشيت مثل الخافى اخوانه قالوا نقلت الاسم يعني على حرف واحد قبل اذا كان  
كذلك شيئا في انشيت فحذفوا ذلك لا لاضافة لازمة فصار لزوم الاضافة مستحب  
له بما في نفس الكلمة حتى حذرت منها فقالوا فيهم وحذفوا وكذا يشي وقالوا فيهم  
في المفضل في الذي فلا سبطا فيهم اياه بصلته مع كثر الاستعمال فحذفوه من خروج  
فقالوا الذي في اليافعة الذي يحذف الحركة ثم حذفوه راسا واجزا وبلاد التثنية  
التي في اوله وكذا فعلوا في التي وقال ابن عصفور في شرح الجمل انما ينبت (ابو علي التيمي)  
لكثرة الاستعمال لادحركت بالكسر على اصل التثنية لانضاف تغل الكسر في تغل  
ابا لتي قبل الاخرى مما يكثر استعماله فكان يودي ذلك الى كثرة استعمال التغل  
قال وما بين تلك كثرة الاستعمال او جفت ابن انهم قالوا جفت كوايا تكسر على  
اصل التثنية الساكنين واخذوا تغل الكسرة والياء الى كانت قليلة الاستعمال لانه لا يستعمل  
الا في القسم وهي مع ذلك من نادى القسم قال وكذلك ثم ينبت على الفتح اذ لو حركوها  
بالكسر على اصل التثنية الساكنين لانضاف تغل الكسر الى تغل التثنية مع انما  
كثيرة الاستعمال فكان علم من ذلك كثرة استعمال التثنية قال وكذلك وانما  
ينبت على الفتح ولم تكسر على اصل التثنية الساكنين استنبطوا ذلك كسرة مع التثنية  
اوليا في كتب مع ان هذا الحرف كثيرة الاستعمال ولو كسرت لادي ذلك الى كثرة  
استعمال التثنية **وقال** ابن النحاس في التثنية انما لم يزد في الفعل في باب  
التثنية بكثرته في كلامهم كما ذكر سبب وجهه وقالوا لما في لان التثنية مما يخاف منه  
وقد عرفت الخوف في موضع انما لا يجعل نظير الكلام ليدل على الخوف بالمخاطب قبل  
تمام الكلام **وقال** ابن جني في شرح المفضل ان القسما اذ كثر في استعمالهم واستعملوا  
اثر التخفيف وعلى حسب تغاوت التثنية وتغاوت التخفيف ولما كان القسم مما يكثر  
استعماله وشكر رده بالفتح في تخفيفه من غير ما وجد من ذلك حذف فعل القسم نحو  
يا الله لا فوسن ايا حلف وربما حذفوا المقسم به واجزوا بدلالة الفعل عليه نحو اقسم لا فعلن

والمعنى

والمعنى اقسم بالله ومن ذلك حذف الحرف مع الجملة الاستدلالية نحو لمرك وامر الله واما ما قبله  
فقد عرفت استدلالات محمد وفة الاخبار ومن ذلك ابدال الناصب الواو نحو تالله تعشون  
ومن ذلك قولهم امر الله والعم البقا وفيه طائفة بفتح العين وسكون الميم وبضم العين  
وسكون الميم وبضمها فاذا اجبت الى القسم لم تستعمل فيه الا المقنن العين لانه اخف  
المقننات الثلاثة والقسم كثير فاختر الله الاخف وقالوا البقا في التبيين لاسم الله  
تعالى خصا يصح منها دخولها عليه مع وجود اللام فيه ومنها زيادة الميم في اخر نحو  
اللام ولا يجوز في غيرهما دخول تا القسم عليه نحو تالله ومنها التثنية ومنها الادوات  
كقولك ه الله والله وذلك لكثرة الاستعمال وقالوا ايضا يجوز حذف حرف القسم في اسم  
الدين غير عوض ولا يجوز ذلك في غيره ووجهه ان الشيء اذا كثر كان حذفه كذا لان  
كثرة تخرجي مجريا لمذكر ولذلك كثر في التثنية والحكاية في الاعلام دون غيرها وانما  
سرع ذلك لكثرة وقال ابن النحاس في التثنية اذا التثنية ساكنة والثاني لالم لغرض  
اختر فتح الاول نحو من الناس طلبا للتحفة فيما يكثر استعماله وتغل الكسر تغل نوا الى  
الكسر في فيما يكثر استعماله وتغل الكسر تغل نوا الى الكسر في فيما يكثر استعماله **وقال**  
ابن فلاح في المعنى سبطا التثنية ان يكون المخرج منادى وذلك لانه حذف والادوات  
استعملت له وذلك لرفعوه على المي والميت والياء فاسبب كثرة استعماله لتخفيف لفظه  
بالحذف كما حذفوا منها التثنية واما المتكلم المضاف اليها قال وسرطه ان يكون على وانما  
لخواصا فحذفوا الواو اصاح لانه لما كثر استعماله من غير ذكر موصوف صار بمنزلة العلم  
والخصص والبنام والياء من استعمالها فحذف الياء لكثرة الاستعمال حتى ان العرب قلعت  
العرب فتقول له يا ابن ام وبانم استعمالها فاقرب الياء وان لم يكن بينهما نسب قال  
وانما وجب حذف الفعل العامل في المنادى وفي التثنية لان الواضع تصور في الذهن  
انه لو نطق بكثرة استعماله لكانت الاشارة ظلية للتحفة لان كثرة الاستعمال مظنة التخفيف  
واقام مقامه في انذار حرق يد عليه في محله وقال المصنف الذي يجب انما رفعه له  
انما وجب اشارة لكثرة الاستعمال ومعنى كثرة الاستعمال انه تغل في اذها تخفف  
انهم لو استعمالوها لكثرة استعمالها فيفتقروها بالحذف وجعلوا المصدر دعوى منها  
**وقال** ابن الدهان في العن ذهب الاخفش ان ما يكثر كثرة استعماله انما قصورته  
العرب قبل وضعت وعلمت انه لا بد من استعماله فابتدوا بتثنية علمان لا بد  
من كثرة استعماله الدعوى الى تغييره كما قال **راي** الامر بغيري في اخر قصير اخر اول  
**وقال** السخاوي في شرح المفضل هم يغيرون الاكثر ويحذفون منه كما فعلوا في المثل اول  
المخوفة كقولهم اميات وكقولهم اللام باليت ويا اميت **حرف اللام** اللبس محمد  
ومن ثم وجع له ما يزيلها اذا خيف واستغن عن الحاق نحو اذا امن من الاول الاعراب  
انما وضع في الاسماء لئلا يلبس الى جعل فيها باعتبار المعنى المختلفة عليها ولذلك  
استغن عن الافعال والحروف والمضمرات والاشارات والموصولات لانه دالة على  
معانيها بغيرها المختلفة فلم يوجب الياء ولما كان الفعل المضارع وبعثوره معان مختلفة

يف

ل

ور



كالأمر وخلي فيه الاعراب ليس من الاعراب لانهما ومنه رفع الفاعل ونصب المفعول  
 فان ذلك خوف اللبس منها لو استوفى في الرفع والانسب ومن ذلك قال السطري  
 اسم الفاعل المتعدي الى المفعول دون الفاعل لان افعالهم لا تفاعل والمفعول يفتي  
 الى اللبس لعدم تعيين المضاف اليه فالتميم افعالهم الى المفعول ليحصل به كعين المضاف  
 اليه بخلاف الصفة المشبهة واسم الفاعل من اللازم فانه لا يفسر افعالهم الى فاعله بتعيينه  
 فحازت افعالهم لذلك ومن ذلك الذي البسيط كان قياس اسم المفعول من الثلاثي  
 محو ضرب وقتل على مفعول بفتح الميم لا محو ضرب وقتل ليعلم ان جارا على ضرب وقتل لا انه  
 عدل عنه الى مفعول لئلا يلبس باسم المفعول من فعل نحو كرم ومضرب من اكرم واحرب  
 وحسن الثلاثي بالزيادة لانه معرفة ومن ذلك قال في البسيط في التنصيص في فعل  
 ان يكون على الفاعل بالتنصيص على المفعول نحو اكره مقتول وبكر افضل منه لانهم لو فعلوا  
 على الفاعل والمفعول لا ينسب التنصيص على الفاعل بالتنصيص على المفعول فاعلم ان يقضي  
 الى اللبس كان التنصيص على الفاعل لولا انه كان جزء من الفعل والمفعول ففعل وفكان  
 التنصيص على مالهو كما ذكر من التنصيص على المفعول ففعل وفكان التنصيص ومن ذلك قال  
 في البسيط المحمدي ان الصرف مما رتب من التثنية وحيث وقعت منع الصرف انما زالت  
 التثنية من خاصته وليست الجرم من الصرف وانما حذف منها فثوبين كراهية ان يلبس بالاضافة  
 الى المتكلم لانه حكم حذف في المتكلم وانما البسرة في غير الله قال ثوبت دموع بين يدي  
 طوم وكراهية ان يلبس بالبدنيات على الكسر نحو حرام ومن ذلك قال في البسيط فائدة  
 العدل في الاعلام حقه اللفظ ورفع ليس الصفة لان فاعله وضعه الصفة فاذا  
 عدل الى فعل زال ذلك ليس وقال بكسر الصفة يفتقر لانها اذا كسرت اللبس بها  
 الصفة المذكورة بصفة الموث في بعض الصور عند حذف الموصوف نحو قامت الصفاف يجمل  
 الرجال والنسب واذا جمعت بالواو والتثنية والافعال انتفى اللبس ومن ذلك يكون ان  
 ان يقال في النداء يا ابي ويا امي ويا اخي ويا اخواتي ويا اخواتي ويا اخواتي ويا اخواتي  
 ولا يدخل هذه التامر صافيا لم يوث من لفظه لوقلت في يا خالي ويا عمي ويا خاله ويا عمه  
 لم يجر لانه كان يلبس بالموث فاما دخول الت على الام فلا اشكال انها موشحة واما  
 دخولها على الاب فليعلم ان الميثاق من نحو راوية وعلاجة ومن ذلك قوله لله د  
 فارس وجسبك به من ناصر وقال ابن يعقوب فان قيل كيف جاز دخولها هنا على الذكر  
 المخصوص بتمتع بغيره على غيرها فلا يقال هو اقرب منه من عبد وعندي عتق و  
 من د ريم بل سر المرح عند طوم ومن نحو من العبد ومن الد ريم فالجواب ان هذا الوضع  
 ريبا انفس فيها ليعلم انما قالوا من المخصوص بغيره ومن ذلك قال ابن يعقوب انما  
 اني بالمخدرات كل منظر من الايمان واخراسا من الالباس اما الايمان فظاهرا لا كاستغنى  
 بالحق لو احدث عن الاسم بما لا فيكون ذلكا لغيره من الاسم واما الالباس فلا ان  
 الاسماء الظاهرة كثيرة الاشارة الى ذلك فقلت زيد فاعلم ان زيدا زيدا في ريبنا في  
 انه غير الاول وليس للاسم الظاهر احوال يفتقر اليها اذا التبت وانما يزيل الالباس

اولي

هـ

منه في كثير من احوالها الصفات والمضمر لا يفسر فيها فاستغنى عن الصفات لان الاثر  
 المقترنة بها وهي حضور المتكلم والمخاطب وتقدم ذكرها ليعلم في الصفات ومن ذلك  
 قال ابن فلاح في المغني انما ضم حرف المضارعة في الرباعي دون غير خيفة الثنائي الرباعي  
 بزيادة الهجزة بالثلاثي نحو ضرب يضرب واكرم يكرم لان الهجزة في الرباعي تروى مع  
 حروف المضارعة وتكون حرف المضارعة لم يعلم مضارعا لثلاثي هوام مضارعا لرباعي  
 ثم حمل بقية البنية الرباعي على ما فيه الهجزة وانما خص العلم بالرباعي لان الثلاثي اصل  
 والرباعي بزيادة الهجزة فخرج جعل للاصل الحركة المضمومة وللرفع الحركة الثقيلة وما زاد  
 على الثلاثي محمول على الثلاثي وخرج عن هذا الاصل اهراف مبرين واسطاع يستطيع فانه  
 ضم حرف المضارعة متبعا مع انهما اكثر من الربعة وفي ذلك وجه واحد ان الهمزة والسين  
 زيرتا على غير قياس والمعين على الفعل الرباعي فيها في حكم العدم وانما في انهما حلا عوضا  
 عن حركة من الكلمة فانه نقلت اليه في ما واد كما ناعوضا عنه لم يعين بهما فان مستغنى  
 فذلك لم يتغير حكم الرباعي ولو كانا حرفين مستغنيين لخرجا الى الخامس وتغيرت صيغة الرباعي  
 من الغم وقطع الحصر وانما حركتا بفتح من نقل حركة العين الى الفاء وان كان نقل  
 حركة العين الى الفاء لا يقتضي عوضا تكون الرباعي لم يتغير صيغته بها فصارت مبرزة  
 الحركتين تكونهما عوضا عن نقل الحركتين لانه الحركتين موجودان فقلت  
 بعضهما مع وجودهما انتهى ومن ذلك قال الحطاف في شرح الايضاح يقول في التجب  
 ما احسنه في الغرض احسنه في الاستغناء في الاستغناء في التجب والى الاستغناء  
 لئلا يلبس احدهما بالآخر والتجب بهما ومن ذلك قال ابن النحاس في التعليل لا يجوز ان  
 يان المنصوب على الاختصاص من الاسم المهمة نحو في هذا الفعل كذا لان المنصوب انما  
 يذكر لبيان الصفة فاذا اجمعت فقد جرت مجاهدا اشكالها الصفة ولذلك لا يجوز ان يكون به  
 كثر فلا يقال اتفقوا فنعمل كذا لان التكرار لا يفسد ومن ذلك قال ابن فلاح في  
 المغني انما امتنع حذف حرف النداء من اسم لاسارة عنها ليعلم ان لئلا يلبس الاشارة  
 المقترنة بقصد النداء بالاسارة العارية عن قصد النداء ليعلم ان العارية عن قصد النداء لا تقول  
 فانه يفتقر الى علمية المقترنة بقصد النداء ليعلم ان العارية عن قصد النداء لا تقول  
 يشاء على الصفة اسم الصور فربما تدل على النداء وهذه القرينة منضبة في اسم  
 الالباس وقالوا انما امتنع حذف حرف النداء من المنغشاة به لئلا يلبس لانه بلا  
 الالباس فانه معنونة منها ولا يفسد الاعراب فارقا لوجود اللبس في المقصور والمفتوح  
 حاله الوقوف ومن ذلك كمعوا حبيب على جليل يلبس بالحي الذي هو ضد الميت بخلاف  
 ساروا كان من هذا النوع كبقية ونعامه وحامه وجرا ده فانهم اسقطوا من جعل الصاء  
 وكذا في مذكره قال في الساسي سمعت كل هذا النوع يطر من ذكره الهاء لا في حية فانهم  
 يقولون حية المذكر والمؤنث فيقولون رابت حية على حية فلا يطر حركتها من ذكره  
 ومن ذلك اذا التفتي ساكنا ونحيف من تحريك احداهما بالكسر لانه سحر كالفعل نحو ان  
 في خطاب المذكر وتضرب وتضرب في خطابه لانه لو حرك بالكسر لئلا يلبس خطاب المؤنث

ة



منها يجوز اقامته ايما شئت وذلك ان القاعدة ان المحدث والمحدثي كالملفوظ به وهما هنا  
حرف الجر المحدث وف مرادف لظهوره في الاقامة المبرح وقد تكاد ان مرادف التبرع قال  
ابن قدامي المعنى اصل الحان يحدون خبر لا كثيرا وانما يعرف للعلم به وبمراد في حكم المنطوق  
**ما كان كالجزء من منطلقه لا يجوز تفقد** عليه كما لا يتقدم بعض حروف الكثرة عليه  
وفي خبره وخ الاصل لا يتقدم على الموصول ولا شيء منه لانه بمنزلة الجزء من الموصول  
التي لا لغاها لا يتقدم على فعله لانه كالجزء منه **الثاني** الصفة لا يتقدم على الموصوف  
لا يتقدم حيثما يمكن له وقسمته انبثقت الجزاء منه الرابع المضاف اليه بمنزلة الجزاء من  
المضاف فلا يتقدم عليه الخامس حرف الجر بمنزلة الجزء من المجرور فلا يتقدم عليه المجرور  
قال ابو الحسن بن ابي ابراهيم في شرح الايضاح خمسة اشياء هي بمنزلة شيء واحد الحار والمجرور  
كالشيء الواحد والمضاف والمضاف اليه كالشيء الواحد **الفعل** والفاعل كالشيء الواحد  
والصفة والموصوف كالشيء الواحد والصفة والموصول كالشيء الواحد **ما يجوز تفقده**  
وما لا يجوز فيه خروج الاول والخبر المستند وفيه خلاف فمنه من اجاز مطلقا وبه جزم ابن  
ماكد ومنه من منعه واجبا لعطف يجوز بدق قايهم ومنطلق لا ان يربط بضافه بين ذلك  
في حين واحد يجوز نحو هذا حلوه مضاي من هذا العسر ليس اي اجنط **قال** اوجبان  
وهذا اختيار من عاصره من المشايخ الثاني الحال وفيه خلاف قال في الارتقاء ذهب  
القاضي في حجة الى انه لا يجوز تفقده ويحتمل نحو قوله كجاء زيد مسرعا صاحب الحال  
الاول فقط وصاحب صفة مسرعا او حال من الضمير المستكن **ودهب** ابن جني الى جواز  
ذلك وقال ابن مالك في شرح التسهيل الحال شبهة بالخبر وشبهه بالفتحة فجاز ان يكون  
لفظ الواحد والمنعوت الواحد خبران فصاعدا وفتان فصاعدا وقد كثر جواز ان يكون  
للأسم الواحد حالان فصاعدا وزعم ابن عصفور ان فعلا واحدا لا يصب اكثر من حالين فجازا  
على الظرف وقال لا يثبت له وقت يوم الخميس يوم الجمعة كذا لا يثبت جاز في صاحب المسعودي  
واستثنى الحال المنصوب بالفعل لا يتقبل نحو زيد وكما احسن منه ما سياتي قال في اذ  
هذا كما نظرف نحو زيد يوم الجمعة عددا وزيد خلفك اسرع منه اما ما كان قال وضح  
هذا في افعال التفصيل لانه في مقام فعل من الاثر في ان معنى قوله زيد اليوم افضل  
منه ضمرا زيد زيد خلفه اليوم على فضله عند الثاني لانه المستثنى والمجرور وحيث لا  
يستغني باده واحده ونعطف شيئا نوا حازه فم نحو ما اخذ احد الارزبد **درهما**  
وما ضرب القوم الاربعة بعضها الرابع الظرف وتعدد وممتنع بلا خلاف وقد اختلفوا  
على ان الفعل لا يعمل في ظرفين لا يثبت له مثلا في يوم الجمعة يوم السبت لا يوقع قيام واحد  
في يوم الجمعة ويوم السبت محال وكذا جعلت امامك خلفك لان وقوع جليوس واحد في مكان  
محال ولهذا قالوا في قوله تعالى ان سينعم اليوم اذ ظلمت ابيهم ان يكون اذ طرفا فيرفع  
لانها يعمل في ظرفين الخامس الفتحة ويجوز تفقده بلا خلاف اسد س عطف البيان ذكر  
الزنجشري في قوله تعالى من ذلك ان سادنا سادنا عطف بيان لرب الناس وقال ابراهيم بن  
الانباري عن النخعي في عطف البيان قال يجوز ان يذكر الموصوف في علم واحد لم يجوز

ذلك السابح اليك قال ابراهيم بن ابي ابراهيم في السير ما يدل اليك عند من شئت وذكر في خبره الابد  
واما يدل الكل ويدل البعض ويدل الاسمي فلا ينضم من التوحيب اعوف في  
جواز ان تذكر وفيه او منعه الا ان في كلام بعض صاحبنا ما يدل على ان البدل لا يتكرر  
**موا جهة الاصول فيها مباحث** الاول فيما يرجع من الاصول وما لا يرجع قال ابن جني  
ان اصل الاصول المنصرف عنها الى الفروع الى الفروع على ضربين احدهما ما اذا اصبحت اليك  
جاء ان يرجع والاخر ما لا يثبت مرجعته لان العرب انصرفت عنده فلم تستعمله في الاول  
منه الصرف الذي يشارق الاسم لمساكنته الفعل من وجهين فحي اجبت الى حرفه  
جاء ان ترجع فصرفه ومنه اجرا المعتل بمرعي الصحيح مخوف لا بارك الله في لغوي **فصل**  
يصح ان الجمن مطلب هو بقية الباب ومنه اظهره والتنصيف كجئت عنده ووضعت  
اليك والاسبق وقولنا المجرى على الاجل وبقية الباب ومنه قوله ما لا ادقوت  
سبحه فبما ومنه قوله ما هي الزاوية احياء **و** وكثيرا في شيان وهو ما لا يرجع من  
الاصول عند الضرورة وذلك ان في المعتل العين مخوف وبيع وخاف وهما ب  
وطا لهذا لارجا صله اليك الا ترى انه لم يأت عنه في نثر ولا في شعر منه مصحح نحو  
قوم وبيع ولا يبيع ولا خوف وكذلك معناه في قوله قوم وبيع **قال** اما حكم بعض الكوفيين  
من قولهم هبوا الرجل من الهبة فوجه انه خرج مخرج المبالغة فلم يأت في قولهم فقولهم  
اذا جاءوا ففوضوه وترموا اذا جاءوا رمية فكل ما لا يمتنع كذا في خرج هذا من  
اصله في فعل ما عنيها وعلته جميعا ان هذا انما لا ينصرف لمخارجه من مائة من المبالغة  
لما لا يتعجب ونعم وليس في الما ينصرف فخلوا فيه فوجه في هذا الموضع مخالفا للباب  
لانهم انما يحتملوا ان يبنوا فعل ما عنيها في مخالفة انتعالم من الانتقال الى ما هو  
اقبل منه لانه كان بل ميم ان يقولوا ثمن اربع وبيع وبيعوا وبيعوا وبيعوا وتعود ذلك  
من تصاريحه وكذلك لو جاء فعل ما لا يمتنع منصرفا لزم ان يقولوا رمت ارموا  
ويرموا ونه يرمون وتعود ذلك فيكون قلب اليك واوا ويل تعال من اليك فاما قولهم  
رما الرجل فلفظه لا يتصرف فلا يشارق موضع هذا كما لا يتصرف ثم وليس فاحتمل  
ذلك فيه لوجود عليه وامنه تعدد به الى غير ذلك فاحتمل هبوا الرجل ولم يعمل لانه  
لا يتصرف لمخارجه من مائة من المبالغة في باب التعجب ونعم وليس ووصف للزم اعلا **هـ**  
وان يقال هاهنا يفترون في الما يتصرف في بصرية الاسماء في صح نحو الفود والحركة والصبر  
والغيب كذا في صح هبوا الرجل فاعرف ما صح ما اطوله وبيع وتعود ذلك **وم** لا يرا  
باب الفعل اذا كانت فاقه صاد او طاء او طاقان ناه تغلب طائحو  
اصطر واصطرط واطردوا واطردوا اذا كانت دالا او ذالا او زايانا ناه تدب  
دالا نحو دج وادكر وارزان ولا يجوز خروج هذه التثنية اصل ما لم يأت في ذلك في نظم  
وانتر **قال** اما حكم خلف من قول بعضهم التفتت الموكب واستنقطت واستنقطت  
فقد يجوز ان يكون الصاد دالا من الشين في استنقطت ثم ويجوز ان يكون دالا من اللام  
في التفتت فيترك ابدال التا طامع الصاد لمكون ذلك اياها بائنه بدل من اللام

جمع



او الشين فتصير انما مع المضاد كتحسنت معهما المضاد يدل منه وتغير ذلك قولنا شاعرا  
 يا ريت ان تار من المتغير وتغير تعقب المضاد اليه واجتمع لما اراد ان لا يسمع ولا يسمع  
 ما لا يارطه حقيقا فليطبع فابدل لام الطبع من المضاد واقرأ الطبع مع اللام يكون  
 وتغير ذلك ببدل على انه يدل من المضاد وهذا الصيغة هو لا تفرق في معنى ما يحسنه وهو ان  
 ومن ذلك امتناعهم من تصحيح الواو الساكنة بعد الكسرة ومن تصحيح الياء الساكنة بعد  
 الفتحة فاما قراءة ابي عمرو في ترك الهمزة باصالح الياء فتصحيحها الياء بعد حمة الحاقلا طرقة  
 ان يقول يا غلام او بجل والعزق بينهما ان حمة الياء في صانع الياء بعد الفتحة له نظير  
 وهو قولهم قتل ويخرج فجاء المفصل على المسبل وليس في كلامهم واوساكة صحت كسرة  
 فيجوز قياسا على يا غلام وجل فان قلت فان الفتحة في قولهم قتل ويخرج لم تصح لانها استقام  
 ضم للكسرة والفتحة في يا غلام وجل كسرة صحت فكذا في قولهم قتل ويخرج فاما  
 حمة ياء وليس لقولك يا غلام وجل شبه فيل عليه لا كسرة حمة ولا كسرة مشوبة فاما  
 تغاوت ما بين الحركتين في كون احدهما ضممة صريحة والاخرى ضمة غير صريحة فاما من تعتقد  
 العرب ما هو على كونه وذلك انهم اغتضروا الاختلاف الحركي مع اختلاف الحركتين في نحو  
 جميع في العافية بين سالم وعالم مع قادم وظالم فاذا تساووا في اختلاف الحركتين مع اختلاف  
 كان تساويا في اختلاف الحركتين وحدهما في يا صالح ويغنا وقيل ويبيع اجدر بالحوار فان قلت  
 فتدحسنت الواو الساكنة بعد الكسرة نحو اجلوا ذواخر اذ لا قبل الساكنة هنا لمسا  
 ادخمت في الحركة فبنا اللسان عنها جميعا نبوة واحسن جريا لذك مجري الواو المتحركة  
 بعد الكسرة نحو طول وجول وعلى ان بعضهم قد قال اجلسوا اذا قال مراعاة الاصل  
 ما كان عليه الحرف ولم تبدل الواو بعدها لما كان الياء اذ كانت هذه الياء غير لازمة  
 فري ذلك في الصيغة مجري ديوان فيها ومن قال شيرة وطيل فتعيا من قوله ههنا  
 ان يقال اجليا زان فتعديها جميعا اذ كانا قد جرتا مجري الواو الواحدة الحركة فان  
 قيل فالحرركات قبل الالفين في سالم وقادم كلتا هما فتحة وانما شبيبت احد منهما بشي  
 من الكسرة وليست كذلك الحركتان في يا صالح وقافيل من حيث كانتا الحركة في حيا  
 يا صالح حمة البنية وحركة قافيل كسرة مشوبة بالضم فتدري الاصلين ههنا  
 مختلفين وهما ههنا لا معنى في سالم وقادم متفقان قيل كيف تصححت الحاء في الضمة  
 في قيل مشوبة غير مخلصه كما ان الفتحة في سالم مشوبة غير مخلصه نعم ولو تطهرت  
 الحركة في قاف قيل لو جردت حصة الضمة في اكثر من حصة الكسرة اذ وان احوالها  
 ان يكون في الذوق متساوية من بعد ذلك ما قد مناه من اختلاف الالفين في سالم  
 وقادم لاختلاف الحركتين قبلهما الناشئان هما عنهما وليست آليا في قيل كذلك  
 بل هي يا مخلصه وان كانت الحركة قبلها مشوبة غير مخلصه وسبب ذلك ان الياء  
 الساكنة سابق ينج غير متحليل فيها ان تصح بعد الفتحة المخلصه فضلا عن الكسرة المشوبة  
 بالضم الا ان لا يستغدر عدي حمة الياء وان اخلصت قبلها الفتحة في نحو تيسر في اسم  
 القاعل من اليسر لو تحسنت اخراجه على الصيغة وكذلك لو تحسنت تصحيح واوموزان

في قوله  
 وتغير ذلك  
 وهو قوله

قيل انقلب وانما في ذلك تحسنت كلفة لاخراج الحرفين معي من غير مدح فاما الالف  
 فتدحسنت غير هذا الا ترى انه ليس في الطوق ولا من تحت القدره صحة الالف بعد  
 الفتحة ولا الكسرة بل انما هما حمة الفتحة قبل فان حمت الفتحة قبل حمت بعدها  
 وان شبيبت الفتحة بالكسرة عني بالالف نحو الياء نحو سالم وعالم وان شبيبت بالضم تحي  
 بالالف نحو الواو في العملاقة والركاة وهي الفاتحة فتد بان كان ذلك فرق بين  
 الالف وبين الياء والواو وهذا طرف من القول على ما راجع من الاصول للضرورة من  
 رفض فلا يراجع فاعرفه وتنبه لامث له فانهما كثيران انتهى **المبحث الثاني** في مراعاة  
 الاصول نارة واهما لمعراياها اخرى عقده ابن جني بان بعد باب الذي تقدم  
 قال في الاصول فصحفت الحائز وحكت الثوب ونحو ذلك وذلك ان فعلت ههنا  
 عديت فلو لا ان اصل هذا فعلت لفتح العين لما جاز ان فعلت فعلت ومن ذلك قوله  
 بيك يرب منار فخصومة ومحتطما تطيح الطوامح الا ترى ان اول البيت مبني على  
 طرح ذكر الفعل وان اخر قد غود فيه الحديث عن الفاعل لان تقديره فبما بعد بيك  
 محتط قد فعله بيك على ما اراده من قوله بيك ونحو قوله تعالى ان لسان  
 خلق هلدوما وخلق الانسان ضعيفا وقوله تعالى اقرباسم ربك الذي خلق خلق الانسان  
 من علق وقوله خلق الانسان علمه الياء واما له كسرة ونحو من البيت قوله تعالى في يوم  
 اذ ان الله انزفح وين كرفها اسد يسبح له فيها بالعد والاصل رجل يابح له فيها  
 رجال ومن الاصول المرافعة قوله مررت برجل ضارب زيد وعمرو وليس زيد بقاير  
 ولا قاعدا وان سيجول واهلك واذا جازا تفرعا الغرور نحو قوله بدي الى ان لم يدرك  
 ما مضى ولا سابق شيئا اذ كان حاييا وقوله مستابيم ليسوا مضين من عشرة ولا ثمان  
 الا بين قراية كانت مراعاة الاصول اذ واجد ومن حيد ذلك هذا ان ضاربا لا  
 تزي (نك) لو اعتدلت بالنون المحذوفة فقلت كما نك قد جمعت بين الراءتين المصنفين  
 في اخر الاسم وعلى هذا القيل كرا الكلام ان يعامل الحاضر فيعالب حكمه لخصوه على الغائب  
 لمخيه وهو شاهد لغوة اهل الثاني من الفعلين لغزبه وغلبته على اهل الاول  
 لبعده ومن ذلك قوله وما كل من وافيها ناعارف فيمن نون واطلق مع رفع كل وجه  
 ذلك انه اذا رفع فلا بد من تقديره المعالي بعد على المبتدأ من خبر صغير وكل واحد  
 من المتنون في عارف ومنه الاطلاق في عارفوني في اجتماعهم مع الهاء المرافعة المقدر  
 الا ترى انك لو جمعت بينهما فقلت ما رفته او عارفته لم يخرش من ذلك وانما هذا  
 لمعاملة الحاضر والارح حكم الغائب فاعرفه ونفسه فانه باب واسع **المبحث**  
**الثاني** في مراعاة الاصل الاقرب دون الاعد قال ابن جني هذا موضع فلما وقع  
 تفصيله وهو معنى يجب ان يبينه عليه ويجوز القول فيه من ذلك قوله في حمة الدال  
 من قوله ما رايته منذ اليوم لانهم يقولون في ذلك انهم لما حركوها لاقتا الساكنين  
 لم يكرها لكانهم ضموها لان اصلها الضم في منذ كذا العرب كذا الاصل الاقرب الا  
 ترى ان اول حال هذه الدال ان تكون ساكنة وانما انما ضمت لاشقا الساكنين اتباعا

تتم

رة



لحقمة الميم فهذا على الحقيقة هو الاصل الاول فاما حكمه في هذا ما هو بعد سكونها  
 الاول المقدر ورويل على ان حركتها انما هي لا نقعا الساكنين انه لما زال النفا وهما  
 سكتة لزال في من وهذا واضح فحتمه لزال اذن من قولهم هذا اليوم انما هو الاول الاصل الاقرب  
 الذي هو من دون الابد المقدر الذي هو سكونه لزال في من قبل ان يتحرك ولا يتحرك  
 الا عند ما لم يخرج الى اللغز لان الدليل اذا قام على شي كان في حكم الملقوط به وان لم  
 يخرج على السنتهم استعما له الا نري الى قول سيبويه في تنوذه انما ظهر لضعفه  
 لانه لم يكن بما لم يجرى وقد علمنا ان الاطلاق انما هو من جهة لفظية ومع هذا فلم يظهر ذلك  
 الذي قدوره من جهة هذه فلو كان ما يقوم الدليل عليه لم يظهر الى اللغز بمجرده  
 الملقوط به لما الحق لسر د اوسودا انما لم يغير هو به ومن ذلك قوله لم يغيرت وقلت  
 لغيره معا على الاصل الاقرب دون الابد لان اصله فعل يفتح العين يفتح وقول شمر  
 نقلنا من فعل الى فعل وفعل ثم قلبت الواو الى تاء في فعلت العاقلة التي ساكنة في العين  
 الملقوبة العاقلة فقام الفعل فحدث العين لا نقعا في فصار التقدير فقلت  
 وبحث ثم نقلت الصفة والكسرة الى الف لان اصلها قبل القلب فعلت وفعلت فصارا  
 فقلت وبحث فخرج من مراجعة اصله لانه ذلك الاصل الاقرب لا الابد الا نري ان اول  
 احوال هذه العين في صيغة المثال انما هو فتمت العين التي ابدت من الصفة والكسرة  
 وهذا واضح ومن ذلك قولهم في مطاير عطايا انما لما اصارت الصيغة الى مطاير وعطايا  
 ابدوا المصنوع على اصل ما في الواو واحد وهو الياء في مطية ومطية ويعري ان لا يسميها ان  
 الا ان تعلم ان اصلها تن الياء وان كان في الاصل مطية ومطية وعطية لانه من  
 مطوت ومطوت فاصل الياء منها الواو ولو خط ما فيها من الياء دون الاصل الذي هو الواو  
 رجوعا الى الظاهر الاقرب اليك دون الاول لا بعد عنك ففي هذا تعويذ لا محالة الثاني  
 من الفعلين لانه الاقرب وليس كذلك صرف ما لا يتصرف ولا اطلاقا لا تصنع  
 لان هذا هو الاصل الاول على الحقيقة وليس كذلك اصل هذا الذي اليك منه كما كانت  
 فيما تقدم فاعرف الفرق بين ما هو مورد والاول دون ما هو اسبق رتبة منه وبين  
 ما يرد الى اول كسرت رتبة مقدره له **الرابع في مراجعة اصل**  
 واستيفان فخرج لما بين جنين ان كل حرف غير متقلب احدث الى قلبه فانك حينئذ  
 تخرج له فرعا وليس تراجع به اصلا ومن ذلك الالف في المتقلبة الواقعة اطراف  
 للاحق او لثنيث او لغيرها من الصيغة لا غير فالي للاحاق الفاء في ثنيث فانه ما روط  
 وصيغتها ودلت على واثنيثا لثنيثا كالنسكرى وعظني وجادي والين المصبغة لا غير  
 كالف صبيغته وقبضته وزيغته في احدثت الى تحريك واحدة من هذه الالفات  
 لثنيثها او لجمع ثنيثها يا فقلت اطيان وجنطيان وكذا الباء في هذه الالباء  
 فرع من اجل ولبست مراعاة اصله لانه ليس واحدة منها متقلبة اصلا فاما في  
 غير هاتين الالفين المتقلبتين كالف مغزى ومزغى لان هذه متقلبة عن ياء متقلبة  
 عن واو في غزوت ودعوت واصلا مغزى ومزغى وقص الواو رابعة وهذا اقلت يا فصارا

مغزى

مغزى او مزغى ثم قلبت الياء الفاضلة مغزى ومزغى فلما احدثت الى تحريك هذه الالفات  
 بها الاصل الاقرب وهو الياء صارتا في مغزى ومزغى بان وقد يكون الحرف متقلبا  
 فصار الى قلبه فلا تدره الى اصله الذي كان متقلبا عنه وذلك قولك في آخر ابي  
 وجرادات فقلت العبرة واوا وان كانت متقلبة عن الالف وكذلك اذا قلبت الى شقا  
 فقلت شقاوي فلهذا الواو في شقاوي بدل من هين مقدرة كما نك لما حدثت لها  
 فصارت الواو في بدلها هين فصارت في التقدير الى شقاوي بدلها هين  
 واوا فصارت شقاوي فالواو اذ بقي شقاوي غير الواو في شقاوة ولهذا يظهر في  
 العربية كثيرة ومنها قولهم في الاضافة الى مدقة عدوي وذلك انك لما حدثت لها  
 حدثتها واوا فصار له كحدثت لحذف التثنية يا فصار في التقدير الى عدو وقادر  
 من الصفة كسرة ومن الواو كفاصارت الى بعد فحرت في ذلك بجرى عم فابتدت من الكسرة  
 فتحة ومن الياء الفاضلة الى مزي كهدى فابتدت من الالف واوا فخرجت ياء الاضافة  
 بعد هاء فصار عدوي كهدى فالتواو في عدوي ايسر الواو في عدوه انما يبدل  
 من الف بدل من ياء بدل من الواو والتثنية في عدو فاعرفه انهي وفي البسيط قيل ان  
 تعريف الفاظ التثنية اجمع واجمعون وجما وجمع بالاضافة المقدرة كسرا فخرجت واوا  
 على ذلك عرجة الشاعر الاصل قال ان الخلد ياك اجمع فاجمع فاكيد الضمير في ياك  
 مراعاة الصورة قال ابن هشام في تنكرته هذا باب ما فعلوه مراعاة للصورة  
 من ذلك الذين خصوه بالعاقلة لانها على صورة ما يختص بالعاقلة وهو الاربون والعرون  
 والافغرد ما الذي هو غير مختص بالعاقلة قال ابن مسعود في شرح المغرب ومن ذلك  
 ذ والموصولة اعربها بعضهم تشبيها بذي التي معنى صاحب لتعاقبها في اللفظ وان  
 كانت الموصولة فيها متقلبة الياء وهو لا نقعا لفتنا اصل **معنى النفي يعني على نفي**  
**الاجاب** ما لم يجرث امر من خارج ذكر هذه القاعدة ابن النحاس في التعليل فمعنى تعليمنا  
 ان لما نفي الماحيا الغريب من الحال لانه نفي قد فعل وقد فعل انما هو لما في المقرب  
 من الحال وانه يجوز حذف الفعل مع المادون لم وذلك لان لما نفي قد فعل وقد يجوز حذف  
 الفعل مع القول ولو كان قد ونزدره وكان قد زارت فجا زايضا حذف الفعل مع لاجلا  
 للنفي على الاشياء واما لما فانما هي نفي فعل وفعل يجوز حذفه لانه حينئذ يكون سكونا  
 وعدم كلام لا حذفا قلنا لم يعرف الفعل فجا بدم يذف في نفسه **حرف النون**  
 القاد والاحكام وقاله لانما في شرح المفصل يعنون انه لا يجرى حكم يصير به اصلا بل  
 يبعث في نون في احد الاصول المعلومة بحافظة على تقريرها واخر اسما من نقضه قال  
 وما من علم الا وقد شددت منه جزيات مستكة فتر الى النوا معد الكلية والاضوابط  
 الجميلة نقض الفرض قال ابن ابي حنيفة كان ضعيف في العباس فقل ما يوجد  
 في الاستعانة فاذا قلت خبر كان يتجاذبه شهما ن احدهما خبر المبتدأ والآخر خبره فقل  
 المفعول به لانه مضروب بعد مرفوع وكل واحد من خبر المبتدأ والمفعول به يجوز حذفه فقل  
 لانه قد وجد فيه منع من ذلك وهو كونه عوضا من المصدر فلو حذفته لنقضت الغرض

وه

لت

يل

من

من



ان يثبت بد من اجله وكان يحتمل ان يدغم الحلق وحذف الموكد **وقال** ابن جني لا يجوز حذف  
المقسم عليه وتبعية القسم لان الغرض منها هو توكيد المقسم عليه بالقسم فحال  
يوني بالموكد ويجوز حذف الموكد لانه نفس الغرض كما لا يجوز ان يوني باجمعين من غير تقدم الموكد  
وقال ابن يعيش حذف المضاف اليه اقل من حذف المضاف والعديد بالان الغرض  
انما هو توكيد المقسم عليه بالقسم فحال ان يوني بالموكد ويجوز حذف الموكد لانه نفس الغرض  
كما لا يجوز ان يوني باجمعين من غير تقدم الموكد وقال ابن يعيش حذف المضاف اليه اقل  
من حذف المضاف والعديد بالان الغرض منها المضاف اليه التثنية والتثنية  
واذا كان الغرض منه ذلك وحذف كان نقصا للغرض وتراجعا عن المقصود قال  
وكذلك الموصوف والصفة القياسية لا يجوز حذفها لانه في حذفها نقص للغرض  
وتراجع عما التزموه فانها كالشيء الاول من حيث كان الية لا لا يصح انما يحذف من مجموع  
وقال الاندلسي في شرح المفصل الاصل في هذا السكت ان يكون ساكنة لانه انما زيدت لاجل  
الوقف والوقف لا يكون الا على ساكن وقصد سمي وقفا لانه وقف على الحركة فتعريفه بان  
الغرض الذي يرمي اليه حله **الكتاب الثاني** من واحد ذكره الشيخ في الدين السجدي في  
كتاب كل قال قد اختلفت لان ضرب كل رجل او كل الرجال فالنهي عن المجموع لان كل واحد الا ان  
يكون في جملة مقتضى النهي عن كل فرد **القول** تشابه حروف المد واللين من ستة عشر وحدها  
الاول ان تكون علامة للرفع في الافعال الخمسة كما تكون الالف والنون علامة للرفع  
في الافعال الستة والمجموعة التي فيها تكون ضمير الجمع الموث كما تكون الواو ضمير الجمع  
المذكر كالثبات في الحجاز فكل فعل فيها لم يك كما تحذف الواو والياء والالف اربع الان  
الذركب وحيث في آخر الاسم الاول فانه قد تسكن نحو شنبويه ويا نجاه كما تسكن  
الياء في معددي كرب الخامس انما تحذف الالف الساكنين في قوله ولا يا سفيان كان  
ما وكذا افضل كما تحذف الواو والياء والالف لانها الساكنين السادس ان النون قد  
تحذف انما طاعتا ولا ما في مدين وذلك في قوله من لدن لا كما تحذف الواو والياء ولا ما  
في سية في احد القوافي وفي اخ السباع انما تحذف للوقوف في قوله من كلبان على الدار كما  
تحذف ليا للوقوف في قوله اشهر بريد وناسهيا بالان من ان الالف بدل  
منه في الوقف نحو رايت زيد او ضربا التاسع ان في الفاعل واخترت مديرا  
العاشر انما تكون علامة للجمع لا ضمير كما تكون الالف والنون علامة في قوله يعرض  
السليط افرجه وقوله يلو من في شتر التمثيل فومن وقوله التفتا خلفنا البطان  
الحادي عشر انما من حروف الزيادة في حروف المد واللين من حروف الزيادة العشرة  
انها قد غم في الواو والياء في قوله زيد وعمر وزيد يعرب انك قد صرحت بحرف  
المد واللين وحركات الاعراب في قوله زيدان وزيدون وزيدون وحذف حرف  
حركات الاعراب في الوقف في قوله زيد الوابغ تعاقبها في الجمال الواحد نحو جرت غنمش  
وجرقت الحامس عشر حذف في الجمال الواحد الذي تحذف فيه الالف فجميع حذفها  
اربعه احرف من حركات عشر وعلا بطا وعلبط السادس عشر حذف في الغنة الكلام

قدم

عشر

بها تحذف الياء كذا وكذلك نحو بغير وبموت حقا لولا ادر حذو ذلك من الرهان في  
الغنة لا قبل كان بين هذه الحروف وبين النون هذه المناسبة زيدت في المصارع **وقال**  
**الواو** واسطة قبل ياء في ابواب الاول باب المغرب والمبني قبل ان يفتحة واسطة  
لا يوصف بالاعراب ولا بالبناء وذلك في اشياء احدها الاساقيل التركيب ذهب قوم الى  
انها واسطة لا معربة لعدم وجوب الاعراب ولا مبني لعدم مناسبة مبنى الاصل واختار  
ابن عصفور وابو حيان واختار ابن مالك انها مبني واختاروا في حشر انها معربة  
ان في المندرج المعزج نحو زيد ذهب قوم الى انه واسطة بين المغرب والمبني حكاه ابن  
يعيش في شرح المفصل والحق انه مبني انما تشابه في اليا المتباعدة لا في مبنيها  
في كسرة فذهب قوم الى انها حركة بنا وليت اعلم لانه لم يحدث بعمل ولذلك لا تختلف  
باختلاف العوامل لانه وان كانت شامخة واحدة في الاسم لو قويع الياء بعد الواو اذا كانت  
خارصة لم تغير الكلمة بها مبني ونظير ذلك حركة النقا الساكنين نحو لم يبق رجل هذه  
الكسرة ليست اعرابا لان لم لا تعمل الكسرة مع ذلك فالكلمة باقية على اعرابها كقوله عاوضة  
نور وعند ذوالساكن منها كالمخنة في نحو لم يبق ريو او العنقة في نحو لم يبق ريو كقوله عاوضة  
لواو والالف وقد ذهب قوم الى ان هذه الحركة لها حكم بين حكمين وليت اعلم بالبناء اما  
كونها غير اعراب فلان الاسم يكون مرفوعا ومنصوبا وبوقية فيه واما كونها غير بناء فلان الكلمة  
لم يوجد فيها شيء من سباب البناء ولا بن جني في الحساب باب في الحكم يقتضي من الحكمين  
هذا افضل موجود في العربية لفظا وقد اعطته مقام اعرابها وقبلا سادس وذلك نحو كسرة  
ما قبل المتكلم في نحو صاحبي وعلمي هذه الحركة لا اعراب ولا بناء لكونها غير اعراب فلان  
الاسم يكون مرفوعا ومنصوبا وبوقية فيه وليست من الكسرة والرفع والنصب في هذا ونحوه  
نسبة ولا مقاربة واما كونها غير بناء فلان الكلمة معربة متمكنة فليست الحركة في اخرها  
الانزياح علامي في التمكن واستحقاق الاعراب كخلاصك وعلامهم وعلامنا فان قلت  
فما هذه الكسرة في نحو علمي قلت هي من جنس الكسرة في الرفع والنصب اكر الحرف عليها  
فلزمت في حالات وليت اعلم بالبناء لان لفظها كلفظ حركة الاعراب كما ان كسرة الصاد  
من صمد غير كسرة الصاحف صمدان حكما وان كانت اياها لفظا واولا بيا في اليا  
ليس في التلاصق كلمة لا معربة ولا مبني عند المحققين لان هذا المعرب عند هذا المبنى ليس  
بين الصمدين هنا واسطة **وقال** قوم الى ان المضاف الى المتكلم غير مبني اذ لا علم فيه  
بوجوب البناء وغير معرب اذ لا يمكن ظهور الاعراب فيه مع جهة حرف اعرابه وموقع خصته  
والذي ذهبوا اليه فاسد لانه معرب عند قوم ومنه عند اخرين على ان نسبتهم اياه  
خصيا خطأ لان المقصود كحقيقة واحكام الذكر ناسخة له وكان الاشهر بما ذهبوا  
اليه ان يسموه حتى يشكلا في الاشياء بها الدين بن الخاسر في التعليل اختلف  
في المضاف الى المتكلم قبل مبني وكسرة كسرة بنا لانه لا يحدده عامل الجر وعلة بناءه  
شبهه الحرف نحو وجه عن كلامه لان كل مضاف لا يتغير اخر لاجل المضاف اليه  
وخروج الشيء عن نظائره تلحقه بالحروف اذ لا نظير لها من الاساقيل معرب لعدم علمه

ب



إليها ولأن الإضافة إلى المبنى لا توجب بالاضافة ولا يجوز في الألفاظ والظروف وفيما لم يحرك  
 بحرفه أو غيره فوجب أن يكون معربا وقيل لا معرب ولا مبني لأن الأعراب غير موجودة  
 والساكنة لا ترفع فوجب أن يكون معربا ويكون للاسم منزلة بين منزعتين وتكون حركة الرجل  
 وتحت ما فيه التثنية ولا مفاعلة لا تنصرف لأن الصرف لا يتنوين ولا تنوين ولا تنوين  
 لا تدل على التثنية الفعل والحرف أن هذا لا ينصرف لأنه ما ذكر في المنصرف وغيره فوجب أن  
 الصرف لا يتنوين وغير المنصرف شبه الفعل فليس متقابلا بخلاف الأعراب والساكنة  
 لأن الاسم أمام معرب وهو المتكسر وأما غير متكسر وهو المبني فما فيه الأتات والنفي  
 ولا واسطة بينهما انتهى إزاية قال ابن الأثير في اللغة الكلام على ضربين معرب ومبني  
 وعند الرومان وغيرهم قسم ثالث لا معرب ولا مبني وهو المعدول لأنه لا ينزل ولا يرفع  
 الحال وما فيه نحو توجب الباء وأدعي قوم ذلك في علمي وهذا خطأ عند الأكثرين  
 لأنه يؤدي هذا القول إلى أن بعض كذا كذا ليس في الأعراب في الاشتقاق وإنما في  
 منهم المتكسرة لأن الاسم ليس مبنيًا ولا معربًا بل هو محكي من فعل الأمر من الإضافة إذا قلت  
 جيت اسمك في اليوم الذي كنت تقول فيه من الباب الثاني باب المنصرف وعربي  
 المنصرف فيلأن بيته واسطة لا يوصف بالمنصرف ولا معدول لأن جيت في الباب  
 الثالث لا يجوز ذلك ما كانت فيه اللام أو الإضافة نحو الرجل وغلامك وصاحب الرجل  
 هذه الأسماء كلها وما كان نحوها لا ينصرف ولا غير منصرف وذلك ما ليس بمنونة فتكون  
 منصرفة ولا يجوز للتنوين جلوه للصرف فإذا لم يوجد فيه كان عدوله منه إما أن يكون  
 غير منصرف كما جرد وعمر ولذا تعدل التثنية والجمع على جدها ليس بشئ من ذلك منصرف ولا  
 غير منصرف معروفة كان أو لم تكن من حيث كانت هذه الأسماء ليس تنوين مثل فإذا لم  
 يوجد فيها التنوين كان ذهباً عنه إما أن تكون كصرفها وقال صاحب البسيط من قال  
 المنصرف ما ليس فيه علتان من علل الصرف الفسح وغير المنصرف فاعلمت أن وتأثيرهما  
 منع الجواز للتنوين لفظاً أو تقديرًا وقد جعل المنصرف وغير المنصرف ودخل في القيد  
 التثنية والجمع والأسماء الستة وفاقية اللام والمضاف في غير ما لا ينصرف فيكون  
 على هذا أرحل من اسم امرأ قطير منصرف لوجود العلمين وتثنية رجل منصرف لعدم العلمين  
 وأما من قال المنصرف ما دخل الحركات الثلاث والتنوين وغير المنصرف ما لا يدخل خالده  
 جرد والتنوين فإن التثنية والجمع والمعرف باللام والإضافة يخرج عن المنصرف لذكرها  
 صاحب المختار بصحة ثبوتها لأنه لا ينصرف في غير منصرفه **وقال** أبو علي ما دخله اللام  
 أو الإضافة فمن باب ما لا ينصرف لا قول فيه صرف ولا بعدد فلا أقول أنه منصرف  
 لأن ما تضمن الصرف موجود فيه وهو شبه الفعل فليست اللام أو الإضافة تباين  
 إياها شبه الفعل فلا أقول أنه منصرف ولا غير منصرف لأن ما تنال التنوين عنه ليس يكونه  
 لا ينصرف وإنما هو لدخول الألف واللام عليه فإنها ما منع من التنوين **وقال** الكزولي  
 وأما الأسماء الستة من جهة الاسم فليست تامة أضرب منصرف وغير منصرف وما لا يضاف  
 منصرف ولا غير منصرف وهو أربعة أجناس وما عرف باللام والتثنية والجمع لا يضاف

منصرف

منصرفة إذ ليس فيها تنوين وأما في غير منصرفة إذ ليس فيها علامة تمنع من الصرف  
 إنما الحجاب ظاهر كلام القومين أن النسبة إلى المنصرف وغيره محصورة وتفسيرهم كل  
 واحد من القسمين ينبغي التحصين **باب الثالث** باب العلم من منقول ومنه من يحل وفيه  
 قسم ثالث لا منقول ولا منحل وهو الذي علمه الغلبة ذكرها أبو جحان وقال البسيط  
 العلم المعدول المحمولى فريبه ثلاثة أقوال أحدها أنه مشتق من المعدول عنه فليست  
 تكون منقولة والثاني أنه منحل غير مشتق لأن لفظ المعدول لا يستعمل في معنى ثم نقل  
 منه وليس وزن المعدول موافقا لوزن المعدول عنده حتى يكون منقول والثالث أنه ليس  
 منقول على الإطلاق ولا منحل على الإطلاق بل هو به المنقول لموافقة حروفه لم وقت  
 المعدول عنده ومثاله منحل لا يختص بوزن لا يوافق المعدول عنده **باب الرابع**  
**المراد** باب الظاهر والمضمر قال الأثير في شرح المفصل قال ابن درسي ما تأتت بسطة  
 بين الظاهر والمضمر كما سألنا رقة ولذا كان اسمها من يكونه أخذت من هذا وتسمى  
 من هذا أو قال ابن جني في شرح المفصل قال ابن درسي ما تأتت بسطة  
 بل هو من كمي به عن المصنوع وجعلت الكاف واياها الهاء ما تأتت المقصود ولعلهم  
 الخاطب من الغائب ولا موضع لها من الأعراب ويعرب هذا القول إلى ما في الحسن الأضيق  
 لأنه أشكل عليه امرأ فاعلم هي مبنية بين الظاهر والمضمر والمضمر على أنها اسم  
 مضمر **وقال** الزجاج إلى ما في الأسماء الظاهرة وفيها في المضمرات وقال ابن جني ما تأتت بسطة  
 جعلت من اسمها اسم الأسماء الظاهرة وهو التباس إذ لا يقتضي المقدم ظاهر  
 فتكون كتابته عنه ولأنه غلب عليه أحكام الأسماء الظاهرة ونحو وصفه والوصف بدلالة  
 وتفسيره وقد أشكل امرأ على قوم فجعلوه فيها تالفا بين الأسماء الظاهرة والمضمر لأن  
 له شبهة بالظاهرة وتسمى بالمضمر من حيث كانت مبنية ولم يوافقها تعريف الأسماء  
 كانت كالمضمر ومن حيث صغرته ووصفت ووصفها كانت كالأسماء **وقال**  
 الأثير في بعض النسخة يقول أنواع المعارف ثلاثة ظاهري ومضمر وبني وهو المبرم **باب**  
**الخامس** باب الوقف والوصل قال ابن جني ومن ذلك قوله له رجل كأنه صوت حاد  
 فيخالف الواو من كأنه لا على حد الوقف ولا على حد الوصل أما الوقف فيفيض بالسكون  
 كأنه وأما الوصل فيفيض بالمطل وسكن الواو كأنه صوت حاد كأنه منزلة بين الوصل  
 والوقف ولذا قد قوله في مرجحها كما رأينا جيب إذا إلى قوله لسانه وقبلة  
 الهاء في مرجحها ليس على حد الوقف ولا على حد الوصل أما الوقف فيؤيد بأنها ساكنة  
 في مرجحها وأما الوصل فيؤيد في مرجحها أصلا نحو يا مرجحها رأينا جيب فتشأنها بالوصل  
 معترضة بين المثنى والتثنية وكذلك قوله سار لوصفا وعمل قاسمات البياض  
 التثنية في ظرفية وذلك أنه التقيل من أماردة الوقف وأما من أماردة الإطلاق  
 فهو منزلة بين المثنى والتثنية **باب السادس** باب حروف الجر قال ابن هشام في المغني  
 التحقيق في اللام المقوية نحو مصدق لما معهم فقال لما يريد أن تكون الموصوفين وقت  
 أنها ليست رابطة محضة لما تخيل في العالم من الضعف الذي يزيل منزلة القاصدين

في



منه جيل وذلك كثرة فعله اياه واعتباره له وهذا اقوي معني من ان يكون ارا وخلق العجل  
من الانسان لانه امر قد اطرده والسع فجله على القلب ببعد في السعة وبمعزل العين  
وكان هذا الموضع لما خفي على بعضهم قال في تناويله ان العجل ههنا لطيف والعمر من الله  
في اللغة كما ذكره في هذا الموضع لا يرا ديه الانفس العجلة والسرية ولهذا قال  
عقبه سائر كما اني فلا تستعجلون فتكبر قوله تعالى وخلق الانسان عجولا وخلق الانسا  
ضعيفا لان العجلة ضرب من الضعف لما يؤذن به من الضرورة والحاجة فلما كان  
الفرص في قولهم رجل عدل وامرأة عدل اما هو ارادة المصدر والمجنس جعل لا فساد  
واللغة كما ارادة المصدر والمذكر فان قلت فان نفس لفظ المصدر قد جاملنا نحو الزنا  
والعبادة والصولة والجهولة والمحبة والموعدة والطلاقة والسابعة وهو كثير  
حيث اذا كان نفس المصدر قد جاملنا لما هو في معناه وهو العجلية اجمعي ثابته  
قيل الاصل لقوته اجل لهذا المعنى من انفع للضعف وذلك ان الزيادة والعنادة  
وتحو ذلك مما ذكره في شكوكه في احوالنا لاجلنا بغير جهتها ثبت في النفس من  
مصدر ربي وليس كذلك الصفة لانها ليست في الحقيقة مصدر بل وانما هي متاولة  
عليه وعنده في الصيغة اليه فلو قيل رجل عدل وامرأة عدلة وقد جرت صفة  
كما ترجم يوسن ان يظن بها انها صفة حقيقية كصفة من صعب وثقيل من ثوب  
ومعة من قم ورطبة من رطب فلم يكن فيها من قوة الدلالة على المصدر ربي ما في نفس  
المصدر نحو الجومة والسومة والطلاقة والخلقة فالاصول لقوتها تتصرف  
فيها والعروم للضعف ما يتوقف بها وتقتصر في بعض ما تسويع القوة لاصولها  
فان قلت فتعندنا لولا رجل عدل وامرأة عدلة وفي سيرة القيا دوقال امية  
والحكمة الحقة الرقشا اخرجهما من بيتها امنا ت الله والكلم قيل هذا لما خرج على  
صورة الصفة لانهم يوثروا ان يبعدوا كل البعد عن اصل الوصف الذي بانه ان  
يقع الفرق فيه بين مذكره ومؤنثه فخرجي هذا في حفظ الاصول واللفظ ايتها  
للمبا فاة لها والتشبيه عليها مجري اخرج بعض المعتل على اصله نحو استخوذ ومجري  
اعمال الضمات مؤنثته وان كان قد نقل الي فعلت لما كان اصله فعلت وعلى ذلك كانت  
بعضهم فتا لخصه وصيغة جمع فتا لبا عين هل لا يكت (زيدا ذقنا وقا المحصوم  
في كبره وعليه قول الآخر اذا نزل الاضياف كان غمر قرأ على المحي حتى تشغل من اجله  
الاصب فيها بلفظ الغلة ومعناها ايضا وليس بقوله واسيا فتا بغير من يزدنا  
في ان المراد بما معني الكثرة وذلك ما مدح لانه اذا قرئ الاضياف وهم قليل من اجل المحي  
اجمع لما في ذلك لو نزل به الضيفان الكثيرون فان قيل فلم نشأ المصدر اصلا وما الذي  
سوى الثاني ثبت فيه معني العموم والمخسنة كلالنا الى لتذكر حتى احتجنا الى الاعتدال  
له بقوله انما اصل فان الاصول كمالنا لما لا يحتمل الفرقه قيل عدة جواز ثابته  
المصدر مع ما د رته من وجوب تذكره ان المصدر ارجحنا للمعاني كما ان فرها  
اجناس لا يمان نحو رجل وفرس ودار وستان فكلما اناسا الاجناس لا يمان قد تاتي

محمدة لا يرا د صحتا سقلا في فلهما من لة بين المن لثني **فصل** قال ابن ابا ن جعل  
ابن جعلا لنادي من تبتني البعد والقرب فيه وان وهيا للدلول واليمن تكتا في  
وابن نوحان جعل له ثلاث مراتب عدي وكثيري ووسطي بينهما قلا ولا يابا وهيا  
ولثانية المهزلة ولثالثة اي وجعل يستعمل في الجميع انتهى ونظير ذلك الاشارة  
جعل له ابن عصفور ثلاث مراتب دسا ووسطي وقصوي قلا ولا ي ذا ون ولثالثة  
ذاك وتيك بالكان دون اللام ولثالثة ذلك وتيد بالكان واللام وجعل له مرتبتين  
فقط **ورود الشئ مع نظره** قال ابن جني وذلك اضرب منها اجتماع المذكر والمؤنث  
في الصفة المؤنثة نحو رجل علامة وامرأة علامة ورجل شاة وامرأة شاة ورجل  
همنة وامرأة همنة وامرأة همنة ورجل ضرورة وفرد ورجل ضرورة وفرد ورجل ضرورة  
ورجل هلباجه ففخذ وامرأة كذلك وهو كثير وذلك ان المعاني نحو قولك انما لقي  
لثالثة الموصوف بما هي فيه وانما لقيت لعلام السامع ان هذا الموصوف بما هي  
فيه قد بلغ العافية والتمانية في جعل ثابته الصفة اماره لما اورد من ثابته انما  
واللغة وسواء كان الموصوف بذلك الصفة مذكرا او مؤنثا يدل على ذلك ان المعاني  
لو كانت في نحو امرأة ضرورة انما لقيت لان المرأة مؤنثة لو جبان فخذ في المذكر  
فيقال لرجل فزوق كما ان لثالثة فاجمة ونظيرة وقاير وكريم وهذا واضح ونحو من  
ثابته هذه الصفة ليعلم انما بلغت المعاني لذي هو مؤنثا يصلح لتضمينها ليس  
في نحو قول وصيدوا اغنواوا واجنواوا بان ذلك في معني ما لا يرد من تصحيحه  
احول واصيدوا غنواوا وواجنواوا وواكررت اللفظ تذكر المعاني نحو الزلزلة  
والسلسلة والصرة وهو باب واسع **ومنها** اجتماع المؤنث والمذكر في الصفة  
للمذكورة وذلك نحو رجل خصم وامرأة خصم ورجل عدل وامرأة عدل ورجل ضيف  
وامرأة ضيف ورجل رضي وامرأة رضي ولذلك ما فوقها واحد نحو رجلا رضي  
وعدلا وخوم رضي وعدلا قال زهير متى يشتر قوم تغفل سراتهم بيننا فم رضي  
وهم عدل وسبب اجتماعهما هنا في هذه الصفة ان تذكر انما انما هان قيل  
المصدرية فاذا قيل رجل عدل فكانت وصف جميع الجنس مبالغة كما نقول استولى على  
الفضل ورجل راضي راسا والفضل لم يترك له حريصا في اكرام والمود ونحو ذلك  
فوصفنا بحسن اجمع نيكنا لهذا الموضع ونوكنا وقد ظهر منه ما يور هذا المعني  
ويشدد به وذلك نحو قوله لا اصحنا سماخا ذمة الحبيل وصنعت عين والفضيلين  
من البخل فقد اقولك هو مجبول من اكرام ونظير من الجبر وي مملوكة من الخلو وهذا  
اوضح معني من ان يجعل على القلب وان يور به والخل من الضنين لا يور من الاعظام  
والساعة ما ليس في القلب ومنه قوله وهن من الاختلاف فكلوا مطل وقوله وهن  
من الاختلاف والولعان واخوي اللطيلين في قولها فانما هما قبال واد بار ان  
يكون من هذا اي كان يخلقت من الاقبال واللام بار الامان يكون من باب حذق المضاد  
اي ذات اقبال وذات ادبار وتبينك من هذا كله قول الله تعالى خلق الانسان

د  
بناويله



مؤنثة اللفاظ ولا حقيقة تانيك في معناها نحو عرفه وشرفه وعليه ومرو  
 ومقرمه كذا كجات ايضا اجناسا معاني مؤنثة بعضها لفظا لامعين نحو المحمدية  
 والموجبة والرسالة ونحوها نعم واذا جازنا نائث المصدر وهو على مصدر ريته  
 ضمير موصوف بدم يكن تانيته وجهه وقد جرى وصفا وجل المحل الذي من عادته  
 ان يفرق فيه بين مذكره ومؤنثه واحده وجامته قبيحا ولا يتركها اعني ضيغة  
 وخصة واخصا وخصوصا وان كان التذكير والافراد اقوي في اللفظة واعملي  
 في الصيغة قال تعالى وهل اتاك بها الخصم اذ تسوروا الجباب وانما كان التذكير  
 والافراد اقوي من قبل انك لما وصفت بالمصدر راودت المبالغة بذلك وكان  
 من تمام المعنى والمال انك لا يكون ذلك بترك التانيث والجمع كما يجب للمصدر في اول  
 في اول احواله الان في انك اذا التفت وجمعت سلكت به مذهب الصفة الحقيقية  
 التي لا يعين لها لغة فيجب نحو قايمة ومطلقة وضاربات وقدر مات فكان ذلك  
 يكون نقضا للعرض او كما تنقص له ولذلك قل في وقع الاعتدال لما جازمه  
 مؤنثا او مجموعا وما جاز من المصادر مجموعا ومعملا ايضا قوله من اميد مريب اخاه  
 بيبتر ب. وسنه عندي في امر تركته بملا حس البقرة والادها فاعلم ان جمع ليس  
 ولا يجوز ان يكون مكانا او مصدرا فلا يجوز ان يكون هنا مكانا لانه قد عمل في  
 الاول ففصمه والمكان لا يعمل في المفعول به كما ان اليمان لا يعمل فيه وات  
 كان الامر على ما ذكرنا كان المضاف هنا محذوفا معذرا او كما نقول تركته بمكان  
 ملا حس البقرة ولدها كما ان قوله وما هي الا في ازار وعلقه مغاير لهما على حي ختمها  
 محذوف المضاف في وقت اغارة ابن همام على حي خنعم الانزاه قد عمدا الى قوله على  
 خنعم فملا حس البقرة ان مصدر مجموع فعل في المفعول به كما ان موايد عمر قوله خاه  
 بيبتر ب. كذلك وهو مريب وكان ابو علي موزد موايد مريب اخاه سوردا الطريق  
 المستخرج منه فاما قوله كم جربوه فجازا دت تجاربهم ابا قدامة والفتح  
 فقد يجوز ان يكون هذا وقد يجوز ان يكون ابا قدامة منصوبا بآراء اي لما زادت  
 ابا قدامة تجاربهم اياه الا لا المجيد **والوجه** ان تنصبه بتجاربهم لانها العامل  
 الاقرب ولانه لو اراد اعمالا الاول لكان جري العمل الثاني ايضا فيقول فما  
 زادت تجاربهم اياه ابا قدامة الاكد انما تقول ضربت فاجتته زيدا وبغيره  
 ضربت فاجتته زيدا على اعمالا الاول وذلك انك اذا كنت تعمل الاول على بدن وجب  
 اعمالا الثاني ايضا لقرينه لانه لا يكون الا بعد اقوي حالا من الاقرب فاما قلت انني  
 بمفعول عامل الاول من مفعول العامل الثاني فيقول قد فاذ انت مكتفيا مختصرا فالتعالي  
 بعمالا الثاني في الاقرب اولي من اكتفك بعمالا الاول لا بعد وليس كذلك في هذا ما ذكر  
 في العامل لانك تقول لا اضمير على غير تقدم ذكر الامتراكها فتعمل الاول فتقول فامر  
 وقد اخوك فاما المفعول منه بد فلا ينبغي ان يثبت بعد بالعمل اليه ويركها هو اقرب  
 الى المفعول عليه منه ومن ذلك فزس وساع الدكر والاني فيه سوا وفزس جواد وناقده

من

صامر وجل صامر وناقده بارك وجل بارك وهو لباب قومه وبني لباب قومه وهو  
 لباب قومه قال جرير تدري فوق منيب من ونا على بشر وانا لشدة لباب وقال  
 ذوالرمة سجلا بالبشر حين احيا بانه بقا ليها قهر الباب الخائس فاما ناقده  
 هجان ونوق هجان ودرع واصل وادري دلا حس فليس من هذا الباب بل في حال منه  
 في الجمع تكسر فعلا في الواحد وهو من باب ما اتفق لفظه واختلف تقديره انتهى  
 فقلت قد اشتبهل هذا لاجل على ثلاثة ابواب باب ما دخلت فيه لثاني صفة  
 المذكر وباب ما دخلت منه لثاني صفة المؤنث وباب ما استوي فيه المذكر والمؤنث  
 والمعزى والمشتري والجمع وهما اسوق جملته نظايرها **ذكر نظاير باب الاول**  
 ورودا ووافق مع وجه والخلاف قال ابن جني هذا الباب يتقبل من الذي قبله  
 بان ذلك تتبع فيه اللفظ ما ليس وقتا له نحو رجل سابة ورجل عدك وهذا الباب  
 ليس بلفظ تتبع لفظا بل هو قايده وسه وذلك قوله غا حل لما وغضته ستوا فيه  
 بين المبتدأ وفي المقدمي ومثله جيتت يده وجرتا وجر المنزل ومجرته وسار  
 الدابة وسرته ودان الرجل ودرته من الدابة في معنى ادته وعليه تمام مدون  
 في لغة تميم وهنك اني وهنكته قال العجاج ومنه ما يقيم نيعر جاء فيه قولان  
 احدهما ان هانكا بمعنى مهلكة اي مهلكة من تعرج فيه والاخر وجهه هانكا المهترئين  
 فيه كقوله هانكا رجل حسن الوجه فوضع من موضع الالف واللام ومثله هبط الشبي  
 وهبطته قال ما راعني الا جناح كها يبطلي البصوت قرطه الغلابط اي هبط  
 قرطه ويجوز ان يكون ارادها بطا بقرطه فلما حذق حرف الجر نصب بالفعل خروث  
 والاولا في فاما قوله تعالي وان منكم لما يعبط من خشية الله فاجود القول في  
 ان يكون معناه وان منكم لما يعبط من خشية الله تعالي وخشع وهبطت نفسه  
 لعلها كانت هبطت في الفعل الى تدبير الحجاز لما كان المشيوع والسقوط مسببا عنها  
 وحادثا لاجل النظر الى كقوله تعالي وما عبت اذ عبت ولكن الله ربي وانشرها  
 قوله الاخر فاذكري موقفي اذا التفت الخيل وسارت الى الرجال لرجالا اي سارت  
 الخيل والرجال الى الرجال وقد يجوز ان يكون اراد وسارت الى الرجال بالرجال فيذف  
 حرف الجر نصب والاول اقوي **وقال كاهن** فلا تقصبا من سيم انت سرتما  
 قالوا راض سيرة من سيرة **ورجبتا** لربة بالمكان اذا اقامت فيه ورجبتها وقاب  
 الشئ وجبتا ورجبت على القوم ورجبت بمرى عليه ايضا وعفا الشئ كثر وعفوت  
 كثرته وفقره وفقره وشقا وشقا فاهوشقا فوهشت يده وعشمته اي جرتا على  
 غير استواء وبدا البهر وودته قال تعالي والجرير من بعد سبعة البحر وقال التنا عبر  
 ما عليم مدخل ليجان وسرحت الماشية وسرحتها وراد الشئ وردته وذرا الشئ  
 وذروته طرته وحصف المكان وحصفه اليه ودلح لسانه ودلحته وهاج القوم  
 وهجم وطاح الرجل وطحة اي لطفه بالفتح في معنى اطحه ووفرا الشئ يفره ووفرت  
 وقال الاصمعي رفع البعير ورفعت في البر رفع المرفوع وقالوا اني الشئ ونفبت



ابراهيم قال الفطامي فاصبح جارا كفتيلنا ونافيا وخوفا نكرت البير ونكرت  
 اي اعدت ما عدا ونكرت ونكرتها هذا كله شاذ عن القياس وان كان مطردا في الاستعمال  
 الا ان له عتدي وجها لاجله جان وموان كل فاعل غير القديم سبحانه فانما الفعل  
 فيه شئ اعظم واعظمه وقد اركب عليه هو وان كان فاعلا فانه لما كان معانا مقدر  
 جارا كان فعله خيرا لا تزي الى قوله تعالى وما ربيت اذ ربيت ونكرت الله ربي  
 وقد قال قوم يعني اهل السنة فان ابن جني كان معتزليا كشيخه الفارسي ان الفعل لله وان  
 العديد مكتوب فلما كان قوله ما خرا لما وعقسته من غير انما عدا وان جري لفظ الفعل  
 له تجا ورت المغرب ذلك الى ان ظهرت هناك فعلا بلغة الاولين بعد ما لا يقدرون  
 فاعله في وقت فعله اياه انما هو معان عليه مخرج اللفظ ما ذكرنا خروجا واحدا  
 فاعرفه انتهى **ورود الشيء على خلاف** العادة قال بن جني المتبادر الى لوف في اللغة  
 اذا كان فعل غير متعدي كان فاعلا متعديا لان هذه الهمزة كثيرة اما جتي للتعدي  
 وقد كثر قوام زيد واقت زيدا وقعد بكر واقعدت بكر فان كان فعل متعديا الى المفعول  
 واحدا فقلت به بالهمزة صا ومتعديا الى اثنين فخطم زيد خرا واخطمته خرا وعطا  
 بكر درهما واعطيته درهما فاما كشي زيد ثوبا وكسوته ثوبا فان لم يتصل بالهمزة  
 فانه يقال بالفتحة لا الاخره ونقل من فعل في فعل واجاز نقله بفعل لما كان فعل  
 وفعل كثير اما ليعتقيا ان على الميزان الواجب جود في الامر واحد وصدره عن كذا  
 واحد ودمه وقصر عن الشيء وقصر وسحقته الله واستحقته ونحو ذلك لما كانت فعل  
 واضل على ما ذكرنا من الاعتقاد والتعاون ونقل الفعل ايضا فاعل بفعل نحو  
 كسر زيد وكسوته وشترته عينة وشترتها وفات عينة وغيرها ونحو ذلك هذا  
 هو الحديث ان ينقل بالهمزة فيحدث النقل فاعلم ان قبله غير ان ضربا من اللغة  
 جات فيه هذه الصيغة معكوسة مخالفة فقد فعل فيها متعديا وفعل غير متعد  
 وذلك قولهم اجعل الظلم وفعلته الزبح واشتق البغير وشترتهوا شترت البير  
 اذا ذهب ما فيها ونزفتها واشتق القيم وشترته الزبح واسل ريش الطائر وشترته  
 وامرت الناقة اذا دلبتها وسبها ونحو ذلك لو كانت الفتحة بين يديها ولدت ذئبية  
 وصر الغرس اذ نه واصريا ذئب والكبه اذ نه على وجهه والكبه هو عجلوت اوساد قوا عجلت  
 عليه فهذا انقص عادية الاستعمال لان فعلته فيه متعد وفعلت غير متعد وعلة ذلك  
 عتدي انه جعل عتدي فعلت وجود فعلت كايحرض بفعلت من غلبة افعلت لها على  
 التعدد في نحو جلس فاجلسته ونهض فانهضته في جعل فليها واواني النعوي والنعوي  
 والنعوي والنعوي عوضا للوا من كثر دخولها عليه ونما جعل لزوم الصرب الاول  
 من المنسوخ لمقتضاهن وحظا محبة تاما او محبونا بل فوليته فيه الحركات الثلاث البتة  
 تقولن الصرب من كثر السواكن فيه نحو مفعولون ومفعولان ومفعولان ونحو ذلك  
 مما التفتي في اخره من الصرب ساكنات ونحو من ذلك ما جاعلهم من افعالهم فمفعول  
 وقد كثروا حبيلته فهو محبوب سواجنه الله فهو محبوب وازكده فهو زكوم واكره فهو

قوله

منه

مكر وذاقره الله فهو مكرور وذاقره الله فهو مأرور واملاؤه فهو ملأ واطاؤه فهو  
 مضنود واحده من المبي فهو مبيوم واهم من المبي فهو مبيوم واهم من المبي فهو مبيوم  
 من عور وشبه قوله اذا ما استخمت ارضه من سياه جريده ومودع واهم من مودع  
 وهو مودع عتبه ويشتبه ان يكون جاعلي ودع واما اخره الله فهو محزون فقد حدثت  
 على هذا غير انه قال ايون بن يقطين لا امر محزون ولا يقطين حزني الا ان بني المضارع  
 يستعملون هذا الفعل ملحقا وقد قالوا ايضا فيه من على القياس وشبه قولهم محبت  
 قال عنترة وقد نزلت فلا تظن عزم مني بمزلة الحب المكرم وقاله الاخر من بني اكل  
 يربوع حبب يا تل منهم خير فتيان العرب المنكبا لاجل ان ورد في الحب وقاله لا يكون  
 كاريه خديته مكره تحبته قالوا وعلة ما جاعلنا فعلته فهو مفعول نحو اجعلته فهو محزون  
 واسله فهو مسلول وبابه انهم انا جاعلوا به على فعل نحو من فهو محزون وزك فهو مكرور  
 وسل فهو مسلول وكذلك يفتينه فان قيل وما باله هذا خالف فيه الفاعل مسندا الى  
 الفاعل صورته مسندا الى المفعول وعادة الاستعمال خلاف هذا وهو ان يجر الضمان معا  
 في عدة واحدة نحو ضربته وضرب واكرمه واكرم وكذلك معادة هذا الباب فيل ان  
 العرب لما قوي في انفسهم امر المفعول حتى كاد يلحق عتدها برتبة الفاعل وحتى قال  
 سبيو به فيهما وان كانا جميعا يجمعانهم ويعينانهم خصوصا المفعول اذا اسند الفعل  
 اليه فصرين من الصيغة احدها تغير صورة المثال مسندا الى المفعول عن صورته  
 مسندا الى الفاعل والعدة واحدة وذلك نحو ضرب زيد وضرب وقيل وتتل والكرة  
 واكرم ودرج ودرج والآخر انهم لم يرضوا لم يبقوا بهذا القدر من التغيير  
 حتى تجاوزوا الى ان يجر واحدة المرفوع مع ضم اوله في غير واي الاول الصورة والصيغة  
 وجرها وذلك قولهم احببته وجب وازكمه الله وزك واصاده ووضيد واملاؤه ونكلا  
 قالوا بعل في هذا ان كان على ان تمكن المفعول منه ولم يجر له في انفسهم اذا فردوه  
 بان صاعوا الفعل للصيغة مخالفة للصيغة وهو للفاعل وهذا ضرب من تدريج اللغة  
 الا تزي انهم لما تغيروا للصيغة والعدة واحدة في نحو ضرب وضرب وشرب وشرب  
 تدرجوا من ذلك الى ان غير الصيغة من نقصان العدة نحو اكرمه وزك والارضه  
 والارضه هذا القول لم يجر في جميعه خيقي لما حدثواها خبيثة حدثوا ايضا ها هو لما لم  
 تكن في خبيثه تاجدت فتجوز فاعلم انما جاعلنا فاعلوا فيه خبيثه في هذا الموضع  
 هو كذا في ما تعذب في كتاب فضيحة اما فردله بيا فقال هذا باب فعل بضم الفاء  
 نحو قولك عنت بها جنتك وبقيت الباب انما هو قرصه فيه ايراد الافعال المستندة  
 الى المفعول ولا يستند الى الفاعل في اللغة العصرية الا تزي انهم يقولون تخزي زيد من  
 الخبيثة ولا تقول تخزه كذا ويقولون ما تنفخ لونه ولا يقولون انتقمه كذا ويقولون  
 انقطع بالرجل ولا يقولون انقطع به كذا فاعلم انما جاعلنا الباب ليركب افعلا لا خبث  
 بالاستدالي المفعول دون الفاعل فاختص افعلا بالاستدالي الفاعل دون المفعول  
 نحو قام زيد وقعد جعفر وذهب وانطلق ولو كان نعرضه ان يربك صورته لم ييسر

قوله







في مضارعة نزلوا بها في سبعين سنة لم يبقوا اسعاده على قوتهم سعي سعي لما كان  
مكا نافع ريسون **روزي** من خيطه في غير هذا الموضع فان قلت في ملاعير ما فاقه واد  
كما غير واما لامه في هذا كرت فقلنا واحد في فوعده اوقده لما دخله من افعلي المعجزة  
فيل فعل ما فاقه واولا في مضارعة ابدان لضم انها هو بالسحر نحو وحده جدد وز  
بوق وبه وما لامه با فقي يكون على فعل كيرس ويغض ويعل بفعل كيرس وليس  
قامر الف اذا كانت وافي فعل غلط حكما من امر اللام اذا كانت با قامر ذلك قوما  
**الوصلة من ذلك** ودخلت وصلة الي وصف الاتساق بالخاص ونحو كها الذي  
واخرته دخلت وصلة الي وصف المعارف بالجل واي وصلة الي نداء ما فيه الالف واللام  
واسم الاسارة وصلة الي نقل الاسم من تعريف العبد الي تعريف الحضور والاستارة  
مثال ذلك ان يكون كيرس تك شخصان فزيد الاخبار على احدهما ولا يد من تعريفه وليس  
بذلك وبين المخاطب فيه مره فتدخل هذه الالف واللام فاني باسم الاسارة وصلة  
الي تعريفه ونقله من تعريف العبد الي تعريف الحضور فتقول هذا الرجل فعل يفعل  
ذكره ذلك كلالا يعيش في شرح المفصل قال ويجوز ان يتوصل بهذا الي نداء ما فيه الالف  
واللام فتقول يا هذا الرجل كما تقول يا هذا الرجل وقد يجوز ان لا يتوصل وصلة فتقول  
يا هذا او اذا جعلت وصلة لزمه الصفة واذا لم تتوصل وصلة لم تزمه الصفة ومن  
ذلك قول بعضهم ان ابا وصلة الي اللفظ بالمضمر الذي هو ابا والكاف والهاو انهما  
لما اريد فصل عن العامل اما بالتقدير واما بالآخر ولم يكن ممن يعوم بانفسها  
لضعفها وقلتها دعت با و جعلت وصلة الي اللفظ فابا فندهم اسم ظاهر فهو حصل  
به الي المضمر كما ان كلا اسم ظاهر يتوصل به الي المضمر في قولك كلالا قال ابن يعيش وهذا  
القول واولا لان كلا تصانف الي الظاهر كما تصانف الي المضمر ولو كانت كلا وصلة الي المضمر  
لم تصانف الي غيره **وفي ما لي ابن الحاجب** اي في معنى متوصل به الي نداء ما فيه الالف  
واللام لانها في معنى بعض تفسيرها بكل ما فيه الالف واللام والغرض ههنا ان ياتي ما فيه  
الالف واللام تفسير لها فلي كانت كذلك صلت لهذا المعنى والذي يدل على ذلك  
ان اسما الالف له لما كانت بهذا الوصف وقت هذا الموضع فتقبل بهذا الرجل  
وبها ولا الرجل وفي شرح المفصل للاندلسي علم ان ذ وانما استعمل في الكلام وصلة  
الي الوصف باسم الاجناس كما وضع الذي وصلة الي وصف المعارف فلا يسم جعلوا  
ما ليس بمشتق مشتقا لان الصفة حقرا بان تكون مشتقة واما في معنى حيث المعنى  
فلا يسم جعلوا اما ان فويا ضعيفا لان الاجناس هي النسبة فلما جعلوها صفة صارت  
منصفة لانها مقدرة في لثنية فيسميتها فجعلوها من اخرة تابعة بعد ان كانت  
متبوعة فلما اجتمع فيها هذا القبح اللغوي والمعنوي جاوا باسم يكون معناه فيها  
بعد فجعلوها صفة في اللفظ وهم يريدون الصفة باسم الجنس الذي بعد لاسمه  
فقد زال القبح اللغوي وبقي لاخر لم يكن هم ان لثنته فلهذا الي مضمر لان المضمر لا يوصف به  
**البته الوصل مما يجري فيه الاشياء على اصولها** والوقوف ما تغير فيه الاشياء عن

اما اللذان  
في قوله  
واذا كان  
في قوله  
في قوله

اصولها

اصولها ذكره في القواعد ابن جني في سر الصناعة قال لا تزي انك من كل عمل الغريب  
في الوقف هذا بكونه رتب بكونه فغل الصفة والكسر كما في الكاف في الوقف فانه اد  
وصل اجري الامر على حقيقته فقال هذا بكونه رتب سكر ولذا من قال في الوقف  
هذا خالدا بعد اذ وصل خفف اللام وبذلك استدل على ان التا في مخارجها هي الالف  
والها والمها في الوقف يدل منها وقال ابن القيس في ابدان مع الوصلات في كلامهم  
التي وضعوها للتوصل به الي غيرها خمسة اقسام احدها هو في الجرو ومضوعها ليس  
بالأفعال في الجرو به ولولا هالما بقدي الفعل اليها ولا بشرها التي في حرف هـ  
التي للتخفيف وصفت للتوصل الي نداء ما فيه الالف واللام ذو وضعوه وصلة الي وصف  
الكرات بانها الاجناس في المشتقة الرابع الذي وضعوه وصلة الي وصف المعارف  
بالجل ولولا هالما جرت صفات عليه الخاص الذي يربط الجمل الجار مع الجمل المفردات  
احوالا واخبارا وصفات وصلة فان الضمير هو التوصل الي ذلك **وضع التا في موضع**  
**النش** واقامته مقامه لا يوجد بغيره في ذكر هذه القواعد ابن جني في شرح الجمل  
وبني عليه ان لا يسمي ان لا يسمي وهو وضع الظرف او المجرور موضع فعل في الاسر لا يجوز  
الا في سماع عن العرب نحو عميلك وعميلك ودونك ومكانك ووراك وامامك واليك  
ولديك ورد قول من حار لاخر اسم بالظروف والمجرورات وبني عليه ايضا ان المصدر  
الموضوع موضع اسم الفاعل واسم المفعول لا يطر دبل يقتصر على ما سمع منه **وضع الخروف**  
**غالب** في خبر المعنى لا اللفظ ذكره في القواعد ابن جني وبني عليه ترجيح قول من قال  
ان لم دخلت على المضارع فقلت معناه في الماضي وتكررت لفظه على ما كان عليه وصفت  
قول من قال انها دخلت على الماضي فقلت لفظه في المضارع وتكررت المعنى على ما كان  
عليه **حرف لا** لا تجتمع اذ اتان لمعني ومن ثم لا يجمع بين الالف واللام لانها  
اذ اتا لغريب ولا بين الالف واللام لانها لا تكون حرف من نواصب المضارع ومن  
حرف تنقيس لان الجمع ادوات استقبالا ولا بين في اذ كانت جارة واللام بخلاف  
ما اذا كانت ناصبة وان خلا يقال حيث كان ان اذورك خلا فاندك وبين ولا بين  
اذ لقي استثنى لا يقال قام القوم الا خلا زيدا والا حاشا زيدا قال ابن السراج  
في الاصول قال الا ان يكونا شيئا سالحا لا ما خلا زيدا ولا ما خلا فاني يجوز  
وفي بعض جواشي ان لا يجمع بين ادائي تقديم فلا يقال اذهب بزيد الي  
المسرح واليا فمن ثم ابيصار دقوال لا تخش في نحو حرام الالف والها من معناه  
للتا نيت لانه لا يوجد في كلامهم ما انت بجر فيه واذا دخلت الواو على لكان المتصل  
اللفظ من لكان اليه ونحو ذلك للاستدراك كما ان حرف الاستفهام اذا دخل  
على ما يدل على الاستفهام خلق من دلالة الاستفهام كما في قوله اهل دارنا استفتح لنا  
ذي الاقان هل معني فلو كان في قوله ام كيف ينبغي ما يعطي العلوق به فان امره  
خلقت من دلالة الاستفهام ونحو ذلك للفظ بمعنى بل ولا يجوز تخير كيف دون امر  
لان تجزئها عن الاستفهام بل بل عنها علة البتة فيجاء عارضا ذكره في البسيط

صلوا



وقال ابن جنيس ان الدليل على ان الف واطى لا يلقى لا لانهما ثبتا في الالف فثبت انهما سمعا عنهما اوطاه بالحق  
 قد اثبتنا ثبت ولو كانت لثابت لم يكن خلتا ثابتا اخر لا يجمع بين علمي ثابت **وقال**  
 يونس وابن كيسان والزجاج والفاوسي ما ثبتت عاطفة الالف لا تفتقر الى الواو هي  
 حرف عطف وما يجمع حرفا عطف واختاره ابو القاسم وابنه كاسم والشلوبين وابن عصفور  
 والاندلسي والسخاوي والرومي وقال ابن الحاجب في شرح المفصل لم يبعد الفا في ما  
 من حروف العطف عليها وقد ثبت انهم لا يجمعون بين حرفي عطف وقال ابن السراج كسب  
 المعاني عطف الالف على حرف العطف لا يدخل بعضه على بعض فان وجدت شيئا من ذلك  
 في كلامهم فقد خرج احدهما عن ان يكون حرف عطف نحو قوله ما زيد ولا عمر وفلا في  
 هذه المسئلة ثبتت عاطفة الالف في ثمانية وقال الشلوبين انما حرف ثمانية اثبتنا  
 من نحو مسئلة في الجمع بالالف والتثنية في الالف لانهما لم يحدف لاجتماع في الاسم علامتا  
 تانين وهم يكرهون ذلك **وقال** ابن هشام في تذكيره لا يجوز كسر الزيد ربا عينين  
 عليا ثنتين وسفلاتين لان فيهما الجمع بين الالف والتثنية واحتياج علامتي ثابت لا يجوز  
 اثبات وقد استشكل جمع علامتي ثانيتين في احدي عشرة واثنتي عشرة قال في البسيط  
 وجواب الاشكال من ثلاثة اوجه احدها انها اسمان في الاصل فافترد كل واحد  
 منهما بما يستحقه في الاصل وانما الممتنع اجتماع علامتي ثابت في كلمة واحدة **واشاد**  
 ان الف احدي اللاتقي كالق معنري الا ان التركيب منع من تثنيها وانما في تثنيها  
 للاتقي مجند وحمل اثنتان عليه كقولهم بمعنى واحد والثالث ان علامتي اثبتنا  
 في احدي عشرة يختلفان لفظا وانما الممتنع اتفاق لفظهما والثاني ان ثبت من بدل  
 من تمام الكلمة فلم يمتنع لثانيتين حتى يحصل بذلك الجمع بين علامتي ثابت **وسفر**  
 الفاعلة ايضا تاخيرهم لام الاستدلال الى خبرات وكان حقها ان تكون في اول الجملة و  
 صدرها فكنتم كرهوا انوالي حرفين لمعني واحد وهو انما ثبتنا كذا يترجم **وقال**  
 في موضع اخر ليس في الكلام اجتماع حرفين لمعني واحد وهو انما ثبتنا لان في ذلك نقصا  
 لما اعتزم عليه من الاختصاص في استعمال الحروف الا في ان كيد كقولهم وما ان لا يحال كقوله  
 يتاب فانما وجدها للنفس وان لا معا للتوكيد ولا يترك اجتماع حرفين للتاكيد بحسب  
 الكلام لانهم اكدوا بترك من الحرف الواحد في قولهم ليس قولهم فاللام والتثنية جميعا للتوكيد  
 وقوله تعالى فما تزين لما والنون جميعا للتوكيد وقال ابن الحاجب في شرح المفصل قول  
 القراء في ان الواو قنة بعد ما انما فيية انما حرفا في تراذ في كذا في حرفي التوكيد  
 في قولهم ان زيد لفا من ليس في كيد لانه لم يبعد اجتماع حرفين لمعني واحد ومثلان زيد  
 لغني قد فصل بينهما لذلك وقال ابن القواس في شرح الكافية لم يبعد اجتماع حرفين  
 لمعني واحد من غير فصل ولذلك جاز ان زيد لفا من وانما في كذا في يرو **وقال**  
 ابن ابي انما لم يبعد في الحرف في لام الجلس وان كان في المعني ثمة لان لام الجلس فصل  
 الاستغراق وكذلك فلا عملوها في الحرف في الجمع بين حرفين منفصلين في المعني  
 وذلك ممنوع عندهم وقال الشلوبين النحويون يقولون ان حروف المعاني اثنا هي

ثم

فحصر الافعال في ثمانية من الافعال تعطي من المعني ما تعطيه الافعال الا ان الافعال  
 اختصت بالحروف فان الافعال تقتضي الزمنية واحدة واحدة فاما ومعنولين وفاعلين  
 ومحال لا فعل لمعني غير ذلك من معنويات الافعال فاختص ذلك كله بان جعل في مواضع  
 ما لا يقتضي شيئا من ذلك ولذا تكرهوا ان يجمعوا بين حرفين لمعني واحد ولم يكرهوا ذلك  
 في الالف والافعال لان ذلك يقتضي ما وضعت عليه من الاختصاص في الالف لا يبعد  
 قول من قال ان الالف السبعة اربعة وانما يعرفون بغيره من مكان لان العرب اذا كانت  
 لا يجمع بين حرفين لمعني واحد لكونه يقتضي موضوعا من الاختصاص فلا لا تفعل  
 ذلك في الحركة احدى والي ان الحركة احدى من الحرف **وقال** ابن الدهان في اللغة فان قيل  
 قيل جاز ان لزيدا في يجمع بينه لانهما كذا كذا في جميع بين تأكيد في جميع  
 وانما في الجواب اذا تعرض في هذه الحروف الدوال على المعاني اثنا هو التحفيف والافعال  
 فلا وجه لجمع بين حرفين لمعني اثنين نقص الغرض وانما عد منها ستين الجمع  
 بينه كما جمع بين حرف اثنا في الالف في جميع بينه وبين تمام الحروف **لا يجمع**  
**الالف** قال ابن الجبار اذا وقعت على المقصور وقتت عليه الالف التي هي بدل من  
 التثنية فقول ريت مصدا هذه الالف كالالف في ريت زيدا وكان معك في التثنية  
 الفان يدل من واو وبدل من التثنية فثبت احدهما لئلا يمتنع الفان قال وحسب  
 لجل الى اسحق الزجاجة فقال له زعمتم ان لا يمكن الجمع بين الذين فقال نعم فقال ان  
 اجمع فقال له اجمع فقام وموصوته فقال له الزجاجة حسبك ولو بددت صوتك  
 من عدو الى العاصم كذا الالف واحدة قال وكان ثلثا لاولي بالتحذف لان الطاري  
 ينزل حكم الثابت ومن شروعه هذه القاعدة اذا اجمع المقصور في الالف والالف  
 الفع بكونك في جلي حذيت لانه لا يجمع الفان وحذوها هنا غير ممكن **لا يجمع**  
**خطا بان** في كلام واحد قال ابو علي في التثنية الدليل على هذا الاصل قوله ريت  
 زيدا ما فعل الا ترى ان كذا الخطاب لما حذيت الضلع خلع الخطاب من التثنية والاول  
 على خلع الخطاب من التثنية لانه لا يجمع الفان وحذوها هنا غير ممكن **لا يجمع**  
 خطاب اخر وهي من الغلام فقد حصل في الكلام خطا بان فامتنع لذلك ولو قال ذلك  
 كان ذا قد وقع موقفا الخطاب فاذ وصل في كذا لم يكن حسنا ومواسدا من  
 الاول لان هذا هو الكاف وليس الغلام الكاف قال وقد عمل ابو الحسن في المسائل الكبرى  
 ابوابا وسبائل وهذا العمل ثمة المسائل عندي هذا كله كلام ابي علي وفي الجمع الكاتبة  
 لموفق ادين عبد اللطيف البغدادي قال قيل قولهم ارايت كيف يجمعوا بين التثنية والكاف  
 وصيا جميعا للخطاب بحر فكل منهما خلع منه معني وبقي عليه معني **وقال** الابري  
 في شرح الجزولية لم يجمع بين حرف التثنية والخطاب لان احدهما يعني عن الآخر **لا يجمع**  
 مرتبة الا مخرجات قاله ابن جني في الخطاب وجعل منها متناع تقديم المفعول في  
 نحو ضرب غلامه زيدوا غلامه في نحو ضربه رجل وجوب تقديم المفعول اذا كانت  
 اسم استفهام او شرط لما طر فيه **لا يجمع** **يتابع** في موضع لا يقع فيه المتبوع ذكر

فما



هذا الكتاب من اهل النسخ والنسب ونسب عليه جواز نقد يرحم الله عليه عند جمهور النسخ  
 ليعتد به في الخبر في قوله تعالى لا يوم تأتيمهم ليس مصر وفا عنهم وتقدم بمفعول الخبر  
 فتقدم الخبر نفسه لان المعطوف تابع للمعطوف عليه ولا يقع التابع في موضع لا يقع فيه المتبوع  
**حرف** **ا** **ا** يقتصر في التوافق لا يقتصر في الاو ابل ومثله قولهم يقتصر في التابع ما لا  
 يقتصر في المتبوع ومن فروع ذلك ظهوره مع المعطوف على منصوبه كقولهم حتى  
 يكون من غير ان يقتصر او ان يبين جميعا ومثلهما وان كان لا يجوز ظهورها بعد حتى  
 لان التوافق يقتصر في الاو ابل وقال في البسيط جواز الغرض اضافة اسم الفعل المعرف  
 بالاداء كان الحال او لا يستغنى له نحو الصارب زيد لان اوغدا واحق بالقباس على قول  
 النصارى انوا هب الهامة الختان وعندها والمجرب انه يقتصر في التابع ما لا يقتصر في المتبوع  
 بدليل قولهم رب شاة وسخلة ورب لا تدخل على معرفة واذا عطف غير العلم على العلم  
 نحو مررت بزيد واخيك فتعقل انما يشاء جواز حكايته لان المتبوع يجوز حكايته  
 في كيانا مع يتعقله وتقول ابن الدمام منعه لان التابع لا يجوز حكايته ولا يمكن  
 حكايته احد ما دون الاخر فغلب جانب المنع اما عكس ذلك نحو مررت باخيك وزيد  
 فلا يجوز فيه الحكاية انما قال يجب الرفع فيقال من اخوك وزيد لان المتبوع لا يجوز  
 حكايته قلنا التابع ذكر في البسيط في الاو ابل ايضا فجاز انما ذكر رجلا وسلموا جاز  
 عطف على معني كم واجاز والنصب عطف على التبيين وان كان تكرره لا نه يجوز في التوافق  
 ما لا يجوز في الاو ابل المعطوف على التبيين وان كان تكرره لا نه يجوز في التوافق  
 ههنا في ما عطفنا لثلاثة المتقدمة كثيرا ما يقتصر في التوافق ما لا يقتصر في الاو ابل  
 لمن ذلك كل شاة ومثلهما يد رهم واي فتي هجيات وجارها ورب رجل واخيه  
 وان شئت انزل عليهم من اسماء امه فقلت ولا يجوز كل مفعول ولا رب اخيه ولا اي  
 جارها ولا ان يجر زيدا قام عمر والا في الشعر ويقولون مررت برجل قايم ابواه لا قاعدتي  
 ويستثنى فليس لا تاء بعد ابواه على افعال الثاني ورب المعنى بالاول **وقال ابن**  
**الفتاوى** في شرح الدرر بعد ان حكى قولهم في انما التارك البكري بشران بشر اعطف  
 بيان للبكري ولا يجوز جعله بديلا لان البديل في حكم تكرير المعطوف ولا يجوز انما التارك  
 بشر في مشتاق البديل نظر لانه يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع بدليل كل شاة  
 وسخلة وتبعه ابن هشام في حواشي التسهيل وقال في تكرير ان قيل لا يبيح في تحت  
 لام المستغاث فاجوب بقرينة بين لام المستغاث له فان قيل لا يبيح كان  
 المفتوح لام المستغاث وكان حق التفسير في الثانية لان عندها تتحقق الحاجة فهو  
 له جري على قياسه كما انهم لا يجوزون في نحو سفر رجل الا ما ارتدوا عنده فاجوب  
 ان الاول حال لحال المضمر واللام نغاث اذا دخلت عليه فان قيل فلا يبيح كسرت  
 في المعطوف عليه فاجوب انه يعطف على ما حصل فيه الغرض لا على ذلك وساعد  
 عليه ان المعطوف يجوز فيه ما لا يجوز في المعطوف عليه بقول يان زيد والرجل وان  
 لم يجوز يان الرجل فان قيل فلا يبيح في يان زيد والرجل مع المعطوف فاجوب انما تراء

فان مستقل والمعطوف الجملة قال فزيد انما لا يجوز لا خبر مثله ان شئت تعالى وقال  
 الابدي في شرح الجزولية اذا عطف على المستغاث بكسرت اللام لان التوافق يجوز  
 فيه ما لا يجوز في الاو ابل وقال ابن هشام في تكرير سمعت عن ابي جعفر عليه  
 السلام في خبره فقلت يجب ان يرفع نحو يان زيد لانه اوكد انما تقول ما في الدار من  
 رجل ولا امرأة وذلك لان الاسم المضمر بعد لولا وان كان في موضع التفسير سيما  
 الا انما بصافي موضع رفع بالابتداء ونظر في ذلك الاسم المجرور لعل على لغة عقيل  
 اذا قيل لعل زيد قايما لا تزي ان قايما خبر مرفوع وليس معمولا لعل لانها هنا حرف  
 جر كابوا للام فلا تعمل غير المجر وان عطف على محله من التفسير فان التفسير اعمدة  
 الخافض لم يثبت ههنا لانا اذا قلنا لولا كولو لا زيد لم يزل لظاهر وهو محتسب  
 باجماع وان لم يزل منه فقد يرفع المعطوف كما ذكرنا لان المعطوف حينئذ يكون لولا ان  
 وقد يصح بان يرفع ما منهم انما يقتصر والتوافق في التوافق ما لا يقتصر في الاو ابل وقال  
 ابن ابي ان في شرح العضوك فان قيل هذا لا يصح ان الفعل لفظا والتقدير اضافة  
 مصدره فاجوب ان ذلك لا يصح ويجوز وهو يقتصر في الاو ابل والمجدي دون الآخر  
 والتوافق **قال** البيضاوي في تفسيره في قوله تعالى انك انت العليم الحكيم قلت انك انت  
 الحكيم في قوله مررت بك انت وان لم يجر مررت بانك انتا في التابع يتصور فيه ما لا يتصور  
 في المتبوع ولذلك كان هذا الرجل وان لم يجر يان الرجل وقال ابن الصايغ في تكريره  
 ابوه ونحوه والنصب في الغلام من نحو يان زيد والغلام وان كان عطف النسب تقدير  
 معه العمل صرف التبع لا يشار للام انه يجوز في التوافق ما لا يجوز في الاو ابل  
 وقال ابن النحاس في التعليل انما جاز في التوافق ما لم يجوز في الاو ابل من قبل ان  
 اذا كان ثانيا يكون ما قبله قد وفي الموضع ما يفتتنه في ان التوسع في ثاني الامر  
 خلاف ما لو شئت بالتوسع من اول الامر فانه جديده لا يعطى الموضع شيئا مما  
 يستحقه انتهى واذا عطف على عدوة المنسوب ما بعده فاقبل لدن عدوة وعدة  
 جاز عند لا يخفى في المعطوف الجوز على الموضع والنصب على اللفظ وضعف بانما ذلك  
 في شرح الكافية النصب واوجه الوجهان ومنع المجر لان عدوة عند من نصبه  
 ليس في موضع جر وليس من باب العطف على الموضع قالوا بل من ذلك ان يكون  
 لدن ان نصب بعد هاء ظرف غير عدوة وهو غير محفوظ الا انها لا يجوز في التوافق  
 ما لا يجوز في الاو ابل **التدريب وهو القسم الثاني من الاشياء**  
**والنظائر الخمسة** لسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ههنا العز الثاني من الاشياء والنظائر  
 وهو في العز اربعة اقسام والصواب والاسم ثلث انت والتقسيمات مرتبة على  
 ابواب وسميتها بالتدريب **باب** الالفاظ تقسمها خارج من العلم ان لم يشتمل  
 على حرف فصوت وان شتمل على حرف ولم ينفذ معنى فلفظ وان افاذ معنى فقول  
 فان كان معنوا فكلية او مرادها من التبيين ولم ينفذ نسبة مقصوده لذاته في لغة

سنة

ف

قال  
تقسيم ابواب العلم



او فاذ قد فخلام او من ثلاثة فكم **باب** الكلمة تقسيم الكلمة اما اسم واما  
 فعل واما حرف ولا ريب لها ولا دلة على ثلثة احدها الا تروى في ثلثة على  
 ابن الخطاب رضي الله عنه اخرجها بواقيها اسم الزجاجة على ما ليس به خبره اليه  
 الثاني الاستفهام التام من اربعة الحروف كاي عمرو والخليل وسيبويه ومن بعدهم  
 الثالث الحرف العنقلي وهو في ذلك عبارة ثلثة قول ابن معطل ان المنطوق بما  
 ان يدل على معنى بفتح الاخبار عنه وبه وهو الاسم واما ان يفتح الاخبار به لانه وهو  
 الفعل واما ان يفتح الاخبار عنه ولا به وهو الحرف **قال** ابن اياز وفي هذا الاستفهام  
 خلل وذلك ان قسمته على حصة اذ جعل وجهها رابعا وهو ان يجر عنه لابد وسواء كان  
 هذا القسم واقعا او غير واقعا لمسا كان ممكن الوضوح محال اذا استحال احد الاقسام  
 المحتملة لتبعية القسم عند الاطلاق وبه حاصره وفي الاستفهام لا بد من ههنا  
 في شرح المجتهد هذا افسد ما قيل في ذلك لا سيما حاصره ومنها قول بعضهم ان اخبارات  
 بحسب المعبر والمعبر عنه من المعاني ثلثة ذات وحدت عن ذات واسطة بين  
 الذات وحدت تدل على ثباتها وفيه مما في ذات الاسم والحدوث الفعل  
 والواسطة الحرف ومنها قول بعضهم ان الكلمة اما تستقل بالبدل لا تفعل ما وضعت  
 له او تستقل وعمر المستقل الحرف والمستقل اما ان تشعر مع الالف على معناها  
 بزمنه المعمل او لا تشعر فان لم تشعر في الاسم وان اشعرت في الفعل وقول  
 ابن اياز وهذا الوجه اقوى لانه مشتق على التقسيم المنزلة بين النفي والاثبات  
 ومنها قول بعضهم ان الكلمة اما ان يجرها او لا يجرها او ان يفتح في الحرف  
 وان صح فاما ان يقتصر باحد الارزمنة الثلاثة او لا ان اقتصر في الفعل والاسم  
 في الاسم **قال** ابن هشام وهذا احسن الطرق وهي احسن من الطريقة التي في كلام  
 ابن الحاجب وهي ان الكلمة اما ان تدل على معنى في نفسه او لا الثاني الحرف والاول  
 اما ان يقتصر باحد الارزمنة الثلاثة او لا الثاني الاسم والاول الفعل وذلك سلامة  
 الطريقة التي اخترناها من مشكلين اشتملت عليهما هذه الطريقة احدهما دعوى  
 دلالة الاسم والفعل على معنى في نفس اللفظ وهذا يقتضي بقاء المسميات  
 بالفاظ الدلالة عليها وذلك محال وهذا وان كان جوابه تمكينا لانه اقل ما فيه  
 الابهام والثاني دعوى دلالة الحرف على معنى في غيره وهذا وان كان مشهورا بين  
 النحويين الا ان الشيخ بها الذين من الحاسن تأويلهم في ذلك وزعم انه دال على معنى  
 في نفسه وتابعهم ابو حيان في شرح التسهيل **باب** الاسم ضابط لتبعية ما ذكره  
 الناس من علامات الاسم فوجدناها فوق ثلثين علامة وهي الجرح وجره ونسبه  
 والنداء والاسناد اليه واصنافه والاضافة اليه والانتزاع اليه مسمياه  
 وعود ضمير عليه واما الاسم من جنسه والاضافه مع مسمى شدة الفعل وموافقة  
 ثابته الاسمي في لفظها ومعناه هذا ما في كتاب ابن مالك ونعته وجمعه تفصيلا  
 وتفسيره وتصغيره ذكره ابن اربعة ابن الحاجب في واقفاته وتثنيته وتذكيره

وتثنيته ونحوها النسبة له ذكره في الاربعة اصنافا للباب والنداء وكونه قاعلا او  
 مفعولا ذكرهما ابو البقاء العكبري في الباب وكونه عبارة عن شخص ودخول لم الابد  
 واما الجمل ذكره ابن خلد في معنيته وذكر ابن القواس في شرح الفية ان معط الحرف  
 الف الندية وتزجيته وكونه مضمرا او على او مفعلا او متصلا او منصوبا حاسلا  
**ضابط** الاسماء في الاسناد على اربعة اقسام قسم يسند ويشد اليه وهو القاعلي قسم  
 لا يسند ولا يشد اليه كالظرف والمصدر الذي لا يتصرف والاسماء الملازمة للنداء  
 وقسم يسند ولا يشد اليه كاسماء الافعال وقسم يسند اليه ولا يشد كالنات من خبر  
 والياتما على والالف من خبرا والها ومن اضربوا والنون من خبرين وايمن ويعمر  
**قاعدة** قال ابو حيان في شرح التسهيل في المسند والمسنود اليه قول احدهما  
 المسند المحكوم به والمسند اليه المحكوم عليه وهو الاصح تأييدا ان كلامه مسند  
 ويسند اليه تأييدا ان المسند هو الاول مستبدا كان او غير والمستند اليه الثاني  
 فقام من قام زيد بن زيد من زيد قايرو مسند والآخر منه مسند اليه وان عكس  
 هذا فزيد وقام في الترتيبين مسند ولا ومن الترتيبين مسند اليه ومنه المسند  
 فطابقا احدهما تصانف والمخالف اليه في قول اصحابنا الاول هو المخالف  
 والثاني هو المتصانف اليه وهو قول سيبويه ذات في عكسه والثالث يجوز في كل منهما  
 كل منهما تأييدا بالبدل والمبدل منه وفيه اقوال الاضافة والاصح هنا ان الاول  
 المبدل منه والثاني المبدل تأييدا له لا يستل في البسيط في تسميته بذلك  
 اقوالا حدها لا يستل الاول على الثاني فان زيد مسند على علمه والثاني لا يستل الثاني  
 على الاول لانه داير بين الفعل والاول كالمجيب زيد علامه والدخول في الاول  
 كالمجيب زيد علمه وجسده والثاني شأنه سمي بدلتل قدر المشترك بينهما وهو موصوف  
 الملازمة والتعلق اذ لا يشك احد من ذلك **قاعدة** قال ابو البقاء العكبري  
 في الباب الاسناد اعم من الاخبار اذ كان يقع على الاستفهام والامر وهما ليس  
 الاخبار لذلك بل هو مخصوص بها ان يقابل بالتصديق والتكذيب فكل اخبار  
 اسناد وليس كل اسناد اخبار **قاعدة** قال ابن الدهان في الفقه ثلثة  
 اشياء تتعاقب على المفردة توجد فيه اثبات وهي النون والالف واللام  
 والاضافة **قاعدة** قال ابن القواس في شرح الدرر كل خاصي نوع اما ان يتفقا  
 او يختلفا فان اتفقا انتزع اجتماعهما كالالف واللام والاضافة في الاسم وان اختلفا  
 فان تضاد العنصرين والاضافة في الاسم وسوف والثاني انتزاع الفعل  
 والسبب ان سوف تقتضي المستقبل والثاني تقتضي الماضي وان لم يتضادا جانرا اجتماعهما  
 كالالف واللام والتضغير وقدموا الثاني **ضابط** الخلق الثاني تأني اسما وفعل  
 وحرفا تنبئ على موصوفته في عشرة كلمة اشهرها على فانها تكون حرف جر وانما حذر  
 بهن قال الشاعر غرت من يديه بعد ما تم طيوها وفعلها ضامن العلوم ومنها ان  
 فرعون علاني الارض ومن تكون حرف جر واسما قال المرحشري في قوله تعالى فاخرج

ي



بعض الثباتات وارتفاعكم اذا كانت من التبعيض فهي موضع المفعول به وارتفاعه مفعول  
 لاحد قال الطبيب واذا قدرتم من مفعول كانت اسماء كمن في قوله من عند يميني من واليمين  
 وتكون فعل امر من ما من يمين **و** تكون حرف جر واسم معنى النعم في حالة الجر فمفعول حيث  
 ما جعل في امراتك وفعل امر من وفي يميني والهمزة تكون حرف استعجاب وفعل امر من واي  
 واسم في قول بعضهم ان حرف الفعل اسماء افعالها المقردة فتكون اسماء ضمير الغرضية  
 ومررت به وحرف في اياه وفعل امر من وهي يميني ولا تكون حرف نفي جار مجعني لم وطرفا  
 نحو لما جازي اكرمته وفعل ما ضيا متصلا بضمير الغائبين من لير وفعل تكون حرف استفهام  
 واسم فعل في نحو حيض وفعل امر من وهل يبل وها تكون حرف تنبيه واسم فعل معنى  
 خنوزير للابل وتهدى تنقص وفعل امر من هاهنا تها فتكون حرف استفهام واسم  
 مصدر في معنى التزبيد نحو حاننا به وهكذا في تنوينه وفعل ما ضيا معنى استثنى  
 ليقال هاننى تحاشى وفي الجواب اسماء الناس الى اسماءه قال الراوي ما كانت فاطمة  
 ولا غيرها وقال الثانية ولا احاشي من الاقوام من احد **و** يفتح اكر تكون حرف  
 جر لغة في رب لضم الراء واسم معنى السيد والما لك وفعل ما ضيا نفي ورجوع  
 بمعنى رتباه واصلحه والنون تكون اسماء ضمير الغرضية وحرفا ومفعول الوقت وفعل  
 امر من وكى يكي **و** الكاف تكون حرف جر واسم كما قال في اللفظة واستعمل اسم وفعل  
 حزن واسم للفرد المفعول واليشيخ الحزن **و** الي تكون حرف جواب وفعل ما ضيا نفي ل  
 بلاه اذا اختبر واسم لغة في البلا الممدود **و** ان تكون حرف تأكيد وفعل ما ضيا من لانين  
 واسم مصدر اسم معنى الانين **و** الا تكون حرف استفهام واسم معنى النعمة والجمع الاء  
 صلا ما ضيا معنى نقص ومجعي استطاع **و** الي تكون حرف جر واسم معنى النعمة وفعل  
 امر من لا شئ من قال بمعنى الجا وامر للواحد فيه ثون التوكيد الحظيفة في الوقت  
 ذكره ابن ابي عمير في الفقرة **و** لا تكون حرف استفهام وفعل ما ضيا فمفعول اذا اخلوا  
 الى شياطينهم واسم للطرب من الحشيش **و** لا تكون حرف نفي بمعنى ليس وفعل  
 ما ضيا معنى صرف واسم المعصم وقد ظلمت هذه الكلمات  
**و** وردت في الفحركات استا **و** تارة حرفا وفعل واسم  
**و** وبين من والها والهمزة **و** رب والنون وفي اعني **و**  
**و** على ما قبل حاسا **و** الا **و** على والكاف قبلها **و** نظيا  
**و** خلالات **و** هاهنا **و** والي ان فرق الكلمات  
**وقد ايجل السمرري رحمه الله تعالى**  
 اذا طارح النحوي اية كلمة **و** اسم وفعل ثم حرف بلاسرا  
 فقل من افكرت في شأني **و** وفي شرط الظاهر لمن افترسا  
 عذرت من عليه قد خلا قد خال علي ودرهه وباسم خبر في الوي  
 فقل قد سمعت اللفظ من محمد **و** وفي موعدي يا هند لو كان في انكرا

**و** لما راى الزيد ان حاله تحول **و** الي شعث لما علم الحف عرا  
**و** تواردها تني بما قد ذكرته **و** وان لم اصرح بالدليل مجررا  
**و** رايته في تذكرة ابن مكتوم قال ذكر الزيد احدهم فطنه احد من بسبب الى النجو  
 بحس وكنته ابن عطية ان حني تكون حرفا واسم الاسراء والشهد  
**و** هاذا انجته حتى الى حل العرس احسنت جيت من وادي القوي **و** واسم الموضع  
 بجران وقد ذكره ابن دريد في شعر حيث قال فما كرا لم تخطوا وما كرا  
**و** سواه ولادار يحيى وراية **و** فعلا لاثني من الحن **و** **الفعل**  
 صا بجمع مذكر والناس من علامات الفعل بضع عشرة علامة وهي ما الفاعل وما به  
 وما التانيك الساكنة وقد والسين وسوف ولو والنواصب والجوارم واحرف  
 المضارعة ووزن التوكيد وانما تعد بضمير الرفع البارز ولزوم مع ما المتكلمون  
 الوقاية وتغير صيغته باختلاف الزمان **و** تقسيم قال ابو جيان في شرح التسهيل  
 ينقسم الفعل لثلاث ما ت حسب الزمان والتعدي والزموم وانصرف والجمود والنا  
 وانقضاء والخاص والمشتري والمفرد والمركب والاعلم الشريف الى صحيح ومهمون  
 ومثلا واحرف ولغيف ومنقوص ومثلا بعضهم والي معلوم وسادج فالاول  
 الماضي اذا كان مضمونا للمؤنثة الغالبة مفردا او مشي فالعلامة هي التاني اخره  
**قاعدة** قالوا لبقا التفكير في الباب اقسام الافعال ثلاثة ماض وحاضر ومستقبل  
 واختلفوا في اقسام الفعل اصل لغير منه فقال الاكثرون هو فعل الحال لا الاصل  
 في الفعل ان يكون خبرا والاصل في الخبر ان يكون صدقا وفعل الحال يمكن الاسارة اليه  
 فتعقبي وجوده فيصدق الخبر عنه ولان فعل الحال شرا ليه فله حظ من الوجود  
 والماضي والمستقبل معدومان وقال قوم الاصل هو المستقبل لانه يخبر به عن المحدث  
 ثم يخرج الفعل الى الوجود فيخبر عنه بعد وجوده وقال اخرون هو الماضي لانه  
 لا زيادة فيه ولا نقص له وجوده فاستحق ان يسمى صلا **و** كل الافعال ماضية  
 الاسنة نعم وبس وبس وبس وفعل التعجب وخذ اذا قال ابن الجني في شرح  
 الدرر وبس من ذلك وقال ابن الصايغ في تذكرته لافعال لا تنصرف عشر  
 وراد فلما ورد روي عن نيارك الله تعالى **قاعدة** قال ابن الفيل في شرح الدرر  
 كل صيغتي نوعان اتفقا لم يجتمعا كالاضافة والسين وسوف  
 والافان نقشا **و** فكذا ككك ككك والاضافة والياء والسين فان التاني  
 والسين للاستعجال والاولا جتمعا كالواضعين وقد وثا التانيث **و**  
**المحرف** قالوا لبقا اسم الزجاجة في كتاب البصاح على النجوم الحروف على ثلاثة احرف  
 حروف المعجم التي هي اصل مدار الالسن غريبة ومجتمعا وحروف الاسماء والافعال  
 والحروف التي هي البصاح نحو العين من جعفر والصاد من ضرب وواشبه ذلك ونحو  
 النون من لن واللام من لم وما اشبه ذلك وحروف المعاني التي يجتمع مع الاسماء والافعال  
 لمكان فاما حروف المعجم فهي حركات مولدة ولا مقترنة ولا الة على معنى من معاني

دم



الاسمي والافعال والحروف الالهية اصل تركيبها وما الحروف التي هي اعراض الحكم فاما  
 حد متسبب الي ملهوا كثر منه كما ان الكل متسبب الي ما هو اصغر منه واما حد  
 حروف المعاني وهو الذي يكتسب الخوف في ان الكلام للتعويض في تدل على تعويض  
 غير **من** واي وثق وشتر حدان من يدخل في الكلام للتعويض في تدل على تعويض  
 غير **من** اي تعويضه نفسها وكذا كان لا يتبدل الفاعل كما كانت ثابته عندها  
 وكذا تدل على تعويضها وكذا تدل على المتعدي في تدل على متعديها لا تدل على نفسها  
 وكذا تدل على حروف المعاني انتهى **صا بط** قال ابن فلاح في المغني عشرة الحروف سبعون  
 حرفا بطرح المشترك ثلاثة عشر احادية وهي الهيرة والالف والياء والسين  
 والفاء والكا واللام والميم والنون والها والواو والياء **اربعة** وعشرون ثنائية  
 وهي الاوام والاراء والواو والياء والياء والياء والياء والياء والياء والياء  
 ومع على راي ومن وهما وهل وواو وي ويا ويقر عليه لولا ان تدل على الحليل **فصحة**  
 عشر ثنائية وهي اجل واكن واوي والاوام والاراء والياء والياء والياء والياء  
 ورب وسوف وعدا وعلى ولبت ولترو وهما **ثلاثة عشر** باعية وهي الراء  
 والاء والاء والياء وحاشا وحشي وكان وكلا ولعل ولما ولولا ولوما ولخاسي واحد  
 وهو لكن **صا بط** ترجم ابن السراج في الاصول مواضع الحروف ثم قال الحرف الذي لا  
 من ثمانية مواضع اما ان تدل على الاسم وحده كالتعريف او الفعل وحده ككلام  
 التعريف او الفعل وحده كسوف والتسين او ليربط اسم باسم او فعلا بفعل كواو واللفظ  
 كخا زيدا وعم وقيام وقيل وفعل باسم كمررت زيدا او دل كلام تام كخا عمرا وخوك  
 وما قام زيدا او ليربط جملة بجملة كخا ان يجمع زيدا بجمع عمر او يكون زيدا على غير جهة  
 من انه قد لا يوافقا بوا الحسين بن ابي الربيع في شرح الايضاح الحروف ثمانية عشر اقسام  
 احدها ان تدل على معنى في الفعل وهو السين وسوف فتدلى تدل على معنى في  
 الاسم وهو الالف واللام التاكد ان يكون رابطا بين اسمين او فعلين وهي حروف  
 العطف الراء ان يكون رابطا بين فعل واسم وهي حروف الحماض ان يربط بين  
 جملتين وهي الكا الدالة على الشرط السادس ان يدخل على الجملة معية الفعل دون  
 معناها وذلك ان السابح ان تدخل على الجملة غير معية الفعل ومعناها نحو لا اله الا الله  
 التاسع ان تدخل على الجملة فتغير لفظها ومعناها نحو ما الحار ربة العاشران يكون  
 رابطا نحو ربة من الله وقال كمال في اقسام ما كانت له الحروف تقطع فان الحرف يأتي  
 لستة لتفعل وتخصيص وربط وتقدية وقد زيد في بعض المواضع واعتدي  
 جوا بكتب العز والامن مدييه وقال في الشرح النقل من الاعجاب الى الشرح ومن  
 الجرا الى الاستحار والى التخي والتزجي والتشبيه ونحوها والتخصيص للمضارع بالاسم  
 بالسين وسوف والاسم بلا امر التعريف والربط بحروف الجر وحروف العطف والتقدير  
 بدخول في الواو في المعقول مع والاف في الاستثناء والجواب كعم ولا وقال الانوسي في شرح  
 المغني ان الحروف انفسا ما تكثر فتتقسم الى ما يكون على حرف واحد والى ما

الحروف التي هي اعراض الحكم  
 الحروف التي هي اعراض الحكم  
 الحروف التي هي اعراض الحكم

يكون على اثنين فصاعدا الى خمسة تكون واو اربع على حرف اعلان يكون مفوحا او مركبا نحو  
 من والى واما ولولا وتنقسم ايضا الى عاملة وغير عاملة وتنقسم الى مختص بالاسمين  
 وغير مختصة وتقول ان الحروف اما ان تدل على اسم خاص كخا صفة نحو ام التعريف وحرف  
 الاضافة والتاكد وغير ذلك او في الفعل خاصة نحو قد السين وسوف والجواز والموافق  
 او رابطا بين اسمين او بين فعلين كحرف العطف او بين فعل واسم كحرف الجر او بين  
 جملتين كحرف الشرط او دخلا على جملة تامة بالامعاء ها تحولت ولعل او موكدا  
 له نحو ان او اريد التاكيد نحو الباء في نحو ليس زيد بقاير قال ورسا قبل لعل اارة اخرى  
 ان الحروف اما ان تدل على اسم باسم او فعلا بفعل او جملة بجملة او فعلين اسم فقط او  
 فعلا فقط او فعلين فعلا فقط او فعلين اسم فقط او فعلين فعلا فقط او فعلين اسم فقط او  
 سم فقط او فعلا فقط او فعلين فعلا فقط او فعلين اسم فقط او فعلين فعلا فقط او  
 او يخرج الكلام من الواو الى غير الواو كخا اسم بالسنبة الى تغيير الاعراب قسمه لغير  
 الاعراب ولا المعنى نحوما الرابطة في قوله تعالى فيها رجة من الله وقسمه لغير الاعراب  
 والمعنى تحولت ولعل وقسمه لغير الاعراب دون المعنى كخا ان وقسمه لغير المعنى دون  
 الاعراب كخا لعل **فاما** عدة الحروف العاملة فتتقسم وتكون حروف ثمانية منها تنصب  
 الاسم وترفع الخبر وهما ان واو **اربعة** تنصب الفعل بنفسها وهما ان ولان  
 وي واذن **والخمس** تنصب نيابة وهي الف والواو والواو والياء **والثانية عشر** نحو الاسم وخمس تجزم الفعل واما الحروف الغير العاملة فتتبع  
 وستون حرفا منها ستة عشر حرف ابتداء واما وكا واو واو واو واو واو واو واو واو واو  
 واربعة المضارعة واربعة للاعراب واربعة تختص بالفعل وثلاثة للاستفهام وثلاثة  
 للتاكيد وحرفان للتفسير وحرفان للتاكيد وحرفان للتعريف وحرف للتشكيك وحرف  
 للتسوية ومنها حروف تفعل على صفة وهي ما ولا وحروف التاكد التي هي كلام الانوسي **قال**  
 ابن الدهان في العشرة الحروف تنقسم في احوالها الى ستة اقسام الاول ما يعمل في اللفظ  
 والمعنى كحولت زيدا والثاني ما يعمل في اللفظ ولا يعمل في المعنى كخا ما جاني من احد  
 والثالث ما يعمل في المعنى ولا يعمل في اللفظ كخا زيدا في اللفظ ما يعمل في المعنى في اللفظ  
 والمعنى ولا يعمل في الحكم كخا ابا زيد والخامس ما لا يعمل في اللفظ ولا المعنى ولا حكم نحو ربة من الله  
 نحو علمت لزيد منطلق والسادس ما لا يعمل في اللفظ ولا المعنى ولا حكم نحو ربة من الله  
 في احاد القولين انتهى وفي تد كذا ابن الصايغ قال نقلت من مجموع بخط ابن الرواح الحروف  
 على ثلاثة اضراب ضرب يدخل في التباين وضرب لحدوث معنى لم يكن وضرب رابط  
 موكدا الاول لو سقط سقط اصل الكلام والثاني لو سقط تغير المعنى ولم يتبدل والثالث  
 لو سقط لم يتغير المعنى والاول على اربعة اوجه ربط اسم باسم وربط فعل باسم وربط فعل  
 وربط جملة بجملة والثاني على ثلاثة اوجه تخصص لاسم كالجمل والفعل كسبب ضرب  
 وينقل الكلام كرفي السن والثالث على وجهين عامل كان زيد قابير وغير عامل نحو زيد  
 قاييم وثالث ابن فلاح الحرف يدخلها للربط والنقل والتاكيد والتشبيه او للربط

فصل

ددة



ويذكر تحت الحروف الحروف العطف والشرط والتفسير والجواب والابتكار والمصدر  
 لأن الراب هو الداخل على الشيء ليعلمه بغيره ويندرج تحت الحروف النفي والاستنفاء  
 والتخصيص والتعريف والتشقيص والتأنيث ويندرج تحت التثنية حروف النداء  
 والاستفتاح والروع والتذكير والخطاب **تقسيم** قال ابن الخازن في شرح الدرة  
 الحروف العاطفة أربعة أقسام قسم برفع ويضرب وهو ان واخواته ولا المشبهة  
 بان وما ولا المشبهتان بليس وقسم بنصب فقط وذلك حروف النداء ونواصب الفعل  
 قالوا صاف عبد الله هراي ذلك الا في الاستثناء والواو التي بمعنى مع قال وفيه  
 نظر وقسم بحرف فقط وهي حروف الجر وقسم بحرف فقط وهي حروف الجر وقسم بحرف فقط وهي حروف الجر  
 عبد اللطيف في الجمع الكاسلية اشبه الحروف بالاسماء وبلي وجبر فقط وبالانفعال  
 واخواته وقد في كان قد واضع في الزائدة والمستطرفة كالتثنية **الكلام** والجملة  
 يتصور منها التثنية مع الافادة ويبدو منها سبعة الاسماء مع مثله والفعل مع مثله والحرف  
 مع مثله او مع المجموع او كل واحد مع خلافة وذلك الاسم مع الفعل او مع الحرف  
 او الفعل مع الحرف او مع المجموع فليس ينقسم لان الحرف لا يدخل على غير مفيد فيجوز  
 به انما فائدة ربط المفيد انتم لعله ابن مكتوم في ذلك كونه **صفا** بطل الجمل التي لا يحمل  
 لها من الاعراب سبع قال ابن هشام في المغني ويروى ان بها لاسم تحمل المفرد وذلك  
 هو الاصل في الجمل الاولى الاستدابة وتسمى ايضا المستأنفة كالجمل المفتوح بها السور  
 والجملة المنقطعة عما قبلها نحو مات فلان رحمة الله **الساكنة** المقترضة بين شيئين لافادة  
 الكلام تعويجه وتحسينه لقوله تعالى ان لم تفعلوا ولن تفعلوا فانفعلوا الثاني قال في الحق  
 والحق اقول لا ملان فلا أقسم بواقع الخيوم والله لغني لو تعلمون عظيم انه لقرا ن كرسير  
 واذا يد لنا انية مكانية والله اعلم بما نزل قالوا انه انتمعت السالكه التفسير بية  
 وهي الفخذة الكاشفة لخصيصة ما عليه نحو واسروا النجوى الذين ظلموا هل هذا  
 لا يشترط حكم فعمله الاستفهام مخسوف للنجوى انما مثل عيسى عنده لم يزل ادم خلقه  
 من تراب ثم قال له كن فيكون فخلق وما بعد من تمثيل ادم وهل ادم على نجارة تجيبكم  
 من عذاب الهم نومون بالله فجملة نومون تفسير للنجارة **الرابعة** المجاب بها  
 الغنم نحو ليس والفقرا الحكيم انك لمن الصالحين الخامسة الواقعة حواها شرط غير جازم  
 مطافا نحو جواب لو ولولا ولما ولانته وجازم ولم يقترب بالغا ولا بالذا العجائية نحو  
 ان نعمتم وان قرت فمت اما الاول فظهور الجزم في لفظ لا تقول الفعل واما الثاني فلان  
 المحكوم موضوعه الجزم الفعل لا الجملة باسرها **السادسة** الواقعة صلة لاسم او حرف  
 نحو ج الذي قام ابو له واصحبهان فمت الذي في موضع رفع والصلة لا تحمل لها وبحم  
 ان فمت في موضع رجب لان وحدها لان الحرف لا اعراب له لفظا ولا محلا ولا في موضع  
**الساكنة** لما لا يحمل له كقوله زيد لم يمت عمره اذا قد نزلوا وما طرفة **اما الجمل**  
 التي لا تحمل من الاعراب هي ايضا سبع الاولى الواقعة خبرا نحو زيد ابو قائم الثانية الواقعة

تفسير

حالا نحو لا تغربوا الصلاة وانتم سكارى كما كانتكم المحكية بالقول نحو قال في عهد الله ثم  
 يقال هذا الذي كنتم به تكذبون الرابعة المضاف اليها نحو يوم ولدت لربكم لا ينطقون  
 يومهم يا رزقنا لما سئنا الوافع بعدا لغا واخا جوابا لشرطها ثم نحو من يضل لا يفتقد  
 هادي له وان يضييهم سبية بما قد منتهى يوم اذا هم يقبضون السادسة النافية نحو  
 نحو يوم لا يبيع فيه وان تقولوا بما ترجعون فيه الى الله يوم لا رب فيها السابعة الناجية  
 لجملة لها محل ويقع ذلك في بابي النسق واليدل تحسنه نحو زيد قام ابوه وفقد اخوه قالوا  
 ان معكم انما نحن مستزبون قال ابن هشام والحق انه تسع والذي هملوا الجملة المستدانة  
 نحو الامس نولي وكفر ضيعت بما دنا والجملة المستدانة اليها نحو سوا علمهم انذرهم ام لم تنذرهم  
 تسع بالمعنى خبر من ان نرا ه وفيه التسع بدل من الذي قد قسم رحمتها الله تعالى  
 جمل اتت ولها محل معرب . سبع لان حلت محل المفرد .  
 خبرية خالية محكية . وكذا المضاف لها بغير تردد .  
 ومعلق عنه وثابتة لها . هو معرب او ذو محل فاعده .  
 وجواب شرط جازم بالغاو . با ذا وبعضه غير مقيد .  
 وانك سبع ما لها من موضع . صلة وعازمة وحكمة متدي .  
 وجواب اقسام وما قد ضربت . في اسمها والمخلف غير معبر .  
 واعده تخفيضه بغير ملحق . لا جازم وجواب ذلك ورد .  
 وكذلك ثابتة لشيء ما له . من موضع فاحفظه غير غند .  
 وقال ابو جيان اصل الجملة ان لا يكون لها موضع من الاعراب وانما كان كذلك لانه اذا كان  
 لها موضع من الاعراب تقدر ان لا يكون لها موضع من الاعراب وانما كان كذلك لانه اذا كان  
 لا يكون مقدره بالمفرد والجملة على قسمين قسم لا موضع له من الاعراب وقد حصرته في  
 اثني عشرة في الاول ان تقع الجملة ابتداء كلام لفظا ونية او نية لالفاظ نحو زيد قام  
 ونعم زيد وراكبا جازم فان وقعت اول الكلام لفظا لانية كان لها محل من الاعراب  
 نحو ابو قائم زيد الثاني ان تقع بعداوات الابداء فينقل ذلك الحرف والمفعول  
 نحو انما زيد قائم واذا العجائية نحو خرجت فاذا زيد قام وهو ولد ولكن واذا وما  
 وما النافية في الجازمة وبيننا وبيننا نحو هل زيد قائم وهو ولد مستطوف وقوله الا فوه  
 لا ودي بدي كاسر على عليا بها اذ هو وان هو فوه فوه **وقال**  
 فحيثما يرفقه اتانا معلق وقصته وزنا وراعي الثالث ان تقع بعداوات التفضي  
 كزهلا ضربت زيدا الرابع ان تقع بعد حروف الشرط في الجملة كزيد لا كرمك  
 ولو جازم زيد كرمك ولما جازم زيد انك منك على رهب سبويه لما كانه زيد على انما  
 حرف **وهي** الفارسي انما اسم ظرف فتكون الجملة عنده في موضع جربا صفة الظرف  
 اليه ويقدر رجا من الخا من ان تقع جوا بالهذه الحروف الشرطية التي لا تنقل نحو  
 المثال الساكنة السادسة ان تقع صلة لحرف او اسم نحو قام الذي وجد حسن ونحو قول  
 الشاعر يسرا طر ما ذهب الدليل وكان ذهابه من له ذهابا



السابع ان تقع افراضية نحو قوله تعالى وانه لقسم لم يعلمون عظيما لثان ان تقع تفسيرية  
نحو قوله تعالى ان يقرنوا بيني وبينكم ان يقرنوا بيني وبينكم ان يقرنوا بيني وبينكم  
محمل له من الاعراب نحو قام زيد يقرنوا بيني وبينكم ان يقرنوا بيني وبينكم  
وانه يخرج من الحادي عشر ان تكون معطوفة على ما لا محل له من الاعراب نحو قام زيد وخارج  
عمر والثاني عشر الجملة الشرطية اذا حذف جوابها وبعدها ما يدل عليه نحو قوله العرب  
انت ظالم ان فعله التقدير ان فعلت فانت ظالم وبعدها ما يدل على جوابها  
نحو والله ان قام زيد ليقوم من عمرو والقسم يطلب ليقوم وبعدها ما يدل على جواب الشرط  
التقدير ان قام زيد يقرنوا بيني وبينكم وهو قسم له موضع من الاعراب ويخبر في النوع الاعراب  
ثانيا ما هو موضع رفع وهو ثابتة اقسام **سبعة** بالتفريق والاثان باختلاف **الاول**  
ان يقع خبرا متبدا نحو زيد ابوه قائم **الثاني** ان يقع خبرا للدلالة على الجنس نحو لا يريه قوم  
بغير **الثالث** ان تقع خبرا بعد ان واخواتها نحو ان زيد وجمعه **الرابع** ان تقع مفعولا  
لموصوف مفعول نحو جاءني رجل يكره فلان **الخامس** ان تقع معطوفة على ما هو مفعول نحو  
جاءني رجل عاقل ذلك خطأ حسبا **السادس** ان يقع خبرا من مفعول نحو انت فانت فانت  
تلم بنا في ديارنا هذه السنة بالتفريق والاثان اللذان فيها الخلاف الاول ان يكون  
في موضع الفاعل نحو نحن يقوم زيد الشافعيان يكون في موضع المفعول المذموم ليس  
فاعله نحو قوله تعالى واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض والصحيح ان الجملة لا تقع مفعول  
الفاعل ولا المفعول الذي لم يسم فاعله الا ان اقرن بها ما يصيرها اربابا في تقدير  
المفرد ومنها ما هو في موضع نصب وهو ثلاثة عشر قسما عشرة بالتفريق وثلاثة  
باختلاف **الاول** ان تقع خبرا للكان واخواتها نحو كان زيد يخرج ابوه الثاني ان تقع  
في موضع المفعول الثاني للظن واخواتها نحو ظننت زيد يقوم اخوه الثالث ان تقع  
في موضع المفعول الثالث للعلم واخواتها نحو علمت زيد انتم انطلق فلان **الرابع**  
ان تقع خبرا بعد ما الحجازية نحو ما زيدا ابوه قائم الخامس ان تقع خبرا للاختصاص نحو  
لا رجل يصدر في السادس ان تقع في موضع المفعول للقول الذي به نحو قال زيد عمرو  
منطلق فمر ومنطلق في موضع مفعول قال السابع ان تقع في موضع المفعول للفعل المعلق  
نحو علمت ما زيدا قائم وسالتهم افضل لثان ان تقع معطوفة على ما هو منصوب او  
موضوعة نصب نحو ظننت زيدا قائما ويخرج ابوه وظننت زيدا يقوم ويخرج الشاسع  
ان تقع في موضع الصفة المنصوب نحو ظننت رجلا شريفا رجلا شريفا ان تقع في موضع  
الحال نحو قوله وقد اعمدني والظير في كتابها الحادي عشر ان تكون في موضع نصب على  
البدل نحو قوله عرف زيدا ابوه هو على خلاف في هذا القسم الاخر فيقول ابوه هو  
في موضع نصب على البدل من زيد على تقدير مصاف اي عرفت قضية زيدا ابوه هو الثاني  
عشر ان تقع منصوبة بعد ومنه نحو قولك ما اريته من خلق الله ففي هذه الجملة خلاف  
ذهب الجمهور الى انها موضع لثان الاعراب وذهب السراقي الى انها في موضع نصب  
على الحال لثان ان تقع مستثنى بها نحو قام القوم خلا زيدا وقاموا ليركبوا ارافيقها

فلا

خلاف ومنها ما هو في موضع جزم وذلك ستة اقسام ثلاثة بالتفريق وثلاثة باختلاف  
فالثاني بالتفريق **الاول** ان تقع مضافا اليها اسما الينا ان نحو جيتك يوم زيد امي واولا  
تعالى يوم يقوم ان لربنا لها من **الثاني** ان تقع في موضع الصفة نحو مررت  
برجل كيت مصفا **الثالث** ان تقع معطوفة على محفوض او ما موضعه محفوض  
نحو مررت برجل كيت ونحو الشعر ومررت برجل كيت ونحو واين باخناك  
احدها ان تقع بعد ذي نحو قوله العرب اذهب يدي تسلم وذهب بعضهم الى  
انها لا محل لها من الاعراب الثاني ان تقع بعد اية بمعنى علامة في نحو قوله الشاعر  
باية قام يخطي كل شي وخان امانة الديك العرب وذهب بعضهم الى انها في موضع  
جربا لاضافة وذهب بعضهم الى انها لا موضع لها وحدها من الاعراب بل يقدر  
معها حرف يكون ذلك الحرف هو المحركة في موضع جربا لثان ان تقع بعد حتى الاندائية  
نحو قوله امرئ القيس سرت مما حزن كل مطهم وحق الجباد ما يقدر باراسي  
ذهب الجمهور الى ان هذه الجملة لا محل لها من الاعراب وذهب الزجاج وابن دريبود  
الى انها في محل جزمي ومنها ما هو في موضع جزم وذلك ثلاثة اقسام احدها ان  
تقع بعد اداة شرط عامله ولم يطر لها عمل نحو ان قام زيد يقيم عمرو والثاني ان تقع  
جوابا للشرط العامل نحو ان يقر زيد فعمرو قائم وان يقر زيد فعمرو قائم والثالث ان  
تقع في محل جزم ولها نحو اقطعها ليها بالجرم قال تعالى من يضلل الله فلا هادي له ويدل  
الثالث ان تكون معطوفة على مجزوم وما موضعه جزم نحو ان قام زيد ونحو عمرو  
اكرمته وقوله تعالى فلا هادي له ويدلهم فلذلك ثلثان وان بعثت بها بالمتن  
عليه والمتن فيه وقال الشيخ سراج الدين الدمشقي في الجمل التي لها محل واين لا  
محل لها وخد جلا عشر اوستا فصحها **لها موضع الاعراب كما مبين**  
فوصفة حالية خبرية مضافة اليها واحك بالقرآن  
كذلك في التعليق والشرط الجزاء اذا ما لا يأتي بلا عمل  
وفي الشرط الثاني لا محل لها كما انت صالحة مسدودة سركا لها  
وفي الشرط لم تعمل كذا جواب جواب يمين مثله فاعلم  
مفسرة ايضا وحشوا كذا انت كذلك في الخصص نالت به الغنا

**وحسن ايضا هذه البيتين**

- خبرية حالية محكية • بالقول ذات اضافة ومعلق
- وجواب ذي جزم بقا او ذا • وتاليه حكم التقدم اطلقوا

**فائدة** قال الشيخ بهاء الدين بن التماس في تعليقه على المغرب المفرد يستعمل في كلام  
النحاة با حرمين خمسة احدها المفرد الذي هو متقابل للجملة يذكر خبرا مستندا  
وثانيه والسايق المفرد الذي هو متقابل للمركب نحو بعديك واثالث المفرد الذي هو متقابل  
للمضاف والرابع المفرد الذي هو متقابل للمثنى والمجموع والخامس المفرد الذي هو متقابل  
للتدوير والبنس الجنس وهو متقابل للمضاف ولما به المضاف **صا** **بط** قال الشيخ ابي

بل



في شرح المعنى لغيرنا جملته في اللفظ كلمة واحدة الا ان الحروف تفرقت بالذي عنده  
او حلقها **باب الحروف** والحق في قاعدة اصل الاعراب ان يكون بالحركات والاعراب  
بالحروف ففرع عليه قال ابن جني واذا كان الاعراب بالحركات هو الاصل لوجهين احدهما  
انما افترقا في الاعراب لانهما على المعنى كانت الحركات اولي الامر اقل واخف  
وبما جعل في الاعراب لم يكن بنا حاجة الى تكلف ما هو الثقل ولذا كثرت في ما بها اعني  
الحركات وتقل في ما بها اعرب وهو قد بينا في كتابنا في الاعراب انما افترقا في  
علامات تلك على المعاني ويغري بينهما وكانت الكلام مركبة من الحروف وجب ان تكون  
العلامات غير الحروف لان العلامات غير المعاني لظهور في الثوب فلذلك كانت الحركات  
هي الاصل هذا هو القياس وقد خولف الدليل واعربوا بعض الحروف لغيرها لغيرها  
التي وقالوا في الباب الاصل في علامات الاعراب الحركات دون الحروف لثلاثة  
اوجها احدها ان الاعراب دال على معنى عارض في الكلمة فكانت علامته حركة عارضة  
في الكلمة لما بيننا من التناوب والتشابه في الحركة اليسرى من الحروف في الدلالة  
على الاعراب واذا حصل الغرض بالاختصار لم يبق في غيره والتشابه الحرف من جهة الصيغة  
الكلية على معنى الكلمة للازم لها فلو جعل الحرف دليلا على الاعراب لادى ان يدل على  
الواحد على معنى في ذلك اشتراك والاصل ان يحس كل معنى بدليل **قاعدة**  
الاصل في الاعراب ان تكون ثلاثة اوجه احدها انه اخف من الحركة وكان احق بالاصالة  
لخفته الثاني ان التناوب الاعراب واصل الاعراب الحركات فاصل البنية السكون  
والثالث ان البنية يسبب الكلمة ثقلا فاسب ذلك اصالة البنية على السكون واما البنية  
على الحركة فلا صلاحة اربعة اشياء اما ان له اصلا في التمكن كالمندى والظروف المقطوعة  
عن الاضافة ولا رجل وخمسة عشر وهذا اقرب الميانيات الى العرب واما تقضيلا له  
على غيره كما مضى في حركة تقضيلا له على فعل الامر واما كتحريك من التناوب كغير  
كأن وكيف وحيث وامس واما لان مركبه ضرورية وهي الحروف الاحادية كالسا  
واللام والواو والفاء لانه لا يمكن النطق بالساكن ولا سوا كان في الاول لفظا او  
تقديرا كما تكافى في تلك لانها وان كانت متصلة لفظا فمفصلة تقدير او حكا  
لان صميم المنصوب في حكم المنفصل واذا كانت منفصلة حكما لم لا يتركها الساكن  
حكا لو لم تحرك بخلاف الالف والواو في قاما وقاما لان غير التام ليس في حكم المنفصل  
فلا يلزم منه الابتداء بها كحكا ذكر ذلك في البسيط **قاعدة** قال ابن الجني في  
التعليلة كلمة على حرف واحد مبنية يجب ان تبنى على حركة متعوبة لها ويبنى ان  
تكون الحركة فتحة طلبا للتخفيف فان سكت عنها شيء كاي في فلاسي فطلب لمزيدا لتخفيفها  
**قاعدة** قال ابن الجني في التعليلة في علل البنا خلاف فذهب ابن السراج في  
علي ومن تبعه ان علل البنا مختصة في شبه الحرف او تضمن معناه وهذا لا يخشعي والجز  
وابن عطو وابن الحاجب وجماعة اخرى علل البنا خمسة هذا ان لو قو حوق المعني  
ومما سببه المبنى والاضافة الى المبنى وزاد ابن عصفور سادسة وهي الخروج عن

غيرها

الانظار كما في ايهم اشبه ووجد خروجه عن نظامها حذق صدره وقلوبه  
في البنا الفاسد ويبنى على هذا التعداد ان يضاف اليها بنة واحدة وهي تنزل الكلمة  
منزلة المصدر ومن العجز جعل في بعلبك وخمسة عشر وعلى بعضهم بنة اسماء  
الافعال بنة لا تتحد ولا تتركب على الاصح والاعراب انما يستحق بعد العطف والتركيب  
فتكون هذه بنة اخرى مضافة الى ما عدد فاعلم ان العلل تكون ثمانية وقد علل بهذه  
العلل بنة حروف الهجاء ثمانية واسماء العبد في قولهم واحدا ثمانية اربعة وكذا  
كل ما لم يعقد ولم يركب **قاعدة** ابن عصفور رعلقة بين المتأدي واسماء الافعال احق  
وهي وقومها موقع الفعل وقرفا او مختصري فمضادة بنة اسما الافعال هذه في جعل  
المندى وقومها موقع ما اشبهه ما لا يمكن له وهو ان يقول ان المندى واقع موقع  
كاف ادعوك وكاف ادعوك اشبهت كاف ذاك والتجاك لا تشتركتها في الخطاب  
فتكون ثمانية وكذا جعل ابن عصفور لاضافة الى معنى مطلقا علة واحد والاختصري  
عمره بان قالوا وضافته اليه يعني الى ما لا يمكن له فنافقه ابن عرون وقال برح  
عليه بوسيد لانه مضاف الى ما اشبهه ما لا يمكن له فيحتاج ان يقول المختصري  
الى ما لا يمكن له كالمضاف الى الفعل والى ما اشبهه ما لا يمكن له كالمضاف الى المختصري  
ومما اشبهه يكون عاشرة ويضاف اليها دية عشرة وهي تركيب العرب من الحرف  
مخولا رجل والفعل الموكد بالتونين على احدا التعليلين في كل واحد منهما وهذه العلة  
كلها موجبة الا لاضافة الى المبنى فاشبهه حوزة انتهى **قاعدة** حوزة ما كان علة  
البنا في شبه الحرف والتعنية بوجان بان لاسي ذكرنا لاسيا سببا بغير واجب بانه  
لم يغيره وقد نقله جماعة عن ظاهر كلام سيبويه ونقله ابن الفونس عن علي  
الفارسي وغيره وقال صاحب البسيط اخلفا لاجا في علة البنا فذهب ابو الفتح في  
اشبه الحرف فقط انتهى وراشه في الخصائص لا في الفتح وعبارته اما سبب  
بنا الاسم مشبه الحرف لا غير **قاعدة** ايضا في الاصول لابن السراج وفي التعليل  
لا في البنا وفي الجمل للزجاجي وذكر بعض شراحه انه مذهب الخراف من الخويعين  
**قاعدة** قال ابن الدهان في الفرة المركبات سبعة اقسام **الاول** اسم يبنى  
مع اسم نحو خمسة عشر ونحو **الثاني** اسم يبنى مع صوت نحو سيبويه **الثالث** فعل يبنى مع  
اسم نحو حين **الرابع** حرف يبنى مع اسم نحو لا رجل **الخامس** حرف يبنى مع فعل نحو كسر  
**السادس** صوت يبنى مع صوت نحو هي هذا **السابع** حرف يبنى مع حرف نحو هلا ولم  
يذكره السراج في القسمة **وزاد** قوم فمما اخرجوا فعل يبنى مع حرف نحو يبرين ويستر  
وهذا ليس تخني عنه معلوم وقسمه **قاعدة** لا يشبه علم الدين السخاوي في تنوير الدجاني  
ليس في العربية شيء يدخل عليها اللام الا رجوع الى الاعراب كاسم اذا عرف في اللام  
صا مخرجها الا المبنى في حال التشكيك في اللام اذا دخلت لا يمكنه لانه قد اصا به  
البنا في حال التي توجب التخفيف والتكرار في حال التشكيك في اللام لم يمكنه  
ولم يرب نحو خمسة عشر واخوته فانه مبني فاذا دخلته اللام يبنى معها في بناءه **قاعدة**

ابو

بن







يحصل بغير سبب زيد وما حصل بغير سبب زيد فان قيل لم يكن اللفظ الواحد ما نفعه من  
 الصرف قبل لوجه واحد هان / الاصل في الاسماء ان تكون منصرفة فليس للجملة الواحدة  
 من القوة ان يكون بعد من الاصل ويشبهوا ذلك ببناء اللفظة فيها لا كما ينبغي الاصل لمر  
 تصرف شغلة الالف في عدلين وقد كان الاصول تراعى ويحافظ عليها انما كانت  
 الاسماء التي تشبه الافعال من وجوه واحد كثير ولولا انما الوجه الواحد وجعل له  
 اثرا كان اكثر الاسماء منصرف وجعلت كذا في اللفظة الاصل لكان ان الفعل فرع  
 عن الاسم في الامراب فلا ينبغي ان يحذف الاصل الى جزء الفرع الالف في قولنا  
 مكتوم في تذكره انما يكون في كانه ليس فيها حلت الا لثلاثة والثاني ولا قبل  
 الا في بعضا لها وهو حلت لانها دخلت في الثاني على ثلاث المعدول **فان قيل**  
 قال في البسيط باب جعل الالف في اسكان وسكون وعطف وعطفان وعطفان  
 انما يعرف بها مع دون التثنية لانها ما كان حلت في الثاني وفي غيره  
 اجز فاعلم انما اذا استثنيت حلتنا وخذنا ما وسخنا وشدها وخجنا  
 وصحوا وعلنا وقضوا ومضنا وخذنا ما وسخنا وشدها وخجنا  
**حاصل** في شرح المفصل انما ليس في الحذف من المعدول على اربعة اوجه عدل في  
 الاعراب كذا واحد ومثني وثلاث ودر في اللفظة كذا واحد ومثني ومثني  
 اللام نحو سحر وعدلس اللام حكما نحو هذا لان اخرى الاصل قبل التقصيل وهو  
 صد اول ودخل اخر معناه اشدها خرا في الذكر في اصله ثم اجري مجرى غيره ومن  
 شانه جعل التقصيل ان يفتق عليه احد الثلاثة وحلت لا يدخل من لان اصل من  
 متى اقترن به من لم يحذف يفتقها هنا قد صرف فعله انه من مفرق من واخر لا يفتق  
 فليقل من اخر التثنية ان يكون معقافا للام وهو غير معرف لفظا بل منكر لفظا  
 ومعرف معني وحلت من لمتى لانه اسم من واذا لم حلت من لانه اجري مجرى غيره وانما  
 وجب حشره لانه من حشاف وانما حشره للام كونه معلوما **فان قيل** في البسيط  
 لا يفتق بالفتاق والافتاق ولا يفتاق الاوزان اما الاول كاسحا في يعقوب وموسى  
 الانبياء منصرفه واسحق مصدر واسحق الضرع اذا ذهب لينة ويعقوب لذكر الحجل وموسى  
 لما يحمي به مصر وقت ومن قال انما اسم يعقوب لانه خرج من بطن امه اخذ البعض  
 فهو من موافقة اللفظ وليس مشتق لانه الاشتقاق من العز في يوجب الصرف وكذلك  
 ابليس لا يصير في المعرفة والجملة ومن زعم انه مشتق من ابليس اذا يبيس فقد غلط  
 لانه الاشتقاق من العز في يوجب الصرف وانما هو من افتاق اللفظ واما الثاني  
 فان جالوت وجالوت وقارون وغير منصرفه واما موسى وهارون وراقد مصدره لكونه  
 تكرارا ولا يفتق بالفتاق الوزن **حاصل** ما لا يصرف سربان صرف لا يصرف في تكررة  
 ولا معرفة وصرف لا يصرف في المعرفة فاذا تكررا صرف وتعد في اللفظ ليس في علم الالف  
 السخاوي فقال مساجد مع حبل وحم ابراهيم وسكان يلوها واحد واخر  
 فلي سنة لم تنصرف في ثلثه سوا اذا ما هرقا او تكر

وعثمان ابراهيم طه في ريب ومع عمره في حشر موت بسطر  
 واحد فاعد سبعة جاسر فيها اذا تكررت والباب في ذلك يحصر  
**قوله** الاجمعي اذا دخلته الالف واللام الحق بالجر في فلسي رجل يسي يود عرف على كل  
 حال لا قبلت انه اجمعي ياد ومن نفس الكلمة وان قلنا اننا زائدة فيقوم بغير حرف  
 في المعرفة لانه على ذلك يقوم **قوله** قال ابن جني في الحركات التثنية في  
 التثنية والعجمة والتثنية والتثنية والتثنية والتثنية والتثنية والتثنية في منع  
 الصرف انما يفتق بعد العجمة والتثنية والتثنية والتثنية والتثنية والتثنية والتثنية  
 التثنية والتثنية والتثنية والتثنية والتثنية والتثنية والتثنية والتثنية والتثنية والتثنية  
 كان فيه الموزن والتثنية والتثنية والتثنية والتثنية والتثنية والتثنية والتثنية والتثنية  
 اسم امرأة اذا تكررت كان فيه التثنية والتثنية والتثنية والتثنية والتثنية والتثنية والتثنية  
 وان كان فيه التثنية والتثنية والتثنية والتثنية والتثنية والتثنية والتثنية والتثنية  
 بالتثنية والتثنية والتثنية والتثنية والتثنية والتثنية والتثنية والتثنية والتثنية والتثنية  
 ما لا يصرف للصرف لانه يرد في اصله وهو الصرف او يستغنى به في زيادة  
 حرف في الوزن وفي البسيط وليست في ما في اخر الالف التثنية المقصورة كحولي  
 وديا وسكري فانه لا يجوز له صرفه ولا يستغنى به في زيادة التثنية كحولي  
 الالف في ودي الى الانبياء كحولي ساكن وحذف حرف ساكن ويستغنى ايضا بفعل منك  
 غير الكوفيين فانه لا يجوز له صرفه لانه لا يفتق منه في الالف على المغاضل فصار  
 بذلك بمنزلة الحشاف **قوله** البصريين جواز صرفه لاستغادة زيادة حروف  
 وجوده من لا يصنع من تنوينه كما يجمع من تنوين خبر امه وشتر امه وهما يوزن  
 الفعل في التقدير وقال ابن جنيش جميع ما لا يصرف يجوز صرفه في الشعر لانها القافية  
 واقامة وزنها في زيادة التنوين وهو من حسن الضرورات لانه ردا في اصل ولا  
 خلاف في ذلك الا ما كان في اخر الالف التثنية المقصورة فانه لا يجوز للصورة  
 صرفه لانه لا يفتق بصره لانه لا يفتق في البيت من الشعر وذلك انك اذا قوت  
 مثل جلي وسكري حذفت الالف التثنية لسكونها وسكون التنوين بعد هاء فليحصل  
 بذلك انتفاع لا ذلك زدت التنوين وحذفت الالف لما رعت لاسر وناس ولم  
 تحظ بشايبه وقال ابن هشام في تذكرته قال ابن عصفور كل مسترك على الحافة  
 انداسته فيمن قولنا ما لا يصرف اذا اضطر الى تنوينه صرف ما فيه الالف التثنية  
 المقصورة وتوحيدها لانه لا يجوز في الضرورة حرفه بوجه لا انك لو فعلت لم تقبل  
 اكثر من ان تحذف حرفا وتضع اخر مكانه ولا ضرورة الى ذلك **قوله** ابراهيم  
 وكنت اقول لا يحتاج الى استثناء هذا لان ما فيه الالف التثنية المقصورة  
 لم يضطر الى تنوينه على ما قال لولا ما فيها اضطر الى تنوينه ثم حكى عن ابن الصايغ  
 انه رد عليه انه لم يفتق في المغرب استثناء هذا وانما اضطر لتثنيته وقال سلمة انه لا يفتق  
 في الالف حرف ووضع حرف لكن ثم امر اخر وهو ان هذا الحرف الذي وضعناه موضع



الاول حرف صحيح قابل للحركة فاذا حركه كان كسر لا نقض السالكين حصل بهما بل قبل  
وعبر عن جملته في تذكره التاج ابن مكيوم قال في المستوفي لا تباد التثنية  
توجد الا في اللغة العربية **باب النكرة والمعرفة** **قاعدة** الاصل في الاسماء ان تكون  
النكرة والتعريف فرع عن التفكير فالابن يعيش في شرح المفصل اصل الاسماء ان تكون  
نكرات ولذلك كانت المعرفة ذات علامة واقتضارا في وضع لتفكيرها عن الاصل **قاعدة**  
صاحب البسيط النكرة سابقة على المعرفة لاربع اوجه احدها ان يسمى النكرة  
اسبق في الذهن من معنى المعرفة بدليل طريقا في التعريف على النكرة والثاني ان التعريف  
يحتاج الى قرينة من تعريف وضع او العلامة في النكرة ولذلك كان التعريف فرعاً على التفكير  
الثالث ان لفظ شيء ومعلوم يقع على المعرفة والنكرة فان راجح المعرفة تحت عمومها بدليل  
على اصلها كاصالة العام بالنسبة الى الخاص فالاشان مندرج تحت الحيوان لكونه  
نوعاً منه والجنس اصل لانواعه الرابع ان قايده التعريف تعييناً للمسمى عند الاخبار  
للمع والاختار وتتوقف على التركيب فيكون تعيين المسمى عند التركيب وقبل التركيب  
الاخبار فلا تعريف قبل التركيب قال ومع ان النكرة الاصل فانها اذا اجتمعت مع معرفة  
عليها المعرفة فتكون هذا راجحاً ويرى حاكم فينبغي على الحد ولا يرفع على الصفة لان  
الحال قد جاءت من النكرة دون وصف المعرفة بالنكرة ونظير تغليب اعراف المعرفة  
على الاخرى كقولك انه وانت فتناوأت وزيد فتناوأت في باب ما لا ينصرف والتعريف  
فرع التفكير لانه مسبوق بالتفكير ودليل سبق التفكير من ثلاثة اوجه احدها ان النكرة  
العام قبل الخاص لان الخاص يتميز عن العام باوصاف زائدة على الحقيقة المشتركة  
والثاني ان لفظ شيء لهم الموجودات فاذا اريد بعضها خصص باوصاف وما قام مقامه  
والموصوف سابق على الوصف والثلث ان التعريف يحتاج الى دلالة لفظية او وضعية  
**قاعدة** ابن هشام في تذكرته يدل على ان الاصل في الاسماء النكرات والتعريف  
علة متع الصفوف ومعدل الباب بطلها قرينة وانه لا يجوز في رتبة النكرة ان يسبق على من  
قال علمنا اخواننا بنو عبد جلال على رتبة بكر او اما جلال على الاصل **قاعدة** قال في البسيط  
علامات النكرة دخول لام التعريف على نحو رجل والرجل ودخول رب نحو رجل  
وتخص بالرجل على غيرك وكذلك وشبهك من دون اللام والفتوح في اسما الافعال  
وفي الاعلام فيما لا يشترط نحو صيد ومه وابراهم والجواب في كيف كقولك كيف زيد  
فتعالم صالح فانه انما عرفته بكلمة الجواب كما عرف ان من طرف زمان وابن طرف  
مكان والجواب ودخولها المفيدة للاستغراق نحو ما جاني من رجل وما لزيد من درهم  
ودخول كم نحو كم رجل جاني ودخول التي تمل على ان او التي تمل على ليس عليها اسماء ونحو  
وصلا حية نصيبها على الحال والتمييز **قاعدة** قال في البسيط المعارف سبعة انواع المعرفة  
والاعلام واسماء الاشارة والموصورات وما عرف باللام وما اضيف الي واحد من هذه الحية  
والنكرة المعرفة بنفسه انداداً وقوم امثلة التاكيداً جمعون واجمع وجمعاً وجمع  
وقالوا انما صيغ مرتجلة وضعت لتأكيد المعارف لملوها عن كثران الدلالة على التعريف

من خارج وتقدر المعرفة الخارجية **قاعدة** ويؤكد هذا القول ان اجتمع في التثنية  
بجمعه ولو كان جمعاً لكان لتثنية كذا لتثنية العلم عند الجمع قد دل على انه صيغة مرتجلة  
لتأكيد الجمع المعرفة قال وعلى هذا القول فيكون انواع المعارف ثمانية وانما انحصرت  
فيها لان اللفظ اما ان يدل على التعريف بنفسه او بقرينة زائدة عليه والدال بنفسه  
اما ان يكون بالنظر الى مسماه وهو العلم او بالنظر الى تبعيته لقوة المعرفة قبله وهي  
هذه اللفظ الدالة على التاكيد والدال بقرينة زائدة اما ان يكون متقدماً  
او متأخراً والمتقدم اما ان يكون منفصلة او منفصلة فالتصيلة لام التعريف  
والمنفصلة اما ان يعرف بالغصود وهي حروف النداء وبغيره وبها القرائن المعرفة  
للمضمر والمثارة اما ان تكون متصلة او منفصلة فالتصيلة الاشارة فانه تعرف  
اما ان يكون جنباً وهو صفة اسم الاشارة او جملة وهي صلة الموصولات فانه تعرف  
بها واللام في الذي والي تختص اللفظ لا التعريف بدليل ان بقية الموصولات معارف  
وهي عارية عن اللام وانما تعرف بالتصيلة لان الذي يوصل بها الى وصف المعارف بالمحل  
والصفة لا بد من كونها معلومة للمخاطب قياساً على ما في الصفات **قاعدة** قال في  
ابن الدهان في المعرفة الاسماء تنقسم الى ثلاثة اقسام مظهر ومضمي ومبهم والمبهم  
ما يسهل الاشارات والموصولات وقال في قول الاسماء تنقسم الى مظهر ومضمي ومبهم  
ولامضمي **باب المضمي** قال ابن يعيش اصل المضمي ان يكون على صيغة واحدة في الرفع  
والنصب والمجرى كما كانت الاسماء الظاهرة على صيغة واحدة والاعراب في اخرها ساكن  
او حلقاً وكما كانت الاسماء المضمية على صيغة واحدة وعواملها تدل على اقترانها وموضعها  
**قاعدة** قال ابن يعيش اصل الضمير المنفصل المرفوع لان اول حواله الاتي وعامل  
الاتي ليس بلفظ فاذا اضمير فلا بد ان يكون ضمير منفصلاً والمنصوب والمجرور عامل  
لا يكون الا لفظاً فاذا اضمير انفصاليه فصار المرفوع مختصاً بالانفصال **قاعدة**  
قال ابن يعيش الضمير المنصوب والمجرور من وادوا حد فاعلم ان الضمير في التاكيد  
بالمرفوع المنفصل تقول مررت بك انت كما تقول انتك انت **قاعدة** الموضع الذي  
يعود الضمير فيها على متاخر لفظاً ورتبة سبعة **احدها** ان يكون الضمير مرفوعاً منقسم  
وبين وبينه ولا يفسره الا التمييز نحو نعم رجلاً زيدا **الثاني** ان يكون مرفوعاً باول  
المتنار عن العمل تائبهما كقولك حقوني ولم اجدوا الا خلائي **الثالث** ان يكون مجزئاً  
عنه فيفسره جزم نحو ان هي الاحياء تنال الدنيا قال الزمخشري هذا ضمير يعلم ما ينبغي  
به الا بما يتلووه واصله ان الحياة الاحياء الدنيا ثم وضع في موضع الحياة لان  
الخبر يدل عليها ويبينها قال ابن مالك وهذا من جيد كلامه **الرابع** ضمير الثابت  
والقصة غوفل هو الله احد فاذا ابي شخصاً بصاراً الذين كفروا **الخامس** ان يجر  
ربوب ويفسره التمييز نحو رب رجلاً **السادس** ان يكون مبدلاً منه الظاهر والمغتر  
كثرت زيدا **قاعدة** لا يجوز ان يكون الفاعل والمفعول ضميرين متساويين لشي واحد  
في فعل من الافعال الا في ظننت واخواتها وهي فقدت وعدم متساوية اليها ابن النحاس



في تعديده على المغرب **باب العلم** هنا ما قال في البسيط العلم المتقول مختص ببلادة  
عشر نونا قال ولا دليل على حصر سوى استقرا كلام العرب المتقول عن المركب كالبسيط  
شرا وشاب فزناها وعن الجمع نحو كتاب وانما وعنا لتثنية نحو فلان وعن مصدر  
كعمير وسهيل وزهير وحريث وعن منسوب كعبيد بن جراح وعن اسم عين لشور واسد  
لحيوا بنين وجعفر بن عمر ولواحد عمرو لاسنان فانه نقل من حقيقة عامة الي  
حقيقة خاصة وعن اسم معين كزيد واباس مصدر زي زاد واباسا وليس هو مصدر  
راس مخلوب بيس لان مصدر المخلوب ياتي على الاصل وعن اسم قال على كذا وكذا  
وحاشا وفلمز وما يشبهه وعنا سم مفعول كسعود ومظفر وعن صوت لبيه وعن الفعل  
الماضي لشعروا وبز وعشر وكنت وقصم ولا خامر لها على هذا الوزن وعن المضارع  
كزيد ويشكر ويعمر ويغلب وعن الامر وقد جاء عنهم في موضعين احدهما يسي يفعل  
الامر من غير ما قال في قولهم اجعل لواء بعينه والثاني مع الفاعل في قولهم احرقوا الموضع  
معين قلت ينبغي ان ترا في المتقول من صفة مشبهة كخرج وخدجه وشيخ وعفيف  
ومن افعال التفضيل كاحد فانه اول من نقله من المضارع **قاعدة** قال السكوني  
الاعلام بكثرة السكون فيها لكثرة استعمالها والتي اذا كثرت استعمالها منزهة **قاعدة**  
الاعلام ان تعيد معني لانها تقع على المشي ومخالفة وقوعا واحدا نحو زيد فانه يقع على  
الاسود كما يقع على الابيض وعلى القصير كما يقع على الطويل وليست اسم الاجناس  
كذلك لانها مفيدة لا تزي ان رجلا يفيده صيغة مخصوصة ولا يقع على امرأة من حيث  
كان مفيد ولا يربط ان يكون على الرجل والمرأة ولذلك قال النحويون العلم  
ما يجوز تديله وتغييره ولا يلزم من ذلك تغيير اللغة فانه يجوز ان يفتل اسم ولدك  
او عميدك من خالدا الى جعفر ومن بكر الى محمد ولا يلزم من ذلك تغيير اللغة وليس كذلك  
اسم الجمل فانه لو سميت الرجل فرسا او الفرس رجلا كان تغيير اللغة ذكر ذلك ابن  
يعيش في شرح المفصل وفي البسيط يطلق لفظ العلم على الشيء وصده كما يطلق زيد  
على الاسود والابيض ويجوز نقله من لفظ العلم كقول اسم ولدك من جعفر الى محمد  
لكن لم يوضع لمعني في المعنى بدليل تسمية الغنم بحسن والحيات بلسان ولا شؤد  
بكافور بخلاف اسم الاجناس فانه وضعت لمعني عام فيلزم من نقلها تغيير اللغة  
تنتقل رجل الى فرس او رجل غلاف فتقل العلم **قاعدة** قال ابن جني في الخصائص شدة  
ابن يعيش في نقل العلم على المعاني قل من تعلية على الاعيان وذلك لان الغرض  
منها التعريف والاعيان اقل في التعريف من المعاني وذلك لان الاعيان ثباتا ولها  
لا ظهورها كدوليس كذلك المعاني لانه تثبت بالنظر والاستدلال لوقوعه في علم  
الصور ونحوها شدة هذين من علم الاستدلال **قاعدة** في ذكر ابن الصائغ في نقل  
من مجموع خط ابن الرماح قد سرد العلم حائسا من فاء لاف واللام التي التثنية الجلس  
وذلك بعد ان لم ييسر فتقول لم ويسر الجاح حجاج بن يوسف لان نعم لا تدخل لا على  
جس مع في وقد جعل العلم جنسا متكررا وذلك بعد ان لا هيتهما لليلة المطلق ولا جسر

العلم في الحرف

بكم ولا قضية ولا ابا حسن لها **باب الالف** قال ابن هشام في تذكرته من اسما  
الالف ما لا يستعمل الا في ما وبالف الكاف وهو ك ما لا يستعمل شي منها وهو شرو ومنها  
ما لا يستعمل بالكاف وهو ذ **قاعدة** قال ابن جني لا يقال ذ بك ولا علم منها ما لا يستعمل  
بالكاف وينتفع منها فذا قسم ساقط والباء في يستعمل بأزة عمدا ونساق فذا بحسب  
ما في من المعني **باب الموصول** قاعدة قال ابن يعيش اكثر الموصولين صلة الموصول  
صلة وسيبويه يسميها حشا اي انها ليست اتصالا وانما هي زيادة فبهم بها الاسم ويوضح  
معناه **وقال** الالف ليس الصلة تغال بالاشتراك عندهم على ثلاثة اشياء صلة الموصول  
وهذا الحرف صلة اي زائد وحرف الجر قبله معنى وصلة كقولك مرتب زيد فالف صلة  
اي وصلة **قاعدة** ذهب قوم الى ان تعريف الموصولات بالالف واللام طاهر في الذي  
والثمة تثبتها وجمعها ومبنيهما في من وما ونحوهما والصحيح ان تعريف الجميع بالصلة  
ونظير ذلك المنادى نحو يا رجل قبل حرف بالخطاب وقيل باللام الحمد وفظة بالانبيات  
منها **قال** الايدي في شرح الجوزية وهو الصحيح الا نري انك تقول انت رجل قاتل  
ولا تعرف رجل بالخطاب فبان يا رجل في الاصل مجتنب لئلا يفتل الموصول ثم اختصرت وكذا  
الزمت باول مخزن فليلا يتو الي الحدف ولانها صارت عوضا انتهى **قاعدة** قال ابن  
الصائغ في شرح القضية تخلص المفعول في حذف العايدان يقال اما ان يكون مفعوما او  
مفعولا او محمورا ان كان مفعوما اما ان يكون مبتدأ او خبر ان كان خبر مبتدأ المحرور  
وان كان مبتدأ اما ان يعطف عليه او يعطف على خبره واما لا فاول لا يحذف والثاني  
اما ان يبين ما بعد الصلة او في الاول لا يحذف والثاني اما ان تقع صدر او اما لا  
بان ليس بحدف ولا او ما في الثاني لا حذف والاول اما ان يطول الصلة او لا الثاني يجوز  
في اي لا في خبرها والاول يجوز مطلقا وان كان منصوبا فاما ما جعل ووصف واما خبرها  
ان كان خبرها لم يحذف وان كان محمورا فاما متصل او منفصل لا يحذف والمجمل  
اما ان يكون في الصلة خبر غير اول ان كان خبر غير لم يحذف والا فان كان من باب  
كان لم يحذف والاحذف وان كان محمورا فاما باسم او بحرف ان كان باسم فاما وصف  
او غير ان كان خبره لم يحذف وان كان وصفا فاما ما مل وان لم يكن ما ملاحقا  
حذف والاصار الحذف وان كان حرف فاما ان جازا الصلة لفظا او معني وما مل او  
ان لم يكن مما مل لم يحذف وان ما مله في ذلك كله جاز الحذف انتهى **وكتب بعض الفضل**  
في الشرح تاج الدين بن مكتوم

موصول

في

- الاتحاج دينا لله والوحيد الذي
- وتسميها تدره ذروة العلا
- وجامع اشياء الغضائيا ويا
- ويكره علمي راجح مكاهم
- والجاهل للثقل لا التسلل
- امك والاحسان منك سحبيم
- واوصافك الاعلام طاولن تدبلا
- تقدولي نظما مواضع حد وما
- يعود على الموصول نظما مسيلا
- واكثر من الابيض واعز ومقصرا
- وعشر اسم الاقبال تر في الحلا



الاية الاولى المولى المحلى فربصه اذا راح شعر الناس في البدر مستحلا  
 وجازى الكار المعالي عرابيا عليه من التقيق ما سمع الحدا  
 ومستنج الافكار بشرق النسي ومنعرج الاضاطة بخل كالأطلا  
 فغار من مفرس المكازم مقرا وجاني من ستر الفضل ما حلا  
 كنبت الى المملوك نظرا بدمعته وصعد في الافاق ما زال الصلا  
 وارسلت نبي نبي نظره لمسا بل ومن عجايب الدنيا ما لم يجد ولا  
 فلم يبع المملوك الا امتسا له وتشتد ما الوحي والبيان ما جلا  
 ولولا الجدل في الخلاب شديدا ومن يدرك الجوهر جديدا فما الا  
 تحلت وقد اهدت في المضي ووشلا الى بحر وسحقا لن يعل  
 اذا عاب الموصول والخطوة فطالع يجد ما قد نظمت بعضا  
 فما كان مرقوعا ولم يكن مستورا فاقب واما الحذف فان تركه اخطا  
 وان كان مرقوعا ومستورا وفي وصل اي صدره احدى فاستحلا  
 بشرطينا اي واما ان امرت فغسل بخوس الحذف وقيل لا  
 وان كان صدره موصلا ثم ها وطالت فان لم يصلح العجز موصلا  
 فتونك فما حذفه وان لم يسل اجز على قول ضعيف واخيرا  
 وشاهدنا قرا نانا ما على الذي واحسن مرقوعا كذا نقل من تولا  
 وانعته محصورا كذا ان تقيه تمنيم لبا اللد ما هوذ وولا  
 ووجدت قد خلف لذي عطف غير عليه ومنع الحذف في عكسه انجلا  
 وما كان مفعولا غير طننت وهو متسل فاحذفه فتنظير الاعتدلا  
 والبشرط في ذا عوده وحذف بعد غير فالحذف ليس مستحلا  
 وهذا اذا الموصول لم يكمل فان بكتها فاحذف وقد جاء معللا  
 وما كان مفعولا بالاضافة لفظه ومعناه نصب كان بالحد فاستحلا  
 وخالفه ان تاب عن حرف مصدر وفعل فلم تحذفه اعني السؤلا  
 كقولك تنلني فاقض ما انت في ظرف فان كان محمولا بحرف فذا عملا  
 وموصولا صحيح كذا نقل من اذاما استوي الحرفان ياء وواو لعدا  
 واعني بد لغظا ومعني ولم يكن فدنك حرف العائد المحصور قد تولا  
 ولم يكن ايضا فذا قسم مستأمد غدا فاعلا فاسمع مفتحا لم يمشلا  
 ويشرب ما تشربون فان غدا تساو في اللفظ سغرد اخلا

في معرفة الازا فضا بط حال في السبط تنقسم اللام الى ستة اقسام  
 احدها تنصرف الجنس نحو قولهم رجل من المرأة اي اذا قيل جنس الرجل الجنس النساء  
 كان جنسا لرجل لافضل والافضل امرأة اخر من رجل انثى في تنصرف عن وجودي بين  
 المتكلم والمخاطب كقولك الرجل وانفقت الدنيا لمعهود بينك وبين المخاطب وفي انزل  
 كما انزلت المفعول رسول فقص شعرون الرسول وقولنا نجاه الاعبي لان المراد به عبد الله

ابن ام مكتوم انك لتعرف بعدد هني تقول كذا كذا الحزن وشريت الماود دخل السوق  
 فانك لا يمكن جملة على اداة الجنس ولا على المصنوع في الوجود لعدم التعدي من المتكلم  
 والمخاطب فلم يبق الا حذو على الاشارة الى الحقيقة باعتبار قيامها بواحد في ذهن الا ان  
 هذا الترفيع قريب من التكرار لان حقيقة الترفيع انما يكون باعتبار الوجود وهو  
 باعتبار الوجود تكرر لانهم يقصد معنى معهودا في الوجود ولهذا قال المحققون ان  
 نحو قوله ولقد امر على الهم يبين صفة كونه لم يقصد معنى معهودا في الوجود الرابع  
 الترفيع المحصور كقولك هذا الرجل وهو يجب اسم الاشارة وقباس ياء الرجل  
 وما ساء كلما ان يكون من ترفيع المحصور لوجوده القصد اليه بالنداء الخامس ان يكون  
 بمعنى الذي اذا اتصلت باسم فاعل واسم مفعول السادس ان يكون موصلا من ترفيع  
 الاضافة نحو مروت بالرجل الحسن الوجه فالقياس لا يتنجع الالف واللام والاضافة  
 الا ان الاضافة لما لم تنصرف احتج الى الالف واللام لحي صفة المعرفة السابقة  
 السابع ان يكون زائدا في الاعلام انما ان تكون خمسة والترفيع يعزها كلام  
 الذي والى لتاسع ان تكون للمخاطب الداعيا ان اقوي ترفيع اللام المحصور ثم العمد  
 ثم الجنس **وقال المهلب** نعلم قل ترفيع ستة اوجه اذا لام زيدت على اول الاسم  
 حضور وتنفيم جبر ومعمد ومعنى الذي ثم الزيادة في الرسم  
**فائدة** قال ابن يعيش حينما اسم من سائر الزمان وهو معرفة تسمى قد لا تنصرف  
 تقول لغيتته فينة بعد فينة اي الحين بعد الحين وحيك ابو زيد الغيتة بعد الغيتة  
 بالالف واللام فهذا ما يكون اعتقب عليه ترفيعا احدها بالالف واللام ولا خير  
 بالموصنع والعلمية وليس كالحسن والعباس لانه ليس بصفة في الاصل ومثله قولهم  
 الشمس الائمة والالاهة في اعتقاب ترفيعين عليه واسماء العدد معارف اعلام  
 وتزيد عليها الالف واللام فيقال الثلاثة نصف الستة فيكون ما اعتقب عليه ترفيعا  
 وذكر ابن جني في الخصائص الاول وقال هو كقولك شعوب والشعوب المتينة وتدرى  
 والتدري وذكر المهلب من ذلك عبادة والعبادة وسروا السربا  
**المبتدأ والخبر** قال ابن يعيش ذهب سيبويه وابن السراج الى ان المبتدأ والخبر هما  
 الاصل والاول في استحقاق الرفع وخبرهما من المرفوعا تسمي عليه وذلك  
 لان المبتدأ يكون معرفي من الغايل للفظية ويعبري الاسم عن غيره في المصدر ففيل  
 ان يقرن به غيره قال والذي عليه حذاق اصحابنا اليوم ان الغايل هو الاصل لانه  
 يظهر بوجه فائدة دخوله لارباب الكلام من حيث كان تكلف زيادة الاعراب  
 انما احتفل بالتفرقة بين المعاني التي تولاها ووقع لبس فالرفع انما هو للون في بين الغايل  
 والمفعول اللذين يجوز ان يكون كل واحد منهما فاعلا ومفعولا ورفعا والمبتدأ والخبر  
 لم يكن لا من جنس التباسه بل لترب من الاستحسان والتشبيه بالفاعل من حيث  
 كان كل واحد منهما خبرا عنه وافترقا را خبرا الذي خبرا كافتقار الفاعل  
 الى الخبر الذي قبله ولذلك رفع المبتدأ الخبر **فائدة** قال ابن الحارث في التعليل



قولنا انما هم المزيان وما اذاهم اخراكم مبتدا ليس له خبر لا مفعول به ولا مقدر قال ومن  
المبتدات التي لا خبر لها ايضا قولهم قل رجل يقول ذاك فاقول مبتدا لا خبر له لان معنى  
المتكلم في قوله قل رجل يقول ذاك ويقول ذاك صفة الرجل وليس خبر ببليل جريه على رجل  
في ثنيتيه وجعمه وكذا قوله قل رجل وصنعتهم فانه لا خبر له على احد الوجهين وكذلك  
قوله خستك مبتدا لا خبر له على احد الوجهين بل هو في معنى كنف وكذا قوله  
الشاعر غير ما سوف على راس بيتي بالهم والمثرت . ومنه قول الاخضره عدك  
فاطرح الله ولا تفتخر بما رضى سلمه . فغير ما ليس مبتدا لا خبر له على احد الوجهين  
لانه محمول على ما كانه قيل ما سوف على من كما في قوله ما فاقم اخواك **قاعدة**  
اصل المبتدأ ان يكون معرفة واحدا لئلا يكون تكرار وذلك لان الغرض في الاشارة  
اقتادة الخطاب ليس عنده ونزله منزلة في علم ذلك الخبر والاخبار عن ذلك  
لا فائدة فيه فان افا دجا ز **مسوغات الابتداء بالذكرة** قال الشيخ رجل  
الدين بن هشام في المعنى لم يولد المتقدمون في ضابط ذلك الاعلى حصوله للمبادرة  
وراي المتأخرون انه ليس كل واحد بمتمم في مواطن العائدة فتتبعها من  
مقل يمل ومن مكثر مورا بجمعها ومعدلا مورا مبتدا خلة قال والذي يظهر  
انها متضمنة في عشرة امور احدها ان تكون موصوفة لفظا نحو رجل مسي عند  
والعدد موم من خبر مشترك وتقدر بالحق السني من ان يدبره اي منه او متبني نحو  
رجل جاني لانه في معنى رجل صغيرا لئلا يكون عاملة اما رفعها نحو فاقم الزيدان  
منه من انا زه او صبا نحو امرهم وفصدقة او جراحه غلام ورجل جاني الثاني  
الاعطف بشرط ان يكون المحطوف والمعطوف عليه ما يسوع الابتدائية نحو طاعة وقول  
معروفاي لمثل من فخرهما ونحو قول معروف ومغفر خير من صدقة يتبعها اذ في الرابع  
ان يكون خبرها ظرفا او مجرورا قال ابن مالك او جملة نحو ولدنا من يدلك اجل كتاب  
فتصدق غلامه رجل الحما مشرا ان تكون عاملة ما يفتاها كما سما الشرط والاستثناء  
او غيرهما نحو ما رجل في الدار وهل رجل في الدار والدمع الله وفي شرح منظومه  
ابن الحاجب انه ان استعمل في المسوع للابتداء هو المعجزة المعادلة لانه نحو رجل  
في الدار امره لانه كما مثل في التكافية وليس كما قال الساجد ان يكون مراد من  
الحقيقة من حيث هو نحو رجل خير من امرأة وخبرة خير من جرادة الساجد ان تكون  
في معنى الفعل وهو شامل لنحو يجب لزبد وضبطه بان يراد به النجيب ونحو سلام  
على الياسين وويل للمطعمين وضبطه بان يراد به الدعا لث من ان يكون  
شبهت ذلك الختم لثمن من خوارق العادة نحو سجدة وسجدة وتكلمت الناس  
ان تقع بعدا ذا العجايبه نحو خرجت فاذا رجل بلباب انما شتران تقع في اول جملة  
حالية نحو سربنا ونحو قد اضا وكل يوم نوافي مدنه بيدي وهذا يعلم ان اشتراط  
النحوين وقوع المتكررة بعد او الحال ليس بلازم ونظير هذا الموضع قول ابن عصفور  
في شرح الجمل نكران اذا وقعت بعد او الحال وانما الضابطان تقع في اول جملة

حالية قوله تعالى وما ارسلنا قبلك من المرسلين الا انهم لما يكونوا لظلم انهم وقد ذكر  
ابو حيان في ارجوز انه الحجة فيها بآية الاعراب في علم التصريف والاعراب جملة من  
المسوغات بنحوك . وكلما ذكرت في التتميم يرجع للتخصيص والتعميم  
وقال المهلب في نظره ابراهيم رحمه الله تعالى .  
• وفعل الاكتمال بالكتبة في ثمان واربعين .  
• بعدني او جوابا لثني . اولعنا موحيا للظن .  
• ثم ان كنت سائلا او مجتبا لسواله وسائلا لمجوز .  
• ثم موصولة بمن واذا ما . وفعل ظاهرا اذ لم يستجبر .  
• ولعن نجيب اودعاء . او عوم ونعت للخصم . **وقال ايضا**  
• قد جاءا غني وسدين . في حذقه وزواله في ثني عشر .  
• حادو شرط او جوابا لسائل . او حادو بر ومعمول الخبر .  
• وجواب لولا وصرف بعده . او فعل او نقص في الاشر .  
• وفي سوال في العموم او مع . وحديث معطوف كفا من غير .  
مثال المثال اكثر شتر في السويين مذكورا والشرط سوري يزيد ان اطاعني ابي ثابت  
اذا اطاعني حدث الخبر والقيم الشرط مقامه والجواب لسؤال زيد بن علي قال من عندك  
وجواب التتميم لعمري الله لا فعلن ومعمول الخبر ما انت الا سري سري وجواب  
اولا لولا زيد لا كرمك والوصف اقل رجل يقول ذلك فيقول في موضع خفض  
صفة لرجل وقد سدر مسد الخبر والفاعل فاقم الزيدان ونقص النفي بلي زيد لم  
قال ما عندني احدا لسوال في العموم هل طعام ابي عندكم وواو مع كل رجل في صيغته  
والعطف نحن بما عذرنا وانت بما عذرنا من **ضابط** قال ابن الدهان في العشرة  
المبتدأ لا يعطف عليه خبره بحرف البتة الا لظا في موضعين احدهما ملزما للعب  
والثاني لا يلزمه الظا فاما الذي نظره الظا في موضعين احدهما في موضع الخبر  
وهو ان يكون المبتدأ شرطا جازما بالنيابة وجزاؤه جملة اسمية او امرية  
او متبينة نحو من ياتي فله درهم ومن ما د فتنه الله منه ومن يتوكل على الله فهو  
حسبه والثاني قوله فاقم الزيد فاقم واما الذي يجوز دخول الظا في خبره فلا يلزم  
فالوصول وان كان الموصوفة اذا كانت الصلة او الصفة فعلا او ظرفا نحو وما  
بكم من نعمة فمن الله والذي ياتي في قوله درهم والذين ياتيها منك فاذهبا  
وكل رجل ياتي فله درهم **قاعدة** قال ابن مكنوم في تذكرته قال ابن الحبيب  
الفارس نحو من اصحاب الجرد في كتاب النوادر له الدبلة الهلال للس في الكلام  
شخص خبره طرف من الزمان الا هذا ومنه قوله لعلنا ما نم ونحوه انتهى **ضابط**  
روابط الجملة بما هي خبر عنه عشرة الاول الصبر وهو الاصل الثاني الاشارة نحو  
وباس الفتوى ذلك خبر ثالث اعادة المبتدأ بلغة نحو الحاقة ما الحاقة الرابع اعاد  
معناه نحو زيد ابو عبد الله جاني اذا كان كناية له الخامس يشبه المبتدأ نحو والذين



سكون بالكتاب واقاموا الصلاة انا لانضيق اجرا المصلين من السادس ان يحفظ  
 بها السببية جملة ذات خبر على جملة حالية منه او بالعرض نحو الم نزل الله انزل من  
 السماء ماء فتصبح الارض خضرة واما ان عيني جسر انا تارة فيجيب وانا تارة فيجيب  
 السابح العطف بالواو عند هشام وحينئذ يجوز ان يقامت هذه واكرمها انما من شرط التمثل  
 على خبر مدلول على جوازه بالخبر يجوز ان يتوهم عروا ن قام ان تصح الال لاسببية عن الخبر  
 في قول طائفة نحو فان الجنة هي الماوي اي ماواه العاشرون كون الجملة نفسا مستندة في الخبر  
 نحو خبر ما في بكر لا اله الا الله **قاعدة** اذا كان الخبر معرفة كان الخبر مستند بغير تقدير بغير  
 الخبر لانه ما يشكك ويلبس اذا قلنا حذفت خبره بخبر ان يكون خبرا وخبر عنه قال ابن يبيش  
 ونظير ذلك الفاعل والمفعول اذا كانا مما يظهر فيهما الامر اجازة يجوز نحو ضرب موسى  
 عيسى **قاعدة** قال ابن انا اذا دار الامر بين كون المحدث والمحدث او كونه خبرا او خبرا  
 اولى قال في السطح الاولي كون المحدث والمحدث لان الخبر هو الفاعل والمحدث هو  
 وقال في العبد في الخبر هان الاول كونه الخبر لان المحدث انما هو ظرف وذاك في الخبر  
 دون المحدث اذ الخبر يكون مفردا واحدا وشتا وخلة على تشبيه انفسهما والمحدث  
 لا يكون الا اسما مفردا او قال في شجرة المحدث بالاجازة والاولا خبرا لبق منه بالصدر  
 والاولا بل مثا لعصير جيل اي شجرة جيل او عصير جيل امثال من شجرة وشجرة طاعة  
 وقول معروف اي المثلوب منكم طاعة او طاعة امثالكم قال ابن هشام في المعنى ولو  
 عرض ما يوجب التعيين يحمل به كما في نعم الرجل زيد لا يوجب الخبر وجوبا الا اذا سد  
 شي مسدده وجرم كثير من الخوف في نحو عمر لا فعلان وايضا لا فعلان بان المحدث  
 الخبر وجوز ابن عصفور كونه المبتدأ **قاعدة** قال ابن هشام في المعنى اذا دار الامر  
 بين كون المحدث فاعلا والباقي فاعلا وكونه مبتدأ والباقي خبرا قال في الاول لان  
 المبتدأ عين الخبر والمحدث من ان لا يتفعل فاعلا فاما الفعل فانه  
 غير الفاعل اللهم الا ان يعتضد الاول برؤية اخرى كقراءة شعبة نحو سبب له فيه بالغدو  
 والاصال رجال يغتفوا لثا فانه يغتفوا لا تفعل والموجود فاعلا لا مستندة الواقعة فاعلا في  
 قراءة من لسر لبا او موضع اخر يشبهه نحو ولين سالتهم من خالقيهم ليقولوا لله فلا يقدر  
 ليقولوا الله خلقهم بل الله خلقهم المحي ذلك في سببه هذا الموضع وهو ولين سالتهم من  
 خلق السموات والارض ليقولوا خلقهم العزرا ليعلم وقال ابن الحارث في التعليقة  
 اذا ترددا لافعال من ان يكون قدما خبرا خيرا او اخر فاعلا كان ايضا والخبر وحذفه  
 اولى من اخرها لا تفعل وحذفه لان اخر الجملة اولى بالبحث من اولها لان اولها موضع  
 استعجاب ورأى حة واخرها مع تعب وطول استراحة **قاعدة** قال في الشجرة بالادب  
 ابن الحارث في تعليقه على المغرب اعلم ان تشكيك المبتدأ اختلعت فيه عبارات النحاة  
 فقال ابننا لسراج المعتبر في الابتداء بالثبوت حصول القاعدة التي حصلت العايدة  
 في الكلام جازا لا مستندة وحديثي من الشرابط اولم يوجد وقال في الخبر ان يجوز الاخبار  
 عن النكرة بكل امثلة لا يشترط العفوس في معرفته بخبره من تمامه شاة عروا فارس في الجوز

عند

عنده شيئا واحد وهو جهالة بعض انفسه ذلك وما ذكره لا يحصل المواضع وقيل  
 جمالا الدين محمد بن عمرو الضابط في جواز الابتداء بالثبوت في خبر من المعرفة لا خبر  
 وفسر من خبر المعرفة يا حشيشين اما باختصاصها كالنكرة الموصوفة او بكونها  
 في غاية العموم كقولك تنزه خير من جراد فعلى هذه الضوابط لا حاجة لنا بتعداد الاماكن  
 بل يعتبر كل ما يرد فان كان جازيا على الضابط اجزائه والامنعنا وان سلكنا مسلك  
 تعداد الاماكن لئن يجوز فيه الابتداء بالثبوت كما فعل جماعة كثيرة فقول الاماكن التي  
 يجوز فيها الابتداء بالثبوت فائدة كثيرة على التلا ثمن وان لم اجدا حوا من الحاجة بلع بهما  
 رايد على اربعة وعشرين فيما علمته احدها ان تكون موصوفة وهذا خمسة نوعان  
 موصوف بصفة مقدرة فكيف السمين منوات بد رهم فان تقديره منوات منه بد رهم  
 ومنه في موضع الصفة للمثنون انما شئت تكون خلتا من موصوف كقولك لم ضعيف  
 عا بد رهم مله اي افسن ضعيف او جونا لبتى الى ضعيف الرابع مقارنة المعرفة في  
 عدم قبول الالف واللام كقولك افضل من زيد صاحبك الخا مسرا ن يكون اسم مستغنى  
 من السادس ان يكون اسم شرط نحو من تبت كرمه تسابح ثم الخبرية نحو كرمه تسابح  
 الثامن ان يكون معنى الكلام التعجب كقولك تحبنا تسابح ان يتقدم اداة استعجاب  
 نحو ارجل قايام الحادي عشر ان يتقدم خبرها ظرفا نحو عندي رجلان تسابح ان  
 يتقدم خبرها جارا ونحو را عوفي الدار رجل ويذهبني النشتر في هذين القسمين  
 ان يكون مع الخبر والظرف معرفة والاولى تسابح في دار رجل كجز وان كان الخبر مجهول  
 وقد تقدم واحا ز الجز ولى الواحد في كتابه في النحاة خبر الخبر في الظرف والمجهول  
 ضعفت لفظة منه فليجوز ان لا يكون في معنى الدعا نحو سلام عليكم وولى  
 كما ان ربع عشران يكون الكلام ما في معنى كلام اخر كقولك شى ما حاق وقولك شرا هضر  
 خا ناي لانه في معنى الثاني ما اهره انا بالاشتر الخامس عشر ان يكون النكرة عامة نحو  
 قول عمر بن الخطاب خير من جراد ونحو مسلمة خير من بطالة السادس عشر ان يكون في جواب من  
 يسال بالهجرة وام نحو رجل قايام في جواب من قال ارجل قايام امراة السابع عشر  
 ان يكون الموضوع موضع تفصيل نحو قولنا الناس رجلان رجلان كرمه ورجل هشته وقول  
 امرئ القيس فاقبلت ز حافلي اركبني فتوب على وتوبيا جرح الثامن عشر ان يكون  
 معتمد على تام الابتداء نحو رجل قايام التاسع عشر ان يكون عايدة نحو امرهم وفي جعل  
 العشرون ان تكون ما التعجبه نحو ما احسن زيد على راي سيبويه الحادي والعشرون ان  
 يكون مصافة اضافة محضة نحو غلام امراة خارجا الثاني والعشرون ان تكون  
 مصافة اضافة غير محضة نحو مشكك لا يفعل كذا الثالث والعشرون ان يكون في معنى الموصوف  
 وهو ان يكون مصدرا نحو رجل قايام فالنصغر وصف في المعنى بالصغر الرابع والعشرون  
 ان يكون النكرة براءة واخذ لخصوص شى ما حاكى لانه قايام اسم مبرزين المضاف رضى الله  
 عنه فالنشتر شى ما حاكى له ابو جهل من رجل خا انفس امرئ التريون ذكره  
 المرحا في مسابله الخامس والعشرون ان يتقدم خبرها ظرفا ونحو را عوفي الدار

صوفة



ابوه رجل مشروط ان يكون فيه معرفة ايضا السادس والعشرون ما دخل عليها ان  
 جواب النبي بخلاف ان رجلا في الدار في جواب من قال لها رجل في الدار السابعة والعشرون  
 ان يكون في معنى الفعل من غير اعتناء بخلاف ان يكون على رأي الكوفيين والاعشار الثامن  
 والعشرون ان يكون معتد به في اولها ان كونه تعالى وبما يقفه ورا حتمهم انفسهم التاسع  
 والعشرون ان تكون معطوفة على نكرة فكذلك جدي في شي من شروط الابدان بالنكرة  
 فخصر معتد به كقول الشاعر عنده صعبا وسكوي عندنا نبي انثلاثون ان  
 يعطف عليها نكرة موصوفة كقوله تعالى طاعة وفعل مع وف على احد الوصلين الحادي  
 والثلاثون ان ياتي لولا كقول الشاعر لولا اصليها ولا ودي كل ذي مقعة انثلاثون  
 ان ياتي في الجمل نحو قوله في المثل ان مضى غير فم في الرباط قال بهذا ما يصلح في جملته  
 لا ما كان في بحر لا يندرج فيها بالنكرة ولا في الاطراف في غير يقيف على ما لم يقف  
 عليه ويبتدئ في عالم اهتدائه فمن كانت عنده زيادة في صفة الى ما ذكرته واجبا  
 ثواب الله عز وجل ان شاء الله انتهى كلام ابن النحاس ثم رأت بعد ذلك قول بعض  
 المشايخ في قوله قد يتبع النجاة سبوتا لا يندرج فيها بالنكرة وانما هما بعضا من  
 التي شين وثلاثين موضع قال وقد اقيمتها بعون الله تعالى في شين واربعين وقد كثر  
 الاثني والثلاثون التي ذكرها ابن النحاس ورا ان تكون معطوفة على معرفة كقولك  
 زيد ورجل قايما في رجل نكرة جاز لا يندرج فيها العطف على معرفة وان ثلث اذا العجائية  
 وان تقع جوا كقولك دريم في جواب ما عندك اي درهم عندك وان تكون محسورة  
 نحو انما في الدار رجل وان تكون المضافة قالها بغير الطراوة ومثله بقوله شي ما جاب  
 بك وجعل منه المثل ليس بعد ما يخك وهذه زيادة محسوبة وان ياتي به المضاف  
 كقولك رجل قام لمن زعم ان امرأة قامت وان يقصد به الامر كقوله تعالى وصية  
 لازاجهم على فطرة الربيع وان يقصد خبرها نحو دنيا وان اخذ من الماخوذ منه درهمان  
 وان شين صريح في الموضع عشرين يوما ثم سارا ربيعة بردي يومه وان يتقدم معمول خبرها  
 نحو في دراهمك الف بغير على ان يكون ببيت خبر وان تكون النكرة لا تترادف لبعينها  
 كقول امرئ القيس مر سبعة بين ارساخه لانه لا يريد مر سبعة وهذا عموم لا يرد وقد  
 تقدم عموم الشكوك الثاني وقال الشيخ ناجح الدين بن مكنوم رحمه الله تعالى وعني عنه

- اذا ما جعلت الاسم مبتدأ فقل بغيره الامراض نكرا
- بمعنى ان عرفت ثلاثين بعدها ثلاثين فاحفظ اليك ثمرها
- ومر جبه لا شين منها فقل بما خصوص وتعيما فادوا شرا
- فالطعام الموصوف والموصوف الذي عزالتيق واستغفره منه قد اخرا
- كذا كما لم يستفهم والشرط والقي اضيف وما قد عرجا مكررا
- كقولك دينا الذي لفنا بل اعندك دينا فكل منقصر
- كذلك لا خبا وما ليس فاندلا كذا كما كان في الحصر قد خيرا
- وما جاد عا وعا ما لونا لاسموع المتخصص ان يكررا

وما بعد او الحال جوا وفالحيزا واما كالفصل جاصخرا  
 وما ان يكررا في جواب الذي يتي وما كان معطوفا على ما تنكر  
 وساخ وخصوصا وجواب ذي سوال بام والهمز فاخبر نخسرا  
 وما قدمت اخباره وهي جملة وما نحو ما سخا في الفز بالفسرا  
 كذا بام ولا تلام ابتدأ وما عدا عزالظرف والهمز وما عدا  
 وما كان في معنى التعجب او مثلا اداة النجاة فاحوها نحو جوهرا

**قاعدة** في تذكرة الناجح ابن مكنوم قالوا وكبر انفاقة طبعان وفيه ثلاثة اقوال  
 قيل تقدس به احد طبعين حذف المضاف واقام المضاف اليه مقام المحذوف وقيل  
 انقدس برراك انفاقة وانفاقة طبعان وقيل انقدس برراك انفاقة طبعان وفيه  
 وفيه حذف خبر وحذف مبتدأ انتهى **باب** **كان واخواتها** قال ابن بابشاد  
 كان اتمام الالفاظ لان كل شي داخل تحت الكون لا يندرج في معنى هاهنا ومن فرصوها  
 قسرا ليس كغيرها واصبح واسمها اختان لانها طرق الزمان وكل واحد اختان لانها  
 اسد وانما رويانوصا واختان لاعتقلا لعينيه وزالوفتي وانك وسرح ودام اخت  
 للزوم اوها وما وليس منفردة لانها لا تنصرف وقال ابن هشام في تذكرة الصواب  
 ان يقال الما قبل دام اخوات لا يعين لان في النفي او شبيهه وليس وما دام اختان  
 لعدم تضرعها ولا في الفخيرة لازمة في الاربعة انما قبله بغيره او شبيهه اهم من ان يكون  
 النفي بما وغيره فان اعتبرنا في النفي بما فليس كان واسمي ونحو ذلك كذا  
 الداخلة على دام غير ما الداخلة على غير قال والذي قاله خطا والذي في قوله هو الصواب  
 وقال ابن النحاس في الكتاب انما كانت كان ام هذه الافعال الخمسة اوجه **احدها**  
 سبعة اقسام **والثاني** ان كان التامة دالة على الكون وكل شي داخل تحت الكون  
**والثالث** ان كان دالة على مطلق الزمان الماضي وتكون دالة على مطلق الزمان  
 المستقبل بخلاف غيرهما فانما يدل على زمان مخصوص كالصباح والمساء والرابع انما اكثر  
 في كلامهم ولهذا حذف فوامتها النون في قولهم ليك **والخامس** ان يقتضيه اخواتها تصليح  
 ان يقع اخبارها كقولك كان زيدما صبح منطلقا ولا يحسن اصبح زيد كان منطلقا **سبعة**  
 قال ابن جابر في ما لم يه قال ابو بكر بن احمد بن الحسين النحوي المعروف بابن شيبان  
 كان زيد اكل طعامك جاز من كل قول كان اكل طعامك زيد جاز من كل قول اكل  
 طعامك كان زيد جاز من كل قول كان زيد طعامك اكل جاز من قول كان طعامك  
 اكل زيد جاز من قول اكل زيد من وخطا من قول اكل زيد طعامك اكل كان زيد  
 طعامك جاز من قول اكل زيد من وخطا من قول اكل زيد من وخطا من قول اكل زيد  
 اكل كان طعامك زيد خطا من كل قول طعامك كان اكل زيد جاز من كل قول كان  
 اكل زيد طعامك جاز من كل قول وفيها شين فيجوز قول الكوفيين واذا قرمت زيد  
 فقلت زيد كان اكل طعامك زيد اكل طعامك كان اكل طعامك زيد كان زيد  
 طعامك كان اكل فذلك جاز من كل قول فاذا قلت زيد طعامك اكل كان او

كله











المضمر ومنهم من جاز به **باب الثاني عن الفاعل** ضابط قال ابن مسعود في المقتض  
الافعال ثلاثة اقسام قسم لا يجوز ان يكون الفاعل وهو الالف واللام لا تصرف  
تصرف وليس وتسمى هذه خلافاً وهو كان واخر اربعة المتصرفات وتسمى خلافاً في جواز ان ياتي  
المفعول وهو ما بقي من الافعال المتصرفات **ضابط** قال ابن خلدون في شرح الجزلية حروف  
الجزلية هي الفاعل واللام استثنائية كعلم يتصرف احد هذين في ذلك لا المتعدي  
لا يقال الا كرم في يدوك ذلك لما ومن اذا افادنا ذلك ورسمنا له اصادر الكلام ومن  
ومن لا ياتيها كنعيننا المتصرفين اذا بن اي انا المتعدي يخرج زيد بن يابيد فانهما  
لا تقوم مقام الفاعل وقد كلفنا ذلك ونحاشا اذا جرث والميم اذا كان معه من نحو  
طبت من نفسي لا يقوم شي من ذلك مقام الفاعل **قاعدة** قال ابن معطي الفقيه  
مسئلة في الامتحان العشاة اعطي بالمعطي به الفاعلية  
وكسى المكسوف وزاجته ونقص الموزون الفاعلية  
قال ابن الدواشير هذه المسئلة تذكر في هذا الباب لامتحان الفاعلية ولا فائدة الربا  
والندوب والحاريج حوز الاولي ان يشتغل الفعل واسم المفعول بالبا نحو اعطي بالمعطي  
به الفاعلية فاعطي فعل ما لم يسم فاعله وتعدى في الاصل الى مفعولين والمعطي اسم  
المفعول وهو بمنزلة فعل ما لم يسم فاعله وتعدى في الاصل الى مفعولين والمعطي اسم  
المفعول فلا بد لهما من اربعة مقابيل اسم اعطي واثنين للمعطي اما اعطي فمفعوله الاول  
ما ياتي واثني بالمعطي ويتبعين رفع الما ياتي فاعطي او يوجب مقام الفاعل واثني  
قيام الحار والجر ورفعا منه مع وجود المفعول به المتصرف فاعطي في محل نصب على ما كانت  
اولا وهو الضمير المحرور والبا الذي هو به لا شئ في قيامه مقام الفاعل كما قيل في الاجل  
الما ياتي مرتفعة بالمعطي والالف اعطي اجيب بان الالف واللام ما كانت في المعطي اسما  
موصولا بمعنى الذي وما تبعها من اسم المفعول وما عمل فيه الصلة المتنع رفع الما ياتي لامتثال  
الفصل بين الصلة والموصول باجبي وهو الالف والضمير هو به يعود على الالف واللام في  
المعطي لان التقدير اعطيت بالثوب المعطي به زيد الفاعلية فاعطي فاعل منهما  
ويجب للمفعول قيم الما ياتي والالف مقامه الثانية ان يجر من حرف الجر نحو كسى المكسو  
ذوا حبة في المكسو مرفوع بالفعل الذي هو كسى وجبة منصوبه لثام مفعول الثاني  
وفي المكسو ضمير مرفوع يعود على الالف واللام وهو قائم مقام فاعله وفروا منصوب  
لثام المفعول الثاني في المكسو ويجوز ان يكون الفاعل ومنصوبه كسى لا امتثال الفصل بين  
الصلة والموصول ويجوز ان يرفع فروعاً وحبة لثام مقام الفاعل وينصب المكسو والضمر  
الذي كان في اسم الفاعل فيعود منفصلاً منصوباً فيقال كسى المكسو اي وفروا حبة لعدم  
الدرس كما يجوز ان يعطى زيد اي **الثالثة** ان يشتغل الفعل بالياء ويجوز اسم المفعول  
فيقال اعطي بالمعطي لثام ياتي فيتبعين رفع الما ياتي لثام مقام فاعل اعطي لا شئ في  
الفعل اعطي بالمعطي بالياء كما الالف في الاولي نصبه لثام الضمير المستكن مقام الفاعل ويجوز  
رفع الالف وجعل الضمير منصوباً على انعكاس الرابع ان يجر الفاعل ويشتغل اسم المفعول

باباً فبقا لا اعطي المعطي به الفاعلية فيقام المعطي مقام الفاعل وتنصب المعطي على انعكاس  
واما الالف فيتبعين رفعه بالمعطي لثام مقام الفاعل ولا شئ في قيام الحار والجر ورف  
مقامه واما ونقص الموزون الفاعلية في الاولي ان يجر نفس على ضيق وهو زاج  
وزن على نظير وهو نقد الالف يتصور رفعه ما ذكر كونه لا يتعدى في المعطوفين الثاني  
**باب المفعول به** ضابط كما يعرف به الفاعل من المفعول في الاولي ان يجر نفس على ضيق  
واكثر ما يشبه ذلك اذا كان احدهما اسما ناقصا والاخر اسما تاما وطريق معرفة ذلك  
ان يجر في موضع التام ان كان مرفوعا ضمير المستكن المرفوع وان كان منصوباً ضمير المنصوب  
وتبدل من الثاني اسما بجمعا في الفعل وعدمه فان شئت المسئلة بعد ذلك فيجب معرفة  
والا في سيدة فلا يجوز ان يجر زيد ما كرهه عمر وان وقعت ما عمل ما لا يفعل لانه لا يجوز  
ان يجر في الثوب ويجوز ان نصب لانه يجوز ان يجر في الثوب فان وقعت ما عمل في النوع من الفعل  
جاز لانه يجوز ان يجر في الثوب وان كان الاسم ناقصا من او الذي جاز ان يجر ان  
يقولوا لكن المسافر السطر ينصب المسافر لانك تقول امكنتي السفر ولا تقول امكنت السفر  
وتقول مادما زيد الى المزوج وما كرهه زيد من المزوج ينصب زيدا في الاولي مفعول والثاني  
ضمير مستتر وترفعه في الثانية فاعلا والمفعول ضمير هاجم وزيد لانك تقول مادما  
الى المزوج وما كرهت منه ويستعمل انعكاس لانه لا يجوز دعوتك لثوب في المزوج وما كرهه من  
المزوج **ضابط** قال ابن هشام جري اصطلاحهم على انه اذا قيل مفعول والخلق لم يرد  
الا للمفعول به لما كان اكثر المفاضل دورا في الكلام تحفظوا اسمه وانما كان حق ذلك ان  
لا يصدر في الاصل المفعول المطلق ولكنهم لا يلبثون على ذلك اسم المفعول لا معتد  
بغيره الاطلاق **قال** السخاوي قال في الثوب اقول في تعدي الفعل الى المصدر لان  
الفعل صبيغ منه فلذلك كان الخي باسم المفعول **ضابط** نقلت من خط الشيخ شمس  
الدين بن الصايغ في ذكر كونه ما يخص من شرح الابحاح للمخالف المفعول يتعصب  
بالنظر الى تقديره في الفعل والفاعل وتاخير عنه وتوسطه بينهما سبعة اقسام احدها  
ان يكون جازيا فيه ثلاثة كضرب زيد عمرا الثاني ان يجر واحد التقدير نحو  
من ضربت او التوسط نحو اعمى ان ضرب زيد اخوه او تاخير ضرب زيد اعمى او  
لا يجوز التقدير على الفاعل والمفعول لا يجر لانه لا يجر لانه لا يجر لانه لا يجر لانه لا يجر  
فذكر الفاعل من تمام النفي كما ان لا يجر لانه لا يجر لانه لا يجر لانه لا يجر لانه لا يجر  
من تمامه وانما ضرب زيد عمرا مثله وكذا نحو ضرب موسى عيسى والعجبي ضرب زيد  
عمرا يجر من تأخير المفعول فيه وقد استعمل هذا القسم الثاني على ثلاثة اقسام من  
السبعة الثالث ان يجوز فيه وجهان من الثلاثة اما التقدير بهم والتاخير فقط نحو  
ضربت زيدا واما التقدير والتوسط نحو ضرب زيد عمرا واما التاخير والتوسط  
نحو العجبي ان ضرب زيد عمرا **وقد** اشتمل هذا القسم الثالث على ثلاثة اقسام ايضا  
وكلت السبعة **باب التعداد والوزن** ضابط قال ابن مسعود في شرح  
الجل الا فقال في نظر الى التعدي وعدم التعدي تنقسم ثمانية اقسام من ثلث لا يتعدى

اعل



التعدي الاصل للاح والتمدي ينقسم سبعة اقسام قسم تعدي بالواحد بنفسه وهو  
كل فعل يطلب مفعولا واحدا لا يعي معنى حرف من حروف الجر كحرف واكرم وقسم تعدي  
الي واحد حرف جر مفعول واحد وقسم تعدي الي واحد تارة بنفسه وتارة بحرف جر  
ويشمل الفعل المسموع كخطا وايقام عليا نحو نصح وشكر وكال ووزن ونحوه زيدا  
ولزيد وشكرت زيدا ولزيد وقسم تعدي الي اثنين احدهما بنفسه والاخر حرف جر  
نحو اختار واستغفر وامر وسبي وكفى ودعا وقسم تعدي الي مفعولين بنفسه وليس  
اصلا للمبتدأ والخبر وهو كل فعل يطلب مفعولين يكون الاول منهما فاعلا في المعنى نحو اعطى  
وكسى وقسم تعدي الي مفعولين واصلا للمبتدأ والخبر وهو طذت واخواتها وقسم تعدي  
الي ثلاثة مفاعيل وهو اعل وارب واخواتها **صنایط** قال ابن هشام في المعنى بعديات  
الفعل للآزم سبعة احدها هتف الفعل كذهب زيدا واذ هتف زيدا الثاني الف  
المفاعلة كجس زيدا وبجاسته الثالث صوغه على فعلت بالفتح الفعل بالضم لافاك  
الثانية نحو كرمت زيدا اي غلبته بالكرما الرابع صوغه على استعمل الطلب والنية  
التي كاستخرج المالك واستخرج النظم الخامس نصيبه العين كخرج زيدا ونزله  
السادس النقصين السابع حذف الجار توسعا وزاد النقصون ثامنا وهو نحو بل حركة  
العين نحو شترت مجننه بالكسر وشترها الله بالفتح وقال المهلبى  

- خصال تعدي الفعل بعدل زومه الى كل مفعول وعدتها عشر
- مفاعلة والباء والسين بعدها واولمخ والحرف مفعول الجبر
- ونقصه عين ثم ام وهمزة وحل على المعنى واللام الجور
- وتوسعة في الطرف كاليوم سرتة فذكر في جعل الما فله سكر

فرا د ا و مع المفعول منه والافى الاستثناء وتضعيف اللام نحو صغره وصغرتة انما  
**صنایط** قال ابن هشام الامور التي لا يكون الفعل معها الا في اصل عشرون كونه على فعل  
بالضم كطرف وشرف وسمع وصيكم الطاعة وان يشر الخلع اليمن ولا ثالث لهما لانهما  
ضمنا معني وسع وبلغ او على فعل بالفتح او فعل بالكسر وضعف على فعل نحو له ووكى  
او على فعل بمعنى صار اذا كانا نحو اعزل البعير واصدا الزرع اذا صار اذ وني عدله وصدا  
او على فعل كافتش او على المفعول كاكوهتر العرج اذا ارتعد او على الفعل بالاضافة  
اللامين كاحترج او على الفعل بزيادة احدهما كافتش او على الفعل كاحترج لذكر  
اذا تنفخ او على استنفع فعل وهو الدال على التمول كاستنجر العين او على الفعل كالتلوق  
او مطاوعا لمتعدا الي واحد نحو كسرتة فانكسر فعله وشاعفت الما بفتنضعف  
او را عياض بيا فيه نحو تخرج واقتنعر او تنفس معنى فعل فاصول ويدل على سجيته  
كلو وجر وجرين افترض كفرج وكسل او ظا فة كطرا و دس كنجس اولون كاحمر  
وخضر وسواد او ظلمة كدرج وسمن وهرس **باب الاشتغال**  
قال ابن النحاس في النغليقة صنایط لسانك الاشتغال يجوز تعدي فعل الضم المنفصل  
والسببي في جميع الابواب ويجوز تعدي الفعل المذكور الي ظاهره مطلقا سواء ظاهره

وغير في جميع الابواب ويجوز تعدي فعل الظاهر الي مضميه المنفصل في باب شئت  
وفي عدمت وفقدت ولا يجوز في غير ذلك ويجوز تعدي فعل الضم المنفصل الي مضميه  
المتصل في باب شئت وفي عدمت ولا يجوز في غير ذلك ولا يجوز تعدي فعل المضمير المتصل  
الي ظاهره في باب من الابواب الالفاظ النفس ولا يجوز تعدي فعل الظاهر الي ظاهره  
في باب من الابواب الالفاظ النفس انتهى **باب المصدر** قاعدة قال ابن جراح  
في المعنى لا يصب الفعل مصدرين ولا ظرفي زمان ولا ظرفي مكان لعدم اقتضائهم  
ذلك لان الفعل لا يكون مشتقا من مصدرين ولا فعلات مشتقات من مصدر واحد  
ولا يكون الفعل الواحد في زمانين ومكانين في حالة واحدة **باب المفعول**  
**له** قال الاندلسي في شرح المفصل قال الخوارزمي المفاعيل في الحقيقة ثلاثة فاما  
المضموب بمعنى الامام ومعه من فليس مفعولين **باب المفعول فيه** قال  
ابو الحسين بن ابي الوبيع في شرح الايضاح كان ابو علي الشلوبين يقول ان الاصل  
في الظروف المنصرف واصلا الاسماء ان لا تقصر على باب واحد فتبي وحد الاسم لا يستعمل  
الا في باب واحد فكل ما قد خرج عن اصله ولا يوجده الا في الظروف والمصادر  
والافى باب الغدا انما ابواب وضعت على التفسير وقال ابو اسحاق بن مخلد ان الاصل  
في الظروف ان لا تنصرف وتضربها خروج عن القياس **وقال** ابن ابي الوبيع وهذا  
الفعل خروج عن الظاهر لانه مخالف الاسم في غير هذه الابواب الثلاثة فالحق ما ذهب  
اليه الشلوبين **صنایط** قال ابن مالك في شرح الجدة ظرف الزمان على اربعة اشياء  
ثابت انصرف والانصراف وينبغي وثابت المنصرف في الانصراف وثابت الانصراف  
منصرفا في ازم الظرفية فالاول كثير كيوم وليلة وحين ومدة والثاني مثالان  
احدهما مشهور والاخر غير مشهور فالشهور سبعة النجيين مجزأ من الالف  
واللام والامانة والاضافة والتضخيم نحو زيدا امس سحر فلا يكون لعدم انصرافه ولا  
بقا في الظرفية لعدم بقرته والموا في له في عدم الانصراف والمنصرف عسبة اذا  
قصد به النجيين مجزأ من الالف واللام والاضافة عن ذلك سبب في بعض  
العرب واكثر العرب يجعلونها عند ذلك منصرفة منصرفه وللعشمة ثلث وهو ثابت  
انصرف المنصرف الانصراف مثلا لان عدوة وبكرة اذا جعلت على فانه لا ينصرفان  
للعلمية وثانيتين وتثنيات فيقال في الظرفية لغت زيدا امس عدوة ولغت  
عرا اول من امس بكرة وثالث في عدم الظرفية سمعت البارحة الي عدوة والي  
يكفي فلولم يقدح بهما العلمية تضربا وانصرفا تقول كذا من بكرة افضل من بكرة يوم الجمعة  
وكل عدوة وبسة يستحب فيها الاستغفار والرابع وهو ثابت الانصراف المنصرف  
ما عين من صهي وسحير وبكر وشمار وعتمة وعشا وساء وعشية في الاشارة اذا  
قصد به النجيين بثبت على انصرافها والزميت الظرفية فلم يصرف ولا اعتماد في  
هذا على النقل **قاعدة** قال بعضهم ما حذا المنصرف والانصراف في الظروف هو الجمع  
حكاية الشلوبين في شرح الجرونية **صنایط** قال ابن الجباز في شرح الدرر المتكلم







خاصة في قوله قال ابن يعيش اذا تقدم المستثنى على المستثنى منه في ايجاب تعيين  
نفسه وامتنع ان يدرك الذي كان مختارا قبل التقدم نحو جاني الارض احد لان  
اليدل لا يتقدم المبدل من حيث كان من التوابع كالنعت والتوكيد وكثير قبله  
ما يكون بدلا منه فتعين النصب الذي هو مرجح للضرورة ومنه ان يكون من مجيئه  
احسن العبيدين ونظير هذه المسئلة صفة النكرة اذا تقدمت خوفية رجل لا يجوز في  
قاييم الا النصب وكان قبل النصب يرفيه وجهه ان الرقعة على النعت خوفية رجل  
قاييم والنصب على الحال الا انه ضعيف لان نعت النكرة اجود من الحال منه فاذا  
قدم بطل النعت وتعين النصب على الحال ضرورة قصار ما كان مرجحا مختارا للنصب  
**قوله** قال ابن يعيش الاستثناء من الجنس تخصيص ومنه من استدل **قوله**  
قال ابن السراج في الاصول لا يمتنع على حرف الاستثناء ان يقول قام القوم ليس زيد  
والامر والاقام القوم غير زيد الامر وقالوا في جميع العوسية يسبق عليه بدلا  
الاقام الاستثناء **قوله** قال ابن ابي ان لا اولوا والى مجيئهم نظيرتان لان كل  
واحدة منهما قد هي الفعل الذي قبلها في الاسم الذي بعده فامع ظهور النصب  
فيه لا ان ياتي النك لو استقلت الا كان الفعل غير مقتضى للاسم **قوله** قال ابن  
الفتاخر الاستثناء المنقطع شبهه بالعطف وذلك عطفا الشيء على ما هو من غير جملته  
كقولك جاني رجل لا حار ونشيت الا بالان الاستثناء والنفي متقاربان فيقول ما مررت  
با حارا كما قيل مررت برجل احمر **قوله** قال ابن ابي ان لا يعمل ما بعد الاقيا  
قبله فلا يجوز ما قومه زيد الاضربون لان تعميم الاسم الواقع بعد الاقيا  
غير جائز فكذلك معموله لان من اصولهم ان المفعول يقع حيث يقع العامل اذا كانت  
تابعوا وما عليه فان جاش يوم خلاف ذلك اضربه قول نصيبه من جيل المدكور  
وقيل انما امتنع ذلك في الاحل لها على واو مع واو نعتهم ما بعد الواو عليه فكذلك  
**قوله** لا بوالحسن الايدي في شرح الخيزر واليه المنع عنهم هو ما دخلت عليه اداة  
النفي نحو ما قام القوم الا زيد او ما كان خبرا ما دخلت عليه اداة النفي نحو ما احد  
يقوم الا زيدا او ما كان في موضع المفعول الثاني من اب نعتت نحو ما نعتت احدا  
يقوم الا زيدا وكذلك ما دخلت عليه اداة الاستفهام واريد به معنى النفي وكذلك  
ما كان من الاقوال بعد قل او ما يقرب منه نحو قل رجل يقول ذاك الا زيد واقل  
رجل يقول ذاك الا زيد وقل يقوم الامر ولان العرب تشبه قل بمعنى النفي فاذا  
قلت قل رجل يقول ذاك الا زيد واقل رجل يقول ذاك الا زيد كان لهدى فيه محمول  
على المعنى دون اللفظ لان المعنى ما رجل يقول ذاك الا زيد ولا يجوز ان يكون الا  
زيد بدلا من اقل المفعول لانه لا يعمل محله لان لا لا يتدبره ولا من الضمير لانه لا يقال  
قل الا زيد ولذلك لا يكون بدلا من رجل في قل رجل لانه لا يقال لقل الا زيد ولان  
قل لا يعمل الا في نكرة ولا يقع بعد ها الا زيد ولا من الضمير لان الفعل في موضع الصفة  
ولا تنفي الصفة وايضا فلا يقال يقول ذاك الا زيد ولا يجوز قل رجل يقول ذاك

الازيد بالتحقق لانه اقل لا يدخل على المعارف في رتب وانما هو يدل من رجل على الموضع  
لانه في معنى ما رجل يقول ذاك الا زيد **قوله** قال الايدي ومن اصل هذا الباب  
انه لا يجوز ان لا يستثنى بالاسمين كما لا تعطف بالاسمين ولا تملوا والمفعول منه  
في اسمين فاذا قلت اقطبت الناس المال الامر الدنيا را حوزا وتلك النفي لا يجوز ما اعطيت  
الناس المال الامر الدنيا را اردت الاستثناء وان اردت ايدل جازي النفي  
اي ايدل الاسمين وصار المعنى الامر الدنيا را ومن هنا منع القاري ان يقرأ  
ضرب القوم الا بعضهم بعضا لانه لم يتقدم اسمان فنريد لهما اسمين ونصفي المسئلة  
عنده ما ضرب القوم احدا لا بعضهم بعضا ونصفيها عند الاختصاص ان يتقدم  
بعضهم واجازة غيرهما المسئلة من غير تعين اللفظ على ان يكون لبعضها المتأخر منصوبا  
بضرب انتصاب المفعول به لا يدرك المستثنى وانما هو بمنزلة اخرب بعضا لا  
بعض القوم **باب الحال** تقسيم الحال تقسيم باعتبار ان تقسم باعتبار انتقا  
معنا هاول وزومه الى قسمين منتقلة وهو الغالب وملازمة وذلك واجبي ثلاث  
الجماعة غير المولدة بالمشقة نحو هذا ما كد ذهب والمولدة نحو ولي مدبر والي دل  
عائلا على تجدد صاحبها نحو خلق الانسا ضعيقا وتقسيم بحسب قصدها لانه  
والمتوطئة الى قسمين مقصودة وهو الغالب وموطئة وهي الجماعة الموصوفة نحو  
تقتل لها بشراسويا وتقسيم بحسب الزمان الى ثلاثة مقارنة وهو الغالب ومفرقة  
وهي المستقبل نحو ادخلها خادنين وممكية وهي الماضي نحو جازيها مس را كسا  
وتقسيم بحسب التبيين والتوكيد الى قسمين مبينة وهو الغالب ونسب موسسة ايضا  
وموكدة وهي التي يستغنى عنها بدونها وهي ثلاثة موكدة لعائلا نحو ولي مدبرا  
وموكدة لصاحبها نحو جازيها القوم طر او موكدة لمضمون الجملة نحو زيدا بوك ملحوظا ومنها  
بشكل نحو لم جازيها زيد والتفسير طالعتم فان الجملة الاسمية حال معها لا تدخل في مفرد  
سبب هية قاله ولا مفعول ولا هي موكدة فقالا ابن جني ثاويلها جازيها طالعتم انفس  
عند مجيئه بعين هي الحال والنعت السبب بين تكررت بالغا رقا ماسكانها ويرجل  
قاييم ثمانه وقال ابن عمر ونهر مؤولة بمكر او نهره **قوله** قال ابن يعيش كلما  
جاء ما يكون حاله لا يجوز ان يكون صفة للنكرة وليس كلما يجوز ان يكون صفة  
للكثرة يجوز ان يكون حاله لا يجوز ان يكون صفة للنكرة ويكون صفة للنكرة نحو هذا  
رجل سيبنت ولا يجوز ان يقع حالا **قوله** جميع العوامل اللفظية تعقل في الحال  
الا كان واخراته ونسب على الاصح فيها **قوله** **باب** الحال شبهه بالنظر قال ابن كيسان  
ولذا افنت من الخبر في ضرب زيد قايما **باب** **قوله** قال ابن الطراوة  
الامر الذي يفسره العبيد ما في الجنس نحو عشرون رجلا والبعض نحو احنا لنا  
وجهه والحال نحو احسنهم ادا او السبب نحو احسنهم عبد **قوله** ابن هشام في تذكرته  
فموكا قيد لفي تقاسمه الثلاثة والقسا الاخران نظير ما بدلا الاستعمال في قوله الاول  
ان الافراد في موضع الجمع وحالا في موضع رجال والعشرون نفسا لرجل **قوله**

س



















قائمة اصل حروف التاجية وحدها كانت اكثر حروفا مستعملة ولا يحددها عند الحروف  
ولا يتبادر في اسم الله عز وجل ولا اسم المستطاب واليهما واليهما واليهما واليهما  
او يتبادر في شرح العنصرين لا يباين في اللفظ او في اللفظ او في اللفظ او في اللفظ  
او في اللفظ او في اللفظ او في اللفظ او في اللفظ او في اللفظ او في اللفظ  
وقد عرفت ان في اللفظ او في اللفظ او في اللفظ او في اللفظ او في اللفظ او في اللفظ  
لم يأت فيه غيرها **فائدة** قال الجزولي اذا رتبته الاول من حروفها زيد في حروفها  
الثاني من اسمها وجهه واد بعضهم خامسا ذي البدر وعطفا لبيان والتعريف في تاول  
الاشتقاق واللفظ والمشتاق واصفها راعيا واصفها الثعب وهو الذي اسقطه لان  
العلم لا يثبت به واذا انصبت الاول فنصبه من وجه واحد على انه من ادي مضاف  
على تاولين اما الى حذف دل عليه ما اضيف اليه الثاني ونصب الثاني على ما كانت  
تتصبه مع الرفع من الاوجه الخمسة والثاني على الثاني ان يكون من الثاني ما يبدل الثاني  
ويكون الثاني تاليفا للاول ولعل في التاليف ما اضيف اليه **فائدة** قال ابن الدهان  
في الغرقة الاسما على ضربين ضرب تاليفي وضرب تاليفي في الذي ينادى في تاليفه  
مركبة لا بد من وجودها مع اللفظ واسما الاشارة عندنا ومركبة لا بد من حذفها  
معها وهو اللام والهي في قولك اللهم اغفر لنا ايها العاصية وضرب يكون فيه الامران **فائدة**  
قال ابن هشام في تذكرته لا يجوز عندى اسم الله تعالى لا يباين **فائدة** في تذكره ابن هشام  
تابع المنادي المبيني على خمسة اشياء فمنه يجب نصبه على الموضع وهو المضاف الذي ليس  
بالواحد **فائدة** تسمية المضاف على اللفظ وهو في تقدير من يجوز تاليفه على المجل وهو اسم  
الاشياء **فائدة** وقسم يجوز تاليفه على اللفظ وتاليفه على المجل مطلقا وهو الثعب والتوكيد  
وعطفا لبيان المفردة مطلقا والنسب المفرد الذي بالواحد وقسم يحكم له حكم المنادي المستقل  
وهو الذي لا ينفك الذي يغير اللفظ **فائدة** قال ابن فلاح في المعنى يجوز حذف حرف اللفظ  
مع كل منادى لاني حتموا وضع النكرة المقصودة والنكرة المهمة واسم الاشارة عند  
البصريين والمستغاث والمندوب وفي تذكره ابن الصايغ حذف حرف اللفظ من الاسم  
لا يعلم من على معناه ابن جردوني درته وجل منع ذلك في اللفظ ايضا لا اشتباها وقوله  
ابن الجوزي انه بعد حذف اللفظ اشبهها هذا في غير المندوب واعترض عليه بانك تقول  
ابن جردوني فلا تمنع فيه اشتباها وليس قاله ابن الصايغ ولا ابن معطان يقول لما وقع اللفظ  
في بعض المواضع طرد اللفظ ليعلم ان اللفظ في اللفظ في ذلك انهم لما حذفوا  
حوضوا اليهم فلهذا ان يقولوا الله بالحرف فلهذا فيه من حذف الحرف والمعرض للمعرض قال  
ابن الصايغ يعني في غيرهم من حرف اللفظ دلالة على انهم قصدوا انهم لا يجوزون الحرف  
بالكلمة وقد قال النحاس في حصة اللفظ بانه ما نصه جواز ذلك فان قال في قوله  
سبحا لله العظيم انه يجوز الحرف على البدر من اللفظ ويجوز النصب على القطع والرفع  
على تقديره يا الله انتم **فائدة** قال ابن النحاس في التعليل اصل حذف حرف اللفظ  
في تمام الاعلام ثم كل ما شبه العلم في كونه لا يجوز ان يكون وصفا لشيء وليس مستغاثا

به ولا سند وباجور حذف حرف اللفظ **فائدة** قال ابن جردوني  
نوع من اللفظ لكل مندوب منادى وليس كل منادى مندوب واللفظ ليس كل منادى  
يجوز تاليفه لا يجوز ان ينادى المنكر والمبهم ولا يجوز ذكره في اللفظ او في اللفظ  
في شرح الجزولي للندوب ويشترط المندوب في احكامه ويشترط في اللفظ اللفظ  
باب الترخيم قال المكي انما ثلثة عشرة **فائدة** انتم عند أهل الجرح  
• منهم ثم تفتلح • والمضاف مع النكره  
• ثم شبهه لمضافه النكره • والثلاثي مندوب لكن  
• يتخذ من مستغاث راح • واذا كانت جميعا مضامين  
**فائدة** قال ابن فلاح في المعنى قالوا انكر ما رخصت العرب ثلاثة اشياء وبجارت  
وبالندوع **فائدة** **الافتتاح** قال ابن جردوني قد اخرجت العرب اشياء اختصها  
على طريقة اللفظ لا شتر الكما في الاختصاص فاستعمل لفظا اخرها الاخر من حيث  
شاركه في الاختصاص كما امر واذا الغنوية تجري الاستفهام اذ كانت التسوية  
موجودة في الاستفهام وذلك قولك ان زيد عندك كرام عمرو وان زيدا احضل ام خالد  
قال النسيان الفلان في رعيته قد استوي عنك فيها تقول ما بالي اقيمت ام قعدت  
وسواء اقيمت ام قعدت فانت في رعيته وان كان بلفظ الاستفهام لفتاها في  
التسوية لان معنى قولك لا بالي اقيمت ام لم تفعل اي مما استويان في علمي فكما جرت  
التسوية بلفظ الاستفهام لا شتر الكما في معنى التسوية كذلك جاء الاختصاص  
بلفظ اللفظ لا شتر الكما في معنى الاختصاص وان لم يكن منادى **فائدة** قال ابن  
فلاح في المعنى قال ابو عمرو ان العرب انما نصب في الاختصاص اربعة اشياء وهي  
معشور والواهل وبشو ولا شكر ان العرب قد نصب في الاختصاص غير هاتين  
لن النحاس في التعليل ان اللفظ دخل في هذا الباب هاتين **فائدة**  
**فائدة** قال في البسطة ادخال الثاني في عدد المذكر وتركها في عدد المؤنث للضرورة  
وعدم الالتباس قال وهذا من غريب لغتهم لان التاليفات لا يثبت وقد جعلت  
هنا على التذكير قال وهذا الذي قصد به الجري يقول الموطن الذي ليس فيه  
النسوان يراقهن النسوان وتزويجات الحجال يعجز الرجال قال وتظهر لهن حصوا  
جمع فتالوا في الموت بافضل كذا راع واذا راع في المذكر بافضل كذا راع واعين كذا  
علامة التاليف في عدد المذكر وحذف في عدد المؤنث وما وجهه سبيل العدد  
ان اردت قبل تعليلهم على عدد مؤنث بالتاليف لانهما والمعدود نوعان مذكر  
ومؤنث فسبق الذكر لانه الاسل الى العلامة فاحذفها من المؤنث كما نزلت العلامة  
له علامة وسبب الجمع انهم قصدوا ان يبينوا جميع المذكر كما نزلت لفظ الجمع  
تاليفت معنى فيجب لان اللفظ بالجمع بالجمع والتاليفت بالتاليفت **فائدة** قال  
ابن الجوزي لا شتر ان يجر جازي في موضعين الاول ان يسو ولا يعد من التاليف الى  
عشرة يسو منها صيغ الجمع من ثلاثين الى تسعين ولم يقولوا من الاثنين لثلاثين والثاني

رة

تم







والله اعلم وقال المديني ثمانية تنوينها دمت بجزء مع اللام ثم يرفعها والاسم يعرف  
وما قد يرفع في المضارع والاسم وفي الوقت رفعاً ثم حقيقاً يحذف  
ومن كل موضوعين يرفعها وراى فربما به التذكير والرفع  
قد اكتسبته كنية ن او انما يرفع بوصف يرفع بالرفع كما يكتسب  
قد اكتسبته كنية ن او انما يرفع بوصف يرفع بالرفع كما يكتسب  
**باب ثانياً في التوكيد** صا بظ قال الزجاني في الجمل كل موضع دخلته التثنية الخفيفة  
الا في الاثنين المذكورين والمثنيتين وجماصة الفتح فان الخفيفة لا تدخلها **صا بظ**  
قال ابن عصفور لم يثبت من قولنا لا يكون ما قبل نون التوكيد لا مفتوحاً ولا مضمراً  
مواضع اذا اتصل بالفعل ضمير الجمع المذكور فان ما قبلها يكون مضمراً او ضميراً او احدى  
الخطاطبة فان ما قبلها يكون مضمراً او ضميراً الاثنين او ضميراً جمع المثنى فان ما قبلها  
في الصور ثنتين لا يكون الا **صا بظ** قال ابن الدمام في الفقرة دخول نون التوكيد  
في اسم الفاعل نحو قال ابن عصفور واكثره في قوله دخول نون التوقاية عليه ونحو قوله  
اسلمني الى قوم شراري **صا بظ** **باب ثانياً في الفعل المضارع** قال ابن عصفور  
انوار صا بظ في قوله بالانفاق كما نقله ابو جحان في شرح التسهيل  
ومن ثم اختلفت باحكام منها اعمها طاهر ومضمر ومرفع لانضمها الى المضمر  
ومنها قال بعضهم الفصل بينها وبين مضمونها بالظرف والجر واختياراً في سائر  
المشددات بما مع اشترائها في المصدرية والاعمال نحو ان ريداً عندك فيفعل وان في الدار  
يقعد ولم يجوز ذلك في سائر الادوات الا اضطراراً **صا بظ** قال الاندلسي في شرح  
المفصل ان لها ثلاثة احوال ينصب فيها المفعول وبها عند توفّر الشرايط ان تكون  
حزباً وان لا يكون معها حرف عطف وان يعتمد الفعل عليها وان لا يفصل بينها وبين  
الفعل بخير ليمين وان يكون الفعل مستقبلاً وحالاً لا قبل فيها المفعول وبها عند احتلال  
لحد الشرايط وحال يجوز فيها الامر وهو عند دخول حرف العطف عليها ثم **صا بظ**  
ثلاثة احوال اخرى ان تتقدم وان تتوسط وان تتأخر فان تقدمت وتوقفت  
بقية الشرايط اعملت وان توسطت او تأخرت لم تعمل وضاهت في هذه الاحوال  
ظننت واخواتها التي تعمل في ثبوتها وهو التقدم ويجوز الالغاء اذا قارنه كذلك كذا اذا ابتدئ  
به واعتمد الفعل عليها في الجواب اعملت وقومها في رتبها وبعدها اذا رتبها الى ان الفعل  
فصل عليها بان يجوز فيه الاعمال والالغاء اذا لا يجوز فيها اذا قارنت الاول والالغاء  
تكون عوامل الاسماء في من عوامل الاعمال خصوصاً اذا كانت عوامل الاسماء الاعمال  
وعوامل الفعل لا يكون الا حرفاً **صا بظ** **باب ثانياً في التثنية** في شرح البرزلية انتعت العرب  
في ان انما عاملاً تنصبه في مرفعها من انما سب فاختارت دخولها على الاسماء نحو ان  
عبد الله يقول ذلك وعلى الافعال واما في دخولها على المفعول وعلى المستقبل واما في  
ان تأخر من الفعل نحو اكرمك ان في هذه التثنية في ان انما تنصبها دون غيرها  
من نواصب الاعمال لاجازة وايضا فصلها عن الفعل لثبوتها ولا يجوز ذلك في سائر نواصب

قف

الفعل قبل انفسوا في ان هذه الالفاظ كانت في ذلك عندهم فتموها بمواضع  
الاسماء الناصبة لغو ثمانية النصف في تصريفها ولكن لا تسمى عوامل الاسماء بل تسمى  
واخرها فقط في اجازة في الالفاظ الاعمال لان تسمى اذا توسطت يجوز فيها الاعمال  
والالفاظ وان اذا توسطت يجوز فيها الالفاظ الاعمال لان تسمى اذا توسطت يجوز فيها الاعمال  
به فخطت عنها بان العت ليس **صا بظ** يتصور في بعضها الاعمال لاجازة عليه ان  
تنصب وترفع وتجرم وذلك نحو ان تأتينا اكرمك وان احسن فيك تحفل ان يكون التثنية  
في جواز النصب والرفع لاجل الواو ويجعل الحال في رفع **صا بظ** قال ابن عصفور  
البغداد في في الالفاظ الكافية ليس في المرفع التثنية للفعل ينصب مفعولاً ان في خاصة  
كلامه ليس فيها ما يجزم مضمراً سوحيان وليس في المواضع للفعل ما يلزم سوحيان قال  
ذو البصائر الحسين بن ابراهيم الشافعي رحمه الله تعالى  
جواب ما استفتيتموه ان يكون نصباً بلا مستترا  
كالنوع والنوعين **صا بظ** **باب ثانياً في الفعل المضارع** قال ابن عصفور  
عليه واثاناً مختلف فيها فالاربعة المتفق عليها في الفعل المضارع للموجب للدخول نحو  
ما سرت حتى ادخلها ودخولها لا يستلزم عليه نحو سرت حتى ادخلها والالتفات الذي  
يراد به الذي نحو سرت حتى ادخلها وان تقع حتى موقفاً تكون في نحو سرت حتى  
حتى ادخلها والاشان المختلف فيها الامتناع من جواز التقديم والاقا خووان بالحق  
الكلام عوارض التثنية **صا بظ** **باب ثانياً في الجواز** قاعدته ان اصل ادوات الشرط  
وام اليك تعالى ان يعيش لانه تدخل في مواضع الجواز سائر المرفوع الجزاء ما اوضح  
مخصوصة فن شرط فيجب جعل في شرط في الزمان وليس ان كذلك بل في شرط  
في الاشياء على انه في الفواس في شرح الدرر لما كانت ان اصل في ادوات  
الشرط لانه حرف واصل المعاني في المرفوع وان الشرط بها بعد ما كان عنها اوزمان ومن  
ثم اختلفت باسرها جواز حذف الفعلين بعدها قال ابو بكر بن الانباري انما  
صار ان ام الجزاء انما بعلميتها عليه تنفرد وتؤدي عن الفعلين تقول الرجل  
لا اقصد فلا تالانه لا يعرف حتى من يقصد فيقال له زاده وان يراه وان كان كذلك  
فترد فيكون ان من المشبهين ولا يعرف ذلك في غيرهما من حروف الشرط انتهى قال ابو جحان  
وظاهر كلامه وكلام غيره انه ليس بمخصوصاً بالضرورة لكن صرح الرضي بان خاصه في الشرط  
ومنه في الجوازات لا يحفظ انه جاز في الشرط محذوفاً ولا الجواب محذوفاً ايضاً  
ان ومنها يجوز بعضهم حذف ان لكن الجمهور على منعه ولا يجوز حذف غيرهما ادوات  
الشرط اجماعاً لا يجوز حذف سائر الجوازات ولا حذف حروف الجزاء ومنها يجوز ابدالها  
بالاسم على ما فعل بعض اصحابنا من حذف من المشركين استجار ولا يجوز ذلك في  
غيرها من الادوات الا في المرفوع كما جزم به في التسهيل قال ابن يعيش وابو حيان  
ونصت ان بالجواز تمكينا في الشرط اصلاً **صا بظ** قال ابو جحان ادوات الشرط بالنسبة

ص























اسباب شاذة وبغير شبه الالف بالالف المنقلبة ووقفت بين الاسم والحرف وكثرة الاستعمال  
**باب التصريف** فائدة قال ابن النحوي في املية اختصار المعنى بابتداء  
ما حاعل فيعمل لا يكون ذلك / لاني المعنى العيني مستبعد وميت وهين ولين وبين والشيء  
ما جاء من جعل فعله لم يأت الا في المعنى اللام كقاص وقصاه وقاز وغزاه وداع  
ودعاه وانما جاء من المصادر في فعله لم يأت في المعنى العيني نحو قولهم بان بينونة  
وصار صيرة وكان كينونة الاصل من ميسوبية بينونة وصيرون وكينونة لم يلبث الواو  
يا وادغمت فيها التبا لا جتماع الواو والياء وسبق الاولى بالسكون والرابع ما جاء من المصادر  
على فعل فهدا اختصارا للمعنى اللام وذلك قولهم السرى والهدى والسرى **فائدة**  
قال ابن الدهان في العزة / الالف لا تكون اصلا في الاسماء العربية ولا في الافعال وانما  
تكون اصلا في الحروف نحو ماولا وفي الاسماء المتوعدة في شبه الحروف نحو اذوا وفي الالف المعروفة  
الحروف اشتقاق يعرف به زائد من اصلها في تذكر ابن الصايغ قال نقلت من مجموع  
خط ابن الرواحي الالف في واو الاسماء اربعة منقلبة عن اصلها ومنقلبة عن زائد من  
اصلها ومنقلبة عن زائد التثنية ومنقلبة عن الالف التثنية كملين ومغربي وقبيري  
وصلي فالاول مصروف تكثر ومعرفته واثني والثالث مصروف في التكرار والمعرفة  
والرابع لا يصرف فيها **صابط** قال ابو حيان لا يوجد في اخر اسم ارجوز ولا يجرز  
واحد ولا يوجد في اخر اسم معرب واو قبل ضمير مبي اذ لا يعمل في شيء من ذلك وجب  
فعل الواو والفتحة كسرة فيضمير من باب فاض ومشتق في ذلك ما عرفت فيها **فائدة**  
قال الشيخ جمال الدين بن هشام في تذكرته وقفت على ابيات لبعض الفضلاء فيما يدل على  
كون اللام تاء او واو في المعنى من الافعال والاسماء وهي  
• بحشر من القلب في الالف الثاني • عن الواو تبدوا في الاجزاء والياء  
• بمستقبل الفعل الثلاثي واسم • ومصدره والتعنتين والفاء  
• وجعل له ان كانت الواو فيها • وتثنية الجمع خصا بالاسماء  
• وعاشر هاسيرا / الالف في الذي • يستعمل الالف هان عنصرا لثاني

**امثلة** **فائدة** يدعود عدوا دعوة دعي وهو هدي غوي فتيان **فائدة**  
الثلاثي اكثر ثلثية قال ابن دريد في الجمع وقال ابن جني في الخصائص الثلاثي  
اكثرها استعمالا واعدها اركبها وذلك لانه حرف يبتدئ به وحرف وحرف  
يوقف عليه قال ليس بقلال الثلاثي لعلته بحروفه حسب فانه لو كان كذلك كان  
الشيء اكثر منه وليس كذلك بل له وكثر اخر وهو حشر المشو الذي هو عينه بين فائه  
ولانه ثلثي فيها ولغاوي حاليها لان المتبادر لا يكون الا بفتح كذا والمؤخر في ثلثيه  
لا يكون الا ساكنا فلم تنافرت حالها وسطوا العين حازا بينة بل لاسيما والحس  
بضد ما كان اخذ فيه ومما عليه **فائدة** قال في البسيط اذا قيل كين يظن  
بالحرف تطرت ان كان متحركا الحقة هي السكت فقلت الباء ضرب به ومن يضرب به ومن  
امري به وان كان ساكنا اجعلت له همزة الوصل فقلت في الباء من اضرب ايت **صابط**

باب خط ابن الفتح في مجموع لغات روي ابو الفضل محمد بن ناصر الاسلامي عن الخطيب في  
الرياحي بن علي الشريزي املا قال املي عليه ابو العلاء احمد بن محمد بن سبلان المغربي  
قال الاشعث النخعي جات على فقال على ضربين مصادر واسماء فاما المصادر في تنقاع والشيءان  
وما في القرات وقالوا التفتاح من المفاصلة فمنهم من يجعله مصدر او يقال جات تنقاع  
الحلال كما يقال الميقاته فمنهم من يجعله مصدر او منهم من يجعله اسما واما الاشعثان  
وهو الغصبر وجعلتني ان يذير بالصاد ايضا وثيرا كوضع وتعاير موضع  
ومعصا رقلا ذة قصير في العنق وتبخر ارج منطوع ام حابيه وتمراد من صبح صبح  
لجها ومضاح معروف من ذاب الماء وحل مضاح امي ذاب وتنتان واحد الثمانين  
وهي ضوط فصر بسم الشيطان طويلا كثر الكلام وتلفظ كثر اللفظ وتلفظ كثر  
اللفظ وتلفظ واو حذائيل وتلفظ العرس مع وفوز باع موضع وتلفظ اسم شاعر  
وتلفظ في معنى درياق وطريق ذكر يابن دريد في باب تفعل قال ابو العلاء وفيه  
نظرا لا يجوز ان يكون على فعل ل ومعني هو ان الالف معنى هو كونا فة تضارب وهي  
اللفظية الحمد بضرب الفعل وتلفظ ثوبان ثوبا لهما احداهما لآخر **فائدة**  
**الزيادة** صابط قال ابو حيان لا يزداد حرف من حروف الزيادة عشرة وهي حروف التثنية  
الا لحد ستة اشياء الاول ان تكون الزيادة لمعني كحروف المشا رقة وما زيد لمعني  
هو اقوي من الواو والثاني في المد نحو كباب ومجوز وقضيب والثالث للاحاق نحو واو كوشرويا  
ضيف الرابع للاسكان كهمزة الوصل وهذا السكت في الوقف على لقمة الحاضر العوض  
عن ثباته في شئ زائدة فانه هو من زائد ي و قد كان لا يجتمعان فسادا من شدة  
الكثرة نحو الف جعترى ونون دل وصوت كانت الزيادة لغيره فكثر كانت اولي من ان  
تكون للتثنية روقا لبعضهم

• يعرف الاصل من مزيد الحروف • وخروج عنه اصغ للتثنية  
• وبان يلزم المزيد بباء • اذ نزي الحرف حرف من لطيف  
• ولغزير التطير اوسع باب • فتعطف مخافة التثنية

**فائدة** قال ابو حيان في شرح التسهيل اختلفوا في همزة الوصل التي لحقت فعل  
الامر فتقبل زيدت والالف لا يفتي لتغير بالقلب والحرف والتسهيل وموضع الاستدراك  
معرض لذلك وكانت هنا مجتذاة وقيل اصلها الالف لانها من حرف الزيادة وهذا  
موضع زيادة لكن قلبت همزة لضرورة الخوا اذ لا يثبت الياء في الالف واختلعا  
في حركتها فقبل اصلها الكسرة لانه في مقابلة الفتح وهي مفتوحة وقيل كثرتها في الاصل  
او كسر على اصل التقاء الساكنين وهذا الاصل المستحب الا ان كان الساكن بعد ها فتم  
لازمة **فائدة** حزمهم في الوصل الدخول على الافعال وعلى الاسماء الحاركة على تلك  
الافعال نحو اطلق السطحا واقتدر اقتدارا قالوا الاسماء التي ليست بحاركة على افعالها  
فان الوصل لم يثبت بها حلة فليها انما دخلت على اسما قلبت وهي عش اربوا سنة وابشر  
واسم واسف والشرين والشرين وامري وامرة وامر ذكركم ان يفتش في شرح الفضل







الواو وقالوا يكون الثانية والاربعون لا يجوز نقير الاستثنائي في اول الكلام وقالوا يجوز  
 الثالثة والاربعون حاشا في الاستثنائي حرف جر وقالوا فعل ما خبر الرابعة والاربعون  
 اذا ضيفت غير ان يمكن لم يجر بناؤها وقالوا يجوز الخامسة والاربعون لانفع سوي  
 وسواء الاطراف وقالوا يقع طرفا وبطرف السادسة والاربعون كم في العدد بسيطة  
 وقالوا لم يجر السابعة والاربعون اذا فصل بين كم الخبرية وبين ضميرها بظرف لم يخرج  
 وقالوا يجوز اثنا مئة والاربعون لا يجوز اضافة النيف العشرة وقالوا يجوز التاسعة  
 والاربعون يقال قبضت خمسة عشر درهما ولا يقال خمسة عشر الدرهم وقالوا يجوز  
 الخمسون يجوز هذا ثلث عشر ثلاثة عشر وقالوا لا يجوز الحادية والخمسون الحادي  
 المفرد المعرفة مبيح على الضم وقالوا معرب بغير تنوين الثانية والخمسون لا يجوز رند  
 ما قبله في الاختيار وقالوا يجوز اثنا مئة والخمسون الميم المشددة في الهمزة  
 من ياء في اول الاسم وقالوا اصلها بالهاء متاخم محذوف ووصلت الهمزة المشددة  
 بالاسم الرابعة والخمسون لا يجوز ترخيم المضاف وقالوا يجوز الخامسة والخمسون  
 لا يجوز ترخيم الثلاثي محال وقالوا يجوز مطلقا او اذا كان ثانيا ميم كما قولنا الثانية  
 والخمسون لا يجوز في الترخيم من الرباعي الاخر وقالوا يجوز ثالثه ايضا السابعة  
 والخمسون لا يجوز نداء المتكررة ولا الموصولة وقالوا يجوز اثناسعة والخمسون لا تكون  
 من لا يتلوا الغاية في الزمان وقالوا تكون الستون رب حرف وقالوا اسم الحادية  
 والستون المجرى من اورب رب المقدرة وقالوا بالواو اثناسية والستون مئتين  
 بسيطة وقالوا امرلية الثالثة والستون المرفوع بعد مئتين مئتين وقالوا بفعل  
 مئتين وقالوا ثمانية والستون لا يجوز حذف حرف القسم والبقية من غير عوض الا في اسم  
 الله خاصة وقالوا يجوز في كل اسم الحادية والستون اللام في قوله كنز افضل من حمور  
 لام الاستدراك وقالوا لا تقسم بمحذوف السادسة والستون فجمع الله في القسم مفرد  
 وقالوا جمع يجمع السابعة والستون لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف اليه بالمفعول  
 وقالوا يجوز اثناسية والستون لا يجوز اضافة انشي الى نفسه مطلقا وقالوا لا يجوز  
 اذا اختلف اللفظان التاسعة والستون كلا وكلتا مفردان لفظا مشنجان معني  
 وقالوا متعينان لفظا ومعني السبعون لا يجوز توكيد المتكررة توكيداً معنوياً وقالوا  
 يجوز اذا كانت محذوفة الحادية والسبعون لا يجوز زيادة واو العطف وقالوا لا يجوز  
 الثانية والسبعون لا يجوز العطف على الضم المجرور لا ياء اية الحار وقالوا لا يجوز  
 بدو والثالثة والسبعون لا يجوز العطف على الضم المتصل المرفوع وقالوا لا يجوز الرابعة  
 والسبعون لانفع او بمعنى الواو لا بمعنى بل وقالوا انفع الخامسة والسبعون  
 لا يجوز العطف بكن بعد الانجاب وقالوا لا يجوز السادسة والسبعون لا يجوز حذف الفعل  
 منك في ضرورة الشعر وقالوا لا يجوز السابعة والسبعون لان اسم في الاصل وقالوا اصله فعل اصل  
 اثناسعة والسبعون يرتفع المضارع لوقوعه في موضع اسم الفاعل وقالوا لا يجوز وف المضاف ربعة

الثمانون

الثمانون لا تأكل الهيك وتشرب اللبن منصوب بان معصية وقالوا فعل الحرف الحادية  
 والثمانون الفعل المضارع بعد الفاء في جواب الانشيا السبعة منصوب بانصارت وقالوا  
 على الخلاف الثانية والثمانون احدى ثمانون ان السابعة قالوا لا يجوز ان لا يجر عليها  
 وقالوا يجر الثانية والثمانون في تكون تاصية وجارة وقالوا لا تكون حرف خبر  
 الرابعة والثمانون لا تكون لام في وهم المجزوء ينصبها لفعل بعد هاء بان مضمة وقالوا باللام  
 نفسها الخامسة والثمانون لا تجمع بين اللام وكبران وقالوا لا يجوز السادسة والثمانون  
 الضم بعد جتي بان مضمة وقالوا يجر السابعة والثمانون اذ وقع الاسم بين ان  
 وفعل الشرط كان مرفوعا بفعل محذوف يقسمه المذكور وقالوا بانها بمن الفعل  
 اليه اثناسية والثمانون لا يجوز تقديم معمول جواب الشرط ولا فعل الشرط وقالوا  
 لا يجوز اثناسية والثمانون ان لا تكون بمعنى اذ وقالوا تكون التسعون اذ وقعت  
 ان الحظيفة بعد اثناسية كانت رابعة وقالوا اثناسية الحادية والتسعون اذا  
 وقعت اللام بعد ان الحظيفة كانتان تحذف من الثانية واللام للتاكيد وقالوا  
 ان بمعنى الا اثناسية والتسعون لا يجازي بلفظ وقالوا بانها اثناسية  
 والتسعون السبعين اصل وقالوا اصلها سوف حذف عنها الواو لفظا لثانية والتسعون  
 اذا حذفت تا الخطاب على نافي الفعل جاز حذف اثناسية وقالوا الاولي الحادية  
 والتسعون لا يكون فعل لاثنتين وفعل جماعة المرفوعة لثلاثين الحظيفة وقالوا لا يجوز السادسة  
 والتسعون واو الذي وهو يجر بها الاسم وقالوا الذي والهاء فقط السابعة  
 والتسعون الضمير في لواي ولواك ولولا في موضع جر وقالوا في موضع رفع  
 اثناسية والتسعون ضمير في نحو اياي واياك واياه ايا وقالوا ايا والياء والكاف والهاء  
 التاسعة والتسعون يقال فاذا هو حي وقالوا فاذا هو اياها خاتم المائدة امر ف  
 المعارف المضمرة وقالوا الميم اذ اولاد نحو ما لا يكون موصولة وقالوا يكون الثاني  
 صمغ بين بين غير ساكنة وقالوا ساكنة وقد فارت ابن الانباري ساكنة خلافة  
 بين الغوينين سند وكما عليه بن ابا في مولف منها الاعراب اصل في الاسماء في  
 الاصل عند البصريين وقالوا المكونون اصل فيها لا يجوز حذف ثون التثنية  
 لغير الاضافة وجوزوا المكونون رحمهم الله تعالى **كتاب**  
**سلسلة الذهب في الثامن كلام العرب** لبسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله  
 على ما انعم والحمد لله وفتح من دقنا في الحقائق وقدم وصلي الله على رسوله سيدنا محمد وعلى  
 اله وصحبه وسلم صلاة وسلاما دائما من مثالي ما حدي الحادي وترى وسلم تليها  
 كثيرا اياها **هذا هو الف الف ثلث من الاشياء والنظاير** وهو فلف  
 بنا المسائل بعضها على بعض مرتب على ابواب وسميت سلسلة الذهب في الثامن كلام  
 العرب **باب الاعراب والبيان** اختلف في فعل الامر الذي من اللام  
 وحرف المضارعة نحو ضرب على من ضرب احد ما انه مبني وعليه البصريون والثاني انه  
 معرب مجزوم بلام محذوفة ومجوز في التوقيف في حاله بوجيان واختاره شيخنا ابو الحسن ابن







الفراء ساعيل راجع انما يعرفه بنية الاضافة لقبيل التنكير ومنعجه الجمهور **مسألة** اذا سمي  
 من ذكر بوصف الموصوف المحدث عن لنا كما يصح وطا ميث وظلوم ويخرج فالبصريون يعرفونه  
 بنا على ان هذه اسما مذكورة وصف به الموصوف لاسم اللبس وحلها على المعنى فتقول مروت  
 بأسرة حابضين بمعنى شخص حابض ويولد ذلك على ان العرب اذا صغرت لم يدخل فيها  
 الفاء فكيف يوصف بمنعونه بنامل من ههنا ان كثرها بضم ثم تدخلنا لانتها لانتها صاها بالموت  
 والانتها تدخل الفرق **باب المصطلح** الاكثر من علمان العلم ينقسم الى مرتين وتقول  
 وذهب بعضهم الى ان الاعلام كلها منقولة وليس فيها شيء من الجمل وقال ان الوضع سبق  
 ووصل الى المسمى الاول وعلم بدلول تلك اللفظة في التكرار وتسمى بها وجهها  
 نحو اصلها فتوهمها من سمي بها من اجل ذلك منجدة وذهب الزجاجة الى انها كمالها  
 منجدة والمركب عند عالم يقصد في وضعه التبع من عمل اخر الى هذا هو عمل هذا  
 فيكون موافقا للتكرار بالعرضة باللفظ وقال ابو حيان رجاءه تعالى المتقول  
 هو الذي يحفظ له اصل في التكرار والمركب هو الذي لا يحفظ له اصل في التكرار وتقول  
 المتقول هو الذي سبق له وضع في التكرار وعندنا ان الخلاف المذكور اوله وهذا  
 الخلاف احدثه مبني على **باب الموصول** **مسألة** هل يجوز الوصل بحمل النقيض  
 فيه خلاف فان قلنا انما اشتباها لم يوصل بها وان قلنا انها خبرية فتقول ان خبرها  
 الجواز نحو جاني الذي ما احسنه وعليه بن خروف وانما في ذلك لان النقيض انما يكون  
 من خفا السبب والصفة تكون موضحة فتناقيا **باب المنفرد والخبر**  
**مسألة** قال ابن النحاس في التعليل اذا دخل على المنفرد الموصول لبيت او لعل نحو بيت  
 الذي ياشق في لعل الذي في الدار فلا يجوز ان تدخل الفاء في خبره واختلف في علة ذلك  
 ما هي فمنهم من قال عليه ان الشرط لا يعمل فيه ما قبله فاذا حملت فيه لبيت او لعل  
 خرج عن باب الشرط فلا يجوز دخول الفاء فيه ومنهم من قال بل لعل في معنى  
 الشرط لبيت و لعل في معنى الشرط من حيث كان لبيت المقني و لعل في معنى الشرط  
 التعليل فلا يجوز ان يخرج على هاتين العلتين **مسألة** وهو دخول على الاسم  
 الموصول هل يمنع دخوله الفاء او ممن حمل الفاء لعل او ممن حمل الفاء لعل الفاعل ان  
 خبره لعل في معنى الشرط من باب الشرط ومن حمل الفاء لعل الثانية وهو المعنى  
 خبره لعل الفاعل ان خبره لعل في معنى الشرط مما كان عليه قبل دخوله وقيل دخوله كما كانت  
 الفاء تدخل في الخبر فيبني ذلك بعد دخوله **مسألة** ذهب البصريون الى الاخفش  
 الى ان الوصف ان اعتد على معنى واستغنى كان منبذ او ما بعد فعله يعني عن الخبر نحو اقيم  
 زيد وما قام يبرز وذهب الاخفش الى انه لا يشترط هذا الاعتدال وذلك مبني على رايهم  
 ان يعمل غير معتد **باب** **مسألة** اختلف في صدور الكلام من نحو اذا قام زيد  
 فانما اكرمه هل هو جملة اسمية او فعلية قال ابن هشام وهذا مبني على الخلاف في عامل  
 اذا فان قلنا جوابا قصدا للكلام جملة اسمية واذا تعدى من تأخير وما بعد اذا امتنع  
 لها لا تعد صفا فاليه وان قلنا فعل الشرط واذا تعدى مضافة قصد والكلام جملة فعلية

انتبه

سأله عن خبره

قدم ظروفا **باب** **كان واخواته** **مسألة** قال الخفاف في شرح الايضاح اختلف هل  
 الافعال لها قصة تدل على الحدث ام لا وسبني على ذلك الخلاف في عملها في الظن والصور  
 والحالين قال تدل على العمل ومن قال لا فلا وقال ابو حيان في الاوتشاف اختلفوا هل العمل  
 كان واخواته في الظرف والمجرور والحال فتدبر العمل وتقبل وتقبل ويخبر ان يكون هذا  
 الخلاف مرتبا على دلالة العمل على الحدث **مسألة** قال ابو حيان في الاوتشاف انما هو من كلام  
 سيبويه انه لا يكون كان واخواته الا خبر واحد وهو نفس ابنه ويستويده وتقبل يكون  
 تعدد وهو مبني على جواز تعدد خبر المتدبر والمنع هنا قوي لانها شبهت بغيره وقال  
 في شرح التمهيد تعدد خبر كان مبني على الخلاف في تعدد خبر المتدبر ثم قيل الجواز هنا  
 اولي لانه اذا جاء مع العامل الاضعف وهو الاستدراك في الاخرى وهو كان او لم يكن من  
 قال المنع هنا اولي وعليه ابن درستويه وانما رده ابن ابي اوسيب قال لان ضرب لا يكون  
 له الا معقول واحد فاشبه به خبر كسره **مسألة** اختلف في سبب هذه الافعال  
 بنواقص فتدبر لانها لا تدل على الحدث بناء على القول به وعلى القول الاخر سميت تافضة  
 تكون لانها لا تدل على خبر فروع **مسألة** اختلف في جواز تقدم اخبار هذا الباب على الافعال  
 اذا كانت منفصلة عما كونا كان زيد قائما فالبصريون على المنع والكونيون على الجواز  
 ومذهب الخلاف اختلفهم في ان ما هل لها صدر الكلام او لا البصريون على الاول و  
 الكونيون على الثاني **باب** **مسألة** البصريون على انه اذا اقرنت ما بان بطل  
 عمل كونه علة لما ان انتهى ذهب وذهب الكونيون الى جواز النصب مع ان واختلف  
 في ان هذه فالبصريون على انها زائدة كافة والكونيون على انها نافية وعندك  
 ان الخلاف في اعمالها ينبغي ان تكون مرتبا على هذا الخلاف **باب** **ان واخواته**  
**مسألة** اذا وقعت ان المحقق بعد فعل العمل لغو لك علمت ان كان زيد لعل  
 وعديت قد علمت ان كنت لموسى زيد لم يمسورة او مفتوحة فيه خلا في ذهب الاخفش  
 الصغير وهو ابو الحسن على بن سليمان البغدادي الى انه لا يكون الامسورة وقال ابو  
 علي الفارسي لا يكون الامسورة وقد تكلمت فيها كثير اهل الاندلس ابو الحسن  
 ابن الاخير وابو عبد الله بن ابي العافية فقالا بن الاخفش يقول الاخفش وقال ابن  
 العافية يقول الفارسي وقال ابو حيان وهذا الخلاف مبني على خلافهم في الكلام اي لا  
 الامت للفرق ام لا **مسألة** اخرى اجعل للفرق مذموم وبين ان الفاعل فعل الاول لكسر  
 وعلى الثاني تنقح وجه النساء اذا كانت لام لا تبدأ مني لا تدخل في خبر المسورة  
 واذا كانت غير هالم يكن الفعل الذي قبلها ما تعان فتخبر قال ابو حيان وهذا اللفظ  
 اشبه على مذهب البصريين واما على مذهب الكونيين فاللام عندهم بمعنى لا واث  
 نافية لا حرف تركيد فعل مذهبهم لا يجوز في نحو قد علمت ان كنت لموسى الا كسر انما  
 عندهم حرف تنقح وقد علمت ما كنت الامورنا **مسألة** تقع في المفتوحة ومعها  
 اسما لان المسورة بشرط الفصل بالجزء ان عدديا كلفا مثل وقال الفراء لو قال  
 قال انك قد علمت يعني جازا ان يقول انك قد علمت يعني كما ابو حيان وهذا من القول بنا على ابي



انما يجوز الابدان والجمهور على منعه **سبلة** اذا خففتان الكسر ولم يلبس من الافعال  
 الاما كان من نواحي الابدان عند البصرين وجوز الكوفون غير وهو من على مذهبهم  
 النسخا في ذكر ذلك النسخا في شرح المفضل **سبلة** اذا وقعت ان جريا في قسم نحو  
 وانه ان زيد قام فذهب الى البصرين وجوز كسر هاء قبل بحر زمني مع اعتبار الكسرة قبل  
 كسرة ن مع اختصار الفتح وعلية كسرة ي والبعاد يوت وقيل على الفتح وعلية الفراء وذاك  
 في البسطة واصل هذا الخلاف ان جدي القسم والمقسم عليه هل احدهما معرفة والاخر مجهول  
 المقسم عليه منفعول الفعل القسم ام لا وفي ذلك خلاف في قال نعم فتح لان ذلك حكم است  
 اذا وقعت منفعول ومن قال لا وانما جري تا كسر المقسم عليه لا عاملة فيه كسرو من يجوز الامرين  
 اجازوا وجوب **سبلة** لا يجوز هنا ان قايما الزيدان كما لا يجوز ذلك في المستنداد ون يفي  
 او استنبهوا واجازوا الكوفون ولا خفيش بناء على اجازة في المبدء الجمل او قايما اسم است  
 واجازوا فاعل به سد مسد خبرها والخلاف في اجازة في المبدء او في المبدء  
 اجازة في قايما الزيدان ومن منع منع واجازة في المبدء او في المبدء او في المبدء او في المبدء  
 ان وتل في قايما الزيدان ومن منع منع واجازة في المبدء او في المبدء او في المبدء او في المبدء  
 فيه الفعل فلا يلزم من تجويز قايما الزيدان تجويز ان قايما الزيدان ولا ظننت قايما  
 الزيدان لجهة وقوع الفعل موقع المبدء وان ظننت واستناع وقوعه بعد **سبلة**  
**الاسئلة** قال ابو جيان في شرح التسهيل في كونه اسما في اربعة مذهب اجزاء الكسر  
 والتسوية وهو مذهب ابن خروف والثاني الكسر بلا تسوية وهو مذهب الأكثرين  
 والثالث الفتح وهو مذهب المازني والفاصري والرابع جواز الكسر والفتح من غير  
 تسوية في الحالين قال وضع بعض اصحابنا الكسر والفتح على الحذف حركة الاصل فمن  
 قال انما حركه اعراب قال هنا لا مسلمات بالكسر ومن قال بحركة ثنائيا الذي يقول  
 انه يبين جعله مع لا كالتثنية الواحدة قال مسلمات بالفتح ولا يجوز عنده الكسر لان  
 الحركة عنده ليست خاصة والذي يقول يبين انفسه معني الحرف يقول لا مسلمات  
 بالكسر وحجته ان المبني مع قايما في المعربة المنصوب فيكون الجمع بالالف والثاني  
 حال انصب مكسور فكذلك يكون مع لا وهو الصحيح **باب اعراب واو** **سبلة**  
 قال ابن النحاس في التعليقة يجوز حذف الاول والثاني من معا قبل هذا الباب اختصارا  
 واما حذف الثالث اختصارا في معنى على الخلاف في حذف الثاني من معصولة في ذلك اختصارا  
 في اجازة الحذف هناك اجازة في الثالث ومن منعه في الثاني هناك منعه في الثالث  
**باب** **النائب عن الفاعل** **سبلة** باب اختار ذهب الجمهور الى انه لا يجوز  
 فيه الاقامة المفعول الاول نحو اختير زيد لرجاله وجوز الفراء والسيرافي وابن مالك  
 اقامة الثالث في مع وجود الاول فيقولوا اختير لرجاله زيد واسارا بوجيان الى است  
 الخلاف مبني على الخلاف في اقامة المجرور بالرفع مع وجود المفعول به للرفع لان الثاني  
 هنا على تقدير حرف الجر **سبلة** قال ابو جيان المجرور محرف في زيد لا يجوز تسليمه بزيد  
 في خلاف قد ذهب الجمهور الى انه المجرور في محل رفع وهو نائب مذهب الفراء ان النائب

حرف المجرور وحده وانما في موضع رفع قال ابو جيان وهذا مبني على ان الخلاف في قولهم مرزبان  
 بهر وقد ذهب البصريين الى المجرور في موضع نصب فلما قالوا انه اذا بني للمفعول كان  
 في موضع بناء على قولهم انه في مرزبان بهر في موضع نصب فلما قالوا انه اذا بني للمفعول كان  
 المجرور في موضع نصب فلما قالوا انه اذا بني للمفعول كان في موضع نصب فلما قالوا انه اذا بني للمفعول كان  
 مذهبهم انه هنا في موضع نصب وفي اصل المسئلة تقول ثالثا النائب ضمير مبني مستتر  
 في الفعل فانه هشام ورابع النائب ضمير عائد على المصدر والمفعول من الفعل والتقدير  
 سير هو اي السيرة لما بين درستوبه وينبغي على هذا الخلاف جواز تقديم المجرور  
 نحو مرزبان بهر فعلى القول الاول والثالث لا يجوز وعلى الثاني والرابع يجوز **باب**  
**المفعول به** **سبلة** اذا تعدد المفعول في غير ما سبق كان كتاب اعطى واخشا رفا لاصل  
 تقديرهما هو فاعل في الحين وما يتعدى اليه الفعل ينقسم على ما ليس كذلك هذا  
 مذهب الجمهور وقيل المفعولان في سريفة واحد بعد الفاعل فاسما يقدم وقد ذكر مكانه  
 وعلية هشام وبعض البصريين قال لا بوجيان وينبغي على هذا الخلاف جواز تقديم  
 المفعول الثاني اذا انفصل به ضمير يعود على الاول نحو اعطيت درهما زيدا فعند  
 الجمهور يجوز تقديم غيرهم لا بناء على ما ذكر **باب** **النائب عن الفاعل** **سبلة** قال ابو جيان في  
 الاشارة هل يبيح في المظرف مع كان واخواتها هو مبني على الخلاف هل يجوز في النظر  
 اوله فان قلنا لا فيقول فلا يتوسع وان قلنا يجوز ان يعمل فيه فالذي يقتضيه الشطر  
 ان لا يجوز التوسع فيه مع **سبلة** قال ابو جيان في شرح التسهيل اذا استعملت  
 اذا اشترط فعل تكون مضافة للجملة بعد ها ام لا قولنا لا فيقول تكون مضافة وضمت  
 الربط بين ما نضاف اليه وفزع وقيل ليست مضافة بل مفعولة للفعل بعد ها  
 لانها لو كانت مضافة لكان الفعل من تمامها فلا يحصل به ربط قال وينبغي على ذلك  
 الخلاف في العمل فيها فمن قال لا مضافة العمل الجواز لا بد ومن منع ذلك عمل فيها فعل  
 الشرط على ان لا يذات **باب** **الاستثناء** **سبلة** هل يجوز تقديم المستثنى  
 على المستثنى منه وعلى العمل فيه اذا لم يتقدم ونزول بين جزي كلام نحو لقوم الا  
 زيدا قالوا فيه خلاف قيل لا يجوز وقيل بالفتح قال ابو جيان وهو مبني على الخلاف  
 في العمل في المستثنى فمن قال لا نعم ما تقدم من فعل او شبهه منعه ومن قال انه لا  
 او نحو جوزه **سبلة** اذا ورد الاستثناء بعد جمل غطف بعضها على بعض فهل  
 يعود على الكل فيه خلاف قيل نعم وقيل لا يختص بالجملة الاخرى قال ابو جيان والخلاف  
 مبني على الخلاف في العمل في المستثنى فمن قال انه لا اعاده على الكل ومن قال لا  
 الفعل السابق قال ان اخذنا العمل عادة الى الكل فانما يختلف فلا حرج خاصة اذا لا يمكن  
 عمل العوامل المختلفة في مستثنى واحد **باب** **حروف الجر** **سبلة** اختلف هل  
 تنعطف الجار والمجرور والظرف في الفعل لنا قصر على قولين مبنيين على الخلاف في انه  
 هل يدل على الحدث ام لا فمن قال لا يدل على الحدث وهو الجوز والفاصري وابن جيبين  
 والجرجاني وابن برهان والشلوبين منع من ذلك ومن قال لا يدل عليه جوزه **سبلة**



قالوا البشافي النيبين اختلف في الاسم المرفوع بعد من نحو ما رتبته منذ يومان على  
 اي شيء رتب على ثلاثة مذاهب احدها ان منذ مبتدأ وما بعض خبره والتقدير  
 امددك يومان وقال بعضا كقولهم هو ما نفاعل تقديره منذ مضى يومان وقال  
 الغر لموضع الكلام كله نصب على الظرف اي ما رتبته من الوقت الذي هو يومان قال  
 وهذا كله مبني على الخلاف في اصل منذ وقد قال الاكثر انه مفردة وقال الغر (اصلها)  
 من وزوال الطائفة بمعنى الذي وقال غيرهم من انكوفين اصلها مبتدأ ثم حذف الموصلة  
 وصحت الميم **باب القسم** قال ابن النحاس في التعليل اختلف النحاة  
 في ايهن الله هل هي كلمة مفردة موصولة للقسم ام هي جمع ويبنى على الخلاف خلاف  
 في ههنا اي ههنا قطع ام ههنا وصل فذهب البصريين ان اي ههنا جمع مبني وههنا  
 ههنا قطع **باب التعجب** قال ابن النحاس في التعليل اختلف النحاة  
 في قولنا افعل بعد في التعجب هل معناها امر او تعجب مع اجاءهم على ان لفظه لفظ الامر  
 فذهب الكوفيون الى ان معناها امر كلفظه وذهب البصريون الى ان معناها تعجب على  
 الخلاف في التعجب هل هو انشا او خبر قال ويبنى على هذا الخلاف خلاف في الجاء والخبر  
 وهل هو موضع نصب او رفع فز قال بان معنى افعل الامر وان فيه فاعلا مستترا قال  
 بان الجاء والخبر في موضع نصب بانه مفعول كما بان من افعال الله بانه مفعول به  
 او زائدة مثل قوله يا سيرة ومن قال بان معنى افعل التعجب لا الامر قال بان الجاء  
 والخبر وز في موضع رفع بانه فاعل ولا يصح في افعل وتكون التاء عند هذا التاويل زائدة  
 مع الفاعل على ما قيل **باب** قال ابن النحاس لزوم الالف واللام في فاعل فعل وفيه  
 خلاف مبني على الخلاف في فعل الذي يلحقه هل هو من باب نعم ويبيرون من باب  
 التعجب لمن قال انه من باب نعم ويبيرون شرط في الفاعل من لزوم الالف واللام وغيرهم  
 ما يشترطه في فاعل تعريش ومن قال هو من باب التعجب لم يشترط في فاعله الالف واللام  
 وباب التعجب فيه الظاهر ليس جواز دخول التاء الزائدة مع الفاعل كما دخلت في  
 في باب التعجب في افعل **باب التوكيد** قال ابن النحاس هل يجوز ان يقع  
 كل واحد من اثنان والبعض والتعجب فاكيد لمفردة فيه ثلاثة مذاهب احدها نعم والثاني  
 لا بل يكون بعد اجمع تابعيا لتعجب كما ذكرنا والثالث يجوز ان يقدم البعض على البعض  
 بشرط تقديم اجمع عليه قال وهذا الخلاف مبني على انه هل لكل واحد من معني  
 في نفسه ام فان قيل لا معنى لها الا الاتباع فلا بد من تقديم راجع وان قيل بان لها  
 معان جاز ان تستعمل بنفسها انتهى **باب النداء** اختلف في الميم فذهب  
 البصريين ان الميم عوض من حرف النداء ومنه ذهب الكوفيين انها بفتحة من جهة ميم وفيه  
 والاصل بالنداء انما يخبر ويبنى على هذا الخلاف جواز ادخال الهمزة في الميم فذهب البصريين  
 لا يجوز لانه لا يجمع بين العوض والمعرض وعند الكوفيين يجوز ان الهمزة على رايهم  
 ليست عوضا من ياء كالبوجيان في الاشارة اليهم تباشير في مذهب البصريين  
 زعموا ان الميم المستددة في الغرض عوض من حرف النداء فلا يجزئها وانما الكوفيون ان

تكون

تباشير

تباشير با وعنده الميم المستددة بفتحة من جهة ميم وفيه قولها انما يخبر  
 وهو قول صحيح لا يحسن ان يقول من عنده علم **باب الفعل**  
 هل يجوز في المضارع المصوب بعد الفاعل الاحوية انما تية ان يتقدم على سببه  
 فبقية ما زيد فذكره ما تاليا ومين تانيا يخرج وكما سبب سير فيه قوله تعالى  
 البصريون لا واما الكوفيون نعم فالخلاف مبني على الخلاف في اصل وهو ان مذهب  
 البصريين في ذلك ان النصب بان مضرة وان الفاعل مطلقا منقطع المصدر والمقدر ان  
 المضمر والفعل على مصدر متوهم من الفعل المعطوف عليه والتقدير لم يكن من زيد اثنان  
 فيكون معنا اكرام وعلى هذا يمتنع التقديم ان المعطوف لا يتقدم على المعطوف عليه  
 مذهب السيباني واصحابه ان الناصب هو الفاعل نفسه وابيت عاطفة فلا معطوف هنا  
 وانما هو جواز تقدم على سببه مع تقدم بعض الجملة فلم يمتنع **باب** اختلف  
 هل يجوز الفصل بين السبب ومفعوله لفاو مدحها بان يقال ما زيد مكرم فيكرمه  
 اذ انما لا بد من ان يكون اذنا فيكرمه فذهب البصريين المنع ومنه ذهب الكوفيين  
 الجواز والخلاف مبني على الخلاف في الفصل السابق فالصحيح ان البصريون يقولون ما بعد الفاعل  
 معطوف على مصدر متوهم من بكرم فجاز الفصل بين المصدر ومفعوله كذلك  
 لا يجوز ان يفصل بين بكرم ومفعوله لان بكرم في تقدير المصدر والكوفيون اجازوه  
 لانه لا عطفا عند فاعله ولا مصدر متوهم **باب** قالوا البشافي النيبين انما يجوز  
 الدخالة على الفعل المستعمل غير ناصبة للفعل بل الناصب ان مضمر وعلى هذا  
 ترتب مسئلة وهو ان مفعول هذا الفعل لا يتقدم عليه وقال الكوفيون اللام  
 هي الناصبة فان وقعت بعدها ان كانت توكيدا وعلى هذا يتقدم مفعول هذا الفعل  
 عليه **باب التفسير** قال ابو جيان اختلف في تفسير ههنا  
 فقال بعضهم بكسر على ههنا وقال بعضهم بكسر على ههنا مر قال والسبب في الاختلاف  
 الاختلاف في اصل وزنه وفي الحرف الاول المعنى في الثاني ما هو فاعل قوم وزنه  
 فعل والميم زائدة للاختصاص واذا انعمت الميم فممن باب ادغام  
 المتلين وفي الحروف وزنه فعل والميم نون وحرفه كذا اصول نحو وفي  
 فمجلس ومحمد شروصه صلح قال الاول هو الصحيح والثاني قول الاخفش  
 وتناقض فيه كلام سيبويه **باب التصغير** اختلف في تصغير ركب  
 ويطير وصحب وسفر على قولين احدهما وعليه الجمهور انما تصغر على نقطة فيقال  
 ركب ويطير وصحب وسفر والثاني وعليه الاخفش انما تزد الى المفرد فبقية قال  
 ان يكون وطويروا وصوحيبون ومسفرون والخلاف مبني على الخلاف في هذه  
 الالفاظ ما يي وفي قول اخر ان لهما وفيه الجمهور انما تصغر على نقطتين  
 في التصغير على لفظه والثاني في عليه الاخفش انهما جمع تكسير وعلى هذا فزد  
 الى مفرد انما اشار الى هذا البشافي ابو جيان **باب الوقت** هل  
 يصح لوقت على المتوهم دون الثاني قال في البسيط فيه خلاف مبني على الخلاف

على هذا



في العامل في الفاعل فان قلنا انه يقدّر فيه عامل من جنس الاول صح لانه بصير جملة مستقلة  
 فيبصر في عينه من الاول وان قلنا العامل فيه هو العامل في المفعول لم يصح قال والصحيح  
 انه لا يجوز الوقف لعدم استقلاله صورة **مسألة** اختلف في الوقت على اذن والصحيح  
 ان قوله بذكر الفاعل يشبهها بغيره من المصوب وقيل بوقفه بالثبوت لانه لا يكون له ثبوت  
 وان وروي عن الما زني والمرد قال ابن هشام في المعنى ويصحب على الخلاف في الوقف  
 عليه الخلاف في كتابنا فاجمعه بكونه موصوفاً لا لفظ والما زني والمرد بالثبوت **مسألة**  
 اذا ذكر بجي بعد الفعلية قبل كتيب ما ليا او بالالف قال ابو حيان يبنى على الخلاف في تقليل  
 كذا بفتح الجيم العلم بالمياق ان علمناه بالعلمية كعلمناه بالالف لانه قد زالت علمية وان  
 علمت بالعرف بفتح الهمزة والفعل قبلنا بالياء لانه لا اسمية موجودة فيه وان علمت بالياء  
 اعلم **كتاب الجمع والفرق في الجمع والفرق** ليس له الوجه الرابع من الاستشباب  
 المجرى الذي او جمل الخلق وجعل لكل شئ من شئ من بين الجمع والفرق والصلاة والسلام  
 على سيدنا محمد الذي سناه اثنى عشر من البرق **مسألة** هو الفاعل الرابع من الاستشباب  
 والاضمار وهو من الجمع والفرق وهو قسمان احدهما الاجزاء المتشابهة المفضلة  
 في كثير من الاحكام واكتفى في المسائل المتشابهة المفضلة في الحكم والعدالة **ومعنيته**  
**الجمع والفرق في الجمع والفرق** **الاول ذكر ما افرق فيه الكلام والجملة**  
 قال ابن هشام في المعنى الكلام لخص من الجملة كما مرادف لها لان الكلام هو الفرق  
 المفضل بالضم والمواد بالمفرد ما دل على معنى بغيره من السكوت عليه والجملة عبارة عن  
 الفعل وقوله كقام زيد والجملة ما جاره كزيد وما كان بمنزلة احدهما مخو ضرب  
 المصوب وقا بر الزيدان وكان زيد قايما وظننته قايما وهذا يظهر بذكرهما ليسا مترا فبين  
 كما يشبهه كغيره من الناس وهو كما مر قوله ان مختبري في المفضل فانه بعد ان يخرج من  
 حواله الكلام قال ولست في الجملة والاصواب انما اهم من هذا في شرطه الا فاداة جملة في قوله  
 انهم جميع يقولون جملة الشرط الجواب جملة الصلة وكله قد ليس معنى فليس كلاما  
 انهم قد بدأ به بعضهم واخرجوا الاصواب ترادف الكلام والجملة وانصفا لشيخ  
 بدو لا بد من الدما ميني فذكر ما حصلنا المسئلة ذات قولين وان كانا بنية ذهنية  
 قول قلت ومن ذهاب الى افراد في ضيق الدليل على صاحب البسطة في النحو وهو كتاب  
 كبير يفتل في عدة مجلدات واجاب عما ذكره ابن هشام في جملة الشرط ومخو هافقال  
 في البسطة قوله ان المبدل منه في نية الطرح ان في الاعم الا انك فلا يخرج ما عرض  
 من اطلاق في بعض الصور نحو جاني الذي مررت به زيد للاحتياج الى الصبر قاله ونظير  
 ان الفاعل بطرد جوا وقد يسم على المفعول في الاعم الا انك ولا يفرج في ذلك ما  
 يعرض من المانع في بعض الصور وكذلك كل جملة مركبة تعيد ولا يفرج في ذلك كلف الحكم  
 في جملة الشرط والجزا فانه لا تعيد احدهما من غير الاخرى وقال ابن حبان في كتاب النعوت  
 يذهب الى ان بعضا من الاعراض لا يفرج في كل واحد من جملة الشرط وجوابه مجرى المفعول لان من  
 شرط الجملة ان تكون مستقلة فاجمعه براسية وهاتان الجملة لا تستخرج احدهما عن

الآخر يدل على واحدة معتبرة الى ان تجاوزها فجزا لذلك مجرى المفعول من الذين مما ركن  
 الجملة وقوامه فلهذا تفرقت جملة الشرط وجوابه مجازي احكام الجملة وقال الشيخ على بن  
 ناظر اليشير الذي يقتضيه كلام النجاشي ان كلام الجملة في الدلالة يعني كل صديق  
 احدا ما صدقوا لآخر فليس بينهما عموم وخصوص واما اطلاق الجملة على ما ذكره في الواقعة  
 شرطا وجوابا واصله فاطلاق مجازي لان كلامها كان جملة قبل والاطلاق الجملة  
 عليه باعتبار ما كان كاطلاق المتاع على الباعين نظرا الى انهم كانوا اكد في ذلك  
 الشيخ يراى الذين يراى النجاشي في تعليلها في المقرب الفرق بين الكلام والجملة ان الكلام  
 يقال باعتبار الوحدة الحاصلة بالاستناد من الكلمتين ويصحب المعنى بالاجتماعية بصورة  
 التركيب وان الجملة يقال باعتبار كثر الاجزاء التي يقع فيها الفاعل لانه لا يفرق بين  
 اكثر من واحد فافترقا باعتبار اجزائيه والوحد باعتبار هيئته الحاصلة في التركيب  
 اكثر من واحد والاجزاء اكثر من تسمى مادة المعنى والاجتماعية الموصلة تسمى صورة **الفرق**  
**بين تعين من الامراب وتفسير المعنى** يعنى له ابن حبان في كتابي المتعدي قال هذا  
 الموضع كثير افاضوا به من تعين من تعين من ان يقوده الى في فساد الصيغة وذلك لتوهم  
 في تفسير قولك اهلك والدليل معناه الحق انه قد قيل ليل فما عاده لا من لادريه  
 له الى ان يقول اهلك والدليل فيه هو انما تعدي به الحق اهلك وما قال ليل وذلك قد قيل  
 زيد قام وما ظن بعضهم ان زيدا ههنا فاعل في الصيغة كما انه فاعل في المعنى ولذلك  
 تفسيره في قولنا سرور قيام هذا وقد ذاك بانه سرور ان قام هذا وان قوله ان زيدا  
 اقتضى من هذا اذ كان انما في موضع رفع لانها فاعلان في المعنى ولا يستلزم هذا الموضع  
 فان العرب قد مررت وسميت راحة ارضي وذلك ان الاصح في الشد شعرا الحمد والثناء  
 اليوم المزمع الشاعرضان جعل قوافيه كل في موضع غير كذا بيتا واحدا وهو  
 يستحسنون من هذا والالقاء سعادت كذوق الصفاء روى ردي ورد قطاه حما  
 كدرية المحبة سرور المساء وطرد قوافيه على الجرا لا بيتا واحدا وهو قوله  
 كانها وقد راها الراد الذي سقوت ذلك على ما اقر منه في جميع الفرق ما كانا على سمته  
 من القول وذلك انما كان معناه كانه في وقسور من الراد على حال روية تصور معنى  
 الجرس هذا الموضع فبان ان تخط هذا البيت ليل لا بيتا ذكانه لانه لم يخالف  
 ونظير هذا عند قول طرفة في حقنا نعتري ناديا وسديف حين هاج الصنبر  
 ويبدأ الصنبر فاخرج في القافية التي تتركب ليا فتطرق الى ذلك بنقل جملته لا اعراب  
 اليها تشبيها بيا بقرهم هذا بقر ومررت بقر وكان يجب على هذا ان يسم ليا فيقول الصنبر  
 لان الرام مضمومة لانه تصور معنا حانة الطرف الى الفعل فصار الى ان كانه قال حين  
 هج الصنبر في الاضاح المركة ليا تصور معنى الحرف فكسل ليا وكونه قد تغل كسرته عن  
 الراد ليه ولولا ما وردت من هذا لكانت الهم مكانا كسر وهذا اقرب ما خزا من ان يقول  
 انه حرف القافية للصنبر فان قلت فان الاضافة في قوله حين هاج الصنبر انما هي الى  
 الفعل لا الى اللفظ فكيف حرف غير المصنف الميقيل الفعل مع الفاعل كما جاز الواحد واقرني

نفس



الجوز من مائة وهو اقل من ثلث الاصل فيكون الالف في الفعل قد كان في جازان بفتح السين  
 معن المرفاع في ثلث فانت اذا اضعفت المصدر الى الفاعل حررت في اللفظ واعتقدت مع  
 هذا ان في المعنى من جازان فاذا كان في اللفظ ايضا مرفوعا فليكن في اللفظ معتقدا مع  
 من استخفافه الرفع لفظا ومعنى ان يجوز فيه فيسويهم جروا فيل هذا الذي اردناه و  
 تصورنا هو موكدا للمعنى الاول كما نك كما تصور في المجرى ومعنا الرفع كما نك تحت حال  
 المشبه به في تصور الرفع معناه المجرى لا نرى ان سيبويه لما شبه الضارب بالرجل  
 بالحقن الوجه وتمثل ذلك في نفسه ورسى في صورته زاد نك في هذه الحالة ونسبها  
 عليه بان ما تشبهه الحسن الوجه بالضارب الرجل في المجرى كما نك تفعل العرب ونعتقد  
 اهل في الامر من ليقوي فشا معناه وفتح في ثلثه ومن ذلك قوله في قول العرب كل رجل  
 وضيعته وانت وشا نك معناه انت مع شاك وكل رجل مع ضيعته فهذا يوم من ايام  
 الثاني خبر عن الاول انه اذا قال انت مع شاك نك قوله مع شاك نك خبر عن انت وليس كذلك  
 بل يصري ان المعنى عليه عن تقدير الالف على غير وانما شاك معطوف على انت والخبر  
 محذوف ليجل على المعنى فكانه قال كل رجل وضيعته معزوفان وانت وشاك مصطليا  
 وعليه كما اعطينا لضبع معان كما قال افار على معاري لم يدر انني وصفا منها علة الضعفات  
 ومن ذلك قوله انت ظالم ان فعلته لا تراهم يقولون في معناه ان فعلت فانت ظالم فمرا  
 ريتا واما ان انت ظالم جواب مقدم ومعنا انه ان يقد جواب الشرط وانما قوله انت  
 ظالم ان على الجواب وساد مسد فاما ان يكون هو الجواب فلا ومن ذلك قوله عليك زيد  
 ان معناه خذ زيد وهو المعري كذا لان زيد الان انما هو منصوب بنفس عليك  
 من حيث كانا ساء لفعل متعد لا ان منصوب بخذ افلا تترك في فرق بين تقدير الالف و  
 نفسا لمعق فاذا مررتك شي من هذا على ما بنا فاحفظ نفسك من هذا لا تسترسل اليه فان  
 امكنت ان يكون تقدير الالف على سبيل تفسير المعنى فهو لا غاية وراه وان كان تقدير  
 الالف على سبيل تفسير المعنى على ما هو عليه وفتح طوق الالف حتى لا يفتش شي منها  
 عليك واما ان تسترسل فيفسد ما يوشى اصطلاحه لا تراك فيفسد قوله فخرت زيد  
 سوطا ان معناه ضربت زيد ضربا يسوطا ولا شك كذلك ولكن طريق اعراضه اذ على  
 حذف المختلف اي ضربته جزي يسوطا ثم حذف الضربة ولو ذهبت بنا قول ضربته سوطا  
 على ان تقدير الالف به ضربته يسوطا كما ان معناه كذا لم يترك ان تقدير وانك حذف  
 ا ب كما تحذف حرف الجوز في نحو قد اترك الخير واستغفر الله ذبا فتحتاج الى اعتبار  
 من حذف حرف الجوز وقد عرفت عن ذلك كله فيقول كذا انه على حذف المتعارف في ضربته يسوطا ومعنا  
 ضربته يسوطا فهذا المعري معناه فاما طريق الالف وتقديره في حذف المتعارف انتهى وقال  
 ابن ابي الرازي في شرح الايتام قالوا الا افعال هذا يذكي كسمل قال يعقوب المعنى والله  
 يسلمك هذا لتفسير المعنى واما تفسير اللفظ فتقديره يذكي سلا منك وقال ابن ابي  
 في شرح الايتام ومن الاستغفار ليس قول النبي صلى الله عليه وسلم بيطع الموسر على كل خلق  
 ليس احيانا ولا كذب اي ليس بعض خلقه احيانا ولا كذب هذا التقدير الذي يقتضيه

الاعراب

اللفظ

الاعراب والتقدير المعنوي يطبع على كل خلق الا احيانا ولا كذب **فائدة** قال ابن  
 عصفور في شرح المغرب فان قيل لم كان التعجب من وصفه على طريقة ما افاض لمعنا على  
 طريقة الفعل فاعلم ان المعنى عندكم واحد وانما الالف تختلف الاعراب اذا اختلفت  
 المعنى فالجواب ان ذلك من قبيل ما اختلف فيه الاعراب والمعنى متفق نحو ما زيد قائما في اللفظ  
 المجازية وما زيد قائما في اللفظ التسمية **العرب بين الاعراب والتقدير والاعراب**  
 المحل قال ابن عيش الاعراب يقدر على الالف المقصور لان الالف لا تنحر كحركة لامها  
 في حركات غير تكسيرا معنها من الاستطالة والامتداد ويقضي بها الى مخرج الحركة بخلاف  
 من وكه ونحوها من المدييات فان الاعراب لا يقدر على حرف الاعراب منها لانه حرف صحيح يمكن  
 تحريكه فلو كانت الكلمة في نفسها معربة لظهر الاعراب فيه وانما الكلمة جمعا في موضع كلمة  
 معربة وكذلك بالاقصر لان الالف لا تظهر فيها الرفع والجزم لثقل الضمة والكسرة على الساكن المقصور  
 ما قبلها فهي نابتة عن تحمل الضمة والكسرة وقال ابن الحسن في التلوية الفرق بين  
 الموضع في المعنى والموضع في المثل انما اقلنا في تمامها وانما في موضع رفع لا  
 نعتي به ان الرفع مقدور في الهمزة وكيف وانما نعتي به ان الهمزة لا تظهر في  
 حرف جدد بغسل الحركات وانما نعتي به ان هذه الكلمة في موضع كلمة اذا ظهرت في  
 الاعراب تكون مرفوعة بخلاف العصافا انما اقلنا في موضع رفع نعتي به ان الضمة  
 مقدور على الالف نفسها بحيث لا امتناع الالف من الحركة او استتقال الضمة والكسرة  
 في جالها كما ظهرت الحركة على نفس اللفظ كما انما الصانع في تذكره الفرق بين اعلى  
 واخر من خمسة شيا جمع اعلى بالواو والنون وعلى افعال واستنما له من وتا نيت على اعلى  
 ولزومه عند الاشارة الى الالف او الاضافة او من وقا للمدني الفرق في الاعراب والآخر قد اتي  
 في حجة في الجمع والتكسير ودخول من وخلاف تانيتهما ولزوم قرب بلا تشكيه في  
 في الشرح وهذه الاحكام جارية في الاعلى واباه كالاضل والارذل وفي الاحر وباه  
 كالاصغر والآخر **ذكر ما افرق فيه ضمير الثاني وسائر الضمائر** قالوا البسيط  
 ضمير الثاني بغير راء الضمير من عشرة اوجه انه لا يحتاج الى ظاهر يعود عليه فلا  
 ضمير الغائب فانه لا بد له من ظاهر يعود عليه لفظا او تقدير او لا يعطف عليه ولا  
 يوكذ ولا يبدل منه بخلاف ضمير من الضمير وستر هذه الوجة انه يعود والمقصود منه  
 الايهام وانه لا يجوز تقدير ضمير عليه وغير من الضمير يكون تقدير ضمير عليه وانه لا يشترط  
 عود ضمير من الجملة اليه وغير من الضمير لا يعود الى الجملة بعده فاحتمل من  
 الاعراب والجملة المعترلة لانهم ان يكون لها محل من الاعراب وانه لا يقوم الظاهر  
 مقامه وفيهم من الضمير يجوز اقامة الظاهر مقامه وانه لا يكون الاعراب دون  
 المتكلم والمخاطب لوجدهما اذ ان المقصود بوضعه الاحكام والغائب هو الملهم لان  
 المتكلم والمخاطب في نهاية الايضاح والثاني انه في المعنى عبارة عن الغائب لانه عبارة  
 عن الجملة التي بعده وهي موضوع للغمضة دون الخطاب وانك كما لا ينهضام في المعنى  
 هذا الضمير يحتاج الى القياس من جهة اوجه احوالها عوده على ما بعد لزوما اذ لا يجوز

ملاحظ  
 الفرق بين الاعراب والاعراب



للحكمة المفصلة له ان تتقدم في ولاش منها عليه والثاني انفسه جله ولا يشترط فيه  
 هذا خبر وانما ان لا يتبعه بانه فلا يوجد ولا يدعى عليه ولا يلزم له ان لا يتبعه بانه  
 لا يعمل فيه الا لا يتبعه او احدهما من الحاصل ان لا يتبعه بانه فلا يوجد ولا يدعى عليه ولا يلزم له ان لا يتبعه بانه  
 بجديت او باحدية **ذكر ما افترق فيه خبر الفصل في التاكيد واليدك** قال ابن  
 يعيش وبها التفسير الفصل بالتاكيد واليدك والفرق بين الفصل والتاكيد ان التاكيد  
 اذا كان ضمرا لا يؤكد به الاضطر والفصل ليس كذلك بل يقع بعد الظاهر والمضمر فتكون  
 كان زيد هو الذي قيل لا كيد لوقوعه بعد الظاهر فتكون كذا التاكيد التاكيد بحسب ما جاء  
 ومن الفرق بينهما انك اذا جعلت الضمير تاكيدا فهو باق على سميته وتحكم على موضوعه  
 بما هو ماقبله وليس كذلك اذا كان فصلا واما الفرق بينه وبين اليد فان اليد تلتزم  
 باليد منه في امره كالتاكيد لان الفرق بينهما انك اذا ابدلت من مضروب انيت  
 بضمير المضروب نحو طنتك ياك حرا من زيد فاد الكد اوفد لثا يكون الا بضمير  
 المرفوع ومن الفرق بين الفصل والتاكيد واليد ان لام التاكيد يدل على الفصل  
 ولا يدل على التاكيد واليد لان اللام تفصل بين التاكيد والمؤكد واليد واليد  
 منه وهما من تمام الاول في البيان **ذكر ما افترق فيه خبر الفصل وما برضا خبر**  
 قال الخليل خبر الفصل اسم ولا يحمل له من الاء اب ويذكر ففارق سائر افعالها  
 هشام ونظم على هذا القول اسم الافعال انتهى **ذكر الفرق بين علم الشخص وعلم الجنس**  
**واسم الجنس** قال الخليل البسيط علم الجنس كاسمته وتعاله في تحقيق طبيعتها اذ لا يوجد  
 لا في سبب وبه قال ابن بابشاد وابن يعيش انه موضوع على انفس باسم جملة تعريف  
 الجنس باللام في كثر الدليل والبرهان فانه اشارته الى ما تنبئ في القول معرفة وبصير  
 وضمه على اشتغال الجنس بوضع زيد عليا ن على اشتغالها ولد تدنيا ل تعالاه فيعرف اسما  
 اياها شخص هذا الجنس معر من الشخص ههنا الجنس واما لم يجزها في هذا النوع الى  
 تعيين الشخص بميزة الاعلام الشخصية لان الاعلام الشخصية محتاج الى تعيين  
 افرادها لان كل فرد من افرادها شخص بكم لا يشترط فيه غير ولا يقوم غير مقامه فيها  
 يطلب منه من معاملة او استغناء او ذكها واما افراد انواعها والاشياء  
 فلا يطلب منها ذلك فلهذا لم يجزها في تعيين افرادها ووضع اللفظ على جميع افراد  
 النوع لا يشترط في حكم واحد فالتاكيد بعين غير في لفظ وفي هذا الجنس  
 تكررت لان اللفظ وان اطلق على الجنس فقد يطلق على افرادة في الجنس شخصا بعينه  
 وعلى هذا فيخرج عن حد العلم والقول الثاني لان الحاجب انما موضوعه للخاص المتحد  
 في الذهن بميزة التعريف باللام المعهود في الذهن نحو كذا الخبر وشرب الماء بطلان  
 ارادنا الجنس وعدم تفرد المهور الوجودي واذا كانت موضوعه على الحقيقة  
 المعقولة المتحد في الذهن فاذا اطلقت على الواحد في الوجود لوجود الحقيقة المقصودة  
 فيكون العدد باعتبار الوجود لا باعتبار الوضع لانه يلزم اطلاقه على الحقيقة المقصودة  
 باعتبار الوجود المتعدد فان قيل الحقيقة الذهنية عبارة للوجود فاذا اطلق على

الواحد في الوجود فقدا خلق على غير ما وضع له فلما وان حصلت المعاني قد تسمى الحقا  
 الا انه بمنزلة المتواطى الواقع على حقائق مختلفة مجتمعة واحد كالجو ان الذي يشترك  
 فيه حقائق المتواطى المختلفة فلهذا كرها هنا يشترك الذهني والوجودي في الحقيقة  
 وان كان الوجود معاني الذهني والفرق بين اسما سامة اذا اشهد موضوع لكل فرد  
 من افراد النوع على طريق اليد فان تعدد فيه من اصل الوضع واما اسامة فانه لزوم  
 من اطلاقه على الواحد في الوجود التعدد فالتعدد قيم بما صحتنا لا مقصودا بالوضع  
 والفرد التاكيد لما لم يتعلق بموضوعه عرض صحيح بل الواحد من جفاه العرب اذا وقع  
 طرفه على وحش عجيب او طير غريب اطلق عليه اسما يستغنى من خلفته او من فعله ووضعه  
 عليه فاذا وقع بصر من اخرى على مثل ذلك الفرد اطلق عليه ذلك الاسم باعتبار  
 شخصه ولا يتصور ان هذا الوجود هو المسبب او لا وغير فصارت استحضات كل  
 نوع منه رتبة تحت الاول بحيث تكون نسبة ذلك اللفظ الى جميع الاشخاص تحت مثل  
 نسبة زيد الى الاشخاص المسببين به وعلى هذا فاذا اطلق على الواحد فقد اطلق  
 على ما وضع له واذا اطلق على الجميع فلا بد راجع الكل تحت الوضع الاول لاطلاق  
 واضع اللفظ عليه او لمن وثائق وثالثة حسب اشتغاله من غير تصور ان الثاني  
 والثالث هو الاول وغيره والقول الرابع ان لفظ علم الجنس موضوع على التعدد والمشارك  
 بين الحقيقة الذهنية والوجودية فان لفظ اسامة يدل على الحيوان المقترس عرض  
 الاعمال فالأخراس وعرض الاعمال يشترك بين الذهني والوجودي فاذا اطلق على الواحد  
 في الوجود فقد اطلق على ما وضع له وهو الآخراس وعرض الاعمال ويلزم من آخر اجد  
 الى الوجود التعدد فيكون التعدد من اللوازم لا مقصودا بالوضع بخلاف اسما  
 فان تعدد مقصود بالوضع واذا افترق ذلك فالفرق بين علم الجنس واسم الجنس  
 بامور احدها امتناع دخول اللام على احده وحواله في الآخر ولذا كان لبوت  
 وابن خاضا سبب ليس لدخول اللام عليه ولم يكن ابن عرس اسم جنس لا امتناع ابن  
 العرس والثاني امتناع الصرف يدل على العلية انما انشعب الحال عليه على الاعلى  
 الرابع تضاهي اللفظ على ذلك واما الاضافة فلا دليل عليه لان الاعلام كانت  
 مضافة كابن عرس وابن مغرض واسم الجنس بما مضى كابن لبوت وابن خاض  
 انتم كلام صاحب البسيط **فصل في** قال صاحب البسيط الفرق بين الاشتراك الوا  
 في التكرات والاشتراك الوا في المعارف ان اشتراك التكرات مقصود بوضع الواضع  
 في كل معنى غير معين واما اشتراك المعارف فلا يشترط في الاعلام اتقالي غير مقصود  
 بالوضع لان وضع الاسم على العلم لم يقصد مشاركة غيره له اما المشاركة حصلت  
 بعد الوضع لتكرر المسمى باللفظ الواحد فلهذا لم يقع هذا الاشتراك في آخرها  
 لكونه اتفاقا غير مقصود للوضع واما الاشتراك الوا في المضمرات واما الاشتراك  
 واما عرف باللام وان كان مقصودا للوضع فانه اشتراك في المسمى المعين فلهذا  
 لم يقع في التعريف بخلاف اشتراك التكرات فانه في كل معنى غير معين فلهذا

قبح



افتقر الاشتراك كان **فابعد** قال لولا كان في شرح المفصل الفرق بين اللام في الزيد  
 واللام في الرجلان ان معنى الزيد المشتراك في التسمية ومعنى الرجلان الاشتراك  
 في التسمية ومعنى الرجلان المشتراك في الحقيقة قال في شرح قوله ولولا كان الاشتراك  
 بين زيد وصاحبه بل بينهما وبين رجل تشبيها بل لولا كان في التسمية مع اختلاف الحقيقة بين  
 وانما انما للام دون الاضافة لانه اللام اقوى في اضافة المتعريف من الاضافة  
 فكانت اقرب الى العلمية ولا ينهاه الاخر فان المضاف اقوى قد يكون اكثر من حرفين  
 وثلاثا ولو كان اشتراك اللام اسد ولولا كان في تلك الخطاه العامل بها قد يجرش اللام لا يعرف  
 لها ملابس فخصت في اليه والعمدية لا تقتصر الى ذلك **فابعد** قال لا ينعش  
 الفرق بين ذلك وبين معنى الذي على لغة طي وبين التي بمعنى صاحب من وجوه منها ان  
 ذوي لغة طي يتوصل بالفتل ولا يجوز ذلك في ذوي التي بمعنى صاحب ومنها ان ذوي  
 مذهب طي لا يوصف به الا المعرفة والتي بمعنى صاحب يوصف به المعرفة والذكورة  
 ان اضيفت الى ذكره وصفت به الذكورة وان اضيفت الى معرفة صارت معرفة  
 ووصفت به المعرفة وليست التي بمعنى الذي لانه لا ينعش معرفة بالصلة على حد  
 ترفع من وما ومنه ان التي في لغة طي لا يجوز فيها ذي ولا ذكي ولا تكون الا بالانثى وليس  
 كذلك التي بمعنى صاحب **فابعد** قال لا ينبغي في شرح المفصل الفرق بين الموصول  
 الاسمي والموصول الفرعي ان الذي يوصل بما هو خبر وان يوصل بالجر والامر وغير ذلك  
 لان المقصود المصدر والمصدر يسوغ من جميع ذلك انتهى **فاما الفرق فيه**  
**باب كان وباب ان** افتقر في ان لا يجوز في باب كان تقدير الخبر على الاسم وعلى  
 كان نحو كان قايما زيدا ونحو كان زيدا ونحو كان زيدا ونحو كان زيدا ونحو كان زيدا  
 الا ان يكون ظرفا او مجرورا **فاما الفرق فيه باب كان وباب الافعال** قال  
 ابو الحسن بن ابي الربيع في شرح الايضاح كان واخواتها متماثلة لاصول الافعال  
 في اربعة اشياء احدها ان هذه الافعال اذا سقطت بقي المصدر والمصدر ليس به  
 وفروعها اذا سقطت لم يبق كلام الثاني ان هذه الافعال لا تكون المصدر لانه  
 لم تنل عليه وفروعها من الافعال يؤكد بالمصدر لانها تزل عليه نحو قام قايما  
 وزال زوايا الثاني ان الافعال التي ترفع وتنصب تبين للمفعول وهذه لا تبين له لا  
 تقول كذا جازيما خبر عن المبتدأ فاذا زال المبتدأ زال الخبر واذا وجد المبتدأ وجد  
 الرابع ان الافعال كلها تستعمل بالمرقوع دون المنصوب واستعمل هذه بالمرقوع دون  
 المنصوب لانه خبر المبتدأ **وقال ابن الهيثم في الفرق بين هذه الافعال**  
 والافعال الحقيقية ان الفاعل في تلك غير المفعول نحو ضرب زيد عمرا وهذه مرفوعة  
 هو منصوب **فابعد** قال لا ينبغي الخاس في التعليل ما دام تحتها باقي اخواته  
 من وجه وفوقها من وجه اما وجه المتألفه فان ما فيه مصدر رتبة في موضع نصب  
 على الطرف ولذا لا يتم مع اسمها وخبرها كلاهما وتحتاج الى شيء اخر يكون ظرفا له تقول  
 لا كذاك سادعت مقبلا الى مائة دوام اقامتك وما في باقي اخواته حرف نفي واحد

وجه المتألفه فهو ان معناها من جميعها اشياء والروام **فابعد** قال لا ينبغي تسمية  
 الفرق بين كان وبين اصبح واخواتها ان كان لها القطع وهذه لما لم يقطع تقول اصبح  
 زيد غلبا فهو غلب في وقت اخبارك غير منقطع غلبا فمقدله انما لصاحب في ذلك **فابعد**  
 قال الامام في الفرق بين كان التامة والناقصة ان التامة بمعنى حدث ووجد  
 الشيء والناقصة بمعنى وجد موصوفا الشيء بالشيء في الزمن الماضي وقال ابن الغضائري  
 في شرح الفية بن معطاء الفرق بين كان التامة بخبرها عن ذاتها اما متعريف حدتها  
 او متوقع والناقصة بخبرها عن النقص الصفه الحاد ثم من ان ذاتها او عن توقعها والذات  
 موجودة قبل حدوث الصفه وبعد هلاك التامة تكتفي بالمرقوع وتؤكد بالمصدر وتعمل  
 في الطرف والماضي للمفعول وتعمل في الجار والناقصة بخلاف ذلك كله انتهى وقال الشيخ  
 صاحب الدين من كتب في ذلك **فاما** ابو جعفر في الامام ابو الحسن من اقبل في ذلك  
 ابو القاسم الشافعي في كتابه نقلت من كتاب بعض اصحابه من زعم ان كان الذي يجر خبرها  
 الامر والثاني من الناقصة نفسها فقد اخطوا لما يجرها وانما الفرق بينهما ان التي  
 على معنى الامر وان لا يكون اسما لا يستتر فيها والناقصة يكون اسما مستترا  
 في غير مستتر وان على معنى الامر وان لا يستتر ولا ينعش اسما ولا ينعش  
 عليه ولا يبدل منه والناقصة يجوز في اسما كل هذا وان على معنى الامر وان لا يكون  
 خبرها الاجله ولا يحتاج الجملة ان تكون فيها عايدا الى الاول والناقصة ليست كذلك لا بد من  
 عايد يرجع الى الاول من خبرها اذا كان جملة فقد ثبت بهذا كله ان كان التي على معنى  
 الامر وان لا تكون الناقصة قال ابو الحسن في الصحيح ان كان المنصوب في الامر وان لا تكون  
 الناقصة والجملة في موضع نصب لعل ذلك ان الامر وان لا يكون مبتدأ وخبر في  
 ان واخواتها حكمك ت واخواتها والجملة المفسرة الواقعة موضع خبر هذه الاشياء  
 وما ثبت انه خبر المبتدأ وما ذكره ثبت انه خبر لكان انتهى **فاما الفرق فيه**  
**باب فيه وليس** قال في التمهيد المتألفه بينه او من ثلاثة اقوجه دخوله على المبتدأ  
 والجر وتوهمه انتهى وتكون التي على حال لم تعلق ما ليس في مفسرة او جده بطل عملها  
 بزيادة ان ودخوله لا يتعدى الخبر ومفعوله واذا عطفت عليه سببي نحو ما زيد  
 راكبا ولا سايرا اخره جاز في سايرا لرفع والنصب او احبني لم يجر الا الرفع نحو ما زيد  
 سايرا ولا ذاهبا نحو ما زيد في الجملة الصفة فلا يقي لزيد ما كما نقي لزيد ليس ما  
 ولا تعسر فعلا لان الافعال يفسر بعضها بعضا واذا كان بعد الاسم فعل فاحتمل  
 عليه اولي من الاسم نحو ما زيد اضر به على تقدير ما اضر به وهو ولي من  
 فوضعه ولا يجر عنهما بفعل ما من ولا يقي لما زيد قام لانه لغوي الحال ولا يحسن تقدير  
 الخبر المجرور نحو ما يقايد زيد كسبه في ليس قال في جميع ما جاز في ما يجوز في ليس ولا يجوز  
 في جميع ما جاز في ليس لغوة ليس في بابها في فعلية والشيء اذا شبه الشيء فخلا  
 يتبادر تشبهه من جميع وجوهه وقال في وجهه تعالى نظما  
 تفرق في الفرق قد جاز بين ماء وليس ينعش في ذلك وفي الفهم

ن



- زيادة أن من بعد ما مضى لها • والا واخبا • وتر من العلم •
- وممولا • بحوي كذا كقدها • وسلف في العطف لشيء ما حكم •
- ويحيى لا في ذاتها • ولا • تنصرف فعلها في ولا الفاعل •
- وان كان بعد الاسم فحل محل ما • تضمنه للفعل أو في الاسم •
- ولا تجعل الماضي إذا حل محلها • ولا الباقي تنعيم بعد تنعيم •

**ذكر ما افتقرت فيه لا وليس** قال ابن هشام في المعنى لا العاملة عمل ليس بخالف ليس من ثلاث جهات أحدها أن عملها قليل حتى ادخل في الاسم محو جوازا الثاني أن ذكر خبرها قليل حتى إذا خرج لم يظهر به فادخل في الاسم محو جوازا وان خبرها مرفوع نشأ منها لا تعمل إلا في النكرات **ذكر ما افتقرت فيه آخرات** أن قال ابن هشام في تذكرته لأن وإن ذكرنا أحكام خمسة في خبره فوضي دون سابرا خواتمها العطف على الموضع والثاني دخول الفاعل في الخبر تضمن معنى الشرط الثالث عدم جواز عملها في حال وظروف ويجوز تغلظا فآخرات في الثلاث الرابع عدم جواز الأعمال والأعمال إذا افتقرت بها عند ابن السراج والمزاج محو بن أن ذكرنا لا يثبت ما عاوفي كان ولعل قبا ساعلمها لا شرا كل في إزالة معنى الاستبداد والخلاف قوله ما لا نهانما جاز في ثبت لبقا اختصا صحا فلا يعمل عليه خبرها الخامس دخول الاسم في الخبر كقدها في المنكسورة بالهراء وفيها بند ورو هذا هو الانصاف وأنه لا تأويل في ذلك في من جبهه لعدم • ولا في قراءة بعضهم إلا أنهم • لا يكون الطعام كل ذلك لبقا معنى الاستبداد من اثنين **ذكر ما افتقرت فيه آخرات**

**الشديدة المفتوحة** وأن **الخفيفة** قال ابن هشام في المعنى شروا بن ما في جواز حد فالجاء وسرهما من جزئ الأسناد في باب نظن وخصوا أن الخفيفة وصلتها لشدوها مسددا في باب عسي وخصوا الشديدة بذلك في باب لو تغفل عسي أن تقوم ويمنع عسي أنك قاير ولوا أنك تقوم ولا يجوز لوان تقوم وفي شرح المفضل للأناسي أن الخفيفة الناصبة للمضارع استجتمت أن الشديدة العاملة في الأسماء من أربعة أوجه أحدها أن لغظها قريب من لغظها وإذا خففت صارت مثله في اللفظ الثاني أنها وما عملت فيه مصدر مثل أن الشديدة والثالث أن لها ولما عملت فيه موضعان الأربع كما تنقلية والرابع أن كل واحد منهما تدخل تحت الجملة انتهى وقال ابن الخاس في التعليقة أن الشديدة في الحال وأن الخفيفة تنقل للماضي والمضارع قبل **ذكر ما افتقرت فيه آخرات** أن قال ابن هشام بخلاف لأن من سرعة أوجه أحدها لا تعمل إلا في النكرات الثاني أن اسمها إذا لم يكن عاملا يعني الثالث أن ارتفاع خبرها عند أفراد اسمها نحو رجل قاير ما كان من قولها في خبرها وهذا قول سيوبه • وخالفه الأخفش والآخر • ونحو خلاف أن ارتفاع خبرها إذا كان اسمها عاملا الرابع أن خبرها لا يتقدم على اسمها ولو كان ظرفا أو مجرورا أو مفعولا أو مفعولا مفعولا مع اسمها قبل مضى الخبر وبعد فيجوز رفع المنعت والمعطوف من نحو لا رجل ظرف فيه • ولا رجل والمراد فيه السادس أنه يجوز إلغاؤها إذا تكررت السابع أنه يكثر حذف خبرها إذا

**علم ذكر العروق بين الالغاء والتعليق** قال ابن إيان معنى التعليق في باب ظن أن يفتقد على الاسم حرف يكون خاسا لفصل عن العمل في الاسم دون العمل في موضعه وهذا حكم بين حكم الالغاء وهو أن العمل بالكلمة وبين حكم تأمل العمل فتسمى ذلك تعليقا للشيء بالمعلقة وهي التي ليست مسكوة والمعلقة قال ابن الخشاب ولغذا جاء هذا الصانع في وضع اللقب لهذا المعنى واستعارته له كمال الحياة قال ابن يعيش في شرح الفصل التعليل ضرب من الالغاء لأنه أبطأ عمل العمل للخط لا محلا والالغاء أبطأ عمل بالكلمة فكل تعليل الالغاء وليس كل الالغاء تعليلًا قال ابن الخشاب في ادعاءه بين التعليق والالغاء هو ما وضو صا نظرا أنه لا هوام ولا خصوص بينهما وفي تذكره ابن هشام قال ابن إيان في الربيع لا يجوز الالغاء إلا بشرط وهو التسبيل أو التاجر وإن لا يفتقد إلى المصدر وإن يكون فليها قال فاما التعليق فيكون في هذه الأفعال وفي شبهها انتهى **ذكر العروق بين حذف المفعول اختصارا وبين حذفه**

**اختصارا** قال ابن هشام جرت عادة التوسيع أن يقولوا حذف المفعول اختصارا واختصارا ويريدون بالاختصار الحذف للتبديل والاختصار الحذف دليل ومثله نحو كلوا واشربوا أو ففوا هذا من الفعلين وقول العرب فيما يتعدى إلى اثنين من بهيعة محلي أي من مئة ضيلة والتحقيق أن يقال أنه نازد بتعلق الغرض بالاعلام بجره وقوع الفعل من غير تعيين من وقعته وشأن وقع عليه فيجاء بمصدره مستداك • فعل كون هام فيقال العمل من يذا • وثارة تتعلق بالاعلام بجره دابقا الفاعل الفعل يوقف على خبره ولا ينزل كالمفعول ولا ينوي إذا لم ينوي كالثابت ولا يسير بحدوث لأن الفعل ينزل لهذا القصد من أن لا مفعول له ومنه ربي الذي يحيي ويميت فهل يستوي الذين يعملون والذين لا يعملون وكلوا واشربوا ولا تشربوا وإذا رأيت ثم إذا لمعني كذا الذي يفعل الأحياء والأمانة وهل يستوي من يتصف بالعلم ومن يفتقر عنه العلم والمعاد أو ففوا الأكل والشرب وذروا الأسراف وإذا حصلت منك روية هذا لك وثارة نقصا منها الفعل في فاعله وتعليقه بمفعوله فيكون نحو لا تأكلوا الزبيب ولا تأخذوا الزنا وقولك ما أحسن زيد وهذا النوع إذا لم يكن مفعوله قبل محذوف نحو ما ودعك ربك وما قبي وقدر يكون في اللفظ ما يستوعبه فيحصل المجرم بوجوب نقد نحو هذا الذي يجتهد رسولك وكل وعد الله الحسن وفولده • وما شئت بمسبح

**ذكر ما افتقرت فيه باب ظن** قال ابن إيان لا يجوز في باب أم لا لا يفتقد ولا التعليق كما صرح به الوراق في عدله لأنك لو قلت أعلمت زيد ومهر وقاير لم يفتقد من الكلام مبتدأ وخبر وكان غير مفيد لأن قولك خبر وقاير لا يستقيم جعل خبر آخر زيد وكذا الحكم في الالغاء لا يجوز في هذا الباب الاختصار على المفعول الثاني وثالثه • ولا على الثالث دون الثاني وفي الاختصار على المفعول الأول خلاف **ذكر ما افتقرت فيه اختصارا** قال ابن يعيش المصدر هو المفعول الحقيقي لأن الفاعل مل بحدوده ونحوه من عدم إلى الوجود وصيغة الفعل تدل عليه والأفعال كلها مفعولية أي مفعولها كان







انهم اسما فلو كانت فضلتان منصوبتان رافعتان للابيان واما اوجه الاقتراف  
فاحدها ان الحال يكون جملة وتكون اوجزا واما الثاني فانه لا يكون الاسماء في  
ان الحال قد يتوقف معنى الكلام عليها نحو ولا تنفس في الارض من حال انقطاع الصلاة  
وانتم سكارى بخلاف التمييز انما كانت ان الحال مبيضة فليجوز ان التمييز مبين للذوات  
الرابع ان الحال يتعدى بخلاف التمييز الخامس ان الحال يتعدى على ما لها اذا كان فعلا  
متصرفا او وصفا يشبهه ولا يجوز ذلك في التمييز على الصحيح السادس ان هذا الحال  
لا يستتق وقول التمييز المجزوء وقد يقع اسما في السماع ان الحال تكون مركبة تعالما  
ولا يقع التمييز كذلك انتهى قلت وبقيت فروقا اخرى تتبعها ولم ار من عدلها الا اول

بعض المصنف ووجه انه تعالى عيضا منه بهذه الفروق  
التي استند ركها في خبره  
المنية ووجه انه تعالى  
وعلى غيره

**ذكر ما اقرق** وفيه **الحال والمفعول** قال ابن يعيش  
الحال يشبه المفعول من حيث انه يجر بعد تمام الكلام واستغن الفاعل بفعله وان في  
الفعل دبلا عليه كما كان فيه دبيل على المفعول ولهذا الشبهة استحققت ان تكون  
منصوبة مثله وتعارفه في انما هي الفاعل في المعنى وليس غير فالراكب في جازيد  
راكب هو زيد وليس المفعول كذلك لا يكون الا فاعلا وفي حكمه نحو ضرب زيد  
عمر ولذلك المنع ضرب بنني وضربك لا اتحاد الفاعل والمفعول فاما قوله ضربت نفسي  
فان النفس في حكم الاجنبي ولذلك يجازيها بها فيقول يا نفس قلبي مخاطبة الاجنبي ويحمل  
فيه الفعل الملازم وليس المفعول كذلك ولا يكون الا ذكرا والمفعول يكون تكرة ومعرفة  
ولها ستة خاص بالمفعول فيه ونحوها طرف الزمان وذلك لانه نقل رجلي كما  
يقدر في الطرف يعني فاذا قلت جازيد راكبا فنقد يره في حال الركوب كما ان جازيد اليوم  
نقد يره في اليوم ونحوها المشبه بطرف الزمان لان الحال لا تسبق بل يتبعها الى حال اخرى  
كما ان الزمان منقطع لا يمتد ويحذف غيرم وقال ابن يعيش من في المفعول يجوز احلال  
الجملة الحال في المفعول بالواو ومن الرجوع الى ذي الحال اجزا لانه يجر في الطرف لا تعقلا  
المشبه بغيره نحو سببه وقال ابن الحارث في التعليقة الحال تشبه الطرف في انه مقدرة  
بغير وثيق فيها في ان في تدخل على لفظ الطرف وفي الحال تدخل على لفظ مضاف الى  
مضد رها نحو جازيد في حال قيا به وقال السجواني في شرح المفضل الحال يشبه  
المفعول به وطرف الزمان والصفتين والتميز والجر اما شبهها بالمفعول به فلا في  
الفعل ذلك لانه عمل كل واحد منهما فاذا قلت ضربت ذكرا على مضروب وعلى حال ولا في لكل  
واحد من الحال والمفعول اسما جازعا مستقلا في الفعل بل تعالما واما شبهها بالطرف  
فمن قبل ان في مفعول فيه وانما يتنقل كما تنقل الزمان وانما يشبهه في طرف  
دخول في واما شبهها في الصفة فان الصفة اصل الحال والحال مفعولة من الصفة

الى الظرفية ولهذا لا يكون الحال في الغالب الا اسم فاعل ومفعول واسم الفاعل والمفعول  
انما كانت لوصف لا لتكون مفعولة فيها واما شبهها بالتمييز فانه لا يكون الا تكرة  
ولا تمييزا لشيء الذي وقع عليه الفعل كما سبق لتمييز النوع واما شبهها بالجر فانه  
تكرة حلت التمييز وكذا قد اظهر في التكرار في الالف والفرق بينهما وبين المفعول  
انه يعمل فيه المتعدي وغير المتعدي والمعاني والمفعول به يكون مجازا ومضمر  
ومعزفا ومنكرا ومشتقا ومترسقا والحال لا يكون الا اسما ظاهرا تكرة مشتقة والفرق  
بينه وبين الطرف ان الحال صفة الفاعل والمفعول في في المعنى صاحب الحال بخلاف  
الطرف وابلح ان الطرف يعمل فيه معنى الفعل متاخرا ومنقذ ما واما الحال فلا يعمل فيها  
معنى الفعل لا متقدما عليه وقال ابن السجواني في ما ليه الحال تعارفا المفعول به من  
الربعة اوجه الاول لوجه التسمية والمفعول يكون معرفة وتكرة والثاني ان الحال في  
الاغلب هي ذوات الحال وليس المفعول هو الفاعل لثالث الحال يعمل فيها الفعل ومعنى  
الفعل والمفعول لا يعمل فيه المعنى والرابع ان المفعول يعني له الفعل في رفع الفعل  
والحال لا يعني بها الفعل **ذكر الفرق بين الجملة الحالية واخرى** قال ابن  
هشام كثير اما يشتبه المفعول بالحالية وغير هامة امور احدها ان المفعول يكون  
غير خبرية كالامرئية والدعائية والتمنيية والثنائية فيكون مضمر بها في  
استغناء كمن والسجين وسوف والشرط الثالث انه يكون اقترانه بالالف الرابع انه  
يجوز اقترانه بالواو ونقد يره بالمضارع المثبت **ذكر الفرق بين الاضافة**  
**معنى اللام وبينه معنى من** قال الاندلسي في شرح المفضل الفرق بينهما من وجوه  
احدها ان الثاني غير الاول في الاضافة التي بمعنى اللام سترافقه في اسمه ولم يوا  
فانه يتفق ان يكون اسم اللام والاولى كذلك واما الثاني فمعنى اللام لا يصح ان يوصف  
واما الثاني فمعنى من في بعض النسخ ان يكون لفظا لا يكون لفظا  
الاولى لثاني والاني بمعنى من يصح فيه ذلك قال ابن بري ان الذين اذا حبان يكون  
ان الثاني لاولى قال الاضافة بمعنى من فان المنع ذلك فهو بمعنى اللام الذي يصح  
ان الثاني معنى اللام لا يصح انتصاب المضاف اليه فيه على التمييز ويصح في التي معنى  
من **ذكر الفرق بين حتى تجارة والي** قال السجواني في تنوير الدرر حتى اذا  
كانت جارة واقترنت الي في انها غاية وخالفها في ثلاثة اشياء احدها انها لا  
تدخل على المصغر ولا تلي حشاها كما تلي لاليه والثاني ان فيها معنى الاستثناء  
وليس ذلك في الي والثالث ان الي تقع خبر المبتدأ كقوله تعالى والامر ليك وحتى  
لا تكون كذلك وقال ابن القراس في شرح الفية ابن معط حتى وان كانت الي في الغاية  
تخالفها في اوجه احدها انه يجوز ان يكون اخر جزء مما قبله او ملاقا لآخره فيقول  
اتيت السجاني حتى راسه وانه يقول حتى نصفه او ثلثه كما تقول الي نصفه الي ثلثه  
والثاني انما بعد حتى لا يكون الا من خبر ما قبله فلا تقول ركب الخيل حتى انما ولا يجر  
ذلك في الي تقول ذهب الناس الى السوق وانما ان حتى لا يقع مع المبتدأ يجر رها

ق

ان

عل

—

فقه



غير مختصة بخلاف في الارباع انما مختصة بالخاصة بخلاف في ذكرها **افترق في المصدر**  
**المصدر** **روا** اسم الفاعل قال ابن السراج في الاصول افرق بين المصدر وبين اسم  
الفاعل ان المصدر يجوز ان يضاف الى الفاعل والى المفعول تقول مجتهد من ضرب زيد  
عمر او فكيكون زيد هو الفاعل في المحدث ومن ضرب زيد عمر ففكيكون زيد هو المفعول  
في المحدث ولا يجوز هذا في اسم الفاعل لا يجوز ان يقال مجتهد من ضرب زيد وزيد فاعل  
وقال الكندي الفروق بينهما من ستة اوجه اولها ان اسم الفاعل يضاف الى المفعول بخلاف المصدر  
وان لا يضاف ولا يلام فيه تعذيب بان التعريف والموصولة وفي المصدر تعذيب التعريف فقط  
وانه يجوز التعذيب بمفعوله عليه كقوله هذا ان يضارب بخلاف المصدر وان لا يعمل بما يشبه  
الفعل والمصدر زعمهم بنفسه لا يعمل بشبه شيء لانه الاصل وان لا يعمل الا في الحال  
والاستقبال والمصدر يعمل في الازمنة الثلاثة والسادس ما ذكره ابن السراج من  
الاضافة وقال لفظا يتاخر مصدر الافعال واسم الفاعل يواحد وخمسة  
• غير يعطى اللفظ والامر • وتقدر المفعول بتكس  
• وتقدر بها الاضافة وتم وزن • والزمته تجوز في جرس  
**وقال** ابن السراج في اماليه ومن الفروق بينهما ان المصدر يعمل معتدلا وغير معتد  
واسم الفاعل لا يعمل الا معتدلا على موصوفه واذي جاز احوال **ذكر ما افرق فيه المصدر**  
**والفعل** قال ابو الحسين بن ابي اكره في شرح ابي اسحاق بن عبد الله الفاعل من المصدر  
نحو او اطعم في يوم ذي مسغبة يتيما بخلاف الفعل فانه لا يضاف معه الفاعل لان في  
ذلك لغضا للغرض لا يفتي للاخبار عنه والمصدر لم يفتي لانه لا مفعول وانما يطعمها  
من جهة المعنى فكما يجذف مع المفعول بخلاف الفاعل لان بنية المصدر لهما سوا **ذكر**  
**ما افرق فيه المصدر والفاعل** **افترقا في** **الاول** والثنائي قال ابن مالك  
في شرح العمدة اذا لم يشارك المصدر في العمل في الفاعل والزمان معان لا يفرق من حروف التعديل  
نحو جيتك لم يجتدك في اوجبتك الساعة لو عدى اياك امس فلو كان المصدر ان وصلت  
او ان وصلت في اوجبتك حرفا لتعدل فيجوز ان يقال جيتك ان رغبتي في وجبتك الساعة  
ان وعدتك امس وكذا انك رغبتي في لا ان وان قد طرد ففهم بجواز الاستغناء عن  
حروف الجر في هذا الباب وغيره انتهى بشيخه قوله وغيره الى قوله في الالفية في باب  
التعدي والجزوم • والمحدث في ان وان بطرد • مع ان ليس تجب ان يد •  
فيقال لتجبت ان قمت وعجبت من قيامك بالطرف الجار مع المصدر وجوبا وحذف  
مع ان وان وصلت في التثنية ابوجيان زعم ابن الطراوة ان لا يجوز ان يضاف  
الى ان ومحموها قالوا ان معنى التراخي كما بعد هاء في الامكان وليس ثابت  
والنية في المضارع ثباتا كونه بنيت عن ما اضيف اليه فاذا كان كما اضيف اليه  
غير ثابت في نفسه فان ثبت غير محال قال ابو جيان ومورد وده اسم ففقد حكاه  
التعاضد عن العرب قولهم تخافة ان يفعل ويقال اي بعد ان تقوم وقيل ان يخرج الرابع  
قال ابن الجيوش قالوا في التثنية يروى وان يجذف احدكم لا قريب بمعنى لزمه بسبب

او نحوه فان في موضع نصبه تنقلا لاي وحذف احدكم الارب ووجدت الواو الجازي  
مع ان فيقال لاي وان يجذف احدكم الارب ولوصح بالمصدر لم يجز حذف الواو ولا  
من والعرف ببنية انا وان وما بعدها من الفعل وما يعمل فيه مصدر فلما طال جواز  
ضيق من الحذف مما لم يجز في المصدر من الضمير الخاص قال ابو جيان في امر به نصوحا  
ان ان المصدر رتبة لا يفتي المصدر والمضارع منها ومن الفعل فلا يجز في كلاهما  
يعجفي ان قمت السريخ يروي قما منك السريخ ولا يجت من السريخ اي من  
خروجك السريخ قال وحكم باقي الحروف المصدر رتبة حكم ان فلا يوجد في كلامهم  
المصدر والمضارع من ان ولا من ما ولا من لولا ان صرح المصدر رتبة فانه يجوز ان يفتي  
وليس لكل مصدر حكم المنطوق به وانما يفتي في ذلك ما تكلمت به العرب وقال ابن  
هشام في المعنى اعلم انهم حكموا لان وان المصدر رتبة بمصدر معرف بكم الضمير لانه  
لا يوصف كما ان الضمير كذا كذا السبع والسادس وان المصدر رتبة في المعنى لا يعطى  
المصدر رتبة ان وان وحصل في جواز حذف الجار والاف في سددها مصدر جزئي لا سدا  
في باب نظير وعين وتنت ان التحقيق وصلته سدا مكفي باب عصب دون باب لو  
تدش ذلك في باب لولا يعطيان حكمه في النباهة عن طرفي الزمان تقول مجت ان  
تقوم او انك لا تبق لاجوز لا يجت من قيامك وتقول حسب ان تقوم او انك لا تبق ولا تقوم  
حسب قيامك حتى تذكر الخبر وتقول عريان تقوم ولا يجوز عسي قيامك وتقول جيتك  
صلاة العصر ولا يجوز جيتك ان تسلي العصر بخلاف لا يجوز جيت والضمير في وقال ابن ابي  
يجوز حذف حرف الجر مع ان وان كثيرا ولا يجوز مع المصدر لا تقول رغبتي لتعالك تريد  
في لقائك اذ المسوغ المذوق معها طول الكلام بصلته ولا طولها وقال ابن الفواسي يجوز  
في باب التثنية يروى ان من حذف حرف الجر وحذف حرف العطف ما لا يجوز في غيرهما مصدر  
كان او جزم التاسع قال ابن الجيوش في قوله تعالى انه لم يزل ما انك تسقطون وقول  
الشاعر لم يمنع الشرب منه فخر ان قطعت بنيت مثل وعز على الفتح لاحقا فنه الى غير  
ممكن **فصل** كان والفعل في ما والمصدر وكذا ان المشددة مع ما بعدها  
والمصدر راسم ممكن فيجوز مثل وعز قد اضيف الى ممكن في وجب البنا في كون  
مع ان الفعل في تقدير المصدر رتبة تذكر بوي والاسم غير ملحوظ به وانما الملحوظ به  
حرف وفعل فلما اضيفت الى ما ذكرنا مع لزومها الاضافة بنيتها معها لان الاضافة  
بها ان تقع على الاسماء المفردة فلا خرجت ههنا على ما في الاسماء العشرة بقا  
ضربت زيدا او قال ضربت زيدا ان ضربت على ايقاع ان والفعل يوقع المصدر  
واجاز الاضطرار وجه الجواز ان تخلص الفعل للاستقبال والاضطرار ان يكون  
بالمصدر المعجم وعدله فيضرب بان ان الفعل يعطى مائة الفعل ومحاولة المصدر  
ليست بالمصدر فذلك لم يسمع لها ان تقع مع صلتها موقع المصدر في اصحاب البديع  
اجاز الاضطرار سبلة لا يجرها غير ضربت زيدا ان ضربت ويقول هو في تقدير المصدر  
الحادي عشر قد يثوب المصدر من الطرف نحو جيتك قدوم الحاج وانتظرتك حبا لثاقمة

في



ولا جمع ثلاثة اوجه احدها السكونية والآخر من رتبة الفعل الذي هو اصل في العمل  
 فانه من رتبة ضمير التثنية والجمع والثاني انه لو سركنا ان بصورة الضمير الدال على  
 التثنية والجمع في الفعل وحيد فتدري اني اجتمع الضمير في التثنية احدهما ضمير  
 والثاني في علامة التثنية واختما واوين في الجمع احدهما ضمير والثانية علامة الجمع  
 ولا يجوز الجمع بينهما لانها ساكنات فلا يكون من صفاتهما واذا كان لا بد من الحدف  
 حكما باستثناء الضمير خفيفة من الحدف لان الوجود علامة التثنية والجمع وليس ضمير  
 بدليل تخير والضمير لا يتغير في التثنية لما كانت تثنى وتجمع بحكم الاسمية  
 استغنى عن بروز ضميرها بركة للعلامة التثنية والجمع عليه بخلاف الفعل فانه  
 لا يتثنى ولا يجمع بل ذلك برون ضمير ليدل على تثنية الفاعل وجمع وذكرا لاندلس بدل  
 الوجه الرابع في الفرق ان اسم الفاعل اذا تثنى او جمع واتصل به ضمير وجب حذف  
 ثونه لان اتصال الضمير بالمشتور وذلكة يجب في الفعل بل يتصل به الضمير وقال المصلي  
 رحمه الله تعالى مرثيت مستلكن لاسم فاعل . تنزل عنها واستبد بها الفعل .  
 . كذا الذي يعتد في محله . ولا بد من ابرار مضمير يتلو .  
 . وان كان معناه المضي فيطيل . وتسقط ثونه لزام ضمير يتلو .  
 . وتقدره في دوا وحكم واوه . واختارها في الجمع حرفا مفعولا .  
**ذكر ما افرق فيه اسم الفاعل واسم المفعول** من ذلك ان اسم الفاعل يثنى من  
 اللازم كما يثنى من المتعدي كغايه وذاهب واسم المفعول انما يثنى من فعل متعدي لانه  
 جار على فعله لم يسم فاعله فكما انه يثنى لامن المتعدي كذلك اسم المفعول ذكره  
 في البسيط قال فان عدل اللازم يعرف جارا وظرف جاز ان اسم المفعول منه نحو جازا المفعول  
 عليه وزيد مطلق به ومن ذلك قال ابن مالك في شرح الكافية انفراد اسم المفعول  
 عن اسم الفاعل بجوار اضافته الى ما هو مرفوع معنى نحو الورع محو للمفاد وزيد  
 مكشور الحيد ثوبا وقال لاندلسي في شرح المفضل الفرق بين اسم الفاعل والمراد به  
 المضي وبين اسم المفعول المراد به الحال او الاستقبال من وجوه احدها ان الاول  
 لا يعمل الا اذا كان فيه اللام بمعنى الذي والثاني يعمل مطلقا ثانيا ان الاول يتصرف  
 بالاضافة مثلا في الثاني تا التثنية او الاول اذا تثنى او جمع لا يجوز فيه الاحذف النون  
 والحدوث في يجوز فيه وجوه ان هذا وبها النون والنصب **ذكر ما افرق فيه**  
**الصفة المشبهة واسم الفاعل** قال ابن الفواس في شرح الكافية الصفة المشبهة  
 تشبه اسم الفاعل من وجوه وتفاوته من وجوه اما وجه الشبه فاربعة اثنان كسري  
 وانك لثيت والتثنية والجمع واما وجوه المفارقة فستة احدها انه لا يعمل الا في  
 السببي دون الاجنبي نحو زيد حسن وجهه ولا يجوز حسن وجهه محروكا بجوز صارب  
 وجهه من لثيت ثانيا من مرتبة اسم الفاعل لثا في لا يتقدم معونه عليه فلا يقال  
 زيد حسن وجهه كما يقال زيد عمر صارب لثا في عدم شبه الفعل ولذا لم يثنى  
 في العمل لانه شبه اسم الفاعل الرابع ان لا توجد لاثا ثمة في الحال سواء كانت موجودة

رنة

ولا يثبت في ذلك المصدر المفعول وهو ثا لفعل نحو وترغبون ان تنكروا من اذا قدر وفي خلافه  
 لاندلسي الثاني عشر قال ابن مياشع في كتابه معاني الحروف الفرق بين كرهت وكره  
 وكرهت ان يخرج ان الاول مصدر مرفوع والثاني مصدر مسوق لا بد من فيه  
 الوقت وقال لاندلسي في شرح المفضل الفرق بين ذكران بمعنى الفعل مع المصدر وبين  
 الافصاح بذكر المصدر من وجهين احدهما ذكره على من عيسى ان ذكر المصدر بمنزلة المفعول  
 لانه يحتمل الفعل الذي يثبت الي فاعله والفعل الذي يعمل والفعل الذي فعله واذا ذكرت  
 ان مع الفعل فقد اقصيت بالمعنى الذي ردت من ذلك مثال ذلك اعجبني ضرب زيد ان  
 ضرب زيد وان ضرب زيد وان ضرب زيد وان يضرب زيد والآخر ان ذكر المصدر لا يدل  
 على زمان بعينه وذكرا ان مع الفعل يدل على ان الفعل وقع من فاعله في الماضي وتغنى  
 فيما يأتي وقرئ ثالث وهو ان في وصفه بالضمير في الاول يوسف ولذا كانت  
 اخت الجرمين في المرفوعة تعالى ليس لبر ان تولوا المصعب بالضمير لانه اذا اخت مضمير  
 ومظهر فلو وجد ان يكون المضمير هو الاسم لانه اذهب في الاختصاص انتهى وفي  
 تذكر ابن مكيوم عن تعاليق ابن جني من قال فاما عيا فتبلا وادبا لم يقل فاما عيا فتقبل  
 وان تدبر وان كان هذا بمعنى المصدر وذلك لان قوله اتبلا مصدر قال على الارضية  
 الثلاثة دلالة بعبارة غير مخصوصة فهو عام وقوله اتقبل خاص لان ان تحضر الاستقبال  
 قبل ان تواتر سبعا في الاول وهو المصدر لم يتبعوا في هذه الثاني وان كان معناه  
 المصدر للمخالفة التي بينهما انتهى **ذكر ما افرق فيه المصدر واسم الفاعل** في توكرة  
 ايدا الصايغ قال نقلت من مجموع خطا ابن ادماح بيا في المصدر واسم الفاعل في عمله مطلقا  
 وعدم تقديم محوله لخصا فنه للفاعل وتربيه بالعددية والجنسية غير الموصولة وعدم  
 الجمع بين ال والاضافة وعدم الاعتياد والعمل بمفعول الا في موارد مرفوعة احدها  
 في تركته ملاحض البعرا او وه **ذكر ما افرق فيه اسم الفاعل والفعل** قال  
 في البسيط اعلم ان اسم الفاعل يتغنى عن الفعل ويشاركه في ستة اشياء احدها العمل  
 عند البصريين الا في الحال والاستقبال والفعل يعمل مطلقا الثاني اشترط اعتماده  
 عند البصريين الثالث انه اذا جرى على غير من هو له بر ضمير عند البصريين بخلاف  
 الفعل الرابع انه يجوز تعديته بخلاف الجروا لا تمنع ذلك في فعله نحو فاعل لما زيد  
 قال المشاعر وعن الشاركون لما سطنا ونحن الاحذون لما رضىنا الخامس ان اسم الفاعل  
 مع فاعله بعد من المفردات بخلاف الفعل مع فاعله بعد التثنية استا دس ان  
 الالف والواو في ضاربان وضاربان وضاربان حرفان يدلان على التثنية والجمع وهي في بصر بان  
 ويعبر بوث اسان يرون على الفاعل المثنى والجمع وقال في موضع اخر اعلم ان الالف  
 والياء والواو اللاحقة لاسم المفعول واسم الفاعل على حروف دلالة على التثنية والجمع و  
 الفاعل فيهما محو لا بد من خلاف الفعل فانها فيه ضامير لافعل في الفاعل الحذف والجمع  
 والاف على المخاطبة عند سيبويه واما حكما ثانيا في حروف وليست بضمير بل تغير هاء جوار  
 العامل والضمير في الفعل لا تغير بدخوله واما لم يبرز ضمير الفاعل على في الصفات في التثنية



قبلها ويرون قانها لا تتغير من ذلك بخلاف اسم الفاعل فانه يدل على ما يدل عليه الفعل  
ويستعمل في الازمنة الثلاثة ويعمل منها في الحال والاستقبال وذلك اذا قصد  
بالصفة معنى الحدث لا في معنى على زنة اسم الفاعل فيقال في حسن حاسن نحن هو الذي  
تقبله الحسن مطلقا وحاسن الذي ثبت له لان اوصفا وفرا الترتيل وضابق بدو صدرك  
فعدل عن سبق اليضايق ليدل على عرض ضيق كونه غير ثابت في الحال لا يثبنا لفاذا  
دلت على معنى ثابت كانت ما خوة من الماضي يكون قد ثبتت وجوبه فيكون لا  
تعمل لكون اسم الفاعل المشبهة به للمضي وهو لا يعمل لا نقول انما يكون ذلك ان لو  
كان لا تلت على الثبوت وتعلق بالماضي بجزء من شبه اسم الفاعل في الحال مطلقا  
وهو ممنوع بل معنى الحال موجود فيه فانك اذا قلت مررت برجل حسن الوجه دل  
على ان الصفة موجودة لانها لا تلت زمانها من اضايرك لانه وجدته ثم عدت  
لحاضر انما لا توجد الامن فعل لازم السادس انما اذا دخل عليه ال او على معولها  
كان الاجود في معولها الجز خلاف اسم الفاعل فان التصب فيه اجود السابع انه لا يجوز  
ان يعطف على المجرور سيما بالتصنيف فلا يقال زيد كثير الحال والعجب ان يقال زيد  
ضارب عمرو وكبر لانه انما يعطف على الموضع بالتصنيف اذا كان المعطوف عليه منصوبا  
في المعنى وليس معولها كذلك بل يرفع في المعنى لانه لا يصل في كثير الحال كثير  
ناله وذكر ابن السراج في الاصول ثمانية اقسام وهو ان اسم الفاعل لا يجوز اضافته  
الى الفاعل لا يجوز ان تقول عجب من ضارب زيد وزيد في عمل ويجوز في الصفة  
المشبهة اضافتها الى الفاعل لانه اضافة غير حفيضة كذا الحسن الوجه والسند في الدير  
قال حسن الوجه والشدة للديد والمعنى حسن وجهه وزاد ابن هشام في المعنى وروفا  
اخرى حدها ان اسم الفاعل لا يكون الا مجازيا بالمضارع في حركة وسكونا وهي  
تكون ثمانية لم تظن اللسان ومطير النفس وظاهرا للعرض وغير مجازية لانه  
وهو الظاهر والثاني انه لا يضاف الفعل في العمل ويضافه فانه تنصب مع تصور  
فعله ان لسانه لا يفتح حذف موصوف اسم الفاعل و اضافته الى مضائق ضميره  
كحور من بفتل لبيه ويخرج هرت بحسن وجهه الذي هو انه بفصل مرفوعة ومنصوبة  
كزيد ضارب في الدار ابو عمر او يفتح عند المجرور في حركة في الحرب وجهه فقلت  
او تنصب الحاضر انما يجوز انما يجمع التواضع ولا يفتح معولها نصفه قال  
الفرجاني وثنا خروا المغاربة السادسة يجوز حذفه وابقا معوله وفيه لا تغل يجوز  
وقال الانباري في شرح المفضل الامور التي يضربها الصفة المشبهة اسم الفاعل  
سنة الاشتقاق واتحاد المعنى لافرادا للتنشيد والجمع والتذكير والتانيث واما  
الفرق بينهما وبين اسم الفاعل فمن وجوه احدها ان هذه الصفات لا توجد الا حالا  
واسم الفاعل لا يستعمل الا في ثباتها لانه لا يعمل الا في ثباتها كما ان سبب موصوفها  
اعني الاسم التي تجري عليه امر با ثباتها لا يتقدم معولها عليه رابعها ان المنصوب  
ليس معولها به حركتها خامسة ان الالف واللام متى كانت فيهما وفي معولها كانت

الاصول

الاصول بمرساة اسمها انه لا يعطف على المجرور سيما بالتصنيف انما يعمل مطلقا من غير تعيين  
بزمان والالف واللام ثمانية انما يقع ان يصير فيها الموصوف ويضاف معولها المضمين  
تاسعها انما لا تكون علاجا واسم الفاعل قد يكون وقد لا يكون عاشرها انما لا توافق  
الفعل بعدة وحركة وسكونا قال ابن بري ان ضارب يعمل فعله الذي اخذ منه  
وحسن يعمل ما يعمل فعله لانه ينصب تنصبا له بضارب وبينهما فرق من طريق المعنى  
وذلك ان الفاعل في زيد ضارب عمل غير المنصوب والفاعل في المعنى في زيد حسن  
الوجه هو المنصوب فان قيل ما العمل في حال حسن الوجه على ضارب قلنا لانها صفتها  
قال الانباري هذا الذي ذكره في اخر ايضا وهو ان المنصوب مما فاعل في المعنى وذلك  
انك اذا قلت زيد ضارب هرا فحين اجبرت بوصول الضرب من زيد الى عمرو واما زيد  
حسن الوجه فلا يجوز ان الاول فعل بالوجه شيئا بل الوجه هو الفاعل في الحقيقة ان  
الاصول زيد حسن وجهه وشترط فيه الاختلاف كما اشترط في اسم الفاعل **د ك ر**  
**ما افرق فيه الفعل التفعيل والفعل التثنية** قال صاحب الميسر التفعيل والتثنية  
يشتركان في اللفظ والمعنى اما اللفظ فلهما كسب من ثلاثة احرف اصول وهيمزة  
واما المعنى فلهما انما علم زيد وزياد علم من عمرو ويشتركان في زيادة الفعل وتثنية  
في ان الفعل في التثنية ينصب المفعول به نحوها حسن زيد الفاعل التثنية لا ينصب  
المفعول به في استمر التثنية والثاني انه ينصبه للسامع والفاعل اما السامع فقول  
اكره ابي الحنفية منهم واضرب منا بالسيف الفاعل اما الفاعل سافنا اسم  
ما خوذ من فعل فوجب ان يعمل عمله فاساعل سارا لاسم الفاعلة والجواب عن  
البيت ان الفاعل منصوب بفعل دل عليه ا ضرب اي يضرب الفاعل واضرب الفاعل  
انه مرفوع بالفاعل من وجهين احدهما ان الاسم العامل في افعال معناتها فذلك  
عملت نظرا الى الفعل الذي يعمتها ها والفعل التثنية ليس له فعل بمعنى في الز  
حتى يعمل نظرا الى فعله والثاني ان اصل الفعل تفعلا فثبت مشابها له وهو  
اسم الفاعل واسم المفعول ثم لما شبه بهما من طريق التثنية والجمع والتذكير والفتا  
وهي الصفة المشبهة والفعل التثنية اذا صحت امتنع منه هذا الاحكام فبعد  
ذلك من شبه الفعل فذلك لم يعمل في الظاهر ذكره صاحب الميسر **د ك ر**  
**فيم يعم وبليس وحيد** قال ابن الخاس في التعليل تصيد الكعم وبليس في المية لغة  
في المدح والذم لان بيته فزقا وهو ان حبل امع كونه للمبالغة في المدح ينقسم  
تقريب المدح ومن القلب وكذلك في الذم ينقسم بعد المدح من القلب وبليس  
في نعم وبليس فمض شئ من ذلك قال وما افرق قاضيه انه يجوز في هذا الجمع بدل الفاعل  
الظاهر والتميز من فمض خلاف نحو هذا راجلا زيد ويجري في نعم وبليس خلافه  
جماعة وجوز اخرون منهم الفاعل والتميز في فصل جماعة منهم ابن عصفور  
فقالوا ان اختلف لفظ الفاعل والظاهر والتميز واقفا والتميز معنى راجلا الجمع  
بينهم واللام يجوز قال وانما يجري الخلاف في حيد وهو اسم لاشارة بينهم فله مرتبة

يادة  
نبت



من مرتبة في فاعل نعم وهما من المظهر والمضمر فليس اسم الاشارة واسما كمنوع فاعل  
نعم المظهر فلا يحتاج الى تبيين ولا ميم كما بهما المضمرة في نعم فيلزم تبيينه بل لما كانت  
فيها ايماء فارق تعد الفاعل المظهر في نعم جازان في جمع بين الفاعل والتقدير في حد او لما  
قلنا بهما من بهما المضمرة في نعم جازان في حد المضمرة في نعم جازان في حد المضمرة في نعم جازان في حد  
بجزء من المضمرة في نعم انتهى **ذكر ما افترقه بين الفاعل** قال في البسيط الفرق بين الصفة  
والنائب من جهة الوجه اوجه احدها انما يصح حذف المؤكد ويصح حذف الموصوف  
وسره ان النائب ليس فيه زيادة عن المؤكد بل هو هو بلفظه او بمعنى فلو حذف  
لفظ النائب وانما الصفة ففيه معنى زاي على الموصوف فاذا علم الموصوف جاز  
حذفه وبغاها لا فادتها المحذوف الزايد على الموصوف لانها بمنزلة المستقل بالنظر  
الى المعنى الزايد والوجه الثاني ان التوكيد المتقدمة لا تعطف بضمه على بعض  
والصفات المتقدمة يجوز عطف بعضها على بعض وسره ان الفاظ التاكيد متحدة  
المعاني فالفاظ الصفات مستعدة في المعاني فجاز عطفها بعدد معانيها ولم يجر في  
التاكيد اتحاد معانيه والوجه الثالث ان الفاظ التاكيد لا يجوز قطعه عن اعراب  
متبوعها والصفات يجوز قطعه عن اعرابها وسره ان القطع انما يكون طعن مخرج او ذم  
وهو موجود في الصفات ولذا تذكروا في قطعها واما التاكيد فلا يبتعد عنه مخرج  
ذم فلو ذكروا بغير قطعه والوجه الرابع ان التاكيد يكون بالضم يردون الصفات وسره  
ان التاكيد يعجز المعنى في نفس السامع بالشيء الذي رفعه جاز الحكم وان كان المحكوم  
عليه في غير ما لا يصح فذلك كما جاز اليه واما الصفة فان المقصود منها ابتياح المحكوم  
عليه وهو في نهاية الابتياح فلا يحتاج الى ابتياح لانه ان كان المستعمل او فاعله ففائدة  
التكلم والمخاطب توحيه وان كان لغريب في تقديره المظاهر توحيه فلا يحتاج الى ابتياح  
والوجه الخامس ان التكررات توكيد بغير الفاظها دون معاني الفاظها وتوصف وسره  
ان معاني الفاظها معارفين ولا تكرر التكررات بالمعارف واما الوصف فانها توصف  
بما يوافقه في التاكيد وقال الانبساطي في شرح المفصل التبع بغير ارق التاكيد من اوجه  
الاول ان التاكيد ان كان معنويا فالفاظه محصورة والفاظ الصفات ليست  
كذلك وان كان لفظيا فانه يجري في الحكم باسرها مفردة ومركبة والتبع ليس كذلك  
الثاني ان التبع يتبع المعرفة والتاكيد لا يتبع الا المعاريف اعني التوكيد  
المعنوي الثالث ان الصفة يشترط فيها ان تكون مشتقة وما كان كذلك التاكيد في  
وعطف البيان بجامع الصفة من حيث انه يبين ويوضح كما تفعل الصفة في الجملة  
ثم انهما يفرقان في غير ذلك فالصفة مشتقة ايدا من معاني في الموصوفة وفي سببه  
استحق ان يوصف له اسم منه بخلاف مشتق من الطول فاذا قلت رجل طويل والرجل  
استحق ان يكون طويلا سله ووافعا عليه بطريقه وجودا طول خيه واما عطف  
البيان فلا يكون مشتقا وقرئان وهو ان عطف البيان على الانفراد يدل على المقصود  
فاذا قلت زيد ابو عبد الله فوافعا على الرجل المخصوص الذي قصد به زيد واما الصفة

فليست

فليست كذلك لانك اذا قلت رجل طويل ثم افردت الطويل ولم تقدر رجلا على رجل  
لم يدل وانما يدل على شي من صفة الطول على الجملة وقرئ ثالث ان عطف البيان  
لا يكون الا بالمعارف والصفة تكون بالمعرفة والتكررة وقرئ رابع ان التبع يكون  
الشيء ولغبه وعطف البيان لا يكون فيه ذلك وقرئ خامس ان التبع قد يكون جملة  
وعطف البيان لا يكون فيه ذلك والتبع قد يكون للحد ولا كذلك في عطف البيان  
وايضا فالصفة تشمل الغير وعطف البيان لا يشمل غيره ذلك من العزوف انتهى  
وقال ابن يعيش وصاحب البسيط عطف البيان يشبه الصفة من اربعة اوجه وثلاثة  
من اربعة اوجه اما اوجه الشبه فاحدها انه يبين المتبوع كبيان الصفة والثاني ان  
حكمه حكم الصفة في انتخاب الفاعل عليه والثالث ان بيانه متبوعه في التبع  
كالصفة والرابع انه لا يجري على مقتضى الصفة واما اوجه الخلاف فاحدها ان  
الصفة بالمشتق غالب ومواليها هو الثاني ان عطف البيان يختص بالمعارف  
والصفة يكون في المعارف والتكررات وقد كرر بعضهم انه يكون في التكررات ايضا والثالث  
ان حكم الصفة ان يكون اعم من الموصوف او مساويا ولا يكون اخص منه لانه يستعمل  
من الفعل بل يعلل بحال الصفة فذلك كما لحظت وتبينت نظرها الى ما صله التكرير  
ولا يشترط ذلك في عطف البيان كما هو رتبها فيكون زيد اخص من الاخ لا رابعة  
ان الصفة يجوز في الفاعل في النسب والرفع ولا يجوز ذلك في عطف البيان لعدم المدح  
والذم المختص بالنسب قال لا يشبه البديل بغير رتبة اوجه وبغير رتبة من اربعة اوجه  
اما اوجه الشبه فاحدها انه عيان من الاول كالبديل والثاني انه يكون كالبايد  
كالبديل والثالث انه قد يكون اخص من متبوعه واهم منه كالبديل والرابع انه قد يكون  
بلفظ الاول على جهة التاكيد بقوله يا نصر نصر كالبديل واما اوجه المخالفة  
فاحدها ان عطف البيان في تقديره حالة على الاجع والبديل في تقديره حالتين على الاصح  
والثاني ان عطف البيان يشترط مطابقة لما قبله في التبع بخلاف البديل  
فهو يبين للتكررة من المعرفة وبالعكس والثالث ان عطف البيان لا يجري على المضمر  
كالوصف بخلاف البديل الرابع ان البديل قد يكون غير الاول في يد له بعض والاشبه  
والخلاف بخلاف عطف البيان وقال ابن هشام في المعاني افرق عطف البيان والبديل  
في ثمانية امور فذكر من هذه الاربعة التي ذكرها ابن يعيش وصاحب البسيط ثلاث  
والرابع والخامس والسادس ان عطف البيان لا يكون جملة ولا تالفا لجملة ولا مفردا  
نما لا تفعل بخلاف البديل والتبع انما لا يكون بلفظ الاول ويجوز ذلك في البديل  
ويشترط ان يكون مع الثاني زيدا في التبع كقراءة يعقوب وتري كل امة جاثية كل  
امة تدبر بسبب كل امة تانية والثاني ان البديل في ثمة حلاله لاول بخلاف البديل  
ولقد افترق البديل وتبين البيان في نحو يا زيد الحارث ويا سعيد كررا وفي نحو  
انما اصاب الرجل زيد وفي نحو يا افضل الناس الرجل او النساء او النساء والرجال  
وفي نحو يا ايها الرجل لادم زيد وفي نحو اي الرجلين زيد وعمري وجا في نحو جاني كلا

وهي

ن



اخويك زيد وعمرو وعبد الله الصالح العزق بين عطف اليا بيمين البديل ان عطف البيان  
 تقديره تقدير النعت الثاني اسم والبدل تقديره ان يوضع موضع الاول كما  
 والعزق بين العطف وبين النعت والبدل ان الثاني في العطف غير الاول والنعت  
 والبدل هما الاول قال ابن عييش ويتبعين الفرق بينهما في موضعين  
 احدهما انما عطف اليا على اليا في نحو انا الصارب الرجل زيد فانه يتبعين في موضعين  
 زيد عطف بيان ولا يجوز جعله بدل لانه يوجب ضم زيد في الاول واستناع الاضافة  
 في الثاني قال ابن عييش ومن الفصل بين البديل وعطف البيان ان المقصود بالبدل  
 في عطف البيان هو الاول والثاني بيان كانه نعت المستحق عنه والمقصود بالبدل في  
 البديل هو الثاني لان البديل والمبدل منه اسمان في موضع مترادفان عليه والثاني  
 منها اسم من مخاطب فوقع الاعتماد عليه وصار الاول كالنوطية واليسط لانه  
 الثاني وعلى هذا لو قلت زوجتك بنتي فاطمة وكانت فاطمة قد اذنت عطف البيان صح  
 النكاح لانه لا يلزم وقوع في البيان والمقصود لا عطف فيه والاضاح ان النكاح  
 لان العطف وقع فيهما هو عطف الحديث وهو الثاني وذكر صاحب البسيط مثله وقال ابن عييش  
 في تفسيره ان يتبع هذا التفسير ولا يكثر من كتاب الزركلي على الخامسة هنا ما ذكر حسن  
 وبه يستدل ركني احكاما حيث حكوا وجه من في مثل هذه الصور وهو الصحيح وفي  
 شرح التسهيل لا يضاف باب العطف او سمع من باب البديل ان العطف على اللفظ  
 وعلى التوهم وفيما الفرق بين العطف على الموضوع والعطف على التوهم ان العطف على الموضوع  
 عامله موجود واثره مغفوق والعطف على التوهم اثره موجود وعامله مغفوق قال  
 السخاوي في سفر السعادة قال شيخنا ابو الحسن كذا في يدعي ان يعلم ان كثير من نحو  
 لا يكا دون جوف عطف البيان على حقيقة وانما ذكره سيدي عارضا في مواضع اخرى  
 ما يجي تابعها للمهمة كقولك يا هذا زيد الان في ان يكون زيد قد دل على انه ليس  
 بزيد وعلى هذا فيقول يا هذا الرجل زيد فيكون بديلا لان اي لا يوصف بما لا  
 فيه وانما يكون بديلا من الذي قد دل على ان كان مبنيا على الصمغ منقوت وهذا المكان من  
 اوضح في وقت وهو من المواضع التي يقع فيها البديل والبديل مواضع ثلاثة لفظ  
 عطف البيان فيعلم بذلك ان عطف البيان من قبيل التوابع قائم بنفسه على حقا به  
 واحكامه في التكرير والعطف والاعراب وفي التقدير والتأخير والعامل فيبين  
 احكامه والصفة قد دل على ذلك اذ خاله سيدي في جملة ما لم يورد لهما با قال ومن الفرق  
 بين الصفة وعطف البيان ان الصفة لا بد من تقديرها تأنيلا ولا يطل كونه صفة  
 وعطف البيان علم لا بد من تقديره غير ان يلا ولا يفسد كونه علم فدل ذلك  
 كما يجمع ان يجرى مجرى الصفة من كل وجه انتهى وقال ابن جني في الخصائص حديثا ابو  
 علي ان الذي يادى سارا بالاحسن عن قوله مرتب برجل قائم زيدا بوجه اأبوه بديلا  
 اوصفة فتلا بوالحسن بالابي يا يما جيب قال ابن جني وهذا يدل على ان داخل الوصف  
 او البديل او على ضعف العامل المقدر ومع البديل وقال ابن عييش قد اجتمع في البديل

نفس

ما افرق في الصفة والتأنيلا لان فيها حاكما للبديل ورفع ليس كما كان ذلك في الصفة  
 وفيه رفع الجواز ابطال التوسيع الذي كان يجوز في البديل منه الا ترى انك اذا قلت  
 جاني اخوك جازا فاذنرتك كما به اورسولها فاذقلت زيدا فاذنرتك لا حاكم لا فقلت نفسه  
 او غيره فقد حصل باجتماع البديل منه والبديل كما يحصل من التأنيلا باللفظ والعين  
 وعين البيان ما يحصل بالنعت من ان البيان في البديل مقدم وفي النعت والتأنيلا مؤخر  
 وقال ابن هشام في تذكرته عطف البيان والنعت وبديل الكل من الكل والتأنيلا كبريه  
 بيان لمؤخره ويقتضي من اوجه فقار عطف البيان النعت من وجهين احدهما من  
 حيث ان النعت بالمشتق او بالمؤول به وليس كذلك والثاني من حيث ان النعت يرفع  
 الصغير السببي والبيان ليس كذلك وهذا الوجه ناشئ عن الاول فينبغي ان يذكر  
 فيقال يكون في الحقيقة لعبر الاول بخور رجل قائم ابوه والبيان لا يكون الا الاول  
 وفيما ركني ان كيد من وجهين احدهما ان التأنيلا باللفظ محصور وهذا ليس  
 كذلك الثاني ان التأنيلا كيد برفع الجواز وهذا انما يرفع الاستراك ووجه ثالث على رأي  
 الكوفيين انهما ما لكان في الترتيب نحو صحت سيرا كله ولا يجوز ذلك في البيان  
 خلافا للتحسيري وفيما ركني البديل من وجهين احدهما ان متبوعه هو المقصود بالصفة  
 وليس كذلك البديل فالمقصود التابع لا المتبوع وانما ذكر الاول كالنوطية والثاني  
 ان البيان من جملة الاول والبديل من جملة اخرى انتهى وقال الاندلسي في شرح  
 الفصل امتنا البديل من بقية التوابع الاربعة بخلاف تأنيله في انما سار  
 من الصفة فهو جوه احدهما ان الصفة تكون بالمشتق او ما هو في حكمه ولا قد تك  
 البديل فان حقه ان يكون بالاسماء الجامعة او المصادف الثاني ان الصفة تطابق الموصوف  
 تقريبا وتكبر او البديل لا يلزم فيه ذلك الثالث انه مجري في المظهر والمضمر والصفة  
 ليست كذلك الرابع ان البديل يستقيم الى بدل بعض والي بدل لكل واشتمال والصفة  
 لا تنقسم هذه الغنمة الخامسة ان البديل لا يجرى مجرى مجري العطف وليس  
 ذلك في الصفة السادسة ان البديل لا يكون الممدوح والذم كما تكون الصفة السابعة  
 ان البديل مجري مجري جملة اخرى وتلك تلك الصفة الثامن ان الصفة تكون جملة مجري  
 على المفرد وفي البديل لا يكون ذلك فلهذا كمال الجملة من المفرد التاسع ان الوصف  
 يكون معني في شيء من اسباب الموصوف والبديل لا يكون كذلك لوقولك شارب زيد  
 توب اخيه لما جاز العاشرة ان البديل موضوع على معنى المعدل منه بالخصوص من  
 غير زيادة وتقصاف والوصف ليس موضوعا على معنى الموصوف بالوضع بل بالآثار  
 واما امتنا من عطف البيان فمن وجوه احدها انه مجري في المعرفة والتكررة  
 وعطف البيان لا يكون لامعرفة على ما قيل الثاني ان عطف البيان هو المعطوف  
 لاخر والبديل قد لا يكون البديل بل بعضه واشتمال عليه اوله ولا واحد منهما وهو  
 بدل العطف الثالث ان البديل لا يتقدم العامل ولا قد تك عطف البيان الرابع  
 ان البديل ما يجرى مجري العطف وليس هذا في عطف البيان واما امتنا من على التأنيلا

هذا  
 استأثر البديل  
 من الصفة



فلا ينفك اللفظ المتكسر المحصور وما الملتصق وهو اداة اللفظ الاول والبدل ليس  
 كذلك وان التثنية قد يكون المراد منه الاحاطة والشمول وليس هذا في البدل واما  
 امتنا وذهبت عن غلط النسخ فظاهروا لان اللفظ في الفقه المناسبة بين التكسير  
 والبدل انها تفرق ان يلتحق الاول في احد اقسام البدل وان كل واحد منهما لا يتقدم  
 على صاحبه وان احدهما كان عربيا ما يحركان عليه وان في التوكيد مسدودا لعين الموكد وكذا  
 في البدل يعني الاول قبل منه وفي المعارنة التي بين الضم والفتح والبدل  
 ان الصفة موصوفة كمال البدل موصوف والمباينة بينهما ان الصفة لا تكون الا مبتدأ والبدل  
 لا يلزم ذلك فيه وفي البدل لا يلزم فيه ضمير ظاهري في اللفظ وذلك البعض والاشتمال  
 وليس كذلك الصفة اذا كانت الاول بل يكون ضمير ظاهري في اللفظ وفي البدل ما لا  
 يتصل ضمير البنية وليس كذلك الصفة والبدل لا يتصلان في اللفظ في التثنية والتكسر  
 والصفة ليست كذلك ومن الفرق بين الصفة والبدل ان الفعل يدل على وصف ولا يوصف  
**ذكر ما افرقت فيه الصفة والحال** قال ابن الفخر في الحال المعاشية بالصفة من  
 حيث ان كل واحد منهما ليس بجملة متقدمة وثالث في البسيط المفرق بينهما من حيث  
 اوجه احداهما ان الصفة لازمة للموصوف والحال غير لازمة ولهذا قد اختلفت جازييد  
 الصاحبة كانت الصفة ثابتة لا تقبل مجيء واذا قلت جازييد صاحبها كانت صفة  
 الصوك له في الحال المحمودة **ثاني** ان الصفة لا تكون لموصوفين مختلفين في الاعراب بخلاف  
 الحال فانه قد تكون من الاعمال والمفعول **ثالث** ان الصفة تتبع الموصوف في اعرابه  
 بخلاف الحال اذ لا يقع في الحال ملازم التكسر والصفة على وفق موصوفها فاما في الحال  
 يتقدم على صاحبها وعلى ما عليه الفرق عند البصريين بخلاف الصفة فانه لا يتقدم  
 على موصوفه **السادس** ان الحال يكون مع المضمحل خلافا للصفة **السابع** ان الحال ليس في عاملها  
 خلاف وفي عامل الصفة خلاف **الثامن** ان الحال يفتقر الى ما يربطها والواحد خلاف الصفة  
 التاسع ان الصفة ادخل من الحال في باب الاشتقاق في العاشرة الصغائر المتقدمة  
 لموصوف واحد جازييد وفي الاحوال المتقدمة كلام انتهى **ذكر ما افرقت فيه ام المتصلة**  
**والمنقطعة** قال ابن الصائغ في تكملة نقلت من مجموع بخط ابن الرماح الفرق بين  
 ام المتصلة والمنقطعة من سبعة اوجه فالمتصلة تغدو رايي ولا تغدو الا بعد استغناء  
 والجواب فيها اسم معين انما ولا يتقدم الكلام بها واحدا ولا اضرب فيها وما بعدها  
 معطوف على ما قبلها لا يلزم الروفح باضمار متصلة وتقتضي المعادلة وهو ان يكون  
 حرفا لا استغناء بل الاسم وام كذلك والفعل بينهما كان زيدا خبرته ام عمر اقر  
 وهم ومستغناء عنهم واوليت كلاما حرف الاستغناء واللفظ ليسا لغيره يعنيهما ولو كانت  
 عن الفعل قلت اضربت زيدا لم تقتله وتقالا لعلي

- الفرق في ام اذا جازييد متصلة من اوجه سبعة للفظ معترلة
- وقومها لغير الاستغناء عارضة عن قطع الاضراب في الاستغناء
- كاللفظ والفعل لا يتصل بينهما جواب سايلها التبيين للمسلمة

من بعد تقرير رايي ثم مضرد فا • من بعد هذا داخل في حكم ما قبله •  
 وتكون ما بعد هذا من جنس اوله • وعلى ذلك تقضية المنفصلة •  
**ذكر ما افرقت فيه ام** قال ابن العكاوي في تبيينها للجملة واوليت تبيينها من وجوه  
 وبغير ثبات من وجوه فوجوه المشابهة ثلاثة للفرعية والعطفية وانها لا بد لغيرها  
 والاشياء ووجوه المخالفة خمسة وثلاثة في البسيط بغيرها من اربعة اوجه احدها ان ام  
 تفيد الاستغناء **دوت** او **ثاني** ان ام مع المضمرة تغدو رايي وام مع المضمرة  
 المعادلة تغدو رايي **الثالث** ان جواب الاستغناء مع او بلا ولم وجوبه مع ام المعاد  
 بالتعيين **الرابع** ان الاستغناء مع او سابق على الاستغناء مع ام المعادلة لان طلب  
 التعيين انما يكون بعد معرفة الاحدية وحكم الاحدية قالوا اما الفرق بين موقعها فاذا  
 كان الاستغناء باسم كقولك ايم يقوم ويقعد ومن يقوم او يقعد كانا العطف يا و  
 دوت لان التعيين يتبعها ومن الاستغناء بالاسم فلا حاجة في ام في ذلك فلا  
 الاسم على معناها هو التعيين واما فعل التفصيل فتوكل زيدا افضل ام عمرو  
 فلا يعلق معه **الام** دوت **اول** ان فعل التفصيل موصوف لما قد ثبت فلا يعلق  
 معه **الثاني** دوت **الاحدية** واذا وقع سوا قبل هذين استغناء كان العطف  
 بام سواء كان ما بعده اسم او فعلا فتوكل سوا علي زيدا في الدار ام عمرو وسوا علي  
 ام عمرو **ثالث** ان لا بد ان المضمرة تطلب ما بعد ام المعادلة المشابهة وتوكل  
 لا يقع الوصف على ما قبل ام واذا المتيقن بعد سوا هذين استغناء ولا حاجة لما ان يقع بين  
 اسمان كانا العطف بالواو او كقولك سوا علي زيدا وعمرو وفي التثنية سوا عليا وعمرو  
 لان التثنية تقتضي التعدد **الرباعي** ان وقع بعد فعلان من غير استغناء  
 فتوكل سوا عليا فتوكل او فتوكل كانا العطف بالواو ولا يصير معدي الجزا واذا وقع بعد  
 ابا في هذين الاستغناء كانا العطف بالواو كقولك ما اباي زيدا خبرته ام عمرو لان الصلة  
 تقتضي ما بعد ام لتقتضي المعادلة والمجموع في موضع مفعول اباي ولذلك لا بد من السكون  
 على ما قبل ام واما اذا لم يقع بعدها هذين الاستغناء كقولك ما اباي خبرته زيدا  
 او عمل كانا العطف بالواو لعدم الاستغناء الذي يقتضي ما بعدها ولذا تكتسب السكون  
 على ما قبل او فتوكل ما اباي خبرته زيدا والآخر في نحو قولك ما ادري انا في الدار ام  
 عمرو وما ادري انا فتوكل ما ادري خبرته وليت يتعرب انا فتوكل ما ادري انا في الدار ام  
 عمرو لم يكتسب فتوكل المضمرة تقتضي ما بعد ام لتقتضي المعادلة والمفعول المعطوف  
 في المضمرة يجمع على ما قبل ام على ما قد ذكرنا وهو ضعيف لوجوب احد ما انه يصح  
 السكون على ما قبل او فتوكل ما ادري خبرته زيدا في الخبرين السكون على ما قبل او  
 فان لم يكن مضمرة مواضع ام والفتحة في خبر المضمرة ما ادري انا خبرته زيدا في الخبرين  
 له انما المفعول يقتضي ما ادري انا خبرته زيدا في الخبرين **والاخر**  
**اذا هاتين** لم يمتا هت عندده • الحال في ام او فتوكل ما ادري انا خبرته زيدا في الخبرين  
 فالذي حسن العطف فيه با وانا فتوكل المضمرة ان المضمرة في موضع الحال



اي تنهت عنده في حال خوله فاما ليد في حال تنهيه **تنبيه ذكر الفرق بين او واما**  
قال ابن ابي السري في شرح الايضاح الفرق بين او واما من جهة اللفظ من وجوهين احدهما  
ان ما لا يستعمل الا مكررة او لا تكرر في انما تلازم حرفا اعطف واو لا يدخل عليه  
حرف اعطف **ذكر الفرق بين جنبا لهما طعة والواو** قال ابن هشام في المعنى يكون  
حتىها طعة بمنزلة الواو لان بينهما فرقا من ثلاثة اوجه احدها ان المعطوف حتى ثلاثة  
لغزوظ ان يكون كما هو الاغنى كما ان ذلك شرط مجرور بها ذكره ابن هشام المعطوف  
ولم اوقف عليه لغيره وان يكون ما بعضا من جمع قبله لعدم الجلب جنبا لهما او حرا  
من كل كائنا السبعة حتى راسها او كبر كما عجز بها رتبة حتى صدرتها والذي يهبط  
ذلك انما يدخل حيث يصح دخول الاستثنا ويمنع حيث يمنع وان يكون ما قبله قبل  
اما في علو وضد فانه لا تعطف الجملات لانه اذا عطف على مجرور او غير المجرور  
فوقا به وبمن الحارة نحو مروت بالقوم حتى يزدك ذلك ان الحار والظلمة فزيد  
ابن مكرم بان لا يتعين كونه للعطف نحو عجت من القوم حتى يلهم قال ابن هشام  
وهو حسن قال ويظهر لي ان الذي لحظه ابن مكرم هو الموضع الذي يصلح ان يدخل فيه الجمل  
حتى العاطفة فيمنع تحتها الجمل فيحتاج حينئذ الى اعادة الجمل عند قصده  
العطف نحو عجت في الشهر حتى في اخره وزعم ابن عصفور ان اعادة الجمل راجع حتى احسن  
ولم يجعلها واجبة **ذكر ما افرقت فيه النون الخفيفة والنون** قال ابن السراج  
في الاصول النون الخفيفة في الفعل فتظهر النون في الاسم فلا يجوز الوقوف عليها كما لا  
يوقف على النون وقد فرقوا بينهما بالنون الخفيفة لا تحرك لا لتلقا الساكنين  
والنون تحرك لا لتلقا الساكنين ثم يلقى النون الخفيفة ساكن سقطت كانهن فتلقوا  
ما يدخل الاسم على ما يدخل الفعل وفصلوا بينهما وقالا بانها تناس في التعليلة انما  
حدثت النون الخفيفة ولم تحرك حقا بل اعزدها النون حيث كانا للنون يحرك  
لا لتلقا الساكنين غايه لان الاصل انما اضرعت من الاسماء في يوصلها اضرعت ما يدخل  
الاسماء مع ان نون التوكيد ليست بلا رتبة للفعل لا مع المستقبل في القسم والنون  
لازم لكل اسم متصرف مري من الالف واللام والاضافة قبل الحركات النون من النون  
والخط ما يلحقها على ما يلحق النون من اسمها الخفيف عنها لتلقا الساكنين قال ابو علي  
لما يدخل الاسم على ما يدخل الفعل من رتبة يعني تفضيلهم النون بجرمها لا لتلقا  
الساكنين على النون بجرمها لا لتلقا الساكنين **ذكر ما افرقت فيه النون المقابلة**  
**والنون** المقابلة قال ابن القواس في شرح الدرر اعلم ان نون المقابلة بغير رتبة  
النون المقابلة في ان النون لا يثبت مع اللام ولا في الوقف بخلاف النون وان  
النون تجعل حرف الاعراب بخلاف النون **ذكر ما افرقت فيه النون وسوف**  
قال ابن هشام في المعنى تفرد سوف من السين بدخول اللام عليها نحو وسوف  
يعطيك ربك فيض وبانما قد انفصل بالفعل الذي لقوله وما ادرى وسوف حال ادرى  
وذهب الصيرفي الى ان معنى الاستقبال لهما اوسع من السين قال ابن هشام وكانهم

ان فيه

نظروا

نظروا الى ان كثرة الحروف تدل على كثرة المعنى وليس ذلك مجرودا وقال ابن ابي في شرح  
الفرق بين السين وسوف من وجوهين الاول التراجي في سوف اشبهت في السين  
بالل استقر اكلامهم قال تعالى وسوف تعلمون وطال الامد والزمان وقال تعالى  
سيعرف السقيم من اناس ما ولا علم بمعمل القول والشاقي انه يجوز دخول اللام على  
سوف ولا تادخل على السين قال ابن الخشاب سوف اشبه بالسين كونهما  
على ثلاث احرف والسين احدى في شبه الحروف كونه على حرف واحد فاختص سوف  
بجواز دخول اللام عليه بخلاف السين **ذكر ما افرقت فيه النون الاخرى والاسماء**  
الاسماء الفرق بين هذه الاسماء عليك ودونك ونحوها في الاعرابين الامرا اخذ  
من الفعل من وجوه منها ان الاعراب يكون مع المعطوف فلا يجوز عليه زيد او منه انه  
لا يتقدم معطوفا عليه لا تقول زيد اعطيتك ومنه انما لتلقا الساكنين لا يطرأ  
اصلا في سكتة ولا جمع ومنها ان حرف الجر هنا لا يتعلق بشي ولا يعمل فيه عامل عند  
يصري الا لما روي كقولك تعالى اوجعوا وراكم فليس وراكم مجزوا ولا راجعا لانه اسم  
فعل بل ذكرنا كذا فانه ان الاعراب لا يجره لا تقول ذلك زيد فيكرمك ومنه  
ان لا تقول به اذا كان ضمير الحان منفصلا ولم يجر ان يكون متصلا نحو عليك اياي  
ولا يقال عليك كذا يقال الرمي لان هذا لم تتكلم تتكلم الافعال **ذكر ما افرقت**  
**فيه لام كم وكام المحرور** قال ابو حيان الفرق في انشا احدها ان في كم المحرور على جهة  
الوجوب وفي كام على جهة الجواز في موضع ولا متناع في موضع فالجواز حيث لم يقر  
الفعل بلا نحو حيث التكرم ويجوز لان تكرم في الامتناع حيث اقرت بدلا فان  
الاخر صيغة تسمى محو بلا بجملة اهل الكتاب فزار من نوا الى المنة نسين انشا في ان  
فعل لام المحرور لا يكون غير مرفوع بخلافه كما كان زيد ليدوب بخلافه كما كان في نحو قاتل  
زيد ليدوب انما لا يقع قبله فعل مستقل فلا يقولون يكون زيد ليفعل  
نحو ذلك في الفعل قبله لا يجوز ان يرفع له في الرابع ان الفعل المنفي قبله لا يكون  
مقبولا بغير فلا يجوز ما كان زيد اسس ليضرب محمدا ويوم كذا يفعل ويجوز ذلك في  
الفعل قبله كما يجوز ما زيد اسس ليضرب محمدا فوجب الفعل معه فلا يجوز  
ما كان زيد لا ليضرب محمدا ويجوز ذلك في لام في نحو ما زيد لا ليضرب محمدا السادس  
انه لا يقع موقعه في لا تقول ما كان كذا يضر بهم او يجوز ذلك في لام في نحو ما زيد  
كي يضر بهم مما السماع ان المنصوب بعدها لا يكون سببا لها قبله وهو كذا زيد يضرهم كي  
انما من ان النون منسند مطعوم المحرور على ما قبله وهو المحرور الذي يتعلق به اللام فيلزم  
من نفيه نفي ما بعد اللام وفي كل من ينسند على ما بعد ما نحو ما زيد يضرهم كي فيلزم  
الضرب خاصة ولا يتبعه الجمل لا يقر به في كل على انقطاع التسمية انما المحرور لا يتعلق  
الاسمعي الفعل الواجب حذفه فاذا قلت ما كان زيد ليفعل فكل ذلك قلت ما كان زيد  
مستعد للقيام بدمر في كل موضع ما يليق به بحسب سياق الكلام في نحو قوله تعالى  
وما كان الله ليعطيهكم العيب بعد ربه لانه لا يعطيهكم في العيب ولا في كل ما في فانه متعلقة

الفصل



بالفعل الظاهر الذي هو معلول للفعل الذي دخلت عليه اللام العاشر ان لا يجوز  
تقع بعد ما يستقل ان يكون كلاما دونها وام كي لا يقع الابد ما يستقل ان يكون كلاما  
ولذلك كان الاحسن في تأويل قوله فاجمع بجمع قوي مقاومة ولا فدره انه  
على اصناف كان له لالة المحسن عليه امرها كان جمع ليلعل ليكون للام فيه لا يجوز للام  
كي لان ما قبله وهو فاجمع لا يستقل كلاما **ذكر ما افرقت فيه الفاء والواو والهمزة**  
**بفتح الفاء مع بعدها** قال ابو حيان لا اخفظ الضب جابعدا والواو وبعدا والراء والهمزة  
والضمير والهمزة قال فيبدي ان لا يقدّم على ذلك لا يباح قال ولا كم مع الضمير  
الواقع مع الضمير ومع قد الضمير بما كان محذوف في التفسير في مواضع الفاء على  
الجواز معهما ويحتاج ذلك الى سماع من العرب والفردت الفايان ما بعد هاء غير  
التي تحزم عند سقوطها نحو قل عبادي يقولوا الذي في حسن ويرفعه مضوياه الوصف  
والاستئناف ونقل الزجاء الجزم في الضمير استيفاء حثارتا تلتبجج وتساو على هذا  
قال بعضهم كلاما بفتح الفاء يحزم ولم يثبت شيئا **ذكر ما افرقت فيه ان المصدرية**  
**وان التفسيرية** قال ابو حيان من الفرق بين المصدرية والمفسرة ان المصدرية  
يجوز ان تتقدم على الفعل لانها معلولة اذا كانت مفسرة لم يجز ان تتقدم لان المفسر  
لا يتقدم على المفسر **ذكر ما افرقت فيه الميم والواو** قال ابو حيان في الميم في خمسة  
امور احدها ان لا يفرق باوة الشرط لا يقال ان لم تقع فلم يثبت به نحو وان لم تفعل  
انما بان منفي لما متصل بالمال كقوله فان كنت ما كوثفكن خيرا كل والا فادركين ولما امرت  
ومعنى لم يخلف الاصل نحو لم اكن يدعايك رب شقيا والانتقاع مثل لم يكن شيئا مذكورا  
وهذا جائز لم يكن مذكورا ولم يجز لما يكن ثم كان ولا سيما اذا التزم بعد الميم بفتح الفاء  
الفتحة بفتح لم تقول قلت فلم تقع لان معناه وما كنت تحب قباي ولا يجوز قلت  
فلما نعم لان معناه وما قلت الى الان انك لسان منفي لما لا يكون الا بفتح من الميم  
والشرط ذلك في منفي لم تقول لم يكن زيد في العام الماضي مضى ولا يجوز لما يكن الرابع  
ان منفي لما متوقف نحو لا تخلف في منفي لم الا تزيان معين بكما ينزاع الى انهم لم يرد  
الى الان وان ذوقهم لم يتوقع وقالوا انهم شري في قوله ولما يدخل الامين في قلوبهم  
ما في لما من معني التوقع والاعيان هاو قد متوا في بعد المتأخر من منفي لما جاز الحذف  
لذلك قوله فثبت قلوبهم بقاء ولما افتاد بيت القبول فلم يجبهه اي ولما اكن قبل ذلك  
يد اي سبيلا ولا يجوز وصلت الى بعد اد ولم يزيد ولم ادخلها قوما قوله احتفظ وديعتك  
التي استودعتني يوم الارباب ان وصلت وان لم فضرورة وعلة هذه الاحكام  
كلية ان لم ينفى فعل ولما لم ينفى فعل وقال ابن القواس في شرح المدة لما قلت ارك  
لم في الميم والعلب ونقا زعمنا من الربعة اوجه احدها ان لم لنفي الماضي المتأخر بعد  
والثاني ان لم مفردة ولما مركبة والثالث ان لما قد حذف الفعل بعد هاء ولا يجوز بعد الميم  
الا في الضرورة الرابع ان لما تعيد لتصل الى الضمير في الاضمار بخلافه فان النفي ما منقطع  
**ممة** اضطرب الخوون في قوله تعالى وان كلاما ليسوفينهم في قراءة من شد الميم لما

وشره

وشره ان اضعفها فنقل صاحب كتاب الامار عن امره دانه قال هذا الحز لا تقول العرب  
ان زيد لما خارج وقال المازن لا ادري ما وجه هذه القراءة قال القراء النقديس  
لمن لما كثرته اليما ت حذفت من واحدة فحق هذا في لام توكيد ومعنى بكثرة الميم  
ان تون من حيث اذهبت في ميم ما انقلبت ميم بالادغام فصارت ثلاث ميمات **وقال**  
**المازني** ان معنى ما مررت تحت امة ان المولدة عطف ومعناها التثنية **قال**  
**ابو حيان** واربعا الخوون في هذه القراءة وتلحن بعضهم لقاربا يدل على صعوبة المدرك  
فيما وتجرى على القواعد الخرب قاما التلحن فلا سبل اليه البتة لانه منقول ونقل  
التوا شرفي السبعة واما من قال لا ادري وجهه فقد رخصا ادراك ذلك عليه واما ما قيل  
ان المتقلبة بنية المخفضة التي هي ناقية فليس غايته من الخطا لانه لو كانت ناقية لم ينصب  
بعد ما قل بل كان يرتفع والنصب فانه لا يحفظ من كلامهم لما في معنى لما قاله وقد كنت  
من قديم فكرت في تخرج هذه الامة فطهرت بفتح هاء على القواعد الخوون من غير شئ وك  
ويحان لما هي الجازمة وحذف الفعل المفعول له لالة معنى الكلام عليه والمعنى  
وان كلاما محسوسا ونقص عمله واما كان من هذا المعنى فحذف الفعل لدلالة قوله  
ليسوفينهم ركبها لانه عليه قال فعل هذا استغفر تخرج الامة على احسن ما يكون واجمل  
ولم يثبت احد من الخوون في هذه الامة اليه على وصحة والجماع به في العربية والعلوم  
لكن تحت معاني الخووم قال ووجدت شيئا ابعدا عنه النقيب قد حكى في تفسيره  
عن ابيهم وبن ارجاب ان لما هنا جازمة وحذف الفعل بعدها انتهى **باب**  
قال ابو حيان في الميم في اربع في شرح الاصحاح اعلم ان العرب حلت لوعلى لولة في موطن  
واحد اوقعت بعد هاءات فقالت لوان زيد قائم كذا قالت لوان زيد اقبير وقعت  
هنا هنا لغزب لوان لولة ولست به ان فعل فحان ان اذا وقعت بعد لولة وقع بعد  
الفعل **ذكر ما افرقت فيه ممة الاختار وممة التزكار** قال في التفسير لا يلي  
زيادة التزكارها السكن خلاف زيادة الاختار قال ابو حيان وسبب ذلك ان  
المنكر قاصد للوقوف والمذكر ليس بقاصد للوقوف وانما عرض له ما وجب فطرح  
كلامه وهو طالب لتذكر ما بعد الذي انقطع كلامه عليه فلذلك لم يلقه **ذكر الفير**  
**بين هاء وهين الاستفهام** قال ابن هشام تنفرق هل من الحزنة من عشرة  
اوجه اختصا به المستدرك وبلايحاب وتخصصا المضارع بالاستفهام ولان  
على الشرط واعلم ان وعلى اسم بعده فعل في الاختيار وتقع بعد العاطف لا قبل وبعد  
الم ويراد الاستفهام به النفي وان لم يمتدح في **ذكر ما افرقت فيه او وبي** قال  
المتحذري في المغضل والغزق من ميم واذا ان ميم الموت المهمم واذا لمعين وقال  
المؤرر ميم الغزق سببه ان اذا لا موارد لوجه الوجود وما جرى ذلك التجرى مما  
عمل اندك اين ميم لم يترجى بين ان يكون وبين ان لا يكون تقول اذا طلعت الشمس  
خرجت واصبح فيه ميم وتقول ميم تخرج اخرج لمن لم يبقين انه خارج وفي لولا البسيط  
نقار ميم الشرطية اذا من وجهين احدهما ان اذا تنفتح شرطيا لاسيا المتخففة

ها

ق

خل



الوقوف ولذلك وردت شروطا لقرانها والشرط بمقتضى الوجود والعدم والثاني  
انه العمل في مقتضى شرطه على مذهب الجمهور يكونا على مضافه اليه خلاف اذا لاسا فانه  
المية اذ كانت للوقت المعين ومقتضى الوقت المبيهم **ذكر ما افرقت فيما بين وقتي قال**  
ابن يعيش ان كان ظرف من ظرف الزمان مبيها بمعنى مقتضى الفرق بينه وبين مقتضى الكثرة  
استعمل لخاصة ظرف من زمان في الزمان ووجه اخر من الفرقان مقتضى استعمال في كل  
زمان وازان لا تستعمل الا في ما يرا د تفخيما مره ويعطيهما وقتا لصاحب البسيط ايان  
بمعنى مقتضى الاستغناء وتغافل مقتضى من وجبه ان مقتضى الاستغناء لا منه وان في  
ان ايان لا يستعمل بمعنى الاشياء المعطية المتخفة وكتب الجمهور رسالة عن كونها شرطا وذكر  
بعض المتأخرين انها تقع شرطا لانها بمنزلة مقتضى ومقتضى مشتركة بين الشرط والاستغناء  
فقد ذكر ايان ونوحيه من الشرط عدم السراح وان مقتضى اكثر استعمل لانه فاقصصت  
لكنه استعملها بحكم لا يشاء فكيف اياه انما نشير قلت قدما فرق ثالث **ذكر ما افرقت**  
**في جواب لو وجواب لو** قال ابو حيان تفسير عندي ما يختلف في ان فيه لا ان جواب  
لو لا وحده في لسان العرب قد تفرقت بقدر كقولهم  
**لو لا الامر ولو لا حق طاعتهم** فقد مررت بما احل من البطل  
ولا احفظ لوقد لا احفظ في كلامهم لو جيتني لقتلحت انيكي وليس يبعد ان سهر  
ذلك فيه وقفا لوعلى لولا في ذلك عند من يري القياس ما يخ وجواب لو اذا كان ما ضيا  
منه جاني لقران باللام كثير او بد ونها في مواضع ولم يخ جواب لولا في لقران عند ووف  
اللام من الجنا المثلث ولا في موضع واحد وقد اختلف فيه قول ابن عصفور فثارة  
جعله ضرورية وثارة جعله جائزا في قليل من الكلام **ذكر ما افرقت فيما بين الاستغناء**  
**وكم الخبرية** قال في البسيط اما متفاهة بمتفاهة فانه اسمان وانها سببيات وانها بغير قران  
الى مبين وانها لا زمان للتقدير وانها اسمان للعدد وانها لا يتقدم عليها عامل  
لعل في الامتصاص صرف الجرح اما محال لغتية فان الاستغناء مية بمنزلة عند منقوت  
والخبرية بمنزلة عند حذف منه المتولين وان الاستغناء مية شبيهة بالمفرد والخبرية  
تبين بالمفرد والجمع وان مية الاستغناء مية منصوب ومقتضى الخبرية تيمم وروان الاستغناء  
بحسن حذف ميةها والخبرية لا يحسن حذف ميةها وان الاستغناء مية تفصل بينها  
وبين ميةها ولا يحسن ذلك في الخبرية مع الا في الشعر وان الاستغناء مية اذا بدل منها  
جاء مع البدل بالخبرية نحو كم ما لك امشرون ام ثلاثون وكم دره اخذت اثلاثين  
ام اربعين ولا يتخلل ذلك مع الخبرية لعدم دلالة على الاستغناء مية نحو كم علمان عند  
ثلاثون واربعون وخمسون وان الخبرية يعطف عليها بلا فيقال كم ما لك الامانة ولا  
ما ثبات كم درهم عندني لا درهم واد زمان لان المعنى كثير من المال وكثير من الزمان  
لا هذا المقدر اربل اكثر منه ولا يجوز في الاستغناء مية درهم عندك لا ثلاثة ولا اربعة  
لانه لا يعطف بها الا بعد موجب لانه تنفي عن الثاني ما ثبت للاول ولم يثبت شي في  
الاستغناء وان الا اذا وقعت بعد الاستغناء كان امراب ما بعد هاء على حركات كعدو

من رفع ونصب واجر لانه يدل منه لانه الاستغناء مية مية مستغنا من الامعنى  
الاعتبار والتفصيل كم عطاوك الا لسان وكم اعطيتني لا الغنى وكم اخذت ثوبك الادوية  
وكم ما لك دره الامشرون ولا يجوز ان يكون ما بعد الا مية من خبركم ولا من مفسرها لبيانها  
بل يدل من كم لاجلها لا رادة ايضا بما لا يدل وقادته معنى لتفصيل كان الاستغناء م  
بمعنى لغة الغنى كمنك هذا الدنيا الاشياء انما هي الدنيا وما الخبز مية فان المستغنى بعد  
منصوب لانه استغنى من موجب ولا يجوز ان يدل في موجب فيقال كم علمان جاء وفي  
الاربعين او لاني هشتام في المعنى يفرق في خمسة امورا احدها ان الكلام مع الخبرية  
محتمل للتصديق والتكذيب بخلافه مع الاستغناء مية الثاني ان المتكلم بالخبرية لا يستغنى  
من مخاطبة جوابه لانه مخير والمتكلم بالاستغناء مية يستغنى عن ذلك لانه مستغنى ثم ذكر  
ثلاثة مية تقدم وهي عدم اقتران البدل من الخبرية بالخبرية وتعيينها بمفرد ومجموع  
وجوب خفضه بخلاف الاستغناء مية فتخصصنا من ذلك في عشرة فروع وما صرح  
المجتهدين رحمه الله تعالى في قتال  
**الفرق في كم في الاستغناء والخبرية** من عشر استوفيت كالجم الزهر  
**نصب المفسر مع اقترانه ايدا** وجد في ثارة والفصل في النظر  
**وتفصيل جواب في السؤال بها** ومية بعضكم الحرف في الاثر  
**وليس من جهة التثنية** مية عطف عليه بلا في ما يرا د لسر  
**ولا يضاف اليها بعد هاءها** وقد تروى بعد هاء الامتط ر  
**وكل هذا فاق الاستغناء بحكمه** وشبهه في كم الاخرى على الخبرية  
**ذكر ما افرقت فيه كوكاين** قال ابن هشام في المعنى توافق كوكاين في خمسة امور  
الايهام والافتقار الى التبيين والسا ولزوم التصدير واقادة التثنية ثارة وهو  
الغالب والاستغناء اخرى وهو ناد لم يكنه الا ابن قتيبة وابن عصفور وابن  
ما لك وتخالفي في خمسة امور احدها انها مركبة وكم بسيطة على الصحيح الثاني  
ان ميةها مية وربعين غالبا حتى زعم ابن عصفور لزومه انك انما لا تفصح استغناء  
عند الجمهور والرابع انها لا تفصح مية والخامس ان خبرها لا يقع معرودا **ذكر**  
**ما افرقت فيه كاي وكين** قال ابن هشام توافق كاي وكين في اربعة امور في التركيب  
وايها والايهام والافتقار الى التبيين وتخالفي في ثلاثة امور احدها ان ليس كاي  
التصديق والثاني ان تمييزها واجب النصب الثالث انها لا تستعمل غالبا لا معطوفا  
عليها **ذكر ما افرقت فيه اية ومن** قال في البسيط افرقت في ستة اوجه احدها ان  
ايام مية تعقب الحركة فتكون ذلك لا يشرط في حكايتها الوقف بل يلقى الزمالة  
في الوصول والوقف من مية ولا يلقى الزيادة الا في الوقف والكي ان من ملن  
يعقل واي لم يعقل ومن لا يعقل بحسب ما نقصا فالبه لا منها بعض من كل وانك انك  
ان العلم بحكي بعد من ولا يحكي بعد اي والارباع ان رب قد تدخل على دون اي والحقا  
ان ايا قد يوصف بها بخلاف من والسادس ان من تدخلها الالف واللام وبالنسبة







انه اخرج الهمزة من الدخول على الفعل ومع هذا في اذا دخلت على ما لا يصرق لا يجر في موضع  
 الجرح فملا كانت اللام والاضافة كذلك قيل العرف من وجهين احدهما ان اللام والاضافة  
 بتغير معنى الاسم الاتزان فيقلل من التثنية في العرف واما الجرح فبما جازها  
 والثاني ان حروف الجر يجر من ما بعدها اسماء التي يجرها ما بعد هاوا والافعال التي تخرج  
 في موضع الجر ايضا فحروف الزمان اليها فصارت حروف الاسماء بعد حروف الجر كانه غير  
 محقق بها اذا كانت مستقلة في الالف واللام فلهذا قيل في الالف واللام بعد حروف الجر كانه غير  
 هذا من وجهين ولذا فروع اخر منها ان الالف واللام والاضافة الفعل الاسم الذي  
 لا يصرق عن شبه الفعل والخرجه عن شبه الفعل فعمل فيه كما اذا دخل قبل حوله اللام  
 والاضافة فانه ايضا دونه تثنية ولا ينفذ فيه ومنها ان الالف واللام والاضافة قاما  
 مقام التنوين فكان الاسم منون والتنوين هو الصرف وعلامة الامكن وليس العامل  
 كذلك ومنها اننا لو اعتبرنا العوامل لبطل اسما لا يصرق لان التي تدخل على الاسم غير  
 داخلية على الفعل فلو كان تثنية يجر العوامل لكان كل عامل يجر على وجه  
 صرفه ويبطل العرف بين ما يصرق وما لا يصرق **مسألة** الاسماء غير المنفصلة تنوين  
 للضرورة وقال ابن الحاجب في الاسماء المنفصلة لا تنون للضرورة لان التنوين فرع الاعماب  
 وهي لا يدخلها الاعماب فلا يدخلها التنوين **باب النكرة والمعرفة** اذا  
 انضمت بالفعل بالمتكلم لزمه نون الوقاية فحذف من كسر الفعل لانه يطلب كسرها قبلها  
 قال في البسيط فان قيل فترك كسر الفعل لان النطق الساكنين فلهذا كسر مع خبر المتكلم  
 والجامع بينهما عدم اللزوم لان خبر المتكلم في لزوم وان كان كسر هو في تقدير المتكلم قلنا  
 العرف بينهما من وجهين احدهما ان المتكلم يجر ويكسر نون قبلها كسرة فنضم  
 كاجتماع ثلاث كسرات في التقدير واما محتمل في الفعل فلهذا نحتاج الى نون الوقاية  
 بخلاف النطق الساكنين اذ ليس معها الا كسرة واحدة ولا يلزم من اجل كسرة واحدة  
 مما رصده احوال ثلاث كسرات وانما في ان المتكلم تحت حركاته استدة انضمت لها  
 فنضم كسرة قبلها كاللازمة بخلاف النطق الساكنين فان الثاني لا يمتزج بالاول لكونه  
 منعصلا عنه فلا يشبه حركته الحركية **مسألة** **الاستارة** **مسألة**  
 قالوا في البسيط المذكور ذلك فلم يجر فوا والالف وكسرو اللام لان النطق الساكنين وقالوا في  
 الموش تلك واصلة في فخذ فوا والياء وسكنوا اللام والعرف انه لو اقبلت اليها كما اقبلت  
 الالف في ذلك وقبل سلك كان يودع في ياء الثقيل في وقوع الياء بين كسرتين  
 ولا قد تد المذكرة انه لا نقل فيه مع تحريك اللام وان شئت ان تترك والفسرة في سب  
 الحديث بخلاف فتح الدال وخفة التذكير فانه لا يقتضي الحذف ذكر ذلك في البسيط  
 وقد حاك في البسيط فلم يحذف الفاء كما لم يحذف الفاء لانها استعملت في البسيط  
 عوضا مما سنها لانه قد **باب الموصولة** **مسألة** جواز الكوفيات استعمال  
 اذا موصولة دون ما كان لو كانت مع ما او من ومنه البصريون وفروا بان الاستعمال  
 اذا انضمت الى ذاكسب معناها فخرج من تخصيصها في انما الذي حال في البسيط ولا

ما عليه

قياس

قياس مع الفارق **مسألة** قال ابن الدهان في العزة يجوز ان توصل اليها لامر نحو كتبت  
 اليه في وقت ولم يجر ان توصل الذي بالامر لان الذي اسم يقتضي تخصيص من صلة  
 وليس كذلك لانها حرف **باب الاستارة** **مسألة** قال ابن الجوزي ان قلت  
 ما الفرق بين زيد اخوك واخوك زيد قلت الفرق من وجهين احدهما ان زيدا اخوك  
 تعريف للقرابة واخوك زيد تعريف للاسم الثاني ان زيدا اخوك لا ينبغي ان يكون له اخ  
 غير لانك اخبرت بالعام عن الخاص واخوك زيد ينبغي ان يكون له اخ غير لانك اخبرت  
 بالخاص عن العام وهذا ما استدل به الفقهاء في قولهم زيد صديق وسديني زيد تخلف ابن  
 هشام في تذكر **مسألة** قالوا في قوله زيد اخوك زيد ما كان له فيه خبر  
 يعود على المستل لانما قام مقام المثنى وهو كان في خبر الضمير الذي كان يتضمنه  
 واذا قلت زيد الاسد او ابو يوسف او حنيفة وزيد خبر فلا خبر فيه مع انه قد  
 قام مقام ما هو المتعارف في المعنى وهو مشتق الاسم ان الخبر قد قام في ذلك مقام  
 وهو مشتق فلم يتحمل هذا الفاعل من الضمير ههنا ما كان فيه قام مقامه وتحملة ههنا  
 فاجاب ان الفرق بين الموضوعين ان الذي قام مقام الخبر هناك قام مقامه على  
 معناه من غير زيادة فتحمل من الضمير ما كان يتحملة والذي قام مقامه في هذا الاخير  
 قام مقامه على معناه ولكن بزيادة انه اريد به انه هو على جهة المبالغة يتصغير  
 المعنى ويجعل الثاني كانه الاول لامثله فلم يأت مقامه على غير معناه لم يتحمل من الضمير  
 ما كان يتحملة ههنا اذ قلنا ان قولنا ابو يوسف او حنيفة بزيادة ههنا انه بمبالغة  
 وان لم يتحمل ذلك وقولنا انه بمعنى اصله الذي حذف منه تحملي الضمير ما كان يتحملة ذلك  
 فذلك ان فيه وجهان **مسألة** قال ابن الجوزي في التعليل في اجازة الكوفيات لا جاز  
 بالظرف في الناقص اذ انهم جعلوا له من قوله تعالى ولم يكن له كفوا احد خبر كن  
 وكفوا حال من الضمير المستكن في له وقاسوه على جواز الاضمار في الخبر الذي لا يتم الا بالصفة  
 وجعلوا الاضمار كما جعلوا في قوله تعالى بل انتم قوم تجرون وهو وحده وحرف  
 البصريون فجازوا الاضمار لاني لا لصفة ومنعوا الاضمار بما لا يتم الا بحال لان  
 الصفة من تمام الموصوف والحال فضيلة فلا يلزم من جوازها من تمام جواز ما هو علة  
**باب ما واخواته** **مسألة** قال ابن الجوزي في شرح المفصل فان قلت ما بالهم  
 حكوا بان الياء في قولك ما زيد تغاير من ياء مع انه لا تشارك في الالف واللام في قولك انت  
 زيد الفاعل غير من ياء مع انه لا تشارك في الالف واللام في قولك انت  
 الياء ابدأ فتخرج في المعنى فلا يلتفت اليها لتمام المعنى به وحيث بخلاف الالف في قولك  
 في الصدر وفي قولك زيد منطلق وانتم اسد رهبة ولما ان زيدا الفاعل في قولك  
 الحرف الثاني عليه للاعتداد وان خبر ما يكون لاجل اصله وهو نصب حتى يكون الياء  
 زيدا تحملا للافان خبر المتعالي على جواز ما لا يتم الا باللام زيدا انه **مسألة**  
 قال ابن عصفور في شرح الحرف فانه قيل لا يسمي متصلا بمجوز الفعل الواقع  
 بعدما انما في قولك جواب القسم عليه ولم يستغ ذلك في قولك ولما مع انه حرف يجر

قصر

منه







سببها نظر وذلك انه ليس لمراد من السبع شخصه وانما المراد انه في الدلالة مثلا والصفة  
 والحال في ذلك سواء ليس كذلك الحد والدرهم فان المراد هو ههنا  
**القياس** مسبقا لسان الخامس في التعليق على الحاد والماضي والمردوا يكونون تقدير  
 التبيين على الفعل فها ساعدا على الحال ومنه انما التصريح به القياس لا يتجه لان الفرق  
 بين الحال والتبيين ظاهر لا في التبيين مفسر لذات المسمى والحال ليس مفسر فلو قدرنا  
 التبيين لكان المفسر قبل المفسر وهذا لا يجوز وقال الانديجي في شرح المولى التبيين  
 مستبعدا للفتة فلم يتقدم وانما تقدمت الحال لانها خيرة في المعنى ولتقدمت على كاشية  
 الطريق وايضا قال لسان العبيد لالبيان الذات فتارة الفتة وقال انما  
 في التذكرة انما لم يتقدم التبيين لان مفسر ومربية المفسران يقع بعد المفسر وانما  
 قاسمه مشرين واما الحال فتمثل على الطريق وقال ابن عيسى في شرح المفضل سبب  
 لا يري تقدم التبيين على ما عليه فعلا كان او معنى اما اذا كان معنى فمفعول فظا هو  
 لفتته وذلك لمتن تقدم تقدم الحال على المعنى كذا ما اذا كان فعلا متصرفا  
 ففتية الدليل جوا وتقدم مضموم به فتية فتصرف ما عليه لانه من ذلك مانع  
 وهو كون المضموم فيه مرفوعا في المعنى من حيث كان الفعل مستندا اليه في المعنى  
 والمختصة الان في ان المضموم والتعقوبي في التفسير عرقا زيدا وتعقابه فلو  
 قدمته لا وقعنا ما موقعا لا يتبع فيه الفاعل لان الفاعل اذا قدمناه خرج من  
 ان يكون فاعلا وكذا اذا قدمناه لم يقع ان يكون في تقدير فاعل نقل عنه الفعل  
 اذا كان هذا موصوعا لا يتبع فيه الفاعل فان قيل اذا قلت جاز يدر الباجا وتقدم  
 الحال وهو المرفوع في المعنى فما الفرق بينه وبين جاز اذا قلت جاز يدر الباجا وتقدم  
 استوفى الفعل فاعله لفظا ومعنى وبقي المضموم فضله فجاز تقديره واما اذا قلنا  
 طاب زيد نفسا فتد استوفى الفعل فاعله لفظا ومعنى فجاز تقديره فجاز تقديره  
 المرفوع انتهى **الاحكام** مسئلة اذا اضيفت الاعراب الى الحركات  
 رد الحركات فتد هذا في وضعته في في وذلك لانك تقول ههنا  
 حرك ورايت فاك ونظرت اليك فتكون الحركة تابعة لحركتها بعدد ههنا من الحركات  
 فاداءات لا اضافة لزم ان تكسر الفاء لتكون تابعة لفاها لا يربيعش فان قيل  
 فلم قلتم الالف ههنا كما مع انها في الاعراب وانتم من قلب الله التفتية  
 وقا الفرق بينهما فالجواب ان في الف التفتية وجوب واحد فيفتي قلبه بآية  
 وعارضيه الاختلاف بالاعراب وههنا وجوب سببان لفتية وهو وقوعها في موضع  
 مكسور وانكسار ما قبلها في التقدير من حيث ان الفاء تكون تابعة لما بعدها فتعوي  
 سبب قلبه ولم يعتد بالعارض **اسماء الافعال** مسئلة لا يجوز تقديم مجهول  
 اسم الافعال عليه عند التصريح وجوز ان يكون قيا على اسم الفاعل والمفعول  
 والفرق على الاول انما في قوة الفعل لتدته شبهه به واسم الافعال ضعيفة في له  
 في البسيط **الفتة** مسئلة قال في البسيط يشترط في الجملة الموصوف بها

ان تكون خبرية لوجوب لان الموصوف بالوصف به ايضا الموصوف وبها وما عدا  
 من الجملة الاسمية والندبية والاستفهامية وغيرها لا يباح فيها ولا بيان ولذلك  
 ولذلك لم يقع صلة لعدم ايضا وبها في الان في انك لو قلت سررت برجل احب  
 او برجل لا تشبهه او برجل احب منه لم يدر ما فكر ايضا حاد ولا بيان فان قيل  
 عند بعضهم يصح وقوع خبر المبتدأ ولا يمنع وقوع خبره في خبره ولا يشبهه ويكر  
 فعل خبره فها صح وقوعه في الوصف قلنا الفرق بينه وبين وجه من احدهما ان  
 الخبر محذوف بتقديره مفعول فيه والجملة محكية الخبر وجاز ذلك نحو ارحض في الحبر  
 ولم يزد في في الصفة لانه لا يحذف خبره لان خبره ما في معناها والثاني ان  
 المبتدأ يجوز نصبه بالفعل اما حذف الخبر او على التفسير ولا يتغير المعنى فان  
 زيد احبته وارحض زيد في سوا في المعنى واما الصفة فلا يصح عملها في الموصوف  
 سواء حذف منها ضمير ام لا لانه مفعول الخبر فها قال اذا قلت مررت برجل احب  
 لم يصح نصب رجل احب به لان الصفة تابعة للموصوف ولا يعمل لتابع في المضموم  
 قال الانديجي في الفصل من الصفة والموصوف انها كثيرة واحد مختلف المعطوف  
 والمطوف عليه **مسئلة** قال الخفاف في شرح الايضاح وقع في كتاب الميراث لا يباح  
 الرجاء ان تلتصبة الصفة الواقعة للظاهر وجمعا فصيح في الكلام لا تضعف لفتة  
 اكوني الميراث قال والفرق ان اصل الصفة تاسير لاسيما في تجميع وانما يستخرج  
 ذلك في الجملة على الفعل فجز فيهما وجهان فصيحان احدهما ان يراد بها فتفتي  
 وتجمع وانما تفتي بفتح فتفتي فها على الفعل الثاني ان يراد بها في الفعل فلا يفتح  
 قال الخفاف وهذا قياس حسن لو ساعد السماع والذي حكى ابي الفرجين ان تشنية  
 الصفة وجمعا اذا وقعت الظاهر ضعيف فاكولون الميراثين وينبغي على قياس قول  
 ان يفتح في المضارع لاجراب والبناء ان اصل البناء وجرى تشبه الاسم وكذا في الاسم  
 الذي لا يتصرف بالصرف باعتبار الاصل والمنع باعتبار شبه الفعل انتهى **مسئلة**  
 قال في المحاب في اماليه ان فعل لم يذف الموصوف وانما في الصفة مقامه ولم  
 يفعل ذلك في الموصوف قلنا لان الصفة تدل على الذات التي تدل عليها الموصوف  
 بنفسه باعتبار الترتيب والتسكير لانهما تابعة للموصوف في ذلك والموصوف لا ينبغي  
 مستعمل الجملة التي مع في معنى اسم معرف فلو حذف لكانت الجملة متكرة فتختل  
 المعنى **الاعطاف** مسئلة لا يجوز العطف على الضمير من غير إعادة الحال  
 عند التصريح بخلاف المضموم وجوز ان يكون قيا على الضمير المضموم والحال  
 سببه لا يشترط في الفضلة قال في البسيط والفرق على الاول من اوجه احدها  
 ان الضمير والمركب ما قبله لتدته ملازمة له ولذلك لا يمكن استقلاله والثاني  
 انه يشترط في التثنية من حيث انه لا يفصل بينه وبين ما يتصل به ويحذف في التثنية  
 نحو انك انت انت انه قد يكون عوضا من التثنية في نحو ولاي وفلا مأك  
 ونعلا م فها لا يعطف على التثنية كذلك لا يعطف على مفعول محذوف في مستدة

مع

في



الاتصال بالكلمة وهذه الواجهة معدومة في المنصوب والجريري في ذرة العواص  
فان قيل كيف جاز العطف على الضمير المرفوع والمنصوب من غير تكرار واشتغ العطف  
على الضمير المرفوع والابا تكبر في الجواب انه لما جاز ان يعطف على التكرار انما لا اسم  
انما هو جاز ان يعطف انما هو عليه ولا يجوز ان يعطف على الظاهر لا يتكرر الجار  
في قولك مررت بزيد وبكلمة يجوز ان يعطف الظاهر على الضمير لا يتكرر به ايضا نحو مررت  
بزيد وبكلمة لا ينفصل بين الضمير والعرف ولا يجوز ان يعطف **مسألة** اذا كان  
ضمير المجرور كقولك مررت بك انت وزيدا اختلف فيه فذهب الجري الى جواز العطف مع  
الانتا كقولك ساعلى العطف على ضمير الفاعل اذا كان والجامع بينهما متحدة الاتصال بما  
يتقدمان به وذهب سيبويه الى منع العطف والفرق من اوجه احدها ان تكرير  
الاول عنه العمل المذكور في المنع بخلاف تأكيد الفاعل فانه يترجم عنه المانع من العطف  
والثاني ان تأكيد ضمير المجرور وضمير المرفوع على خلافه القياس سوتا كيد ضمير الفاعل  
المرفوع جاز على القياس فلا يلزم فصل الجار عن القياس على الجار في القياس الثالث  
ان ضمير المجرور لا يشترط ان لا ينفصل عن ضمير الفاعل بل لا يشترط ان لا ينفصل  
عن اراء ذلك المصنف ويفصل بينهما وبين الفعل ولا يمكن الفصل بين ضمير المجرور وعامله  
فلما اشتد القوي شبهة بالتشويق المرفوع في جواز العطف بخلاف  
الفاعل فانه لم يشترط اتصاله اثرات كيد في جواز العطف به المربع انه يفر  
من العطف مع تأكيد المجرور والمرفوع نحو مررت به هو وزيد بمخالفه اللفظ والمعنى اما  
اللفظ فان قيل ضمير المرفوع لم يعمل العطف عليه واما المعنى فان معني المجرور غير  
معنى المرفوع ولا يلزم من العطف على تأكيد ضمير الفاعل لا يخالف اللفظ ولا يخالف المعنى  
ذكر ذلك في البسيط **مسألة** لا يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل من غير تأكيد او فاصل  
ماعتد اليه بين وجوه التفسير قياسا على المبدأ والعرف على الاول ان المبدأ هو  
المبدأ منه والمعنى فلهذا جاز من غير شرط ان لا ينفصل العطف فالتفسير الاول  
فلا بد من تفوية الاول على الثاني في المعطوف المخالف يخلق به دون غيره بخلاف المبدأ  
فانه لا يحتاج الى تفوية لعدم الكفاية **مسألة** لا يجوز العطف على ضمير المجرور  
المضمون نحو زيد الطويل ان ترفع الصفة خلا على اللفظ وتضمنها على الموضع قال  
ابن جيليش فان قيل فزيد المضمون في موضع منصوب ولم يكون ضمير في اسما فانه  
لا يجوز فيه حمل الصفة على اللفظ لو قلت رايت زيدا اسما لا بد من خفض على اللفظ  
لم يجر وكذا قلت قولك مررت بضمير المرفوع في الموضع في اللفظ قيل العرف  
بينهما ان صفة المبدأ في نحو زيد بضمير في مشبهة بضمير المجرور والاعراب وذلك لانهما اطراد  
البناء في كل اسم متاذي مع دصاوا كاهلة الرفع وليس كذلك اسما فان حركته متوقفة  
في البناء الا انما في كل اسم معرفة متاذي فانه يكون مضمونا وليس كل ظرف  
يقع موقع اسما يكون مكسورا الا انما في كل اسم فعلت ذلك فانه مضمون واضرب عمرا عند  
فلم يجب فيه من البناء ما وجب في اسما وذلك لانهما ان فانه غير مشرف وليس كل اسم مضمونا

الضمير

من الضمير انتهى **مسألة** قال ابن جيليش فان قيل انتم تقولون يا هذا وهذا معرفة بالاول  
وتدغمتم بينه وبينها انما قل جازها هذا ولم يجر مع الالف واللام وما الفرق بين  
الموضعين قلنا الفرق من وجهين احدهما ان تعريف الاسماء وقصر الى حاضر  
ليعرفه المخاطب بما سئله انظر وتعرف اللفظ خلا بآخر وقتد لواء بعينه  
فقلنا رب معني التمريرين مما والا لغيرها واحد وذلك شبه الخليل لغوية ذلك  
بالاسماء بخلاف هذا وشبهه لانه في الموضعين قصدوا اليها الى حاضر والوجه الثاني  
وهو قول المازني ان اصل هذا التفسير هو الواحد الى واحد فلما دعوت ترفع فيه الالف  
التي كانت فيه والزمنة اساقا عند انصارت بعوضا من نزع الاسماء ومن اجل  
ذلك لا يقال هذا قبل باساقا حرف التثنية **مسألة** قال ابن الجاجي اما في ان قيل  
ما الفرق بين قولهم يا زيد وعمرا فانه مما جازا فيه لا وجه واحد وهو قولهم وعمرا  
في المعطوف من باب لا وجه واحد في المعطوف على اللفظ والثاني العطف على المحل متصل  
آدم لي ان كان ذلك ولا ب **مسألة** قال جازا ان الفرق من وجهين احدهما ان قولنا يا زيد  
ولا عمرا يعرف انما فيه مراد وهو جازا في الالف بالثمة وليس كذلك في باب  
لا في الصورة المذكورة لان لا لا يخرق في مثل ذلك وانما قد عرف اللفظ هاهنا دون  
ثم ذكر في كلامه ان الثاني ان لا يجر مع الالف الى ان صار ضمير جازا متراجا المرفوعا  
واما في ذلك مع حذفها ولم يجره منها من على امتزاجه بالاولي لانه قد فصل بينهما  
بالتكرار وبلا يودي الى امتزاج اربع على **مسألة** قال ابن الجاجي فلو لم يجر  
والتمسك فيه جواز الرفع والنصب ولم يات في باب التثنية لا وجه واحد وهو المرفوع  
لا غير مثل اعلامك ولا العباس والفرق بينهما ان لا لا يخل على المعارف لما تقرر  
في موضعه ولا يمكن عمله على اللفظ لان لا لا ياتي في جهة اللفظ المتعد ولا يقدري في قوله لا لا  
لك ولا العباس ولان دخول النصب فيه فرع دخول النصب فيه اذا كان منفصلا ولا  
يدخله النصب فلا يدخله هذا النصب الذي هو فرع لان دخول النصب انما كان بتفدية  
معنى حرف الانزي ان معنى قولك لا رجل فيها لانا من رجل ولا يبعد مثل ذلك مما  
ذكرناه الا ترى ان لا اذا وقع بعدها معرفة وجب الرفع والتكرير ويرجع الاسم جديدا  
الى اصله فهو جازا او جازا الرفع فيها يجر في غير غير فلا لا يجر في غير غير  
الذي هو المعطوف من باب لا ولا في وليس كذلك في باب التثنية في قولنا يا زيد والضمير  
فان حرف التثنية قولنا يا زيد والضمير كذا ان كان متصلا وكذا تقرر فيها ذكرنا لانه  
يتوصل اليه بالي ويبدأ كقولك يا ميا الضحك وكذا في امثلة الضحك رده دخول وان  
كان باشتراط فصل بخلاف لا فانه لا يخل حال انتهى **باب التثنية** مسئلة  
لا يجوز ان يجر المجرور عند الجري بوجوه بعضهم بخلاف انما في قياسا على النسب فانه يجوز  
يحدث ان في الالف ايز فلاح في المعنى والفرق على الاول ان انتقال النسخ من اجتماع  
يا النسبة مع الالف يخفض الحذف لادى الى جعل تلامه اسما كشيء واحد قد تك  
حذف منه في التثنية لقيام به في اسم المجرور واما التثنية فانه لا يجر لان شرطه

ثان



تأثير الينا في المرحم ولم يوجد هنا فليكن النسخ بالاضافة والمضاف اليه  
كون الاول عاملا في الثاني فلم يجر نزع فيه كالمضاف اليه **العدد** مسبوقة  
قال الاندلسي في شرح المفضل فان قلت لاسان المراكبان في العدد جريان مجرى الكلمة  
الواحدة هذا امر بجموعهما كما امرت معددي كرب واخواته قلنا الفرق بين مجريهما  
احدهما ان الامتزاج هنا اسمي وكان احدا لاسمين من عالم بكره من اجل الانفراد  
بل حضر موت مثالا في استعانة له على هذه البلدة كدستق مثالا ويقدر ان يكون  
معربة فكذا كحضر موت واما مركبات الاعداد فالمعروف منها يستعمل بمعناه  
اذا اردت بها هذا القدر وكذا تلك العشرة فالعطف المتضمن متعين واذا اعتبر  
فقد تضمن معناه وما تضمن معنى الحرف فلا يوجد على به والى ان العدد في  
الاصل موصوف على ان لا يعرب ما دام لما وضع له من تقدير والتكيات فقط فان حتم  
ان يكون كالاصوات ينطق بها ساكنة او اخر وكثرون التبعي وانما يعرب عند التباسه  
بالمعروف **نواب** **الفعل** مسبوقة بالزيادة الفعل المجرى نحو ليس زيد يجرى وفاقا  
وان الزايدة لا تفعل النصب في الفعل المضارع على الاصح والاول لا يحسن فعل فاعيا سا  
على باب الزايدة والفرق على الاول ان الية الزايدة مختصة بالاسم وان الزايدة  
لا تختص بالاسم زبدت ففعل وتقبل اسم وما لا يختص فاصلة لا يجل ذكره ابو  
حيات **مسألة** لا يتقدم معمول على غيره عند جميع النحاة الا انفرادا فلا يقال طاعتك  
ازيد ان اكل ويجوز تقدم معمول على غيره عند جميع النحاة الا الاختصاص الصغير  
فيقول زيدا ان اضره والفرق ان ان حرف مصدر في موصولة ومعمولها صلة لها  
ومعمول معمولها من تناسم صلتها ولن يخالف ذلك وحكم كعنه المجرى وحيث ان لا يجوز  
تقدم معمولها فلا يقال جيت الخوي العلم والفرق جيت كي تفعل لانه اسم حرف  
مصدر في موصولة كما ان لا يتقدم معمول صلة الاسم الموصول كذا لا يتقدم  
معمول صلة الحرف الموصول واما ان تقول ان الفاعل اذا تقدمه المفعول وما جري  
مجره بطلت فيقال صحتك ان اكرم واجاز لكسائي اذا كان رفع والنصب  
قال ابو حيان ولا نصرا حقه عن البصريين في ذلك بل يجهل قولهم انه يشترط في  
عمله ان تكون مصدرية ان لا تفعل لانه انما يتقدم عليها معمول الفعل  
ويجهل ايضا ان يقال لا تفعل لانه وان لم يتقدم لفظا في مصدرية في النية لان النية  
بالمفعول التي خبر قال ولما لا يقول لا يجوز تقدم معمول الفعل كما لا يجوز في ان  
وان كانت بسيطة واصليا اذا الظرفية ونوت فلا يجوز ايضا لان ما كان في خبر  
اذ لا يجوز تقدم معموله وان كانت حرفا محضا فلا يجوز ايضا لان ما لم يجر من الجرا  
يجمع ان يتقدم معمول ما بعدهما عليه ولما كانت في مذهب الكوفيين جواز تقدم  
معمول الفعل الشرط على اداة الشرط الجازم واذ كان في ان يجوز ان لا يضر ان يضر  
**مسألة** قال ابو حيان سأل محمد بن الوليد بن ابي بصير وكان قد قرأ كتاب سيبويه  
على المبرور وارجا يابن ابي مهران قدما تقدمه لم اجاز سيبويه اخبار ان مع لام كي ولم

س

يجز ذلك مع لام النفي فلم يجب شيئا تتبع في الواحان والسبب في ذلك ان لم يكن يقوم او كان  
ليقوم اجبا به كان سيقوم يحصل اللام في مقابلة السين كما لا يجوز ان يجمع بين ان  
النا صيغة وبين السين او سوف كذلك لا يجوز بين ان واللام التي هي مقابلة لها **مسألة**  
سمع بعد كي وحرف الجر في الاسماء والنصب في الاعمال واختلفا في كون فاعل كل منهما حارا  
ناصب وقيل كلاهما جار فقط والنصب بعد ما بان محتمل وقيل كلاهما ناصب والحبر  
بعد ما يحرف جر مقدور والصحح وهو ذهب سيبويه في انهما حرف مشترك فتارة يكون  
حرف جر بمعنى اللام وتارة تكون حرفا موصولا بنصب المصارع بنفسه والصحح ومنعهم  
في حين انما حرف جر فقط وانما النصب بعد ما بان محتمل لانه في الواحان فان قلت  
في الفرق بينه وبين كي حيث صح فيه انما جارة ناصبة بنفسه قلت بالنصب كي اكثر  
من الجرمين واول الجرمين لا يضر في عدم وحيث ثبت جواز الية كثير او سكن حمل  
ما انتصب بعد حرفي ذلك بما قدر من الاختيار ولا يشتر ان فلا والاصل لانها بمعنى  
واحد في الفعل والاسم خلافا في انما سبكت في الفعل وخلصت للاستقبال **مسألة**  
قال الاندلسي في شرح المفضل في اعل من ليس انما حملت ان في المضارع ولم تفعل  
ما لان ان تفعلية فقلين في معنى المصدر والاستقبال وهما متشابهان لا يتفعلان احدا  
او معنى المصدر فقط وكل كان اخوي على تغيير معنى شي كانا في تغيير لفظه قال  
السراني انما ينصبوا بها اذ كانت مصدر الا ان الذي يجعلها اسما وهو الاخشاش  
فان كانت معرفة فهي بمنزلة الذي رفع الفعل بعدها كي يرتفع في صلة الذي  
وان كانت نكرة فيكون الفعل بعدها صفة فلا تنصبه قائما سيبويه جعل حرفا  
وجعل الفعل بعدها صلة لها والمجاب على هذه هي المعنى الذي نصبت ان به هو شيئا  
بان المشددة لفظا ومعنى فلو قلتم يجوز ايديها فلا نقول ان ان تقوم كما ينبغي  
ان ان زيدا قاما وهذا متفقون في ما وادبنا فاعلم ان الاسم مرة والفعل اخرى  
فلم يخصص تنبيه وقال ابن يعيش الفرق بين ان وبين ما ان ما تدخل على الفعل وانما على  
والمتنوع والخم وان مختصة بالفعل فلو كان كانت عاملة فيه ولعدم اختصاص  
مالم يعمل شيئا **الجواز** يجوز نسكين لام الامر بعد اووق نحو وليو فاندو  
فليس تجيبوا وليو منوا في الجواز ذلك في لام كي وقرئ ابو جعفر الخاس بان لام كي  
حذف بعض ان فلو حذفنا كسرنا ايضا لا يجمع حذفان فلا في لام الامر وقرئ  
ابن مالك بان لام الامر اصلها السكون فحدث الى الاصل ليومن دوام نفوت الاصل  
بخلاف لام كي فان اصلها الكسر لا كما في الجرم **مسألة** اختلف في لم ولما هل يجر ناصبة  
المضي في المضارع او معنى المضارع في المضي على قولين **نواب** ابو حيان الاول ان  
سبويه ويقال عن المعاري انهم صحوه لان الحافطة على المعنى ولي من الحافطة على  
اللفظ وانما يجر بعب المردم وعنه ابن قاسم في الجني اذ في وقال ان له نظير وهو  
المضارع الواقع بعد ولو ان الاول لا نظيره ولا خلاف ان الماضي بعد ان يجر في المعنى  
الى الاستقبال لاصيغة الماضي الى لفظ الماضي والفرق كما قال ابو حيان ان ان لا يجر



وقوع صفة الدماضي بعد ما لم يكن له سوى تغيير اللفظ موجب لخلاف لما قلنا  
 يمتنع صيغة الماضي فلهذا قال قوم بأنه غيرت صيغته **مسألة** الامر صيغة من جملة على  
 الماض لا تستطع من المضارع ولا خلافنا ان الذي ليس بصيغة من جملة وانما يستفاد من  
 المضارع المجزوم الذي دخلت عليه اللفظ وانما كان كذلك لان الذي ينزل من الامر  
 منزلة النفي من الايجاب فكما اخرج في النفي في اداة اخرج في النفي في ذلك ولذلك  
 كان بدلا من هي مشاركة في اللفظ لا في المعنى **مسألة** لا يدخل على الا في المعنى اداة شرط  
 فلا يفي فخره ان لا يفعل الفعل للمضارع ولا يجوز ان يكون للمضارع لانه ليس خبرا او اشراط  
 خبر فلا يجتمعان وقال بعضهم بيا في المعنى فاذا دخل عليه اداة الشرط لم يجر مد بطل  
 عليه وكان التاثير لاداة الشرط وذلك بخلاف ما قلنا ان التاثير لاداة الشرط  
 في نحو فان لم تفعلوا والعزق ان اداة الشرط لم تنزل العمل في كل ما تدخل عليه اذ تدخل  
 على ما ضي فم يكن لها اذ ذلك اختصاص بالمضارع فصعقت حيث دخل على ما يختص  
 كان الجزم له ذكره ابو حيان في شرح التسهيل **مسألة** اذ قيل لم يجر من بني وشبهها  
 ولم يجر من الذي اذا تضمنت معنى الشرط نحو الذي ياتي بفتح فله درهم فلهو الرب ان  
 الفرق من وجوه احدها الذي يوضع وصلة الى وصف المعارف بالجر فاشبه الامر  
 التثنية الجنسية فكان لا يام التثنية لان العمل في الذي والثاني ان الجملة التي تحول  
 بها لا بعد ان تكون معلومة للمخاطب والشرط لا يكون الا في ما وثالث الذي مع  
 ما يوصل به اسم مفرد بالشرط مع ما يقتضيه جملة مستقلة ان نقلت ذلك  
 من خط ابن هشام في بعض نفايغه وذكره ابن الحارث في ما له **مسألة** قال ابن  
 ابي ان قيل حرف الجزم اضغف من حرف الجر لا يعمل في شيئين فكيف عملت ان في  
 شيئين قيل العزق بفتحها لاقتضاها لجر لما اقتضى واحدا عمل فيه وحرف الجزم  
 لما اقتضى اثنين عمل فيه **باب** الحكاية تختص بالاعلام بمن دون ساير المعارف  
 هذا هو المشهور والعزق بفتحها من المعارف من تلتا واما واحد **باب**  
 ان الاعلام تختص باحكام لا توجد في غير هامن الترقيم واما لانه نحو الحجاج وعدم  
 الاعلام في نحو تكثره وحياة ومحتب وحذفا للثنتين فيها اذا وقع ابن صفته  
 من علمين فالحكاية ملحقة بحدود الاحكام المختصة بفتحها وثالث ان الاعلام  
 متعوق عن الاجناس مخير عن وضعه الاول والحكاية تغني عن مقتضى من والمخبر  
 يا ضربا للتعبير وثالث ان الاعلام كثيرة الاستعمال ويكثر فيها الاستعمال فوقع  
 الحكاية بوجه ان المستغنى عنها غير السابق لحوادثنا السامع مع ما يسمع اول الكلام ذكر  
 ذلك صاحب السبيل قال والعزق بين من حيث يحكي بها العلم وبين ما يحكي به  
 بل يجب فيها الرفع فاذا قيل رايت زيدا او مرت زيدا في ذلك رايت زيدا من جملة ما  
 ان من لما كانت مبدئية لا يظهر فيها امر اسماوات الحكاية مع ما على خلاف ما يقتضيه  
 خبر المبتدأ واما ان فانها معربة بضم فاء الرفع فاستقيم لظهور رفعها مخالفة ما  
 بعدها في نظر قول العرب انه اجمعون ذاهبون لما لم يظهر اعراب النصب في الصغير

آدوه بالرفع ومنعهم ان الزيد من اجمعون ذاهبون لما ظهر اعراب النصب في الصغير  
 بالنصب **مسألة** لا يحكي الممتنع شائع غير المعطوف من تحت اوبان او تايد اوس ل  
 اتفاقا واما الممتنع فاعطى النسق فغيره خلاف حكاية التسهيل من غير ترجيح ورجح غير  
 جواز حكايته قال ابو حيان والعزق بين المعطوف وبين غير من التواضع ان المعطوف  
 ليس فيه بيان المعطوف عليه بخلاف غير من التواضع فان فيه بيان اذ المتعوق هو الذي  
 جرى ذكره في كلام الحنفي واما في المعطوف فلا يس ذلك بيا انما لا الحكاية تواسر اذ  
 لفظ الحنفي في كلام الحنفي على حاله من الحركات وقال صاحب السبيل بشرط جوازها  
 ان يكون المعطوف عليه والمعطوف على نحو رايت زيدا وهو ان كان المعطوف عليه  
 علما والمعطوف على علم فنقل ابن الدهان منع الحكاية وهو الاقرب ونقل ابن ابي اساد  
 جوازها تبعا وعمكسه لم يجر الحكاية اتفاقا **باب** **الف** **مسألة** قال ابو حيان  
 فان قلت لم اجزت ببيانات وجوزات بالتحريك ولم يجر طوليا بالتحريك في التسمية  
 الى طوبى ذلك بينه فرق وهو ان الحركات في بيانات وجوزات عارضة فلم يفتد  
 بها والنسبة ثابتة **باب** **الف** **مسألة** قال ابو حيان اروس اذا  
 سميت به امرأة ثم خففت المهنه عذفا ونقل حركتها الى الراء قيل اروس  
 وصغرته قلت اروس ولا تدخل لها وان كان قد صار تلاميا واذا جرت هذه قلت  
 هندية لها والعزق بفتحها ان تخفيفا للمهنه بالحذف والتقليل عارضا فالهجرة معتد  
 في الاصل وكانه رايهم يفتن منه شي فان قلت لم يلحقه بتصغيرها اذا قلت صيغة  
 الياء لاصل معتد اذ لا يشبه تصغيرها لان التخفيف جائز في اروس عارضا بخلاف  
 سما فان الحذف لها ان يصير على ثلاثة احرف اذا صغرته فتلحقها بها ومبدا العز  
 بين اروس وبها واجاب ابو اسحق الخزرجي بعض اصحاب موسى الماض حين سألها  
 اسحاق عن ذلك فان ابا موسى الماض قد درس رجلا لها قطنا على ابي اسحق فساله  
 عن ما يل فيها عموضا هذه المسألة منها وكالذي في المجلس المشوقا لاشعارها حلت  
 ورقة وكنت من وقتها يمدح ابا اسحق ويمنع من عسده من اهل عصره فقال

- صبرا يا اسحاق عن قكرة • فذوا الذين تشتمل الصبرا
- والحب الدهر واولاده • فانيهم قد قصصوا الدهرا
- لا ذنب الدهر ولكنهم • يبعثون الحكر والعذر
- نبيت بالحامع كذا لهم • يبيع منك الشمس والبدر
- والعلم والحلم ويحضر الجبي • وشامخ الاطواد والبحرا
- والدمعة الوطفا في سمها • اذ الربا احنت به خضرها
- فتلك واصفاك بين الوري • يا كين والنية لك الكسرا
- نظن جملا والذي دسسه • ان لمساوا العنوق والعنبرا
- فادسلوا النار الى غامر • ونجرا فاستنوب النذر
- قاله ابا اسحاق عن جاهل • ولا يفتن منك به صدد را



• وعن خنار عوفي الوري • خطيبهم من فمه تحرا •

سبعة قال ابو حيان فان قلت لم يجوز ان ثابت هجر الوصل في نحو استغفر ا اذا  
صغر وان كان ما بعده مفتوحا لان هذا التحريك عارض بالتصغير فلم يمتد بهما  
العارضان كما يمتد وابنه في قولهم الحمد ثابت هجر الوصل مع تحريك اللام بحركة النقل  
الجواب ان بين العارضين نزقا وهو عارض التصغير لا يمتد ابوجه في سائر ما في  
تصغير غير غير كذا وبما عارض الجهر غير لام لا يمتد بحركته لان الحذف المنفردة ولا ينقل  
مركبه فيقال لا احصر ولا يمكن ذلك في المصطلح في جازم الاحوال **باب الوقت**  
سبعة اذ اوقف على المقصور والمنون وقف عليه لان اتفاقهما رابعتا وختلف  
في الوقت على المقصور المنون فذهب سبويه الى ان الوقف عليه بايا بل يفرق بينهما  
فاض ومرت بفاض ووجهه يوشى اثباته قال ابن الفارسي فان قلت هما با لم يختلفوا  
ختلفوا في ما المقصور وانعموا على اعادة الفاء المقصورة قلت الفرق بينهما حصة  
الالف وتغل اليها انتهى **باب التصريف** الزايد يوزن بلفظه وزيادة التصغير فزيادة  
توزن بلاصل قال ابو حيان والعرف ان زيادة التصغير مخالفة فزيادة  
توزن في سائر تنوينها من حيث انها جامعة لجميع الحروف فغفر او يني في الوزن جعلوا حكم  
المتصغير حكم ما صوغت منه فضعفوه في الوزن مثله فلو نطقوا في الوزن با حذري  
في الوزن ولم يتبين من الوزن كيف زيادته فلما لم يزد منفردة اصلها لم يحملوا صغرها  
في الوزن والله تعالى اعلم **الفن الخامس الطراز في الالف** ليس لها روح من الريحيم  
المحذو لونه والصلاة والسلام على سيدنا محمد واله وذويه وسلم تسليما كثيرا هيا  
مواضع الخامس من الاشياء والاشياء وهو من الالف والاحصاء والمفارجات والحقائق  
المخايات وهو مشهور عرب ومسمى بموضع الطراز في الالف قال الشيخ جمال الدين  
في ههنا من كتب في موقظ الوصايا وموقظ الاذهان **الفن الثاني** في الالف التحريك فثبت  
بها ما يطلب به نفس المعنى والاعراب يطلب به وجه الاعراب **الاول** كقول  
الحسين وما اعلم الذي يفيض اخوه بالوله له حل معكوسه قبل حمله وتفسيره يا في التدا  
نما مثل النصب في الماددي وهو حرفان فاخره متصل بالوله ومعكوسه وهو اي حرف  
او ايضا **كقولهم** ايضا وما مضى ابدا على الظرف لا يحضه سوى حرف وجوابه  
ظنة عند تغزل لجنت عنده ولا يكون لا مسجوما على الظرفية او محضو صامرا خاصة  
مقول العامة سرت الى عمده فخطا فان قيل لدن وقيل ويجوز ان لا يعتد في ذلك  
بوجه تخصيصه كما انها قلت لدن مبدية في اكثر اللغات فلا يبطر فيها نصب  
لا خفض وقيل ويجوز ان يكونا من مبداين كثير او ذلك اذا قطع عن الاستعانة وانما بيني  
الالف والفتحة بما يكون الحكم فيه ظاهرا بموله وبمبداين المذكوران نزاع القسوان  
يريدان كما لي بما هما الرجا له وجوابه باب الهمد من الثلاثة الى الفشرة وثبتت  
باضية في المذكور وتحذف في الموت والثاني وهو الذي يطلب تفسير الاعراب ونحو  
باب المعنى فلكول الشاعر **حاك سمان ابوها شيئا** فقد عا سميها الحارث **نحو**

علي الاعجاز

جاء في ما ذكره كمالنا جازم ورواية الجواز لا ينفك ولا ينفك وانما افردت الكاف  
في الخططين لا لانها بها فاعل جازم لا غير مرة قد عرفت من السابق انما فاعل  
امر من شام الى غير ذلك من كبد لبت يا لاف على القياس سيدها نصب شمس  
كما يقولون في سيد ها واخبارت فاعل عنان تنهي كلام ابن قشام وقال ابن هشام  
في المعنى ميلة بما جازي فليت لا يغير مجرى ولا يبعث ان يعطف عليه اسم مجرى ويحذف الجاز  
لم يعدن وهو الخبر المجزى ولو لم يحوّلوا بوموس لا يقال ان حوسبي في حمل الجواز  
لا يعطف على الخبر المجزى ومن غير اعادة الجاز ولا يبعث اعادة الجاز لان لولا لان الخبر  
الظاهر فلما وجدت لم يبق الخبر يكمل المعطوف والحالة هذه لا يرفع لان لولا لم يحكم  
لما جعل لم حرف الزايد واذا كان لا يرفع فيكون لا اسم مجرى واسم الاعمال المعطوفة  
قلنا ما شبه الزايد **وذكر في باب الفاعل المجزى** اني ذكرها في مقامها **قال**  
ما كملت ان نتمم حرف جوب واسم لما فيه حرف جوب واي اسم زد بين فرد جازم  
وجرح ملازم وايه ها اذا التحقت انما طقت النقل والاختلاف المقبول وان دخل اسم  
فتمت في العمل من غير ان تجل واي مضاف احسن مجرى الاضافة بغيره واختلفت  
حكمه بين مسما وعنده واي مامل بالية ارج منه ذكرنا واعظم مكر واكثر بدعة فاعلى  
ذكرنا وابن جيب حفظ المراتب على المختار وب الضارب واي اسم لا يغير الا بالانقطاع  
كلمتين اذا اقتضاه من على حرفين وفي وضعه الاول بالترام وفي الثاني الزام واي  
وصف اذا ردف بانون نفس من الفاعل وفوم بالذوق وجر من جازم لربون وصر  
الكون راد بالاول والثالث ها الثاني في الاخذ على الجمع المتماثل كخز زادته وميا  
ومتناجاة وبالواجب باب المحفظة من التعلية وبالما تاسر ادت وبالساحس القسم بالله  
والواو وبالسابع نحو لموسى عيسى وبالاخير نحو ضيف يدخل عليها لنون فبعث الضيف  
وهو الضيف **والنوع المجزى** نحو لا حامي مشور وشرحه الشيخ على ان النسخاوي  
وسماه تنوينا لدا جازم وابنه باحاجي لمنظومة وانما الحاصل لجميع هذا **قال** ان المجزى  
الخبري من فاعل جمع فاعله وتعمل جمع فاعله الاول باب قاض وداع والشافى نحو سري  
وسرات وقال الخبري عن تنوين جمع ام الترفيع ليسر داخا له على الفعل من الترفيع  
هو تنوين النون والعالى وقال الخبري من واحد من الاسماء ثبته مجرى على الاعداد ثبته  
اخرى في من موصوف في معنى اشمن وعن حركة في حكم حركتين اخرى عن حركة وحرف قد  
استويا وعن ساكنين على غير حركتهما التقيا الخبري عن اسم على اربعة قسم سيا  
لم يجمع حرفه باجمع وعن اخر ما فيه الاسباب واحد وهو حقيق بالاستئناس الخبري من  
ما ذات فشن وعن لام ذات لوتين / الاولى نحو السري والشمسي والديش والغث  
وقايقه الله وقايقه الله وكايقه بجنى فاعله وبجانب من قرش وميداني ونحو ورت  
والارت وهو قيس مطرد في المضموم وفي المكسور ونحو شاح واشاح ورعا واعا  
المفتوح من ومن واسن ووبوا وب اذا غلبت وقوله والذ اذا غلب وماذا ب  
وماذا ب سماع الزايد والثانية نحو عضه وسته حياها في عضه وعضاه ونحو







والساعة والحين والخلف والامام اخبرني عن اسمي الحنفية اخوانه ومثي اقررت  
اخوانه قارنوا وهو ذو وبعني صاحب اخبرني عن نسب من اذن بالوهاب تبعه  
سائر الاسباب هو الشريف في خواد وسمات ودا وراحتون وعوازم اذا ذهب عنه بالمتك  
لم يبق كسائر الاسباب امر وفي التاثير والجمعة والتمكيت اخبرني عن شي من الامارات يتبع  
لاخبره في السمعة وادوات التباين المتشوب هو المقصود وحين بالاسفار في باب ما لا يعرف  
وانما سقط الجرح لاخرة لم يفسد بينه وبين المتنون وذلك انهما جميعا لا يكونان في  
الافعال ويختصان بالاسم فلهذا لاخوة لما سقط المتنون تبعه الجرح في السقوط  
فالمتنون اصل في الجرح تنبع كما يسقط الرجل من من لم يسقط اتباعه وهذا معنى  
قول النحويين سقط اليرشاعة المتنون فاذا ما الجرح من الازافة واللام لم يتصور  
عدم المتنون اخبرني عن حرف بلغت الحركات بما بعد هو لم يعمل فيها الا الجرح وحده  
حتى هو حتى يقع الاسم بعد هاء موقعا ومنصوبا ومجرورا والجرح وجد عملها اخبرني  
عن اسم صحيح امكن هو قابل وما هو مرفوع وعما اخر داخل عليه حرف الجرح وهو حرف الجرح  
منوع الاولين في قول الشاعر لم يمنع الشرب منه فزان نطقه والثاني في قول  
على حين ما نبتت المشيب على الصبا اخبرني عن بني وراحتا شياء جزم جوابه في باب الجرح  
هو الاسم او الفعل الذي يزل منزلة الامر الذي يعمل حكمه لان فيه معناه  
ومراده ما يحرم به كما يحرم بها وذلك في تركه سكتهم الناس وانما الله امره فقل حين  
ينب عليه بمعنى يثقل الله وليفعل خيرا اخبرني عن صيرتها اشتق من الفعل احق  
به من الفعل في ذلك الخطا الفرع عن الاصل هو الصير في قولك هذو سيد  
صا رسته يي وزيد الفرس راكبه هو وفي كل موضع جرت فيه الصيغة على غير من هي  
له فالمتشقق وفي الصيغة احق من الفعل لا بد له منه والفعل منه يثا اذا قلت هذو  
زيد تضر به وزيد الفرس يركبه حتى ان جيت به فقلت تضر به يي ويركبه هو كان  
ما كيدا المستكن والسبب قوة الفعل واصالة في احتمال الصير والمتشقق منه فزح  
في ذلك ففضل الفرع عن الاصل واخبرني عن زيادة او شئت من اصالة ومن اصالة  
ولدت اما لة الاول كحذف الالف وايضا الاصلين المتنون في هذه عصى وهذا  
كحذف الالف في التثنية في النسب الى المعطوف وحذف اللام لالتكثير لالتكثير  
وبالتصغير في قرارة وزيد وحذف العين في شاك ولاك والبق الالف قابل وحذف  
الالف بعد الحروف المضارعة ومن ذلك قال الاخفش في يقول وحذفه غير مفعول  
لواوه واثني قولهم رايت عمدا وليت عمدا اما لة الاول الالف الاولى لكسرة العين  
ثم اما لة الثانية لاما لة الاولى ونظير سبب الامة لة الثانية لالحاق لالحاق  
في نحو قولهم امد وهو ملحق بسفر على والالف والمفون معا زائدان لالحاق ولوا لمتون  
المزيدة لالحاق لما كانت الهمزة حرفا لالحاق الانزي انها في الوايت كذا تد اخبرني  
عن حلف امير خلف وعن اما لة في غير الالف الاول قولهم بالله الا ورتين وبالله المتبقي  
ووجوب ما بيني وبينك لنفعل صورته صورة الحلف وليس به لان المراد بالطلبوا لسان

اما لة الفتحة صل را ي مكتورة نحو الضراخبرني عن فصل يقع بعد مذ ومنذ ومن  
جدة ايضا في اليه المسجدة باذ الاول ما رايت مذ كان عندي ومنذ جاني والثاني  
تحوكان ذلك من زيدا ومن ناما الجرح حتى هذه الجملة ان تكون على صيغة  
الجملة التي يضاف اليها اذ هي صيغة الماضي وتكون فعلية متارة والتاثيرية اخرى  
اخبرني عن لم يحب للامثلة والحققة بايون ذلك اشياء لا بها اللام النفا رفته  
انما حذله على جرحا لمخففة اخبرني عن دخول ان المخففة على بعض الاجزاء على  
معوذة واحد من جملة الاسماء المخففة اذا دخلت على الفعل وهو المراد بعض  
الاخبار عوضا بها سقطت منه احد الاحرف الاربعة وهي قد وسوف والسين وحرف  
التي وشين تركه فيما حكاه سيبويه اما ان جزا له خبرا اخبرني عن ميمين ساكنة  
ساكنة يعنى الجامع ما لم يصب ومكتورة لا يفتحها المتكلم ما لم يفتحها الا في باب  
شعره مخرك بالفتح في الجمع نحو شرارت الا في الصفة فتفر على سكونها كصحة وضخمت  
والثانية باب شعره تنفتح في النسب نحو شرب اخبرني عن حرف يدغم في الواو لا يدغم  
اخبرني عن حرف يدغم في واويه ولا يدغم اخره في اللام تدغم في الواو لا تدغم  
الواو فيها اخبرني عن اسم من اسم العفان لا يفتح الا بالالف والنا هو طلمة اخبرني عن  
مكره وصغير ما في اللفظ فونلغان ولكلها في النية والتقدير مختلفان مسيطر  
ومسيطران صغرتا قلت مسيطر ومسيطر على لفظا التكسير سوا اخبرني عن النسبة  
الى تدرجات من التمر استولى اسم رجل يسمى بتمرات النسبة الي سموات جميع شجرة تسمى  
بسكون الميم لا تد نرد في الجمع في النسبة الى الواحد والي صدرات ميم رجل تسمى بفتح  
الميم لا تد تخذ في الالف والتاثيرية الف اخبرني عن اسم فاضله سمي اوصاف  
موصول وانما الاضافة في نحو ذوالك ومضاف الى فعل وغير مضاف هو ذو وتكون موصولا بمعنى  
الذي كان زما للاضافة في نحو ذوالك ومضاف الى الفعل في قولهم اذهب يدي  
نسلم وغير مضاف في قولهم الاذ والذي يرب ذوي حزن وذوي وعن وغيرهم  
اخبرني عن اسم تكبيره يحمل يا يدها وتصغيره يثقلها يدها هو ذوي في اشارة  
الموت تدل على انه هادي المكبر منه خاصة بخودة اما انه فاذا صغرته ردت  
الى اصلها فتقول في امرأة سميتها بذه ذبيبة اخبرني عن الفرق بين صمى ادليا  
والعليا وبين صمى اولي واوليا الفرق بين الاولين ان الاولى صفة الفعل  
والثانية صفة بيت المصنع واما الاخران فمتفقان صفة المصنوع هي صفة الملمر  
لان اسم الاشياء اذا صغر لم يسم اوله اخبرني عن الفرق بين لهي امك ولهي ابوك  
وبن له ابوك ولها ابوك لما كان اسم الله تعالى لا ياتي اذ ورثه على النسبة  
خففوه ضروريا من التثنية ففان لولا ابوك تحذف اللامين وقيلوا ففان لولا  
الهي ابوك وحذفوا من المقلب ففان لولا ابوك وبني لتضمر لم التثنية كما صر  
وبني احدها على السكون لانه الاصل ولما نغ واشتاق على التثنية لانه انما عند  
التثنية الساكنين والتاثيرية في الفتح لا تستثقل التثنية لانه من جنسها اخبرني



عن مدرك لا يجمع الا بالالف والتاء وعن مونت يجمع بالواو والنون من غير اعتقالات الاول نحو  
 سرادق وحام والى باب سدين واوس من آخرين مجموع في معنى المثنى وعدت  
 واحد من واحد مستثنى الاول نحو قوله تعالى فقد صفت قلوبكم ولساني ما جاني اذ  
 بني قديم من قديم ما اتاني زيد الا عمر وجهي ما اتاني زيد بن عمر ومنه قلوبها اغاثه  
 اخوانكم الاخوانه اخرا حاجي الرخشاوي وتعتبها باحاجي السخاوي ذلك لا يجمع علم الدين  
 السخاوي رحمه الله تعالى وعرفتم

وما اسم جمعة كالفعل منه وما اسم فاعل فيلثقل  
 له وزنان يعني ثمان جمعا ويحذفان فيه بغير فصل **وقال**  
 وما اسم ينون كمن قد اوجوبه صرفه وما المذ في حقه النون حين جاء واخبره  
 الاول باب جوار وعواش وانشا وقال

ما دال العول اذا دال ام صادق من قال وهو محذوف في خبر  
 رجلان اجبي منه ما وتلك في اخوي ايضا من يحش بشير  
 وكذا افلاها زوجتي تها كحسا حلا وليس عليها ما ينكر **وقال**  
 ما اسم انيب من اسير وكان لا يد منه واين شرط ان لا جواب بلزم عنه  
 واين تاب سكون عن السكون ايه **وقال**  
 ما حروف ذات وجبين لها منعوا الحرف وطورا طروا  
 ثم ما اسم احتل الحرف والمنع ونسب اختلافوا **وقال**  
 وما حادها ولها ثلاثة احرف عدا وما عنيها مع امين في نظيرها وتعدا  
 وما في كثرها ملعين واحد وردا وما ضدان ان ضمنا واولا الغاما انزدا  
 الاول قولهم تدي السهم رباقي وتزباق وطرايق والثاني تعني الحرف ونغن ومغا  
 ومغاشي والثالث حديث وحذف للعين واللام والكلتان لمعي واحد وهو حرام  
 بالمد والهمزة المتحد في كل منهما لفظ العين واللام والكلتان لمعي واحد وهو حرام  
 الخلل والخاص لاوي واشرفا لاوي العسل والشرقي الحنظل واولا الغاما اشرفا  
 اما حروف الغا بين لفظيه يقال له طعنا اري وشري قال رحمه الله تعالى

وما اسم غير منسوب ونسبه الى لفظ العلامة ليس مخفي  
 واخر لم يكن منه فكأنه ولم يردد جمعا في اللفظ حرفا  
 واخر فيه كانت حماد المية تغيرت معناه وحده  
 واين مونت لا ناصبه بتقدير وافي اللفظ بلعي

الاول بخافي جمع مخفي سميت به والى بخافي المذكور وانسبت اليه ازلت التاء  
 التي كانت عليه وجعلت مكانه بالذنب ولم ترد حرفا لان التاء مذكورة في  
 الحقيقة به والى الثاني اسم اجل اذا نسبت اليه قلت مخفي في اللفظ واحد  
 والعلم مختلف فانه كما في الاسل في نسبه اليه صار صفة الرابع المونث المسجي

بمدرك نحو جعفر علم امرأة لان ناصبه ولا لفظ ولا تقدير وقال وما خرافي فردا المبتدأ الى جها  
 وجا عن المثنى وهو فردا فنيا قطعها ويا من يليل الخوفي اسواسه تسعا  
 التجمع ثقت اقتراد اجبا محسنا صنعا وهل للثقت دون الوصفه معنى مفرد يدعى  
 الاول قول جبران المهادن الا ان خرافي العنثية رايح فقول رايح مفرد اراد به الجمع والثاني  
 قوله فاني ويا رايح الغريب والثالث قولك مروت يعقوبي وطاير فارسي صاحبين واما  
 الثقت والصفة فلا فرق بينهما عند الجبرين وقال قوم منهم تعلب الثقت ما كانت  
 خاصا كالاعور والافرح فانهما يخصان موضعهما من الجسد والصفة للعرم كالعظيم والكرام  
 ومنه صا ولا استغيا لي يوصف ولا يثبت وقال

لم قلت ان زيد هو القافر كان الضمير مسبب لفصلا  
 فاذا اللام ادخلها عليه بطل الفصل عند الاستغيا  
 وهل الفصل واقع اول او قبل حال الوصل قبل ذلك لا  
 والى بعد هو لا يتاني انراه فصلا مع التثنية  
 ولم اختص رب بل صدر بالفتحة بين احرف الجبر مشا  
 ثم هل يجمع اجتماع الضمير وما ذا راي الذي قال كلا

انما لم يكن فصلا لكون زيد هو القافر لانه لام الاستغيا وما اذا اجتمعوا  
 بعض الكونين وقول الفصل في اول الكلام نحو قولهم واحد وبين المتبدا والحال  
 وهو ما عليه قراءة هاولا في هذا طهر لكم بالضم والياء في ذلك البصريون واما اخصت  
 رب بالصدر ومن بين حروف الجبر لا من احد ما انما جملته لم في بابها والثاني انما تشبه  
 حرف النون والى لصدور الكلام وشبهها في لغتها للتعديل والتعديل عند ضم نبي  
 ويوكا المصنوع بالضمير نحو من قايح هو ومرويت به هو ومرويت بك انت وقال

ما لم يستغيا نحو الخطيب في التكرار الحرف منه ما وضعا  
 واستغيا الحرف في المعارف والوصل من بعد ذلك قدما خلتوا  
 وواحد خطيرا بتثنية وواحد اثنين عنه قد صدقوا

انما اتوا بالعلامة في التكرار لغير قايحها وبين المعرفة وقد كمن اجل ان الاستغيا  
 في المعرفة ليس معنا ومعني الاستغيا في التكرار لانه الاستغيا في المعرفة عن  
 التثنية والاستغيا في التكرار عن العين فلما اختلف المعنى خالفوا بينهما في اللفظ  
 واما الحقت العلامة في الوقف دون الوصل لان وصل الكلام بقية الكلام فلم ينجح الي  
 العلامة فيه لان الوقف موضع التثنية فكانت العلامة فيه من جملة تغييراته  
 وانما لم يجرى عند العلامة في المعرفة لانه استغيا عن ذلك بالحركات التي تعطيها  
 الاسم واما الواحد المتألف بلفظ التثنية فقولهم اضر يا مريدا ضرب ومنه القيا في جمع  
 وواحدة اس عن صدقوا نحو قولهم المصان والكليات والجلان قال ابو حاتم  
 ومن قال المصنوع قدما خطا وقال رحمه الله تعالى

ما ساكن قد اوجوب الخرس كيد ومح كقد اوجوبوا تسكينه



وممكن قد استغفوه وحذفه . لزواله وجب حذفه بيقوته .  
 الاول نحو ضرب الغوم لانتها الساكنين والثاني . وقال غير النحالي  
 عنه ووجه . وما نأخذ بان نقله في فعل . ويكون مفعولا فانت محذوف .  
 واسم الفعل ان نطقت بلفظه . وعذبت مفعولا فانت محقق .  
 الاول انت في نحو لم يفتقر لانت الخلام كالتا مفعول تزد يد بعين تزد وي في الفعل المفعول  
 واصله يبعث كضرب وانت في نحو تحت ر فيكون اسم فاعل واصله مختبر واخترت المناع  
 فهو تحت ر فيكون اسم مفعول واصله مختبر وقال .  
 . واسم فاعل في الجمع فيها . لخارج منهوا اليوسيل .  
 . اهل باب في فاعل وفعل . وتعلم جمع فانظر بعقل .  
 . وعمل جمعوا فعلا او فعلا . على فعل فعل فانه بعقل .  
 الاول نحو خا تير وخرا تير وصاحب وصحب . والثاني نحو اديم وادم . والثالث نحو عمود وعمد  
 وقال . وما جمع على لفظ المثنى . اذا ما الوقف ثابتهما مجزعا .  
 . وعندهما العمل مختلفان لفظا . ويترك فيه بينهما مديعا .  
 . وما فاعل وجب مفعوله . تاجير عن فعله فانفصل .  
 . واي فعل مررب عا ميل . المنصب الجزم بهما اتصل .  
 . ما اسم ازل ولم يزلنا تخرج . من بعده فكان له موجود .  
 . ولما اعطوا اخاه ماله . من بعده فكان له مفعول .  
 . واي حرف زبد الجمع فتد . شبهه بالاصل بعقل العرب .  
 . وبعضهم اجراه في وقفه . مجزعا الذي للفرد في الادب .  
 وما كل بعين المنصه غير حقيقي . فبعض ظنه عينا . وقد عرفت الى الطرف .  
 وبعض لا يرى هذا . وخالف فيه من عرفت . في نحو جاء . وشبه اسم فاعل من شأ  
 وشأ الاسم جاء . في قوله لان لام الفعل حمزة والهمزة الاولى لام الفعل عند  
 الخليل قدمتا في موضع العين في قدمت في شأ في اصلاح وهما والاصل ثابك وهما  
 وعنه سيبويه هل عين الفعل في اصله استثنى لاجتماع الهمزة في فعلت الاخير  
 با على حركة ما قبله . وفي ام الفعل حمزه ثم فعل به ما قبله بقا في قوله هل هذا  
 فاعل وعمل قول الخليل قال لا مفعول لان مفعول .  
 . وما اسم على سنة كذا . سوى واحد من هويت السنان .  
 . واربعة من هويت السنان . انت عليه اصلا فزده ببا .  
 المراد سلب لوزنه فعل السنان وحروفه كل من مر وفدا لوزنه والاولا اب وقال .  
 . وما اسم مفرد في حكم جمع . وما هو باسم جمع واسم جنس .  
 . وجموع الصفه لفرد . في قوله ثابك في سلبس .  
 الاول سوا لوزنه في قوله مر مره بعشرو ويرد اشكال ونحوه وقال .  
 . والاصل يمي مكان اما . وما المعنى اذا جات كعشير .

وهل عطفت معنى الواو حينا . فان بعيت حيتت كل حيز .  
 جات الا بمعنى اما في قوله اما ان تكلمني الا فاذهب المعنى واما ان تدع جب واذا جات بمعنى  
 غير محي . في معنى الصفه والفرق بين موضعها في الاستثنا والصفه انك اذا قلت  
 هذا درهم الا قرا بالانصب استثنى فالمعنى ان الدرهم ينقص قرا لها فاذا قلت  
 هذا درهم الا قرا بالرفع صفة فالدرهم على هذا تام غير ناقص والمعنى ان الدرهم  
 غير قراط وبقي الاعاطف مع الواو في نحو قوله تعالى لئلا يكون للناس على الله حجة  
 الا الذين ظلموا قبل معناه والذين ظلموا وقال .  
 . يريدون بالتصغير وصفه وفعله . قبل وروا التصغير عنهم معطيا .  
 . وما اسم له ان صم في تلاته . وجوه قلن السائلين مفعلا .  
 ورد التصغير للتقديم في قوله صم وروا صميه والمراد في شأ في نحو بيت وشج ما عيشه  
 يا في تصغيره تلاته وجه شج على الاصل وبيح بكسر الشين على الاتباع وشج يقول  
 الما والاول لاجل الضمة وقال . بيده بلعظ المضارع .  
 فسرته احد يارح هواء بيض تضعف باض والي لفظه لفظ المضارع من ينصب  
 فلو سميت بهذا المضارع لم يصف ولو سميت بذلك المصغر صرف لان الهمزة فيه  
 اصلية وانما تترتب في هذا من الصرف واستانعه على الزايد والاصل وقا لرجله تعالى  
 ورجم بلفظه ما لانواع معاني كلمه . قد عرفت منها على اثني عشر .  
 . ثم زادته واحدا اختلها . ثم اخرج ما يلها ما جبرا .  
 التي جات على اثني عشر وجه ما واثني جات على تلاته عشر وادقا لعين ابر عنه .  
 هل تعرف من وثنا . بحكي يصيغتها المذكور . ومعرف لا شك فيه لفظ المذكور .  
 وسدورا للام لا يمي عرفته ولا شكر . وقال .  
 . الستة نزوات في لوزنه لاصل واجبا . فما بالكم خالفتم في الموافقة .  
 . فعدتم جميعا وزن ذاك في الاعمال . وفي كل مفعول بغير وثنا راع .  
 . واي حروفه العطفت يا في مقصد ما . وذو عطفت من قبله غير واف .  
 . اي الموقفا في اخاه موكد . فاذا اعلمه قوة الاعمالي .  
 . مثل القول يا في بسعد ما شيا . فيفيد مضربا من الفعل .  
 . وما بدل من سنة ثم اسد . التي زابيا في حنة في الزوايد .  
 . وتعلقت اصلا في التلاته فاسن . بتعشير سما بثر الغوايد .  
 . على ما في قوله يا امنت ومذكر يا ابت والتا فيه موضع عن يا الاضافة وقد سحر  
 يا التا فلهما اذن بيان التا في يا ابت والالف في يا ابا وقد كبح بينهما نحو يا ابت  
 ويا امنتا ولم يبد واذك جمع بين العوض والمعووض لانه جمع بين المعوضين وقال .  
 . وما نونان يتبعان لفظا . ويختلعهما تقدير اوحكا .  
 . وما هي صفة صلت لاسم . حديث او فادكان قدما .  
 . انونان في نحو قوله الرجال يبعون ويعفون والتا يدعون وتعفون في الاول في امراب

وقال

وقال

وقال



وفي الثاني صهر والصحة فصاد منصور ونحوه اذا قلت يا غصن تصليحان يكون المني في  
 الاصل فضلا لئلا وان تكون صفة المدبر على لغة من لا يتصور وقال  
 وما كلمة مبدئية فمدح لعبت بها حاد ثاثة الغلب والحق واليدل  
 وجاءت بي خمس عرض لغاتية اجب باذنا فاعلم الجرم من يذلل  
 وما ابن جميعا بربانبات وفي الجواهر ج و في النيات  
 وهل من صهر بالمعنى واقفا لغزذ وفي العنقول المدركا ست  
 الاول ابن عرس وابن المسك وابن اوتيدوا بن اوتيدوا الثاني نحو قوله تعالى يا ايها النبي لا يصح  
 استعمال ضمير من يعقل لمن لا يعقل وقال  
 وانه لغزذ وفي العنقول اجاز واجمع جمع اسلامه  
 لا يعلله ولا يمعن اذنا مرتين افعلا لا ما منه  
 وقال رحمه الله تعالى وانه اذا ما صهر بها تروى وفي شططا وغللو  
 وعادتهم اذا زاد وحل في ربو عليها المعنى ويعلمو **وقال**  
 وما فدراد بها الحشني كتنشئة ذكرناها لغزذ  
 اذنا وهي خاتمة الاصحى فمن اصبحت منقلب برشد وقال المصنف لغزذ في كاد  
 ما نحو في هذا العصر ما هي لغزذ جرت في لسان جرم ونمود  
 اذا استغلت في صور الجمل ثلثه فانا ثلثت فاقب فقام جرم  
 واجاب عنه الشيخ ج كالدن بقوله  
 هي كما ان المراد ان يرد المعنى فشا في لسانه بنغي ورود  
 وفي عكس ما كان يرد المعنى فشا في لسانه بنغي ورود  
 واجاب عن غير فقال وقال اندم من الورد في  
 سالت رعاك الله ما هي كلمة انت بكسبان جرم ونمود  
 اذا ما انت في صورة انتقلت وان انتقلت فقام مقام جرم  
 الا ان هذا لغزذ في اللفظ والاول وعندي كاد غير بعيد  
 اذا قلت ما كادوا يرون عدوا فنده ولا تشبه كعنيبه  
 وقال ابو العلاء المصنف في اللفظ في اللفظ في اللفظ  
 وخلص مفروطين في لغزذ وانا اذا انصبا في الجمل بعين  
 وبنيها اذا حدث الدهر والى كما جعل في الدنيا رطيرا  
 وقال الشيخ شمس الدين بن السابغ في تذكرته مفتر في الاياتي للاستعانة  
 ما تعذر في الجمان وقرره وهو منقطع عن تدبره  
 وقال في شرحه ما يكون الا ترفع الجمان فان الغالب تمام المقوم الا ربو كاذيل اخرج  
 ريب يحتمل اخرج جماعة فيها خراج ريب فيه استعمال محال المقوم تكونه اخرج بعضه  
 فلهذا الادة حصلت مجازا ووقفت مجازا انتهى فاد بعضهم  
 سمع على شيخ النجاة وقال له هذا سؤال من تجبه بعظم

انا ان شككت وجب تنويع جازما واذا جازت فاني لم اجزم **جواب**  
 هذا السؤال الغامض في كلتي شرط وان واذا مراد مستطلي  
 انا ان نطقته به فانك تاجزم واذا اذنا في به لم تجز  
 واذا الما جزم الذي يوقوه بخلاف ان فاقها جرح وغيره  
 وقال ابو السعد اذنا اشجري في ما يليه هذه ابيات سيدت عن  
 اسبح انا الان هربا اقول عديك فيما بنا التفريل  
 مسيلة اخفها الجليل يرفع فيه الغافل المفعول  
 ويصنع الوافر والطويل  
 فاجبت بان الاضامن الاعقاب العروضية والعمودية فهو في الغرض لقب يضاف يقع في  
 الجرم المسمى الكامل وهو ان يسكن الحرف الثاني من متغافل فيصير متغافل فنستغل  
 في مستغلان والبيان الملقب بالطويل والوافر ليسير الضمير من لسان زحافة والاضامن  
 في الضمان يعود ضمير اليه كما اوخطا وبغايه بقوله في اعادة الضمير الى الغائب زيد  
 قام ومشت لغيره ويكررت به فمدها هو الاضامن الذي اراده بقوله ويصير الوافر  
 والطويل لا الاضامن الذي هو زحافة وقد وضعت في الجواب عن هذا السؤال كلاما صحيح  
 اضامن والطويل والوافر ورفخ المفعول للمفعل وهو قوله فقلت زيدا الطويل كما صهر  
 ابو وحيت حمرا الوافر العنقول متغافل اخوه فقولك كما ضم او مقية مغفولان فقلت  
 وحيت وقد ارتفع بها ابو والحق كما ارتفع بالفضل فقلت بحرف ابو ويقوم  
 اخوه والها في قوله ابو خير الطويل والها في قوله اخوه خير الوافر فقد اضممت هـ  
 الاسمين باعادة تكرار الهمزة هذين الضميرين وقولك ابو واخوه فاعلان رفعا  
 هذان المفعولان مغفولان فقلت وحيت وبالله التوفيق **لغزذ** في امس كنية هـ ز  
 الدين بن الهبة الموصلي في الصلاح السعدي في ايامنا شاع ذكره وطاب ثراه  
 بطيبا لوجوده وعطرا في اصلا بين كل امي ومير سم وارج وترحم وعن غير غير وكتب  
 فكتب الاعادي وكتب من دون خطه خطه فربا لا دهان ولا ياجي فخطي  
 قوام قلمه وخطه اذا اخذ القسط من خطه بيته نورا او منظر جوهرا  
 ما اسم ثلثي الحروف وهو من بعض الظروف ما ضا لا تصحفة عاد فعل امروا وانهم  
 اوله صار مضارعا فاجب هذا الامر ان اردت تعريفه بالترك او تعريفه عليه العوا  
 فهو لا يتغير كل يوم يريته في بعد وهو لا يقدر على رده انا نعت قلمه بعد قلبه  
 فهو في لغة المرء مجرد وقلمه سما ولا سالة الاراب والمخوذ وكل في الوجود  
 الي حاله يعود بهما المتل وسه انقطع الامل ثلثه حرف اشقياء وان يعكس  
 يطردها ثلثه نظام وثلثه الاول كذلك وعكس ثلثه ترك الحرف ما كان في الهواء  
 لا يوصف الا بالذهاب وليس له الي هذا الوجود ارب وهو ثلثه وعدد حرفي الهابة  
 فكم ريل بعده بعد فيه وليس في الوجود بني وفيه ان لا في الس ولا في الارض  
 ولا في هبوط ولا صعود طرنا اسم لبعض الارباحين العطر وكله جرح في اليا سمين

المجلس الخامس  
 والمستحق من م



لما اشتهر مكسور لا يجزى وعما يرب لا يستحق اقرب من وجوهه مثلاً معكوسه يدركه  
 العاقل بعقله وليس من محسوسه **ابنه** لازلت سبل الاشكال ونزني الاضرب  
 والاشكال **فككت** القيد الجواب وقف المملوك على هذا اللغز الذي ابتدعته وضم  
 بسعدك السر الذي اودعته فوجدته ظروفاً حلالة تسبك ظروفاً وانما بقاها المشبه  
 حرفي تلاقي الحروف ثلث من انفسهم اليها لزمان من الظروف ان قلبته سما واراك  
 حرف تنفيس وما بقي منه ما تشاء من وكله بالترتيب المس وهو الاول تنحيفه  
 صديق وفي عكسه سمع من النطق فيه ساكنات فينكر على الكسر ووقع بعد في  
 الاسر لا يتصرف في الامراب ولا يثب خلة سنون في لسان الامراب فيفقد كل انسان  
 وينطق به ولا يتحرك به لسان لا يدركه اللسان ولا تروى وقته ثلثاً كالشمس  
 تتغير صفته حال الشمس اليه ويدخله التوهم اذا طرا التوهم عليه ميث بات  
 فانت ولم بعدد لدا فيك التفات المس على ما كان من قربه يعجز كل انسان عن رد  
 قاضيه لا يرد ولا سبه ما يصل وطريق تاليد ما يسد ثلاثة ايام هي الدهر كله  
 وما هي في الامس واليوم والغد قال بن هشام في تذكرته **لغز** اذا وقف على اخر  
 الفعل الماضي يستكون فانه بعد وفيه الفتح حتى لو وصل ما بعده ولو وصل بها  
 فعل مذكر **لغز** يوقف فيه على اخر الفعل الماضي ولا يثب فيه الفتح ولو وصل  
 لم يصل به فان قيل عضه بوجه خطا لان هذا لا يصلح ان يقول فيه لا يجوز ان يوقف فيه  
 بالفتح وانما الجواب بقوله لو ان قومي حين ادعاهم جل على الجبال الصم لا ارفع الجبل  
 قال الشيخ يدركه من الدعاء ميثي يا علي الهنداني ما بل فتموا يتحقق به بطلان لغز  
 فما فعل قد جرح بالفتن الخطه صرحا ولا حرف يكون به لغز  
 وليس يذبح جرح ولا يجاور **لغز** الذي الحفظ والاشكال للبحث بظفر  
 فتموا يتحقق به استغفده **لغز** فتموا يتحقق به استغفده **لغز** فتموا يتحقق به استغفده  
 وقال الخوارزمي ما تابع لم يتبع متبوعه **لغز** في لفظه ومجده يا ذا البيت  
 ما ذا الفعل غير ما وقع **لغز** بالفتن في الفتنة من حيث  
 قال واعرب هذا المعنى في انشاء صورة المسئلة ومقول فاذ انفعلم غير علم فاعلم  
 محضه على ان محشوري فاذ جيت شي اذا وقال اجربا بالعب  
 به ما لم الخوارزمي فعل **لغز** ان حله المحسن لم بعدد  
 احتم هو بالعكس لغز **لغز** منه ابن السبي وحده  
 اذا ادرك اذا قلت حتى تعدي مجسده واذا قلت اخر لم يتعد الا في المرفق قول اخر به  
 وهم من هذا الخطا فعلم كقول في تذكره ابن هشام قد بينا ان لا يستد اذا كان  
 موضوعا معنى الشرط كان خبره صليته كما ان جملة الشرط هي الخبر وهي فطرية  
 الصلح ويؤيد ذلك انهم ربما جزموا جوابا بقوله كذا كذا في بيده على ان شرطها نصيب  
 على رغم عواقب ما صنع وهي مبدئية حاجي به فيقال ان تكون لصلته على حال وجب لغيره

اذا كان جملة لا محال له قال بن الحارث بن يوسف البحراني انما الغرض من لغز في حرف  
 وحرف من حروف الخط ليست **لغز** علامته على الحرف تحق  
 يكون اسما مع الاسماء طورا وطورا في الحروف يكون خفا  
 تراه بقدم الاسماء طورا **لغز** ويجمع من مشاجرة وبلغ  
 يصح اما ما دام حرفي وان سميت فليكون حلفا  
 وقفا لبقائه من اسم وقفا **لغز** قد اكتشفه كالا بوس لطفا  
 وقال لسعد الدين الحارثي رحمه الله تعالى بلغز في لغز لغز لغز واخصاصها بنصيبها  
 وما لفظه ليست بفعل ولا حرف **لغز** ولا يمشق وليست بمصدر  
 وتنصبها سوا واحدا ليس فيه **لغز** لها حلة لمعجم بين المحسن  
 فغني الذي الغز له عند من يري **لغز** من لسان الاشكال غير محسن  
 ومنصر عما صدر لما هو صوما **لغز** انما ناسا في اقطاب المطهر  
 وقال ابو عبد الله محمد بن مصعب المصري رحمه الله تعالى في من ومن  
 انما العالم الذي ليس في الارض لم يشبهه بشيء علم  
 اي شي من الكلام ستر **لغز** عاملا في الاسماء لفظا وحكما  
 خافض اسم را فاعان ففهم **لغز** من ذمك الغم ففهم  
 يشبه الحرف تارة فاذا ما **لغز** صا يعل حرف فغيره صا راسا  
 هو مرفوع رافع وهو ايضا **لغز** رافع غير وليس مع  
 وهو من بعد ذلك الحرف **لغز** فاجبت ان كنت في الغز شيئا  
 اورده المحب الطبري في تارة نوح بعداد ومن الغز في قلت  
**لغز** الاية النحوي ان كنت بارعا **لغز** فانت لا في الفحاة تفصل  
 وانفتحت ابواب الاحاديث **لغز** ابن علي عن حرف يولي وغيره  
 قال ابن هشام في تذكرته ما تولى في لغز مولى حيث الخرم بعد ان لم يكن جازمه وتقول  
 ان واخواته وكلفها عن العمل ومن الحارثي لشره ما كلمة اذا كثر عرضها كل معناه  
 واذا ذهب بعضها حل لغزها واي عامل يعمل فيه معموله ولا يطلع مموله واي اسم  
 مشترك بين الفعل التفضيل والصفة المشبهة ونحو اذا اشت لم تزل اعمالا لموجبة  
 وما حرف قلب اسم كريب واسم اذا صغر اخض بالتركيب واي كلمة هي اسم وفعل وحرف  
 لم يغيره عليه احدا من علم النحو والصرف واي فعل ليس له عمل ومعمول لا ينسب  
 لعامل واي لفظ تقيد في الامور ويحقق الجمع مقصوده ولم لا جامع النور والاني  
 الضرورة وما في عمل يجب خذ فم عن سبويه فاعلم ان لم يعمل لم يعجب عليه واي كلمة جات  
 باصلها فلم يفتن اليه بين اهلي واي كلمة هي حرف ونعتا في الاسماء عند الوقف  
 واي فعل يجزى واخر رفعه في الاسماء **لغز** بالاول اسم المحسن اذا نزل عليه  
 انما نقص من معناه وصار واحدا كثر ونسق ونسق **لغز** وبالك في ادوات الشرط  
 فانه يعمل في الاعمال الجرم والافعال فعل منها المنصب وبالك في اقرب واعظم ونحوها



في صفات الله تعالى في فاته في حقه تعالى لا يكون بمعنى التخصيص بل بمعنى كثر وعظيم  
 وبالله تعالى لا انانية الجسد اذا دخلت عليه الممنون وصارت للشيء بان عليها باوق  
 وبالحكم من فقهه معنى وهو اسم رجل مشهور بكرمه وهو من رتبة زائدة وبالله  
 منسوخ وقصصه في ريس وبالله ما يع دل في خبره جواب ومعل معنى اختبر واسم وبالله  
 فكلما وطا ما وبالله سمع ما من زب وبالله ما شرحوا وصحاركي وعذراكي وبالله  
 منسوخ اللام التي بعدها استثنى ها ابر الخاس في التعليقة من اطلاقه ان اللام تخرج  
 حرف التثنية الضرورة وبالله في عشر فاعل فعل الجماعة المؤنث لا يكون واحد لتثنية  
 يا قوم وفاعل المصدر ذكره ابر الخاس في التعليقة وابو جابر في تذكرته وتقدم  
 في كتاب الفدر ريب وبالله عشر كنت اذا وصلت بها وبالله عشر استخوذ ونحوه  
 وبالله عشر اذن وبالله عشر بخراكم بزيدها لسانه عشر ما ورد من قوله كسر  
 المزاج المحرر **فقد** من خط العلامة شمس الدين بن الصايغ قال هذه الغار  
 تحوي عن الشيخ عز الدين بن عبد السلام ما ينبغي من الاعراب واسم من موافق الخطاب  
 هو الكاف في مساويك ان عذبت به فمعا فمخرجات اعراب وان عذبت به مخاطبة فهو اسم  
 في تقدير الاضافة والاول جمع مساو ك والتثنية اضاف في المساوي اي شي يتكرر  
 فيعمل بعينه مني فيعمل هو هذا العمل مفردا في الحال والتثنية تمنع من العمل واذا  
 قلنا هذا ان تزدان قايمن فاعملها لا اذ في مختص القانو كثر وان اعمل فعله  
 لا يظهر هو لولا المتعصاة بالاسم فاذا اوتبع بعدها المبتدأ من لسانه وانما فعل في موضعين  
 احدهما الرفع في قوله لا انت متعلق الكرمات في عند سيبويه فيبدي على لولنا الفعل  
 على المفعول وبالله الحقيقة يكون موضعها رتعا والموضع الثاني قولك لولا كذا عندك  
 محيورة ويحي في موضعين لا يظهر محيول وما الحرف الذي يرفع الضمير ويضع الرفع  
 هو لام الابتداء اذا دخلت على الفعل المستقبل ان تقع فشيء الاسم وانما وبالله  
 على طمئت واخواتها تمنعها العمل وتضعها عن منصبها وما الجملة المعيدة المعارفة  
 من الرفع وفيها معنى الدعاء وطلب النفع هو مثل قول الشاعر يا ليت ايام الصبار واجعا  
 جاز ذلك لما في ليت من معنى الدعاء وكان في الجملة مرفوعة من جهة المعنى لا في اللفظ واما  
 الحرف الذي ان اعلم استبد الفعل الكمال او اعمل البطل العوامل هو ما على لغة المحبان  
 يقولون ما زيد قايما فيشبه باب كان واذا اعمل خلا في غير ما قل عملها  
 وقد يبطل الفعل نحو قل والاسم بينهما واي شي ان نفيته وجب وان اوجبه صلب  
 هو كاد وما الاسم المحذوف لانه في المنكير وعينه في النفي هو هذا لانه مكره في  
 المنصغر او لا وما الزايل الذي يزيل الاصل ويحذف الاصل ويظهر الفصل ويوجب  
 الفصل هو الالف الداخلة نحو من ان التثنية في المقصود المنصرف في الوقت مثل  
 رابت عصا فانها زابت قسري الاصل واذهبت الوصل في الكلام والمجهول الفصل على  
 غير المنصرف يكون هو ما من التثنية واوجب الفصل من الاسم المنصرف مثل عصى  
 وغير المنصرف مثل جلي وما الحرف الذي يشانه بقصر فاعمل ويصل بين المفعول والفعل

هو التثنية المنصرفة اذا حثت بها نون التوكيد نقصت الفعل المضارع وان عذبت بها  
 نون التوكيد نقصت بين المفعول والفعل التثنية في الالف في ردين بن الرضي  
 وارسل يد الى الشيخ شرف الدين محمد الارطقي وعلمه تعالى  
 . حل في اخا العلم والتعقيب والسير . من قائل قال بولا في شمس  
 . هل معك فعلا غيرا بالمد في مجرما . في غيرا مثله خمس بلا نكر  
 . لاذ في غير معتل وذا محجب . اذ لم تبين لاني كل مختص  
**فاجاب** **المنصرف** **المذكور**  
 . لقد تاملت ما قد قال سونا . اعني طمئة بالاتي والصور  
 . ولم احد فصل حرف في اخره . في الجهر عذبت في بعض من الصور  
 . سوي يكون فيا الير بعدا . معناه مع او بعد في اللام حري  
 . نعم كبريا ما المصدر اخره . اعلم به كاصح الاخر احسن  
 . فان تخلفه فكل من الف . واحد في الجزم هو فاوله لا  
 قال الصلاح الصفدي رحمه الله تعالى في تذكرته انما في من لفظه القاضي جمال الدين  
 ابراهيم لولا انه القاضي شمس الدين محمد بن ابي القاسم شيخنا محمد بن ابي الطاهر  
 في من وما مفرد اللفظ مستعمل في المذكور وجع الانا شمس كالحركات الثلاث فيعت  
 ومن الكلمات الثلاث **فكتب** اليه الشيخ محمد بن ابي الجواب  
 . فكتبك ما بلغ الي اسم من . تمثل في صلة كالذي  
 . عما حامل المسك يمد في الجليس . منه ويحط بعرف شدي  
 قال الصلاح الصفدي والشرقي من لفظه الهولي ناصر الدين محمد بن النشاي الجواب  
 عن ذلك لدا يا من عدي في الوزي قد ردا حثي ارجع اولي عياش  
 . اني هذا لفظا فكتبته . من المقول قد حل بعد الزايات  
 . وها هو حرفان هم ونون . فلم يبلغ القول منه الشلاش  
 . هو اسم وفعل وحرف اذ . اردت حصول الاصول الثلاث  
 . فلا ريب في خبرها حديث . تتبعته الدهر احيى نبعث  
**قال** العلامة جمال الدين بن الحاج رحمه الله تعالى  
 . ليا العالم بغيره لا ريب فيها . قال قوم انجي . ان يصغر فيجي  
 . ويا قوم وقالوا . ليس هذا الامر . انما كان صوابا لاجاب فيجي  
 قال الشيخ جمال الدين بن هشام في توجيهه الى ثلاثة امور احدها انهم اختلفوا  
 في ورنجي ففعل قبل الفعل ولا ولا وح لان فيه دعوى الزيادة حيث  
 لاجابة الثاني ان الحرف الثاني في المنصرفة حقا لا في الالف لا في الالف  
 المتقليل على علامة التثنية خلا للتثنية على المنصرفة واستثنى من ذلك ما لم يمتها  
 ان يكون ذلك حرف مثلوا لفظ التثنية كجبل صونا ههنا لانقلاب الثالث انه  
 اذا اجتمع في اخر المنصرف ثلاث يات فان كانت الثانية زائدة وجب بالاجماع حذف

م



الاسم والفعل وطر من اسم هذا فعلا اي عدا اذا وزنته فعلا وهو موزون به عن  
 الفعل المقابل له اسم واخر لام لان اخر الكلمة الموزونة يسمى بما في علم النحويين  
 كايما كان في الحروف وهو موزون به عن اللام الذي هو واحد حروف ابنت  
 وهو سين لان اخر طرس سين كما نرى في قوله لا تسبحوا الله في بعض النسخ  
 نسخنا الامام محمد بن محمد لا تسبحوا الله في بعض النسخ لغزا لا يعني عدا اذا ابنت قبلها  
 بكلمة قل ونقلت حركة المصرفة الى اللام الساكنة وحذف  
 حاجيتكم بخاتنا المصرية . اولي الذكاء والعلم والطحية .  
 ما حكمت اربع نحو به . جمع في حرفين للاجتماع .  
 قالوا لشدة ما نفسه في ذلك مختصرا .  
 في اي قول يا نخاة المسئلة . حركة قلت مقام الجملة .  
 ورايت كراسته فيها الغار منظومة مشروحة ولم اعرف لمن عجاها جده بسلم الله الرحمن  
 الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى اله واهله وصحبه  
 احمد في حديث اذ عات . معترف بالقلب واللسان .  
 مصليا على الرسول المقتدي . ممدية في السور والاعلان .  
 تم الرخي عن الله وحسنه . وتابعهم بعد بالاحسان .  
 ويعد في ملغز مسائلا . في الخويعيا ض على الاذهان .  
 بخرجي فكر يلب فطن . مودها بواضح الاذهان .  
 فيا اولي العلم لا انا والعللي . عين الزمان جلة الاعيان .  
 حاجيتكم تختار اما اسما . واول اعراجي اذ في .  
 وذاك بين بكل حال . هاهولنا ظركا لسان .  
 اجني لا لغزا اللام الموصولة في مثل هذا الضارب ومررت بالضارب قبل القول بانها  
 اسم كالذي يكون لامعرا بذي يبتحقه الموصول انما استغفر في الاسم لوافي  
 صيغة اجرا لحد الاسم بجرها لاحاد المعروفة في مثل الرجل ولا يوجد اسم اعرا به  
 الذي يستحقه محب موضع مستغفر في اسم لحد لا هذا او قد اشار في البيت  
 المشايخ في التصريح بقوله المناظر ونحوها باسم ثابته التثنية فيه اجتمع الضم  
 يعني كلابن اذا استعملت دون من بعد هاء تقول القابل كلابن قابل الحق لغوي  
 ويرى بالغنج من الكلام . فان ابن كيسان ذهب الي ان جردت يا خاتمة  
 كلابن اليد جملها على كم الجزية لانها جمعها ونونها اخا هونين اي وقد ثبتت  
 مع الاضافة والتثنية مودن بالانفصال ولا حاجة مودنة بالانفصال فقد  
 اجتمع الضمات وزعم غير ابن كيسان الي ان الجمل هاجم من مودن وقد لا  
 تنوبها هو الغالب في الاستعمال لوان سم سوت لها الوقف يري كالموصل حالا  
 هيا لسانا يعني ايضا ان المنفصلة بالكاف المشار اليه في البيت قبله نحو وكا يرمي  
 بني فان القرأ سويحي اي عمر ومن العللا وقعوا على تنوبه ووقف ابو عمر على باب جند

الاسم والفعل وطر من اسم هذا فعلا اي عدا اذا وزنته فعلا وهو موزون به عن  
 الفعل المقابل له اسم واخر لام لان اخر الكلمة الموزونة يسمى بما في علم النحويين  
 كايما كان في الحروف وهو موزون به عن اللام الذي هو واحد حروف ابنت  
 وهو سين لان اخر طرس سين كما نرى في قوله لا تسبحوا الله في بعض النسخ  
 نسخنا الامام محمد بن محمد لا تسبحوا الله في بعض النسخ لغزا لا يعني عدا اذا ابنت قبلها  
 بكلمة قل ونقلت حركة المصرفة الى اللام الساكنة وحذف  
 حاجيتكم بخاتنا المصرية . اولي الذكاء والعلم والطحية .  
 ما حكمت اربع نحو به . جمع في حرفين للاجتماع .  
 قالوا لشدة ما نفسه في ذلك مختصرا .  
 في اي قول يا نخاة المسئلة . حركة قلت مقام الجملة .  
 ورايت كراسته فيها الغار منظومة مشروحة ولم اعرف لمن عجاها جده بسلم الله الرحمن  
 الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى اله واهله وصحبه  
 احمد في حديث اذ عات . معترف بالقلب واللسان .  
 مصليا على الرسول المقتدي . ممدية في السور والاعلان .  
 تم الرخي عن الله وحسنه . وتابعهم بعد بالاحسان .  
 ويعد في ملغز مسائلا . في الخويعيا ض على الاذهان .  
 بخرجي فكر يلب فطن . مودها بواضح الاذهان .  
 فيا اولي العلم لا انا والعللي . عين الزمان جلة الاعيان .  
 حاجيتكم تختار اما اسما . واول اعراجي اذ في .  
 وذاك بين بكل حال . هاهولنا ظركا لسان .  
 اجني لا لغزا اللام الموصولة في مثل هذا الضارب ومررت بالضارب قبل القول بانها  
 اسم كالذي يكون لامعرا بذي يبتحقه الموصول انما استغفر في الاسم لوافي  
 صيغة اجرا لحد الاسم بجرها لاحاد المعروفة في مثل الرجل ولا يوجد اسم اعرا به  
 الذي يستحقه محب موضع مستغفر في اسم لحد لا هذا او قد اشار في البيت  
 المشايخ في التصريح بقوله المناظر ونحوها باسم ثابته التثنية فيه اجتمع الضم  
 يعني كلابن اذا استعملت دون من بعد هاء تقول القابل كلابن قابل الحق لغوي  
 ويرى بالغنج من الكلام . فان ابن كيسان ذهب الي ان جردت يا خاتمة  
 كلابن اليد جملها على كم الجزية لانها جمعها ونونها اخا هونين اي وقد ثبتت  
 مع الاضافة والتثنية مودن بالانفصال ولا حاجة مودنة بالانفصال فقد  
 اجتمع الضمات وزعم غير ابن كيسان الي ان الجمل هاجم من مودن وقد لا  
 تنوبها هو الغالب في الاستعمال لوان سم سوت لها الوقف يري كالموصل حالا  
 هيا لسانا يعني ايضا ان المنفصلة بالكاف المشار اليه في البيت قبله نحو وكا يرمي  
 بني فان القرأ سويحي اي عمر ومن العللا وقعوا على تنوبه ووقف ابو عمر على باب جند



التثنية على مقتضى القياس وتابع وليس يلحق بها ما قيل في شأن وذو شأن  
 يعني مثل قولك ما زدي شي الا شي لا يعيبه الا على اللغة تعمل على الجارية في ما اتفقه  
 فلفظ الجري بها لا الزيادة وموضع نصب ما لم يكن في تلك اللغة تعمل على ليس  
 والاشي بذلك من لفظ ولم يتبعه في اللفظ ولا موضع كما يعمل هذا التابع على شأن من  
 جوا اللفظ ونصب الموضع ومن وجب التبع في شأن التابع بخلاف ذلك لانه مرفوع  
 ابدا مبتدأ بالاول وقد كتبت نظمت في هذه المسئلة قد بينا وموقولي  
 احاجكم ما تابعتني يا بع لمشوقه في موضع لا ولا لفظ  
 وقد سطر الانجاز هكذا امثلة العطف على التثنية كقولته تعالى في صدق وفي اكن  
 على قراءة الجزم لان هذا الجزم لم يفتح الفعل قبله في موضع ولا لفظ وانما جاز على  
 سرعة سقطت الناحية على المعنى المضاف بقوله القليل  
 بدلي ان انت مدرج ماضى ولا سابق شي اذا كان جابيا  
 انما جاز جرسا على قولهم جزم مدرج بتا زائدة في مجزاة تدعيمه  
 يا ها ولا اخبروا شيكم ما اسم لم لفظ وموصعان  
 ولا يراد لفظ في تابع والموصعات قد تر اعيان  
 واللفظ مبنى كذا شرح من موضعهم عادم من بيان  
 يعني قولك يا ها ولا في بان فان في لفظ الكسر ليشاؤله موضعنا اسم الذي في مثل  
 يا زيدا والنصب الذي هو الاصل في المتأدي لظهوره في مثل يا عبد الله وقول  
 في التابع يا ها ولا الكرام بالرفع او الكرام بالنصب فتر اعي الموصعين ولا تراعى  
 اللفظ بوجه وانما في الينسان لا تراعى في التابع لانه هنا روعي منه ما لم يظهر  
 ولم تراعى ما ظهر مع ان الظاهر افعي بظهوره والمقد رضعيف بتقديره كقولك  
 كان هذا الدنيا المغندر شيها بالاعراب صار كانه موضع اعراب بن جازت مراعاته  
 وصار بعينه به موضعها بخلاف الينسان الاصيل  
 ما زائد لفظا ومعنى لازم بنوي اذا لم يبلغ المكان  
 يعني في مثل قولك قيامي كما انك تقوم اي تقيامت فالكا في جارة لموضع ان وصلتها  
 وما في رتبة بين هذه الكاف وبين ما مركبة مع ان ودرجتها وذلك في قولك كان  
 زيدا قايما واللام مع كلان جنة بخلاف الكاف الجارة فانها مع ما بعدها جزء  
 كلام فان ارادوا التركيب لم يفسدوا شي واذا ارادوا الجارة ففسدوا شي زيدا  
 في اللفظ لان ما بعدهما هو والحق بالكا في اللفظ وفي المعنى ايضا اذا لا تقيد  
 شي سوي الفرق اللفظي وقد يخفف ان بعد الكاف اليه فتقول تحت كات  
 ستقوم وقد خفف ما في الشعر وتكون متونة في زائدة لفظا ومعنى لازمة  
 بحيث بنوي اذا لم يوجد وعليه بينت سبويه فروم نشاوي عند باب رفاعه  
 كان يوجد المرء اكره من ففعل على رفاعه رفاعه فوجد ولم يكن ان الخففة عن  
 ان وبين الفعل حذو رفاعه ايضا وعطف فيقتل على المصدر المتعد من ان وما

بعدهما من باب قوله وبسرعة وتقرر عيني حذ فان وصلته جري في ذلك مجري  
 المصدر والمفعول به وما الذي امر به مختلف من غير ان تختلف المعاني  
 يعني مثل قولك زيد حسن الوجه برفع الوجه وينصب او يجر والمعنى في ذلك واحد  
 والاشان في الاعراب اختلاف المعاني باختلافه  
 وما الذي الوصف به من اصل وذلك منه ليس في الامكان  
 يعني في مثل قولك اقام الحوك ومسافر فلامك واخوانك وفيما لك فلفظ الوصف  
 واقع لما بعده بالغا عليه ولا يمكن في هذا الموضع جريه على موصوف وان كان ذلك  
 هو الاصل فيه لانك اذا اثبتت الموصوف او جمعته فوصف مفرد وان افردته فالمراد  
 اثنان او جماعة لا واحدا وانما هذا الوصف هنا كالفعل في فعل اللفظ وفي المعنى  
 وما الذي فيه لدا اعرابه وقيل ذلك كيتوبي اللفظان يعني ان من المعربات ما  
 يستوي لفظه بعد التركيب وجريان الامر به وفي ذلك والاشان في لفظ الامر  
 اي اختصاصه بخالة التركيب لانه اشرا لعميل وذلك نحو العتي والعبي ونحشي  
 فالخا في قولون في دا الباب كل حركة اليه او الراء حركة الاعراب والفتح ما قبل  
 فسكت وانما في الغا ونفاك وكذا في اللفظ قبل التركيب مع ان حركة الاعراب  
 مفقودة اذ ذاك بقدر ما ملك فقد كان قياس الصنعة يتقضي ان يقال قبل  
 التركيب العتي والعبي ونحشي وبرخي بيا او واسا كنه في الاخر كما يقال قبل  
 التركيب يرخي رجل وزيدا كنه خرج هذا منه مخرج الاستيعاب دجالة التركيب  
 ومراعاة الحال في اللفظ وان من العرب من يقول في رجل وليس يا رجل ويا  
 يا زيدا في مثل قولك ايا ما تدعو او قل منسوب بقد عوا وقد محو محو  
 بابا وهذا كنه من ضرب اضر فالفعلية في اسم الشرط نحو الاسمية والمجرر  
 يتضمن ان الشرطية والرتبة في هذا اللفظ متصلا لوجود سبق العمل معول فيها  
 ومفرد لفظا ومعنى يعني كلام فيه لفظ ما في يعني خبر الشان والقصنة  
 اذ هو مفرد في اللفظ والمعين كنه معناه الذي هو الخبر بنعم معني كلام نفسه  
 اللفظ الثاني كنه لفظه تعالى قل هو الله احد فهو عبارة عن الخبر والامر والاشان  
 وتفسير الله احد وهذا امر من كنه وان شئت اثبت الخبر على المعنى القصنة  
 كقولته تعالى فاذا من شاة ابعار الذين كفروا وليس هذا الصبر في كلامه  
 من الاحكام لا اعراسه الاحكام الرفع بالابتداء نحو ما يقوم ولو كان واخوانا  
 والنصب بان او طفته واخوانا فانها لا تغني الا بكار  
 ما الذي في ثمر موت وقيل ذلك كان في الذكران  
 يعني الذباب المسبي في كنه محله وفي جزم بقراد وقية الشد صاحب الاضباح  
 وما ذكر فان يكون فاني شد باللام ليس يدي حروسي وقاله  
 ما اسم الذي الذكر يا دعشة ربي لعدب منة الجيران



وهو لها الثابت ذو مسطرة من جل ذات ثقب بعد العينان  
بعض الحركات فإذا كان على مكان عليه طعام سمي ما يند فيه فبعضها إذا كان نجواً ويد في إذا  
كان ما يده وهذا والذي قبله الغرض هو من سبيل اللغة  
ما عرّب معقول أو مبتدأ ولغظه جزمها الأرباب  
بعض كايين وايش يستعملان معقولين أو مبتدئين نحو كايين من رجل الميت وايش قلت  
ونحو كايين من رجل جاف وايش هذا والمفظة فيها جراباً لأن كايين صلح كايين التثنية  
دخلت جزمها ثم أخرجها للفظ مجزوم كالمجرية في الاستعمال والمعين وايش صلح ما  
شيء ثم حذف لغزب الياء المتحركة من أي كان فوله من ميت وبابه وحذفوا من شي  
عنده فلامه معها وبقوا الساكنين على حالهما لا عرّب إلا ما عرّب اللام فهذا باب من التركيب  
يعني الاسم الثاني ضم عليه أحرفه الأصل  
ما سألهم تغير بعامل محله من آخر حرفان فلهذا يعني أمراً وأبناً وأخاً  
وباباً لأنه يتغير فيه بالحوامل حرفتان الأخريتان بسبب الالتئاع  
ما أشاء في أو آخر من كلمة صدان حقاً ومما مثلات  
يعني كل لغتين متقابلين من القاب الأرباب وأنها الرفع مع الضم والنصب مع  
الفتح والجزم مع الكسر والجزم مع السكون كما مثلات في الصورة صدان في الأرباب  
وأبناً بحسب الاشتقاق والضرورة ما فاعله بالفعل كل حرف مع السكون فيه ثابت  
بعض الصنبر في قول طرفه يحذفان فتعني نادياً من سدوف على حاج الصنبر  
الصنبر البرد يسكنون كما قال ابن جني في خصاصه في وجه ذلك كان حق هذا  
من نقل الحركة أن تكون الباء مصروفة لأن الرأ مرفوعة ولكنه قدر لإضافة إلى الفعل  
على المصدر كان قبل حين فيخرج الصنبر من نقل الحركة إلى الوقف إلى الياء الساكنة وسكنت  
لأنه لم ينقل الحركة توجد في الأصل وهي الحز الذي هو جبه أصاً فتمصدر بها  
إلى الصنبر لأن الظرف قد أضيف إلى الفعل وأصله أن ينهض في المصدر وقد ثبت  
في هذا الاسم الحز المفعول مع سكون محله وهو الرأ والاسم مع ذلك فاعله بالفعل  
وهو حاج ما فاعله وأب من فاعله بأوجه الأرباب عربات يعني مثل قولك  
يد فاعله وأب وقابضه الأرباب يعني زيد مضروب الأرباب ومضروب  
الأرباب ومضروب الأرباب ما كملت قدر أدلت عن هذا أملاً لما يصح قبحات  
قوله آخر وأخر لا ولا حاليها هذان يعني في سلبه  
نق في جميع تافه على أفضل أصله أنوق كما قالوا أنوق فابعدوا العينين في النطق بالآتين  
بعد الأبدان صحبه فكيف كان أحدهم أنهم فعلوا العينين سالمة إلى موضع اللام فصار  
للغظة أنقوا ثم فعلوا أريد ما فعلوا في أول وأجل وباسم فصار أنقياً ثم لما صار  
لوا والمستطرفة لا لوجوب ذلك قلبوا على حالها إلى موضع النفا وقد نالوا القلب  
هنا في قصار اللفظ النفا وعادت بنية الجمع إلى أصلها لمخرج حرف النفا على المنطق  
سبغها إلى موضع النفا فصار هذا الأبدال من سبغها بالقلب الأول الذي هو آخر

الذي كان فيه

کلید

كلمة وبالفعل الثاني الذي هو لا والضم فمدان حلت للفعلين المذكورين ما لا يؤلفا  
الزجاجة في نواد. هذا المنصب في هذه الكلمة قول المازني وحذا في أصل الضرب  
ما كثر سفرها وجمعها. واداء في ثلث. يعني في قولك جاني أخوك انكر سير  
وجاني أخوك انكر سير وهكذا يكون قول هذا البوك وهما في البوك يكون واحد من الاسماء  
الجمعة وجمعها. والواحد كثر جازفت النون للاضافة وعليه انشأنا.  
فلما اسلموا انما اخرهم فقال ضرب الاصل المدور. **وقول الآخر.**  
فلما اسلموا صواننا. وقولنا بالانثى. بما جامع نفسه كالمر في معزوه اذ يتسا  
يعني قولك رايت بكرا وكما واخيك الفضل جميعا على جنس النون للاضافة وتقول  
في المعزوموت بابك انكر سير وبانك الفاضل فتساويان في اللفظ مأكلة من اسم بعدها  
فرضه والمجازيان. واللفظ لا يجرم وبالمعنى. وفيها في كل دمعان. يعني كلمة  
من يتبع بعدها الاسم مرفوعا عاذا وسير والآخر يتبع بعدها الفعل مرفوعا او مجر  
ومعناها تختلف باختلاف احوالها تقول من الفاعل في الاستفهام وتفتح الاسم وتقول  
العرب اخرجه من بيني كرم معني وسط في واحد ضاير وايضا في معنى من تقول  
اذا قول مما قلنا يجمع. سكر مني فتوة سارت الى الراس. اي من فتوة قول  
ديود ويب. شربن مما اخرج من فتوة. حتى لم يخرط من يذهب. من فيه معني وسط  
عندما تكسب وقال يعقوب بن يعقوب من يقول من يقوم في الاستفهام فتزفع الفعل  
ومن تقوم في الشرط فيجزم. ما جاز ان يسبقه وعمل. كرمي الفعل بالبطالات.  
مدور واللفظ ليس مدورا فله. تقدم باخر وصغرات.  
يعني لام الابتداء اذا وقت بعد ان تقول قلت في ان يوشركها المعنى فان جرت قبل اللام في  
الحرف يطرأ العمل وقت قلت ان زيد لفاير وهذا اللام اداة مدور في محله الاصلي  
طسا وهو الدخول على ان ولذا تكمنعت من فتحها والصادر يفتحها في موقعها بعد است  
فتد ما قبلها فيما بعدها لان رانعة الحرف الواصلة هي عليه وعمل ايضا ما بعدها  
فيما قبلها كقوله تعالى ان الله بالاس لروفي رحيم فبالسا من متعلق بروف وتقول  
ان زيد لا ضرب لفسه اللام حسا وصغرات ناخر في اللفظ تقدم في الاصل باي حرف  
انها لفاير. اعراب معرب وذاتية لا يعين بالفتح بالعامل ويكسر وونه نقول انك فاعلم  
وعرفت انك قايوم ومحبت من انك فاعلم سيويه وقد ما الحقة هذا عملا فاعلم في معنى  
الحروف واعراب المعربات فحالة اعراب في الحروف ومجرور حرف قد تزلت مبتدأ مؤكدا  
وان له وجهان. يعني مثل قولك الزيد انك فاعلم فاعلمان لهما مبتدأ والزيد  
لهم فاعلمان والهندسة لمن نبات ان اخذت هذا الكلام على ان الثاني في الاول ممكن  
وسبب كانت اللام في انة وان اخذت على ان الاول هو الثاني في اللام ابتداءية ممكنة  
والاسم بعدها مبتدأ مؤكدا والكلام للوجهين يرجع في معنيين احدهما الى ما يقتضيه  
منصرفا لغويا من المعنى لقوله تعالى انهم لهم المنصورون وان جازاها في الالبوت  
فالغنى المقصود من ان الاول هو الثاني والجمعي به تلاعبت عوامل ارادة اقبليات



يعني الصاير المختلفة الصور بالرفع والنصب والجر نحو اكرمك واباك اكرمك على حد ربي  
صيته اوزيد اكرمك في باب الاشتغال وتكررت في الجرد واختلاف صور الصاير  
بالحوامل مع انما مبنيات كاختلاف اوجه الاعراب في المعربات  
• ما كلف في لفظها واحدة • وجميع قد يتبعان  
يعني مثل عسك الله يا هندا ويا هندا وبعين ياد عدا ويا عدا في هذا الفعل صالح  
اللفظ الواحد والجميع والتقدير مختلف لان تحسبن الواحدة اصله تحسبن كثره هين  
والجميع اصله على لفظه تفعلن تذهبن وترعين للواحدة اصله تذهبن تذهبن  
تذهبن فاعل تحسبن ما يجب لكل واحد منهن في المضرب وتكررت يا هندا تفعلن  
على مفتحة لفظه كذا تكرار لفظ واحد وكذا وان لا يعطيان • يعني مثل ازيد ووزيد  
والهذات يدعون قال تعالى واصبر نفسك مع الذين يدعون ربهم وقال  
السياح الى ما يدعونني اليه ولا تصرف عن كبيرهن فخذ تفعلن للثلاث والاول  
بفعلون للفكر واللفظ فيها واحد • ما موضع تفعلن لاني بد • ولفظها في لذكر ان  
يعني مثل سراجا من الدهر وجسرة بين يديهم ونسلة لان الزمان يعلب فيها القوي  
لستيقا وليس ذلك في غير هاتين عالتا من اسماء العدد علامته ثابتة العدد ودقت  
خاص باب العدد والاصل في اللفظ الخالي من علامة الثابت ان يكون للذكر  
كما في سائر الابواب نحو قاييم وسائر الصفات ومن هاهنا استفهام القار بالجر يبري  
في العدد بفعل ما موضع يبري ربه وباب الحال يعايم الرجال يعني ترفع انما من اسماء  
العدد • خزان قد نشأ زما في عمل • واسم الخزان مطلوبات • يعني ليت ان زيدا  
قاييم فالاسم بعد ان مطلوبات لهما والبيت من جهة المعنى كذا العمل فيها لان واقعي  
ذكرها بعد ما عن ذكرها للبيت فمواضع منع نشأ مع بين الحرفين والثبات في الثبات  
اختصاصا به بالافعال وما يجري مجراها وانما خصت الحاجة بذلك اذ قصد ما يتصور  
فيه افعال العامة • فيها ايضا فصحا قد يبري فعل وحرف قد يتبعان • يعني  
مثل قلت ان زيدا قاييم والاسم قد نشأ مع فيه الفعل والحرف معا لكن الواجبات  
بعمل الحرف وهذه المسئلة قبل • وقد يبري مبتدأ في خبر • في الرفع والنصب لاجلان  
يعني المسئلة الزينق ربة وباب قد اطن ان العترب اشترى لسة من الزينور فاذا هو  
حي لا شيب يبري او فاذا هو اياها تال الكساي وحكا ايو زيد الانصار يبري  
العرب والصغير في الاول مبتدأ والاخر له من جملة المعنى غير الصغير الذي يجره  
لان المستفاد من الكلام والخبر هو الجزء المستفاد من الجملة في معنى طاهر جلي والنصب  
في القول الصريح على ضمير فعل قام بمفعوله مقامه وثاب عنه بنفسه دون فعل تحصل  
معناه دون فعل فانفعل فاذا هو بيا وباب زيدا زيدا ما تعناه بيا وباب  
وما يدر خل تحت هذا البيت ما اياه بعض تخافة المتأخرين في مثل قول الغنيمة تحت  
الادب ان الطبع بياض في الشفتين واكرم ما تعني ذلك السوداء والنصب على انه  
مفعول يبري وما مصدرية اي البراءة اذ ان السوداء والنصب على انه مفعول

وهذا المفعول هو الذي يأتي من الخبر لانه الجزء المستفاد من الكلام فوضع الالفان  
من هذه المسائل دخول النصب فيها خبر مبتدأ جواز في اللفظ ولزوما في المعنى ومثل  
كلام ابن قتيبة قريك اكثر ما اضر بزيد ما علمه من لاسم صرفه وي واخرى ليس  
تتمعان • يعني مثل صقل وصيارف وملاكك يمتنع صرفه لعله تناميا لجمع في ذا  
قلت صياقله وصيارف انصرف صح بقا الجمعية وانضمام التثنية اليها والثانية  
من عمل منصرف وتكررت لثبات كل الاحاد فذلك انصرف كطواغيب وعلا نيب  
وكراهية ما اسم في الاستثناء منصوب به • وهو وانته له الحكان • يعني بيلة  
الاستثناء بغير وسوي نحو قام القوم غير زيد فغير منصوب على الاستثناء فنصبه  
نصب المستثنى وليس بمبتدأ وانما هو اداة استثناء وجره هو المستثنى فهو  
خبر في باب ما لانه سري اليه حكم مجروره فله حكم الاداة في المعنى حكم المستثنى  
في اللفظ وهذا الشبه ما يقوله بعضهم في المفعول معه كجيت وزيد ان الاصل  
جيت مع زيد فلما جاز الحرف وهو انوار وفتح اعراب مع على زيد فاجتمع المسائل  
في حكم الاسماء مجرور ملازمة ما اسم بيل النصب في اسم بعده وشانها لهما الاقران  
يعني سبيل ذلك عند وة فان لدا مع عذرة لها ثبات ليس لها مع خبرها قاله مجيب  
لأنها منصوب عند وة لا عمل لها في خبرها الا لجر فتزله تعالى من لدن حكيم خبير  
• وما اللذان جردا من صلة • لكن ما في الاصل موصولة  
يعني الموصولة في قول العرب فعلته بعدا للثبات والبيت يعنون بعد صغر الامر وكبر  
اي بعد مشقة فيه موصولة في الاصل جردا من الصلة في الاستعمال وقد رخصهم  
بعدا للثبات وقت والبيت صلحت وقيل للثبات والذين يراد به الداهية وقد رخص بعض  
الحاجة جازي الذين والبي يعني الرجال والنسب ولا يبري حاله على فعل شيء على تركه  
• ما مر بامر به وحرف • كلاما في الاصل بعد وفان • يعني مثل قوله  
تعالى لو كانوا غرا لو كانوا فعلا منه نصب عن العتمة المقدرة في الالف المحذوفة  
لأنها الساكنين يا تشون فحذف من الكثرة لنفسه الاعراب وحرفه الذي هو  
محله وذلك مما سيأتي حال الاعراب لانه وضع للبيان وهذا الاسم مفعول ذان  
• ما مر في كلمة موجب • وجوده وفقد هسيان • يعني مثل عدا صله  
الواو من العود وموجب هذه الواو الساكنة يا وجوده الكسرة قبلها ثم ات  
هذه الكسرة زالت وبقيت الياء في ابعاد وقد استوي وجوده الكسرة وفقدتها  
مع انما الموصولة ومن هذه المسئلة اشترى المتقدمة لان موجب الياء قد زال وبقيت  
منبهة على قصد العتمة ان لا توجت الواو لميل الالف قبل واحد ما عارض وروى في كلمة  
ولم يراج سمع الامران • يعني مثل الاحر اذا انقلبته حركة الهيرة الى لام التثنية  
فان سبب ابقيت الوصل في معتدل بالحركة المفعولة لانها عارضة وان شئت حذف  
الالف معتدل المفعول بالحركة بعد ها وعلى هذا الجاز الغرافي مذهب ورش ان تغير الان  
خفت اندمجت وحرفه بثبوت الالف ويحذفها وعلى هذا اقوي له من الاثنين بفتح ثون



من اعتبار السكون اللام لانه الاصل كما تقول من الرجل وتري في السائلين بالاشمين بادغام  
نون من في اللام اعداد خمس كما تقول من لدن وهذا وان كانا بيتين سئل عليه فليس  
هو المعتمد وجودا لغيره من معاني الكلمة الواحدة ولا استعجال الواحدة من العرب واذ  
نحو ما حكاه ابن عمن الما زني من قول بعض العرب في رضى وضوا وضوا بالسكون الضاد مع ايضا  
الياف عند روى بالسكون العارض في روى اللام التي كانت حذفت لاصل الحوكة فقالوا وضوا  
كما تقول في الاساطي ولم يفتدوا بالسكون حين روى اللام باو اصلها الواو من الرضوان  
وانما كان اوجب اغتلاصها بالكسرة في رضى كشق ودعى واما ما حكاه ابن عمن الكسرة الزاوية  
في الياف الباقية فتدخل هذه الكلمة على هذه الكلمة المعطاة في البيت قبل هذا مع ما ذكر  
فيه اعدادا ونحوه ما اسم كرم من الاسم قبله ما كواحد والاصل اشبات  
يعني اثني عشر في باب العدد حذفت العرب نون اثنتين منه لثبوتها عن منزلة  
اذ لا صفة فيه ولهذا يقولون احو عشر وكسرة عشر في الاساطي ولم يفتدوا  
اساطي كما لا يصح في اثنين لا يضاف وفيه النون اثني عشر كما في واحد في دلالة على  
الهمزة ذلك العدد لثلاثة عشر من اصلها سمان اثني عشره لكن في قوله في البيت  
والاصل اثان دون خميه فغني البيت شي مما تقدم في قوله ها هو لفظا كما لفظا  
وفي قوله ما كلمة مبي اسم اتي لغيرها وسيا في التثنية على نحو ذلك واسم لما لرفع وما  
من رافع لديه من قاص ولا دان يعني الضمير الواو في فصلك المسحوقا فكونت  
في دلالة اسم مرفوع دون رافع بغير منه ولا قريب وهذا يدور من الاساطي في اللسان  
وهذا وقع في كتاب سيبويه وعظم والله جعله فصلا وما من الحروف بلقي زايوا  
في لفظا ومعناها فبهاث اوفيهما واسم وفعل فصلا هت دخول ابن جلال  
يعني ان من الحروف ما يلقي زاي في اللفظ خاصة نحو انما ابداه واحد وانما يتكلم  
به الله انما ليسا قول في الموت وهم يظنون قما في المعنى زاي في المعنى في اللفظا فغني  
كافة او مبيغة او تكون الزيادة في اللفظ والمعنى معا فتكون تعالي فيهما رجة من  
الله وفيما تقدمت وما خطا بانه فمعه انقسام ثلاثة في زيادة الحروف مع انما حروف  
سعات فزاد على خلافة لاصل ونعني بدخول الاسم في باب الزيادة نحو قوله عنترة  
يا سامة من قنص من حالته حرصت على وليته لم تحرم روي ما قنص ومن قنص  
على الزيادة بتكلف وقد استجاب اهل اللغوة زيا حبن في مثل زاي حبن فغني  
وجبه ان كقولهم فصفه حبن واسم وقد راي بعضهم زيادة اسم الزمان كيوم حبن  
عند صافقها الى اذ تقولك يومين وحيدان لان ذلك اليوم والحبن هو مودلول اذ وقد  
اكتفي بها وحدها كقول الشاعر نمتك عن ملايك ام عجز وصعاده واساد صحبح  
وقد ناول قوم ذلك على ان الحبن هو المعتمد وسبقت اذ التمدل على محبته بنفسه  
وعلى ما حذفت ما هو مراد بليدتها قال وذلك انهم ارادوا قطع يوم او حبن على  
الاخافة مع التوقيض ولم يجمع لتوقيض الشون فيه من الجملة المحذوفة اذ هو  
مشغول بتقوية التيقين الذي هو من اصله فلا يلحق تنوينه على غير روي اذ اذ تعيدنا

المعنى

للمعنى الذي يحزنه وتحيلا للذات على المعنى وف بالتشوين الذي سئل فقالوا حينئذ  
اي حينئذ كانت ذلك ولهذا قيل ما يوجد في كلام العرب اذ هذه المشتقة بالزمان  
مشتقة من تنوينه لكن هذه لا تخلص الزمان ومضيه كما اكتفي بمكان البيت المقدم  
ونعني بدخول الفعل في باب الزيادة مثل قوله سارة بنيا لي بكر شاموا  
على كان المسومة العدا فزاد كان بين الحرف ونحوه وتقول ما اصبح ابردها  
وما اصبح اذ قالها العشي وكذلك ما كان احسن زيد فكان زاي في اللفظ ونحوه  
بمعنى الماضي ما مضى افعال تروى جمعا ولم صرف ولم يشركه في ثبات يعني  
اشيا جمع شئ من جهة المعين وهو في ظاهر امره على شكل فعال جمع فعل كغيا واقبى  
ونحوه واجبا فكان القياس يصفه كغيا يره لكنه لم يصفه قال له تعالى لا تشاؤوا  
من اشيا ولم يشركه في شئ بها هو من باب لم اختلف الحجة في وجهه فهو فعل  
معلوم عندنا لفرس من الكوثيين والاختلاف من البحر بين اصله اشيا جمع شئ  
مختلفا معا بخلاف الياف المتسورة والتم التحقيق وهو عندنا تكسي واكثر الكوثيين  
افعال مشبهة بفعل فبمعنى ومن ها هنا مجموعها على اشياء  
ما فعل امر وخطاب صامح بعينه ومنقضى الزمان يعني مثل خافوا وما  
وتذكروا وتاوا فاصبح هذا ونحوه للامر على جهة الخطاب والفعل الماضي على جهة الغيبة  
وصيغة الماضي بترك صامحا من لفظها فيه تروى الفعلان  
يعني مثل تخافوا وتعالى ونحوه في قوله تعالى قد افهم من تركي فخذ لماض وتقول  
هذا سببه فلا كان تركي على قراءة التحقيق فعلا مشارح على حرف الياين ويجعل  
الوجيين بين امرى العنصر تخاماه اطراف الرياح تخاميا وجاد عليه كل اسم هلال  
وبتقينا مضارع في قول الآخر فزوم تسامي عند باب رفاعة واي كلتين في كلمة  
واي فعلين هما خصان يعني يخلصن في كلمة مثل عيشين في عهد شمس وعيشين في  
عبد قيس وعبدوي في مثل عبد الدار ويعين بالفعلين المصنوعين فعلا التزاع نحو  
ضربت وضربني زينا لانها قد نساها المعول كما يتنازع الرجلان الش والمنازعان  
خصما لان كل واحد منهما صاحبه ويرفعه واي محتم مضاف واما شيا ما سيات  
يعني بالمضاف من المقتضات قول العرب اذا بلغ الرجل الستين فانيا ووايا الشواب  
بنا على ان ايا هو المحتم ونعني بالاشيا عيارا عن شينين في مثل قوله تعالى ففزع صحت  
فكرونا والمراد قلبان خاصة ما واحد ليس يعني فغني لكنه يقال فيه اشان يعني  
اليوم الذي بعد الاحد من ايام ويطلق عليه اشان وهو واحد تقول ليلة الاثنين و  
الاثنان لعمد ثلاثة واربعة وليس يعلم في الواحد على خلاف وضعه وانما كان  
القياس ان تعال اشان واسم يشيعه اللفظ بالاشين والاشية والاربعاء والخميس  
ما اسم يجمع فصلا حبن الحافض والمحفوض فصلان يعني ان الالف واللام  
الموصولة على القول باسمين تفصل من العوامل كلها على اطراف اختلاف الذي والنفي  
مع انهما معهما ولا يطرأ الفعل من الحافض والمحفوض بغيرها من الاسم والصحيح



اسميتها لوضوح ذلك في حيث يقع على غير ما يقع عليه صلتها فهو من تنبيهها للمكرها  
 ان قال لآل ولام واقعة على صند وتكون المتكلم في وضع هنا موضع الين وما الذي  
 هو حرف خاضع لفعل ما اضيقا لسمان يعني مثل لا بالزبد واخا لعمرو واسوس الحرب  
 ولا غلامي تك ولا يدري تك بل لآل للام حرف جر في الاصل مفتحة بين المضامين هذا في  
 ناسه وهو خلاف القياس وكيفية الموصول يكون صلة فذلك الذي هو موصول  
 يعني مثل جاني الذي هو منطلق منهم اي جاني الذين ابوه منطلق وقد استندوا  
 من استندوا الذين ولهم من الصام خلفه الهمات فتعصوا قيل الذين وكيد  
 ولا وقيل هم هو من صلة اي الهمام الذين ويصيح في الكلام ان يفتح الين الذي تاثيره  
 كرمه هذا على معنى الذي ياتيها هذو هكذا اما كان مثله وما الذي للمشا  
 وفي اخره دليل اعراب الذي لسان وذلك الاعراب في اسم سابق وذلك الذي في  
 اسم ثان فكيف يربطه عوضا من حرام ليس كذلك بجملة ان ما حرف اعراب محسن قد  
 ناب عن اسم حل في المكان يعني بهذه الايات الاربعة حكاية النكرات نحو من نحو سوي  
 حكاية المرفوع ومنها في حكاية المصنوع ومنها في حكاية الاعراب في الاسماء السابقة من حيث  
 وهذه المعلومات للاختلاف دليل الاعراب الذي في الاسماء السابقة من حيث  
 اعنت تلك الصلابة من خبره وقامت مقامه وكذلك لم يجمع بينهما وبين الخبر فلا  
 يقال من ومن الرجل والبيت الرابع يحصل ما تقدم في الايات الثلاثة والاختصار  
 عليه وحده ومن ما قبله فثان ما حرف اعراب محسن وقد ثاب من اسم حال في المكان  
 ما فعل امر جاز الحذف سوي حصوله ينفي على اللسان  
 فعل الامر في معنى الوجد تقول فيه ايا زيد فان وقع قبله ساكن من كلمة ونقلت  
 حركة المحركة اليه على قبا من المحركة قلت يا خير يا زيدا اي عن خبر واحد قلنا  
 يا خير فعمل من الفعل عن الحركة في مقل ونقول على هذا يا زيدا قل يا هذا فيقوت  
 الحركة واليا بعد هذا الخا من ضمير القائل الذي كان متصلا بفعل الامر المحذوف  
 ما اسم له حركة بعامل تنسخها حركة الاثران يعني المحدثه في كسر اللام وتكون  
 واذا قلنا الملايكة اسجدوا فمن ثم تال الملايكة بحركة الاعراب ذهبت بحركة الاعراب  
 وهي حركة الاثران ما حرف في لفظ حركة الاعراب والسكون فيه حاصلان  
 يعني مثل النكرة اذا وقعت عليه تنقل حركة اخره الى الساكن قبله في لغة من وقف تقول  
 هذا البكر ومررت بالبكر فعلى اللفظ جازية حركة والسكون معا كلاما حاصل فيه  
 ونحو دسا مع عطفي في كلمة غابن بعد عطفي يعني النون الساكنة وبعد او او وفي  
 كلمة طار من فوق في جيب اظها زها فرار من اللبس والمضاعف لو دغمت وبابها  
 ا دغام فاذا لم يكن ليسر وجب الاصل هوجب الادغام نحو ان فعل اذا دبته من وجب  
 او من ليس تقول او جل وبابيس فتدغم اذ لا ليس ههنا لعدم الفعل في كلام ووجود  
 الفعل ما عامل وعمل قد حصل وفي انغرام نعت وان يعني سيلة ليس زيد  
 نعيم ولاق عد فذلك ان عمل آبا وعمل في تابعه فتتصبه كما قال

معاوي النابشر فاسبح قدسنا بالجل والحمد لله فقد اهدت في التاب بها ومعلمها  
 مع وجودها ثم بدت من كلام الحرب ما علمت مع عدمها تقول زهير  
 يا لي اني لست مدرك ما مضى ولا سابق شي اذا كان جاييا  
 يرمي بحر سابق على نوه لست بمدرك وبنت سيبويه  
 مستام فتسوي معالي بن عسيرة ولا باعث الاسر غاربا جربا على تقدير  
 لغيره معالي بن في هذا يدع من الاعتناء ان تطرح الشيء مع وجوده ثم يعين عدمه  
 ما ذ و شامع نصد راي حاة في دين مخالفا ان يعني حكاية بوس من  
 قول بعض العرب حرف من قال ضرب رجل رجلا قبل سال عن الضارب وعن  
 المنزوب منه فخرج من الاستغناء منه ساربا وعن صدر ريتما الواجبة لهما وهو  
 ناد في باب فهدى سمجور لبيت اكملت قصيدة مدحورة المعاني  
 بعنقولة قد مدت بسورها فكشفتها نوافذ الازهار  
 بكر عليها حجب كسيفه يتنول القاطب لئلا ي  
 حتى يوا في ظلال شدة وتخل القلوب المعنى العايف  
 والمجد لله الذي عرفتيا من فضله عوارف الاحسان  
 ومجلد رب على من احلكت اياته في حكم العنرات  
 اخر الغن الثامن من الاشياء والنظائر على النام والكمال الحمد لله وهو من توفيقه  
 والمجد لله وحده وصلى الله على من انبيى بعد النبي الامم وعلى الوصا به وازواجه  
 وذريته وانصاره والذين معه وسلم تسليما كثيرا اديا الي  
 ان يرت الله الارض ومن عليها و  
 خير الوارثين وصلى الله على سيدنا  
 محمد كباة في الدارون  
 وعقل من تكن  
 العاقلون

**الفصل السادس من الاشياء والنظائر الخفية وهو في الامور والغرائب**  
 ليس الله الرحمن الرحيم وبه نستعين وما توفيقه الا بالله عليه توكلت واليه انيب  
 وصلى الله على سيدنا محمد المجدده والواحد والصلوة والسلام على سيدنا محمد الذي  
 كلمته بحاسنه باطنا وظاهرا هذا هو الفصل السادس من الاشياء والنظائر وهو في الامور  
 والغرائب **الكلمة الاولى** في الكلام قال الشيخ جمال الدين هشام في شرح المحمد  
 اجمعوا الامن لا يفتن من لفظه على انقسام الكلمة في ثلاثة الاسماء والفعل والحرف  
 وقال ابو حيان زاد ابو جعفر بن صابر قسا رابعيا ه الخالصة وهو اسم فعل قال ابن  
 هشام لست بدين الغويين ان الحرف يد لهي معنى في غير ونادى في الشيخ بها الذين است  
 الخامس في ذلك في التعليق ونعلم انه حال لعل معنى في نفسه وهو موضع يحتاج الى فصل  
 نظرا لتيب وعياره ابن الفاس اعلم ان معنى قول الغويين ان الكلمة لها معان معني في نفسها



اولا معني لها في نفسها يعني تارة ان الكلمة ان لم تمام معناها مجز و ذكر لفظها من غير  
ضميمة فبها المعنى بان لها معنى في نفسها وان كان المعنى معناه متوقفا على ضميته  
فبها المعنى بان معناه متوقفا على غيرها ومعنى ذلك انك اذا ذكرت الاسم وحده يفهم منه  
معنى نحو قام يفهم منه معنى نحو الرجل عتارة هو عبارة عن شخص وكذا باقي الاسماء  
يفهم معنى في حال الافراد واللفظ ايضا اذا ذكرت وحده يفهم منه معنى نحو قام يفهم  
منه اقتران القيا مر بالزمان الماضي وليس الحرف كذلك لانك اذا ذكرت حرفا لا يفهم منه  
معنى الا اذا اقترنه بضميمة من احد قسميه فانه قيل لا يجوز ان يكون الحرف بلام معنى  
عند ذكره وحده بل ينبغي من قبيل المبهلات وانما الحرف موضوع لا يميل فليس  
لاستلزامه يلزم من قولنا ان الحرف لا يفهم منه معنى في حال الافراد ان يكون من قبيل  
المبهلات لان الحرف واضح لان يفهم منه معنى في حال الافراد عند التركيب وليس  
الميل كذلك فان الميل ليس له معنى لا في حال الافراد ولا في حال التركيب وان  
الحرف له معنى في نفسه لان نقول لا يجوز ان يكون الحرف بلام معنى في نفسه  
اولا فان لم يفهم موضوعه لعله فلا دليل في عدم فهمه المعنى انه لا معنى لانه  
لو خطب بالاسم والفعل ومعنا لا يفهم موضوعهما لعله كان كذلك وان خطب  
بدون يفهم موضوعه لعله كان يفهم منه معنى عملا بفهمه موضوعه لعله كان اذا  
خطبنا اننا نأجل وهو يفهم انه موضوعه للاستفهام وكذا باقي الحروف فان  
عرفنا ان له معنى في نفسه ونسأله ان يكون هو ان نقول وان خطب به من يفهم موضوعه  
لعله فلا نسلم ان لا يفهم منه معنى واللعوبون كلامهم قالوا فلا ان هذا الاستفهام  
ولم يقيدوا بالتركيب دون حال الافراد فان قيل اي فرق بين معنى الاسم والفعل  
وبين معنى الحرف على ما ذكرنا قلنا الفرق بينهما ان كل واحد من الاسم والفعل  
يفهم منه في حال الافراد غير ما يفهم منه عند التركيب بخلاف الحرف لان المعنى المفهوم  
من الحرف في حال التركيب انما يفهم منه عند الافراد وهذا كلام ابن النحاس بحرفه  
وقد ذكرنا في شرح الجمل ان الذي في شرح الحمزة اذا بان انما بعد على ذلك في شرح التفسير  
ولم اراه فيه فاعلمه سيقط من الفسخة التي وقفت عليها وقد وقع ما هو اعم من  
ذلك وهو انه لما كانت الحكمة المشرفة سنة تسلم وستين وثمما ثمانية ذكرت هذا البحث  
في حاشية الخطاب بحضرة جماعة وفيهم فاضل من العجم وموطنه الدين بن محمد بن عبد  
الله المشير ازي فقال لي هذا البحث وبحث شريف الجرجاني طرقا ففتقر فان الشرفين  
ذهب الي ان الحرف لا معنى له اصلا لا في نفسه ولا في غيره وخالفنا في كلامه في قولهم  
ان له معنى في غيره والحق في ذلك رسالة ثم احضرت لم يفتقر اليه من المذكور بالعلماء كونه  
اختصر في شرح النونية كونه وسماه مرجعا لدين فرائده فغل فيه عن الشرفين هذا البحث  
فتطلبنا الرسالة التي فيها الشرف في ذلك حتى حصلنا **باب الاشارة** قال  
ابن الانباري في كتاب الانصاف بحرفه ان الشبهة والجمع مبنيان وهو  
خلاف الاجماع وذكرنا في شرح المختصر انه ذهب ايضا الى ان لا يتصرف مبني

في حاله الجرجاني الفصح **باب الاشارة** ذكرنا بن معطى في الفصول ان اسما الاشارة  
بفتيت لشبهها بالحروف قال ابن ابي في شرحه وتعليقه بنائها لشبهها بالحروف غريب  
ثم الرضا ذكر شرح **باب اشارة التثنية** قال في البسيط ذكر المير في كتابه المطبوع  
بالشفا في ان حرف التثنية المعنوية واحدة هو وضم اليها اللام لئلا يشبهها التثنية  
بالاستفهام **باب الاشارة** قالوا بول الحاشين بن ابي البرقع في شرح الايضاح لا يعلم  
خلاف بين النحويين ان حرف الزمان لا يكون جزءا عن البحث وظرف المكان يكون جزءا  
عن البحث والمصدر لان ابن الطراوة رد على جميع النحويين في هذا وقال مما سوا يكونان  
جزءين عن البحث والمصدر قال ابن هشام في شرح ابن يعين ان حرف الموضع جزءا  
ابن جني نحو زانله رة وعندى انه اذا حقت ونقلت فمير الى لظرف المير اظها رة  
لان قد صار ارضا موصوفا فاما ان ذكرته او لا فقلت زان لا شعرت عند فلا يصح  
منه ما نفع النحوي قال ابن هشام وهو غريب **باب كان** ذهب ابن معطى الى ان  
وام لا يجوز لتقدم حرفه على اسم كونه في الفصول قال ابن ابي في شرحه وما وقت  
وتثنية هذا المعنى متقدم وستاخرهم على بعض جمع من ذلك وقد اكثر اشرار  
والخصم منه فاجتهد ان احدا يوافق هذا المصنف في شرحه جواز ذلك وحكي من  
لا يشك من الشيخ تقي الدين الحلبي ان ابن النحاس نقل مثل ذلك وقال لهذا آخر سمى  
المثل وحكي ان الحاشين الموصلي سا فر الى مستحق واحتج بالمصنف وسأله عن ذلك فقال  
افكر فيه ثم اجتمع به من اخرجه وما دسار فقال لا تنقل عن فيه شيئا قال ابن السراج  
انما اقول بعلته ليس تقلد احد رضى طويل ثم علم لي حرفتيه نقله ابن النحاس  
في التعليل **باب ان** قال ابن مالك في شرح التفسير ان كان معنى ما بعد  
ان المحذوفة متساويا خفض ولم يقس عليه نحو وان بكاد الذين تقروا والحق بكم وان  
نظركم لكاد بين قال ابو حيان هذا ليس صحيح ولا اسم له موافقا **باب كان**  
قال الايدي في شرح الجمل ونسب الخلفاء ابن الطراوة النجاة في عبي وقال ليست من  
النواحي لان حكم النواحي ان يقدر ولها منعقد من معلوم يشبهه وانه لا  
تقول زانله يقوم وهو غير صحيح لان اذا قدرنا زان المعنى قد زان وان وقفه  
في عين زان يقوم على ما ينظر ان زان فاعل لانها لما عقلت على غيرها الزان لتفسير سمعت  
زان يقول كذا **باب ما** قال ابن النحاس في التفسير انما يعمل ما بشرط ان  
لا يتقدم الجاء وليس بظرف ولا مجز وقال ابن النحاس في التعليل نحو مثلا قولنا  
ما لي اذ ان زان وما عندك زيد فان الظروف والمجوزات مجوزة في غير ما  
من انواع التسعات وهذا الشيء اخص به ان يعصفوا ولا اعلم لغيره فان اس  
نصوا على ان يتقدم مطلقا على الجمل فزاد او جرحا وكان او غير **باب قد** قال  
ابن الدمام في الفقه قال ان العرف في كلام العرب على ثمانية عشر وجها الاول رفع  
الاسم بالماضي والمستقبل نحو قام زيد ويقوم زيد الثاني رفع الاسم ببابه لذكر  
نحو قام زيد انك انك انك بالاسم بالماضي نحو قام زيد انك انك بالاسم بالماضي



















**مناظرة بين ابن الاعراب والاصمعي** قال المزجاني ايضا قال الاخفش اخبرني  
 ثعلب بن ابي الاعراب قال دخلت على سعيد بن مسلم وعنده الاصمعي بلبثه قصيدة  
 الحجاج حين تمني الي قوله فان تبليت يا اذي ادم على نساءه فامسيتها اذا فقلت  
 وان اسلم القفا اذا فقلت للمعاينة لفتا دقال الفتا فقلت هذا خطا انما قال في جمع  
 الفتا فواء قال الله تعالى والفتا من الفتا وقال في جمع الرجال الفتا فقلت  
 راكبا وراكبا وضاربا وضاربا فاقطع قال وكان سبيلا ان يخرج علي فيقول قد يحمل  
 بعضا لجمع علي بعض فجمع الموت علي المذكر وجمع المذكر علي الموت عند الحاجة  
 اذ لك كما جمع الموت فلو ان المذكرها في هو لك وفي هو لك وفي هو لك وفي هو لك وفي هو لك  
 الموت وكما قال القطامي في الموت ابعار هذا الي اثنين ما بلة وقد اهرق عني عرقا  
**مجلس في يوم من الاعلام عيسى بن عمر** قال المزجاني في ما بلة اخبرنا ابو عبد الله الكوفي  
 عن عيسى بن عمر عن ثعلب بن ابي الاعراب في يوم من الاعلام عيسى بن عمر عن ثعلب بن ابي  
 قال بلغني انك تجوز ليس الطبيب الا المسك بالرفع فقال له ابو عمر هب من تحت وادخل  
 انك سمعنا في يوم من الاعلام عيسى بن عمر عن ثعلب بن ابي الاعراب في يوم من الاعلام  
 ابي في مديعة فلقناه بالرفع فانه يا واهبنا الي المنهج بن ثعلب بن ابي الاعراب في يوم من  
 النصب فانه يا واهبنا الي يوم من مديعة فوجدناه قايما في بيته فقلت  
 صلاته اقبل علينا فقال ما خطبك فقلت لوجهك نساءك من شمس كلام العرب فقال  
 هاتيناه فقلت كيف تقول ليس الطبيب الا المسك فقال انما مراني في كذب علي كرسني  
 فابن المزجاني وابن الحارثي وابن بطة الا بلة ايضا درة فقال له خلف الاخير  
 ليس الشرا لا العسل قال فما صنعت سودان هجر ما لم غير هذا النش فلما رايت ذلك  
 قلت كيف تقول ليس ملاك الامرا الا طاعة الله فقال هذا كلام لا دخل فيه ليس ملاك  
 الامرا الا طاعة الله والعلم بها ونصب فلقناه بالرفع فابن فلقنا ما سمعنا منه شعر  
 حين اني المنهج فقال له كيف تقول ليس الطبيب الا المسك ونصبنا فقال ليس الطبيب  
 الا المسك ورفع وجهنا فابن بطة فقلت في يوم من مديعة فوجدناه قايما في بيته  
 لم يرح بعد فاجرتنا يا سمعنا ما خرج عيسى خاتمه من يده فرفعه الي ابي عمر و  
 وفي اليوم اسد ذلك س يا ابا عمر ومجلس **ابو اسحاق ابراهيم بن السري**  
**الزجاج مع رجل عربي** قال المزجاني في ما بلة اخبرنا ابو اسحاق الزجاج يوم الجمعة  
 في مجلسه بالجامع القريبي بمدينة السلام وقد دس ابيما بوموسي الحاضر رجلا  
 عربي بمسائل في كيف يجمع هبتي وهبتي جمع التكميل فقال ابو اسحاق هبتي كاذبي  
 فادعهم واصلا الي الاول عندك السكون ولولا ذلك لظهرت في فقال له الرجل انما تعرفه  
 اذا كان اصلا عندك اسكون كما تعرفت كما راكنا في حارة غير مكسرة انما هو واحد  
 فلذلك صر هبتي ولم اصرف هبتي لانه مكسور قالوا انكرت من ان يكونوا اعلوا العين  
 في هذا الباب وصحوا اللام فثبتوا اليها ههنا التي هي لام غير المعتل ثم اعلوا العين

مثل رايه وغايه فقال هذا من ذهب وهو مندي جابر ثم قال له ابو اسحاق ارايت اني سأل  
 فهم كيف تصغر هبتي فقال لا تستقيم واليوب منك احسن فقال ابو اسحاق في تصغير  
 هبتي فتصغر يا ابا اسحاق في الاصل وتندم فيها ايا الاول التي هي لام الفعل وثاني  
 بيا المتصغير سكتة فلا يبرز حذفت شي والهب والهبية الصبي والصبيبة ثم قال له الرجل  
 كيف تصغر فتصير مثل جهورش وهي الجوز قال ابو اسحاق اما في من ذهب اما في  
 فيقال فيه فتصير لان اللام الاولى بمنزلة غير المفعول ما قبلها فاصغر يا شبي  
 مع ان ليس في كلام الا يا ان فصغر يا شبي الاولى من الاخيرتين واللام الثانية من  
 من ذهب الي عثمان في الاخفش يقول فيها فتصير قال اخذت الاخير واقلت لوصلي  
 في الفتا لانفتا كما قبلها فقال له الرجل تقول منها من قرأت فقال ابو اسحاق قال  
 في اراء مثل قرعاع واصليه في شبي مثل قرعاع وزنه قرعيع فقلت فاجتمعت ثلاث  
 هجرات فقلت لوصلي من ياتي في الهجرات ثم فلتبنتها الفتا لانفتاح ما قبلها  
 فقال له في وزن كسونه عندك قال فعولوه واصلا كسونه قلت الواو بالفتح  
 اليها سكتة وادعيت الاولى في الثانية فصارت كسونه ثم خفت فتصير كسونه  
 كما قبل في ميتوهين وطيب ميتوهين وطيب في لاما الدليل على هذا انك  
 والاعراب في ما فعلوه قال الدليل على ذلك ثبات ايا لانه لو كان اصلا لزمه الاقتلا  
 لانه لا يحال من كون وكان يحال فيقال كسونه ان كان اصلا فعولوه بالمكان  
 العين وان كان اصلا فعولوه بنحريك العين فواجب ان يقال كسونه فقال له الرجل  
 فما تقول في مرة سمعت ارس خفت الهجرات كيف يصغر ههنا فقال ارس  
 ولا اريد انها فقال له ولم وقد صارت لثلاثة احراف فقلت تقول تصغر ههنا  
 ههنا ومن عينيه فقال الزجاج هذا مما لفتك في ولو خفت الهجرات  
 فانه مقدر من الاصل والتخفيف بعد التحقيق قال فلم لا يكون تصغير ههنا  
 كالتصغير ههنا لان التخفيف ارس عارض والتخفيف فيه جابر وانما تقول في تخفيف  
 سمعته الجمع بين ثلاث ياء شواثل لا تكرر التحقيق ارس فلو خففته صار في  
 اربعة احراف وهو الاصل وسهلا حذف لانه ايضا ركا نه على ثلاث احراف فلتبنتها  
 الهاء في التصغير قال ابو اسحاق الزجاج في نظير كسونه في فلو خفت العبد ودقة  
 وفيما الطول والهيعة ويصدر بهام الرجل اذا جبن هيعة والطيرة  
 من الطير ان كل هذا اصلا عن البصر بين فيعولوه ثم خففته ما ذكرت لك وكان  
 في المجلس المشرق واخذ بياضا وكتب من وقته  
 • صبرا ابا اسحاق من قد رة • فذوالنبي ميتة في النصبر  
 • واهب من الدهر داوادة • فانهم قد فسخوا الدهر  
 • لا ذنب الدهر ولكنهم سمر • يستحسنون الدهر والمكر  
 • نيتهم بالجامع كلبا لدهر • بينهم مثل الشمس والقمر  
 • والعلم والحلم والحض الحضي • وشايع الاطوار الجحر



- والدرجوة الوطى في سبيلها
- اذ الربا احتج بها حضرا
- فذكرها وصفا فذكر بين الوري
- يا بين واليه كما لكبرا
- فظن جملها الذي دسه
- انهم لم يسوا العيون والفقرا
- فارسلوا الغد را الى عامر
- وفيه ثابستوب النذر را
- قاله ابا اسحق عن حماد
- ولا تصح منك بنو حماد را
- وعن حماد عن زكريا الوري
- خطيبهم من فيه كخبرا

قال ابو اسحاق يعقوب هذا المجلس سألني محمد بن ربه المبرور يوما فقال كيف تقول  
 ثم تصغيرا موي فقلت لما اقول امير فقال لي لو طرحت يا المتصغير مني بوي واشعته  
 في هذا فقلت تلك لغيرم تلك للمجنس وهذا له في نفسه فلا يطرح كما كان له في نفسه  
 حملا على ما كان للغير فقال حدث يا ابا اسحق **مجلس بن دريد** مع رجل غريب قال  
 الزجاجة في امانا ليه اخبرني بعضا حبا بنا قال حضرت مجلسا بي بكر بن دريد وقرسالة  
 بعض الناس عن معين قول الشاعر  
 • هجرتك لا قلا من ولكن وجدت بقا وذلك في المبرور د  
 • كثر الخبايا في الماء راتان المنيه في الوري د  
 • تغبير نفوسها ظا ونفس حاما في منظر من يعبد

قال الحام الذي يد ورجلنا ولا يصل اليه نيا لخم يحوم حيا ما ومعني الشعران لا بل  
 ما كل الاغامي في تصريف نفسي وتكلم حار ربه فتطلب التما فا وقت عليه امتنع  
 من شربه وحامت حوله شحمه لانه ان شربه في تلك الحال عاود ما السهم الذي في جوفه  
 بلغت فلا تزال تدفع شرب الماحي بطول ليه الزمان فيسكن فورا السهم ثم شربه ولا  
 يضرها فيقول هذا الشاعر فانا في تركي وصا لك مع شدة حاجتي اليك ايها علي  
 وذلك بمنزلة هذه الخبايا التي تدفع شرب الماء مع شدة حاجتي اليه ايها علي حبايتها  
**مجلس بكر بن حبيب** السهمي مع شبيب بن شيبه قال الزجاجة في امانا ليه اخبرنا  
 ابو بكر بن شيبه قال اخبرني محمد بن القاسم بن خلاد عن عبيد الله بن بكر بن حبيب  
 السهمي عن ابي قتال دخلت على عيسى بن جعفر المنصور وهو امير البصرة اعزبه عن طفل  
 له مات فبينما انا عنده دخل عليه شبيب بن شيبه المنعري فقال لبشر يا امير فان  
 الطفل لا يزال محتسبا بباب الجنة يقول لا ادخل حتى تدخل والدي فقلت يا العم دع  
 عنك لطا ورم الغا قال او لي تقول لصدا وما بين لانيه افصح من فقلت له هذا خطا  
 فان ومن ابن للبصر لانه انما البصر الحارة البصر البصر واللابة الحارة السود ليقال  
 لها لابة ولاب ولوبة وكوبه ونوب يعني واحد وان كلما انتعش انتكس  
**وقال** ابو بكر المزبدي في طبعه حاتم بن محمد بن حماد حريش سليمان بن ابي  
 شيخ الحزازي حدثنا ابو سفيان الحارثي قال قال ابو عبد الله كاتب المهددي قري عرييه  
 فنون فقال لشبيب بن شيبه واخا قري عرييه غير منقذ فقال ابو عبد الله لفتن عرييه  
 النحوي الجعفي الكوفي ما تقول قال ان كنت اردت الفز كيا لتي لحي زيقا لقا قري عرييه

فانه لا تصرف وان اردت قري من قري ما يسود فانه لا تصرف فقال انما اردت النحوي  
 فقال هو كما قال شبيب بن شيبه **مجلس** ذكرها صاحبنا في باب المسمي غريب مع  
 النحوي بين المزايدة على تصديق المتنين ولم افر على اسم مصنفه مجلسا في العباس  
 احمد بن يحيى مع محمد بن احمد بن كيسان حدثنني غير واحد من محمد بن كيسان صاحبنا ابا العباس  
 عن قوله عز وجل ان الله يسبك السموت والارض ان تروا ولين ان الانسان امسك من  
 احد من يده وقوله اولم ير الذين كفروا ان السموت والارض كانتا رتقا ففتقناهما  
 فقالا ابوا العباس يد ابا جعفر وباتين ثم اشركوا بيته وبين واحد من بعده فانه يقول  
 الجميع الاول ولا يلتفتون اليه وذلك ان الواحد يرا الفعل فيجعلون لفظا فعل  
 شركه لفظا فعل الواحد فيجعلون تفتير لفظا فعل الفعل على تقدير علة لغز من  
 المشترك بينهما اختيارا وفي اختياره فقول الله ان الله يسبك السموت والارض ان تروا ولا  
 وبين ان الله امسكها من احد من يده وقوله اولم ير الذين كفروا ان السموت  
 والارض كانتا رتقا وقال ربه

فان خطوط من سواد وبلق • كانه في الحد قوليع اليق •  
 فقلت له لا تقول قري فتجعله على الخطوط او كانه في الحد قوليع اليق •  
 وقال ان ذاك مما قوليع اليق فذهب الي المعني والموضع ولذلك قد هبوا اليه الي  
 المتما فاما قوله كانه فانه المسواد وايضا هو قوليع فاما في هذا فتقوليع قوليع  
 اليق • وما السواد والارض فيها لمعرب يكتفي بالواحد من الجميع فان شئت ردته على المعني  
 وان شئت على اللفظ واما قولك ذاك فان ذاك لا يكون به الا من جملته وكان هشام واصحابه  
 انكسما في ذلك الفعلا والاسم كذا يدرك واذا لم يتفق الاسم والفعل لم يجعلوا فيقول  
 طنت ذاك ولا يقولون ذاك • ولا ان ذاك والعرايين كذا لانه كتابه عن الاسم  
 والفعل فيقولون ان ذاك وكان ذاك وقال مثل ذلك قوله لو ان عصم محاسن وبن  
 سعادته لا ان ذاك • فشرك بين الا عصم ومحاسن بين وبن بل ومثل ذلك مما  
 اشركوا الان بين الواحد وجعلوا اللفظ عدد فتعدوا الفعل على تقدير لفظ الفعل المفرد  
 المشترك بينهما قوله في قول من جعل اللفظ المشافيه فوات عصم محاسن وبن بل  
 ومحاسن انشان وبن بل جعل تفتير لفظ فعلهم المشترك بينهما اما هذا فان محاسن  
 موضع وبن بل موضع فغير عنهما كانه قال فان عصم عن هذين الموضعين لو سمع  
 حديثك انزلا الاوجال منهما • تذكره بشر اواسي كبر انهما

• علي من الغيت استبدت مواطرح • فجعل اسمها كمن واحد وفيه تفسير ان اخر ان  
 ان شئت قلت بل جعله على الموضع والمعني فرد وده الى موضع واحد ومعناه  
 فروا السموت ومحاسن اليه • قال ابو العباس وكذا في اسم كبر فم فم فم  
 نحر كما راسه وقوله اشبه خفيف يريد بذكرت السماكين وهذا الرجل ايمه اصا بحت  
 القول من قبله واما قوله ردعا بين علي ما في قول الموضع اجود واسا وان الى  
 السه فلهذا لانه يقول السماك معني السموت والارض جميعا الارضين وكان هو



كما رد قوله تنبسم عن مختلفات فعل كس لا عذب ولا برقل على لسان ثم ردوها  
على انهم في موضعها ولو قال لسان من الغم فرد على الغم لانه بعضه وقال مثل قوله  
فما جئت به من الشيا مغليا وسبها خلا علمه الغم لا يمشي ذهب الى الغم وقرنتها  
هو الغم فربما ياء فهو خلف ليس انه ترك الشيا ورجع الى الغم وقوله  
هم من معون اذ زباد كانوا يربون اخلا لجمع مؤنثا  
ذهبا به الى الخلا وهو واحد والاختلاف من الاختلا ولا حاجة به ان يرجع بما في  
غمره وان شئت في التفسير ان في كل محلول لفظ واحد موضع الجمع وفي معنا  
كقوله تعالى الذين قال لهم الناس ان الناس قد جمعوا لكم فاذهبوا فموضع واحد  
والذين قالوا لآدم اقمناك من الجنة والذين قالوا لآدم اقمناك من الجنة والذين قالوا لآدم  
منه ولفظ واحد الواحد اخره الفصل على لفظ قوله الا ان جبر الى العتبة راجع  
فرد راجع على الجبر انهم جميع لان مثل لفظه يكون واحدا وقال عز وجل وان لكم  
في الانعام لعبرة نسيتكم لما في بطون فذكر في الانعام من الانعام وقال  
من اول وسبى خرا ليل زابير وادى القوم دونها والسوا حصر  
فجاءت كقوله وعود الموت شيا مية شيت عليه المصاحف  
فقلت لها فيني فان صحابي سلاحي وجربا المذراعين صامرا  
ترك زابيرا ورجع اليها وهذا لم ترك زابيرا ورجع اليها انما ذكر الجمل انما خطاب المرأة لان  
جملها والخطا هو **مجلس محمد بن زباد** الامري مع احمد بن حاتم قال حدثني  
خطابي نصر احمد بن حاتم قال الاحتمت انا ومحمد بن زباد الامري فسألت عن  
قول طيفل الغنوي تاليفه من في رثبه ولا يكمن خبرا معتقب  
فقلت له ما عني معتقب فقال انك لم تعتقب لخطا فقلت انما قوله معتقب ان سال  
عنا خبرنا نية بعد ما سالته اول مرة فقال انعتبت لخطا فاسألت عنه ومنه يقال  
نعتبت في الغم واذا غررت ثم ضربت من سننك ومولته بتاليف الاخبار وقال  
في منثله طيفل لخطا به ارسا جرد كانه صدور الفتا من تاليفه ومعتقب  
قال ان الخطا به البيت ارسا الخيل وهو قصاص الشعر وقوله كانه صدور الفتا  
في طولها واراد كانه الفتا والعرب تغفل هذا كقولك جملان على صدور راحلة  
وانما يريد على راحلته وقوله من با دي ومعتقب يريد من فارس با دي غير الاول مرة  
ومعتقب غزاتانية ومنه يقال صلي فلا ناول الليل ثم عفت بر يوصل تاليفه ثم سأل  
طاهر بن عبد الله بن طاهر ومعتقبه من الخطا عزيت طفيل  
كان على امرائه وسجامة سنا حزم من عرق بنه  
فقال له ما معنى هذا البيت فقال اراد ان هذا الغم من بعد ما اشتق كثر المنار  
فقلت له ويحك ما اشتق من هذا التفسير انما معناه ان له خيفة في جريد كعقيد  
النار ولعبه ثم انشده بيتا شحا هذا البيت قال امرئ القيس  
سبحا جوا واحضارها كجمعة السعد الموقد وقال روية

يعني

تكا اديها تها دي في ارق من كتنها شدا كضام الحرق  
قالا دعدا كانه اذ لم الحرق وقال لاجاج كانا بيت سرمان المعرفا  
فوق الجودي اذا ما سمعنا يقول من خفيف مدح كاشما بوقدان عرجا وقل  
اوس بن حجر اذا اجتمعنا شدا حبس عليه عرشيا عليه الشا بنو حرق  
وسيل بن بيت لطفيل كانه بعد ما صدرت من عرق سيد فخر حج البيل مبلول  
فقال كان الغرس بعد ما سالا الحرق من صدور من ذيب فقلت اخطا انما معنا  
كان هذا الغرس بعد ما برزت صدور هذا الخيل من عرق في العصف وكل طريق ومنه عرق  
فقال عرق من فخر من جبل فيقول كان هذا الغرس ذيب قد اصابه الخطر فهو يحمر  
ويعدو عن واثم يدا في سلا في هذا المجلس من بيت لحرورة  
مطالع اعدا به يجر ونة يا حاتم زجر المنيح المشير  
فصل ما معناه فقال يجر ونة هذا الرجل اذا نزل با حاتم في زجر المنيح ثم فسر فقال  
المنيح من قراح الذي لا نصيب له وانما هو تكثر في القراح مثل السبع والوعد  
فقلت له ويحك انما زجر ما حاله نصيب وهذا الحامل لا نصيب له ثم قال مشير  
وتفسير هذا البيت القيد المعروف بالغور فيبتهما وكثرة قوره وخروجه منه  
يقال سمحت فلانا في سنة والثانية تسبع مائة وذلك اذا اعطيت له ووردها  
سنة اخرى ما فقد لك هذا القيد بيتان فهو يتذكر به تكثر قوره والشدته  
فيه جحا قال ابن منبيل يصف قدا قد استعاره تكثر قوره **مجلس محمد بن زباد**  
كانه خلع الجمل في منبج فاراد يقول له منبج مستعار وقال عمرو بن قتيبة  
يا بديع منبج ومعلق تسمى بالزاق العيال منبجها فلو كان المنيح القيد  
الذي لا نصيب له ما كان يشير الى العيال ولكنه هو الذي يبيع ابي سنان  
فيقول ويبيع ثم انشد منه في القيد الذي يستعار ويعلم بعقب او يورثه الانسان  
قال لبيد دعوت فلا صا شلي تحت ظلاله بمشي الا يادي والمنيح المعتقب  
فانما عقب علامة لكثرة قوره ومنه قال دريد  
واصف من قراح النبع فصرع له عيلان من عقب وضرر  
الضرر ان بعض بالضرر من لثرفيه **مجلس محمد بن زباد** مع ياسين الويات  
حدثنا ابو عبد الله محمد بن العباس الزبيري قال اخبرني غير القائل بن محمد بن ابي محمد  
الزبيري عن ابي محمد يحيى بن المبارك الزبيري قال ابي لا طوف غداة يوم مكة اذ عني  
ياسين الويات فقال لي يا ابا محمد ما كنت اذ ارجع لثرفيه في صدره من معنى القدر  
فيما ندم وما كنت اود الا ان اصبح فالتفت قلت وما ذاك قال اخبرني في كلام المروسي  
ان يقول الرجل اريد ان افعل كذا وكذا شي وفعله فقلت فذاك غير جائز الا ان  
من الحامية اصره قد قال فما تقول في قول الله عز وجل ان فرعون ملأ في الارض ابي  
ان بلغ ونرسد ان نرس على الذين استغنوا في الارض وجمعهم اجمية وجمعهم الموارثين  
فما طيب به محمد صلى الله عليه وسلم وقد فعله لك قبل قلت هذا من الحكاية التي ذكرتها



تلك لا ذنبا لانه كان من المفسدين كان تقدير الكلام وكان من حكماء يوسيان من  
على الذين استمعوا في الارض فليكن ذلك بعد صلوات الله عليه وسلم كما في قصة يحيى وسلام  
عليه يوم ولد ويوم يموت ويوم يبعث حيا فصيحا في ذلك بعد صلوات الله عليه وسلم فقالوا ان  
الله خير اياها بعد فقد فرحت عيني بما شرحت لي **مجلس في عتبات المازني مع يعقوب**  
ابن اسبغت اخبرنا ابو اسحاق المزاجي قال اخبرنا ابو العباس محمد بن يزيد عن ابي عثمان  
قال جئت زيدا السكيت بعض المجالس فقال بعض من حضر سله عن سله وكان يمشي  
وبمن اين السكيت وقد فكرت في انما تجهمه بالسؤال بعلي بن علقم في البحر فليكن  
له ما تقول في قول الله تعالى فارسل معنا اخانا نكفل ما ووزن نكفل من العمل ولم يجزمه  
فقال وزنه معنل وجزمه لانه جوابه لا سرقلت في ما ضربه ففكره وسورفا سمعيت  
له فلما خرجنا قال لي فيحك ما حفظنا لود جملتي بين الحاجة فقلت والله ما امرت  
في القرآن اسهل مستحيا قال لوزن نكفل جملتي من انما ليكتمل واصله معنل فقلت  
الاول والآخر كذا وانتاج ما قبلها ثم حذفنا الالف لسكونها وسكون اللام فصار  
نكتمل **مجلس في عتبات المازني مع ابي محمد بن يزيد** قال اخبرنا ابو اسحاق المزاجي  
ابو اسحاق المزاجي قال اخبرنا محمد بن يزيد قال اخبرني المازني قال قال ابو محمد المزاجي  
يوما في مجلسه من سألني عن بيت من جميع ما قاله العرب لا امره فله على سبق فساد  
بعض من حضر قال ابو العباس السال المازني ولكنه كن عن نفسه فقال كيف تروي هذا  
البيت من كان سرورا سمعت ما لك فليكن مشورتنا بوجدنا ما  
يكد الفاسح اسرا يذبحه قد تم من قبل سبل الاسمار  
قد كن كيان الوجوه تستر ا قالان حين يدان للفقار  
فقال له كيف تروي هذا ابيدين فقال بوان فقال له اخطات فذكرتم قال قال الله هذا  
عاقبة الذين قالوا جئنا بالكتاب ونفخ في هذه الحكاية سوسن الحكاية او من الناس  
انه حكى ان المازني حضر مجلس المزاجي وهذا غلط والدي حديثي به علي بن سليمان وغيره  
ان المزاجي تكلم بحضرة الاصحى واسأل الله الاصحى وانما كان ذلك على الاقلوطه وانما  
**مجلس في عتبات المازني مع ابي الحسين سعيد بن مسعدة** اخبرنا ابو جعفر  
الطبري قال اخبرني ابو عثمان المازني قال قال لي الاخفش سعيد بن علي بن وجه اجاب  
سيبويه في تشبيه كسا كسا وان فقلت يا فتى سيبويه يقولهم جراوات وبينا وان  
لانما في اللفظ همة كما انها همة فقلت لي فيلزم على هذا ان يجر في تشبيه جرا  
جران على التشبيه يقولهم كسا ان لا تبادا تشبهنا لثبتي ففقد وجب ان يكون المشبه  
به مشابها في بعض المواضع فقلت هذا لا زعم ففكرت فقلت لا لزيم هذا فقال لي  
ابن الحسين ما تشبهنا ما بفس فاعلمنا جاعل ليس فقلت ما زيد في تشبهنا ايضا بليس  
ما في المواضع فقلت ليسا لطيفا لا المسك ومثل هذا اكثر ومنهم من يقول ليسا لطيفا  
الا المسك فذهب وانه لزم الاصل وذلك ان خبر ليس منصوب مشبها كان او موجبا  
لانها اخت كان واغنى فترك ليس زيدا لاقاها وانما كان زيدا لاقاها وانما من رفع فقال

بعض

ليس

ليس لطيفا الا المسك فذهب وانه لزم الاصل وذلك ان خبر ليس منصوب مشبها كان او موجبا  
لانها اخت كان واغنى فترك ليس زيدا لاقاها وانما كان زيدا لاقاها وانما من رفع فقال  
المجلس خبرها قال لست اجد اني اجد في الرمة  
في الشقة لاني انظر في رمة وليس فيها شفا الا مبدول  
القدر ليس المراد شفا الا مبدول منه ولكنه اخبار لا ينظر لانه اضرب على شريطة  
التشبيه ويكون الا في المسألة موحدة وتقدر بها التقدّم حتى يصح الكلام لانه  
لا يقع بين المتبادر والخبر فيكون القدر ليس لطيفا الا المسك ومثله ان ينظر الا  
ظفا تشبه به انكن لانظن ظفا لوجه الاخر ان يحمل ليس بمثل ما قبله في عملها  
الا في خبرها في يد عملها اذا دخلت الا في خبرها كما حملوا ما على ليس فذهبوا خبرها  
ليس في الرمة شيئا بضا وعي احد ما في الاخر الاجاز حمل الاخر عليه في بعض  
الاجاز فقلت هذا مثل ذلك وقد كان له لواجاز سيبويه في تشبيه خبر اجاز يحمل  
علامة التثنية غير منطوقه على صورته متوسطة فكنت ثم قال لي اجد لك ولا  
يلزم سيبويه ما قلنا وما احسن ما اجمعت له **مجلس في عتبات المازني مع جارية**  
حدثني ابو الحسن علي بن سليمان الاخفش قال اخبرنا احد بن يحيى عن ابن الاعرابي وصاحب  
ابن جارية امره انما حجة النجوم خفيفا تري اذا تشبه انكرا برحرا كان فظنا  
تحت وخرا او فرشا محسوة او را قال ابو الحسن اشبهنا ابوالعباس من هذه الاميات  
ثم قال لاصحاب الذين ما يقولون قصدا فيه فلم يصنع شيئا ففهمك ثم قال اخبرني ابن  
الاعرابي انما اسم بنته كان من فناداها وزجرى وكذا قال لوصاحب ابن جارية من القول  
يا عني ثم حذف لها المثل فليكن لرجل تروي خفيفا في الحاجة ويثقل خفيف وجعاف  
وندم معني ولقد وقوله اسرحا سريعا انه يصغر بقلعة النجوم وخفة الراس وقوله  
ملوة يريد رشا ورخدة المصاف واقام المصاف الله مقامه كما قبل جلال المصاف  
اهل المسجد **مجلس في عتبات المازني مع ابي الحسن محمد بن كيسان** حدثني  
بعض اصحابنا قال اخبرنا ابو الحسن بن كيسان قال قال لي ابو العباس كيف تقول من رث  
رجل قائم ليوه فاجبته بمصنوع قائم ورفع الاب فقال لي باي شيء رثوه فقلت بغير  
فقال اولس هو عندك اسه وتعبونا بتسميته فعلا داما فقلت لفظه لفظ الاس  
واذا وقع ثمة الفعل المضارع واحد في معناه لانه قد يعمل عمل الفعل بالاس  
بفعل واضار به قال فكيف تقول من رث رجل قائم ليوه قائم فاجبت برثه جمعا فقال  
لي فليكن ان تقول من رث رجل قائم فرفع برثه موضعا كما رثت به مقدما فلا  
ذكر خبر جارية احد قال ولم قلت لانه اسم جري مجري الفعل فاذا تقدم عمل حمل  
الفعل ولم يكن فيه خبر فاذا خرا كان بمنزلة الفعل المؤخر فلم يمان في خبره من  
الاسم المقدم برثه كما يكون ذلك في الفعل اذا انما خرا كما كان الفعل لوظنرها فلما  
يرفع ما قبله كان الاسم الجاري مجررا اضعف في العمل واخري ان لا يعمل فيها فقلت فقال  
لي فاجعل الاسم مرفوعا لا تشبه وما بعده خبره على من عكس لان خبر المستأخر عند كسر  
يكون مخفوضا ومنصوبا كما تقولون زيد في الدار وزيد اما مك فقلت ذاك



غير جائز لان خبر المبدأ اذا كان هو المبدأ بعينه لم يكن الامر مرفوعا كقولنا اني مضطرب  
وعبرنا به قايروا ما استبدد لك وكذا انك اذا قلنا مريت برجل ابوه فاقم قالوا هو  
الاب والمعنى فلا يجوز ان يتخلف ادراجه قال فقد جازي الشعر القصيح الذي هو حجر مثل  
هذا الذي ينكره قال امرؤ القيس

**فقل لنا بوم لذي بومة** . فقل في مقيل تحسه منغيب .

تقديره فقل في مقيل في غيب تحسه ثم قدم واخر كما ترى فقلت له ليس هو بل هذا التقدير  
فوق في في الوقت خاطر قال قاي من تقديره فقلت فقل في مقيل تحسه وتم الكلام كالتقو  
مررت بحضرة بوم كرميوا التقدير مررت برجل مضروب بوم ثم جعل كرمي لعنا للزول  
الذي في النية فكانه قال فقل في مقيل تحسه يقال له تحسه اي سكن في الحس الرحان  
ايضا ثم قال منغيب بعد ان تزل الكلام كالتقو منغيب على الحس فقال هذا الحصري وجه  
على التقدير قال ابو الحسن قد ثبت ان العباس الميمون جازي فقال هذا شئ كان خطري  
فما كنت الخوف بين لانهم زعموا انه ما في به امر القيس ضرورة ثم رآته بعد ذلك قد  
املا **مجلس سبعين الاخفش مع الهادي** حدثني محمد بن منصور قال سال الهادي  
اي الحسن سعيد بن سعيد عن قومه زيدا افضل من عمر واكرم منه فقال الاخفش افضل  
في هذا الباب اذا صحبه من فاما يضاف اليها موبعضه فلم يثن ولم يجمع كما ان البعض  
كذلك لا يثنى ولا يجمع ولا يوثق كقولك بعضا خواتك خرجن وخرجنا فخرج قال ابو  
عثمان انما معناه فضله من نوع الفضل وكرمه من نوع الكرمه وكان يعني المصداق  
فلم يثن ولم يجمع كما ان المصداق كذلك وقال الفران افضل في هذا المصداق يضاف الى شئ  
يجمع الفاضل والمفضول فاستثنى بثنائية ما اضيف اليه وجمعه وثانيته عن ثنائه  
في ذاته وجمعه فصار بمنزلة الفعل الذي اذا تقدم فيستثنى بما بعده عن ثنائه وجمعه  
**مجلس ابي العباس** فالتعب مع جماعة حدثنا ابو الحسن علي بن سليمان قال كنا عند  
ابي العباس فغلب فانشدنا القصصين من الفهم المرمي

**ناخرنا سنبقي الحياة فواجد** . انفس حياة مثلنا قد مرما .

**فلست على الاعقاب رمي الحرمنا** . ولكن على اعقابنا نطفر الدرمنا .

قصائد ما تقولون فيه فقلت لكم فاعل حياية على الاصل فقال هكذا رواية ابي  
عبيد وكان الاصمعي يقول هذا غلط واما الرواية ولكن على اقلنا نطفر الدرمنا متقولة  
من قوما والمعنى ولكن على اقلنا نطفر الدرمنا فاحات الدما ضيبي معقوبة وثبات  
قطر المفاد قطرها وانا وانسنا كاطوم فقدت يزفرها انفسها الحاشية من عودها  
شعلت ثرائث ترشقه فاذا هي عظام ودما .

فاذا فت حرقه فوه ترشقه . واغفر الغف من دما .

قالهم في موضع خفض عطف على العظام وتكسبه على الاصل مقصورا كما ترى وكان الاصمعي  
يقول انما الرواية فاذا هي عظام ودما ثم قصر المردود والاطوم بالقرعة الوحشية ويزفرها  
ولدها والنديش جمع انفس وعين الكلام **مجلس ابي العباس مع رجل من النخوس**

حدثني

حدثني علي بن سليمان قال سال رجلا بالعباس في مجلسه عن قول الشاعر  
مرجبا بالذي اذا جاجا الخير اوقاب غاب عن كل خير .

فقال لا يجوز ان يمدحه فقال بل يجوز فيه تقديره ان احدهما تفسير محمد بن يزيد  
قال بصيغة العطف والبلادة وتقدروا بالذي اذا جاجا الخير اي حضوره غيبة  
فمدح المصراع في ذكر بلادة وعقلته ثم قال اوقاب غاب عن كل خير معناه انت  
الخير عندنا فاذا غاب غاب عن كل خير لانه لا يرجع الى خير منه قال ابو العباس احمد  
انما وصفه بالحرمان فقد وتقدير الكلام عنده مرجبا بالذي اذا جاجا غاب عن كل خير  
جاء الخير اوقاب بعينه بالحرمان والشوم على كل حال وقد رواه غيره بالثب بجمع  
مرجبا بالذي اذا جاجا الى الخير اي صادق الخير عندنا فاذا غاب عنا تحرم ولم يبقا دف  
جاء وشمل هذا ما لم يمت

**سألتنا من اباك سراة تيم** . فقال ابو اسود سترار .

تقديره سادنا ايك تزل من سراة تيم فقال ابي ينتصب اياك يوقم السؤال عليه وتزلا  
بول منه ومن رفع بالاسماء وسراة مبتدأ وان وسودة خبرها والاسماء ان في والخبر  
خبر الاول وقوله فقال ابي تعهد به هو اي يكون خبره مشددا مشروا ان شئت وروخته  
بالاسماء والخبر بعد مقدمه كما تقدمت في السورة وروته **مجلس ابي عمرو بن العلاء**  
**مع ابي عبيد** حدثنا ابو الحسن علي بن سليمان قال حدثني محمد بن يزيد حدثنا الهادي  
عن ابي عبيد قال سمعت ابا عمر والعلاء يقول سمعت عليه اجرا فسالته عنه فقال  
هو لغة فنيحة وانشد قول المرق العدي . وقد غدت رجلي الى جب عررها .

نسبها كالمحور القطاة الحطرقية لا تحذ تحذنا اذا وتحد تحذنا معني **مجلس**  
**ابي عمرو مع الاصمعي** حدثنا ابو الحسن علي بن سليمان ثنا ابو العباس احمد بن يحيى  
ثنا ابو الفضل الربيعي قال سمعت الاصمعي يقول سمعت ابا عمرو بن العلاء يقول  
الشفيع بالعين غير مجبة ان يفعول القلب شئ فلا يلزم بقا وقد شعفتني بسعفتني  
اذا التي في قايه لره وانشد المارق بن حطرا لبشكري وبشكتما كان يشعفتني  
منه ولا يشكتك كالباس . قلت قراءة الفراء قد شعفت جابا لفتن معجزة وشعفتني  
بالعين غير مجبة **مجلس الاصمعي مع الكسائي** حدثنا حماد بن اسحاق عن ابيه قال  
كنا عند الرشد فحضر الاصمعي والكسائي فقالا للرشد عن بيت الداعي  
فقلوا ابن عفان الخليفة محرم . ودعهم فلم ار مثله محذولا . فقال الكسائي  
كان قمارم بالحق فضحك الاصمعي فقال للرشد ما منك فقال والله ما اكرم بالحق وكا  
اراد ايضا انه دخل في شهرهم ثم كما بقا لا شهر واعوام اذا دخل في شهر وفي عا مر  
فقال الكسائي ما هو الا هذا والا فامعنا لاهرام قال الاصمعي فخير من من قول الكسائي  
ابن يزيد فقلوا كسومي بيل محرم . فنولي كسومك بلفظ اي احرام كسومي فقال للرشد  
الكسائي قال المعنى فقال ليريد ان عثمان لم يات سببا بوجب تحليل دمه وكل من بعد شمل  
ذلك فهو في دمه فقالا للرشد بالاصمعي فاشطاق في الشعر **مجلس ابي يوسف مع الاسود**

ي







وسما مرض لك من مثال هذا فلا ينعس في معانيه به فان اسرى لك واقضى اليك فيه ما عندك على ما يفتح ما يتناهي اليه علمي ان شاء الله تعالى **المسئلة الاولى** اما قولهم هذا زيد السعدي سعد بك وقولك كيف جرت سعد وما الاختيار فيه فان هذه المسئلة تختار فيها الكوفيين المحضين فيقولون زيد السعدي سعد بك قالوا لان معنى قولنا زيد السعدي زيد من سعد ثم يقولون سعد بك على الترخية لا يربى سعد الكلام الاصناف وليس يستعملون اجارة نصبه فاما اصحاب الجرس فلا يجوزون خفض هذا البنية لان قولنا زيد السعدي سعد مرفوع وليس مرفوعا وانما اليها المنصرفة في اخر ذلك على النسب اليه ولا يكون المضاف اليه اولا والدال على الاضافة اخيرا ولعمري ان النسب اضافة لانا اذا قلنا رجل بكري ونصحي وانما نصفيه اليه ولكن على طريقة المضاف والمضاف اليه وليس ها هنا لفظ خاص ولا مخفوض قد سمي سبويه النسب اضافة على الوجه الذي ذكرته فكيف يقول اصحاب زيد السعدي سعد بك بالنسب على في سعد بك ولا يستعملون من الرفع على معنى هو سعد بك وليست هذه المسئلة مسطرة لاصحابنا في شئ من كتبهم البتة وهي مسطرة في كتب الكوفيين ولكن سالت عنها يا بكر بن الحنايط وابن شخير فاجاباني بما ذكرته **المسئلة الثانية** كيف الاختيار في النسب المعاد رايا وجرجرا يا قالي قالا اما جرجرا يا وما رايا فاذا اختار في النسب اليها ان تقول جرجرا يا وما رايا يسمي بعد الف بعد ها يا النسب وقياس ذلك الذي في اخر جرجرا يا وما رايا يلزم حذف في النسب لان الالف في النسب اذا وقعت خامسة فصاعدا يلزم حذفها كما تقول في النسب الجرجري جرجرا يا والي جرجري محض هذا متفق عليه فلا خلاف فيه فلما وقعت الالف في هذين الاسمين سابقا كان حذفها لازما فلما حذفت الالف بقيت في اخر الاسم باقية الغنى موضع حركة جرجرا فلم يزل قلبها الالف والاياء لانه هجرة كما يلزم مثل ذلك في شقا وشقا وكذلك كل ما اواو ونعت طرفا قلبها ان لم يلزم قلبها الف والاياء لانه هجرة كما يظهر من كل ذلك هجرة على هذا القياس فقليل جرجري وما رايا كما ترى وقال سيبويه في النسب الجرجري وما رايا جرجري وما رايا في النسب في الالف والآخر لا يثبت سادسة وقلت ان قلبها الف لوقوعها طرفا قبل الالف ثم تبدل منها هجرة وانما ثبت قلت جرجرا وي وما راوي في بدلت من الهجزة واوا كما اجازوا في ساسما وي وفي ساسك وي وفي شقا وشقاوي فتشبه بها جرجرا وي وصيراوي وشا احبا روا في التشبيه كسا وان وسقا وان تشبها بقولهم جرجرا وان والوجه الهجرز ولذلك قد اجاز سيبويه في النسب اليه وسقا به وصلابه وسقاوي وصلابه والاختيار في شقاوي وصلابه على ما ذكرت لك واما قالي فلا تيسر من هذا لان هذا من جنس الاسماء المرفوعة من اسمين نحو معدى كرب وبعبك وراسم من وشقر اخر من قولهم ذهب الغنم شعر يترى مغفرتين وذهبت غنمه شقر زيد وروى ذلك فلا خلاصه سبويه في هذا انما يصح هذا الاسم وذكرته من اسمين جعل اسما واحدا للنسب اليه هذا الجنس من

الاسم يضاف والاخر والنسب اليه لصدر قولك في النسب اليه معدى كرب معدى والي راسم يترى راسم والي بعد بك بجري وما راوي لعمري بعد بك قولهم من اصطلاح العامة عليه وانما وجب حذف الاخر من هذا الجنس في النسب كما يعرف هاتين التائين لان القياس فيهما قولهم في طلحة طلحي وفي عاتبة عاتبي فكذلك قالي قالا النسب اليه قالي كما ترى بعد العين والنسب اليه الصدر كما ذكرت لك **المسئلة الثالثة** كيف الاختيار في قولهم هذه ثلثية درهم فضة خلاص والرفع اياها النسب اما الوجه في الفضة والخلاص والجبا دقا لنسب لان هذا تمييز جنس الفضة وتخصيصه وقول هذه ثلثية درهم فضة خلاص اياها نصبه على التمييز والتفسير فتبين ثلاثية بالدرهم المحقق لانها وان كان مخفوضا فهو مفسر كجنس الفضة لان كل ما جاز ان يكون درهم وعبره درهم ثم تمييزا بالجملة بالفضة ففي جملة الدرهم الذي دل عليه الدرهم بالفضة لان الدرهم حارون تكون فضة وغير فضة من شبهه ونحوه ورواها وحديثه تميز الصفة بالخلاص لان منها خلاصا وغير خلاصا ثم تميز ذلك بالجملة وهذا وجه الامر اب والاختيار في الرفع جاز على اخبار المتكلم فنقول هذه ثلثية درهم فضة خلاص جبا دقا اي هي فضة خلاص جبا دقا واما الاختيار في الرفع والرفع لافردتها بالرفع فنقول هذه ثلثية درهم وازنة فترفع على الفخت لانها ليست مما يميز بها ما قبلها لانها غير مسمى بجنس من جنس اذا كانت مرفوعة على جنس من الاجناس كدلالة الفضة والخلاص والجبا دقا وانما هي نعت كانه راويها وازنة كاملة غير فضة والنسب فيها جاز واذا ذكرتها مع الفضة والخلاص والي نصبت معها فقلت هذه ثلثية درهم فضة خلاصا وازنة جبا دقا والاختيار ما ذكرت لك **المسئلة الرابعة** كيف الاختيار في تعريف ثلاثية درهم لاجتماعها البصر يجمعون في هذه الادخال الالف واللام في الاسم الاخر المحفوض فيقولون ما فعلت ثلاثية الدرهم والدرهم والدرهم في الدنيا وكذلك كل عدد فمن مخفوض مضطربا اليه فنقول ثلاثية الدرهم والدرهم في الدنيا وهذا هو القياس في تعريف كل مضاف فيعرف المضاف اليه مثل قولك هذا اعلام رجل وقرس عبد يعول في تعريفه ما فعلت ثلاثية الدرهم والدرهم في الدنيا في تعريفه المضاف اليه قال ذلك والوجه انشده سيبويه وهل يرجع التسليم او يكسفا لعمري فلا الالف واللام في الرسم البلاغع ولم يقل ثلاثيات الاماني وقيل الفرزدق انشده ابو عمرو الخمرى رحمة الله ما زالوا يعتقدت الياء ازاره فمما قد درك حكمة الاسماء

بادخالا لالاف واللام في المضاف اليه نحو قولك خمسة الاثواب وخمسة العنان و

له



واللام فخر فنه بها وانما حوله السايه في ذلك على السماع ولم يكن لروى رجلا الله تعالى / لا  
ما سمع ولكن ليس هذا من لغة الفصحى ولا من بوحه بلعنه وليس كل شيء سمع من  
الشواذ والنواذر يجعل اصلا بقاس عليه اخبرنا ابو اسحاق قاهرهم بن السري ان حاج  
قال انها ثمانية عشر من فخر بن يزيد المرد يقول اذا جعلت السواد والاشواذ عترة  
واعتمدت عليها في مقاييسك كثر ثرك لانك واجهنا ابو اسحاق قال اخبرنا ابو العباس  
المردى قال اخبرني ابو عوف المازني قال اخبرني ابو عوف ومعالج بن اسحاق الجعفي قال اخبرني  
ابو زيد الانصاري ان قوما من العرب يقولون هذه العشرة الدرامم والحسنة  
الاثواب فيصحون بين الالف واللام والاضافة قال وليس هم بل لغيا **وقد** جي  
انضا الاخفش سجع بن مسعدة هذه الحكاية عن بعضهم ورد لها وتقول ليس  
بما خوذ بها قال ابو عوف الجعفي فقلت لمن خبر هذه الحكاية الدرامم والعشرة الاثواب  
بالمخض كيف تقول هذا نصف درهم وثلاث الدرامم الخبر هذا النصف درهم  
والثلاث الدرامم فقال له هذا عرجا بن لا قوله الا هذا نصف درهم وثلاث الدرامم  
فقلت له هذا العمل بينه فقال الفصل بينهما ان العرب قد تكلمت بذلك ولم تتكلم  
بهذا فقلت له فهاهنا رواية اصحابنا عنهم فهاهنا رواية رواتكم وهذا بيت الفخر ردي  
وبيت ذم الرمة وبعد فخر الغيا من اللام في تعريف المصنف انما يعرفه المعنى  
اليه فلم يأت بمصنوع واذا كان العدد مصححا بمصنف الجعفي فاردت تعريفه  
ادخلت الالف واللام في اوله ولم تدخل في الميم لانهما احداهما ان التثنية لا يجوز  
تعريفه لانه واحد وال على جسد الواحد من الجسد متكرر ولا خلاف في تعريف  
الميم منه لا نقطاه عنه وانقصا له منه فلا فائدة في تعريفه اذا كان المقصود  
بالتعريف لا تعريف به فيقول ما فعل الا احدى عشر درهما والستة عشر ثوبا والخمسون  
درهما والستون ثوبا وقد تكلمنا شجرة هذا هو القياس وعليه اجتراح جملته الفخرين  
من العبريين والكوفيين وخلاف القاب وقد اجاز بعضهم ما فعلت الثلاثة العشر  
درهما فادخل الالف واللام في موضعين وذلك خطأ لان هذين الاسمين قد  
جعلوا بمنزلة اسم واحد وانقص منه اجاز به بعضهم ما فعلت الحجة العشر الدرامم  
فادخل الالف واللام في ثلاثة مواضع وهذا كله فاسد وقد تكلمت في هذا ولا ما فعلت  
العشرون الدرامم وعليه اكثر الكتاب ما فعلت به ما ذكرت لك وقد جازي كلام العرب  
ما ركب من اسمين جعل اسم واحد ثم عرف فادخل الالف واللام في اوله وذلك قول  
ابن حجر لشد مسبوقة والفرا لا صحيح والجمعة تعاقبة القلغ الشواريا  
وجرح الحارث بن جوشا . فادخلوا الالف واللام في صدر الاسم ثم بعد وبما الميل  
الخامسة فذلك هذا عشرون درهما تصغير او تصفات وما الوجه في ذلك الوجه  
في تصغير او تصفات صفة للعشرين وليس ما يميز العشرين في سائر الاحساس  
والنصب بعد ذلك جاز على التمييز والرفع احوال المسألة السادسة فذلك ما فعله  
في تانيث قوله من جاز بالمسة فله عشر امثاله اعلم ان هذه الالف تقرأ على وجهين

مرجا

من جاز بالمسة فله عشر امثاله يتنوين عشرون وفتح الالف خمسة والعشر وجعلوا  
العشر حسات وقد كان اشوا لان ذلك الحسة قد جري متصلا بالعشر فلا يفسد في  
ذلك ويتنوين جازا بالمسة فله عشر امثاله يتنوين عشرون وخفض الالف والمثل  
من كروكنا ث حلا على المعنى ان الالف حسات والاصل فله عشر حسات امثاله  
ومثله مما انت حلا على المعنى واللفظة مذكر فكذا بناتي ربيعة ربيعة الله تعالى وعني عنه  
فكان محض دون من كنت انتي . ثلاث شخص كاعيان ومعصر .  
ومثله قول الاعور من البر الكلاي .  
وان كالا باهين عشر ابطن . وانت بري من قبايلها العشر .  
فانت والبطن هذا لاختلاف فيه لانه جعل البطن قبيلة فله على المعنى وقسم  
ذلك بقوله وانت بري من قبايلها العشر ومثل ذلك قول الله عز وجل وقطنا هم اثنتي  
عشرة سبأ طافضرا لم يجمع ولم يقل اثنتي عشرة سبأ كما تقول رات اثنتي عشرة امراة  
ولا تقول رات اثنتي عشرة امراة احد الا في السبعة والتسعين الا بواحد  
على الجسد ولا يفسر بالجمع والجواب في ذلك انه كما قصد الامم ولم يقصد البسط نفسه  
لمجران يفسره بالسبط نفسه ويوثق ولقد جعل الاسباطية من اثنتي عشرة  
وهو الذي سمي الكوفيات المترجم فهو مضمون على اليد لانهما القيت في صرة  
بلام ولوكا بالامة لئلا يفسر عشرة امراة ولم يقل بما انه قد طابق اللفظ المعنى  
المسئلة السابعة فذلك ما فعله في ترتيب ارضين ولم يركبوا خمسين في العدد العشرة  
في ذلك لان الارض موشة لاختلاف في ذلك ويقال في تصغيرها ارضيه وما كان  
من الموشة على ثلاثة احرف لاها فيه لثلاث فهو بمنزلة ما فيه ثلثا لثلاث  
لانها مقيدة فيه لا ترى انما تزدق في التصغير فيقال في تصغير هند وعين  
وشمس وارض هندية وعينية وشمسية وارضيه هذا مطرد في جميع متعدي  
الامكانات من نحو حرب وذود وما اشبه ذلك فان الالف لا تخرب في التصغير لانها  
في الاصل معاد رسيمة وما كان على ثلاثة احرف من الالف الموشة ساكن الوسط  
مفتوحا لا على صفة واحدة وحذرة فاذ جاز جميع السلامة فتح الاوسط منه فمثل  
صفتات وجفانت وضربا وضارسات كذا انما يجرى كذا اسم موشة ولقد كانت  
العرب في جميعها ارضيات ثم لما قالوا ارضون يجرى بها لواء والون استعير  
لها جامة وشبهه وبها لا ية موشة كما انها موشة وان لم يكن مثله في النقصان  
لانهم قد يشبهون البني بالشيء وان لم يكن مثله في جميع احواله جركوا اوسطه بالفتح  
كما كان في الالف واللام هو الاصل فقالوا ارضون ففتحوا كما قالوا ارضات  
ففتحوا لان ذلك هو الاصل وهذا ذهل عليه ذلك سبويه فقلت العمل فلم قالوا  
اهلوك فاستخروا الهاء ولم يركبوا كما جركوا ارضين فقالوا لان الامل ان كفا دخلوا  
الواو والنون فيه على ما استخروه ولم يفتحوا الى تحريكه اذ ليس بموشة في بعض الاحوال  
الالف وانت تفتح كذا لك الله تعالى شغلنا امرنا واهلكوا وقالوا في قوا



انفسكم واهلككم تاراقا لسيبويه فقلت له قال قالوا اهلا تخرجوا من جرحوا باللف  
وايقا قال الخليل السعدي . وفيما هلات حول ليس بن عاصم .  
اذا اذبحوا بالليل يدعون كوثرا . فقال شيموه با رضات فتقوا الذئب قال  
سيبويه ومنهم من يقول اهلات فيسكن الها وهو انيس والخر بي في كلامهم كثر وهذا  
من اشوا الذي يحكي كذا ولا يحصل الا بالجمع اهلا اهلات ومثله في الشذوذ  
قول بعضهم في جمع حرة حرون والحرة كل رضى حرة حجارة وكل جيل حرة والقياس  
حرات وحرات لانه لم يجمع نقصان فجمع بالواو والنون عوضا عن نقصانه وهذا نظير  
قولهم ارضون وذكر يونس بن حبيب ان من العرب من يقول ارضون فيريد في اوله همزة  
ويكسر هاء وهذا استل من الاول واما جنس فليس من ارضان في شيء ذم اسم من الجرح  
من لغته حرة ولا واحد له من لفظه يطق به وانه موحى له فلا شيء من ذلك وارضون  
من ارضاء ولم يجمع حرة في العدد حرات ثم يدخل الواو والنون عليها كما قيل في ارض  
ارضات ثم ادخلت الواو والنون عليها فدللت على حركتها المسيلة لنا منه قول الشاعر  
اشدد يدك من شوي بما احذر . بعض فبدرك جابعد خلفا . وقول زهير  
الا لاري ذالمة اصيون به . فتشركه الايام ومن كاهيا . وتوكل ما لوجه  
في قوله فبدرك وقوله فتشركه الايام فالوجه فيه النسب على الجواب لان الرفع في مثل  
هذا يكون على احد وجهين اما على العطف على الاول اذا كان بحسن اشتراك الثاني مع  
الاول فتوكل ما تانيها فتشركه ثلثة رفع كانه قلت ما تانيها وما تشركه ثلثة او على القطع  
والاستدراك فتوكل ايضا في هذه المسيلة ما تانيها فتشركه ثلثة فالتشركه ثلثة ومثله  
دعني فلا اعرفه اي دعني فاني لست ممن يعود كما قال الشاعر .  
فلا زال قبر من نبي وجاسر . عليه من الوسي خرد واصل .  
فصعب جودا ما وعونا هفورا . ما تبعه من خير ما قاله سكر .  
كان قال في يمينه ولم يحمله جوايا وكذا انقول ما تانيها فتشركه ثلثة اذا جعلت جوايا  
فيكون ذلك على معنيين احدهما ان يكون التقدير ما تانيها فكيف تشركه ثلثة اي لو تانيها  
تخذ ثلثة والوجه الاخر ان يكون التقدير ما تانيها الا لم تشركه ثلثة اي منك ثلثة ان تشرك  
ولا حديث منك وعلى هذا الوجه النسب في البيت الذي سالت عنه فقلت في قول  
زهير لعن الايام وكما هفورا وكذا لك ما احد يمين فبدرك جابعد خلفا  
الا ترى انك لو رعت على العطف لكان التقدير لا لاري والامة ولا سر كمالا نام وهذا  
غير مستقيم وكذا لك البيت الاخر فاحذر مني ولا يدرك وهذا محال لانه ليس برب  
يقول لا يمين احد ولا يدرك من خلفه على نفسه جمعا لان المعنى لا يمينه ولو رعت  
ايضا على القطع والاستدراك لم يستقيم واذا بطل وجه الرفع فليس الا النسب على  
الجواب المسيلة لنا بعبارة ما يرد عن شيء فيجيب فيه وما يرد عن شيء فيجيب فيه  
اما قوله لعن شيء فيجيب فيه فيجوز فيه النسب والرفع النسب من وجهين والرفع  
من وجه واحد وجهي النسب انما يكون التقدير ما يرد عن شيء فيجيب فيه

النسب والتقدير من الامم يحجب فيه اي قد رتب لفلان هذا معنى الكلام ونسبه على الجواب  
والوجه الثاني ان يكون التقدير ما يرد عن شيء فيجيب فيه اي لو رتب لاجاب ووجه  
الرفع على العطف ما يرد عن شيء فيجيب فيه اي ما يرد عن شيء وما يحجب فيه وهو في  
لان ما لا يرد عنه لا يجاب عنه ولكنه جازع مع فتحه يدخل في النسب مع الاول واما قوله  
ما سألني من شيء فيجيب فيه فليس فيه الا النسب لان وجه العطف فيه مستقيم الا ترى  
انك لو قلت ما يرد عن شيء وما يحجب فيه كان غير مستقيم ولا يستل به وقطعه مما قبله  
غير جازع فليس الا النسب على الجواب وفيه المعنى ان الغذاء في المسيلة الاولى ما يرد  
من شيء فيجيب فيه بالنسب والتقدير من الامم يحجب فيه اي قد رتب لفلان هذا معنى الكلام ونسبه على الجواب  
الاخر ما يرد عن شيء فيجيب فيه اي قد رتب لفلان هذا معنى الكلام ونسبه على الجواب  
العاشر قوله ما السبب في قولهم في النسب الى طي طاي وما الاصل في طي ومن اجاب  
شيئا اشتقاقه ما فوطهم في النسب الى طي طاي قال النسب في كلام العرب على ثلاثة اشياء  
ضرب متجانس ووجه واحد سادس انه يحفظ حفظا ويودي ولا يقاس  
عليه وذلك قولهم في النسب الى اسامة علوي والي اشنة شتوي والي الدهر دهر  
والي ارجوح ووالي والي داور داور ووالي طي طاي والي اري راوي والي مروس  
برادة الرائي وقد قيل مروي من القناس قالوا في النسب الى البادية بدوي وفي البحر  
بحري بكسر الباء هذا قول سيبويه وقال غير بل قولهم بحري قيس لانه يقال للبحر  
الرفوة بحري بالفتح والباء في هذا التانيث ويصح بكسرها وحذفها لقائنا  
قالوا ولم في النسب حذفها لهما فاذا حذفنا الهمزة كسر الباء وهذا مدح حسن ومن  
ذلك قولهم في النسب الى ابي ابي ووالي حروري ووالي جلولا جلولي  
والي خراسان خراسي ووالي اساف على القناس ثلاث لغات حكها سيبويه قال  
سيبويه ومنه قولهم في النسب الى صنع صناعي بالنون وكذلك قالوا في النسب الى يهر  
ويهمزة من فصاحة يهراني بالنون والي دستور مدينة دستوراني بالنون وقال ابو  
العباس المبرد بالنون في قوله دستوراني ويرياني وصنعاني يدل من الهمزة كما انما في  
عطف ان يدل من الالف التانيث التي عطفن والفق عطفن بجزلة الالف التانيث التي  
حمل المبدلة منه الهمزة لانه اجتمع الالف التانيث في بديلة التانيث ههنا لانه  
لو حذف صارا الممدود مقصورا بهذا الضرب كغيره من النسب جدا في كلامهم والعامل  
فيه على السماع وقد ذكر سيبويه ان قولهم في النسب الى طي طاي من هذا النوع وعندني  
انه مع ما ذكر سيبويه في روافيه او نسب اليه على القناس من اجتماع اربع باات وهمزة  
لان في طي طاي وجملة و كانت النجدة في النسب فقلت وهي يا ان وكان السبيل ان قال  
طبي فجمع اربع باات وهمزة وكسرتان واستغلو ذلك فصر فوه الى المجد ومن  
بانه فخذوا الي الاولي من طي وهي ساكنة فوجه قلب التانيث في الالف والفتحة والنقطة  
ما قبله فقليل طاي في هذا اقباسه وحذف منه ياء على القياس فقولهم في النسب الى بكر  
والي على علوي والي فتي وري فتي ورحوي وبما سبه ذلك على شرط ومقابل يسبه

وزي



المذكورة في هذا النسب وصرب منه يا قتي على لفظ فعال او قال لقولهم لصاحب الجمل  
 جمل ولصاحب الجمل راح ولذي الدرع راح ولذي النبل نابل ولذي النحر نحر  
 ولذي اللبن لبن وهو مسموع ينقل ويحفظ فاما القول في اشتقاق طيبي في الاصفى  
 فيه شيئا عن صاحب الاين فتشبه ذكر على ما اخبرنا عنه ابو القاسم الصائغ ان نقله  
 الاخيار هو ان طيبيا اول من طوي المشاهل سمي بذلك وان مراد اخذت فسميت  
 بذلك طسما بحارها لولا ادري كيف هذا ان الجوان ولا انما من هذا التاويل فيهما  
 على يقين اما اشتقاق مراد من النحر دفعه منك لان مراد افعا لمن مراد فهو مراد  
 ومزج قوتهم والاشتقاق مراد من النحر غير بعيد واما اشتقاق طيبي من طوي فغير  
 مستقيم لان الفعل من طوي محض ومن طوي يا فهو مخالفا لغيره وليس يجوز ان يكون  
 طيبي لا مشتقا والذي عندي في ان الطاح الطاهر وف قايمة وعينه واه منها  
 موافقة لمعرف طيبي فيشبه ان يكون فعلا من ذلك والتاس في الاشتقاق على ثلاثة  
 مناهج اما جهموز العلم من اهل اللغة والنظرين لكونيين والبصريين مثل الخليل  
 واليهموز وسبويه والافشين ويونس وقطرب والكسائي والفرار والاصمعي والقي  
 زب واليهموز وغيرهم على ان بعض الاسم مشتق وبعضها مشتق واهل الظاهر  
 يذهبون الى ان الكلام كله اصل في باب ليس يتي منه مشتق من شي فان قيل لقولهم  
 ان اللفظ مشتق من القطم وهو السمران اللحم وغيره فان اول اللفظ مشتق من القطامي  
 وان قيل لغير ان زهير من الازهر وهو ايضا فان اول اللفظ مشتق من زهير فان قيل لقولهم  
 ان المبادي في صفت السيف من البئر وهو القطر فان اول اللفظ مشتق من البئر ومن  
 صير لصعد هذين اولى بان يكون اصلا من صاحبه بل الكلام كله اصل في باب ويزعمون  
 الاشتقاق اصلا وهو ليس من باب مذهب اللغة ولا يتعلق بالساليب لانه  
 ليس احد من اهل اللغة يرفع الاشتقاق بوجه ولا سبب وقوم يذهبون الى ان الكلام  
 كله مشتق وهذا شيء لم يلق احد من يوثق بعلمه يقول به ولا فرائض فيه فاما المتعذر  
 مصنف واما هو قولهم ان يتعدى به بعضا من المتكلمين المتحقق بالغة ويعمل الناس  
 يزعم ان با اسحاق الزجاج كان يذهب اليه ويقاذا الله من ذلك واما دعاهم  
 الى هذا الاملا ابي اسحاق كتابه الكبير في الاشتقاق وذلك انه نزل في كثير من  
 وتعالى في كثير مما هو غير مشتق عندها ههنا اللغة انه مشتق فاما ان يقتضد ان الكلام  
 كله مشتق ودرت في هذا الفصل وقصه في الحسن الصبر في المتكلم الى ابي بكر محمد بن  
 الحسن بن دريد في هذا المصنف وجوابه منه فاجبت ان المتكلمين لما فيه من النوايل  
 من حسن سوال السائل واجابة الجواب كتبت اليه الحسن الصبر في ابي بكر  
 ابن دريد انت ادام الله عزك لفظ الادب وانك تعرف اهل هذه الاشكال من اللغة  
 واستخرج من معاني العربية وقد زعم قوم من اهل الجدل ان العرب سمعت باسمها  
 تادت ابيت صورها ولم يعرفوا معناها وحقا بل قيل لهم انهم عرفوا ما تحت ذلك الاسم  
 الذي لم يعرفوا حقيقته وسماها ولا شاع فيهم فحقا لولا اهل الجوز عندك ان ترفع العرب

اهل

اسما على الامعني تحته يعرفونه ثم قالوا ان العرب لم تدر ما الاستطاعة وما القدر  
 وما القوة فاعندك في ذلك وبعضهم يعرضنا هل في كلامهم اذ قيل لاحد منهم  
 ماذا استطعت قطع هذا الجبل وهذا الطيب او هذا النجم ان يقول بسكين او شفرة  
 او سيف وهل يقولون فلان قوي على فلان ما له او يسجد او يبرحه وهل عندك  
 ان قول الله عز وجل وهدى على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا انه اراد به الراحل  
 والاراد ونحوه بدسوا لراد والرا حلة واقتضاهي معنى قول الله عز وجل واهدوا  
 لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل هل القوة ورية الخيل ما استطاعوه او  
 غداك وان ضرك ايدك انه شوا هدم من الشعر ومن مطلق كلام العرب بينت ذلك  
 كما وانهم سولا يدرك ما قيل ان العرب لم تعرف شيئا من حقايق الاحوال وهل جاز  
 عليهم ان يسموا شيئا لغيره من حقيقته لا ومنعت به علينا اننا الله تعالى والخال  
 الله تعالى يقال ادام عزك وتاييدك وايضا اهل الادب بك وحسن فهمه عليك  
 ومواهبه لديك فاجابوا بكين دريد وقفت ادام الله تعالى عزك على مختصر كتابك  
 فاما المسئلة الا في قد بينت في اول كتاب الاشتقاق وفي قول من زعم ان اهل الج  
 ان العرب سمعت اسما بادب الله صورها ولم تعرف العرب حقايقها واما تعلوق  
 ههنا الزعمون بما ذكره الله في المظهر في كتاب العين عن الخليل انه قال  
 الدقشيش بالدقش فقال ادري اما جاسم تسميه لان في معناه دقش  
 جهموز البيت وادع على الخليل وذلك ان العرب قد سمعت دقشنام حفره فقلوا  
 دقشيش ثم حفره من فعل الخليل فسموا دقشيشا وكل هذه اسما فلو لم يكن للدقش  
 اصل في كلامهم ولم يتفقوا على حقيقته لم يجيبوا به فكيف او محض من فعل الخليل  
 والدقشيش طائر عديم الريح طمع وف عندهم قال كلام من العرب الشده يونس  
 ومكودة ما مننا واخضبي العشيرة قد صدت دقشين وسندريه وليس  
 قول الله مقبول على ما في معناه ارجح الخليل من احد بضائه وهدى الدليل على ذلك  
 تخليط الله في كتاب العين واحتجاده بالاستعانة الضعيفة ثم باسما والمولد  
 نحو في التعمق ومن اشبهه واما قوله ايدك الله يجوز عندي ان ترفع العرب  
 اسما على الامعني له فقد اختلف من الكلام ليس في كلامهم كلمة جيد ولا هزل ولا عتبه  
 معني من فيها ولو تكلف ذلك مستكلف حتى يستقصيه لا وضع منه ما حق فاما قوله  
 ان العرب لم تدر ما الاستطاعة وما القدر وما القوة فكيف يكون ذلك وقد  
 جازي الشعر القصير من المطبوعين دون المتكلمين قال عمر بن معدني كرس رطل  
 عنه وارضاه اذ لم استطع شيئا فده وجاوزه الى ما استطاع وقال  
 القضيي وهو حجة امور لوند يرها حليم لبيب والحد وما استطاعا  
 وهذا تكرار ادم الله تاييدك فاما القول في انهم اذ قيل لاحد منهم استطعت قطع  
 الجبل وهذا الطلب ان يقول بسكين او شفرة او سيف فلا استطاعة عندهم موضع  
 موضع بفضل قوة وشدة بطش وموضع باله تحمل السيف والشفرة وما اشبهها

ن



وتجمله انهم لا يؤمنون بالاستقامة الا في الانسان دون سائر المخلوقات ولهم ترتيب في  
الغتهم يقولون فلان فيمنه تطيع ان يرض هذا الجبل وهذا الجبل مطبق للسفر وهذا القوس  
صوب على مطلقه المحرور وكذلك قوله عز وجل والله اعلم على الناس حج البيت من استطاع  
اليه سبيلا اما قال استطاع على وقع الخطاب على من ومنه ففتح على من يعقل خاصة فيلزم  
هذا الخطاب المستطاع على ما في ضرب من الضروب كان مطلقا بزيادة واحدة وصحة  
بدن وكيفية وجد السبيل اليه هكذا اظهر الخطأ بوضوحه على مذهب كلام العرب  
واما قوله عز وجل واعبدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل فليس يراد بالقوة  
هنا قوة الاجسام التي بها يكون بطشه وتصرفه واقتدارها على ما تناول ذلك  
الليس الى الناس الزيادة فيه ولا نقصان منه وانما الله عز وجل في قوتي الاجسام ونقص  
منه كغيره سبحانه وتعالى وانما اراد به واداءه على ما استطاعتم من قوته  
اي من الاشياء التي يتقون بها على العدو ومن سلاح الالة واصحاب وانصار وغير ذلك  
به عز وجل وتخلون به عليهم وهذا القوة ورباط الخيل كما في نواحيهم  
اعداده وبهكمهم فامروا باعداده لنقصهم ولضعفهم وهذا باب يطول  
وقد اوضحنا ان الله دليل على ما سواه مما يتصوره وانما سئل ان الله عز وجل  
العرب في العرض وهل كانوا في كنفهم من اسمهم من اولادهم من جسد ولكنهم  
تكررت كما يقال الله ليس في كلامهم من اسمهم من اولادهم من جسد ولكنهم  
لم يكونوا يذهبون يا عرض مذهب المتفلسفة ولا طريقا لاهل الميراث وان كان مذهبهم  
فيه لمن يدور مطايعا لغيره الفلاسفة والمتكلمين في حقيقته وادانهم يذهبون  
يا عرض الى اسمائه ان يضعوه موضع ما اعترض لاحد منهم من حيث لم يحجب كما قال  
علمت فلانة عرضا اي اعترضت من حيث لم اقدره قال الاسي علمت عرضا علمت  
رجلا غيري وعلق اخرى ذلك الرجل وقد يضعونه مكان ما يضعف ويقل فكان  
المتكلمين استعملوا العرض من احد هذه المعاني فوضعوه ما يضعف ويقل فكان  
اعراضا عن مذهب العرب وكذلك الجوهري عند العرب انما يشيرون به الى اشياء النفس  
الجليل كما استعمله المتكلمون فيما خالف الاعراض لانها اشرف منه وقد وردت اسما  
في الاسلام لم يكن العرب قبله عارفة به الا انما اعراضا عنه من معاني كلامه واستغادة  
معرفته او كانت على اوفا عن المعاني التي فعلت به ولم تكن الكافر والفاسق وانما في  
انما اشتقاق الكافر من كثرة الشرا اذا سترته وعظيتمه والفاسق من فسقت الرطة  
اذا خرجت من قشرها واشتقاق الفاسق من انما فقا وهو احد وجهي الاربوع الى كثير  
من ذلك يطول تعداده وكذلك في كل زمان واوان لا يخلو من شيء من قولهم ساعدت  
لها اسباب فيستعار قوتهم بغيره ولسان فليس هذا مذكرا اذا كان ذلك غير خارج  
عن الاصول المتفق عليها والمخالف المعقولة بينهم وفي ضمنه في كتاب الاشتقاق  
ما يذكر على ما التفت اليه في هذه النسخ وهذا من القول الكافي في جواب ما مات  
عنه واطار الله تعالى وادام عزك وتعالى بديك وانتم نعمته عليكم وعلى اهل العلم بكم وفيكم

وعند

وعندك المسكنة الحادية عشرة وهي اخر ما يذكروا وهو قوله ما وزن الرطب واخرجوا روي  
في علي وزن الفعل الم الالف في اخرها فمؤنة اما الرطب فمؤنة في مذهبهم  
على ان المؤنة في اولها اصلية والالف في اخرها من زيادة اللحن في تقديرها فعل للمؤنة  
كوجعهم وسكبت فالالف المؤنة بعد البناء والبريل على ذلك قوله اديم ما روط اذا  
يا لارطي ولو كانت المؤنة من زيادة وكان على وزنا فعل لعل اديم مرطبي والارطي جمع  
واحد منه ارضا وفي نسخة تدبر بها العرب وذكر الخريسان من العرب من يقول اذ بحر  
مرطبي فارتبط على هذا التقدير الفعل والمؤنة في اولها زائدة فاذا سئمت به ذكر على المذهب  
الاول وهو ان المؤنة من المعروف لم ينصرف في المعرفة وانصرف في النكرة فاما الان في  
موضع وفي نسخة معروف للمؤنة في المعرفة وانصرف في النكرة فاما الان في  
وجعه لانه نكرة فاذا ذكر بيبويه وغيره من النحويين ان الاسماء اذا كانت على اربعة احرف  
نحتم في اولها حكم فليها الزيادة نحو فكل وايدع وما اشبه ذلك وانما حكم على المؤنة  
هنا انها بالزيادة لكثر ما جاءت زائدة في هذا الضمير لاشتقاقها على زبادة منها  
فيهم نحو ارجع واصغر واحضر واحدا وما اشبه ذلك فاللحن ما لا اشتقاق له به (الاسم)  
قام الدليل على ان المؤنة في اصلية وهي الرطب واتممه وبصرها ما اظهر في مذهب  
القول فيه وانما اعمه فالبريل على ان المؤنة في اولها اصلية لا تليق في الكلام فاعله  
وانما هو مؤنة مثل دغمة وهو الضمير وما اصره فالبريل على ذلك انهم قالوا في جمعه  
اصار وهو كسا بحسبهم قال الشعر وجميع ما يثبت في الاصار  
واما افعي فالمؤنة في اولها من زيادة وزنها الفعل الا ان العرب فيما ذهبوا اليه اكثرهم  
على انها اسم وليس بصيغة واذا كانت اسما وهي نكرة وجب صرفها لان ما كان على  
افعل اسما فهو معروف في النكرة نحو افعل وايدع وايدع وانما يستبعد من الصرف في  
المعرفة وانما العرب على صرف افعي على هذا التقدير قال سيبويه رحمه الله تعالى اجدت  
للصيغة واخيل للطاير وافعي لا جود فيها ان يكون اسما فصرفت لانه نكرات وقد جعله  
بعضهم صفات فلم يصرفوها لان ما كان على فعل لغت لم ينصرف في معرفة ولا نكرة  
نحو ارجع واصغر واشفر فذكر ذلك اجدت واخيل وافعي عند هؤلاء يفتون فلا يصحونها  
قالوا حتى ها ولا بان قالوا انما قيل له اجدت من الجودت وهو شدة الخلق فصارت اجدت  
عندهم بمنزلة شدة ومن جعلوا اخيل افعل من الخلان فلو انه وهو طائر على حب احده  
لمعة مما تفت فلو انه وقد تكرر في غيره وان لم يكن لها فعل ومصدر وكان اشتقاق اجدت  
واخيل من الصرف والمخافة بالعرفت اقوى من ترك صرف افعي لبيان الاشتقاق في هذا  
وانه لا اشتقاق للافعي والاجود فيها الصرف وذكر الجرمي ايضا ان اسم العرب على  
صرف افعي وقد ترك صرفه بعضهم والافعي الاثنى والذكر فغوان واما لارطي  
فوزنها فعلى والمؤنة في اولها اصلية والالف في اخرها من زيادة اللحن في تقديرها  
منتهى من الصرف في المعرفة وانما يذكر هذا منتهى القول في المسألة التي ضمنها الخري  
تأنيب واسم المذهب والموقف للصواب وهو حجة ونعم الوكيل قالوا بن خالويه رحمه الله تعالى

نسخ

اوالمع

ين







وكافها المستوبة صوت اراي وكافا اذ بين القاف الخالصة والكاف ايا  
قوله ان الالف واللام هنا ليست للتعريف لان التعريف لا يكون الا بين اثنين في ثالثة  
والالف واللام هنا في اسم الخاطب والصحيح انها دخلت بين لامين يا فقول فاسد  
بل الالف واللام هنا للتعريف المحض كما للتعريف في قوله تعالى هذا الرجل ولكن لما دخلت  
على اسم الخاطب صار الحكم للخاطب من حيث كان قولنا يا يا الرجل معناه يا رجل ولما  
كان الرجل هو الخاطب في المعنى فحكم الخاطب فاكنت في اثنين لان اسم الخاطب لا يفتقر  
في تعريفه الى حضور ثالث الا ترى ان قولك خرجت يا هذا وانطلقت ولقيت  
اكرمك لا حاجة به الى ثالث لئلا يكون كل وجه التعريف يتنضم الى يكون بين اثنين في  
ثالث الا ترى ان صاحب المنكلمين نحو انا خرجت وبحسب طين لا يوجد تعريف حضور  
ثالث فقد وضع لك سيدنا ان قول التعريف لا يكون الا بين اثنين في ثالث كلام  
ظاهر لفساد لانه اطلق هذا اللفظ على جميع التعريفات فاما ما سئل سد ذلك الوجه  
الفقر التي هي عن هذا الغي وما صدرت به حتى خطا بميله الا بانه المررب  
في علم العربية المتقدمين منهم والمتأخرين ومن شواهد اعراب الرجل في قوله  
يا يا الرجل لفته باللفظ المرفوع في قوله يا يا الرجل ذو المال وعلى ذلك اشدوا  
يا يا الجاهل والتعريب. هذا دليل على اعراب الرجل فاطع لان الصفة  
المضافة في باب النداء لا يجوز حملها على اللفظ المبني ولا يكون الا منصوبة ابدأ فقولك  
يا زيد ذا المال وقد عارضته بهذا الدليل الجلي الذي تناصرت به الروايات  
عن النحوي والبخاري فمن علم انه يرفع هذه الصفة ولا يشهد الا بالسرري ولا يعتمد  
باجماع النحويين والتعريب على سماع الرفع فيها من العرب فدل ذلك على ان هذا التعريب  
المحس هو المقصود بالنداء في قول القائل يا يا الجاهل ذو المال والسرري وما قوله ولما  
صدروا تأكيدها تشبيهه وقد روي نكرس حرف النداء كرهوا النكرس فوضوا عن  
حرف النداء تأنيها وتا الالف واللام فبمنه من دعاءهم بالباطلة لانه زاعمان  
اصل في الرجل يا اي يا رجل فوضوا من تأنيها تشبيهها ومن التأني الالف  
واللام فليس الامر على ما ابتدعه من هذا الحال ولكن العرب كرهوا ان يقولوا بالرجل  
وما اسمه ذلك فيجسرون حرف النداء الالف واللام فادخلوا ايماء جعلوها وصلة  
الى نوا المعاري بالالف واللام والزموها حرف التشبيه عوضا لها مما منعته من  
الاصافة هذا قول النحويين فمن تكلف عليهم بغير دليل فمومسطل فلا حاجة بنا الى  
ان نعد ران الاصل يا ايم يا رجل فانه مع هذا لفته كقولنا ايم يا ايم فلفظ من القول  
بجمله السمع وسكره الطبع وما فوله في امل ويا امل ايم لا يجوز ان عنده لانه  
لم يسمع في الماضي منه امل فلفظ ايم فلفظ شعري ما الذي سمع من اللفظ ورا  
حتى انكر ان معنونه هذا المفعول انما ينكر مثل هذا من المعنى لظن في كتب اللغة  
كلها ووقفت على تركيب امل في كتاب المعين للدليل بواحد والكتاب الجرمي لا ينكر  
اين وريد والمجمل في المعين من فارس وديوان الادب بيا ابراهيم الفارابي وكتاب

الصحاح لابن نصر اسماء على بن حماد الجوهري البصري وغير ذلك من كتب اللغة  
فاذا اؤقت على اميات كتب هذا العلم التي استوجب كل كتاب منها اللغة او معطرها  
فراي الى الوقت قد فات اولئك الامم انتم سمع قول كعب بن زهير والحقوق  
رسول الله ما مولك سلم لكعب رضي الله تعالى عنه واذا من امر غرا فلفظ كعب يقول  
من يتولى سمعه عشرة اسطر من هذه الكتب التي ذكرتها لم اسمع امل ولا اسمع ان  
يقال ما سمعوا وما قوله لانه لا يجوز لامل ولا ما مولك الا ان يسمعه امل يقول لم  
يعلم باسمه قالوا فغير ولم يقولوا فقر ولم يات فعله الا بالزيادة اذ انما كان يقال  
لان الشئ لم يسمع فغير فلفظ يجوز ان يكونوا انطقوا بغيره وقد ورد به العرائن  
في قوله تعالى اني لما انزلت الي من خير فقير وهل انكرا فغير لا كرا ما مولك  
انكرا فقير عند اوجب انهم يقولوا في ما ضربه الا اذ يترو وما مولك قد قطعوا بما ضربه  
بغير زيادة واما سوسى كان العرب استعملته استعملته في ذلك منصوب  
على الظرف بدلالة ان الضم بغيره اذا مررت فاذا قلت انا في القوم سواك  
فكذلك قلت انا في القوم سواك وكذلك قد خذت سواك رجلا اي سواك ثلث اسد  
لا تخش على انك طرف بصلهم الا اسماء قصص في نحو انا في الذي سواك والكوفيون  
يروون استعملتها بمعنى غير واقول ادخال المجاز عليه في قوله الاعشى  
وما قصصت من اهلها لسواك. سكر جهنم الظرفية وانما استجازت العرب  
ذلك فيها تشبيه لها بغير من حيث استعملوها استعملتها وعلى تشبيهها بغيرها لانه ابو  
الطيب. ارضها شرف سواها ههنا. لو كان مثلك في سواها يوجد  
رفع سوي الاول لا بد له وخوض لثانية بغيرها من الظرفية فمن خطاه فقد  
خطا الاعشى في قوله لسواك ومن خطا الاعشى في لفظة التي جعل عليها وشعره  
يستشهد به في كتاب الله تعالى فقد شهد على نفسه بانه مدح قوله العقل صار  
في عنقه الجبل وليس هذا المتطاول في ما يقصر عنه رعه شي يتعلق به في تحلية العرب  
الافعال لا غير خارج ما ينفعك الا بما خذت على الحسنة ونزمت بها فليما فقرا  
فكل فاقرة سر لها بالحرية يرف اما من هذا البيت معارضا به اشعار النحويين من  
العرب العارضة وليس دخول الا في هذا البيت خطأ كما توهم لان بعض النحويين قد  
في نفيك التمام ونصب من ختم على الحال فينفيك ها هنا مثل مستمكن في قوله الله عز  
وجل لم يكن الذين كفروا من اهل الثماب والمشركين منعكن حتى تاتيهم ابينة فالله  
ما سغسل عن جهنم وسعة الا في حالنا ختمها على الحنف وريما ليدعوا لغيرها اي  
يتنقل من سعة الى سعة ومن العجب ان هذا الجاهل يقدم على تحطية سلع  
النحويين وخلفهم وتحطية الشعر الجاهلين والمخضرمين والاسلاميين فيعترض  
على قوله هاهنا واشارها بكلام ليس له محمول ولا يشر عنه انه قد اصف  
في القول ولا مقدمة من تأليف عبد الله الجاهل في قيل ان لا تبلغ ان تكون في مشر  
اوراق وقيل انه لا يملك من كتب النحويين لغة ما قد ارمعها وراق وهو مع هذا



يرد بفتح على الخليل وسيبويه انما لوصفة انتم بها زما شاهد الا بعد ما رها ولا  
 ينبغي شاربها وانما طلب يتبع في هذه الاها س ان شطرتي في شئت خطه  
 فيه منع خطه فيقال احاب ان ترا وكذا واجاب بغيره كذا اقتضا درك لعمرك الله  
 مطلوبه وبلغ مقصوده ولولا الحاب حتى من وجبت حقه والى وقت دقاقت  
 واحترق خطه لم يفت خطي ولغني عن مجاوره خطه ولغظه قال ابن النجاشي رحمه  
 ضا لي في المجلس الحادي عشر والستين من امليه ذكر ابو الفرج علي بن الحسين الاصمعي في  
 صاحب كتاب الاغاني حديث روى في طبقات النجاشي رحمه الله تعالى قال اجتمعت جماعة  
 من اهل البيت على شرب من عني ادرهم يقول حسان  
 ان النبي ناولني فرددتها قلت فقلت فها هي لم تقتل  
 كلما ما جلب العبر فيا طي بزحاجة ارجاها لمقتل  
 فقال رجل منهم كيف ذكر واحد بقوله ان النبي فرددتها قلت فقلت فها هي لم تقتل  
 العبر فيا طي ائيب قال ابو طيبان فلم يقل احد من اهل البيت فقلت رجل منهم  
 بالخل في ثلاث انا بات ولم تسلك الفاضل سبيل الله من نفسه هذا  
 الشعر قال فسقط في ايدينا ليمسكه ثم اجتمعنا على قصد عبيد الله محمد بن بعض  
 اصحابنا السعديين قال فبينما نتحدث في العباد الاحياء فمادنا في سيرة بعض  
 من العباد فلما سمع حسان او جز في صلاته ثم اقبل علينا فقال ما حاجتكم فحدث  
 رجل منا فقال نحن امر الله الفاضل قوم نزعنا اليكم من طريق البصر في حاجة جمعة فيها  
 بعض الشيء فان اذنت لنا قلنا فقال قولوا فذكر بعض الرجل والشعر فقال ما قوله  
 ان النبي ناولني فانه يعني النبي وقوله قلت اراد من حيث ما ما وقوله كلما ما جلب  
 العبر يعني النبي وعراجه فالمرعصير العبر والماء عصب السحاب قال الله تعالى وانزلنا  
 من المعصرات ما تنزلها انصرفوا اذا شئتم قال ابن النجاشي وقال في هذا التاويل  
 يمنع منه ثلاثة اشياء احدها انه قال كلما وكلفه موضوعه فلو شئتم والمسا  
 مذكر والمثني كذا ايما يغلب على التاويل كقول الغفر على الشمس في قول الغفر زدني  
 رحمه الله تعالى لما نزلها والفقير الطوالع ارادنا شمس وقربها وليس لها اسم اخر  
 مونت فيقول المعنى كما قالوا اسم كافي فاحقرها لان الكتاب في المعنى كجبت  
 وفي قال الشاعر قاسم بن كلبه على قهر من ليس بعدك يا عاصم  
 تركتني في الدار ذكيرة قد ذل من لير له ناصر  
 كما لو الوجه ان يقول ذات من لير في الدار ذكيرة قد ذل من لير له ناصر  
 انه في الدار ذكيرة وانما ذكر لان المرأة انسان لم يزل على المعنى والثاني  
 الاخر في الموصف به كقولك ان هذا الرجل المضموم اليه شرب كان  
 في الفضل الا ان الفضل زيد في على فضل المضموم به والمسا لا يشاء في المضموم  
 الفضل ولا تشاء في الحكاية فالمرعصير العبر وقول حسان جلب العبر  
 يمنع من هذا لانه اذا كان العبر العبر والحلب هو الخمر فقد اصبحت الخمر في العبر

والتي لا يبقا في نفسه والقول في هذا عندي انه اراد كلما الخمر من الصرف  
 والمزوجة حب العنب فما وثقنا من ارجاها المفضل قال ابن النجاشي في المجلس  
 الرابع والستين سبيل سبيلت عن المفضل والمفضل زيد عن اخيرا الناس اياه احبا  
 المزاب ان المفضل مبتدأ والمفضل معطوف عليه وهو مقتضى اسما فاعلا وبقتضى  
 المفضل في ثلثة مفاعيل كما يقتضي ذلك فعل الذي هو المفضل في قوله والى  
 المفعول الاول وعمل الثاني وخير الناس الثالث واياه خير مصدره الذي  
 هو الاعلام وان لم يجر له ذكر لان المصدر بحسن اياه اذا ذكر فعله واسم فاعله  
 نقول اذا سبيل السبيل هو ما ليه وقوله يا خير المبتدأ الذي هو المفضل والمفضل  
 وان كان عطف على المفضل فانه هو المفضل لانه وصف له فلهذا كان خبرا فيه معا في قوله  
 المفضل المفضل زيد عن اخيرا الناس انما قال الامام ابو محمد بن السيد المفضل بن  
 رحمه الله تعالى في كتاب المسائل والاجوبة حمدي مجلس مع رجل من اهل الادب  
 فصار عني في سبيل النجاشي رتب الايام ودرجت الليالي وانما لا اعرفها  
 فكري ولا احطرها على ما في ثم اتصل بي ان قوما يهتصبون له ويقرطونه بقدر  
 ابن النجاشي فها وروى فقلت ان اذكر ما جرى بيننا فيها من الكلام واري ما ليه  
 اذكر وقت المنازعة والحضام ليعلم من المرحى البضاعة وبالله التوفيق كان  
 مستدرا لاسرار هذا الرجل المذکور قال لي ان قوما من كوفي سرقتهم اختلقوا في  
 قول كثير وانت التي حبيت كل قصير الى وما ندرني بذلك القصير  
 عنيت قصيرات الحال ولم ارد فضا لخطا في النساء البعير  
 فقال بعضهم الى ندمت وشرا الناس خبرهم وقال بعضهم يجوز ان يكون شر الناس  
 هو المبتدأ والى ندمت وشرا الناس خبرهم وقال بعضهم يجوز ان يكون شر الناس  
 هو المبتدأ وشرا الناس هو المبتدأ فقلت له الذي قلته هو الوجه المختار وما قاله الخوري  
 الذي حكيت عنه جازي غير مستحسن فقال وكيف يصح ما قاله وهل غير من اشاعر  
 الا ان يحذر ان النجاشي شر الناس وجعل كثير من ذكر الموضوع والمحول ويورد الالف  
 المنطقية التي ليست بها اهل البيت فان قلت لما انت تريد ان تدخل صفة  
 المنطق في صفة الموضوعات في سبيلت في سبيلت وسامحات لا يستعملها  
 اهل المنطق وقد قال اهل الفلسفة يجب ان تشمل كل صفة على القوانين المتعارفة  
 بين اهلها وكانوا يرون ان ادخال بعض الصفات في بعض انما يكون من  
 جعل المتكلم وعن قصده منه المعالجة واستمر احدا لا يتقال من صفة الى اخرى  
 اذا كانت على طريق الكلام وصفة النجاشي يكون فيها الالفاظ مطابقة لبعضها  
 وقد تكون مخالفة لها اذا فهم المسامحة المراد فيفتح الاسماء في اللفظ التي هي في  
 في المعنى مستند الى سبيل اخر اذا علم المخاطب سبيل المتكلم وكما نشأ الفريدة في كلامها  
 واحدة في سبيل النجاشي في صفة اعطى دهم ويدا ويرون ان فائدة كفاية  
 قولهم اعطى زيد دهم ما قيلت دون الاعطى الى الدوم في اللفظ وموت في المعنى



في المعنى الى زيد وكذا في غير ذلك من غير ان يكون له صوب زيد المضرب وخرج بزيدا اليوم وولد لزيد  
ستون عاما وقد علم ان المضرب لا يضرب واذا لم يخرج به وان استمر عا  
لا قولك فممن الا لفظا كذا في مائة مائة لان الاستاد وقع فيها الى شي ومو  
في المعنى الى شي اخر كما لا على فهم السمع وليس هذا المضرب شي غير ذلك كلام العرب  
انفصحه المتعارف بينهما في محاوراتهما وهذا امر عند النحويين مما لا يحتاج فيه الى  
بيان وما بين هذا ان النحويين قد قالوا اذا اجتمعت مع فنانة جعلت اسمها شيت  
الاسم وايضا شيت النحوي فتقول كان زيد اخاك وكان اخوك زيدا فان قال في بل الفاء  
فيها مختلف لا انه اذا قال كان زيد اخاك فادنا الاخوة واذا قال كان اخوك زيدا  
فادنا انه زيد فالجواب ان هذا غير جائز صحيح لا ينافي فيه منادى مع ويجوز ان يصح  
ان يقال كان اخوك زيدا والمراد كان زيدا خاك فيفتح الاستدلال في اللفظ الى الاخ  
وهو في المعنى الى زيد وادخل على ذلك ان العرفا وانما كان جواب قوله الا ان  
قالوا برفع الجواب ونصبه فنانة بجعل الجواب اسم والعقول النحويون انما يجعلون  
القول هو الاسم والجواب النحوي وليس بشك ان العرف في تلك القرائن واحد  
وان لا يخبر في الحقيقة انما هو من الجواب وكذا في قوله تعالى فكان عاقبة سخا  
اجمعي في الفان فري بفتح المعاقبة ونصبها ولا فرق بين الامرين عند احد من  
النحويين والكل يبين وكذا في قوله العزاد في رحمة الله تعالى  
لقد شهدت قبس لما كان نصرها فتنبيه الاعضاء بالادام  
يشهد برفع النصر ونصب العض ورفع العض ونصب النصر الفائدة في الامرين جميعا  
وكذا قول الآخر وقد علم الاقوام ما كان واوهما يتهلان الاخرى من يتقودها  
يشهد برفع الذراد نصب المخرى ونصب لها ورفع المخرى والفائدة فيها جميعا واحق  
وانما يبيح ذلك لان المبتدأ هو المخرى في المعنى وما بين ذلك تبيانها واحدا ان اللفظ  
اذا قال شران من الناس في الناس شران فشران فشران فشران فشران فشران فشران  
فائدة واحدة وكذا في قوله لو كان من الناس فان فائدة كفاية في قوله خير الناس  
ابوك لا يمكن احدا ان يجعل بينهما فخر فانه يثبت ذلك قول زهير  
واما ان يقولوا انما هو من الناس فشران فشران فشران فشران فشران فشران فشران  
فقد البيت اشبه الاسباب بيت كثير وقد جعل زهير شران هو المبتدأ والاب هو الخبر  
وانما قرضه ان خبر ان الاب هو شر موطن الحب ولا يجوز لواحد ان يربط الاب هو  
المبتدأ وشر خبر لان الف لا يجوز دخولها على خبر المبتدأ لان تنصير المبتدأ معنى الشرط  
الا نرى انه لا يجوز زيد وقدم وما بين ذلك نشاوي الامر عند النحويين باب الاخبار  
بالذي ولا لفظ اللام فمن قال قول النحويين فيه وايضا فانه نص لان النحويين  
اذا قال فقال اخبرني عن زيد من قولنا قام زيد فجوابه فلهذا النحويين اجمعين ان  
يقال الذي قام زيدا واللفظ زيد الا نرى ان الجيب قد جعل زيدا خبرا وانما يبيح له  
النحويين ان لا يغير عنه ولم يبيح له ان يغيره فلهذا النحويين جعلوا في قولنا زيد الذي

قام وزيدا لتمامه وباب الاخبار كلمة مطردة على هذا وانما جاء ذلك عندهم لان  
الغاية في قولك الذي قام زيد كالفائدة في قولك زيد الذي قام وكذا في قولك الذي  
في قولك زيد لتمامه كالفائدة في قولك الذي قام زيد ولولا ان الامرين عندهم سوا  
لما جاء هذا ومن الخلف ما في هذا الامر ان جماعة من النحويين لا يميزون بين خبر  
المبتدأ عليه اذا كان معرفة فلا يجوز ان يقال له اخوك زيدا والمراد زيدا اخوك  
واختاروا بين احدهما انما يعرفون من مثلكا في ان لم يثبت احدهما اختاروا بين  
اليهم من الاخرى وليس ذلك بمنزلة المعرفة والاشارة اذا اجتمعتا والخبرة الاخرى  
انه يفتح الاشكال فلا يعلم السامع ايها المسمى والاسم المسمى اليه على عرض  
فيها الاشكال لم يميز النحويين في قولنا كان ذلك بمنزلة الفاعل والمفعول اذا  
وقع الاشكال فيهما لم يميز تقديرا للمفعول كقولك ضرب موسى عيسى وهذا قول قوي  
جد اخبر ان النحويين كلهم يتفقوا عليه في هذا وهو لا يجوز ان يكون شر  
الشيء خبرا مقدما بوجه من الوجوه فان كان هاء ولا تقوم بريدون صانعة النحويين  
فقدما ما يوجب صانعة النحويين وان كانوا يريدون صانعة النحويين فتتعلق الجملة بالنحويين  
لا حفظ في ذلك خلاف معنيهم ان في النحويين صانعة النحويين فتتعلق الجملة بالنحويين  
موضوعي محمول لا محمول موضوعا والفائدة في كلا التالين واحدة وحدها  
وكيفية محمولان عليه قالوا فاذا انعكست ولم يحفظ الصدق والكيفية سمى  
ذلك انقلاب القضية لان انعكاسه ومثلا لان انعكاسه من القضايا قولنا لا انسان  
واحد يجر انعكس فتقول لا يجر واحد انسان ففائدة قضية قد انعكس موضوعها  
محمول ومحمولها موضوعها كالفائدة في الامرين جميعا واحدة ومن القضايا التي  
لا انعكس قولنا كل انسان حيوان ففائدة قضية صادقة بان صير موضوعها محمول  
ومحمولها موضوعها فقلنا كل حيوان انسان ففائدة قضية كاذبة فهذا يسمى انقلابا  
لان انعكاسه ساو بانه انقلب في **كتاب المسائل النحوية** ايضا  
ما نصه مسئلة سال سائل اذام الله عزك من نقر عندنا من طلبة النحويين  
مسئلة وقعت ومما اذا سمعت رجلا يالاف من ما كيت يكون بنا الاسم من ذلك  
وصورته في الخط فجاوب عن المسئلة بما هو مستحقه مما قلت اعزك الله هذا السؤال  
والجواب من النحويين يقتضي ان لا يشترط التسمية بحرف ما كن مثل هذا اذا لاق  
من ان يبيح الاسم عليه وان يكون الحرف المذكور اول ذلك الاسم فان كان كما شرط  
ساكن فلا بد من تحريكه لتصل الى السلق به فيختل الحرف الساكن عن حاله التي  
كان يجب ان لا يغير عنه في التسمية لئلا تستقيم التسمية بما سمي به من حرف  
متحرك مثل ذلك كن قال سمي رجلا يالاف من اكرم اذا ما كان مثله ان قلنا  
الحرف الساكن المذكور يتحرك بالفتح فلهذا كان ينبغي ان تستحق التسمية بالالف  
من ما وان قلنا انه يجوز ان يسمي رجلا يالاف من ما فاما ذلك في ضرب من قياس  
النحويين ومحاربي التعديل فيه فينبغي ان لا يجوز ذلك لان تحرك الالف الثانية من ما



بالفتح لما سنده بعد ان ثبنا الله تعالى في قصير همنه مؤنونة شريفا عليها  
من حقيقته الف وهمنه ليكون الاسم من ذلك مبني على اقل حرف الاسماء الاعلام  
المستكنة وذلك ثلاثة احرف كما قالوا اذا سمعت رجلا يلبس من سوي فانك  
تري على اللبس الف وهمنه ليكون الاسم على اقل اثنين المتكلمين لتعلم كما قلنا فنقول  
جاءت ساء وقرأت ساء ومررت ساء وكذلك فعلنا في سبيلنا لما حركنا الالف  
الساكنة من ما بالفتح لما سنده كره بعد وصارته همنه مفتوحة زدنا على الهمنه  
الف وهمنه من جنسها بيجل لبنا الاقل المذكور على وزن بكر فنقول منه في الرفع  
الالف وقرأت الف ومررت الف والفتحات في الخط وان شئت كتبته بالفتح  
واستعملت الف لانه في الرفع استغناها في الالف من مثل هذا الاسم وانت قد نبتته  
فان قبله فكيف يستخرج استغناها عن الالف من مثل هذا الاسم وانت قد نبتته  
على ثلاثة احرف وهو اقل البنا فتلا احدثت بنا في الخط وبقوه على حرفين وذلك  
الاسم ال قبلنا فتعقوا في المصنف وغيره على كنهه ياف واحد وكان فيه الفان اذ وزنه  
لا ال قسموا الهمنه الوسطى ثم استغناها بقي من الاسم حرفا وانما استغناها  
من ذلك لدلالة الباقى على الذهاب وطلب للاختصار الذي كلام العرب مبني عليه  
ولذلك جوزنا نحن كتابة الالف بغير قياس على ذلك وانما قلنا ان حركه الالف الساكنة  
من ما بالفتح لانها لما كانت اول الاسم ساكنة واحتاجت الى حركه لينتقل الى المنطق  
بها كانت الفتحة اولي بها من الكسرة والضمة لان الالف تنولد من الفتحة اذا  
استخرجت وسعدت سميها اذا كان بعدها حركة على يا او واو نحو قولنا ف كانت  
الفتحة اولي بحركه الالف من غير هاء فكذلك ايضا في هذه الالف المسببة من هاء  
قد صارت لتولد وحلا وقرأت النور من هذا الاسم قد صارت كالف واجواب وهما  
الف طلع واصطلح حركه الف الفطوح الغني لا ما سنده المعنى وايضا فلا يكسر ويصح  
من الالفات السواكن منها الحاجة الى الالف الوصل وهذه الالف ليست كالف فصح  
بذلك كل ما قلنا ونرى هذه الملح كفا في قصصه فها ادم الله تعالى تاييدك  
نصر الجواب وما كان من الواجب ان يكتب مثل هذا الجواب لمحمدك الاصل لسؤال  
سجد الا انه تعين كتب السؤال والجواب لاسر وقع وذلك انه وقف على هذا  
السؤال والجواب رجل يفتي في علم النحو قال ان هذا الجواب مما يجب وزعم ان  
على المسؤل في هذه المسئلة ان يجاب فيها على كل وزن تجا في كلام العرب من التثنية  
الى السبعية وزعم انه يجوز ان يسبى بالالف من يارجل فيبني منه الاسم على كل وزن  
حتى على وزن اشهبيا وان لا يقتصر في التسمية به على اقل الاوزان المستكنة  
بل يجوز على كل وزن وعند قوله بان قال لوقا قال ان لي من الفاعل ما لا يحتمل  
لفح البنا على ذلك المثال وغيره وهذا في راسه خلافا لمفاهيم النحويين واقفون  
من قد قبلتمشاهما لا يتجاوز عن مثل هذا قول المدعي لانه قد اوضح قبل الله اوهدي  
من تشكك لقول عليه فحسبى ادم الله تاييدك ان تشكك بوقوف على هذه الجملة وتطول

هذا الجواب  
هو الجواب  
الذي هو  
الجواب  
الذي هو  
الجواب

مل

على الجميع باسائة كافية منك الى ما يجوز من هذا كله والله يتقيدك للعلوم بحكمه والفتوى  
تكتشف عنها وتجلوها بجلده وطوله الجواب وقفت على سؤال السائل في اجابة  
المجيب وانظر ارض المعترض والذي يقتضيه صفاة النحو والنقرب انه اذا سمي بحرف  
من الحروف لم ان يناد عليه حتى يبلغ بصيغته اقل ما يكون عليه صيغ الاسماء المستكنة وذلك  
ثلاثة احرف وزاد على كل حرف حرفين نوعه فيقال في ما ما وفي لا لا وفي ي ي وفي و و وفي  
اي اي وانما فعل النون ذلك لانهم راوا العرب قد جعلت مثله في ما غيرهم وصيرته  
اسما من هذه الحروف الا انهم قولوا لغرض من نوب علفت لوانه لره ان لو اذ اكل اعيا نا  
وق لا لغضاض ولكن اهلكت لوكشرا وقبل اليوم عاجلها قد اره وان اراد رد ان  
يسير من حرف قد سمي به مثل جعفر حميرش ونحوه من امثلة كلام العرب كان له ذلك  
واما قول المعترض ان جواب المجيب لا يصح ولا يكمل حتى يتكلم في ان يصح من الحق الذي  
يسال عنه امثله على جميع اوزان كلام العرب فانه تعسف غير لازم الا ان كنهه طاعده  
العابد ذلك في مسئلة واما التسمية بالالف من ما ولا فقد ذكرنا من حيث وقته  
خلاف لما ناسه هذا المجيب من المسئلة فقال اذا روت ان قصير الالف من الاسماء  
زدت على الالف الفات ثمانية فبني الفان ساكنان في حركه الاولى منها بالهمزة  
لأنها الساكنة فتتقلب ثمانية بالهمزة ما قبلها قصيرا اي وزنه يكون اسم مستكن  
على حرفين الثاني منها حرف لين فرب على الياء اخري وتندغم الاولى فيها فقول  
اي كما سطر اذا صيرت في الخافضة اسم رجل في قال ابن جني فان ليست من هذه  
الكلمة فعلا على حد قولك كوقت كافا وقوت فا فاصيد سينا وعثيت عيب  
لزمك ان تقول اوس الف قال وانما جعلت قياسه من هذه الكلمة ان تكون واو او  
دون ان تكون ياء الا لما زدنا على الالف الف واحتيج الى زيادة حرف ثالث ليستتم  
الاسم ثلاثة احرف صارت الالف المؤنونة المحمولة ثمانية عينا او نية موضع العين  
وجب على ما وجدنا به سيبويه ان تعتقد فيها انها منقلبة عن واو على باب  
طوبيت وشوت لانه اكثر من باب جبيت وعبيت فصارت لي كانه من باب ج  
وسن ونحوهما ما عينه واوقما ذلك لو بينت من العي والس فخلافت قوب وسو  
فاحسرت العينين واوين فكذا تك تقول في فعلت من اي اثن ادي اليه القياس  
ادبت فله مسئلة فذكرنا ان ابن جني فيها الشعب وراحتا وحده الفيس فيه فيبني  
لمن اراد ان يصوغ مثلا لعل بعض امثله كلام العرب ان يحرك ما يحرك في اذي باوكت  
وبرك على ذلك قياسه فنقول في مثله جعفر من ايا وفي مثله سفير رجل او يا  
وفي مثله حميرش اي وفي مثله اورها ياء ونحو ذلك وبالله تعالى التوفيق وفي  
المسائل للامام أبي سعد بن السديد البجلي موس سبلة وردت من الشعر منظومة في  
ابيات من شعره قوله

جوابك يا ذا العلم اني لسا سل عن شاعر في النحو عني ويعظم  
فاورد عليه من كلامي في فبا بين به كل البيان وفيهم



فذلك للافهام يدعي ويرى في قوله ان جاء عن محمد  
 يعلم فعل الشيء على غيره . فليس هو هو الصحيح المسلم  
 ويرا انما يصح سواء مسلم . من اعلا له وصرا على المسلم  
 وما القول في لا بان كان . فذلك لا يقتضون نكر معظم  
 وان كان مبنيا فقولك فيه بلا خطا يصح عليك ويرسم  
 وان كان مبنيا لم يكن مبنيا . فذلك لا يقتضون نكر معظم  
 فمرد على لا في غرضه لا في . طيور ظا حول على حوم  
 ولم صرفوا اما كان وصفا موشا . كعاقلة والوصف بالمنع يحكم  
 ولم صرفوه اسما اذا تصرفوا . وذلك بطل بطل الباب معظم  
 البصر والشأن في تحقيق . وعنده ان كان لغوا وبحر  
 فقرر من اسم العلم اقرض بطل . ولا تترك في الظن بالغيب ترجع  
 فاجابا بوجه السببي وجه الله تعالى وغيره . وحرا ما لله تعالى عن سعيه خيرا  
 سالت لعمري عن مسائل تقتضي . جوابا وتقريرا لمن يتعلم  
 لان اطراد الحكم ليس بلا زمر . اذا اوجبت على النفس يلزم  
 وقد اوجبه في مواضع جملة . بلا علة قضى بذلك وحكم  
 سوي علقه لفظية وتساوي . خفي براه الخا هو المتقدم  
 لان تساوي الكلام شبهة . ينشئ فروغ من اصول تقسم  
 فتشرك منها الجواز فيكون . تناسل في ايصاح ويقتصر  
 وفي كل علم ان نظرت . كثير واتساع وتلقن مر  
 وما الاضطرار بذكره . لمن يكثر السمع عنه وشيعة  
 ولكن له في وجدنا فطام . يراها بعين القلب من شوقهم  
 فلا تطلب في كل شيء حقيقة . فاما بعد وان فذلك وتعلم  
 ساخر بامثالها انا قال . لما وقع من اب من يتقهر  
 الم تراها قد ايسر دفينه . فبعضي بعدوا الصحيح وبولم  
 وينزع عن السوم بعد ثابة . فليس في يد الفيل ذاك ويعظم  
 كذا من الممنون بكرم العنبي . ساركة فيما جني المتكلم  
 وحذوقه والوعده على اني . جعل وذا حكم من الضمير كمر  
 كذا كقرين السوء ردي قريب . ويخرج من الشرا البعاد ويعجم  
 لذلك ردي من جنة غار . مقارنة اليها التي تنهض  
 ونحوه ان انصاب ساء . تنامي قرين السوء فهو مسلم  
 ان ترصوا اما جنة اذ تات . عن اللام من داخلة في صميم  
 والحجاب اسباب من مكاتب . ولحقها انما يحقق تعذر  
 كتحقق من الفعل من عورتي . لصحة في اعور واسد اعلم

واضحو واصح ذلك حينه . شفاعته ذا القربى لمن موهم  
 وقد دعوا الصحيح للواو فيها . ارادة تنبيه على الاصل منهم  
 كما عرفت بالنكبي والطيط يفتي . واجودت باسعدى واعلمت  
 وان شئت اجريتها فمركبها . كجوي حروفها الذين ان كنت اعلم  
 فاما ان يرمي لغوا . ونقدها لغتي . سوا اذا حارب ان جني تجوز  
 ومثل جازي في الاضطرار . عدت حري في ما به التحويل  
 ومقولة شبهة ذاك ومحجب . وتدل ان حصلت قولي وسيريل  
 وقد جعلوا للاسم سببي للقرينة . على مثل ذلك الفعل فيما يسموا  
 فتاوا لمن يشكي الخليل ويشكي . لآدم وتكن يا انت الوم  
**جواب السئلة الثانية**  
 ولا بان في اعرايه ونبايه . بايها قلت اعراض ملزم  
 لحدوثك تنون الذي هو . وذلك راي عندنا لا سلم  
 وان كان مبنيا فمبن . على لفظه في ذلك اعظم  
 وجعلك للفتحة اعظم شقعة . ولم يتوهم فيه ذا متوهم  
 وقد اقرض فيه المقال وسعوا . الى ان املوا ان ظنوا برحوا  
 واكثر ما قالوه ما قيم غايل . لقاربه الا الكلام المتضمن  
 من قال ظن البت وقاسل . يضارع امرابا وذا الذي حكم  
 لما ضارح الامر ابني غري . اذا قلست جارات لاسه اكرمر  
 توسطت بين الخالدين . خفي على غير اخبار منهم  
 لما كثر الاشكال فيه فلم يبين . وحلوا فيه كل من يشكلم  
 ويشبهه حال المادى ولا . منها لم يخص من بعدا وتعلم  
 لذلك جاز العمل للوصف . على اللفظ والمعين كما جاء من  
 بهذا الذي اختار فيه لانه . لمصر اهدى سبيلا واخو مر  
**جواب السئلة الثالثة**  
 وليست نقدا في النجاسة . تشير سوى الاعلام ان كنت تعلم  
 وبما كان غرقا لم بعد بحلة . كذا قاله والفهم البديل المعظم  
 براعون في ذلك اللزوم . وليس براعي منه كما ليس يلزم  
 وعلمه ان الصفات تقيس . على الفعل في تصرفها اذ تقسم  
 فقام وقامت منها صيغ قاي . وقاية فيما تقول وتزعم  
 لذا انشور الاوصاف طور . لما ارخروا في الفعل منها وتدلوا  
 وما لم يصح منه فليس موشا . كقولهم عند ولود ونعيم  
 وتاثيرت ان الفعل ليس حقيقة . ولا انما كان ضد فيه الزمر  
 فضعفتها ضعفا الذي هو . كفا ضعفا اصل الشيء يوي ويديم











لا تفتا على من ابتعدا وتسيراتنا والفتا على جرات ولا يبرز الصغير فيه لانه  
جري على من هوله ويكون الكلام قد تمخذه قوله التفتا على انت على طريقة الخطاب للاول  
ليكون اخر الكلام والارجا ما على اوله الانزاهة قال في اول الكلام انا انت وفك قال  
في اخر انت انا اي كلفه شكوا ما حكى منك وان انت وانت انا فاذا شكوك فاما انك انفس  
قال ولو جعلت الالف واللام والفتا في هذه المسئلة لان الفتا انا انت الفتا انتا فتا  
مستد وان تان والفتا انتا لانه غرات وفيه من يعود على الالف واللام ان هي انا  
في الفدين ولم يبرز الصغير الذي في الفتا لك والفتا لك وغير جرات وانت وغير جرات  
قال في الفتا وي رجا الله تعالى في سفر السعادة هذا البيت وضعه الفاضل للتعليم والله تعالى  
اعلم **المسألة الثانية جرات بين الامام السبيلي وابن خروف رحمه الله تعالى**  
منقول من تذكرة الشيخ تاج الدين بن مكتوم ذكر فيها تاسي المحجورين في عقد له يتضمن  
ذكر او تان فتا في خلال العقد الى ذكره انني منهم فقال احدي المحجورين فسمع  
من ذلك السبيلي وقال قول الشاعر احدي بني الحارث هو قوله لتابعه احدي بني  
**وقوله** احدي ذوي بين وليس في شئ منه شاهد بل زعمه انه محجور احدي  
المسلمين وانت تفتا سلا وسيله وفكرك احد المسلمين وانت تفتا ذلك وشاهد ذلك  
قوله عليه الصلاة والسلام للملايين احدي كما ذب فعمل من تاب ولو كان ثلاثة افضل  
احد ام اربعة لان لفظ التذكير قد شملهم فحكم الجزء اذن حكم الكل واسيا اذا كان ذلك  
المزاد لا يكتفي به لاسيما في الاصل في هذا التفتا العام فتقول ما في الدار احدي فيقع على  
الذكر والانت والفتا انت العرب احدا ثلاثة لانك اردت معنى تفتا كان المعين  
لا عين احدا منهم دون اخر ويدل ايضا على ذلك ان تفتا المذكور على الموت وتفتا  
من تفتا على ما لا يعقل باب واحد وتفتا المذكور في الف في الف لان لفظ المذكور  
اصل ثم يدخل عليه انت انت وليس كذلك لفظ من يعقل وقد تقدم في تفتا من  
يعقل الجملة الى جزية قال تعالى فمنهم من يشن على بطنه لما كان جزا من الجملة التي قبل  
فيه من يعقل في قوله تعالى فمنهم من يشن على بطنه لما كان جزا من الجملة التي قبل  
او جم احداها ان احدا يقع على الذكر والانت يكون في معنى التفتا كما تقدم في قوله احدا  
الذكر والآخر ان تفتا المذكور في من تفتا من تفتا لان المذكور والموت  
جسدي واحدا نوع واحد من احدهما بمعنى اخر فيه لا تفتا انه لا يسبق الى الوهم  
تحتل الجبر سره لا تفتا من ذكر في القرآن مذكرا وما لا يعقل بخلاف الجسدي من يعقل  
وانت انت ان المضاف والمضاف اليه كاشي الواحد والرابع ان احدا مع انه مضاف  
لا يستعمل مفصلا لا يقال هذه المرأة احدي ولا رجل احدا قال ابن خروف رحمه الله  
تعالى احدي المحجورين صحيح بعينه السماع والفتا من قال تعالى قالت اخر امهم لا ولام  
فجمع بين تذكر وتا تفتا في مضاف ومضاف اليه وهو بعينه واحدي المحجورين اخري  
لان تفتا الالف غير حقيقي وبينه قوله سيجانه في جميع وقوله ما هذه الصوت  
وقوله وبني فرع اجمع فذكر بعض الجملة وانت بعضا وما جيعا شي واحد ومن ذلك

قوله

قوله اربعة بين وثلاثة رجال فتا فتا المضاف والمضاف اليه مذكور قالوا في  
اربعة رجل وامراة خمسة فاذا اشارة الى المرأة قالوا خمسة خمسة ومما يدل  
عليه ما وجدنا العرب راعت المعنى الموت ولم تراع اللفظ المذكور في كثير من كلامه  
قال مقول هزبرنا لزوج موت باثنت وقوله توافعت سور المدينة ومثله كثير في كلامه  
في نحو ه روع فيه المعنى توافعت ما نحن بصدد واحد في بلي دمثا له لا يحتاج فيه  
الى حرف مضاف كازم السهلي فقلنا كانت قبا بل جمع المذكور والانت حان  
ذلك فيها واجازته اي احدي قرنتين وبني احدي بل في قول احدي المحجورين على قوله سيجانه  
لمستن كاحد من النفس لم يجر لانه في الآية التكرية بعد التفتا والمراد به نفي العصور  
شربين بقوله من النساء واما استكتمه به بقوله صلى الله عليه وسلم في التفتا عن  
احدهما كاذب فذلك لان القصد هنا احدهما لا بعينه ولو عين الموت لانت فيسوء  
كقوله سيجانه اما يبلغ عندك تكبرا احدهما او كلاهما ومنع من افراد احدا واحد  
وقد قال له سيجانه قل هو احد واحد وقالوا احد وعشرون وقوله لا يسبق الى وهم  
احد تحبيل الحزب سره لا تفتا قد ذهب الى ذلك طوائف من اهل الفساد ولم يدل عندنا  
على تحريمه الا في تحوي الخطاب وكون الالف واللام بالفتا **المسألة الثالثة**  
تعالى لا دليل في قوله سيجانه وتعالى قالت اخر امهم لا ولام لانه لم يجمع في الاية موت  
ومذكروا في المذكر يعني ان احدا الامم موتت من حيث الامم جمع امه وليس  
في جمع امه على ام نفل موتت في مذكر وتكر هذا هو باب جمع هذا الموت فاذا قلت  
اخريهم فلم تعص كما فعلت في احدي المحجورين لانك في احدي المحجورين نقلت موتت  
الى مذكر وجعلت محجور محجور اكانه شي محجور فاذا قلت ذلك فواجب عليك ان تقول  
احد من حيث قلت فيه محجور وقد يعقب هذا بان فيه هم فيه مذكر من نساء رجال  
بلا شك فوجبا لجمع بين احدي المحجورين وبين اخر امهم ان لفظهم لم يستعمل حتى صير  
من كان يبين ان تفتا في بي فقلنا فيه هو كما فعلت محجورة المحجور فانظره  
واضحا فان اولي واخري قد استعملان متعصلا من خلافا احدي وقوله سيجانه  
وتعالى في جميع وقوله تافتا ع وهي فرع اجمع لا دليل فيه وليس في شي واستدل بالجملة واستدل  
بل يسميه في قوله احدي المسلمين فاننا نقول هي ثم نقول احدا وقوله سيجانه هي  
جميع فتوكل احدا عدل وقوله وبني فرع فتوكل المرأة انتن واما قوله ما هذه  
الصوت فلا حجة فيه وليس مما نحن فيه في شي وانما اضطررنا لتلازما الصيغة واستدل  
ايضا بثلاثة بين واربعة رجال ليس من الباب في شي واستدل بالجملة  
كذلك لان خمسة من با اسم الفاعل كقائمة وقائمة واسم الفاعل مجري على اصله ان  
كان مذكورا فمذكورا وان كان لموت في موت فتوكل خمسة فتوكل صار في الرجل  
قال ابن خروف في هذا اذا كان اسم الفاعل مجريا على اصله فذلك احدا واحد  
واللسان الذي كان يدخل في اسم الفاعل لم يمت هو البس الذي يدخل في احدي قال  
السهلي واما استكتمه به بنحو هزبرنا لزوج والابيات التي افترها سيوبه فلا



حجة في شيء من ذلك واعاقله واحدي ملي وامثاله لا يحتاج انما قصدت ان لا يلزم غير  
وجوه احدي بل ان يقول احدي المحمديون فان بينه فرق وموان المحمديون لا يستقيم على  
حمله كما لا يشك عليه القليلة واما رده علي في قوله عليه الصلاة والسلام اخبركم ان  
فقد بان لا يفي ما استشهد به بحديثه لا على اغلب الحديث كما رده واما رده ما منع من قوله  
احد واحدي واستشهد به بقوله سبحانه قل هو الله احد فليست الآية بما نحن عليه  
واما قوله قد ردها ذهب الى تحليل ما دون المذكور طوارق من اهل البيت فليست الآية بما نحن عليه  
انتهى في كتابنا الحاج ورد ابن حزم عن هذه الفصول كلها بما لا يشك في بانها لم يفرق  
على السبيل شيئا ولم يفرق بين الحاج الرد **مسألة** اكل ذي ناب من السباع حرام  
قال ابن حزم في السبيل في هذا الحديث من سوء التاويل والخذل والافتراء على رسول الله  
عليه السلام وسلم ما لا يخفى به اعاذنا الله تعالى مما ابتلي به وما نهى الله عنه عظيم  
يجب استنباطه قايما وذلك انه قال يجوز ان يجعل الحديث على اصل رابع وفيه مضارعة  
فان الله تعالى اذا حرم شيئا حرمت التشريعية ما يضارعه كما حرم ما يشبه ربح الزنا لما راعى  
قربته وكره ما يضارعه من بعد كالمطبخ والفتوة في موضعها مرة فامتن عنه  
حتى يرد روي ذلك عن حماد بن عيسى الله تعالى عنه والتدبير في طيب امرأة ونظاير كثير  
فما حرم الله الخنزير في قوله تعالى لا تأكلوا مما اكل الخنازير رسول الله صلى الله عليه وسلم العزير  
والكل من عند الله حرام الله الجمع بين العمة وابنة اختها وبين الخالة وابنة اختها  
وهي لعنتين والخالنتين بناء منه صلى الله عليه وسلم على الاصل السابق في كتاب الله  
تعالى والتعاضد اليه كذا ذكره كل ذي باب بناء على الاصل السابق من محرم الخنزير  
واستنباط طائفة ونظر الابه قال ابن حزم في هذا الفصل خبر ان رسول الله صلى الله عليه  
وسلم حرم شئ بالاسند طائفة من ان يومئذ حرمه وقوله والكل من عند الله كل ما يغني  
اذ لا يخرج مع ما قبله ورسول الله صلى الله عليه وسلم ابراهة وانزله مما لم يثبت  
الله قاله السبيل ما جعل هذا الجاهل حيث ينكر ما لا يمكن احده وهو مستور في مختصر  
الطبيب في لانه مؤلفه ذكر انه عليه الصلاة والسلام يستند الشرع وهذا  
الجاهل من حفاة المغلدين فليصحه على طريقة التقليد كلام الطبيب واستنباط  
الرسول صلى الله عليه وسلم صحيح لا مدفع في شؤنه ولا ينكره الاخليف حاف وكل  
ما ورد عنه صلى الله عليه وسلم لم ينطق به القرآن وان كان منضمين لكل شيء  
فمن على هذا المنهج واذا لم يستند رسول الله صلى الله عليه وسلم فمن ذا يستند  
**مسألة** قال السبيل في قوله تعالى وجعل منهم الغزاة والخنازير الاغوا للامير  
على معنى الانفاذ والاعتبار وفيه ابن حزم عنه انه يثبت ثلاث واللام معنى  
لثا اوربا وهو معنى الانفاذ فردد عليه بان ذلك لما لم يقبل احد في السبيل  
راذ عليه انما اردت ان الله سبحانه لما خاطب اهل الكتاب بعد فاش را في الحديث  
المحروف من الغزاة والخنازير التي صيغ من سلف من الامم على هيتة وصورتها لم يكن  
بد منها لالت واللام لما لم يعل في تعيين الجنس حين دخل الكلام معنى الانفاذ

قوله

والله اعلم

والاعتبار ولو قال فزدة وخنازير لم يكن فيه ذلك **مسألة** من يخرج ابنه العربي  
تبلغ من وجهه الاخرى الف الف وجه وسبعمائة الف وجه واحدي وعشرون  
الف وجه وستة مائة وجه وفي هذه الاضارب انشاءتم القائل محبك واذك فاصدرك  
معجبا خالدا في دار يوم عيسى فخرج الضارب بالفعل والشا ثم فذمه والقائل نعمت  
ثان ومحكم نصيب وواذك فذمه وقصرك نعمت ثالث ونصيب معجبا بضرب واذا  
بمعجب وذك رفح فا صدرك بالابتداء وخرج من ذوق او خرج من ذوق المتبدا ونصيبه  
باعني وعلى الخالد من القائل او من الضارب اولوا ذك فذمه سبعة لك مع كل واحد  
منها نصيب واذرك باعني او الخالد القائل وللضارب او معجوبا وكذا رده بانه حرم  
وبالعكس فذكر في مع كل ذي محبك النصيب بالقائل وباعني والرفح بالابتداء والخبر  
فذكر في مع كل منها نصيب القائل بالاشتراك وباعني ورفحه بالابتداء والخبر  
وخصه نصيب لوجه الحسن ورفحه نعمت ما قبله فذكر في مع كل منها نصيب  
الاشتراك بالضارب وباعني ورفحه بالابتداء والخبر وجعل نصيبه بالوجه الحسن ورفحه  
بالنعمت في مع كل منها نصيب معي بالخالد فذكر في مع كل منها نصيب  
وبالخالد فذكر في مع كل منها نصيب معي بالخالد فذكر في مع كل منها نصيب  
للحاف ونصيبه بغير مع مع كل منها نصيب معي بالخالد فذكر في مع كل منها نصيب  
الضارب وكذا جعل خالدا في مع كل منها نصيب ذلك عطف عليه عطف البيان ونصيبه  
باعني ورفحه بالابتداء والخبر ونصيبه بمعجب في مع كل واحد من ان يجعل في داره  
متعلقا بالضارب او محبك في او يواذك او متعلقا بصدرك او يواذك القائل  
في يوم عيسى فيمتنع عطف ذلك في العدد المذكور قال ابن الصايغ في تذكرته سبيل  
الاعلامه مجدا الدين الروذرا فذكره من قوله تعالى ان راحة الله قريب من المحسنين  
فقال عليه فاحض عليه من عاتك فانقصر الروذرا وروي كلامه وطعن في كلام ابن  
ما ذكر وهذا الشخص كلاما مع حذف ما لا يخلو له لمسح من الطعن والازراف قال  
الشيخ مجدا الدين استكمل الآية تذكر الغريب ويجعل الفضل من قدامهم في الجواب  
وجم من احدهم ان الرحمة بعد الاستحسان وهو مذكور في ان الوجه مصدر  
والصناد لا يتبع ولا توثق هذا ان ذكرها الجوهرية والزمخشري في كتابها وقال  
الفران الغريب اذا كان الحكايا وكان ظرفا كان بلاها واذا ضمن معنى الذنب والغرامة  
دخلت الها فتقول في الاول كانت فلانا فربيا حيا وفي الثاني قربني قال وهذا كله  
تتفرق في كلام الله تعالى في مجاز الظن وحلا كما لو اكل الاصح فانه اكل الخبز في كلام العرب  
وكان اذا سئل عن شيء من كلام الله تعالى لم يكتف وقال لو ان الله تعالى تكلمت  
فيه والقرآن انما يدعى من يتبع كلام العرب وينفع اشعارهم ففقد كان عكرمة وهو  
تقليد ابن عباس اذا سئل عن شيء من كلام القرآن ففسره وسئل عليه بيت من شعر  
العرب ثم يقول الشعر ديان العرب هو الجواب الحق ان القرلين على وزن فاعيل والفعل  
المفعول سينوي فيهما المذكر والمؤنث حقيقة كان او غير حقيقة في لانه من القيس







على

اللفظ اعني ان اخلا قريب من المحسن والمشار اليه من التام كمن الا لاجل ان فعله لا  
يجري مجرى فعل في الوقوع على المذكور والموت بلفظ واحد وصنف هذا القول بين  
وتنزيهه هين وذلك ان قول هذا القول اما ان يريد ان فعله في هذا الموضع وغير  
يسبق ما يستحقه فعل من الجري المذكور والموت بلفظ واحد واما ان يريد ان فعله في  
هذا الموضع خاصة بحول على قول لا ولا مرد ولا جاع اهل العربية على التزام التام  
في طريقة وتسمية واشباهها ولذلك اخراج علماء وملازمي ان يقولوا في قوله تعالى  
ولم آل بغيا ان اصله يغوي على فعل جلد ذلك لم تلحقه الساوا الشافيا ايضا مردود  
لانه قد تقدم التنبيه على ما لفعل على فعل من المزايا ولانه لا يليق ان يكون  
نوعا لفعل بل لا ولي ان يكون امرين بالعكس وكان ذلك في الفعل على فعله على  
فعل وبما مختلفان لفظا ومعنى اما اللفظ فظاهر واما المعنى فعلان قريبان لاصا لفظ  
فيه لانه يوصف به كل ذي قرب وان قل وفعل المشار اليه لا بد فيه من مبالغة وايضا  
فان الدلالة على المبالغة لا بد ان يكون له بنية لاصا لفظ فيه ثم يقصد به المبالغة  
فغير بنية كضارب وضرب ومام وعليم وضرب ليس كذلك فلا مبالغة فيه  
والظاهر ان ذلك الفعل اما ان اراد عمل ففعل على فعل مطلقا واستدل على ذلك  
بقول الشاعر فتور القيام فليقع الكلام يفتقر عن ذي عزوب حضرة  
ولا يحتاج بهذا لفظ من وجوه احدها انه فاد روالا ولا يحكم ولو كثرت  
صوره وجا على الاصل كاستخوذ واعور واستنوق النبع لها تد رولم يكن صورته  
ولا جاع على الاصل الحق الثاني ان يكون من فظير الكلام اصله فظيعة الكلام ثم خرفت  
البناء لاضافة فانها سوفة لحد قها عند الفراء وغير من العلماء وحمل على ذلك قوله  
تعالى واقام الصلاة ومثل ذلك قوله  
ان الخليفة اجدا والبين فالحمد دوا والاعلمك عدل الامر الذي وعدوا  
وعلى هذا اللفظ فربما لقرا فلو ارادوا المروج لا عدوا له عدة اراد عدته انما كانت  
ان يكون ففعل في قوله فظيع بمعنى مفعول لان صاحب الحق على ان يقال فظيعه واظفده  
اذا بكته وقطع هو وقطع فهو فظيع القول فظيع على هذا بمعنى مفعول اي  
سكت فخذف التا على هذا التوجيه ليس كما قال القياس وان جعل فظيع مسببا على  
فعل كسر من سري فحقه على ذلك ان تلحقا لنا عند جريه على الموت لا انه شبيه  
ففعول الذي بمعنى مفعول فاجري مجراه وانما في اهل فاجا  
اشبه بمجد الدين وقال الحق على كل من مارس شيئا من العلم اذا سئل عن مشكلاته ان  
يشجب في جوابه لا يجاز الفل فلان التطويل الحمل ويتو في الزوايد التي لا يحتاج اليها  
فان العالم من اذا سئل عن غويصا وشبهه با وجنبيان من غير ريادة ولا نقصان وقد  
سئل لعبد الضعيف عبد المجيد ابو الفرج الروذ را وري عن هذه الاية من لسراب  
من قصر في انتان كلام العرب باعه فاستبعد حمل المذكور على الموت وكان جوابه  
ان العن ان المجيد عزى واذا اطلق ففعل العرب لفظا الغريب على الموت الحقيقي فلفظ

لا يوسع الاخلافة على غير الحقيقي فالامر والعكس له الويل فامسى البيت وقال امرس  
اشبه الحياة البيت ومع هذا المحجة الواضحة لا حاجة الى التاويلات والتسفات  
وقد ثبت في ذلك بعض الحاجة المشهور بين العصور من هذه الاوراق المتقدمة وذكر  
فيها ما يقتضيه صانعها نحو وجب ما قبل في المسئلة مع انه لا يثبت في الغليل لان العرب  
لم تقل ذلك ولا يعلم لوعرض عليه هل كانوا ينصونه ام لا بخلاف ما اوردت من الشاهد  
فانه نص قوله ولا ريب في صحته وكونه محجة والذي اورد من الاقوال الستة  
مستنبط من الظن والقياس وقد يكون معا وقد لا يكون وقد لا يكون وقد لا يكون  
على فرايد هذين ما يتوجه عليهما من الاقوال فثبتت الى ذلك حقيقة سقطت  
سموحي على اهل الراس وقالوا هذا لا يعقد حيا في ضلله فشرعت في التنبه  
على ما يرد على قوله اما ما ذكره من اشتباهه ففعل وفعل في الوزن والدلالة على المبالغة  
والواقع بمعنى فاعل ومعنى مفعول وان فعلا اخف من فعل وانما فاعله ما شيا  
منها المراد بشابه من فعل وكثرة محبة في ساس الله تعالى واذا فاعله لا يكون تفعلا  
له وهل الامر بالعكس او مستويا في حق فكل هذه دعا وتفسرا قائمة بالمعنى  
خصوصا مع الممازعة ولين سلمت في خارجة من مسئلتنا لان السؤال وضع من جواب  
اطلاقا الغريب على الرحمة فغواب ذلك جاز لدلالة كذا وكذا عليه فبقية المقدمات  
صا يمدد وله لامدخل لها في وقع السؤال عنه ومثاله من سئل عن زبارة الكلمة  
المعطية هل يجب ان لا فاجاب بان المتوجه اليها لا بد ان يكون محم وما مثقاله من جهة  
المعدية والحليفة وعدله المواقيت فبقول له اسباب اقام اسانك الاعوجوب  
زبارة وما ذكرته بمعلمك ذلك ومحرمي هذا قول المستكم في فعل وفعل انما  
المعاد ستة فعل ففعل كمل ففعل وفعل ففعل كضرب يضرب كضرب ين هب وفعل  
ففعل كضرب يضرب وفعل ففعل ككرم يكرم وفعل ففعل كوتق تيق وكله مشتق منه ففعل  
الان ان كرم من فعل ففعل ويكون بمعنى فاعل كضرب يضرب وفعل ففعل ككرم يكرم  
يرد من غير بمعنى المفعول كضرب يضرب وكلمه وهنير وتكلم في فعل ما ياسب  
كذا ونقاربه عند الشروع في مسئلتنا في لفظ الغريب في ان هذه المباحث لا دخل  
لها في محض فيه وان كانت من نقار ربع لفظه الغريب وقوله في فعل ان لم يقصد  
معنى فاعل فحقته ال ككلمة وركوبة منعوض بقوله فافقه منصوب الذي يعرض  
ومما هاهنا المذهب وسلوب ومجول للمعاني الخرم ولدها فان وزنه ففعل وليس  
للفاعل ولا للحقة التا وكذا الخرو والخلوخ والسوس والحصون والسطور والكلوب  
وكل هذه صفات الناقة والنتة ووزنها ففعل لم تلحقها التا وليت للفاعل  
واما الاقوال الستة التي ذكرها فاني اشير الى ما يرد على كل واحد منها امتارة  
لطيفة فاما قوله قريب ففعل فاعل اي مربي ففعل بمعنى مفعول كما اجري ذلك مجري  
هذا في حاق التا فلا شك انه من قول الناقة ككروما الدليل عليه فانه مجرود عوب  
يرد عليه ان احد المتعدين مشتق من فعل لا من فعل اخر من فعل منعوض فاجري على اخرها

ب



حكم لفظ العروق بين اللازم والمتعدي ان كان على وجه العموم وان كان على وجه الخصوص  
 قان الدليل عليه وان كان كلاما من الفعلين يفتق على المذكورين بل انهما لا يفتق عليه وعلى  
 المؤنث تارة مع اداة واخرى بلا تاء صلة كما ورد في شعرنا ونفسا لا على سبيل التبعية  
 ولا على وجه السن وذو النون وبشبهه احرى بالآخر فان نحو الان الاصل في الكلام  
 وقد كثر شواهد ذلك في جرس يربط في الة

**وقال الاخر** فسلكا حيثما كانت في تعديته مخرج الزواج وديهم في تعلق  
 وقال العززدق فداوية هامين وفي قريته اراها وقد نزل في مراد وارشد  
 وامراة فمدس وسرح وعرب وفر وكه وهلك ورسثوف وانوف وكسوت وامراة  
 ملولة وفروقة وامراة مرمية وسجادة دلوج واستراب في الحلاق ريم على الخطام  
 مع انها جميع تليس موصوف فهو على دقاق كلام نصحا العرب قال جرير مع فصاحتها ولم  
 ينكر عليه اذ المقلب جذا لسانه دابره اسموا ريميا فلا صلا ولا طرف

واما الاعراض على القول الثاني فهو ان لا يفتق في الة المذكور موصوف بل في الة اوله  
 ولوجان ذلك يقال رأت زيدا فحلت في والكرمتي ورأت شيئا فكلت في  
 والكرمتي بنا على ان زيدا بنفس وجسته وهذا شح وسبح واما قوله كفا فخصا في كفا  
 قد بين ترخا في هذا الكف لفقدان علامات الثاني وقد بينت كافي اكثر موارده  
 وهذا اولى من التناول كذا يلزم المنسوخة التي ذكرنا ها وعلى الوجه على الاحسان  
 بعيد لان اللفظ اذا دل على معنى فاما ان يدل عليه على وجه الحقيقة او المجاز  
 القسبان من حيث ان هنا لان حضور المعنى بالباء لا يتم عند اطلاق اللفظ في كلا  
 القسمين لجواز التفتك كل واحد منهما عن الآخر لان الرخصة قد توجد في قسم من  
 لا يتكمن من الاحسان اصلا كما لو الة العسر بالنسبة او لدها وقد يوجد الاحسان  
 من لارحة في طباعه كالمعك القفا سي فانه قد يحسن الى بعض اعداءه المحسنة  
 نفسه او مذكوره ولا تلغ عنده رحمة واذا تبين جواز التفتك كل عن الآخر فلا  
 يجوز اطلاق احده على الآخر والتفتك بين الكف وبين كونها عضوا لان كل كف  
 عضو وان لم يكن كل عضو كفا فبعض ملازمة الخاص والعام والملازمة مصححة  
 للمجاز ولا ملازمة بين الرحمة والاحسان كما بينا في تعديته رتا وبلى الرحمة بالاحسان  
 وقد سلمنا ان معنى القرب في الة اخر منه في الرحمة ولكن هذا لا يوجب جواز اطلاق  
 اسم احده على الآخر لان جواز اطلاق في مخصص في الحقيقة والمجاز وكلاهما معدوم  
 فيما نحن فيه **وقال** ثانيا انه من باب حذف المصنف فذلك انما يصح حيث يحسن  
 ويتبعين كقول تعالى واسا للقرية فانه يتبعين اضا راهلا وهاهنا يصح  
 اضا راهلا ولا يحسن ولا يتبعين لاما انما يصح فلانا لرحمة صفة له تعالى والموصوف  
 لا مكان له لانه الة من الفاعلة ذلك على ان ربنا لا يحل مكانه ولا لكان جسمها  
 او منتقرا الى جسم فذلك صفة لا تكون مكانا انما هي قاله سبحانه علاه الله في الذي كافي

رحمة الله تعالى من اخلط وفعله لان الرحمة من صفات الفعل لا من صفات الذات  
 حتى يستعمل فيها المكان انتهى رجع واما انه لا يحسن ولا يتبعين فلانها فرعا للرحمة  
 وبطلان الاصل يقتضي بطلان الفرع واما الظواهر المشهورة بانها المتكاتب  
 كقوله وان تفاع مكا في فحيتا وبلى جزمنا والادخل حكم العقل وسيلزم من بطلان بطلان  
 الشرع لان صحته لم تثبت الا بالافعال نعم واما خبرنا رجة انما هي انما رجا واما قوله  
 راجعا انه من باب حذف الموصوف الى اخره وما ذكره من سبويه في طاميت وطايض  
 فبانه اختلف ان هذا التقدير والتعريف لا يفضيه فصيح بروي ولا يبلغ خبرنا  
 والى حاجة الى ان يضمن في الة شيئا لشيء قريب ولا يلق في تقدير ميباني كلام الله  
 تعالى وبما يصح معانيه مجر الجوار النحوي والاختلاف لا على بل لا بد من رعاية  
 انصافه العصري والبلاغة العليا والية فصاحة في ان يقول القائل عيسى  
 قريب واي لطف ان يقال للارة شيئا يبيض مع ان الشيا عجم المعلومات ولذلك  
 يشبه الواجب والممكن حتى بعض المعدومات عند بعض اهل العلم ومن الذي  
 رضي لنفسه مثل هذا الكلام المستحسن وهلا قيل الها والنا اما يحتاج اليها  
 للفرق بين المذكور والموت في صفة يمكن اشتراكها فيه اما طم لا لشيء اما  
 الصفة المختصة بالفسا كالحض فلا حاجة فيها الى العلامة المميزة والثاني سر لفظ  
 جود م على ما الفوه يطلون ان ما قاله سبويه هو الحق الساطع وان الى  
 قوله المتعدي في معرفة كلام العرب ولا يخفى في انه الجواد السابق في هذا المضمار  
 فاما ان يفتق انه لا خاط يجمع كلام العرب وانه لا حق الا ما قاله فليس الامر  
 كذلك فاما من احدا لا يفتق قوله ويرد منه ولوم يكن لسبويه الا قوله في باب  
 الصفة المشبهة مروت برجل حسن وجهه باضا فة حسن في الوجه واضافة النجوه  
 الى الصبر العايد على الرجل فقد خالفه جميع النحويين والكوفيين في ذلك لانه قد  
 اختلفا في انما في نفسه فكيف يفتق مع هذا صفة قوله في كل شي انا فله كما ميبا  
 يكسب المضاف حكم المضاف اليه لانه لا ميبا لانه لا يفتق فله رجا روية فله صفة يورث  
 بها لفتق ميبا وشبهتهم قال السابعة

**وقال** لا يفتق باهل العلم صاحبها يركضن قد قلعت عند الاطانيب  
 وقال الاعشى كما شرفت صدر القناة من الدم وقال لبيد حصي وقدمها وكنا  
 عاده منه اذا هي عرفت اقدامها وقال جرير رضي الله تعالى عنه

**لما في خبر ابن الزبير** توارضت سور المدينة والحب الى الخشنج  
 فبطلان هذا يبين ان يتكسر لا با شعرا المجاهد اهل الحاملين التي يتكسر والظن  
 للمحدثين فاما القسبان الثاني من الموت فقد صح بوقوعه واما فكسبه فبطلان  
 الى الشواهد ومن ادعى جواز دفعها لبيان واما قوله سادسا انه يكون من باب  
 الاستعارة باحد المذكورين عن الآخر الى اخره فان قوله قلعت اعنا فلهما خاضعين  
 ليس من هذا القبيل لان المراد ما عاقرهم روسهم ومعظمهم وايضا فان الخبر محكوم به







مفعول السادس ان فاعلا بمعنى فاعل قد تشبه بمفعول بمعنى فاعل فيجوز ان ياتي في المونث  
كما قد يشبهون فاعلا بمعنى مفعول بمعنى فاعل فيقولون قد تشبهوا في قولهم لا تترك  
تعالى قاله من يحرم العظام وهي رميم ومنها ان رتبة من المحسنين والثاني فيقولون  
خسلة ذميمة وصفة حميدة خلافا في قوله في الجنة في الجنة السابعة ان العرب قد تجوز  
عن المضاعف اليه وتترك المفعول تعالى فقلت اعنا في هذا خاضعين لخاصة  
خير من الضمير المضاعف اليه الاعناق لا عن الاعناق لان في انكاذ اعنا في  
خاضعون لا يجوز لان جمع المذكور السالم انما يكون من صفات العقل لا يقولون بل يطوبون  
ولا كلاب ما يجوز لان في هذا القول يرجع الى القول بالزيادة وقد بينا ما عليه  
وقد قيل ان المراد بالاعناق في هذه الآية انكروا الروسا وقيل لم يمتنعوا انهم يقولون  
في حق من الناس ايماني جماعة انهم من الرتبة والرحم متعارفان لفظا وهذا ومعني  
بدليل العقل من ايمانية اللغة فاعطي حركتها كما لا يخفى وهذا القول ليس بشي لان الوعظ  
والموعظة تتقارب ايضا فيدعي ان يجرى هذا التقابل ان يقال موعظة نافع وعظة حسن  
وكذلك المذكور في يدعي ان يقال ذكر نافع كما يقال ذكر نافع انما سمع ان ضيلا هذا  
بمعني الشب فترتيب هذا معنى ذات قرب كما يقول الخليل في جايض انه بمعنى ذات  
حيث وهذا ايضا باطل لان اشتداد الصفات على معنى الشب مقصور على اوزان خاصة  
وهي فعال وفعل والاعشار في ضيلا مطلقا يشتر كفيه المذكور والوقت حكم ذلك  
ابن مالك من يعجز عن بياض وهذا القول من انفس ما قيل لانه خلاف الواقع في كلام العرب  
يقولون امرأة ظريف وامرأة عليقة ورجمة ولا يجوز التذكير في شيء من ذلك ولهذا قال  
ابو عبيد الله ان في قوله تعالى وما كانت امك بغيا انه قول والاصل فهو يجرى  
والواو بالضم اسرة وادعيت اليها في ثيابها قولها لشاعر **فتور العناب فطير الكلام**  
يعني من ذي عري بخصر **قال الجواب** من وجه احدها انه كما ذكرنا ان اصله  
فطبيعة ثم حذفت اليها للاصناف فلهذا سجد من وجه احدها انه كما ذكرنا ان اصله  
والاصناف سجدة لحدف الساكنات فاجوز في النون والتنوين يفسر على ذلك ثم واحد  
من الفرائد انما كان في المناسبات قوله فتور والاصناف فتور فتور وفعل يستوي  
فيه المذكور والمونث الحادي عشر انهم يقولون فلانة قريبة من كذا بعزق فذلك مبين  
قريب من معنى الشب وقريب من قريب المسافة فاذا قالوا هذه قريبة فلان المسافة  
قريب المسافة واذا قالوا قريب المعناه من الفتر اية وهذا القول مندي ياتل لانه مبني  
على انه يقال في القريب القريب فلان قريب وقريب في النون والاصناف  
ان يقال فلان وقريب في كمال **سبيل القريب عليه ليس يعرفه** وذو قرابته في المعنى مسرور  
الثاني عشر ان هذا من تاويل المونث من كل موافق في المعنى واشتد هاتوا فانه من يتوار  
ان احسانا فيقرب من المحسن ومنهم من يقدر لطف الله قريب ومنهم من يقدر في امره  
على معنى العشق وهذا الوجه باطل لانه انما يقع هذا في الشعر وقد قلنا انه لا يقع

واحد

سوطه

موعظة حسن انما يقال كما يقال سجدنا لموعظة الحسنة هذا مع ان الموعظة الحسنة تسمى  
الوعظة في المعنى وهذا بخلافه في اللفظ واما البيت الذي تشبه به فمفعول في قوله  
صوت من شعر وما هن من سجدته على كمال الله تعالى انما تشبه الموعظة الحسنة  
المطر والمطر مذكر وهذا القول بوسعي وعندني ما سله من قوله سجدته وهو الذي يزل  
الرياح تشرب بين يدي رحمة وهذه الرتبة هي المطر فهذا ثبوت معي لانه قد بينا  
عليه من وجه احدها ان يقال لو كانت رتبة الثانية هي الرتبة الاولى لم تذكر في امره  
هذا موضع الضمير فان قيل ان ذلك ليس بواجب فليست من رتبة الثانية لفظا هو بهذا  
يصح الترجيح ان في انما يمكن الحمل على العام وهو مطلق الرتبة لا بعد الى الخاص لا يقال  
هذا اذ لم يعارض معارض فتنفي الحمل على الخاص كما ذكرنا لان نقول هذا انما يقال  
اذا لم يكن للمذكور وجه الا الحمل على رتبة المطر كما ذكرنا وليس الامر كذلك انما  
انما الوجه ان في المطر لا يختص بالمحسنين لان الله تعالى في قوله انما يعصم  
وعاصيهم واما الرتبة التي هي الغفران والتجاوز فانه يختص في خطاب الشرايع بالهين  
المطيعين وان كانت هي موقوفة عليهم اشترعا ولا عقلا عند اهل الحق الا ان ذلك قد كثر  
على سبيل التيسير للمطيعين والتخفيف للعاصين وهذا فيه لطف وقلي يتبين له الا  
الافراد ومن شذرت اقدام المعتزلة فانه يحدون في خطاب الشرايع بالهين  
الغفران والتجاوز والاصناف بالمطيعين فيقولون رتبة الله عن اصحاب العبيات  
صالحون واسعادهم يقسمون رتبة رتبة والله يختص برحمته من يشاء ويحكم ما يريد  
هذا الذي فطر الله عليهم من حسن الاعتقاد واية لئلا يوقفة عليهم منه وكما  
وهذا الوجه يمكن الجواب عنه بانه كما جاز في تخصيص المطر الذي هو سبب الارزاق  
بهم نزاعا في الاصناف الراي انك لو قلت ان مطر الله قريب لرجعت هذه الاصناف  
تجوز الاسماء وينبغي انما الطباع خلاف ان رتبة الله تعالى في المومنين في المعنى  
وهذا الوجه يمكن الجواب عنه بانه من احد ما ان يقال لا بد من ان الرتبة بمعنى المطر  
بل ان سمح رتبة الله استعمال رتبة المطر والثاني ان المطر معلوم انه من جهة الله سبحانه  
فما فطر الله بها كانه غير مضمرة فجاء في قوله رتبة الله فان الرتبة عامة فان للعبادة رتبة خلقها  
الله سبحانه وتعالى من اعموم به بينهم في الاصناف الرتبة اليه سبحانه فاذا انه ليس  
المقصود الرتبة المضافة الى العباد ونظير انك تقول كلام الله لان الكلام عام ولا تقول  
قرا الله لانه خاص بكلام الله سبحانه والاصناف ان يقال في هذا القول انه انما هو  
قائل من امرين وذلك لانه اما ان يعنى ان الرتبة لفظ مشترك بين المطر وغيره وانه موضوع  
بالاصناف للمطر كما ان موضوع الغير بالاصناف او يعنى انه موضوع لغير المطر بطريق  
ثم يجوز به عن الرتبة فان ادعى الاول فقد يمنع ذلك بان الله انما يعباد وبعينه  
الاصناف الرتبة الى غير المطر والمشتراك انما حقه ان يكون على الاصناف بالعبادة الى معنيته  
او معاينته لا يكون احدهما في غيرهما وانما يعنى المراد بالعبادة لا يعباد اهل  
اللغة حيث يتكلمون على الرتبة فيكون من معانيه المطر وكذا كانت موضوعه له كذا

صالحه



كم بين كون معاني المشتركة وان ادعى الثاني فيلزمه ان يجوز في صحيح الكلام ان يخصص  
وسا من نفع ورهبة واسع ويقول اذ بت بالارض المكان وبالسيف المستعمل لرحمة  
الاحسان وهذا لا يقول به احد من المتأخرين وانما يفتح ذلك في الشعر وفي ما ذكر من الكلام  
وما هنر سبله لا يخرج عليه كتاب الله تعالى الذي نزل بافعوا اللغات وارجعوا رات  
والطفا لاشارة تقاتك فلتستخاني اجر وفي كلام كثير من المفسرين يخرج ايات من  
المتزيل على مثل ذلك كما قالوا في قوله تعالى واذا حضر القسوة قال تعالى فان رزقهم منه  
انه جاء رجلا على معني القسوة وهو المفسوم قلت الذي عليه اهل التحقيق ان الضمير على  
عليما من قوله تعالى من تركها لوالديه انما القسوة والقسوة واقعا في العربية على  
المفسوم وفي ما كثيرا فلا يمتنع عود الضمير على القسوة مذكرا بعد ذلك قوله سبحانه  
ونبيهم ان القسوة بينهم اي مفسوم بينهم واهل البيت بعد في ان يقال ان الضمير في قوله  
سبحانه قريب لجميع امور من الامور التي تقدمت ها فتقول لما كان الحذف كسب من  
الحذف في الآية المذكورة في مقارنته للرحمة في اللفظ وكانت الرحمة هنا بمعنى المظفر وكانت  
قريب على صيغة فاعل وقيل ان الذي يفسر فاعل قد جعل في فاعل الذي بمعنى مفعول جاء  
الذكر وليس هذا نقضا لما قدمناه لانه لا يلزم من اشتراك اعتبار شي من هذه الامور  
مستقلال اشتراك اعتبارها مع غير هذا الخبر ما يخرج ربي من هذه الآية الكريمة والله تعالى اعلم  
بغيبه انتهى كلام ابن همام قال ابن الصايغ في تذكره تكلم بعض مشايخ العصر وهو الشيخ  
تقرا لدين السبكي رحمه الله تعالى بعد رسد الحديث المفسور في قوله تعالى في سورة والذرات  
فتقول عنهم عما انت تعلم وذكر فان الذكرى تنفع المؤمنين وتقران المفسرين في قولهم  
الاول ان المعنى قول عن اوليكما تكفرا واعرض عنهم فان كلام علي ذلك وارفع الذكر فان  
الذكرى تنفع المؤمنين وتقران في ذلك الذكرى لمن كان له قلب الشاني ان المعنى قول  
عن تكفرا واعرض عنهم وذكر المؤمنين فان الذكرى تنفع المؤمنين قال وعلى القول  
الثاني يحتمل ان يكون الآية من باب التثنية في فاعل من على هذا بان المعنى قوله تكفرا ولم  
الطلب فاعل من المال ومن ايا ذلك في ذكره الما زان ليس هذا موضع ذكره او ما ذكره  
ابن سكرت وقد جعله واذا قرأ هذا فلا بد ان لا يمكن ان يحتمل على التثنية لان ذكر  
لا يمكنه العمل في المؤمنين من جهة المحلولة بعينها بالفلان وكل منهما له صمد والكلام  
في جعل ما قبله فيها بعد وقد نقل من بعض مشايخنا انه قال كل ما لا يعمل فيما قبله لا يعمل  
ما قبله فيها بعد فذا في ان الحقا ما نفعه واستند في منعه الى ما حكر من قولهم ز صا  
قاصر بوقل لهن الفاعل السبكية كالتثنية في الا فرق بينهما اذا المعنى تنبيه فاضرب  
في يد وقال ايضا ان المصير بين اتفقوا على تعلق يوم من قوله ان عذاب وتكلموا فاعاله  
من دافع يوم تمور السور الواقعة مع ما له صمد والكلام ولم يمنع من ذلك ما عدا  
الامام فخر الدين واستند الامام فخر الدين في ذلك الى ان العذاب المذكور عندهم يقع في ذلك  
اليوم بل بعد ذلك في يوم البعث وهذا اقرب من قريب لان اليوم يطلق في تلك الايام جميعا  
وعلى هذا فلا مانع من ان يكون له الآية السابقة من باب التثنية في واستند بعضهم

في منع التثنية في الآية الى ان ذلك يخرج على القولين في الجملة الاسمية الواقعة جوازا  
هل لها موضع من الاعمال بما لا فانا قلنا ان لها موضعا من الامور اسمية لا يجوز التثنية  
لانه يشترط في باب التثنية ان يكون كل من العاملين له استقلال ولا ادري كيف  
يقبل بين ذلك فانه لا حاجة لجموعهم بعد ذلك قوله تعالى ان قولنا افزع عليه فاعاله من باب  
الاعمال مع ضمير الجزم في قوله تعالى واذا قيل لهم تعالوا يستغفر لكم رسول الله فمعه  
ان شرط الاستقلال بحصر في المسئلة ثم من قيد بعد ذلك بل من جون ذلك حيث  
حيث لا استقلال فقد رد ابن الصايغ على ابن عصفور واستدل الله اعني ابن عصفور  
على استناده عسي تامة بقوله تعالى عسي ان يبينك ربك مغنا ما محمودا وجعل ذلك  
دليلا على طعن من جهة انه لا يجوز ان يستغفر ان ركب من ركب بعض ويحذر من الضمير  
لعل لا يلزم الفصل بين بعض الصلوات في قولها وقال ابن الصايغ يمكن ان تكون  
الآية من باب التثنية بان العمل الثاني ويجعل في الاول ضمير يعود على ركب فهو كما تراء  
وقد اجاز التثنية مع ان العمل الاول لم يستقل وانما ذلك شيئا ان يقول شيئا اخر  
الدين في قوله تعالى وانما كان يقول لستفدت على الله سططا ويقول كيف يعمل هذا  
من باب التثنية ولا استقلال في كلام المجلدين وفعل مثل هذا لا يزيد في ذلك  
سبل الاستدلال في الاعمال سبل التثنية للباب واقول ان من منع ان تكون هذه الآية  
من باب التثنية في علم يستند على قريش ان والظاهر ان العمل بها بعد  
ان يعمل فيها قبله فكذا في غيره ان يمنع ما قبله من العمل فيها بعد من جهة صدر ربيته  
واذا استغفر ذلك وكان من شرط باب التثنية ان كان تسلط العمل على ذلك  
المفعول وعمله فيه كما تقدم في التثنية من بيبيويه والعمل بهذا اعني الاول لا يمكن  
ان يعمل في التثنية في غيره لما من وقد يتقوى ذلك بما ذكره الخفاف في شرح التثنية  
فانقل لغيره بعد ان شاء قول التثنية

• كانهن خواص احد اخر • ولي يسبقه بالامعة الحرب

وقال لا يجوز ان يعمل في في الحرب لان كل من يمنع ما بعده ان يعمل فيها قبله فيمنع ما قبله  
ان يعمل فيها بعد ها انتهى فاقول ان منع التثنية في الآية لم يأت لئلا كان مستنده  
ذلك لان معنى قول بيبيويه وغيره من الخاف اننا علمين يشترط فيها في هذا الباب  
امكان تسلطها على المفعول انما يرد ذلك من جهة المعنى لا من جهة اللفظ ثم ان الذي  
يقوله بان ما يمنع ما بعده ان يعمل فيها قبله يمنع ما قبله ان يعمل فيها بعد ان كانت  
من احد الخاف ولا يعتبر به الا انه لا يمنع ان يقول ضربت زيد انا لا يمنع ان يقول زيد  
ما ضربت وان كان من غيرهم فلا يقول عليه كيف ومن نقل عنه ذلك وهو ما به مضمون  
قد جعل قولنا

• قطوب فما خلفه الاكاذبه • روي وجهه ان لانه فوه حذلق

وقول الآخر • ولم ادع لارضه يشعري • لجهه ان يكون في الغاد م لا

من باب التثنية في الاعمال الاراق ولا شك في ان صاحب الفعل عتده من ادوات الصدور



وذلك جعل قول الشاعر لا اهل باها على باركة مما نفخت حوبها عاصده  
 منها ايضا على احوال الدنيا وكيف يستعد هذا وقد اشتراط الحياة كلها وما فيها من هذا  
 الباب ان يكون الجملة الشائبة بالاولى تعلقا اما بالعطف ونحوه نحو قوله صلى الله عليه  
 وسلم كما صليت وباركتا ورحمت علي ابراهيم ومن اياته العطف في ذلك قوله  
 ولكن نصف الوصية وسببها شوع بعد خمس من صفات وهما  
**وقوله** وهل يرجو النسيان ويكتشف العي ثلاث الاثافي والرسم الجلا فح  
**وقوله** لم يترك الاثافي عي لاقت لبون بني زباد  
**وقوله** ارجوا واختبروا رجوا متعبا معي او غافية في الروح والحسد  
**وقوله** اذا كنت ترضيه ويرضيك حبا جوارا سكن في القريب احفظ والعهد  
 والع احادب الوثابة قلنا يا رب واشم من هيران ذي ود  
**وقوله** وكفا مدما كان ستونك جري فقيما واستشركت لون مذهب  
**وقوله** قضى كل ذي دين فخره ومن محمول معنى فخره  
**وقوله** واداسو راق متطرق نبيج عدائه عليه قلا  
**وقوله** جعوني ولم احفظ الا خلاش لعم جليل من حليلي نخل  
**وقوله** هويتني دعوتني فاعلم انك انا انت فافهم مني اياي  
**وقوله** الاخر برؤياي وارو من صادقه في البابايت فارضه ورضيتني  
**وقوله** الاخر سليت فلم حمل ولم نقطط الملة فبان لاحد لربك وذا  
 حين ان ابن الدهان مغفل من انخداعا شتر اط العطف في هذا الباب ولا شك ان  
 حرف العطف يبين ان الجمل ما بعده في قبل والمستطرد ذلك مجموع بقوله تعالى هاور  
 اقوا وكتابيه وقوله تعالى اقويا فزع عليه قطرا وقوله تعالى عر  
 ولقد اري معنى يسبقا بة بسو لحليم وشك اصبا  
 ويقول الشاعر بعكا لا يغفل ابن طرس اذا هم لمحو استعاده ويقول  
 علموني كيف ابكمتم اذا خفا القطن  
 وكل هذه الاستواهدا وما لها يرد على من منع التنازع في الابهة وكان من سنين وقح  
 الكلام في قوله تعالى وانهم ظنوا انهم ظنوا انهم سيعت انه احدا با به يجوز ان يكون  
 ذلك من باب التنازع ولا اثر للموصول في منع ذلك ولا يفي ان ان الفعل لا يفسر  
 فلا يجوز ان ينعى من شرط باب التنازع صحة عمل الممنون في الضم لاننا نقول لا يمتنع  
 ان يعود الضمير على مثل ذلك ومنه قوله تعالى وان تصوموا اخركم وقوله وان تفعلوا اخر  
 للفقوى وكان انما تقدم في مع التنازع الا ان مثل ذلك في قوله تعالى ربنا واننا  
 ما وعدنا على رسلك ولا يجوز ان يكون من ذلك على تقدير على الصلة رسلك واذا  
 استقر جواب اننا نزع في الآية فاعلم انه لا شافي والفاقد في مثل ذلك الاول  
 اذا طلب مضموبا حذف على المختار ان كان مما يجوز الاستغناء عنه ولكن بقي المنطوق  
 هل يقدروه ضميرا او ظاهرا والاولى ان يقدروه محذورا لان ذلك شان باب التنازع

فان قلت قد تقرر انه متى دارا من بين شيئين وكان احدهما هو الاصل وجب المسير  
 اليه قلت نعم الامر كذلك لا لعارض وما ضام ما يمنع من ذلك وهو انه اذا كان  
 من باب التنازع وجب القول بان الاول ضمير وساغ للتشبه بجملة التنازعية لا ولي  
 ولم يبق من جهة انه ليس منقول العطف وقوله بكن كذا لا سمي التنازعية ولم يكن  
 اذ ذاك من باب التنازع وهذا فرق ما بين المحذوف للامانة او التفسير فترسم  
 لذلك فاني لم اجعل احدا منه عليه وما يفوتني ذلك منع النجاة كالحفاظ في التنازع  
 في الحال ولا يفيح فلا يلقا حاز به وقعد عمر وعنا حكا على التنازع السلب في ذلك  
 لا بد في التنازع من انك اذا اهلكت الواحد صرت في الاخر اما بخلافه واما بتفنيه  
 والافلا شكا انه يجوز جاز به وقعد عمر وصا حكا على انك حذف من الاول كذا لانه  
 ان في عليه هذا ما لا اعتد فيه خلافا استبري قال الشيخ تاج الدين بن مكتوم في تشريره  
 ومن خطه فقلت سبل شيخنا ابو حبان هل يجوز هل قام زيد وعمر وعكر وعفا لكلام  
 فانه في الجواز فقياسا على التثنية قال اوله ك بنو حنظلة وشركبها وفيه ما على المعت  
 نحو قام زيد وعمر ووكيل العقل لا شرا لهما في انهما تابعا بنو خنظلة واسطة التثنية قال  
 ابن مكتوم ومغتنق منظر عدم الجواز ان مثل ذلك لا يحتاج الى التاكيد لكونه نصا  
 في المراد فليتأمل وفي هذه الشذرة قال ابن الابرش سالتني الورع سيرا بر الحسن بن  
 سراج عن قول طفيل والكملة ما سمع من جنة ابو جلال غادرته محصل  
 فقال لم نقل النجاة انا سمعنا على اذنا وصف بطر كعله وقد وصف هذا بقوله ما نحن  
 بجنة واعمل في بغير جلال وكان يجب ان يعمل فنتله الذي قاله كمال اذا قوي الا بال  
 قبل الصفة وكذا في فعل ههنا فاستحسنه قال ابن الابرش ثم رأت لابن جني ان هذه  
 الجملة في موضع نصب على الحال من الضمير في الكمة وليست بصفة انتهى وفي التذكرة  
 المذكورة قال علي بن عمار بن يحيى سالتني عن امراب قوله  
 غير ماسوف على زمن شقني بالهم والحزن  
 فاجاب ان المقصود دم الزمان الذي هو حاله فكانه قال زمان يبقيني بالهم  
 والحزن غير ماسوف عليه فزمان مبتدأ او ما بعد صفة له وهو خبر للزمان ثم حذف  
 المستد مع حفته وجعلت اظها بالها مودنا بالحد وف لانك انما جيت بالها كما بعد منها  
 ذكر ما يرجع اليه فصار العطف بعد الحذف والاضافة غير ماسوف على زمن شقني بالهم  
 والحزن وان شئت قلت انه محمول على المعنى كما جلت اقل امراة تقول ذلك على المعنى  
 فلم يترك في العطف خبر الاقل انه مبتدأ او قد اضيفت اقل الى امراة ووصفت امراة تقول  
 ذاك انك كنت تذل امراة تقول ذاك فلم يجتز الى اقل في خبرها في معنى قل وقد تك  
 حمل سميوم على المعنى من قوله خطبته يوم لا اراك فيه على معنى يوم خطا لا اراك فيه  
 وما حمل على المعنى كثر في الغزان وقصير الكلام انتهى كلامي في العطف رجاء الله تعالى وقال  
 ابو الامام بن الحاجب رجاء الله تعالى في امر ابه لايح ان يكون عامل لفظة ههنا يعمل في غير واذا  
 لم يكن عامل لفظة ههنا يعمل في غير فاما ان يكون مبتدأ او اما ان يكون خبرا فليجمع ان يكون

ان  
 قد







تدخلا ما وتليها فقال يظهر لي انه تمميز فقلت له التميز الذي عن تمام الكلام وهذا  
البيت منه على تقدير كذا لا بد ان يكون متقولا من فعل او من متعول على رايي وهذا  
لا يصلح فيه ذلك ولا في قولنا صلح بين فلان فلان لا يصلح ان يتعدى رايي بل يمتد  
له لفظ التميز هو انما على او المتعول والتقدير هو قوله رايي يصلح في كل  
لم يكن مصاحبه معي اصله لكن التميز انما له وحكي في الشيخ بهاء الدين ان بعضهم حمل على  
المخلص لظنوا ان اياه امر به خبر صلح وجعلها من اجزاء صارا وبمعناها قلت له هذا  
لم يثبت عن اهل اللسان فيما علمت فلا نقول بهما شي كلام في بيان في ذكر كره  
ابن مكتوم قال لا ينبغي جمال الدين ابو عبد الله محمد بن محمد بن عمر ونحو ذلك رايي  
في شرحه لمفصل التميز في قوله الفوف الرابع عشر فخره في المصاد  
في قول الحسن البصري فانك بالدين لم تكن وبالآخر لم تزل يحمل الضمير في تلك  
تكون المحاطب وان يكون للدين وكذا الضمير قولك وتقدر على الاول كما لم تكن  
بالدين وان يكون التشبيه في الحقيقة للماضي لا للذي له الحال وتلك كان زيدا  
قائم فقد ظهر ان التشبيه لا ينافي كانه وليس قولك انما تكون للتشبيه اذا  
كان خبرها اسما واما اذا كان فعلا او ظرفا او حرف جر فقل انما يحمل ليس بشي لان ما ذكر  
من انما ويل لا يبق شيكا لا وجريه على حقيقة اولي وتقدر ان كان في الدنيا  
حالك زيدا عنه وكان حاله في الاخرة الكاينة عن حاله في الدنيا كما لم يزد في  
الاحسن والاولى في فاذا كان الضمير للمخاطب يكون بالدين كما في كان ناعمة ومن خبر  
كان واذا جعلت الضمير في تكون للدين كما حمل ان يكون بالدين الجوز ولم تكن في موضع نصب  
على الحال من الدنيا او على ان صفة المحذوف اذا لم يجوز ان تعبر الماصه حاله على  
صفة تغيره صيا لم يفرق في نصيبه اما على الحال واما على تقديره والحال وكذا لم  
نزل فان قيل ان بالدين لا يتم به الكلام والحال فضلة فالجواب ان من الفضلات  
ما لا يتم الكلام الا به كقولنا نعالى فالحكم عن التذكر معرضين في موضع حال من الضمير  
المحذوف خبر ولا ينبغي الكلام عنه لان الاستغناء في المعنى انما هو عنه وما يبين  
ذلك ايضا فقولها زلت بزيد حتى فعل كذا لا يتم الكلام بغيره وما يبين  
حالة الحال جواز دخولها في وقت قول كذا بالفساد وقد طاعت وعمل ذلك يحمل في  
المرري كان كمن يخط يكون بك الحزن وتخطيها ل هذا هو الوجه وخبره المطر في  
في شرح المقامات كما في ابي بكره الا انه ترك الفعل لانه لما دوما ذكره اولي لان  
فيما ذكره اخره فعل وزيد عرفت جمل لا يجنب اياه فيه ذكره انتهى وفي ذكر كره  
ابن مكتوم قال ابن جني فيما نقلت من تعاليفه انما ابو علي لم يخلط الموصلي بيجو طيبي  
لو طيحت فخر رعي فرسخ • او درس مفر با على الثغور •  
• وكان يجر القدر كل الوحي • بكل ما في الجود عجب بنور •  
• وكنت في السعد لو اقيمت • با عالم الغيب في القدر •  
ثم سالت عن قوله با عالم الغيب في القدر والى موضع السؤال منه فرجعنا اليه فقل قوله

با في القدر ويريد من الغيب وعالم هنا يعني ما راف الذي يتعدى الى المتعول واحد التقدير  
با عالما في القدر ومعنى انما با عالم الذي بمعنى ما راف لا لك تقول عرفت زيد فقل له  
بما في القدر ومعقول به تقول علمت زيدا وعلمت بزيد وفيها لا ابن جني اخرجت القاه  
ابو علي على اصحابه قوله •  
• لم يطبقوا ان يزدوا فخر لنا • واخر الحرب من اطاق التروا •  
ولم يدرك شيئا وقال يدين عنه في وقت اخرا قال ابن جني اكثر بالسبب عن السبب لان تقديره  
فا طقتا فخر لنا وفيها قال ابن جني دخلت الى ابي علي يوما وبين يديه كاتون فقال لي  
كيف تدين من ضرب مثل كاتون على راي من جعله من انكن فعمل راي من جعله من كون الكاتون  
فقلت اذا اخذت من انكن بكون ضارب وتوقعت في الاخر فقال خبر من لان كاتون  
عمله افعالهم وفيها قال ابن جني حري حديث جريمان عند ابي علي فقال ذكر من مان  
انما سال المحدث عن قوله ففعلنا لعلنا ان كنت تظنعت بما وحدها او لا فاني اجوز  
فيها الاوجه الثلاثة مثل مد ومثلا ورفع على هذا الجود ثم دخلت الالهة الامام  
في الاسم الذي يليه وقد حركت الضاد لانها ساكنة بالضم للاتباع فان اولها  
اسمائه الالف واللام قبل ان تحرك الضاد لانه في اجوزا لكسر ولا يجوز الضم  
لان التثنية لان الساكن الثالث وهو لام التثنية ولا يصح فيه اتباع لان التثنية بكس  
منه لانه لا من لثان قال ابو علي فقال لي المحدث كان عندي ان الاخرين مثل هذا  
وفيها قال ابن جني قال ابو علي لعلنا ساكنة في حاله يه بالثمن عن سيبه فما عرفت  
السؤال بعد ان عرفت ثلاث مرات وهو كيف تدين من واجم حمل لك على قراءة من قول  
قد اقم بفتح الدال على تخفيف الهمزة والفاء حركتها على ما قبلها ثم تحجج بالواو والواو  
ثم تصغيره الى نفسه وجوابه ان في الاصل واو أي نحو كوكب فقلت اليها انها تكتبها  
وانفتحت ما قبلها فصار واو انتم صغرت الهمزة فقلت حركتها على الواو الساكنة  
فصار واو واجتمع معك واو في الاول فقلت الواو ههنا فصار واو ثم جمعت  
بالواو والنون او يون مثل مصطفون في الاصل في انفتحت الواو فصار واو وانفتحت  
ما قبلها فصار واو وانما جتمع ساكنة فقلت لانها الساكنة فصار واو  
مثل مصطفون ثم اضعته الى نفسه فقلت او وي وحذفت النون لانها لا تجمع مع  
الاضافة فاجتمع حرف علة وشيخا حدها بالسكون فتدبته واو دتمته بالبعدها  
فصار واو وهو الجواب قال ابن جني انما ابو علي للمتنسبين •  
• من كل من صافى لقصصا ببيت • حتى توي فخره فخر ضيق •  
وقال اصحابه كم يحى رايي هذا البيت فقال بعض الحاضرين حجة فقلت اناسه فتجيبوا  
من قولنا وقالوا قد مررنا كل ومن وخلص والها المتعالة به وشي فابن الاخر قلت انما  
من الفعل ولا فعل ومن صافى لقصصا لان من موصولة لان كلا لا تضاعف الا في  
التيه التي معنى الحاضر وصافى لقصصا الجوز والموضع لانه صفة لمن فقال الشيخ هو  
قال له قال ابن جني سال بعضهم الشيخ ابا علي عن قولنا زيد منطلق فقال زيد

قفر



معرفة ومنطلق فكرة والمنطلق موزون بنفسه فكيف صار معرفة وتكون في حين واحد  
 فاجاب بان العين واحدة والحال مختلفة ومعنى هذا ان منطلق موزون عينيا  
 ولكن فيه بيان حال واحد وانما هو مجهول غير زب وهو الانطلاق قال ابن جني قال لما اراد على  
 سقط على فكري البارحة شئ جيد يدل على انك انما التفت بالكلية وهو قوله خرم  
 وبابه ووجه الاستدلال من ذلك انه قد ثبت ان المشتق يجب ان يكون لفظه مخالفا  
 للفظ المشتق منه لانه لو كان مثله ولم يكن مخالفا له كان اياه ولم يكن احداهما يات  
 بجعل اصلا اولي من الاخر وقد ثبت ان الفعل مشتق من المصدر فيجب ان يكون  
 لفظهما مخالفا ولا مخالفا لغيره بين وخرج الذي هو فعلا من مشتق وبين درجته الا بالثبوت  
 ولو جعلها منفصلة زال الخلاف بينهما فدل هذا على شدة اتصال التثنية والثلاث  
 تاثير في تغيير الكلمة لا تزياد في قول ليس في الكلام مفعول مكرم وتغير هذا المثال مع  
 تاثير في قول الحقير قال بعض المحاضرين مضرب مثل مضرب فليس فيه وقال لاثري  
 تغيير اكثر من التثنية والتثنية في قول ابن جني رحمه الله تعالى باننا انا على من قولنا  
 ان لم نعمل ما العامل في نفعنا فقال لم فعلت فان الشرط والمعنى عليه لما عملنا فقال  
 انما عاملنا في الفعل كلفه مجموعا لان لم تنزل منزلة بعض اجزائه والربيل على صحة  
 ذلك قول سيبويه زيد لم اضرب وحرف الين لا يعمل ما بعده فيه قبله لان لم تنزل  
 منزلة بعض الفعل كما عمل لولم يكن معه لم ولا خلاف في ان لم تنزل  
 والجاء لم لا يدخل على الجازم كما لا يدخل التائب على النصب والجار على الجازم والجارف  
 لا يكون وحده مفعولا ومن هذا الاشتراك ولا كراهة لاجتماع الجازم والجارف والجارف  
 هو جزم وموضع بان قال ابن مكثوم في تذكرته سبعة قال جرير يري عينا عبد العزيز  
 رضي الله عنه الشمس طالعة . ليست بكاسعة . تبكي عليك نجوم الليل والقمر .  
 اختلغا رواية في هذا البيت ورواها البصريون هكذا ورواها الكوفيون الشمس كاسعة  
 ليست طالعة ورواها بعض الرواة تبكي عليك نجوم الليل والقمر . برفع نجوم ونصب  
 القمر ورواه بعضهم بنصبهما معا وقد اختلف اصحاب المعاني واهل العلم من الرواة  
 وذو المعرفة من الخاصة في تغيير وجوه هذه الروايات وكذا بين في العربية فاما من  
 روى الشمس طالعة ليست بكاسعة فانه ينصب نجوم الليل بكاسعة ويجعل القمر  
 عليه وسكني تخال ان تكون في موضع رفع على نحو خبر بعد خبر ويحتمل ان تكون في موضع  
 نصب على الخالفا من الشمس واما من اسم ليس ونصب نجوم الليل بكاسعة اشهر  
 الجوابات واعرفها واقر بها ما اخذوا المعنى ان الشمس لم تنو على كسف النجوم والقمر  
 لا تلاهي وتسوم بسبب هذا المصائب العظيم وقيل نجوم الليل والقمر منصوبان  
 بفتك بنصب الظرف اي تبكي عليك هذه نجوم الليل والقمر كما قالوا الاكل كسعد  
 العشرة ولا اكلمك هبة بن سعد والظاهرين ويجوز ذلك وهذا الاعراب موافق  
 لرواية الكوفيين الشمس كاسعة ليست طالعة وقيل ان نجوم الليل والقمر منصوبان  
 بتبكي نصبت المفعول به ومعني تبكي تغلب في انك منو من المعاني الا في على فاعلمته

بهم

رواية

مفعول

نصبتا فاعلمه بنهم العيل الا في باب وعدت وبعث وربيت فانه يحكي على فعله بكسر  
 العين قالوا وعلى هذا فيجعل ان يراد بالجرم والقمر الصادات والامثال كما قال الشاعر  
 فانك تنصب والمولود كوكب اذا طلعت لم يد منهن كوكب  
 واما من رفع نجوم الليل ونصب القمر فان ذلك من باب المفعول معه نحو استقرى الماء والحشة  
 وهذا الاعراب ايضا موافق لرواية الكوفيين وذكرنا بعض المسئلة من سائر اقسام رعي رحمه الله  
 تعالى في رواية من نصب نجوم الليل والقمر ان المعنى تبكي عليك نجوم الليل والقمر  
 اي تبكي الشمس عليك مع نجوم الليل والقمر فحذف الواو وهو ربي وصار  
 الوجود المفعول في هذا البيت واما رواية الكوفيين الشمس كاسعة ليست طالعة  
 فانها مستغنية عن تطلع الشمس وتكسف لئلا يخل هذا المصائب العظيم كما قال  
 الخارجي اعلموا ان الجاهل ما تكسوف كما قاله مورقا كانك لم تجز على ابن طريف  
 قال ابن مكثوم رحمه الله تعالى في تذكرته قال ابن الطراوة في المقدمة في قول سيبويه  
 باب ما يمل الا اسم فيه على مرفوع ومنصب ب كلامه في هذا الباب صحيح وعارضوه  
 با وهام كثيرة بوقف عليه وعلى بعضها من كتب الشارحين والواقع لهم الشك بهم  
 ان الواو عاطفة ولم يخرصوا الجاهل مع حرف وقد اشربت اليه في قوله ما مثل زيد ولا  
 لقيه يغزل ذلك ويغزل ان ذلك على مقتضى في الواو والظرف جاريت من هذا  
 الجمل بالواو الجاهل معني شئ نفسه الفتوى في الايضاح فانه بسيط القول في التثنية والثلاث  
 فكان في ذكرنا اننا قد جمع الموات من غير الجوان وعدد منه خبرا وتثنية  
 وجمع الشمس والقمر فاذل في باب ما يحذف منه التثنية والجمع استعمالها والجر  
 بغير لما هو سبيل من الواو الجاهل فان التثنية لا يجوز هنا البتة والجارف لا يجوز  
 لنظم ان هذه الاصول التي افطنت من اوكاد الواجبات احكامها ولا يحد بما يتوهم  
 فيه منقضة واما ما في هذه الحالة فبعضها او قوت خواص اهل الاندلس في طرح الواو من  
 قولك وجلي الله عليه وسلم ان ترحمها طاعة فاختلكت اراهم فيما وضعوا  
 مكانه وانفقوا على اسقاط تلك تقصير ابا سلف وخبر سائر الجاهل مع المعنى بانفسهم  
 والعقولة مما هو رطوبه من جملته وعن الحق على من لا يعلم ان يفتي من تقدمه  
 ولا يرسل في الدليل فقدمه لاسيما في فعله الكاف والاطمينة عليه الامة انتهى  
 بخط ابن الخياط رحمه الله تعالى قال ذكر المتظن في كتاب انباء الرواة على انباء  
 النخاعة ان المعنى اسمعيل بن اسحاق سأل ابا الحسن محمد بن الحسن ما وجه  
 فراه من قولنا ان هذا السائر على ما جرت به عادة من الاعراب في الاعراب فاطرف  
 ابن كيسان مدينا قال ليعلم مدينة لاهوتية وقد استقام الامر في الامانة بشارها  
 قال ابن المقرئ مدينة هذا وهو مديني والجمع هاو وهو مديني فاجعل التثنية على الواو  
 فالحجب الفاضلة بك وقال لما احسن قوله له احد فقالا بن كيسان ليعلم به الفاضل  
 وقد حسن انتهى في كتاب سفر السعادة وسفر الاقادة للامام علي  
 الدين السخاوي رحمه الله تعالى سيلة سبل عن علي بن زيد الفضيلي ابا محمد

كبير

جانب







يعني ينطق به قوله انصر على شئيل الاصل وتركه ما ينبغي ان يقال للمسيح الثانية  
قال ابو جعفر ما ينبغي هذا يعني فقال كيف تقول ضرب زيد فقلت ضرب زيد فقال كيف  
يتعجب من هذا الكلام فقلت ما اكبر ما ضرب زيد فقال لم يجز التعجب من المفعول  
بل زيادة كما جاز التعجب من الفاعل بل زيادة فقلت لان التعجب يكون بالفعل فيه  
لا زما فاذا قيل اخرجهما لي باب التعجب فمعناه اجعل الفاعل مفعولا كما تقول قام  
زيد ثم تقول ما اقوم زيد فمعناه على مذهب الخليل شيا قوم زيدا فاذا جئنا اليه  
ما لم يسبق عليه لم يجز ان يتعجب منه حتى يزيد في الكلام لانه لا فاعل فيه فقال ليس يجوز  
التعجب منه في حال الزيادة من ان يكون كان فاعلا في الاصل ومعقولا فان كان  
مفعولا في الاصل فقد نفقت فترك ما لا يستعجب الا من الفاعل وان كان فاعلا فقد  
لزمك ان تعجب منه على ما قدمت من القول فلا زيادة فقلت اكرمتي ما لم اقل لانه  
قال ان كان مفعولا في الاصل فقد نفقت في قوله ولا فقد قلت اني لا اتعجب منه الا على  
كلام لم وكيف يلزم اني ان تعجب منه فقال ما قولك اني الزمك ما لا يستعجب منك  
فدموي لا يتعجب منها واما قولك لا تعجب منه الا بزيادة فليس يجوز تعجبك من  
ان يكون فاعلا عليه في نفسه او على الزيادة فان كان فاعلا عليه فقد لزمك ما  
الزمك وان كان فاعلا عليه لزيادة فقد تعجب مما لم اسالك عن التعجب منه فان  
قلت اني انما استعجب من التعجب منه وتعبت من الزيادة التي لم تستعجب منها فقلت  
لانه لا يجوز التعجب منه اذا كان مفعولا قلنا ولم لا جاز ذلك وصرت في هذا اذا  
سألتك لا تعجب منه تعجب من غير وبقي الزيادة فقلت قد اجناك فيما معنى من  
الكلام لم لا يجوز ان يتعجب منه فليس لا عادتها اياه معنى قال وقد نفقت العله التي  
انتسك بها في منع الجواز وموانه مفعول وان يقال ان ذلك فاسد فان كانت عندك  
زيادة في ذلك فقلت هذه المطالبة محال ان يتعجب من المفعول بما يبين ان المفعول  
لا يتعجب منه فيجب على من انكر هذا ان يتعجب من المفعول فكانه جعل المفعول مفعولا  
وهذا محال وقال نحن اذا قلنا اجعل الفاعل مفعولا ساء لنا ذلك في الفاعل اذا تعجبنا منه  
ولم يكن في الاصل مفعولا كان ذلك جابرا فيما قام مقامه وهو ما لم يسبق عليه والاولا  
في موضعه ولا في مقامه قلت هو وان قام مقامه في انما حدث عنه كما حدث عن الفاعل  
فتعجب نعم انه مفعول في الاصل فكيف عفا لانه مقام للمفعول وايضا فان قمنا مقام  
المفعول فان الفاعل هو المحدث للفعل وليس كذلك ما يقوم مقامه فقال قد لزمك  
بهذا القول انما يتعجب منه على كل حال من الاحوال زيادة ولا يغير زيادة كان  
ان زدت فيه فهو مفعول في الحقيقة اللهم الا ان يكون مرعيا لم سبغ منه المسنة  
وانما تعجب من غير ونحن نسالك عن التعجب من غير قلت هذا الذي ازمته من  
قوله قد لزمك هذا القول ان يتعجب منه على كل حال من الاحوال بزيادة ولا يغير  
زيادة بين بعضه انه لا يجوز ان يتعجب ما اخر زيد فاذا زدت فيه وفيه اتعجب فقلت  
ما استحسن زيد فقال اما استحسنك احرى ونحو باب الثلاث في تدخطا وذلك انهم

التي

انهم قد اجعوا على الثلاث تعجب منه بزيادة ما لم يكن لونا ولا خلقه وذلك ان  
زعم في قوله ما اخر زيد وما استحسنه انهم لم يتكلموا به لانه صار عندهم بمنزلة المبد  
والاصل لا يتكلمون ما ابداه وما ارجله بخلاف ما بالثلاث في هذه العلة فزيدات  
يقول الخليل الفرق بين هذين وشبهت بشيئين غير مستبينين قلت هذا الكلام فيه  
شكول لاني انما شبهته بالاولان من انهما جميعا لا يجوز ان ليس بل صني اذا لم يرت به  
من جهة ان اشتبه به من كل جهة فانا نقول اذا سئلت كيف يتعجب من قولنا انطلق  
زيد لا يجوز بعد صواب لا يجوز في هذا كما لا يجوز ما اخر زيد بل لم يمتنا ان يكون شبهت  
اللون بغير اللون وانما اشبهته به من ان هذا لا يجوز كما ان هذا لا يجوز واما  
قوله قد اجعوا على الثلاث تعجب منه بزيادة ما لم يكن لونا او خلقه فاستدنا به  
ما لم يكن لونا او خلقه من تعجب الكلام لانه لا يتعجب الا من الثلاث او ما يكون اصله الثلاث  
وزيد عليه مثلا اعطى وشبهه فانه لا يعرف في الاولان فقلت اني فليست مستدني  
سالم يعرف في الكلام واما ما كان خلفه وهو لا يترك التعجب منه عند الاختش  
الا ان اصله ان من الثلاث فذلك عور وحول ولا اصل عندنا عور وحول  
والعور وحول فلي انما يراه ثلاثيا ولم نأصله استثنياه من الثلاث ولو كان من  
الثلاثي ما قيل عور وحول ولما كان يقال عور وحال معقلب الواو والحر كنهها ع  
افتتاح ما قيل عور وحول يد له على ان اصله اعوار وحال والعور وحول  
والذي يقول في هذا انه لا يتعجب منه وهو ثلاثي لا يعرف اصله وهذا القول المشهور  
من قوله الاختش محال اما قوله انه استثنى اللون والخلق من الثلاث فانه من تعجب  
العجب فليس ذلك عجب لاني انما استثنيت ذلك من الثلاث لانه قد ياتي في شئ  
بمعنى الخلقة يكون فعله ثلاثيا كما تقول كوري الرجل فاستثنيت ذلك لقوله العلة  
واما قوله انطلق زيد لا يجوز ان يتعجب منه فهذا نقض لما قدمته وذلك انك ذكرت  
ان الفاعل يتعجب منه وجعلت ذلك علة التعجب منه وهو انه فاعل وجعلت عليه  
الاستماع من التعجب ان يكون مفعولا فقد لزمك ان يتعجب من زيد في قولنا انطلق  
زيد قلت قوله انما استثنيت من الثلاث لانه قد ياتي في شئ بمعنى الخلقة يكون فعله  
ثلاثيا كما تقول الرجل يد له على انه لا يدريها اصل عور وقد بينا ان اصله عند  
التعجبين عور واعوار وانكاره منعنا ان يتعجب من انطلق زيد فقلت اجمع  
القولون على منع الزيادة فاما معنى نكره ما اجعل لخمون عليه واما قوله انك ذكرت  
ان الفاعل على تعجب منه وجعلت ذلك علة التعجب منه وموانه فاعل فتعجب بالفعل  
انما تعجبنا منه لانه فاعل وانما قلنا انه لا يتعجب من المفعول وبنا ذلك واما الفاعل  
فانه يتعجب منه في اثر المواضع وانما عفا الفاعل في قوله انطلق زيد ان يتعجب  
منه لان الفعل قد جاز ثلاثيا احرى فلا يجوز ان ينطق بالزيادة نحو قوله  
ما اكبر انطلق زيد وما استحسنه قال محمد بن بدر الخوي رحمه الله تعالى اعطى ابو جعفر  
علة قيا سية في التعجب فقال انما معنى التعجب ان اجعل الفاعل مفعولا وتجر جعل







عيبان والعيب شبه بالاداء وليس افضل وافعال في باب الاداء اكثر الا يكادون يقولون  
في اجرب اجرب والاف اجرب اجرب واجربوا منه مجري اللد مجرب وضلع وشستر  
وهو ادخل في الاداء منه في الالوان لانهم يشبهون الشيء بالشيء اذا قارب فيقولون  
حول وعور كما قالوا رجب وخمين وزمين ولا تكاد تجد في الالوان اسما على فعل فلا يقولون  
خمس ولا شمس ولا شمس قاله يمين يقولون ان العيوب بمخالفة الالوان التي لا يمتنع  
فيها افضل وافعال ولا يمتنع من الالوان لانه من له ولما العيوب فاقرب الى  
الاداء وهكذا ذكر سيبويه قاله محمد بن بدر رحمه الله تعالى انما لا يتجيبوا من ضرب  
زيد واشباهه الا بالزيادة كراهة ان يكتسب فترقا بين التعجب من فعل الفاعل  
والمفعول وذلك انهم فرقا بين فعل الفاعل وفعل المفعول في غير التعجب فارادوا ان  
يزيدوا بينه ايضا في التعجب فلو قال في اضرب بيد ما اضرب زيد لاكتسب فعل  
الفاعل بفعل المفعول فانما بالزيادة تصحوا الى الفرق بينهما فان قاله فقد قالت  
العرب جن زيد ما اجنه وهذا يبطل عليك فسل له ان قولهم ما اجنه محمول  
على المعنى فاستجابوا فيه ما استجابوا في فعله عليه الا نرى ان جن زيد هو مجنون  
فادخل في جن الاوصاف التي لا تكون افعالا وانما تكون خصا لا في الموصوفين غير اختيارهم  
مثل كرم فهو كرمير ولو هو موصوف خصا لا يفعل الموصوف فكذا جن زيد فهو مجنون  
انما هي خصلة في الموصوف لا اختيار له فيها فاجري مجري رفعه في رقيق ويدعو به ليس  
اذا كان داخل في معناه والدليل على صحة هذا ان العرب لا تعجب من افعال لا يقولون  
ما اخرج ولا ما اسوده ولا ما افطسه ويتعجبون من افعالهم والاداء وانوك فيقولون  
ما احمته وما ارحمته وما ادره وما انوكه لانه احسن بمنزلة بلدي والدمية لرس  
وانوك بمنزلة جاهل فلهو على المعنى فكذا اجن زيد حمل على المعنى لان العرب تشبه  
الشيء بالشيء وتحمل على المعنى اذا وافقته واقترب منه فحينئذ تكمل قولهم حاكم زيد عمره  
برفع الاشياء جميعا لان كل واحد منهما فاعل قال اوس  
تراهن رجلا لها يداه ورأسه فاعقب جلد الخبيثة رادق  
وقال لفظا في حكمت بمعنيته فصادقته على دمه ومصرعه السباع  
لانا السباع دخلت في المصا دفقوا لئلا تراه وان قامت الا ولها في مفارق الراس  
طبيب كان الطبيب قد دخل في الروية قال النجاشي رحمه الله تعالى انما قالوا ما اجنه  
لان جن لا فاعل له فهو في المعنى تعجب من الفاعل لانه لا يقال اجنه انما يقال اجنه قال  
محمد بن زيد قاله فقد قالوا ما اسرب تكيد وكذا وهذا دليل على انه مجوز ان  
يتعجب من ضرب زيد قبل له ليس في هذا دليل على جواز التعجب من ضرب زيد لانه  
يكون ان يكون ما اسرب تعجبا من سورت ويكون محمولا على ما قدمناه ذكره في جن  
زيد فيكون بمنزلة ان يحركه فهو موزون لا يكون ان يكون ما اسرب في بكنه ان تعجب  
من ساراي حسن الحال في نفسه واهله وما له وفرس من ابي حسن الحال في جسمه  
وفهمه وصبيحة سارة بمعنى اهله فاحسن فيكون بمعنى فوكك ذو سورت لم يتعجب

منه بل هذا كما قالوا عتبة راضية اي ذات رضى ورجل طام كاس اي ذو طعام وكسوة  
فيكون ما اسرب جانبا على ما قدمت غير خارج عما رتبنا المسئلة انما لشدة  
ابو جعفر رحمه الله تعالى تعجبنا من قوله تعالى لقد جئتم شيئا ادا من قوله تعالى  
ولا يوده حفظه فقال ابو العباس هاتان مسئلتان اما ادا فلا يوس منه لانه اسم  
موصوع للدهنية والامر العظيم قال ابو جعفر وقد قال العرب اذ يود وحفظت  
بالفعل ثم صرفه الخبوت فقالوا في الامر منه ادا بهذا الادغام والضم والكسر  
وبالفتح رجا وود مثل ارد فقال ابو العباس التصريف فيها دعوى يحتاج الى برهان  
قال ابو جعفر لا يحتاج الى ذلك وقد حكوا لها نظائر من المصنف من غير واحد من عبيد  
يقول ازره عليك قميصك وزره وزره وزره مثل مئة ومئة ومئة  
قال ابو العباس رحمه الله تعالى هذه الاشياء لا تصرف فيها ساد لا يشبه بعضه ببعض  
الاسماع من العرب اذ لو كان هذا الجان لا يقول وذر زيد رودة يدع فاسا على قام  
يقوم وضرب يضرب وانما صرفت العرب وترك منه ما لم تصرف العرب اقتداء بها  
قال ابو جعفر ليس هذا قول واحد من لغويين علمناه وذلك لانه لا يمتنع القياس  
في شيء من المضاعف على رودة فيقول سن يسن واذ يود كما قلنا وذر وذر وذر  
لا تنطق الالفاظ نطق به العرب ولا تنفس على كلامه يبطل اثر الكلام ولا يجوز قياس  
وذر يور وودع يدع على المضاعف لانه محتمل قبل استعماله الماضي فيمنه لا ينفق  
لهم الواو حتى يندرك فيقولون في واحد فلما استعملوا الواو وكان ترك في معني  
ودع ووزر على القياس فلا معنى لقوله لجان ان يقول وذر وودع لانه قد قيل  
قال ابو العباس رحمه الله تعالى انما لم تشبه مضاعفا مضاعف وانما اردنا ان نترك  
انما العرب قد تصرف شيئا وتنبه في نظائره وانما توكد ان هذا محتمل فليس بالاعتلال  
منع من ان يبنى له ما ض مثل وزن يزن قال ابو جعفر هذا الذي الزمانيه من اني  
قلت انه لم يبن منه ما ض لعله قليف الزم اني اعتدلت بان لم يقع منه ما ض  
لانه محتمل قال ابو جعفر ولم يبن من المباني الاخرى وبني لا يوده والخطاب ان  
يقول ادا بهذا نظير قل لان اذ يور وذر قال يقول قال محمد بن زيد رحمه الله تعالى  
قولا ابو العباس لا يجوز ان يوس من قوله تعالى اذ لان العرب لم تبن منه فعلا الذي  
عليه عامة اهل العلم لان الاداء وصف غير جار على فعل وانما هو موضوع في كلام  
العرب للامر العظيم فحكمه حكم الاسماء التي جاءت من غير جار على فعل واذا كان هكذا  
لم يجوز ان يبنى منه فعل من حيث ان الاسماء ليست ما خوذت من الافعال وانما الافعال  
تصدر عنها ولو كانت الاسماء كالمشتقة لا ترفع ان يكون في الكلام اسم البنية والد  
على هذا انه ليس احد من العرب يتكلم من العلم بغير ان يامر من صاع وقوس ومن جعفر  
وخرج وصفتج واما من الاوصاف التي ليست بجارية على فعل نحو خوذ وبرك ولص  
وسلمك وعطل وحشتم لان هذه الاسماء غير جارية على فعل واذا كان هذا لم يجوز  
ان يبنى منه فعل من حيث ان الاسماء ليست ما خوذت من الافعال وانما الافعال تصدر

هان

يصرف منه ما



عنه ولو كانت الاسماء مشتقة لا ترفع ان يكون في الكلام اسم مشتق ولا يرفع على هذا  
 ان ليس احد من العرب ولا من العرب يرفع من سماع ورس ولا من جعفر وخرم وصفه  
 ولا من الاوصاف التي ليست بحرف على فعل نحو خذوا بكرولن وسلب وعزل وجعلتم  
 لان هذه الاسماء جارية على فعل يدل على ان هذه الاوصاف لا يجوز ان يرفع له فعل متصرف  
 في الامر والامر والخبر وغير ذلك الاسماء المبنية للماضية نحو اكلوا كولا يجوز ان يرفع  
 منه فعل لان هذه الاسماء جارية على الافعال في غير جارية على الفعل واذا  
 كان ما يعمل على الفعل لا يجوز ان يرفع له فعل كما لا يعمل على الفعل او لا يرفع له  
 فعل هذا قول اهل التحصيل من اهل صناعة النحوي ولا يقال ان يرفع فعله او انما يقال ان  
 يرفع فعله او انما يرفع فعله لا يرفع فعله الا انما يرفع فعله ولا يرفع فعله  
 على فعل وقولنا وجعلتم قد حرمه النحويون نقول منه والذي يقولون ان يرفع فعله  
 اذا اذ الفاعل في الادعية له على ما علم اذا اطعمه الخ فلو قيل ان كيف نام من  
 من الخ لعلنا لا يجوز لان الخ اسم غير مشتق من فعل ولا هو وصف جارية على فعل ولا تكلم  
 من لفظه بفعل فيكون هو اسم لذلك الفعل وذلك محمود زيد اذا اطعمه الخ والرفع  
 وقولنا هـ بمنزلة قولك زيد وقولك يرفع وقولك بمنزلة قولك يرفع وقولك انما  
 زاب ولا هو الامر العظيم جارية على الرفع الذي هو الرفع كما لا يجوز ان يرفع من الرفع  
 كذلك لا يجوز ان يرفع من الادوية له فعل بل هو اسم له هذا هو الذي  
 عليه اهل العلم باللغة ومعنى قولهم كيف يوم من الاسماء انما هو جارية لان الاسماء لا يرفع  
 وانما يرفع من الفعل اذا كان غير واقع فاذا قال في النحويين من ضارب او من طويل في  
 معناه كيف يوم من الفعل الذي هو جارية عليه واسم له فيقولوا ضرب وظل انهم يقولون  
 ضرب وطل فان قيل انما يرفع من بكر وخود قلنا لا يجوز لان ليس اسم للفعل ولا جارية  
 على فعل فبذلك سبيل الاسماء التي هي موصوفة غير مشتقة وكذلك يقال في حال  
 وضرب الافعال لها وهكذا سلب وعزل وما شئبه ومكتبر وكذلك يقال  
 والحال وضرب الافعال لها حقيقة ما ذهب اليه خصمك ولا حجة لك فيما حكيت  
 عن ثعلب لاننا لا نعلمه لغويين وحكايتك عن النحويين انه لا يستغنى عن الاسماء من  
 ان يرفع على زيد وكذلك يقال وقولك لو نزلنا نطق الاسماء لمقت يداعب ولا  
 نقيس على كلامه لفظا كثر الكلام يدل على جعل باللغة لان من الكلام لا تقاس  
 ومنه ما يقاس ولو قيل كيف نوموا داوكر اوصافه وقيل او ما شئبه ذلك  
 ما ليس بجارية على فعل لعلنا العرب لا ترفع من هذه الاوصاف بلفظ الصيغة الا ان يكون  
 له فعل منطوق به نحو طل وقصر واسئل واكرم لانهم يقولون طل وقصر واسئل واكرم  
 ولا يرفع من بكر وخود ولا صولاد وما شئبه لانه لا فعل لها فان انزلنا ان  
 نام من شئبه الرمشه كان وجعلنا خبرها فيقولون كذا داوكون خودا وذلك ان  
 معنى ضرب كذا رماه كذا ينبغي اذا امرت بكذا الاوصاف وقولك لا يرفع يوم  
 في هذا فيقال ان عليه سبيل وكن له جارية وكن فيها اسما فالله تعالى في قولك كونوا

حمارا واحدا وقالوا كونوا هودا ونصارى ولكن كونوا ربانيين وقالوا لا ترفع  
 احاربين بدو قلوب ولا يرفع فكن جودا فمخوذ وتشرق  
 فان قالوا كيف يوم من طريق ما يتكلم عليه اهل اللغة من النحويين لا يرفع قياسا لم  
 به قيل له انما تكلفنا ذلك فان قالوا ليس يعمل ولا دا ولا علة ولا كون ولا حله واسم  
 هو صيغة واقعا للمضارع لا يكون الا على فعل يفعل فيكون الفعل من افعال من قول  
 فيكون اد كسر الحمن كقولك خذوا خذوا خذوا خذوا خذوا خذوا خذوا خذوا خذوا خذوا خذوا  
 وان شئت قلت اريد كما تقول خذوا خذوا خذوا خذوا خذوا خذوا خذوا خذوا خذوا خذوا  
 يعمل عليه ويملكه تعالى في اللغة المسئلة الاربعة سال ابو العباس رحمه الله تعالى في فقال  
 كيف تقول مررت برجل اسبل خذ غلاما اشده سوادا طرقت فقال ابو جعفر في هذه  
 المسئلة وجوابها هو ان يرفع في الفاعل ولا ما فتعزل مررت برجل اسبل خذ غلاما  
 اشده سوادا طرقت واما قلنا ان هذا الجود الوجه لان سبويه رحمه الله تعالى  
 قال انما ان يكون في الالف واللام في الاسم الاخر اكر واسم من ان لا يكون غير الالف  
 واللام لان الاول في الالف واللام وغيرهما على حاله واخره يعني سبويه  
 ان الاول لا يرفع با دخالة الالف واللام في الثاني الا ان يرفع ان قولك مررت برجل  
 اسبل خذ غلاما اشده سوادا طرقت انه لا يرفع في اسبل ولا اشدها فتعزل دخول الالف  
 واللام ليكونان من لها وان شئت جيت بها فقلت مررت برجل اسبل خذ غلاما  
 اشده سوادا طرقت قال ابو العباس رحمه الله تعالى في هذه الاجوبة ما قد اختلفت به  
 على قول النحويين اجمعين وليس في جوابي ما قال عنه وذلك اننا نساك فيها بلا لفظ  
 وهم ولا تفرقت فيها ما ليس فيه وكان ينبغي ان نرد المسئلة فنقول في خطا على هين  
 اذا لم يدخل فيه الالف واللام والهاو سري من اي وجه كانت خطا او يجب فيها اذا  
 كانت صوابا على هين اذ النعت قال ابو جعفر اما قولك مررت برجل خذ غلاما  
 وما اشبهه وهو كثير في كلام العرب اشده سبويه رحمه الله تعالى  
 وهو في الحمار اسبق من مطروق والشر المقادير لم يثبت له التشب  
 فنقول اسبق الحمار من مبرر لاسبل خذ غلاما واما قولك مررت برجل اسبل خذ غلاما اشده  
 سوادا طرقت فاسبل من موضع بالابتداء وخذ غلاما خبر والجملة فيه في موضع جروندا الجملة  
 الثانية كما تقول مررت برجل اسبل خذ غلاما اشده وهذا اسبق من ان يحتاج الى  
 ان يستشهد له ونظيره قوله من جرح حب الذي اجترحوه اليك انما يعلم كذا  
 اسئلوا علماء الطوائف سؤلوا جميعا وما تهم على قرا من قرا بالرفع وهو حسن وقد كان  
 الرفع في المسئلة احسن وكذا كل ما لم يكن جارية على الفعل فمما حكاه واما قولك مررت  
 اسبل خذ غلاما اشده سوادا طرقت فلي ان جعل اسبل نقلا لرجل وجعل جمع من اسبل  
 فارفع خذ اسبل وكذلك الجملة الثانية كما تقول مررت برجل اسبل خذ غلاما اشده  
 وانما جاز ان يرفع في الاول لانه معنى ما هو جارية على الفعل ونظيره انما سؤلوا جميعا  
 وما تهم واما قولك في ردت في المسئلة الفاعل ما وما فقد بنيتم ردتا الالف واللام

هـ



على من ذهب سيبويه وقد ذكرنا على محمد بن عبد الله تعالى ذلك ان سيبويه قال كنيته  
الالف واللام في الاسم الاخر اكر واحسن فجعله في غير موضعه وانما الذي ينبغي ان لو  
جعلها في موضعها لو كان من هذا العلم بغيرها لموضعها الذي يجعل الالف واللام في الاخر  
بنه دون ما لا يجعلان فيه قال سيبويه رحمه الله تعالى ويقول في الابع لا ملونا ما ملا  
في نكرة وانما وقع منونا لانه فصل بين العاقل والمجول والفاعل لان له ايداعا مفعلا او مفعلا  
وذلك قولك هو خير منك ايا واحسن منك وجها وان شئت هو خير ملا وان تزييد منك  
يا لفعل الذي قال هو لان ايا في الاخبار والاعلى وهو من واكره بان قال في الفعل لاني  
تكون لانه لم ينفوذة الصيغة المشبهة هذا نظير كلامنا بن حيا سيبويه انه ان كنيته الالف  
واللام في الاسم الاخر اكر واحسن من ان لا يكون فيه وقد قال انه لا يعمل الا في نكرة  
وانمكن سوا كانت مفردة او مضافة لانا نقول هذه عشرون مثقالا ومثرون مثقالا  
مسك فلا يتغير عن ان يكون تمييزا فتقول مسك لاني لاني وقلدك وجها فتقولك خبر  
علام كما كان عشرون مثقالا ومثقال مسك ستوا والصيغة المشبهة بافعال في الاوصاف  
التي تكون حاصلا او لوازا او حلقا في الموصوفين ولا يكون انما للموصوفين كير وكومهم  
ولهم ولبيهم واحمر واحمر وعرجا والفاعل الذي هو اشبه به نحو ضارب وقائل  
وكوم ومستمح والاول غير عمل بعلم الموصوفه في بيعه باختياره وانما في عمل بعلم الموصوف  
ويقع باختياره والاشبه الذي يبين في اللفظ ان تقول مررت برجل حسن الوجه يكون  
تقولك مررت برجل ضارب زيدا وكذا كمررت بامرأة حسنة الوجه فتقولك مررت بامرأة  
ضاربة زيد وصيغة الوجه فتقولك ضاربة زيدا وكذا كمررت بامرأة حسنة برجل احمر  
الوجه وبامرأة خمر الوجه وما اشبهه وكذا كمررت برجل حسن وجهه فتقولك مررت  
برجل قائم به هذه الصيغة التي قال سيبويه وكنيته الالف واللام في الثاني احسن  
واجود لان هذه الصيغة لا تغفل الا في ما كان منه ومن سيبويه واسم الفاعل يعمل فيها  
كان من سيبويه ومن غيرهم فاما ما كان من الاوصاف على وزن افضل يراد به التفضل  
ويشعر بالفصل على ما شرطه سيبويه فانه لا يعمل الا في نكرة وصيبي على التمييز  
نحو هذا احسن منك وجها واكر منك ما لان شئت قدمت فقلت احسن وجها وان  
شئت حذف الفعل وانت تزييده كما قال في نكرة انت خيرا با تزييده منه قال الله تعالى  
هم احسن ثائلا ويا يبرير منهم وان شئت حذف المفعول فيه وحيت بالفعل فتقول  
زيدا افضل من عمر واذ يجوز ان تحذفها جميعا الا ان يكون مشهورا في الحلق فتقولهم  
الله اكبر لانه قد علم ان الامر كذلك كما قد نطق بالفعل او يكون شائعا في امر  
نحو قول العزاد في رحمه الله تعالى

• ان الذي سمك السمانينا • بينا دعائمه اعزوا حول •

و اما قول من يقول ان هذا قد يكون بمعنى قابل او غير قابل عندنا شي لانه لا احد عليه دليل فاذا احقنا فعل هذا اللفظ للنقض و معنى النفي لم يثبت الا بالجمع والالف واللام لا يكون جمعا للاول و يكون الاول بعضا لثاني مخوفوك زيراضل

العار

الرجال ولا تكون الاضافة في هذه الاوصاف التي في هذا المعنى الاعلى هذا الا ترى انك  
لا تقول زيد افضل الجبل ولا فرسك افضل الناس لان الناس ليسوا اجنسا للفرس ولا  
الفرس اجنسا للفرس وهكذا جاعل هذا وقد يجوز ان تحذف الالف واللام وبها الجمع الجنس  
استخفافا فتقول زيدا افضل رجل وانت زيدا افضل الرجال ثم قلت هل من مائة درهم  
وانت زيدا من الدرهم وكل رجل يريد الرجال ولا شبه افضل الذي يكون بلا فصل  
فعل الذي يلزمه الفصل ولا هو منه في شيء لان الذي لا يلزمه الفصل يثنى ويجمع  
ويؤنث ويؤنث الذي يلزمه الفصل لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث تقول زيد افضل من  
عمه ووالديه ان افضل من عمه ووالديه من افضل من عمه وهذا افضل من دمه وما  
استه ذلك ولا فصل الذي يلزمه الفصل وجه كثيرة نقل على انه ليس من افضل الذي  
لا يلزمه الفصل يشي وليس بها خفاء على من اعتبرها في اعتبارها والذي يدل على  
شواهد منه قال الانشيدان قوله مررت برجل اسمع خذا الغلام شد سواد الظن  
العلم بقوله مررت برجل اسمع خذا الغلام شد سواد الظن فلو كان كذب لم يقله احد وقوله  
اما قول مررت برجل اسمع خذا الغلام شد سواد الظن فهو كقولك مررت برجل  
اسمع خذا الغلام وما شبهه ومو كثر في كلام العرب واشد سبويه البيت الذي ذكر  
وان اسفح الحرس بمنزلة اسمع خذا الغلام فقال كذا اما قوله فهو مثل مررت برجل  
اسمع خذا الغلام وهو كثر وكذب وكان ينبغي ان يذكر من ذلك ولو حرفا واحدا واسم  
خدا الغلام لا يقوله احد الا من العرب ولا من النعم كما تقدم من الفرق بين فعل الذي  
لا يلزمه الفصل والذي يلزمه وليس اسفح مثل اسمع لانا سفع انا الصفة واقعة  
على اثني والخبران والشفعة لهما دون الاول وافضل الناس المصطفى للاول  
دون الثاني والفصل دون المصطفى اليه فاذا قلت اسمع الخ فاما على موضعهما من  
الحد كما تقول الصدا وجودا لدرج والبرق اطيب الموت وجهه ليك احسنه  
ولواردت يا سفع ما اردت يا سهل لم يجر لانك تقول مررت برجل اسمع خذا من زيدا  
ولا تقول مررت برجل اسفح خذا من زيدا وان اسمع خذا الغلام معرفة وقد وصفت  
به المنكرة ويدل على ان افضل الذي يلزمه الفصل يكون معرفة وقد وصفت به المنكرة  
ويدل على ان افضل الذي يلزمه الفصل يكون معرفة اذا اضيفته الى الالف واللام  
انك لا تدخل عليه الالف واللام فتقول هذا افضل الناس ولا هذا الاسهل خذا  
الغلام وانت تقول هذا الاحمر الوجه والاسفح الحدتي واما البيت فان سبويه  
قال في الصفة المشبهة انه يثنى ويجمع وتحذف النون فتصنف ثم قال وصفا  
جا متونا قول زيدا هو يطأ ذكر البيت على اننا شاهد مطرق لغيره كذا قال  
اهل العلم قوله واما قول مررت برجل اسمع خذا الغلام اسمع سوادا فلو كان كذا  
مرفوع بالابتداء وخدا غلامه ضم وكذلك لو كان الالف نية يدخلها الخطا من وجوه احد  
انه رفع اسمع بالابتداء وموتركن وخدا غلامه الجز وموقعه وانما اسمع للفاضلة  
لا يجوز ان تحذف منه المفعول والمفعول فيه معا ولا دليل على ذلك وانه فعل الجليلين



وصفا لرجل واحد اذا كانت اوصافه قاطبة او احوالها لا يعطى بعضها على بعض فنقول مر  
رجل قام ابو . وتعد ولا نقول تمام ابو . فعد وانما جعل لها في طرته لرجل احاد  
ان المراد ان الغلام هو لاسهل الحد لاسودا لطرية ليس لرجل وان جعله للطلا  
اصلا لان الاعراب يصير لها ولا يجوز ان يكون اسدي مجرورا او يكن يكون منصوبا كما نقول  
هذا رجل سهل خذ غلام اسدي سواد طرته وتجه اسدي منصوبا على الحال قالوا من رجل  
منتهى من منطوقها ابو لا غير وقوله هذا اسدي من ان يستشهد به كذب قوله اما قول  
مررت برجل اسدي خذ غلام اسدي سواد طرته وعلى ان جعل اسدي تحت الرجل منتهى  
سهل فاقترع خذ باسهل وكذا الجملة التامة فاما حال فيه لانه لم يأت لاسهل ولا اسدي  
بالفصل ولا بالمحصول فيه ورفع به الظاهر وانما سببه ان يرفع المضمر لان هذا اللفظ  
الذي للمفاضلة لا يرفع الا المضمر لا غير وشكوه بقوله ما رأت احد احسن مني عليه التكل  
منه في عينه وما من ايام احب الي اسدي في العيون منه في عيني في الحجة والكلام على المفاضلة  
كالكلام عليه قبل المسئلة الخامسة قال ابو جعفر رحمه الله تعالى كيف نقول ان سارا  
سارة كلامك قال ابو العباس تقدير هذه المسئلة ان حديثك سارة كلامك  
قال ابو جعفر رحمه الله تعالى هذا التفسير خطأ باجماع النحويين لانهم قد اجمعوا على انه لا  
فرق بين ان واسمها / الا بالظرف او ما قام مقامه فان قال قائل اني اقدم حديثك واجعله  
باني ان قلت هذا قول من المسئلة او بمسئلة اخرى وايضا فانه لم يقدر في جواب تقدير  
المسئلة فيبين ما يشاء عليه من الجواب قال ما قوله ان هذا التقدير خطأ فصل خلاف ما  
ذكرنا فاما لم نقول بين ان وبين اسمها في حال التقدير وانما كان تغير نقاشا بينهما  
في حال الالقاء والتقدير صواب وما قوله ان هذا التقدير ايضا خطأ فانه خطأ وقد  
كان يجب ان يبين من اي وجه كان خطأ لان اللفظ في الخبر في الدعوى قال قد بينا  
بقوله انه لا يفرق بين ان وبين اسمها الا بالظرف وانما انشبهه وجواب هذه المسئلة  
ان سارا سارة حديثك كلامك والتقدير ان قول سارا رجل سارة حديثك كلامك  
فما ومنصوب لانه تحت لقول وقول اسم ان وقولك سارة تحت لرجل ورجل منصوب  
بوقوع سارا على حديثك مرفوع بقولك سارة وكلامك خبر ان قال محمد بن بدر رحمه الله  
تعالى هذا نص ما ذكرته عن خصيكت وانتدبته من فوكك وليس فيها عيب عليه شي شكوه  
الخطا ولا تعدل منه الفهم المسئلة السابعة عشر غم سال ابو العباس رحمه الله تعالى في قول  
كيف نقول هذه ساعة انا فرج جعفر تتون فقال ابو جعفر اقول هذه ساعة انا فرج فتكون  
هذه في موضع رفع بالابتداء وقولك ساعة خبر وانما فرج مبتدأ وخبر في موضع جر وجوز ان  
يقول هذه ساعة انا فرج على كلام قد جرى كما ذكرنا فقلت هذه العنقبة ساعة انا فرج  
قال الله تعالى هذا يوم ينفع النصارى فمن صدقهم العقل والفا على بمنزلة المتبادر وغيره عند  
اعمال العربية قال ابو العباس سيبويه وغيره من النحويين هذا الجواب وبمثلونه وذلك  
لانهم لا يضيفون الى الابد والجز والعقل والفا على الاخر في معنى المضمر فتكون جيتك  
يوم زبيلهم وجيتك يوم يقوم زيد وذلك انه اذا كان ماضية كان بمعنى اذ فتكون جيتك

اذ زبيلهم وجيتك اذ يقوم زيد فاذا كانت في معنى الاستقبال يضاف الى الفعل  
ولا يجوز ان يضافته الى المتبادر والخبر لا يكون جيتك بمعنى اذ كما نقول انا انك يوم  
يقوم زيد مثل انا انك اذ يقوم زيد لان في معنى الجزاء وانما يضافه لظرف اذا كانت  
في معناها الى الفعل ولا يضيف الى الابداء والخبر لان حروف الجزاء لا تنفع على الاستدراك  
والخبر وهذه المسئلة مسطورة لسيبويه وهذا الاعتلال اعتلاله وهي منتهى ما حوذة  
قال ابو جعفر رحمه الله تعالى جوابنا عن المسئلة على معنى المضمر والدليل عليه قوله على كلام  
قد جرى وقولنا كما ذكرنا فقلت هذه العنقبة ساعة انا فرج قالوا لا تتجاوز رجليه تعالى في سفر  
السعادة هذه عرسايل سماها بونرا والمفت جنة النجاة قالوا على العنقبة المتعبدات  
الى الحشر وتحدى بها المسئلة الاولى سال عن قوله عز وجل ليعبدكم انكم اذا متم وكنتم زبانا  
وعظما ما انكم تحبون فقال له لانه الاول في لم يأت بها خبر وسال عن العامل من اذا شرب  
قال اذا شرب من الوقت وهو يعني انما الى الجمل على ما دل المصدر فاذا قلت تقتدر من يخرجون  
وقت مؤنك ان محالا لان الاخراج وقت الموت لا يتصور لانه جمع بين صفتين غير جاز  
هو فقال الجواب اما لا ولا فيقول ان العرب قد حدثت خبرا كثيرا في شربها  
وكلامها والشاهد على ذلك ان من ان تحصى لاسبها اذا دل على الخبر مثله وهذا حديثنا  
خبرنا انية دل على خبر الاول وقوي ما دل في اذا والتقدير ليعبدكم انكم يخرجون بعد  
وقت مما انكم الان بعد وقت حدثت واوردت الا ترى اني قوله ليعبدكم ولين يبعثكم  
اليوم اذ تظلمتم انكم في العذاب مشتركون ويضعكم بعمل في طرفين مختلفين احدهما  
حال والاخر ما مضى فتذكر حاله وكن المعين ولن يبعثكم ابيوم اذ ظلمتم وكذلك مضارع  
هذا قوله تعالى ان مع العسر يسيرا والعسر عدا يسيرا لان المضارع حذف واما ما قيل  
تكريرا والتعجب نكر المتعجب في الاستعجاب استعجابا كما يقول الرجل مخاطبه وهو  
يستعجب ان يمشي منه الجهاد انت تجاهد انت تجاهد انت تجاهد هكذا ههنا  
قالوا لا يبعد انكم تحبون استعجابا فاعيد له اما سؤالا الاول من خبر ان وتكون  
لم يأت فهو سؤال منقطع ما حكاه ولم يعد وجه سؤالا وهذا قول من لم يبقد مر  
له فبعد العلم بفضل د راية ولا وقف على ما سطر فيه اولوا العقل والرواية اذ كان  
معظم النحويين قد اجمعوا على ان خبر ان في هذه المسئلة ثابت على محذوف فقلت به  
عن خبر ان لم يحدف في هذه الآية على قول بعض النحويين لانه بعد منس والنجوين  
في هذه الآية اربعة اقوال الاول قول المبرد ومن تابعه ان يجعل موضع انكم يخرجون  
رفعا لابتداء واذا ظرف زمان في موضع جر والجملة في موضع خبر ان فيصير التقدير ان  
انكم اذا متم اخرجكم كما يقول بعدكم انكم يوم الجمعة اخرجكم فيكون اخرجكم مرفوعا لا مبتدأ  
ويوم الجمعة خبر والجملة في موضع خبر ان الاول وهذا مذهب بين طاهرا لا يباح فيه  
الخبر محذوف وانما في قول المبرد ان يجعل خبر ان خبرا ان لا يكون الثانية كرات  
توكيد الخبر في الكلام على حد قوله تعالى لاني رايت احد عشر كوكبا والشمس والنيران في  
ساجدين فكروا بينهم توكيدا لخبر الكلام ويكونان منصوبا ساجدين برب الاول كما هو

٢  
٣











التي قد حصل القليل بها لعلها وهو يقول بعد ذلك الوجه ان يكون فيها اضرار  
 الشئ ثم قلت عنه ايضا وهذا لا يعرف فاستغنى بكاد وباسقاطها بيننا فضل الكلام  
 لان سيبويه قد ثبت عند معرفته هذه او موقوف لم ليس الطبيب الا المسك بولس  
 قوله انه يجوز ان يكون عليه قول لم ليس خلق الله استعيرته وضع ذلك ما حكاه لاضم  
 وابوحاته على اي عمر ومن القادر على استغنى في الاصل مجازي الا وهو يصب  
 ولا يصح الا وهو يرفع وساق المجلس السابق بين اي عمر وعليه بن عمر ثم قال  
 فقد ثبت من هذه الحكاية ان قولهم ليس الطبيب الا المسك معروف في كلام العرب  
 فلا يصح ان لا يكون كلام سيبويه الا بزيادة بكاد وقت عند شراي من حكايته  
 كلام سيبويه ثم حكى قول السيرافي والصحيح ان اسمها شان وحديث في موضع رفع  
 والطيب مستدا والمسك ضم وقيل له هذا باطل لان الاصل في خبره ان قد جاء في  
 الحديث والخبر في الجملة لا في خبره وانما في السيرافي بان قال لا انها على الجملة قد تقدم  
 نفي فاداك فيما حكى عن السيرافي ايضا قد سمعت ما سمعت وغيره ما عني غير مست  
 وذلك ان نص كلام السيرافي في هذه المسئلة هو ذا وقد احتجوا ببني اخر هو اقوي من  
 الاول وهو قول بعض العرب ليس الطبيب الا المسك قالوا ولو كان في ليس جميع  
 الامر والشان لكنت الجملة التي في موضع الجر قائمة بنفسها ونحن نقول ان الطبيب الا  
 المسك ليس الامر كما ظنوا لان الجملة اذا كانت في موضع جر اسم قد وقع عليه  
 حرف النفي فقد حقه النفي في المعنى لا في اللفظ اذا قلت ما زيد ابو قحافة فقد  
 نعتت قحافة ما زيد ما زيد قحافة على هذا الجواز ان يقول ما زيد ابو قحافة لا قحافة  
 كما نك قدت ما يوزن بالاقليم هذا كلام السيرافي فاما نوحه في المسئلة على ما صح  
 في زعمك ومما جعل الطبيب اسم ليس والمسك مستدا وخبر محمد بن قنبر ليس  
 الطبيب الا المسك فحق او على ان يكون الامم غير وانما في السيرافي ان الطبيب هو المسك  
 مفضل او مرغوب فيه فليكن ليس في المسئلة لا احد ولم يخطئ من قد يبا بالسير وهو  
 تقدم رك الاسم مستدا او غير مستدا وهو فخر مع كون اللفظ لا يقتضي هذا الخبر  
 ولا يد عليه وتقدم برك في الوجه الاخر الامم غير يستر الى انما وما عدها صفة  
 للطيب على حد قوله عز وجل لو كان فيها الجنة الا الله فسد ثنائيا غير الله وجعل  
 الخ محمد وفادو مفضل او مرغوب فيه فيكون المعنى عندك ان الطبيب لا مرغوب  
 انما هو فيه وانما مرغوب في المسئلة لان هذا ان قد ترفعت ليس الطبيب غير المسك  
 مرغوب فيه وعلى سيبويه ذكر في حكايته ما اوجب المتوقفها اجاز من ان الوجه  
 ان يكون في ليس اضرارا ولا يكون حذفا فقل بعد ان قد اوجبه في قوله  
 وليس منه شفا المدايب ول • وقولهم ليس خلق الله استعيرته الا انهم زعموا  
 ان بعضهم قال ليس الطبيب الا المسك وما كان الطبيب الا المسك وجه توقفه من  
 ان يجعل ليس في لغتهم على خبر الشان والقصة اندوهم برفعون المسك في ليس  
 ويصوبونه في كان فيقولون ما كان الطبيب الا المسك ولو كان في ليس اضرارا

لوجب ان يكون في كان اضرارا ايضا فكونهم يحفظون الوقع ليس دون كان حتى لا يوا  
 منهم من يرفع المسك في كان ولا يصب في ليس دليل على ان ليس هاهنا حرف لا عمل  
 لها وهذا يبطل قولك ان يكون على اضرارا في الوجه الاول واهما مرغوبيا فيه  
 او مفضلا في الوجه الثاني لوجب مثلي ذلك في كان فيقال ما كان الطبيب الا  
 المسك على تقدير ان المسك افضح او على تقدير غير المسك مفضلا او مرغوبيا فيه ولو  
 وجهت اليها المتخفف هذه المسئلة على ما وجهه الخبر بكون لا رجت ولا منحت وهو  
 ان تجعل الطبيب اسم ليس والا المسك برك منه والخبر محمد بن قنبر ليس في  
 الدنيا الطبيب الا المسك وعلى ذلك حملوا قولنا انما عمر •  
 طعن عليك المعنى من خافه • تخبر جوارك حين ليس بجبر •  
 يريد حين ليس في الدنيا جبر وقد اجاز ابو علي ان يكون اللام في الطبيب زائلا على حد  
 زبانه على قولهم دخلوا الاول فالاول فيصير التقدير ليس طبيب الا المسك على  
 تاويل ليس في الوجه طبيب الا المسك اي ان كل طبيب غير المسك ليس طبيب على طريق  
 الدنيا لغة في وصف المسك وبالحكمة فان هذا القول الذي ذهب اليه انصارنا لا يصح  
 بما حكاه سيبويه يعني قولهم وما كان الطبيب الا المسك على ما قدمت ذكره وليس ذلك  
 لغتين فيقال ان ليس لطبيب الا المسك لغة قوم اخرين بل الغوم الذين يقولون ليس  
 الطبيب الا المسك فرفعون هم القائلون ما كان الطبيب الا المسك فنصوبون •  
 على ما حكاه سيبويه وبهذا السبب توقف عن حمل ليس في لغتهم على ان فيها اضرارا لوهج  
 اللغة ليست هي المشبورة وليس لشدائد النار والخارج عن الفلاس ترجح ابطال الاص  
 المسئلة التي راجعها لابن شرا راجعها تعالى قال الله تعالى وان كان رجل يورث كلا  
 وقد ذكر في نصب كلا له اسبابها فاسد وخلاف بين فتدبر غايته التوسط  
 والذي يقال ان الكلا لغة قد ضمنت بتركه ليس فيها ولد لاجرم ان الامم اب بيطريق  
 على هذا فان المقتضى ان الانسان انما يدا ب ليس ترك قوله جديد متروك فاذا حضر  
 الموت والاولد لم يرغبه فقولهم يورث بعد ريعه كالا وكلا له فان كلا قد حيا  
 بمعين تعب والمعني يورث في حال الحيوة وتعبه وكلا له وكل له مصدر وكل وقولنا  
 سيبويه ان ثنائيا ثبت تدخل على المصاد والمجوزة وذوات الزوايد دخلا مظهر  
 فهي تدل على المصاد الواحد فنصب كلا له لانه مصدر متعقل عز وجل وما اكثر  
 ذلك في كلامهم ومنه ارسال العرائق فقال الراعي عليه يا هذا غلطت اولادك في البلاد  
 باستغلا لواء من قوله عز وجل وان كان فقلت ان العلماء ذكروا في نصب كلا له اسبابا  
 جميعها عندك فاسد وان تحبب ابن فتدبر فيه على تحببهم زائلا وسابغ صحة  
 اقوال العلماء في وان الفساد انما حيا من قلة ففهمك لغاتها ومن بعد اقامه من يورث  
 به الما الزلا لا ايمان ان كلا له فيما نحن بصده هي في الاصل مصدر وقولك كل الميت وكل  
 كلة فهو كل ذلك اذ لم ير له ولد وولد ولد وكذا ايضا يقال رجل كل اذ لم يكن له ولد  
 ولا ولد فهذا اصل الكلة المعني كونها حدثا لا عينها ثم يوقعونها على العين ولا يريدون

له

دا



بما الحدث كما يفعلون ذلك بغيرها من المصادق فيقولون هذا رجل كلاله اي كل كمال  
يقولون عدل اي عادل وعلى هذا الوجه كل جمودا للعلما واهل اللغة قول الله عز وجل  
وان كان رجل يورث كلاله فجعلوا الكلاله اسما للموروث ولم يردوا انما بمعنى الحدث  
فيكون نصب كلاله على هذا من وجهين احدهما ان يكون خبر كان ولا اخر ان يكون حالا من  
المتهم في يورث على ان يتقدم كان في كلاله فيكون النقص بغيره وان وقع او حضر  
رجل يورث كلاله اي كل وعلى هذا من الوجهين اي في نصب الكلاله ذهب ابو الحسن  
الاخفش واجاز غير ان تكون الكلاله في الآية على ما فيها اعني ان تكون اسما للحدث  
دون العين فيكون نصبا بها ايضا من وجهين احدهما ان تكون من المصادق التي  
وقعت احوالا تجوز بدركضا والعامل فيه يورث على حدهما تقدم وكلاله هي هنا  
مصدر في موضع الحال كما كان في قوله هو ابن عمي دينه والوجه الاخر ان يكون  
انتصاب كلاله في الآية انتصاب المصادق الذي لم يقع احوالا ويكون في الكلام حذف  
مضاف تقديره يورث وارثه كلاله وعلى ذلك قوله يورثه كلاله وقولنا لعل رزوق  
ورثته قلة الدين لا عن كلاله عمن ابي منافع عبد شمس وهاشم  
اي ورثته من قريب واستحقاق وهذه اربعة اوجه من كلام العلما في نصب الكلاله  
لاستبصار في ولا انكار على استعمالها وقد اجاز قوم من اهل اللغة ان تكون الكلاله  
اسما للوارث وهذا سار فان صح انتصابها على ما انتصب عليه ولا وهو ان يكون خبر كان  
اي حالا من الضمير في يورث اذا جعلت كان تامة الا انه لا بد من تقدير حرف في مضاف  
تقديره وان كان الميت فا كلاله وهذا كله واضح بيل جدي من التعليل والاستكمال  
والكلام الذي هو جدي بالنسبة والرضع هو قولنا ان الكلاله فسرته بركة فيها ولد  
وان المعتاد ان يكون الانسان انما يداب لم يترك له ولد هجده فواته فاذا حضر الموت  
ولا ولد له ظهر نفعه ثم ذكرت بعد ذلك انها من المصادق والمضبوطة على الحال فنقصت  
كلامك واوجبت على سامعك كلامك وذلك انك زعمت ان الكلاله قد فسرت بتركة  
الميت وهذا مله من جعل الكلاله اسما للمورث وذا الموروث فيكون على هذا اسما  
للشخص دون الحدث ثم قلت انها من المصادق والمضبوطة على الحال وان كانت مصدر را  
فيما سمع الحدث هذا تناقض بين قولنا ان الكلاله مشتقة من كلاله انما كلاله  
انتقد يورث ذاك كلاله فغلطت وهيمت وفي مباحة الميراث هيمت وتوكلت  
الكلاله مصدر وكل اذا تعب لك ان اسم الفاعل فيها كالا وكليلا وكان في المصدر ان  
يقال كلالا وكلولوا والمعروف عند اهل اللغة انما يكون لانه يقال رجل كلاله لا ولد  
له ولا ولد وقد كل بكل كلاله فلما ازموا المصدر الكلاله واسم الفاعل علم ان الكلاله  
لميت مصدر الكل اذا نصب واما قولك ان المعنى وفي الانسان ان يداب لم يترك له ولد  
فاذا حضر الموت وليس له ولد ظهر نفعه فهو محمد اسم كلاله في مصدر ذلك انه اذا كان  
احيا يتبع لولده فينبغي اذا ورث كلاله ان لا يكون له ولد واما قولنا ان سيبويه  
قال ان تا التائيت تنحل على المصادق المجرى فاذوات الزيادة نحو لا مطردا في

تدل على الميراث الواحدة فعدا منك غلط واضح وطريق هيك فيه بين واضح وذلك انك ثبتت  
ان الكلاله مصدر وكل اذا تعب ثم وقع في نفسك انه لا يجوز ان يكون مصدر لكل الا  
الكلاله فقلت لا تتركه خولا لها لان سيبويه قد اجاز دخولها على المصادق فغلطت  
في ذلك من وجهين احدهما ان الميراث الواحد في باب المصادق والاشارة انما بهما العقل  
كصيرته حلية وهذا هو المطرد فيه وان المصدر الذي هو الجنس يختلف الى اوزان  
مختلفة الا في انك تقول تعدت فتعدا وعليت جلوسا ولا يجوز في ذلك لا تقول جلست  
جلوسا ولا تعدت قومته ولو كانت الكلاله مراد بها الميراث الواحد لم يحسن هنا الا الكلمة  
والوجه الثاني من فلتطك هو جديك يكون الكلاله جنسا لا واحدا من جنس يراد به الميراث  
وذلك قول الاخفش  
قالبت لا اربي له من كلاله • ولا من حري يورثه محمد •  
الا في ان الكلاله هنا بمعنى كلالا وليس يراد به الميراث الواحد واما قولنا ان كلاله مصدر  
منقلب عن حال فكلام بين الاصطلاح مبني على غير الصواب اذا المصدر اذا صار حالا فاشبه  
بقا لا قلب اليه لا انقلاب عنه لانه مشتق من انتصابه على انه مفعول مطلق في انتصابه  
على ان دعاء المسئلة الخامسة قال ابو نزار قال سيبويه توبيت من شوي مثل عصفور  
شوي ووجه من ههنا ان الاحل شوي يوي لا خلاف فيه في قلب اليه الاولى واوا تجا  
يفعل في رجي فانه رجي ثم تفتح الواو قبل واوا لا مديرا كسرهما كما في النصب يعمل  
ذلك لتقلب الواو التي بعد ها يا وهذا لا يثبت بصيغة الباء ولا يجوز ان ينقلب هـ  
بها من له صنعت تامة وقوة في علم التصريف الذي ذكر سيبويه لا يشك له اصلا  
ولا يناسب الصنعة وانما هو تحكم منه والصحيح ان يقال اذا اصل شوي يوي ويجب ان  
يجوز القياس في قلب الواو من يايين لاحتياجها مع الباء وسبقها بالسكون فصار الى  
شي فالت حركتها اليه انتالته وفيه الضمة ثم حذفت اليه الاخرى لانه يفتي كات  
انما في شي فقلت الضمة التي على التثنية اليه كسرة فصار الي شي فغلطوا في بعض  
جمع ايض وانما هو بدعي نعم الباء المجاورة اليه لان قيل قد اجحت يا كلاله بعد هذا  
قلت العرب معني القياس وانما القياس في هذه معظم الكلمة وشوا هذا ذلك كثير قال  
المراد عليه يا هذا فقلت في محرابه من خرافه وركبها جاحل من روافضه انك  
قلت هذه المسئلة عن سيبويه فقلت واخلفت اذ عليه بجهاك احلت وانما  
انصر كلام سيبويه في الميراث ذلك حساد ما ذهب اليه ووجه هذه المسئلة على الوجه  
الصحيح المطرد الجارح على طريق كلام العرب مشية الله وعونه اما من كلام سيبويه فيها  
هو وفتحت في قول من شوي وطردت شوي وطردت وانما حدها وقد قلنا الواو  
سطر وشي ولكنك كرهت اليات ثم كرهتها في حيث اختلفت الى حيث فقدت جوي وهذا  
كلام قد جمع من الاختصاص لبيان انما سئلتني عما اردته في وجهك بزمك من هذا بان  
واما قولك والصحيح في هذا شوي يوي وحسن ان يبي في القياس في قلب الواو من يايين فبصر  
شي ثم محمل حركة اليه انتالته والقصة ثم حذفت اليه الساكنين ثم حذفت اليه الاخرى







امره فعمل على معني يخرجون عن امر لان المخالفة خروج عن الطاعة وكذا قوله تعالى واذا  
 قرأ القرآن فاستمعوا له وانصتوا في الكلام فاستمعوه وانما جعل على معني فقصوا  
 قالوا ما قولك في بيت ابي اديب انه على معني جعلت فيصير ركب قد يفتدي في هذا الموضع  
 الى مفعولين هذا غلط منك وانما غلطك في ذلك انك ركبنا بجرنا اناسا جارا لا يصح  
 نصبه على الحال وانما ينصب على الحال عندك ما كان مشتقا من فعل لصاحك وسرر  
 وهذا اوم منك وهبنا هذا التوجيه الذي وجهت بهته هذا فليكن صنع في بيته  
 الاخر بدت فخر ولاحت خوط بان وفاحت عنبرها ورتت عزالا  
 انراك تجعل هذه المشويات كلها منعزلات وتصير في كل فعل من هذه الاضال معيني  
 يصير به متعديا الى مفعول به وكيف نصنع في قولهم بعثت الساسة بدوهم وبعثت  
 له حسبا به بابا بابا وكلته فاه الى في قصته لاسيما الجارة كلها عند الخو بين احوال  
 ويكون نقد بر قوله بدت فخر ولاحت خوط بان منتزعية وفاحت  
 عنبرها اي طيبة الشوكا عنبر ورتت عزالا اي مله المنظر كالغزل وما يد تدل انها احوال  
 دخول واو الحال عليه اذا صارت جمل كقولك بدت وفي فخر ولاحت وفي خوط بان  
 وكذلك بعثت له حسبا به بابا بابا المعني محبوبا مفعلا وبعثت الساسة بدوهم اي مسرا  
 ويكون قول ابي اديب على ذلك ركبنا الناس بجرنا معني موكوبين لي وحامدين وما يدل  
 على ان بجرنا مفعول ثان للجعل كونه مجوزا استقامه ولو كان مفعولا ثانيا لم يجر اسقاطه  
 الا نري انه لو قال ركبنا الناس لم حال لا لا سعيد لم ينج الى زيادة ولو قال جعلت لك  
 كلام الى سعيد وسكت لم يتم الكلام وهذا ما يشهد به ما ذهب اليه ايضا فان اركوب  
 لم يجر في كلام العرب معني الجعل كما جاء في قول الشاعر وزركنا كما على وضرم  
 فتدري نركنا لما حمل على معني جعلت كما لو كروب معني الجعل فليس يجوز من كلام العرب  
**المسألة السابعة** قال ابو نزار وهذه العبارة شئت عنه بقرينة لما  
 دخلته ضمنت لك كل الجماعه والاحتية وذلك في سبب من قول الرازي وقول الاده  
 فلا وهي قد ذكرت ان هذه من باب كلمات ثابتة عن الفعل فعلت عمله وبعضه في الامر  
 وبعضه في الخبر مخصوصه وبه زبد وهبها ت معني بعدد ه في كلام العرب معني صح  
 اذ يصح الا نركب ان قوما جاوا الى سطيط لكان من وجوه له خبا وساله فلم يصح فقال الاده  
 اي لا يصح ما ذكرت فقال الاده فلا ده حبة من بر في اذيل مرقا صاب كما انه قال لا  
 يصح فلا يصح ابر كذا في قول في المستقبل ما شهد له العجمة فكان كما قال لان التثنية  
 الفاعل من هذه الكلمة ليس هو على نحو التثنية الواحدة على رجل وقارس ولكنه تثنية دخل على  
 نوع من تكبر قال الرازي عليه قوله ده اسم من اسما الفعل ليس به معني يذهب الى جماعة  
 وقوله حدثت الصنعة او الصنعة في هذه الكلمة انما ليس فاعل من دهر يدرى من هو ده  
 وده والخبر رضى الرباي والرهى فيكون الخبر بد ده فكن لان الدهاء الفطنة وجودة  
 الرازي فكما انه قال الا ان ذهابا فلا ادرى اين هذا اصله ثم اجريت هذه الفظة مثلا  
 الى ان صارت بغير معني فعل بغيره الفرصة في فعله مثالا ذلك ان يقول الانسان لي صاحبه

وقد امتكت الفرصة فطلب ثارا لاده فلا ده اي لا تطلب ثارا لانه فلا تطلبه ابر  
 وهذا الرجل روية وقيله فاليوم قد تدمرني بينة في اول علم الدنيا المشية  
 وقوله لاده لاده نقد رة الا ان ذهابا فلا ادرى ونظير ذلك من كلام العرب  
 مروت برجل صايع الا صايعا فاحلم تقديره الا ان يكن صايعا فهو صايع وانما سكن  
 اياها وكان من حبة ان تكون منصوبة من قبيل ان الاشارة تنزل منزلة المنظوم وهذه  
 الاشارة سكنها في الشعر كقوله ناد ارحم عفت الاثافيتها فقد ثبت بحمد  
 ان ده اسم فاعل لا اسم فعل وهي عربية لامعية وتوهمها تون الصرف لا تون  
 التثنية ويدل على انها ليست من اسما الافعال كونه واقعة بعد حرف الشرط لا تون  
 انه لا يحسن الاضمة كلاصية والامه فلا ملة ولا هيبة ان فلا هيبة المسئلة  
 الثامنة قال ابو نزار ارشدني شفي الغصبي كذا عشي  
 الشرح لامن جديدة مشغوفاً نوه بالسرا عيشيل  
 فسبيلت عن غيل فقلت قد جانا دهر ساعد عمل المستل  
 بيتا دات ساعد من مجلس والسرا واللين كانه يقول ان بني هذا الصايد اعتلوا  
 من شرب اللبن الا ان الراهية على فعلها لفتق فيلا على زنة حار وكتاب ثم جعد  
 على فسل حقا لو احرر دكت فان قيل فما سمعنا غيا لا قيل قلنا سلفنا ان العرب قد  
 تنطق بجمع لم بات واحد في مقدرة وان لم يسمع واجب بان قيل له قد انفتت الاسما  
 بلغظك وغلطك وان عمت الطباع بخوطك وسقطك يا هذا ان نفسك كالفيل  
 بامم الذي امتلوا من شرب اللبن فبما ساعد على الفيل ومواسا على الحية شي لم يهر  
 اليه احد من اهل اللغة وانما ذهبوا الى ان الفيل هو الامتلاء من شرب اللبن وانما حشرت  
 لفظة الفيل في بيته الامس على غير هذا ومواسا وهو الذي حملت مناسبا  
 محدي وسبق اليه الباقون كعيشيل على وجه من احد ما انما انكثرة من قولهم فسيل  
 اي كثرة وقيل الفيل هاهنا السنان من قولهم ساعد عيشيل اي سمين والفيل معني الكثير  
 هو المارد في البيت لانه يصف هذا الصايد بالفتور وكثرة الاولاد وانهم ليس لهم عدا  
 الا السرا وهو اللبن الرقيق واما قوله ان جمعا جمع غياي واحد لم يسطر به كمن الحش  
 غلطك واوضح سقطاتك بل هو جمع غيل والغيل انما انكثرة وجمع غيل ونظير سقط  
 وسقط وكذا الفيل السنان واحد فاعل ابشأ وانما غلطك في ذلك ان الفيل ليس  
 في قولك ان يكون جمعا لفعاله وفعاله مثل حار وحر وقذال وقذال نفسه ان غيل  
 جمع غياي واما تفسير ك السرا فانه اللبن الرقيق على الاطلاق فغلط يجوز على مثلك من هذا التري  
 وان صوابه ان يقول السرا اللبن الرقيق واللبن المخلوط بالما لان تفسير اللبن هو  
 مخلطه بالما فان ذكر فيه الماس هو الصم وتفسير البيت على وجه الصواب انه يصف  
 حار وحشا وتور وحش الشرط ملاي صايد او الفيل الذي يرب به به به موكب هذا  
 انوار الوحش ما صايد له ماملة والمخلط ليس لهم عدا الا اللبن المخلوط بالما فهو كذا  
 اشدا ان صايد هذا الثور لو حش ليشبع به على له واو لاده

ان ترضع المرأة  
 ولدها وهي  
 حاملا واسم ذلك  
 اللبن ايضا الفيل  
 ولم ينزل احدهم  
 ان الفيل هو



المسئلة الثامنة عشرة قال ابو نزار وسليت في غيرا د عن قول الشاعر  
 غير ما سوف على زمن . ينقض بالهم والحرز . فلم يعرف وجهه وغيره واول  
 من اخطا فيه شيخنا القصبجي فرفقه ذلك والذين ثلثا بالواي عليه ان المعنى لا يوسف  
 على زمن غير مرفوع بالاسد وقد تم الكلام بمعنى الفعل فصدق تمام الكلام وصح القول  
 سدا لغيره لا حتى في اللفظ كما قالوا اقامه حول والمعنى انهم احوال فقام مستبدا وسد تمام  
 الكلام سدا لغيره ولا حتى في اللفظ فقبل له قد عيب انما كانت من باب كسر وجرى في  
 توجيه هذه المسئلة على معنى الاعراب المسئلة العاشرة قال ابو نزار يقول العرب  
 حيث من عنده لان من فني وطرا من شخص فتر صار المعنى عنده غيرهم في نظر لان  
 الذي انقضى خرج من حد الاصل وانما استحسن الشخص بالموضع المختص من كان  
 الغرض من تعاقبه فاذا كان يدكر انقضت تلك عن مكان محضة فقلت من عنده فاما اذا  
 كان الانسان قد انتم امر يريد من شخص فان المكان القريب من ذلك الشخص لا يبعد  
 وانما المهم ذكر الانسان الذي حاضرك عنده فالحكمة معتق ان نقول اليه ولم يحسن  
 الى عنده هذه حكمة العرب فاما سيبويه فقال استغنوا بابه من ابي عنده كما استغنوا  
 بمثل وشبه عنك فقال المراد عليه هذا كانت اصابتك في مسندك هذه خارج عن  
 الاصل المفعول ولم يذهب اليه احد من ذوي المعقول وذلك ان الذي ذهب اليه المخلص  
 من اهل هذه الصناعة هو ان الظرف فاني لم يستمكنه من ذلك ولدت ومع وتسل وبعد  
 حكمه ان لا يدخل عليه شيء من حرف الجر لعدم تمكنه وقلة استعمال الاسماء  
 فانما احاز وادخل من عليه تركها لمعناها وتنقيتها له ولما لم يجر في شيء منها ان يكون  
 انتم لا لا بد كرا الى البحر دخولها على تأكيد المعناه كما كان ذلك من وقد قدمت  
 ان حكم هذه الظروف ان لا يدخل عليها شيء البنية من حرف الجر لزمومها الظرفية وقلة  
 مقربها ولولا قوة الدلالة فيه على لا يتبد او قوة من على جابر حرف الجر كونه استدا  
 كرا لغيره لما حاز دخول من عليه الا نزي انه قد جاء في كلامهم كونه من يراد به الاستدا  
 والانتها في مثل راي الحال من خلل السحاب مجرور استجاب هو ابتداء الزوية ومنها ههنا  
 قد امكن ان يدخل على قوة من وضعف الى قلعة كذا جازوا من عنده ومن معه ومن له به  
 ومن قبله ومن بعده ولم يجزوا الى عنده والى قبله والى بعده فهذه خمسة من الظروف  
 لا يدخل عليها شيء من الظروف الجارية سوى من مسبب ذلك ما تقدم ذكره واما قولك  
 ان سبب ذلك هو ان من فني وطرا الى آخره فذا بان المير سبب ودعوى المتكلمين  
 وذلك انه لو كان الامر على ما ذهب اليه لا يمنع ان يقول رجعت الى داره فيلحقني  
 على هذا ان يكون الطوب رجعت اليه وعدت اليه فيكون قول من قال رجعت الى داره  
 وعدت اليه لا يمنع كما لا يمنع الى عنده لان المهم انما هو الشخص ومن محله واما  
 استخرج ذلك مع عنده فقلت ذلك بمنع مع البيت والمزول وفيه ما واما قولك ان المكان  
 الغريب من ذلك الشخص لا يبعد فان هذا الكلام يقتضي انه اذا عد مكانه منه احتجيج  
 الى ذكره فقلت رجعت الى عنده وذلك انه انما جاز اسقاطه لغرب المكان الذي فيه

الشمس

الشخص واستغنى عن ذكره لغرب منزلهم ان لا يسقطه عند بعد مولود ران جميع  
 ما ذكرته من جواز دخول من على عنده واستغنى عن ذكره الى غير صحيح فوجب عليك ان  
 تستغنى جوا بالآخر من استغنى الى على قبل وبعد ومع ولدن وجواز دخول من على وليس  
 في جميع ما ذكرته جواب عن ذلك وليس الجواب عند الخويين الا ما قد منا فاقم ذلك  
 اثبتت الجواب العشر قالوا استغنى في سفر السعاده عن بيوت المعاني المشكوك الاعراب  
 وليست لغني بالبيت المعاني ما لم يعلم ما فيه من الغريب وانما يكون نائبات المعاني  
 ما اشكل لها من وكان لا يخطه محققا لظاهره وان لم يكن فيه غريب او كان غريبه معلوما  
 قوله ومن قبل ما وقد كان قوما يصلون للايمان قبل محمد . فضل  
 نصب محمد بامنا لا نه بصحي صدقنا محمد صلى الله عليه وسلم وتقبل اسقاطا لخاص  
 وهو حسن وقوله .  
 . وقد قال لعبد الله شرمقا لة . كغيبك يا عبدا لغزير صبيها .  
 عبد الله منى عذف نوله لا خافه قال لة لالتقا الساكنين وعبد منادي سرخ عبد ه  
 ثم ابتدا فقال لغزير صبيها كما تفعل الله حسيبك اني **في تفسير الشاهد** رحمه الله  
 نقالي كان لها وون الرشيد غلام نصراني جامع لعدة الادب وكان الرشيد يراه وانه يعلم  
 فيا في قاي عليه يوما فقال ان في كتابك حجة لما اخفاه قوله تعالى وقلته القها لمرسوم  
 وروح منه فغضب الرشيد والعلم وسامه عن جوابه فلم يجبه من ربه البينة فقتل له  
 قدم حاج خراسان وفيه علي بن حسين بن واقد امام في علم القرآن وقداه وذكر له  
 الشرايين الشبهة واستنجم عليه الجواب فقال يا امير المؤمنين قد سبق في علم الله تعالى  
 ان هذا الخبيث ليس من هذا ولم يكل كتابه عن جوابه فلم يجبه في الان والله على الاطعم  
 حبله ليقبحه ثم اغلق عليه بيته فمات فالتفت لغير القرآن فبلغ من سورة الفاتحة  
 وسن تكلم في السموت وما في الارض جميعا منه فصاح افتح الباب ففتح وقال لا بد  
 على الغلام بين يدي الرشيد وقال ان كان قوله وروح منه يوجب كون عليه بعضا منه  
 فحيث يكون ما في السموت وما في الارض بعضا منه فالتفت الرشيد واسم وقره الرشيد  
 واخبره جازة على بن واقد **روجه** بخط الشيخ شمس الدين بن القاسم في حكي له  
 قال من سلاسل شيعتنا ضياء الدين الى ابا سراج هذا الشيخ ابو عبد الله محمد بن محمد  
 ابن يوسف بن محمد بن عبد المنعم الانصاري الغزواني بعض الحكماء بنو صوفى جديك  
 كلام في مسلمة كونه جوابا فيها كان سيدنا متع الله ببركته عليه وعلمه ومجده راضيا طامعة  
 وامنه يا ربه التي اسرق دجا هيا سركه ووضعه ساهبا بغيره من فضل جوهرة  
 الشفاء ودرره التي لم يلحس الاصداف ووضوع من عرف علمه الذي هو الصوغ من  
 عهد اللسان ونشر من اذنته نقطة كل رقيق الحاشية معلم الاطراف وسال عن ابيات  
 سافر العيس قد سماها الجملات منه القدما . الاقوان والشجاع الشجعا .  
 وذات قرين حورا صرطا . من ناصب الافئدة والشجاع ولا في الحيات وذات  
 وما معنى حور وخرزم صفا لغزيرته التي نور كاسها واستنما ماسها والمارفاسها

قوله



والشئ على الفصل بدورها وخاضها لما الجيات فغا على لا نوعا من الشئ يعزل منه وهو  
منصوب بالانفصال فان قيل كيف يكون بدلا ومن شأن البدل ان يشابه المفعول منه في اعرابه  
وقد قلنا ان الجيات مرفوع وهذا منصوب قلنا كل واحد من الانواع والاشياء في  
معنى الفاعلية والمفعولية بالحيات ارتفع لفظها فاقسم من معنى الفاعلية والانتصاف  
الا فعران والاشياء لما فيها وفي الحيات من معنى المفعولية وانما قلنا ان كلاهما فاعل  
ومفعول لان افعاله لم يفتضح الفاعلية من فاعلية فليدرا ان يكون كل منهما فاعلا  
بعد من فعل مفعولا كما صدر من فعل صاحبه لان الحيات سالمت القدم وسالمت في كسر  
بجاءها فالحيات فاعلة مفعولة والقدم فاعلة مفعولة في ان يحمل اللفظ في الاقوال  
والاشياء على ما فيها وفي الحيات من معنى المفعولية وهو به معنى البدل **واما** ذات  
فربين فانما تعطف على لفظ الحيات والانتصاف لانهما خورا فهو الساكن وفرضما  
فانما السلب وهما حالان قالوا لصلاح المستعدين رحم الله المستعدين انا والوفى شرف  
الدين حسين بن عريان في قوله العربي في قوله ما فيه من بطش وعود  
صليب فذهب هو في اعراب قوله ما فيه الى ان يكون موضع نصب على انه مفعول  
وذهب الى انه بدل استعمل من المعاني في قوله العربي في قوله شرف الدين فتنبا  
من صفته وحضرها الى الشيخ قال الدين ابن الرومي في وفي ما تقول السادة على الدهر  
وفضلا هذا العصر لا يبرحوا الطاب الخ العربي في قوله ومواطن المسا والجملة ومواطن  
المسول وحده في رجلين شيئا في مسيلة فتنبا في بيت من المعاني في العربية وهو  
فلم يزل يبتزع دهر ما فيه من بطش وعود صليب ذهبا الى ان يعنى بستره يسلبه  
وكلمتها واقف في هذا من ذهب خصه من هبه وموطن سوا هذا الغريب اعراب قوله  
ما فيه من بطش وعود صليب لم يتلف في نصبه بل يذهب في انتصاف بدله في اعرابه  
الى انه بدل استعمل من المعاني في قوله وله على انما استدلال وذهب الاخر  
الى انه مفعول بان يبتزعه وجعل المفعول المعاني في ذلك وقاله في ذلك  
سلا لا اجابته عن هذه المسئلة وقد اضطر في ذلك الى المسئلة **فكتب** الشيخ في الدين  
الجواب الله يهدي الى الحق كل من المتعلقين المذكورين في قوله في صواب وانما محكمة  
وفصل خطاب وتكمل من القوانين مساع في النظر الصحيح وتكمل النظر في الحق في التجميع وجعل  
ذلك مفعولا اقوى توجيها في الاعراب وادق في بحثا عند ذوي الالباب اما من جهة  
الصناعة العربية فلان المفعول متعلق الفعل بانه انما يوضح الفعل عليه معنونه  
وايدل مبين يكون الاول عدم مطرا في الفيه وهذا الفصل مبين المعنى متعلق الى  
مفعولين وما فيه من بطش هو احدى مثل الامم يلا تتعوض متعلق الفعل المستقل  
والبدل بيان يرجع الى التركيب وتأسيس المعنى واما من جهة المعنى فلان المعاني مقام  
نسكو اخذ بالقلوب وتكمل هذا المعنى اقوى اذا ذكر ما سلب منه مع بيان انه المطلوب  
وقد كرا سلوب منه هذه مقصود كذا كما سلب وفي ذلك من تمكين المعنى ما لا يفي على  
ذوي الالباب ووراء هذا بسط لا يحتمله المعاني والله تعالى اعلم قال لصلاح الصفدي

لا اعلم احدا بان هذا الجواب غير المعروف به في النسخة على المعاني والبيان ودرته  
بصناعة الانشا **فسم الله الرحمن الرحيم** قال الشيخ جمال الدين بن هشام الانصاري رحمه الله  
تعالى سألني بعض الاخوان وانا على جناح السفر عن توجيها انتصب في نحو قول القائل فلان  
لا يحبك درهمه فاعلم ان دينا وتوالة لغير لغة البيان واصطلاحا تغير الاخر ليعمل والد  
لغة المرسد والاجاع لغة العزم والسنة لغة المظنعة وقوله يجوز كذا خلافا لفلان  
وقوله وقال ايضا وقوله هل جاز او كل هذه التراكيب مشككة وليست على لغة انما عربية  
وان كانت مشهورة في عرف الناس وبعضهم لم اقف لاحد على تفسيره ووقفت لبعضها  
على تفسيره لا يفي قليلا ولا يرد قليلا واما مورد في هذه الاوراق ما تيسر لي فيعتقد  
بصحة لوقت وسقط الخطر وما توفيق في الاباء عليه وكذا واما انيب **اما** قوله  
فلان لا يحبك درهمه فضلا عن دينا وقصا انه لا يحبك درهمه ولا دينا وان عدم  
مقده الدنانير اولى من عدم مقده الدرهم وتكناه قال لا يحبك درهمه فكيف يتركه دينا  
وهذا التراكيب زعم بعضهم انه مفعول فالتشبيه عليه  
**فلم** ينبغي على هذا القدر صحت صا فضلا عن رفق  
المرق بقوة الحياة ولا تستعمل في هذه الاقوال التي هي مستند في البيت من قلنا قال  
بعضهم حدث لفلان حسن كفت با افادة النبي كما حدثت لان المقدسورة المشددة حين  
اغت الفضة الاختصاص **قلت** وهذا خطأ فان قل تستعمل المعنى قبل الف يتا لقل  
احد يعرف هذا الارزيد ولهذا سئل احد صوابا بالمشقة وهو يد ااما من احد  
او من صنفين وعلى في البيت المعينة مثله في قوله تعالى وان ربك كذ ومفتقر للتس  
على ظلمهم الخ قوله الذي هو في على الكبير اسما على واسمى وانتصاب فضلا على وحده من  
محكيين عن الناصبي الاول ان يكون مفعول الفعل محذوف وذلك الفعل تعينت  
الذكورة الثاني ان يكون حالا من مفعول الفعل المذكور هذا خلاصة ما نقل عنه ويحتاج  
الى بسط يوضحه **عمل** انه يقال فضلا عنه وعليه معنى زاد فان قدرته مفعول وانقدر  
لا يحبك درهمه فضلا عن دينا وذلك الفعل المحذوف صفة لدرهمه كذا حكى  
عن الفارسي ولا ينبغي ان يكون الفعل صفة بل يجوز ان يكون حالا على ما سألني في تفسيره  
**فسم** وجه الصنف اعني في ذلك لغة الذكر كون كانت اقل من محكي الخ منها وان قدرته  
حالا فصا حية يحتمل وجهين احدهما ان يكون ضم المصد رسد وفا اي لا يحبك ارج  
لا يحبك المحك على حد قوله **هذا** ساقاة للقدرا بد رسد اي يد رسد ادرس اذا نظير  
القدرا لان اللام متعلقة ببد رسد ولا ينبغي ان الفعل الى ضم اسم في الظاهر جميعا  
ولهذا وجب في زيد لا يدرته تقديره على الاصح وعلى هذا خرج سيبويه والمحققون  
نحو قوله ساروا سريريا اي ساروه اي ساروا سريريا وليس سريريا فندم  
لمصد رسد ولا لفرام العرب تكلم ولا ان الموصوف لا يحد في الا ان كانت الصفة  
مختصة بمجسمة كما رايت كتابا وعاسبا او مجسما فانها مختصة بمجسما لا لسان ولا  
يجوز ان يطول ورايت احمر وفي هذا الموضع بحث ليس هذا موضعه الثاني ان يكون











طبيعته لا اعتبارا له في الجملة كما في قولنا غلبت الشمس المشرق بعد المتعديين لا يكون الا في  
 في المعنى ثم قد يكون مع ذلك في علاقه انما عني باعتبار الالفاظ فيكون محمولا على المضاف  
 نحو اجمعتني طيب زيدا اذ كان المراد انما على ب زيد فانما عني طيبا ب  
 زيد وقد لا يكون كذلك فيكون صلحا للدخول من غير ضرورة فاما وجهه رجلا وويله  
 انسان فان المراد من غير الخير والشرح واول معنى هذا ان في ضميرهما الى الراجح في الفعل  
 الى فاعله ومنه اجمعتني طيبا زيدا اذ كان لا ب نفس زيد وخلق الشرح  
 بالاعراب وهو انما هو تعلق الفعل بالمفعول لا بالفاعل ثم لا يعلم تمييزا باعتبار  
 متصرفين حذف المضاف الوجه الثالث ان يكون مفعولا مطلقا والاصل الاعراب  
 تغييرا لآخر ليعمل اصطلاحا على ذلك اصطلاحا ثم حذف الفاعل واعتز به بالمصدر  
 بين المتبدا والخبير وهذا الوجه مردود ايضا لانه يمتنع في قولنا الاعراب لغة البيان  
 فان اللغة ليست مصدرا لانها ليست اسما لمصدر وهذا توصف بما توصف به الالفاظ  
 المشروعة فيقال لغة فصيحته كما يقال كلمة فصيحته اسم للفظ المشهور وزعموا  
 انما الحجاب اما لانه ان ذلك في المفعول المطلق وان من المصدر الموكلة الغير فان  
 ذلك لان معنى قولنا الاجماع لغة العزم والدلالة تنقسم الى ثلاثة اشياء والى ذلك  
 لغة والى ذلك عرف فلي كما كانت محتملة وذكر احد المحتملات كان مصدرا من باب  
 المصدر الموكلة الغير وفيما قاله نظرون وجهين الاول ما ذكرنا من ان اللغة ليست مصدرا  
 لانها ليست اسما لمصدر والثاني ان ذلك لو كان مصدرا لم يكن له انما ياتي  
 بعد الجملة فانه لا يجوز ان يتوسط ولا ان يتقدم لانه لا يلازم زيد حقا باني ولا حقا  
 زيد انبي وان كان الزجاج بغير ذلك ولكن الجمهور على خلافه الوجه الرابع ان يكون  
 مفعولا لاجله واعتقد برتبته الاعراب لاجل الاصطلاح اي لاجل بيان الاصطلاح  
 وهذا الوجه ايضا لا يستقيم لان المنتصب على المفعول لا يكون المصدر لا يقتضيه  
 اجل لاله ولا يجوز حيثك اما والعيب فيقول ب مضاف اي انما هما المنتصب والوجه  
 الخامس وهو الظاهر ان يكون حلا على تقدير مضاف اليه من المجرور ومضافين  
 من المصوب والاصل تغيير الاعراب موضوع اهل اللغة او موضوع اهل الاصطلاح  
 ثم حذف المنتضا يعني على حد ذاته في قوله تعالى ففتنت قبضته من اثر الرسول  
 اي من اثر حاقه فرسا لرسول ولما انبى ان ثما هو الحال بالحقيقة التزم تنكيره  
 لثباته من لازم التنكير كما في قوله فضنية ولا باحس لها والاصل في المثال في الحسن  
 لها تلي انيب اما الحسن عن مثل جرد من اداة الترميد وكذا نقول لاصل موضوع  
 اللغة او موضوع الاصطلاح على نسبة الواقع الى اللغة او الاصطلاح مجازا وجبيلين  
 فلا يكون فيه الاحذف مضاف واحد وبصير نظير قوله العرب كنت اذن العزب اشتد  
 لسعة قمرنا لن يكون فاذا هو اى هاعلى اى واما ان الحجاب فانه امر ب (يا) هاعلى  
 ان الاصل فاذا هو موجود مثله حذف الخبر كما حذف من خرجت فاذا لاسد ثم حذف  
 المضاف وهو مثل وقام المضاف اليه مقامه فنقول الضمير المجرور ضمير منصوب بل يتخرج

ما نحن

ما نحن عليه على ذلك اسهل لان لفظ الضمير معرفة فانصبا به على الحال بعد والظا  
 في المثال المذكور انه مفعول للفعل محذوف هو الخبر والتقدير برفا ذا هو يشبهها  
 ولما حذف الفعل انفصل الضمير وانه هو الخبر كما في قول الاكثرين فاذا هو يشبهها  
 انيب ضمير المنصوب عن ضمير الرفع **واما قول** يجوز كذا وكذا خلافا لثلاث فتشعار  
 انه يجوز فيه وجهان الاول ان يكون مصدر وانما ان فوقك يجوز كذا انما وانما  
 يتفرد به المفعول على ذلك انما وانما واجمعوا عليه اجماعا ويشكل على هذا ان يفسر  
 المفعول ما اختلفوا او خالفوا او خالفوا فان كان اختلفوا اشكل عليه امران الاول  
 ان مصدر اختلفوا انما هو لاختلاف في الخلاف والثاني ان ذلك بان ان يقول  
 يعد فعلان وان كان خالفوا او خالفوا اشكل عليه ان خالف لا يتعدى باللام بل  
 بنفسه وقد يجنبنا هذا القسم ويجاب عن هذا الاعتراض بان يقال قد رددت للام في  
 سقيته اي متعلقا بخبر وفي تقديره اعني له او اوردته لا في له الا ترى انما لا يتفرد  
 بسقيته لان سقي يتعدى بنفسه الوجه الثاني ان يكون حالا لا نقدر ان نقول خلافا  
 فعلان اي خالفنا له وحذف القول كذا حتى لا يبرح على موزن حديث الخبر  
 قبل ولا حرج ودخل هذا العامل ان كل حكم ذكره المصنفون فهم قائلون به وكان  
 القول مفعولا وفعل مسبوقة وهذه العلة قريبة من العلة التي ذكروها لاختصاصهم  
 الظروف بالمتوسع فيه وذلك انهم قالوا ان الظروف من الزمان الاشياء من الزمان  
 لوقوعهم فيها وانه لا تنفك عنها ولما قوله لا ايضا فاعلم ان انفسا مصدر ليس  
 واضر فعل يستعمل وله معنيان الاول رجوع فيكون تاسعا في اصحاب المحكم واصل  
 الى هله رجوع اليهم انفسا وكذا قال ابن السكيت وغيرهم وهذا هو المستعمل مصدره  
 ههنا والثاني صار فيقولون ناقصا عاملا لعل فان ذكر ابن مالك واستدوا فقول  
 الراجح ربيته حتى اذا تعد دا واحسن عند الحسان اجر دا  
 . فان عرابي انما انما جلد دا ورواه المحمدي وصار بعدا بقا لمحمد د  
 الغلام اذا شرب وغلطوا في تقدير عظيم الجسم من الخيل وانما يوصف به الانسان على  
 وجه التشبيه والاجر الذي لا يشعر عليه وانتصاب ايضا في المثال المذكور ليس  
 على الحال من ضمير قال كما توضحها جملة من الناس فخرجوا ان التقدير واما لا ايضا اي  
 راجعا وهذا الاحسن تقديره الا اذا كان هذا القول الواحد راجعا لتقابل بعد  
 صدر والقول السابق حين يقع ان يقال انه راجع الى القول بعد ما فرغ منه وليس  
 ذلك بشرط استعماله لا ايضا الا ترى انك تقول فقلت اليوم كذا وقلت امس ايضا  
 كذلك تقول كتبت اليوم وكتبت امس ايضا والذي يظهر لي انه مفعول مطلق محذوف  
 عما مله واما حذف ما مله وصاحبه وذلك انك قلت قولا فلا ثم استأنفت  
 جملة فقلت رجع الى الاخبار رجوعا ولا اقتصر على ما قد اتممت فيقولون مفعولا مطلقا  
 ولا نقدر ان راجعا ايضا واحبا ايضا فيكون حال من ضمير منك فصار هو الذي يستمر  
 في جميع المواضع وما يوسك بما ذكرته من ان العامل محذوف انك تقول عند ه

سقيته



ما ل وايضاً علم فلا يكون قبله ما يصح العمل فيه فلا يكون جديداً من التقدير وعلى ذلك  
 قال انت طي رضى الله تعالى عنه وقد ذكرنا انه لا يرد علم الفاضل اذا كان ما يتكلم اخصا طلب  
 او موقفاً او مشدداً كذبت تروا بالاشارة واسمع علمه وايضا ثم ميثاق مشكلا قال  
 ابوتامة وحاربه تعالى قوله ايضا اني امثل النوع الرابع ولا اخصر على تمثيل الانواع الثلاثة  
 وهو مصدر ارض اذا رجع اليه كلامه فابيضاً على تقدير جاز من ضمير امثل الذي قد رده  
 وايضا ان هذه الكلمة انما تستعمل مع ذكر شيئين بينهما توافق ويمكن استغناء كل منهما عن  
 الآخر فلا يجوز ان يرد ايضا لان يتقدم ذكر شخص اخر ويؤلف عليه قرينة ولا جاز بـ  
 ومضى على وايضا لعدم التوافق واحتتم زبد وعمر وايضا لان احدهما لا يستغنى عن  
 الآخر واما قوله علم جاز فلام يستعمل في ظرف كثر او ذكر الجوهري في صحاحه فقال  
 في فصل الجيم مثلاً بـ البرا ومقول كان ذلك عام كذا وهو جاز الى اليوم هذا جسيم  
 ما ذكره وذكر الاصطفا في في غايه ما ذكره صاحب الصحاح ولم يرد عليه **وذكر ان الانبا**  
**علم جاز في كتاب** البرا هو وفتحة تقول عليه وقال معناه سير واعلى صينتك انما شئتوا  
 في جسر كم ولا تجهدوا وانفسكم قال وهو ما خذ من الجاهل وهو ان يترك الاكل والغنى ثم يرضى  
 في السير قال في ارض لطلال ما حروى جراً حتى توفى لا يخف فاستمر قال يوم لا الوي  
 الكراب سيرا قلت لا يخف المفضل ويؤي صا له وتوفي صا له كز بفتح النون  
 وتشد برا ليا وهو الشحم واما التي تكسر النون والهمزة بعد الساكنة فهو المصدر  
 الذي يفتح واستمر كما نه استعمل من المرة بكسر الميم وهو القوة ومعنى قوله تعالى  
 ذومر قال وفي انتصاب جراً ثلاثة اوجه الاول ان يكون مصدر لان في علم معنى جاز  
 فكان قال جراً جراً وعذا فتيسر قولك جاز زيد مثلاً فان المصدرين يقولون تقديره  
 ما شئ والكون يقولون يقولون المعنى من شئاً وقال بعض النحويين جراً نصب على التفسير  
 استمر كلام ابى بكر مخلصاً وقال ابوحيان في الارشاد وهو جراً معناه تعالى على  
 هينك وانتصاب جراً على انه مصدر في موضع الحال اي جازين قاله البصريون وقال  
 الكوفيون مصدر لان معنى علم جراً وقيل انتصب على التفسير واول من قال به  
 ابن بزي قال وان جاورت متفكرة رمتني الى اخرى فكذلك علم جراً وقال اخر من تكلم  
 المتكلمين لري الاشياء سدا يمانا منسجراً في الجاهلية كما كان سواد واذهم  
 جراً انتهى وبعد فعندي توقيفي كون هذا التركيب عربياً معناه والذي راى بل منهم  
 (صور) الاول ان جاز النحويين واللغويين منعقد على ان العلم معنيين الاول تعالى فتكون  
 فاصح فتقوله تعالى علم لينا أي تعالى الانبا الثاني احضر فتكون متعدي كقول  
 تعالى علم شديكم اي احضروهم ولا استناع لاحد المعنيين هـ الثاني ان اجاء علمه  
 منعقد على ان فيه لغتين حجازية وهي التزام واستا وضميرها فبكون اسم فعل وتسميته  
 ويرا ان يتصل بها ضميراً لرفعها لبا ولة فتقوله لهما وعليهما وهو ان تكون فعلاً ولا تعرف  
 لها موضعاً اجعوا فيه على التزام كونه اسم فعل ولم يتل احداً به سمع علم جراً ولا علموا جراً  
 الثاني ان تخالف الجاهلين المتعاطفين بالطلب والجز منسجج واصعيف وهو لازم

هنا اذا قلت كان ذلك عام كذا هو علم جراً لان اية اللغة المعتمد عليهم لم يتغير  
 لهذا التركيب حتى صاحب المحكم مع كثر استنبطها به وتبعه وانما ذكره صاحب  
 الصحاح وقد قال ابو عمر بين الصلاح في شرح مشكلات الوسيط انه لا يعمل ما نقره  
 وكان على ما ذكره في اول كتابه من انه نقل عن العرب الذين سمعوا من قان زمانه كانت  
 اللغة فيه قد فسدت واما صاحب العباب فانه قد صلب الصحاح فليس كلامه واما  
 ابن الاساري فليس كتابه موضوعاً لتفسير الالف ناطة المسبوقة من العرب بل وضعه ان  
 يتكلم على ما يحري من محاورات الناس وقد يكون تفسيره على تقدير ان يكون عربياً  
 فانه لم يصحح بانه عربي وكذا كذا العلم احداً من النحاة تكلم عليه بغيره وخضر ابوحيان  
 في الارشاد شياً من كلامه وهو فيه فانه ذكر ان النكويين قالوا ان جراً مصدر  
 والبصريون قالوا انه حال وهذا يقتضي ان العربيين تكلموا في اعراب ذلك وليس  
 كذلك وانما قالوا بركن قياس اعرابه في قواعد البصريين ان يقال انه حال  
 وعلى قواعد النكويين ان يقال انه مصدر وهذا معنى كلامه وهذا هو الذي فهمه  
 ابو القاسم لاجل ما ورد عليه فقال البصريون لا يجوزون ان يكون التقدير جاز بـ  
 جاز زيد وكذا ان يكون مفعول مطلقاً بل يجوزون ان يكون التقدير جاز بـ  
 بركن وكذا قد كذب جاز على قياسه فيكون التقدير علم جراً انتهى مشدداً  
 قول ابى بكر معناه سير واعلى صينتك اي شئتوا في سيركم فلا تجهدوا وانفسكم مع جاز  
 من وجهين الاول ان فيه انتكاس معني لم يثبت لها احداً الثاني ان هذا التفسير  
 لا ينطبق على هذا التركيب فانه مراد به استمر اي اذكر قبله من الحكم فلهذا  
 قال صاحب الصحاح وعلم جراً في الآن وتولد في جاز معناه فقال على هينك عليه  
 اعتبار ان الاول التفسير لا ينطبق على هذا في قوله تعالى انما انتصاب  
 للجاعة وانما تعالى اسم فعل واسم الفعل لا يفتح ضميراً لرفعها لبا ولة وقد توهم  
 ذلك بعض النحويين في قولها والاصواب انما فعل لان بدل الاية وقوله  
 تعالى قرحا توارى بها نكم وقوله لا تشعرا اذا قلت هاتي نوليتي ثابت وقوله  
 لان علم في معنى جراً ومنقول من كلام ابن الانباري وهو وظائفه انتقد عليه  
 المزاجي في مختصره وقال لم يقل احداً نعلم في معنى جراً وفيه دليل على ما قد مر  
 من ان الاعراب بين المذكورين لم يلقها البصريون والنكويين وانما قالهما ابن الانباري  
 قياساً على قولهما في جاز بركن والتقدير لا يثبت ان تجاوزت ايضا متفكرة اي ليس  
 به انيس رمتني تلك الارض المتفكرة الى اخره متفكرة فتكذلك الارض المتفكرة  
 واما البنيان الاخران فمعناه ما شئ على قوم باكرهم والسيادة والعرب متحجج  
 في الاشياء لا من يقول فيه الطعام وكثير فيه الاكل لاختصاص الجازة في الباطن والسد في  
 جمع سد فيه وهي مفعول بجمعين ومعناه ما شئ على سنام البصر المقطع وغيره ما قطع  
 عليه من السمن وقوله على باب اصله من اللبب واللبب جمع جاز ناب وهي لنافع  
 سميت به لك لانها ليست على غيرها بنامها وحذف نون من لانه اراها تحقيقه

ذكره

على

طعام



انما المتعارفون وهما النون واللام وتعد راء الادغام لان اللام ساكنة وظاهر قولهم  
 في بيان الحارث الحارث وهو شاذ والذ في في الببت اشبه منه لان شرط هذا الحذف  
 ان لا يكون اللام مدغمة فيها بعدوها فلا يقال في بيان الحارث وبيان الحارث وبيان الحارث  
 وعدا من حيث ذلك بكونها نون في الاعمال فان اللام قد عدت باء غامضة في بعض  
 ثمن عدت النون التي في ما بالحدف نون في الاعمال وقد يرد بان ذلك انما يجب  
 في الحلة الواحدة ويجب ان كلامنا المتضمنين والي والمجرى وكما ان الواحدة فاعطيا  
 حكمه وقوله غير حال من اللبس وموجع غير الحارث ووجه وسود وسود وقوله في الجاهلية  
 خبر كان ان قدرت ناصفة او متعلق بها ان قدرت تامة بمعنى وجود قوله وهم حيرا  
 متعلقا لمن يتوهم في الجاهلية اي كان سود وابل في الجاهلية فما عيدها واذ قد  
 انبأ على حكاية الناس وشرحه وبيان ما فيه فلهذا ذكرنا في لساننا نوجب هذا الكلام  
 بتعد بكونه عرسا فنقول لهم هذه هي الناصفة التي بمعنى ان الالف فيها يجوز من الاول  
 ان ليس المراد بالالف ان هذا الجمال الحسي بل الاستمرار على الشيء والمداومة عليه كما تقول  
 اعش على هذا الامر وسرع على هذا السؤال ومنه قوله نعتي في انطلق الملا منهم ان  
 امشوا واصبروا على الملح ان المراد بالانطلاق ليس بالذهاب الحسي بل المراد بالانطلاق  
 الاستمرار في الكلام والتمسك بالامر وان تعسيرة وهي انما تأتي بعد جملتها في معنى القول  
 كقوله تعالى فاحسبا اليه ان اصنع الفلك والمراد بالشي ليس بالشي بل بالامر  
 الاستمرار والادوام اي دوام على عباد الله احصا معك واحسبوا انفسكم على ذلك ان الله  
 ليس المراد الطلب حقيقة فانما المراد الطلب ومبر عنه بصيغة الطلب كما في قوله تعالى ولا تجعل  
 خطاياكم فتلحقكم بها الارض من ابراهيم ورجع محرم اذا سجد وكذا ليس المراد الحيز  
 الحسي بل المراد التجميع كما استعمل الحب بهذا المعنى لانه يقال هذا الحب مضمين  
 على هذا اي شامل لوقا اقل كان ذلك فام كذا وهم جرائكنا في الاستمرار في  
 نتيجة الامور استمرارا فهو صمد او استمررا فهو حارث او استمررا فهو حارث في جميع  
 الصور وهذا هو الذي يفهمه الناس من هذا الكلام ومبدأ التاويل في انشاء اشكال  
 العطف فانهم حينئذ جرائكنا لانه ام افراد الصبر اذ في كل علم هذه معزدا  
 كما تقول واستمررتك او واستمررتك فان قلت قدما شئت هذه النون في التثنية  
 وحتمت بها هذه المسائل على تقدير ان كانت كثيرة ونا وبلات مدغمة ولم تعد في كلام النون  
 مثله ذلك قلت ذلك لانك لم تقض لهم على كلام على سبيل استنفاد بكونها جتمعت في مكان  
 واحد ولو وفقت لهم على ذلك لوجب في كلامهم مثل ذلك وامثاله وليس تعالى اعلم  
**بسم الله الرحمن الرحيم** قال الشيخ الامام العلامة المحقق كمال الدين محمد بن محمد الشافعي  
 بانما الجاهل المتعبد لله انه تعالى في الحمد لله المصطفى سيدنا محمد عبده ورسوله  
 محمد وآله وصحبه وسلم **وبعد** فقد دخلت على امراء دولة في ذكر ان احلاد دونهما  
 لما سئل الجواب عما فيه فنظره ثم قال فيها سؤال من امر ب قوله صلى الله عليه وسلم  
 كلنا من خبيثات ن على لسان تعقبنا ان من المرات حبيبتا لله من سجان الله ونحوه

سجى ان الله العظيم كلنا من سجان الله ونحوه وهل قول من سجان الله  
 لا يتأخر بقية صحيح ام وهل قول من رده من سجان الله النصب صحيح ام لا وهل  
 الحديث ما تعدد فيه الخبر ام قد ثبت العبد الضعيف في قوله البضاة وطول الترتيب  
 ومجملتها انما نعت في الوقت فالتصديق الوجه الظاهر ان سجان الله في اخر الحديث لا في موضع  
 لغتها والاصل عدم مخالفة اللفظ بحمله الا لوجب بوجه وهو من قبل الخبر المعبر  
 بان تعدد لان كلا من سجان مع عامله المحذوف الاول والثاني مع معزله الثاني انما  
 اريد لفظه والجملة للشيء اذا اريد لفظه في من قبل المعزول الجاهل وكذا لا يتقبل خبر  
 ولانه محط الغاية بنفسه فلا يملكه فانه انما يحط بها في سجان وصفه لا في ان  
 في عكسه بكون الخبر كلنا من سجان الله ليس متعلقا بالعرض الا بما من انما يحط الله  
 عليه وسلم عن سجان الى اخره انما كلنا من سجان الله في سجان الله في خبيثات  
 تعقبنا حبيبتا فكان اعتبار سجان الله الى اخره خبرا او خبرا او خبرا  
 اي بكر الله الا الله ونحوه ما اورد ههنا لا للاخبار بل لانه لا يرد لفظه وانما منع  
 كونه معزولا او مبتدأ بسبب لزوم نصب سجان الله فانما يصدر من انهم معزولون  
 انما اريد بالجملة لفظه وعلامة امراب الخبر في مثله وهو ان وقع في محله في كل  
 من حيث العربية يجوز واما من حيث الاولوية فبالنظر الى المعنى فكلنا من سجان الله  
 بالاصناف المختلفة لفظ سجان الله وما بعد خبره وانما جعل سجان الله معرفة  
 فان اراد به حال كونه براد به معناه فصحيح وتقرين بالاضافة وهو ما اذا كان  
 المتكلم اذا ذكر اسما وان اريد به كونه اريد به معزول لفظه على معنى ان كل من  
 الموصوفين متعلق بانه تعالى في ههنا ان اللفظان ههنا سجان الله صادر  
 من مراد معناه وهو انما هو تعالى في ههنا ان انواع المعارف محصورة وليس  
 هو منها اذ لم يرد على هذا التقدير معنى الاضافة والخصوص النسبة التي باعتبارها  
 يحصل الترتيب فان ادعى انه من قبل العلم على ان كل لفظ وضع ليول على معنى في  
 نفسه كما وضع ليول على غير كما ذكر ان الحاجب فليعلم انه على تقدير صحة هذه  
 الدعوى لم يعط لفظا الوضع على الوضع لانه على غير فليعلم ان الخطا اسم المعرفة  
 والذكر والمشتق وسائر الالقاب الاصطلاحية باعتبار الوضع لانه على غير والله  
 سجان الله تعالى على **سجى** دفعت الواجهة المرأة ثم بعد ان مضى على هذا نحو من خمسة  
 اشهر سمعتنا بعض الاخوات ذهب بخواتي هذا مقترنا شرا في اجوبة لاهل  
 العصر مخالفة لجوابي وجواب رابع فذهب الى بعض ملوك الدنيا لما كان من اهل  
 العلم والقيم في الاصطلاحات لوقت على خطا المحطى واصابة المصنوب واصل  
 ذلك انما فهم على ان الوجه الذي رجحه جعلوه متعصبين على ان محط الغاية  
 تعيين ان يكون سجان الله ونحوه الى اخره ومنهم من ذكر الوجه لا يلا فله نعم ان  
 سجان الله في الاضافة الى معزول في مجرى الظروف والظرف لا يقع الاخر اولانه  
 بلزوم النصب ولانه مركب من معطوف ومعطوف عليه ومنه الاوجه الثلاثة تستعمل







الحجة انه قال وحي عليه الله انقله عن خلف غير ان فيه بحثا مستقلا من نحو عشرين  
سنة مع القائلين به فينبغي عليه ذكر ما ذكرته وما حصل ذلك بالبحث كنبته عند نقل  
المحقق قول ابن الحاجب في المنتهى اكثر ما يطلق اللفظ على مدلول معاريف وقد يطلق  
والمراد باللفظ كقول من متبادر في لفظهم لو وضعوا اداة في اللفظ لوسل نفسه  
او لي بعين لوسل ان اللفظ لو وضعوا اداة في اللفظ لوسل نفسه كان اولى  
انهم وذكروا موضوع مخالف فيه هذا وهو ان الحجة هنا ليست الا بالمراد باللفظ  
من اللفظ وقد حصل بنفسه فان امكن بطريق الجاز كان اولى لانه بطريق الكون  
ثبت به معنى الاشتراك والمجاز فيه وحيث ان هذا اذا قلنا في كل  
وكذا فقلنا في كل لفظ فيكون معنى غير لفظ في ان يترك المسند في غير جازم الا للفظ  
فيحكم به حينئذ للغيرية الملائمة المسند فيه لانه معنى على التقدير من مجرد  
الاطلاق في ظاهره في عدم تعدد الوضع للمعاني المتعددة لان ذلك محض الاصطلاح  
والغالب المتردد والتوقف وقد امكن جعله مجازا لانه الاشتراك في الصورة  
فيكون كالطلاق لفظ العرس على المثال المتقوس في حايظنا على عني هذا مع  
فلنفي اصل حواشي فيعلم انه على تقديم صحة هذه الدعوى يعني لو نزلنا على هذا  
وقلت انه وضع لنفسه لا يوصف باعتبار هذا الوضع بكونه معرفة ولا تركة بل  
الالفاظ الاصطلاحية انما يوصف بها اللفظ باعتبار الوضع المعنى المعاني لان ذلك  
الوضع هو المقصدي واما هذا الوضع فقد صرح من قال به من المحققين بانهم ليس  
بوضع قصدي ولذا صرح بانهم يكون اللفظ به مشترك كما قلنا تعدد الوضع ليعمل في  
المختلفة ولم يكن مشترك كما علم انهم يعتبر في اطلاق الالفاظ الاصطلاحية الا الوضع  
المقصدي ثم هذا لا ينبغي تغير المعنى والعلم به لان المعنى الاصطلاحى وهو مقتضى  
تعين المعنى اولى بكونه ليس كل نوع باسم خاص اصطلاحى كان عند العرب قبل  
حدوث الاصطلاح اما كان يصح مستندا ولما جعلت سبحانه اسم مراد البحر والفظه  
مستند مع نفي الحكم بانهم معرفة ولا تركة كما ذكرنا لان صحة الاستدلال به والحديث  
محدث عنه انما يقتضى تعين معناه كذا كان ذلك المفهوم او جزئيا لاسميته  
وكم فكرة بتعين معناه في الاستعمال فيصير كعين المعرفة لا تقيما وان لا في  
اصل الوضع والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

**وقع سوال في مجلس الشهران الاشراف برسمي في مجلس قراة البخاري**  
في شعبان سنة ثمان وثلاثين وثمان مائة في مجلسه الامام العلامة كمال الدين بن القيم  
**وصورة السوال** من قراة السادة الحنفية على راي المحققين منهم ان  
النفي والاشبات اذا تعارضوا كان النفي مما يعلم بطلانه وهو ان يكون صريحا  
رد دعوى مثبتة فيقتضى على المثبت كالحكم في دعوى اسراء على وجهه انه يلقاها  
تلافا ولا جعلت الغرقة بينه وبينه وقال الزوج استثنيت استثنيت  
متعللا بلفظ الطلاق وانت المرأة بش هذين فشهدا في الزوج انه طلقها ثلاثا

وقالوا ما سمعناه استثنيت قالوا استنادهم لا تعارض دعوى الزوج للاستثناء ولو  
قالوا الشهود طلقها وما استثنيت فيها دتم حجة في رد دعوى الزوج اشكل  
على هذا الاصل فيقيم الجواب بالسبلة استدلالا بحديث اخر في استثنائها  
في رواية علي بن خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فلم اسمعوا ابينهم اسماء الرحمن  
الرحيم فاجابوا بالشيخ كمال الدين بما نصده ما قوله انما استثنى اذا كان ما ينفى يد له  
يقدم على الاشبات فيجوز على ما ثبت عندنا انه يعارضه حتى انهم يوجبون حجة من  
خارج يتساقطا واما قولهم في تفسير هذا النفي انه الذي يكون صريحا في رد دعوى  
المثبت فيجوز له عن تفسيره من النفي الاخر في اللفظ فيفسرهم له وكلية في تفسيره  
انما هي دائر على المراد بكون النفي مما ينفى ما ينفى على اشياء عدم معتبر الشكوت  
معلوم بان يكون ثابتا استثنى بغير دليل على طرقة وافادوا ان ليس المراد بالاشبات  
ما فيه صورة النفي بل ما كان معنيا للاصل يعني الحالة المقررة المعلوم بقرينة  
وان المثبت هو الذي يثبت الامر لعارض على تلك الحالة وان لم يكن في احد الدلائل  
صورة نفي صلا وعلى هذا حكم بان رواية اعتناق بريرة وزوجها عبدنا فيسب  
لانها منسوبة للحالة المعلوم بقرينة ورواية علقمة ومصر متحدة لا فادتها وقوع  
العارض على ذلك الاصل فقد موها من تقديم الاشبات واما حكم بان روايتها و  
عليه الصلة والسلا مميونة وهي حلالا لمثبتة ورواية تزويجه ومعهما فاقية  
للاعتناق على السير المراد بالحل الذي تزوجها فيه على تلك الرواية الحل الاصل  
بل الحل الطارئ على الاحرام يعني انه تزوجها بعد ما حل من احرامه فكان احرامه  
على الصلاة والسلام اصلا بالنسبة اليه لعدم بوقوعه وتقرر ان كان المذهب  
له مقيد للاصل فهو ناف والمذهب الحل معيد للعارض وكان مثبتا فحكموا بها  
للنفي ثم رجحوا في الرواية وهو ان يعارض على بريرة الاصم وما ذكر السائل ليس  
مواقعهم فيما ذكره بل لا يجد انه لا معنى له في هذا المقام واما ما ذكره من وقوع  
الشبهة في الطلاق فظاهر انهم وردوه تغريما على الاصل المذكور وهو تقديم  
النفي على ما نعلم حيث قدم قول القمى ولم يستثن على قول الزوج استثنيت وليس  
تلك بل انما اوردوه شاهدا على مخالفة هذا النفي للاشبات وكلام في الاسلام  
الزوي حتى صرح فيه وقبول الشبهة ووقوع الحرمة بالاشياء هذه بهذا النفي بناء على  
انها ما يعارض الاشبات لانه لو لم يكن يعارضه لم تقدم الشبهة لاجل كمال الشهور  
على لاسية من ان الشبهة دة على النفي طاعة في ان كان بحيث يعارضه وسيا وبه يعرف  
قبول الشبهة دة عليه اذ لا يخفى في الكل ما قاست به البينة ومما يقتضيه الشبهة  
بعدم على دعوى الشهود عليه الصدا والنقض فظهر ان تقديم النفي على  
العارض طرحة الشبهة دة لا النفي وكلام انه اس غير خفي في هذا واما قوله اشكل  
على هذا الاصل فيقيم الجواب بالسبلة فان اردنا اصل ما ينفى من ان ذلك النفي على  
من النفي وعدم على الاشبات فعلا شكلا لانه قد تقدم النفي على ذلك النفي بقرينة

في

بحج

رصد

د







فاقترع هو وابن قادم **وفيه** ايضا قال حدث ابن عباس في تاريخه باسناد رفته  
 الى ابراهيم بن ابي محمد بن ابي يحيى قال كنت مع ابي عمر بن العلاء في مجلس ابراهيم بن عبد الله  
 ابن حسن بن حسين بن علي بن ابي طالب فسال عن رجل من اصحابه فقده فقال لبعض  
 من حضره اذهب فسل عنه فخرج فقال تركته يريد ان يموت فضعك بعض القوم فقال  
 في الدنيا فيه ان يريد ان يموت فقال ابراهيم كذا فحكمت منه **ففي** ان يريد  
 هت بمحيي يكا د قال تعالى جدا ويريد ان ينقص اي يكا د قال فقال عمر بن العلاء  
 لانزال بخير ما دام فطنا مثلك **وفيه** ايضا قال شبيب الذي لا ينسب اليه لانه لا يتم  
 الا بصلته والعرب لا تنسب الا الي اسم تام والذي وما بعده حكاية والحكاية  
 لا ينسب اليها لئلا تنعم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يا ايها الناس فقال الله وفي  
 قل قد منته سبيلت فقلت لا ينسب اليه وانبت جعفر العلاء فبلغته فلما اخبرته  
 بما دنا ثم رجع الي قولي **وفيه** قال ثعلب رحمه الله تعالى انت اسير الى الروماني  
 لاسمع منه فقال لي يوما وقد نزل علي عليه  
 ما سمع الحب انظر اني **بازل** عامر من حديث سلف  
 مثل هذا اوله في ابي **بازل** كيف يقول بازل او بارك فقلت انقول في هذا  
 في العربية انما قصير كغير هذا يروي بازل وبارك بالرفع على الاستئناف  
 والمقتضى على الاستماع والنصب على الحال فاستغنى وامسك وفيه قال ثعلب بعث الى  
 عبد الله بن اخط البزير رفته وفيه خطا لم يدر من يسهل بلا سيف قال انكر هذا فوجئت  
 اليه لاوله ما سمعت بهذا هذا خطا اليه لان التبرية لا يقع عليه خافض ولا غير  
 لا بها اداة وما تقع اداة على اداة **وفيه** قال العمري صرت الي ابي مع القاسم والحسن  
 ابن عبيد الله بن سليمان بن وهب فقال لي القاسم سله عن شي من الشعر فقلت ما تقول  
 انكر الله في قول اوس  
 وغيرهما من وصلها الشيب انه شفيح في بعض الخردود مد رب  
 فقال بعد ما حكى وسهل وحطت يري ان الله انسا الشن به فسن لا يستقر منه  
 ثم صرنا الى ثعلب فلما عثر المجلس سالت عن البيت فقال قال لنا ابن الاخر اني ان لها في  
 انه للشيب وان لم يجر له ذكر لانه على والتفت الى الحسن والنقاس فقلت اني قصا حيث  
 من صاحبكم **وفيه** حدث محمد بن رستم الطبري رحمه الله تعالى قال اخبرني ابو عثمان ناظري  
 قال كنت عند سعيد بن مسعود الاخشعي نا وابو الفضل الرباعي فقال لاخشعي ان  
 منذ اذ ارفع في اسمي اسم مبتدأ او ما بعده هلخرها فتوكل ما رايت من يومان فاذا  
 خضع في حرفي بين ليس باسم كقولك ما رايت من يومان فاذا  
 لا يكون في الموضع اسم فقلت نوي الاسما تنصب وتخفض كقولك هذا صار رب زيد  
 غدا وضا رب زيد مس فم لا تكون هذه المزة فلم ياب لاخشعي فقلت قال ابو عثمان  
 فقلت له لاسمه من ما ذكرته لان في الاسما هكذا يلزم موضعها الا اذا ضا وعت  
 حروف المعاني نحو ان وكيف فكذا كذا من معناه رفته حروف المعاني فلزم موضعها واجدا

قال الطبري فقال ابن زرععة لما في افراسه حروف المعاني فغل علي من مختلف منضاج  
 قال نعم لكونك قام القوم حاشا زيد وحاشا زيد وعلى زيد ثوب وعلا زيد الغرس  
 فيكون متر حفا ومتر فعلا يفظوا **قال** يا قوت نقلت من خط الشيخ ابي  
 سعيد البستي في كتابه الكفة قال قال الاستاذ ابو العلاء الحسن بن محمد بن سلق ونية  
 في كتابه الذي سماه اجناس الجواهر كرت بمدينة السلام اخذها الشيخ ابي علي العارضي  
 وكان السلطان ومعه ان ينصب في كل اسبوع يوم من قصص كتابك الشذ كورة  
 الجواهر في الحفا وكذا اذا قرأنا او اقامته فساد في قلوب الاحباب واجتنبنا  
 من غلبنا والالاب ورتعنا في رياض المعاطة ومعانيه والتقطنا الدوا والمستور من  
 سقا طيه فاجري يوما بعض الحاضر من ذكر الاصمعي واسرف في الشاعرية وقضاه على  
 اعيان العالمات يا منه فوابته رجلا منته تعالى كالمكر لما كان يورده وكان فيها ذكر  
 من محاسنه ونشر من فضائله ان قال من هذا الذي يحسرن يخطي الغول من الشعر غيره  
 فقال ابو علي وما الذي رد عليهم فقال لا نكر على ذي الرمة معرا حاطة بلغة العرب  
 ومعانيه وقضاه محروقة باخرضا وسرا مية وانته سلكه في الاويل في وصف المعاون  
 اذ لعب السراب فيه ورفض الال في نواحيه وسالخر يا وقد صرخ على جوده والظلم  
 وقد كلف من طله وقدمت طلائع من خلية المدام حتى كانهم صرهم كؤوس المدام  
 حطيق ففصل الاصابة في كل باب وسواي الصد والاول من ارباب العصا حة وجاري  
 العدم الزل من اصحاب الفيلانة فقال الله ابو علي وما الذي نكر على ذي الرمة فقال  
 قوله وقفتا فقلنا انه عن سالم لانه كان يجب ان ينوبه فقال لما هبنا  
 فوالاصمعي يخطي وفيه ذوالرمة مصيب والعجب ان يعقوب ابن السكيت قد وقع عليه  
 السهو في بعض ما انشده فقلنا اني الشيخ ان يصح عليه هذا الخطا فيفضل  
 به فاملى علينا انشدا ابن السكيت لاهري من بني اسد **وقال**  
 • وثابتة است فقلت جبر • ابي اني من ذاك اسد •  
 • احنا هم الحام وهم عواف • وكنت عليهم بما لغت •  
 • فحيت قبورهم بلولنا • فتاديت القبور فلم تجب •  
 • وكيف نجيب اصدا وهام • وابدان يدرن وما جرت •  
 قال يعقوب بن جرحقا وهي مخفوفة غير مبنية واخراج الى الشون قال ابو علي هذا اسر  
 منه لان هذا يجري مجرى الاصوات وباب الاصوات كلها مبنية باسرها  
 الا ما حصر منها بعلة العرفان غير بين نكرتها ومع فته المتنون فما كان منها معرفة  
 جابري تنوين فاذا نكرته لوزنه من ذلك انك تقول في الاصوات صه ومه تر سيد  
 الصكوت فاذا نكرت قلت صه ومه تر سيد سكوت واكد كذا في الازراب فاق ابي  
 الصوت المعروف في الازراب فاق اي صوتا واكد كذا اي رجل يزد الحريت وايه  
 تر يدربك وزعم الاصمعي ان ذوالرمة اخطا في قوله وقفتا فقلنا انه عن سالم  
 وكان يجب ان ينوبه فقولنا اي وهذا من اوابد الاصمعي التي تقدم عليه من غير علم فقولنا

الي



جاء غير متين في موضع قوله فقلنا الحق ومحمد كثر في موضع آخر فتشونه فليكون معنا  
قلت حقا ولا يدخل الضرورة في ذلك إنما المتقون المعني المذكور وتبين هذا الشاهد  
على هذا التقدير وبالله التوفيق وقد يعقوب صاحب المعجم بربر الحام وقوله بربر اي  
طعن في مواده لم يمت والبادع المدح وقوله بربر اي سيدا وما في لم يكن سيدا / لا  
حين ما نوا في صوته بعد هم **قالب ياقوت** حدثني شيخنا الامام علي الدين  
القاسم بن احمد الاندلسي قال حدثنا شيخنا تاج الدين ابو الحسن بن الحسين الكندي  
قال بلغنا ان ابا سعيد السرياني دخل على ابن دريد وهو يقول اومن اقري في الشعر  
ابونا ادم عليه وعلى نبينا الصلاة والسلام في قوله  
تغيرت البلاد ومن عليها فوجد الارض غير قسيح  
تغير كل ذي طعم ولون **قالب ياقوت** وقيل بسا سة الوجه المذموم  
فقال ابو سعيد يكن الشاهد على وجه لا يكون فيه اقوالا فلو كان ذلك فقال  
ينصب شمس على التمييز ويرفع المذموم وتكون قد حذف التقوين لان القائل كان  
كنا حذفت في قوله فاقصيه عن مستعجب ولا ذكر الله الا فليحذر  
قال في فني حتى اعدني الى جانب **قالب ياقوت** رحمه الله تعالى رايت في كتاب  
الموضح في العروض من تصنيف ابي القاسم عبيد الله بن محمد بن حرز الاسدي اخبارا  
اورد ما عن نفسه فيه ومناظرات جرت له مع الشيخ في العروض منها قرات على شيخنا  
ابن سعيد السرياني في كتاب الوقوف والابتداء من العلم اروايت عن ابن بكن بن مجاهد في  
الحكم عنه قوله بيت اشبه الغرا  
باني امر والعام بيني وبينه انتني بشري يوده ورسيله  
فقلت هذا البيت لا ينعيم فقال ابو سعيد اشبه ما من مجاهد من الغرا وهو كما قال  
وقد اشبهنا به غيره واحد من شيوخنا عن ابي بكر وعنا ابن بكير عن ابي الجهم وعنا ابن الاسدي  
عنا احمد بن يحيى عن سلمة عن الغرا هكذا فقال ابو سعيد ما عندك فيه فقلت رايت  
هذا البيت خطا في سهل الخوي في هذا الكتاب ما يوي امر وقال رد الاب الى اصله  
لانه في الاصل عند الكوفيين ابو سفيان فعمل مثل محمود وعرفنا ان ابو سعيد لا يتبع  
ان لم ينفذ الى هذا لان الرواة والناقلين اجمعوا على انه مكتوب باني وكذلك فلفظوا به  
وكن اصطلاحا ان يكون باني امر فيكون تامم فعول وكسر شاذ ما في لا يرد  
تقدم فخذ وهذا امر محتمل حسن لانهم قد اجروا هذا في المنفصل غير المنفصل فقالوا  
نرانا جعلوا ترك جملته في هذا واشد من هذا قراءة حمزة ومكاليس ولا يعمل بنوعه لم يخذ  
ثم اسكن كما يقال والحركة في السب حركة اعراب وفي هذا خبر بان من التجوز جعل المنفصل بمنفصلة  
المنفصل ونشبه به حركة الامر بغير حركة الباء **قالب ياقوت** حدثنا ابو جعفر  
البرجاني قال قال لنا ابو حفص المديني في غزوي وقع بيني وبين المديني في قوله اعدوا  
يا امر ولا تدع شخبي ومنقصي اضر كبحر فيقول لعلته اسعوني  
وذلك ان المديني قال ان الناس يخطون في هذا البيت والسمو اسعوني من شقات راسه

السموات

بالشقات وهو المشط قال المديني قلت له اخطأت من وجوه احدها انك لم تروك والآخر  
انه يقال شقات بالهمزة وايضا فاني انك لا تعرف البرص فيه وما كانت العرب تقول له في  
الهامة انها لم تبار رحا جبهة لانرا لتقول اسعوني فاذنا واربعة سكن كانه يشرب وتكر  
الدم **قالب ياقوت** قال ابو عمرو والحلا لا ينفذ في الصدر لاني ابو عبد الرحمن المديني في كلامه الى  
علي بن ابي طالب في الحسن في امر من كى وقال لي قيل لعلنا في قرات ابا رستم في كتاب شيخنا  
ابي علي تفسير القرآن في قوله تعالى وكذا جعلنا لكل من عدا امرا المجر من اي بيتا فليكن  
عدوا فجعل بمعنى بين ولس اعرف هذا في اللطيفة واحفظ جوده الذي وجدته في تفسير  
اليابي الحسن فاجزته بذلك فقلت انعم هذا معوفي في لغة العرب وقال للعربي اعدني  
يا فلول جعلت مع المطر بن جهم **قالب ياقوت** حدثني المروزي عن ابي الحسن الغضري  
فقلت لابي عبد الرحمن فترقته ذلك **قالب ياقوت** حدثني المروزي عن ابي الحسن الغضري  
قال دخل ابو يوسف القاضي ومحمد بن الحسن علي الرشيد وعنده الكسائي يحدثه فقال  
يا امير المؤمنين قد سعدت بك هذا الكوفي وشغفك فقال الرشيد اني سفسف عنك لاني  
استعمل به على القرآن والشعر فقال ان علم الجوا اذا بلغ فيه الرجل الغاية صار متعليا والفتنة  
اذا عرف فيه الرجل حيلة واصدرا صار قاصيا فقال الكسائي انا افضل منك لاني احسن  
ما تحسن واحسن ما لا تحسن ثم التفت الى الرشيد وقال ان راى امير المؤمنين ان ياذن  
لي في سؤالي عن مسئلة من الفقه فصحك الرشيد وقال بلغت يا كى الى هذا ثم قال  
لا يري يوسف اجبه فقال الكسائي ما تقول في رجل قال لامرأتها انت طالق ان دخلت الدار  
فقال ابو يوسف اذا دخلت الدار طلقت فقال الكسائي اخطأت ان قد وجب  
الامر واذ اكر سخافه لم يتبع بعد فظنوا ابو يوسف بعد ذلك في الخبر **قالب ياقوت**  
ايضا عن سفيان الكسائي يقول اجتمع انا وابو يوسف القاضي عند هارون الرشيد  
فجعل ابو يوسف يرمي الخبر ويقول ما الخبر فقلت واردت ان اعلم فضل الخبر ما تقول في  
رجل قال لارجل انا قال غلامك وقال لدا خا نا قال غلامك اجبت ما كنت نا خا **قالب ياقوت**  
اخبرنا جميعا فقال له هارون اخطأت وكان له علم بالعربية فاسخى وقال كيف ذلك  
فقال الذي يوحى فقلت الغلام هو الذي قال نا نا قال غلامك بلاضافة فانه ابو حنيفة لانه فعل  
ماض فاما الذي قال نا نا قال غلامك بلاضافة فانه ابو حنيفة لانه مستعمل لم  
يكمل بعد كما قال الله تعالى ولا تقولوا لغيرنا في فاعل ذلك بعد الا ان يثاب الله فلو اننا التفتون  
مستقبل ما جاز فيه عدا فكان ابو يوسف بعد ذلك يرمي الخبر والعربية **قالب ياقوت**  
ابو عبد الله بن مقلدة رحمه الله تعالى حدثني ابو العباس احمد بن يحيى قال اجتمع الكسائي  
والاصمعي عند الرشيد وكانا مع يقيان بمقامه ويطلعنا بطعنه فاستمنا الكسائي  
ام كيف ينفذ ما يعلق على الحلق سيد **قالب ياقوت** ربا نالت اذا ما ضن بالدين  
فقال الاصمعي ربا نالت بالرفيع فقال له الكسائي اسكت ما انت وهذا يجوز ربا نالت وربا نالت  
بالضم والفتح ولم يكن الاصمعي صاحب عربية فسالنا ابا العباس كيف جاز ذلك فقال  
اذا رفع رفع يرفع اي ام كيف يرفع ربا نالت واذا نصب نصب يصبط واذا جرح جرح



26

الحمد لله

256



المخاومين قال دخل افضل القضاة يعقوب بن سريته الجندى في جوارحه الزمخشرى  
فقال له لقد انشأت البارحة شيئا من نفسي وانشد  
ما تاربع لم يفتح مني وعنه • في لفظه ومحمد يا ذا العرش  
ما ذا تعلم غير ما فوج • الغز في انقائه حتى تبيت  
الغز فيه ما من غز قهر ما ربي شي لا شيء لا يعا به فاندلجوز في قولهم الاشئ سوي  
الرفع وهو يد له من قولهم غير علم يرفع برقع غير في سحر ما ربه البيت قال له لقد  
جئت شيئا ادا **في** • حذرين صدر الا فاضل قال كتب الى الصوفي المعروف  
بالصواب يساين قول حسن رضي الله تعالى عنه  
• لمن يجهل يقول لا تدمنكم • وسنصر ومحمد حسوا  
وقولهم ان فيه ثلاثة عشر من قولها فاجتبه  
• افدي امانا ومبضا ليرق منصرف • من خلف خاطن الوفا وحسن خطا  
• يعني الصواب لدرنا من مباحثه • وما دري ان ما بعد الصواب خطا  
الذي يحضر في هذا البيت من المرفوعات التي عشر فتمت قوله في المرفوعات الثلاث  
من قولها الطير والفضل المصارع والضم الملتصق ومنها المبتدأ المقدر في قوله وسيرجه  
والعني ومن يمدحه فيكون هنا على حسب المثال ثلاث مرفوعات ايضا ومنها المرفوعات  
في قوله وينصر احد ما الفعل المضارع والاشاء الضم الملتصق فتمت وفيه وفيه المرفوعات  
الاربعة في قوله سوا اشان من جيفة آدم في مقام التثنية المبتدأين واثان اخر ان  
من حيث ان في كل واحد منهما لاجا الى المبتدأ فهذا يسهل جدا المقتل وعز مخرج قطع  
المدح من الكل انتهى **قال الصلاح الصفدي** رحمه الله تعالى في بعض حكمائهم بل  
المرفوعات ثلاثة عشر والباقي المبتدأ المذوف المعطوف على قوله من في الاول من قوله  
ثم يجهل ويمن يمدحه ومن ينصر لانه قد قران في سبعة ثلاث مرفوعات وكذا في  
سوجه ويحكم في قوله ان في ينصر مرفوعين والصورة واحدة في الثلاث **قال**  
ابوبكر الوبيدي في طبقات الخوارج قال لما رزقته بحضرة الوابي في ما فقال ابن  
قال دكف ففقتك دسنا اصلي من درهم فقال دسنا بالرفع قال فكيف تقول  
ضربك ربي اخرتك فتصعب زيدا وقادسية بالعرز بينهما فافقطع وكان ابن  
السكيت خاضرا فقال لوالث سلمه من مبيدة فقلت له ما ورت تكمل من الفعل فقال  
يعمل فقال لوالث عملت فقال لي فصره فعملت تكمل بغيره ففعل واصله  
تكمل فانه قلت اني الفاعل ما قبل ما فاضل فقلت مكن فاسكت اللام فخر لانه  
جواب الامر فذنت الالف لاننا الساكنين فقال لوالث هذا الجواب لا جواب  
يا يعقوب فلما خرجنا قال لي السكيت ما حكيتك هذا وبين وبينك طردة الخالص  
فقلت والله ما اردت تحطيتك ولم اظن انه يرب عنك **وقال** المازني حضر  
يوما عند الوابي فقال يا مازني هات مسلة وكان عنده نخاع الكوفة فقلت  
ما تقولون في قوله تعالى وما كانت امك ينسأ لم يقل فيية وفيه صفة الموت فاجابوا

تقول

ابن

جوابات غير صريحة فقال لوالث هات عندك فقلت لو كانت يعني على تقدير فعل  
بمعنى فاعلم حقيقة الها مثل حريمه وظريفه وانما يحذف الجا اذا كانت في معنى مفعول  
نحو امرأة قتيل وكذا حبيب وهي هاهنا ليست بضميل انما هو مفعول ومفعول لا يلحقه  
الثاني وصفت الثانية نحو امرأة شكور وبم شطون اذا كانت بعيدة الرشا ونقد در  
بني لغوي قتلها لواء يا ثم اذ عمت في ابا فصار يا تعيله نحو سيد وميت فاستحسن  
الجواب **وقال** ابو الفيلس الدعوي في مراتب الخوارج خيرنا علي بن محمد الخداسي **قال**  
بلغنا ان معنية تحت حصره الوابي بالله • انعلوم ان مصابك رجلا اهدى السلام حية ظلم  
فرد عليه الوابي فقال ان مصابك رجل فاعاد رجلا فاعاد رجلا فاعاد رجلا فقلت لفتني  
هذا اعلم زمانا قال ومن هو قال لاني في فقال لي به فاستحسن ليه فقامت من يد به  
قال ما اسك قال يكون امير المؤمنين قال احسنت كيف تروي اعلمهم لبيت فقال ان مصابك  
رجلا قال لاني خبز قال قوله ظلم ومعني مصابك اصابتك قال **قال ابو الطرب**  
وقد شمر بين محمد بن عبد الملك ارباب وبين ابي ذاء في هذا البيت الذي يلط فيه  
الواثق فقال محمد ان مصابك رجلا وقال احد رجل فسا لعه يعقوب ابن السكيت فيكم  
لاحد من ابي ذاء عصبة لا حد فاجر فابن فقلت لفتني يعقوب فاستحسن في هذا  
عنا بمعنا فقال اسبح وروي جاني رسول بزي ذاء • فقصت اليه فيما راي في  
قريب واخبرني السيد نعم اخباري ثم قال لي يا ابا يوسف مالي اري اكسوة ناقصة بافتم  
دسنا كلا ما من كسوفي فاحضر فقال كسافتم مايت دسنا ثم قال لي اربك قلت بل رجل  
فقلت جاري الغلات يسرجه ولجانه فاحضر وسلم الجميع الى غلام ابي يوسف فشكرت له  
ذلك ثم قال لي يا ابا يوسف اشترت هذا البيت اظلم ان مصابك رجل فقال لي الوابي  
هو رجلا لا تصيب وقعدت احبا بك فقال القول ما قلت فخرت من عنده فاذا رسول محمد  
ابن عبد الملك فقال لاجا لوزير فلما دخل اليه يدري وانا واقف فقال لي يعقوب  
السيل لرواية الظلم ان مصابك رجلا فقلت لابل رجل فقال لعرب قال يعقوب فكيف كنت  
تري لي ان اقول انني **قال** ابن السيد البطيوني رحمه الله تعالى حكى  
ابو القاسم الزجاج قال اخبرنا ابراهيم بن السري الذي جاج قال اخبرني محمد بن يزيد  
المديني ان سمعت المازني يقول سالت ابا يحيى لمعت ان تكون الله تعالى اصله  
الا له ثم خفف بجز فاحمزة كما بقولنا صحتك فقلت له لو كان تخففا منه لكانت  
معناه في حال تخفيف الحمزة معناه في حال تخفيفه لا شيعير المعنى لان في ان  
الاياس والايس بمعنى واحد ولما كنت اعلم بقولي الله فضل مزية على قولك الا له  
ورايته قد استعمل لغير الله في قوله تعالى وانظر الى الحكم الذي طلت عليه عاكف قوله  
تعالى انما كنت خيرا ممو ولم يستعمل الله الا للباري تعالى علمت انه علم وليس باخوذ  
من الا له **وفي المسائل** انما سالتني في راسه لربك الحق ومكنه وجعلك من الذين  
يسمعون القول فيبينون احسنه من قول الكتاب في صدورهم ليعلم الله الرحمن الرحيم  
وحلى الله على سيدنا محمد وذكر ان قوم من خوارج زماننا هذا يكونون عطف



الصلاة في البسلة وقد كنت آخرت بنك قد سمعت منهم انما يتعللون في انكارهم  
 يكون من ان يرد به سنة ما ثوروا به شي احدهم انك تكتب حينما يجزى بونك  
 فاسد عندهم في الاعراب والبيان بكونه من اجل انه شي محدث عند الكتاب واخبرني  
 ان الصواب عندهم اسقاط الواو وراية ذلك نصافي رسايل بعضهم ورايت بعضهم  
 يكتب في صدر ركبته اسم الله الرحمن الرحيم الصلاة على رسوله الذي قد تاملت الامر  
 الذي حملهم على انكاره فلم اجد ثبوت يمكن ان يتعللوا به الا امرين احدهما ان المعطوف  
 حكمه ان يكون موافقا للمعطوف عليه وانما ان جعلت قد اختلفت فهو امران اجل اخلا  
 انه يصح عطف احدهما على الاخرى وانما ان قولنا اسم الله الرحمن الرحيم جملة خبرية  
 وقولنا صلى الله عليه وسلم ما يحجب معناها الدعا فلي اختلفت فكانت الاولى اخبارا والثانية  
 دعا وكان من شأن واو المعطوف ان يشترك الثاني مع الاول فيكون معنى لم يصح عندهم عطف  
 هاتين الجملتين بعضهما على بعض لاختلافهما لفظا ومعنى فان كانت الجملة التي حملتهم  
 على انكار ذلك اختلاف امراب الجملتين فان ذلك غير صحيح بل هو دليل على قلة نظر قائله  
 لان تشكيلا الاعراب في العطف انما يراد به في الاسماء المفردة الخبرية خاصة واما عطف  
 الجمل على الجمل فانه نوعان احدهما ان تكون الجملتان متشككتين في الاعراب كقولنا ان  
 زيد قاتل عمرو وخارج وكان زيدا قاتلا وعمرا وخارجا فيعطف الاسم على الاسم والخبر  
 على الخبر والنوع الثاني لا يراد به التشكيك في الاعراب كقولنا قام زيد ومحمد اكرمته  
 ومرت بعد الله واما حاله في الغه وفي هذا الباب قد نص عليها سبويه وجمع  
 النصارى بين التوقيفين لا اعلم بينهم خلافا في ذلك وذلك كثير في الفقرات والكلام المشهور  
 والمنظوم كقولهم تعالى والتقي من الصلاة والموتون الزكاة وكقول جبريل  
 البارون كل معترك والطيون معاقد الانز  
 وقد ذكر ذلك في المختصرات الموضوعات في الخبر كاجل والكافي لا يخالص وان كانوا انكروا  
 ذلك من اجل ان قولنا اسم الله الرحمن الرحيم جملة خبرية وقولنا صلى الله عليه وسلم  
 خبرية جملة معناه الدعاء فاستحال عندهم عطف الدعاء على الخبر لاسيما ومن خالفه  
 الواو ان نعطى ما صدقها على ما قبلها لفظا ومعنى وهاتان جملتان قد اختلفت لفظا  
 ومعناها فما اعترضوا به غير صحيح ايضا وهذا الذي قالوا به بعد علمهم من وجوب خبر  
 لا من وجه واحد **والسؤال** اما وجوب كل من صنف من الصلوات كتابا من دون الناس بالتصنيفات  
 الى زمرات هذا يصدر عن كونهم ياتون يقولوا الحمد لله الذي فعل كذا وكذا ثم يقولون بان  
 ذلك صلى الله عليه وسلم في سيرة نبيه في عطفون الصلاة على النبي وعطفهم على البسلة لان كل  
 الجملة خبرية وهذا ليس مختصا بكتب الضعفاء والاعراب دون الاخرين ولا يكتب الجمل  
 دون كتاب بل ذلك موجود في كتب الائمة المتقدمين والاعراب الميرزبة كالفارسي  
 واتي الناس الميرزبة والميرزبة فيهم فلو لم يكن يديننا دليل ندفعه من ذهبها ولا الا  
 هذا الفقيه من غير فتناء خطيب كتاب الايضاح للفارسي وصدق الكامل لابي العباس  
 الميرزبة وصدق كتاب سبويه وغير ذلك من الكتب وتامل خطب الخطباء وكلام الفقهاء

والبعض فانك تجدهم مطبقين في ما وصفته لك فهذا وجه صحيح يدل على قساده ما قاله  
 ومنها ان قولنا صلى الله عليه وسلم على سيدنا محمد ياتر الصلاة مستوفى الى معنى الخبر وذلك  
 تاويلات مختلفة احدها ان يكون قدس سره ابا اسم الله الرحمن الرحيم وقولنا صلى الله  
 على محمد خبرية المقولة ويعطى على ابا وذلك كما يعرف الكلام الى الاخبار والعرب تحذف  
 المقول عند قاطرة اشهر منه تعني من ابراهيم الله منه كقولهم تعالى والملائكة  
 يدخلون عليهم من كل باب سلام عليكم اي يقولون سلام عليكم وكذلك قوله والذين  
 اتخذوا من دونه اولياء ما نعبدهم الا ليقربونا الى الله زلفى او على معنى ابا اسم الله  
 وبالصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم وسلم فكون من الكلام المحمول على التاويل كما  
 اجاز سبويه اقله جمل يقول ذلك لا زيدا وهذا كثير لا يستطعن احدهم ان يهمل  
 هذه الصفة على دفعه وان شئت كان التقدير ابا اسم الله صلى الله عليه وسلم فيكون  
 محمولا ايضا على المعنى وهذه التاويلات الثلاثة تفسره وان كان دعائي بمعنى الاخبار  
 فندا وجه اخر صحيح ومنها انه لا يستعمل عطف قولنا صلى الله عليه وسلم على قولنا اسم الله  
 وان كان دعائيا محض من غير ان يتناول خبره تاويل الاخبار لا وجدنا العرب يوقعون  
 الجمل المركبة تركيب الدعاء والامر واليبي ولا يستعملون البتة لا في الدعاء ولا في خبره  
 ولا في ب مواضع الجمل الخبرية بل في جوف فيه الصدوق والكنز وهذا اشد من عطف  
 بعضها على بعض كخبره الشدوه من قولنا المحجج بن مشفق  
 ولما صليت فقلت وسمعت ما دقته ان الرضا صفة لا تنصبك للذب  
 فاقع الخبر موقع خبر انما قاله اخر  
 الاوام قارح لا تلوي على شي رفعت به سماعي  
 وكولي بالمكارم ذكرني وذلي ذلها جنة صناع  
 واقوع الامر موقع خبر كان وقولنا الواهر فانما انت اخ لا نعلمه  
 فاقع الجملة التي هي لا نعلمه ومعناها الدعاء موقع الصفة الاخ على المعنى كان فقال  
 انما انت اخ بك علة لان لا يقدم وليس يسوع للمعتبرين علينا ان يزعم ان هذا شي  
 خص به اكثر من ان ذلك قد جاء في القرآن والكلام الصحيح فمن ذلك قوله تعالى  
 قل من كان في الضلالة فليد دعاء الرحمن اوجاز الخويون بلا خلاف زائدة  
 اضر به وهم ولا تمتنه وزيد مرة رايته وعبد الله هل اكرمه وان جزا الله عني فخر  
 وقد جاء من العرب عطف الفعل الماضي على المستقبل والمستقبل على الماضي واسم  
 الفاعل على الفعل المضارع والفعل المضارع على اسم الفاعل وكذلك الفعل الماضي على  
 اسم الفاعل كقوله تعالى ان المصدقين والمصدقات واقربوا الى الله فمهلستا وقال  
 امر الغنم الا انتم صبا حائما اربع وانطق فطوى الامر على الدنيا وهذا كثير  
 وقد قال سبويه في باب ما تنصب به الاسم لانه لا سبيل الي ان يكون صفة  
 واعلم انه لا يجوز من عباده وهذا من الاخبار الصالحين وقعت او لم يثبت ذلك لا يثبت  
 الا في ما اتت به وعلمته ولا يجوز ان يملط من علم ومن لا تعلم فجهلهم بمنزلة واحد



واما الصفة علم فيمن قد علمته فاصطفاها هذه المسئلة من جهة جمع الصفات ولم  
يطلب منها جل جمع الخبر على الاستفهام ووافقه جميع القويين على هذه المسئلة وانما  
كان ذلك لان الجمل لا يراد به فيها التثنية المعاني والارباب وقد استعمل في بعض النسخ  
عطف الرفع على الخبر في بعض مقاماته في قوله **تطهرنا بصيده** وحيث انما زيد  
وما تعلم احدا انكره لك عليه فاذا كانت التثنية لا يراد بها التثنية المفردة كانت  
الان لا يراد بها في الجمل لا نزيها ان العرب تعطف المعرب على المبني والمبني على المعرب  
وما يظهر فيه امراب على ما لا يظهر وفي هذا الموضع ينبغي ان يوقف عليه وذلك ان قول  
المؤمنين ان الواو تعطف بعد هاء على ما قبلها نقلا ومعنى كلام خرج مخرج العصور  
وهو في الحقيقة خصوص وانما تعطف الواو الاسم على الاسم في نوع الفعل او في جنسه  
لا في كونه ولا في كونه الا ترى انك اذا قلت ضربت زيد وعمر قد جردا ان ضرب زيد  
ضربه واحد وعمر ضربين وثلاثا فتختلف التثنية كذلك يجوز ان يجرب زيد  
جائسا وعمر قاتلا فتختلف التثنية وان وسين ذلك قول العرب اياك والاسد فيعطفون  
الاسد على ضمير الخطاب والعقل لخاصة فاما مختلفا المعنى لان الخطاب مخوف والاسد  
مخوف منه فجاز العطف وان اختلف نوعا التخويف لان جنس التخويف قد انتظما  
ومنه قوله تعالى فاحموا الحرم وشركاءكم لان الاجماع على الامر وهو الحرم عليهم  
والجموع الذي يراد به ضم الاشياء المنفردة اذا جمعت التثنية بعضها الى بعض ومما  
كل واحد منها الى الاخر وقد ذكر قول الشاعر

يا ليت زوجك قد عثر • شغلته اسفا ورصا •

ومعناه وحاملا رجلا لان التثنية نوع من الجمل ولاجل هذا الذي ذكرناه من حكم العطف  
بالواو قلنا في قوله تعالى واسمى ابراهيم وارحيم الى الكعبين في قراءة من خفض الارباع  
ان الارباع قبل الفروص تمتع ولم يوجب عطف على الفروص ان تكون منصوبة كسج الروس  
لان العرب يستعملون المسح على معنيين احدهما التمتع والآخر الفصل كما ان يوزن سمحت  
للمصلا قاتلوا ضاقت وقالت المرأة

اسلمت عذري وسويت لعبي • تحمل فيه فلما كان المسح نوعين اوجبا لكل مصحح  
ما يدور به اذا كانت والاعطف كما قلنا انما يوجب الاستمرار في نوع الفعل وجنسه  
لا في كونه وكيفيةه فالنفع والمسح جميعه جنس الظاهر في جميعه فلهذا السلف وحمل  
الوجه جنس التناهي للمحب والتسلح وهكذا قولن بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على محمد  
وان كان الاخبار والدعا قد اختلفا فانما قد اتفقا في معنى التثنية والاستفهام  
او في معنى التثنية والاستفهام فان قال قائل قد انكر القويون ان يقال ليت زيدا في سحر  
وعمر وبالفتح عطف على موضع ليت وما حملت فيه وهل ذلك لانما اجل اخلاق الجملتين  
فان احدهما تصبيرا والاشياء تسمى فاقول ان هذا الذي توهمته لا يصح من  
وجهم احدهما ان انك والخويين العطف على موضع ليت ليس من اجل ما طعنوا فيها  
متن لان ليت قد ابدلت اليت ما لم ينق له لفظا ولا نقدا ولا لو كان ليت ومعها

موضع وعطف عمر وعليه لم يترك عطف خبر لا لانه لثني انما كان ليعمل العطف في الموضع  
لو كان هناك موضع والوجه الثاني ان قولنا ليت زيدا قايما وعمر ولا بعد جملتين  
والا بعد جملة واحدة فان الخبر الذي كانت تتم به الجملة الثانية سقط استغناء خبر الاسم  
الاول ولوقلت ليت زيدا قايما وليت عمر قايما كانتا جملتين وهذا القول قد قام زيد  
وعمر صارت جملة واحدة ويدل على ذلك ان القويين يحذفون مررت برجل قايما وزيدا  
وابوه ولا يحذفون مررت برجل قايما وزيدا وقايما ابوه لان الكلام الاول جملة واحدة  
فاكتفى فيه بتفسير واحد وهو ذا الى الموصوف والثانية تجري مجرى جملة فلا بد في  
كل واحد منهما من ضمير وكذلك تجوز ان زيد قايما وعمر قايما ابوه لتعري الجملة الواحدة  
من ضمير يعود الى المتبدل **وفيها** للبطليموس اثبتا من قولنا لله تعالى شريده  
الله انه لا اله الا هو والملائكة والاولو العلم قايما بالعبادة لا اله الا هو العزيز الحكيم  
وقلت باي شيء انتص قايما وما القايما فيه وابن خبر التثنية من الانية وذلك  
ان بعض المتأخرين لصناعة الخبر انكر قولنا ان قايما هنا منصوب على الحال وزعم  
انه كسر من قايمة واسما قال ذلك مما يري لان الحال ما ذكر الخبر من متعلقة وفضلة  
في الكلام والقيام بالعبادة صفة لله تعالى ولم يزل متصفا به وانما لا يصح في  
الانفصال ونحوه في الغستا ان تكون ممن يحمل ما يوصف به الله تعالى مما لا يجوز  
او يعيب عن هذا المقدار من على اللسان وانما في هذا الخبر من قوله بصر هذه  
الصناعة وسواء فهم باب الحال وقد اجبتك عن ذلك بما فيه كفاية واقنع  
وبالله استعين وعليه اتوكل **ما** خبر التثنية في هذه الانية فيجوز وقد يره  
عندنا خبرين لا اله الا هو في الوجود الاموات له موجود الا هو ونحو ذلك من التقدير  
وخبر التثنية قد يحذف اذا كان في الكلام دليل عليه كقولهم لا بأس بربي ولا بأس  
عليك وكقولهم بعد دعوت الحادي

فيا راكبا اما عرت قبلها • ندا ما من بخران ان لا تلاقيا •

اراد الله لا فلا في لنا وقوله هو يدل من موضع لا وما عملت فيه لان التثنية وما عملت  
فيه في موضع دفع على الاستعلاء وهي في ذلك بمنزلة ان وما عملت فيه فان قيل في الذي  
جميع ان يكون هو الموصوف في الانية خبر التثنية ولا يحتاج الى تكلف هذا الاصل  
فالجواب ان ذلك خطأ من ثلاثة اوجه احدها ان لا هذا لا يمل الا في المنكرات فان  
جعلت هو خبرها عملتها في المعرفة وذلك لا يجوز والثاني ان ما بعد الامر يجب ولا تحمل لا  
في الموجب انما تعلى في المنكرات انك ان جعلت هو خبر التثنية كنت قد جعلت الاسم  
نكرة والخبر معرفة وهذا عكسه ما توجيه صناعة القولان الحكم في التثنية اذا اجتمعت  
معرفة ونكرة ان تكون المعرفة هي الاسم والنكر الخبر فلهذا جعل الخبر في نحو  
هذا احمد وفا ما قوله قايما بالعبادة لا يخلو من احد وثلاثة اوجه اما ان يكون  
منصوبا على المرح والتعظيم واما ان يكون منصوبا على الحال واما ان يكون على التثنية لا اله  
المنصوب بالتثنية فاما نصبه على المرح والتعظيم فواضح يعني وصونه عن القول فيه واما



نسبه على الصفة لانه كان ذلك خطأ لان المراد بالنفي هنا النفي والافتقار  
فإذا حدثت لانه قائما بالنفس الا هو فرج النفي خصوصاً والما فيه من النعم وجاز  
ان يكون شراً كما هو غير قائم بالنفس كما انك اذا قلت لا رجل عربي في الدار لا يريد قائماً  
انضبت الرجال الطرقاتاً وجاهلان يكون هناك رجل غير عربي فربما وهذا أكثر من نفي  
بالله منه واما نصيبه على الحال فانه لا يجوز ان يكون واحداً ما ان يكون حالاً من اسم  
الله تعالى ولما ان يكون حالاً من المصير الذي في خبر التبرية المقتدر فان جعلته حالاً من  
اسم الله تعالى في العمل فيه شدة تقديره شدة تقديره في حال قيامه بالنفس لانه لا اله  
الا هو وشدة الخلق والوفا للعلم وليس هذا قبيل ما اجل انك ذكرت اسماً كثيراً  
وجبت بالحال من بعضه دون بعض قال من حيث انك لو قلت جازب راكبا  
وعمر وضاً لم تجعل الحال من بعضه بل كان بالتمام لان الاحوال الفعل في الحيات  
كما فعلت في الظروف فيكون التقدير شدة الله ان الربوبية ليست الا في حال قيامه  
بالنفس فلهذا ان كان محضاً فاما كونه حالاً من المصير المصوب بان وامن  
المصير الذي في خبر التبرية المقتدر فكلها خطأ لا يجوز اما امتناعه من ان يكون  
حالاً من المصير المصوب بان فلهذا ان كان المقتدر حقيقة تقديره وما عملت  
فيه بتقدير المصدر وما بعد هاتين اسمي وخبرها صلة لها فان جعلتها قائماً حالاً  
من اسمها كان ذلك خطأ في الصلة فتكون قد عرفت بين الصلة والموصول بما ليس من  
الصلة وذلك مستحيل والعلة الثانية انك ان جعلته حالاً من اسم ان لم يكن  
ان جعلته في الحال وان لا تغفل في الاحوال في الاصل وفادلت قد علمنا سابق  
الاسمي . كانه خارجاً من حيث صفة . فصب خارجاً على الحال من اسم  
كان وجعل الحال فيه ما في كان من معنى التسمية فلهذا اجرت مثل ذلك في ان قالوا  
ان ذلك انما يجوز عند التصريح في كان وليت وجعل خاصاً لانه هذه الالحاق الثلاثة  
ابطلت معنى الالفاظ ما تداخل عليه والتثبت في الكلام معنى الثاني والشرحي  
والتشبيه فاسميت الافعال فانه قيل فان المفتوحة تدخل على الجملة فتصيرها  
التي تاول المصدر لان نفي انك تقول بلغي انك قائم المعنى قائمك فلهذا عملت في الحال  
بما فيه من تاول المصدر في الجواب ان ذلك خطأ لانه المصدر الذي يقدريه ان المفتوحة  
ان ينسبك منه ومن صلتها التي هي اسمها او خبرها فاذا جعلت قائماً حالاً من اسمها  
كان ذلك خطأ في صلتها فيلزم من ذلك ان نفي الاسم في نفسه وذلك محال فلهذا  
الذي ذكرناه استحالة ان ينسب قائماً على الحال من اسم ان **واما** امتناعه من ان يكون  
حالاً من المصير المقتدر في خبر التبرية المقتدر فغن اجل ان المراد بالنفي المصهور  
والاستغراق على ما قدمناه فاذا جعلته حالاً من المصير الذي في خبر المقتدر في صائر  
التقدير لانه موجود في حال قيامه بالنفس الا هو فيصير النفي واقفاً على الالهام  
الغاي من بالنفس دون غيره ويوهم هذا الكلام ان ثم الهام غير قائم بالنفس كما  
انك اذا قلت لا رجل موجود سحياً الاربعاً فاما نفيته لرجال الاسحيا خاصة دون

غيرهم

غيرهم وهذا أكثر من نفي جميع ما قدمناه ان قائماً لا يصح ان يكون حالاً من اسم الله تعالى  
او من هو فان قال قائل فكيف جاز انك ان تجعلوه حالاً من اسم الله تعالى او من ضميره  
والحال مستقلة وفصلية في الكلام كما زعم هذا الزاعم وهذه الصفة لم يزل الله تعالى  
موصوفاً به ولا يزل المعالجوا به انه ليس كل حال مستقلة ولا فصلية في الكلام كما زعم هذا  
الزاعم بل من الاحوال ما لا يصح ان يقال له ولا يجوز ان يكون فصلية الا نزي ان النفي ليس  
قدما ملحقوا على اشياء من القرآن ونعم لا يصح في الاستغراق كقولنا تعالى هو الحق مصداقاً وان  
هذا صواب مستحق والحق لا ينفك في التسمية من وصف الله تعالى لا نقاداً ولا الاستغراقه وقالوا  
في قوله تعالى لا يغيب عنك الهك والها يا بك ابراهيم واسماعيل واسحقا لها واحداً انه منصوب على  
الحال وقالوا في قوله تعالى لم يزل الله الا هو على الحق من عندك الكتاب بل هو الحق  
موضع الحال من اسم الله تعالى كانه قال لا اله الا هو الحق لقولهم يزل عبيد الكتاب من عندك لا يرويه  
واجازوا ايضا ان يكون في موضع الحال من المصير في نزل قوله تعالى في الخبر في نزل قوله تعالى في  
نزل قوله تعالى واكرم شرفي السوء من مملوكتنا ودموت الله سبحانه وتعالى في نزل قوله تعالى  
**قان قال قال** فكيف طرح الاسم هذه الاشياء لا يوجب منفصلة والكلام  
محتاج اليها **قال الجواب** عز ذلك من وجوه كماله فينبغي باحدها منها ان الحال  
شبيهة بالصفة والصفة ضربان ضربان فيحتاج اليه الموصوف ولا يتركه منه وذلك  
اذا التمس بغيره وضرباً فيحتاج اليه وانما يترك الموصوف والذم والترحم فوجب  
ان يكون الحال كذلك ومنها ان الشيء اذا وصف فيه بعض خواص نوعه ولم يوصف  
فيه بعضه لم يخرج من نوعه نقصان ما نقص عنه الا تترك ان الاسم له خواص تخصه  
مثل التنوين ودخول الالف واللام عليه والتعريف والتقصير والانداء ولم يلزم ان  
تكون هذه الخواص كلها في جميع الاسماء وتكون حيثما وجدت كلها او بعضها فحكم له باسمه  
اسم وكذلك الاحوال في هذه المواضع فيها اكثر خولها بالحال وشرطها موجودة فيها  
ولا يخرجها عن حكم الحال نقصان ما نقص منها كما لا يخرج من وما ونحوها عن حكم الاسماء  
نقصان ما نقص منها من خواص الاسماء ومنها ان النفي ليس بربوب ولا يقطر ان  
الحال فصلية في الكلام ان الحال مستغنى عنها في كل موضع على ما يتوهم من كاد ربة له  
بهذه الصنعة وانما معنى ذلك انما تأتي على وجهين اما ان يكون اعتماد الكلام  
على سواها والاعتماد منقصة بغيرها واما ان تغفل بكلام نفع القاريده  
بما دعا ولا تغفل القاريده بما يجردة وانما كان ذلك لانه لا ترفع ولا يستدل بها حديث  
واعتماد كل جملة مفيدة انما هو على الاسم المرفوع الذي هو استدلاله الحديث او  
ما في تاول المرفوع ولا تغفل ما يرد في شيء من المصوب في الجملة والاعتقاد فيكون معها  
مرفوع او ماني تاول المرفوع كقولك ما جاني من احد وان زيدا قائم فستعمل هذا  
الموضع فانك تكشف عنك لجزء في من الحال وفيه لطف ونحوه واما التعميم (لذي يوصف)  
الله نفسه في هذه الآية وليس المراد به العقول والاشياء لان هذا من صفات  
الاجسام تعالى الله عن ذلك وانما المراد بالقيام هنا القيام بالامور والمحال فظنة



عليها يقال ثلاث تقوم بأمر فلان أي تعينه ويقتل بشانه ومنه قوله تعالى الرجال قوامون  
على النساء أي يتكفلون بأموالهن ويعتصمن بدينهن ومنه قول لا شيء  
يقوم على الوعد في قومه • فنعفوا إذا شاؤوا •  
**وفي الباب أيضا** • قلت وفقدت الله تعالى عن قولنا في ادعاء يا حليم لا يجمل وبها جواد  
لا يجمل وبها عالم لا يجمل ونحو ذلك من صفات الله تعالى وقلت كيف يصح أن يقال لا يجمل  
هكذا منا في منكوره والغرض به إلى الله تعالى وإن كان معرفة فكيف انتصب وخرج من غير  
التكبر وهذا سؤال لمن لم يهتد في معرفة علم اللسان العربي واعتراض من لم يتصور هذه  
الصناعة فتصوروا صحوا أو نال ذلك أو شرح لك ما التمت به شرحا جريدا •  
توب الخبير • ومن لم يملك عارض هذه الشبهة أن شاء الله تعالى فأقول والله الخبير  
أن الوجه في هذا وما شهد من صفات الله تعالى أن يقال فيه أنه منادى مخصص  
وهو عبارة عن معجزة من معجزات النبي وآله وأما جرت عادتهم في نحو هذا أن ليسوا بالمناذري  
المشبه بالصفات وأما في المخطوط أي المخطول من قولك مطلق الحريية إذا عرفت ذلك ومنه  
اشتق المخطول في الوعد ومعنى قولنا أنه منادى مخصص أن حليم جواد عالم لا يجمل  
صفات بوصف بها البار في كل حاله ويوصف به المخلوقون • ومنه •  
الفاظية متباينة في المعاني كما إذا قلنا في البار في تعالى أنه سميع بصير • وقد رتب  
زيد أنه سميع بصير فالمعنى مختلفان •  
بصير بحدوده لأنه ذو وجود وأجزاء مجتمعة وتعالى الله عن مثل هذه الصفات  
جلها يصعب به الوصفون الجاهلون وقد رتب ما يقول فيه المخطول وأما ما رتب  
يقولنا فيه أنه سميع وأنه بصير أنه لا يغيب عنه شيء من خلقه وأنه مشاهد لجميع  
حركاتهم وأعمالهم لا يخفى عنه شيء من ذلك • لا تغيب عنه ما يخفى الصبر ورويته في  
الصبر • ولما ذكرنا ذلك رتبنا ما رتب به ذلك نفسا حساسة معتزلة بحسبها وإذا  
قلنا في البار في أنه حي فأنما رتب به ذلك أنه مدرك ويجوز أن يراد بذلك أنه موجود  
لم ينزل ولا يزال والعرب تسمي الموجود حيا • والعدم موتا فتقول للشمس مادامت  
موجودة حية فإذا دمرته حيويتها ميتة • قال ذو الرمة •  
• فلما رأينا الليل والشمس حية • حيا الذي بقي حيا شدة نازع •  
شبه الشمس عند غروبها بالحي الذي يجد بنفسه • وفي آخره وصف النار •  
• وزهره أن كفتته موم عيشه • وأن لم أكنه ميتوت معذرا •  
فجعل وجود النار حيا • ودمها مومنا ولم يرد به لنا هذا من البيهقيين تمثيل حيا بالبار في  
تعالى • والحياة المذكورة هي الحياة لأن ما ذكره الشاعر من ذلك مجاز واستعارة وحياة  
البار في تعالى • وجميع صفاته حقا بل لا تشبهه شيء من صفات المخلوقات ولا تكيف وإنما  
توجد توقيفا وتسميها لا قياسا • وقد جمع العلماء في كون وجود الكلام على أن لا يشترط  
في الوجود لا يوجب المناسبة بين المشبه به والمشبه •  
لأن الألفاظ وليس بين البار في تعالى وبين مخلوق تماثلا •  
في معنى من المعاني فإذا ارادوا

أن يجعلوا هذه الصفات مختصة به تعالى فادعوا إليها الغاظة كغيرها من الصفات  
عليه فقالوا يا حليم لا يجمل وبها جواد لا يجمل وبها عالم لا يجمل ونحو ذلك •  
خاصة لا يبع • أن يوصف • يا غير لأن كل حليم لا يولد من طين •  
له من جمل وعلمه وكل عالم فلا بد له من جمل •  
المخبر الذي ليس له جمل والعلم المخبر الذي لا يتنزه به جمل •  
فيه الخبير • وهذه الزيادة التي رتب عليها في موضع نصب هي الصفات كما أنه قيل يا حليم  
غير مجول جواد غير مجمل وبها عالم غير مجمل •  
على هذه الأسماء ذكرناه من التخصيص •  
يا حليم وبها جواد وبها عالم •  
ذلك معنونا من أنفس هذه الصفات في القافية في زيادة هذه الألفاظ على •  
أن القافية في ذلك أنما ذكرنا يا حليم وبها جواد وبها عالم •  
لا يلفظ • وإذا قلنا يا جواد يا حليم لا يجمل وبها عالم لا يجمل •  
بالقافية •  
بفصل فقط •  
الرحيم •  
حي على أنهم قصدوا تخصيصه تعالى بوصف لا يوصف به سواه •  
في الله أنه اسم مجموع فلاجل هذا قلنا أن مثل هذا ينبغي أن يقال فيه منادى مخصص  
وأما وجوب ما ينتصب من المناديات وإن كان غير منكر لأن اللفظ الأول لما كان  
مختصا في اللفظ الثاني لأنه الذي يتم معناه وتخصيصه المنادى •  
لا يتم إلا بالصفات •  
رجلا •  
هذا سؤال لمن لم يهتد في معرفة علم اللسان العربي واعتراض من لم يتصور هذه الصناعة  
فتصوروا صحوا أو نال ذلك أو شرح لك ما التمت به شرحا جريدا •  
معرفة غير خفاف مروي عن رفع بنا في كلام العرب وليس كذلك إلا المنادى في كلام العرب  
ينقسم أربعة أقسام منادى منكور نحو يا رجلا ومنادى مضافا فتكون عبدا •  
مفرد وهو نوعان أحدهما كان معرفة قبل النداء نحو يا زيدا ما كان قبل النداء  
نكرة وتعرف في النداء بقابل المنادى عليه وأخصا صاياه بالنداء ونعيم نحو يا رجلا  
والقسم الرابع هو المنادى المشبه بالصفات وهو الذي لا يستعمل بنفسه •  
لما يسميه كقولك يا زيدا رجلا •  
فإنك تقول يا زيدا •  
رجلا •  
أدعى •  
قوله يا زيدا •

نحو







وقد تصدق ابراهيم ولد الجار ردي انصهره والده في رساله سماها  
السيف الصارم في قطع العضد الظاهر فقال اللهم اني ارجو ان اكون من  
المتقين والعامة المتقين ولاعدوان الاعلى الظالمين والصلوة والسلام على خاتم  
النبيين وامام المسلمين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه اجمعين اما بعد فيقول الفقير الى  
الله تعالى ابراهيم الجار ردي بينت انك اكره انما انا لك في سنة ستين وسبعين بين ردي  
من هو افضل العمل الزمان لا بالدموي بل هو بالحق اهل العلم والفرق اني من خصه الله  
تعالى يا فخر حظ من العلاء والاحسان مودةنا وسيدنا الامام العالم العلامة شيخ الاسلام  
والمسلمين الراعي الى رب العالمين قانع المتدبرين وسيف المناظرين امام المؤمنين  
جده السفي اهل زمانه والقائم بتدبيره في سره واملائه بتدبيره في ظاهره خاتمة المتدبرين  
بركة المؤمنين سناد الاستاذين قاصدا لقضاء حاج الدين عبد الوهاب السبي لا زالت  
رباع التريفة مجهزة بوجوده وراي الفضل معمر وكجدة وبراهم عدا قال امينا  
الان وصلت الى قوله تعالى فانما يسورة من مثله فرائد من بعض من الفضلاء  
الحاضر من مثله من كلام القاضي عصف الدربا في كتابه الذي كتبه على  
سواله المشهور عن الفرق بين قوا يسورة من مثله ما نزلنا وقالوا من مثله ما نزلنا  
يسورة فاحذت منه حكايا طبع على يد ابي من رموزه ووديع من كنوزه فوجدته  
قد طبع في ارضه خلتا في حرم عن الاعراف من غير ان يدرك جلال الادب عندنا  
والمنع اردما والرد صلا والسوال ان لا يجراب عيانا وخطب خطبوا وقال لها هو  
تقول واخر كلام والذي منه بولا كان طبع على اللقطة حيلت طبع من المرافض  
السيد بالسفر وكل الشعر وحزم فاصرت حركة المعرفة في اشياء الغناس **وكتبت**  
هذه المسماة بالسيف الصارم في قطع العضد الظاهر ولا جازيت عن حسن انما العشر ما مثله  
قال الله تعالى ولما انصهر بطنهم قالوا لوك عليهم من سبيل وقال نولي ونبرح فخاص  
وجراحات اللسان اعظم من جراحات السنان قال الشاعر  
**جراحات السنان لها التيام ولا يلقيهم باجر السنان**  
وقال اخر وبعضا علم عند الجهل المذلة ادعان وفي الشريعة حين لا يجد احسان  
وقال اخر لا تطعموا ان تميتوا وكونكم وان تكلف الاذي فكم ونونا  
واسال الله المتوفيق وبه ازمة التحقيق اقول ايها السائل الحمد لله اما هو في الجواب انه  
كلام نجم الاسماع وتفرع عنه لطباع الى اخر فنقول بموجب لكن بالنسبة الى من كانت حجة  
غير سليمة او شذو من الاضاح الى الحق سمعه والى ان ينطق بلسانه وهذا اقرب مما حكي  
اهم سمعنا وتعالى عن الكفار المعاندين وقا قوا فلو كانت في الكثرة ما تدعوننا اليه وفي اذا لنا  
وقر ومن بيننا وبينك حجاب وقوله ثم عرض على ذي طبع سليم وذهن مستقيم  
فلم يفهم معناه وتخطوا الموجه ومسما فانه وضع السليم من تدرك الحق وان لطفت  
سما وتبينه على البره وان خفي مكانه وتكون ستر من الطبيعة متفاد هام متحل  
الفرجة وقادها وكنهم كانوا اكثرا خاسيا وعذرا جافيا **ابراهيم** بالسيف

الفرج

الفرج والظلم غير الملم كيف يترتب الكلام ويكلف وكيف ينظم ويصنف ان اكثرهم  
يسمعون او يعقلون انهم الا كما لا فاعلم انهم اهل سبيل اما سمعت قول بعض الفضلاء  
على تحت العواقي من معادتها وما على اهل العلم البصر  
او تقول فرضا انهم كازمة ذالهم سليم وطبع مستقيم لكنهم ما اشتغلوا باعلوم  
حق الاشياء فانهم من فهم هذا الحالك اما سمعت قول من قال  
لو كان هذا العلم يدرك بالعلم ما كان بيني وبينه حجاب  
وقول الآخر لا يحب المجردات الاكله ان يبلغ المجد حتى تلتق الصبرا  
ومع ان هذه العواقي تقايم عليه الزمخشري لا يكيف لنا من الخاصة الا واحد هم  
واخصهم والا واسطهم وافضلهم وعلمهم مما عزا دراك حقا فبقا باصدق ايامهم  
عشا في يد التعليل لا يبين عليهم بحرنا صبرهم والطلاق هذا من مقامات  
الكلام متنا وتنا فان مقام الايجار يبين مقام الاطباب والمساواة وخطاب  
الركب من خطاب الغني فكلما يجب على البليخ في سوارد التفضل والاسباغ ان يفصل  
ويشيع وقد قد الواجب عليه في خطاب الاخلا والابج ان يجر ويجوز ان يجر  
رحم الله تعالى  
**يرمون بالخطب الطول وتارة رجي الملاحظ خيفة الرقبا**  
واحدة صناعة البلاغة سرون سلوك هذا الاسلوب في امثال هذه المقامات من كمال  
البلاغة واصابة الحق فيقول انما اوجز الكلام وادوم المرام واختيار التبعك او مقدار  
تنبهك او تقول عدل عن التصريح احذر ان تعرض لفسحة الخطا اليك من بما وعدك  
عن التصريح من باب البلاغة يصار الى كثير وان اردت تطويلا ومن الشواهد  
لما نحن فيه شبهة في مردودة رفاقة صاحب المحتاج عن القاضي شريح ان رجلا اقر  
عنده فيني ثم رجع فيقول له شريح سمعت بك يا ابن اخت خاتمة ان شريح انشغل  
فيعد من التصريح بسمة التي قد الى المذكر لكونه لانك بعد الاقول راوها لا تلتق  
في رقة الكذب الاحالة واما قوله ان نياضه لا يدل عليه بمطابقة ولا  
تضمن ولا التزام ثم يقول حاصله كذا نصيب او الاذلات ثم اثبت ثانيا له  
معني وذكرته فاذت كاذبا ما في الاول والثاني وايضا قد قلت اولاه  
لهذا ان المجهول ليس له مفهوم ثم قلت حاصله كذا فقد ادخلت معنقه في رقة  
الكذب انما انك ان الكذب صغرة والاصرار عليه كبيرة والمعاصي تنجر الى الكفر  
قال الله تعالى ثم كان عاقبة الذين اساءوا السوان كذبا وباءت الله ثم قوتك  
حاصل ان يثبت الامر من هاهنا متحقق واما التردد في التعيين فحقيقا ان  
سابعنا لا يمتنع مع ام دون هل مع او فانه سوا هذا من التوثيق  
انك استلظت هذا المعنى من كلامه وفيه منه وليس كذلك بل بل بلغك هذا  
الجواب فبقيت حاد براسنا لانهم مراده ولا تفرق معناه فكنت تفرضه على من  
زعمت انهم كانوا اذ طبع سليم وفهم مستقيم فانه هو معناه وما عثر واعلي







من مثله اذا كان صفة سورته يجوز ان يعود الخبر الى ما والى عبدنا وان كان متعلقا  
بقا تو تعين ان تكون الضمير للعبد لانه اذا كان صفة كان عاد الخبر الى ما تكون  
من زاوية كما هو مذهب الاخفش في زيادة من اذا المعنى حينئذ انما يعود الخبر الى ما  
الفرق في حسن النظم واستقامة المعنى وفحاشية اللفظ في جزالة التركيب والعبارة  
المتطابقة الى ان يكون مثل بعض القران او كلمة بل لا وجه لهذا الاعتبار وهو مذهب قوله تعالى  
في موضع اخر في سورة مثل وادع من استخفهم من دون الله وقول تعالى في موضع  
اخر في سورة مثل فلا يكون من المنجبتين ولا ابتداء بية لانه ليس المقصود ان  
يكون مبتدأ الانسان هذا او ذاك وانما دعا الضمير على عبدنا يكون من ابتداء بية وهو  
ظاهر واما اذا كان من مثله متعلقا ثم قال او تقول انما قال لصاحب الكشف ان من  
مثله ان كان صفة سورة جئت عود الخبر الى ما والى عبدنا لانه ان يقال سورة كانت  
من مثله انما تكون في السورة بعض مثل ما نزلنا او يكون مثل ما نزل عبدنا وكونه  
ولعنه ان يقال سورة كانت كمثل عبدنا ان يكون قد قال له ويكون تركيبة وكلامه  
واما ان كان من مثله متعلقا بقا تو افيتت عن ان يكون عابدا الى عبدنا لاستقامة  
ان يقال قاتل من مثله عبدنا اي من عبدك من كان يكون كلامه ولا يستقيم ان يقال  
ان هذا الكلام من فلان الا اذا كان ذلك الفلان ممن يمكن ان يكون هذا كلامه ويكون  
هذا الكلام منقول عنه وبعبارة هذا ظاهر وهذا ما بسط في شرحي فيما الكلام  
بالفقتصر على ما ذكره والله تعالى اعلم واما قوله تاسا ان السؤال لم يخص به مخاطب  
دون مخاطب فهذا الكلام المجازي لا تدعى به هذا السؤال على ما يشيخ علا الدين الباوردي  
الى خدمته وطابت منه الجواب كقولنا اشبه عليك القول اخذت تبري الخرف والقول  
قناره تمنع وبما له صوابا اخر من نقيت ونظمت جوابا تسبق من الفضل القليل كانوا  
مطالعين على هذا الحال واقد صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث قال ان من  
ادرك الله من كلام النبوة الاولى اذ لم تسخ فاصنع ما شئت ثم ان الذي يعجز  
منه العيب حاد في قلة الكشف وفرط الجور والاعتقاد في ذلك ان هذا ما هو اول  
سؤال سألته عنه بل ما زلت منذ توليت الفتيا كلاله عليهم حيث حرت غير منكر من  
تفتاس الاحكام من قنائه انما تخرجت لك له غرابية من التفسير وفيه كمال على  
تصحيح التفسير بحاش منكم العجبة فخر منة بحجة فضله وتكرس بغيره هيجات  
الشيخ الحق على اوراقه وقولك رايتك في طريق التعظيم والاحلال نعم هذا كان الواجب  
عليك لا انك لا تابل والسبيل كالمعلم والمسؤول عنه كالمعلم والواجب عليه التعليم عليه  
ان يرشدك وقد فعل بان هذا الى تصحيح السؤال لقولك قاتل في رأي نفسه اهلا  
لهذا الخطأ قلت من قبل الله العظيم بان جعلنا سنا العلم في زمانه ام يجدون  
افئاس على ما انما هم من فضل عفا ذنوبنا اياها هيبا للهاب والحكمة وانبياءهم مدحا  
عظيما ولقد احسن بديع الزمان حيث قال

• اراك على شفا خسر محمول • بااديت نفسك من فضول •

• طلبت على تقدمنا دليلا • متى احتاج اليها رالي دليل •  
وقولك هل لاوراعن نفسه الى من هو اجل منه قد راوا نور برور فالجواب عنه من وجهين  
الاول انك جئت اليه رسالته فصار كعرض العين بالنسبة اليه فذا قال لما حاصله  
ان السؤال يحتاج الى التصحيح لا لفظا الدقيق ليصير مستقفا للجواب من اهل التدقيق  
والثاني قل لي هل كان في ترتيب في ذلك زمان من جاز ان يدعيه وقولك في هذه  
البدل عن زعمنا ان يورخول انما ربحهم لكونهم كالم او اكثرهم تلامذته او تلامذة  
تلامذته وهذا لا يتركه غير جاهل ما راد او كما سمعنا ان او كما كانوا يدرسون اليه  
در فوايد من كل فرع عميق ومجربون على اختلاف درر مباحته فربما يندفون وما  
احسن قول من قال

• ونحو من هذا الصباح اذ اديا • من يورخا انشترت له الاضواء •  
• ما دلان الفير ليس بطالع • بل ان عيننا انكرت محاسنا •  
واما قوله تاسا الكيف من عرفت هفواته والجواب من حضرت كبرائه الى اخر ما هذيت  
فالجواب عنه حاشي ان يكون من الباطل الذي يكون هفواته او من الجواب  
الذي يكون عثراته محصورة فانك قد عثرت في هذا السؤال والجواب تغشيل كثير انما  
تري ولولا دعوتنا لك ما بقيت عثرنا ايدا وقد قيل

• لمجي الله فوالم يتولوا العاثر • ولا يبرهم كنه الدهر دعدا •  
• بل ان تحاشا بالناظر •

• فضول بلا فضل وسن بلا سن • وطول بلا طول وعرض بلا عرض •  
واما قوله عاثر الطير قد فر كدهط احبوا من حولك والقول السبع الى قوله في الاخر  
فالجواب ان هذا على فاسد قد نشأ من سوء فهمك وخطا فيك لانك قد نسيت على الخطأ  
والامر على كس ذلك لانك قد ركت الشغل والاهوال وبذلت العمد والاهوال حتى اجتمع  
صديقك من الفسقة والجهل لا يعرفون الخوام من الحلال ولا يميزون الجواب عن السؤال  
يعطونك في الخطأ ويصدقونك في الخطأ فيصيرونك بدوي القربا بقولك يا الله  
قولا صادقا هل تقدمت في مدة حياتي في مجالس التدريس وعلوم المتكلمين وهل  
عديك العلم بما لا تحمد وما كنت يا نعمة مشتهر ولا تراك معتد به ولا في الجواب بل هو صحيح  
ويزمك في كل فرع عميق وهلا سفيها راي يخدمك محمدنا الرشيد وزر السلطان  
الي سعيد حينئذ بن باسمه المدرسة المجريه في الربع الربيعية وحضرته بين يديه  
يوم الاجلاس صامتا كالبرمة عند الهارس وفقدت الخواص وكنت كالوسواس الخناس  
الذي يوسوس في صدور الناس فغفروا له من الله من الجنة والناس واما  
الذين جتمعوا عنده والذين كانوا يشتغلوا عليه وتمثلوا به يديه منهم العلم الاسرار  
والعلم الاخير بذلوله الانفس والاموال فثبهم الامام الهمام الشيخ شرف الدين  
الطبري شارح الكشف والبيان وهو كالشمس لا يخفى بكل مكان ومنهم الامام الحق  
بهم الدين سعيد شارح الحاشية والعروض اسماعيليه وهو الذي ساربه كره



الركبان ومنهم النوراني فرج من احد الاربعين وصعد من الى الطيب الشيرازي وهاكا لتومين  
تواضعوا عليه ان ايمان ورعا من العلوم في عتب انصب من نجان ومنهم من اصاب القضاة  
نظما الذين عبد الصمد وهو من لا يشق عباده ولا غنى من غير المعترض عباده فم لو الذي  
من هتلم من قلا منة في كل الدنيا في لوانا ذكرهم احتاج الى محملات فيكون تبصيرها  
للعرض طاس وتبصيرها لكانت ناس بها ولا العرس رجال اذا المعنى المتأصل بهم وعرف ان ما هم  
يبليغ قلوبهم فلم يحل حبسا وقولهم فاقبل النصيحة فمحل ايماء المستفيع لم يصح نعتا  
حتى كنا سلطنا من هذا المذبات اما سمعت قول الله تعالى لا تاتوا من الناس بالير فاستولوا  
انفسكم وقول الشاعر لا تنه من خلق وتا في مثله ما عليك اذا فعلت عظيم  
فانت اباعت على هذه الكلمات والاربابا والبعث غما شال هذه الاسرار والخوض  
في الجواب عن نتائج مباح الاخبار قال الشاعر  
وما النفس الا نطفة في قرارها اذا لم تكدر كان صفوا غيرها  
لكن الضرورة الى هذا المقدار عتقني وفي المثل السائر فوات سوار الطيبين في الشاعر  
حكى عنهم دار الاعادي وداوا بالجنون من الجنون  
ثم اني استغفر الله العظيم الذي لا اله الا هو الحي القيوم غفرا الذنوب شارب الصوب  
والله اقرب واخلف بالله العتيم ان لغاضي بعض الدين ما كان معتقدا في والدي  
الذي عرض به في الجواب بل كان معظما له تعالى لا ينطق حصورا وعيشة وحاشا ان اعتقد  
ايضا فيه ما تعرضت له في بعض المواضع بل انا معظما له معتقدا ذلك كما بالفضل  
واما ان السامع وكذا الذي كان يصليهم اكثر من ذلك ثم انما يعرف هذا الفضل من انفسه ووه  
والشيطان قد يزين في بين الاحبة والاشق وانما كتبت هذه الكلمات استيقا للفضا  
فلا يظن ظان اني معقوله فانه قد يفتو في الفضل من التعظيم ويعرف هذا من يعرف  
دقائق الفقه ثم انما ارجو منكم ان تتجاوزوا عن جميع ما رتبته في القدم وطعني  
بذلك فلم وان جعلت ممن قال في حقهم وترعنا ما في صدورهم من علل اونا على سرر  
منقابلين والحمد لله رب العالمين بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الذي اطلع انوار القرآن  
فانا راغبين الاكوان واعلم يا اباي ايمان فوالله ان قوا لعم الله ان قوا لعم الله ان قوا  
وصالحا في المكان والصلوة على الرسول المثل عليه واسمى الموحى المبدأ الذي نزلت لتصدق  
قوله وتبين خصله وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا فاقولوا ليس ربه من مثله محمد  
الموحد ببيئات وجمي قلنا حريبا غير ذي عوج وعلى الله اكرام وصلى العظام ما اشتمل  
الكتاب على الخطاب ورتب الاحكام في الابواب بينا الخطاب في كل من ازهار اشجار  
الخطاب في زهاها وورق شتف من بعاوه سلافة كوكوس الدقائق حياها ما كان يقنع  
ما حسب الخطاب بل كان يعتمد في التقاطط النواصير من حيوات الطرافة اذ يعجب عين  
المنظر على عرايب سور القرآن والظلمة في بحر الفكر بدراج سور القرآن فقلت لا لائق  
القدور راغوص في بحر المعاني وطغنت لاقتصاص الغرور عوم في بحر المعاني اذ وقع المحمل  
على اية مع معزل اطار الاغسل والاعالي ومروم ابحار ارباب الفضائل والمعالي كل دفع

في مضار رايه وضبط لآيات ما سمع لدفعه رايه فرائيان قد وقع الخالف والشاير  
والمناقب في النفاخ والتفاخر حتى ان بعضا من سوابق فوسان هذا المبدأ قد نشأ ضلوا  
من سبام التسم والمزبان فما وقعوا في موقف من المواقف ايد ومع واقف في سلوك هذا  
المسلك احدا ثم انما ظفرت على ما جرى بينهم من الرسايل والطلعت على ورد في الكتب  
من تحقيقات الاقايل فالتفت من الفكر من سواد ارقامهم وانفتحت حكمة النظر  
على ما ليس بتأنيج انها مهم كنت ناظر ابر من التامل في تلك الاقوال اذ وقع سوح الدهن  
في عقلا لا لشكال فاخذت حل عقد ها بانامل الافكار واعتبر دررها معيارا لاعتبار  
فرايين ان الاسرار قد خفيت تحت الاستار وان الاجابة ما اعسوها بايدي الافكار  
لما رلت في لياط الفكر لاجل وما زال ذهني من سميت التامل لاني ولعنت اسب انوار  
المقصود قد تلا لانت غنا في البيوت وشهدت بنصب لسان الج والبراهين تشرع  
احقق المرام واخر الكلام في قضايا الله الحرام لاجل ما منه ان لا ازل عن صوب الصواب  
وان لا اسيل من الاجتهاد في فتح هذا الباب سا يلا منه الغوز لا يتصور عن لا يفتقر  
من فهمه من الاختار بنور التحقيق ولا يعسر سنا هذه على الخروج الى مغارج اند  
تجودت بعون الله كتفا كونا الحقائق معينا ولتوضيح نور الدقائق نور مبدنا شمر  
جئت كسوة المقصود مطررة بطرا والحق يراد يكون معرضا لغيره على كل ما لم يخسر  
مورد ما يجري من الاجل عند الطراد في مضار الخطاب وما قاد ولا بعد للاختبار  
بعد اذ المنة كرم بيلام سنج لي في الخطا طرافا شس وذهبي الفا صر متوكلا على  
الصبر المصمود فانه يحقق المقصود بحسن الفضل والجودة فالصلح الكشاف عند نفسه من  
قوله الله تعالى وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا فاقولوا ليس ربه من مثله فتعلق بيسو ربه  
صفة لها اي سورة كايته من مثله والصبر لما نزلت اول بعدنا وبحوز ان تتعلق بقوله  
فالتوا والصبر للعبد استين وحاصله ان المار والجرور اعني من مثله اما ان تتعلق  
بما توافقه طرف لغوا وصفة سورة على لوظفك مستقر واما كلا التقديرين فالصبر  
في مثله ما ما عايد الى ما نزلنا اولا في عبادنا هذه صور رابع حوزا ثلثا ثامنه فصرحا  
ومنه واحدة منه تلوحا حيث سلك سكت عنه وهي ان يكون الطرف متعلقا بفاتوا  
والصبر لما نزلنا ولما كانت علة عدم التجوز خفية استشكل خاتم المحققين عند الملة  
والدين واستعمل من علماء عصر بطريق الاستقنا وهذه عبارته نقلا ها على ما هو عليه  
نير كافير في كلامه يا ولي الهدي ومعاينج الدخا حري اياه تعالى وبياكم والهممنا  
التحقيق وراكم ها انا من نوركم مغفيس ونصونا اكم الهدي على نفس معنن بالقصور  
لا مستخ ذوعر وريش باطلق لسان والحق جنان  
الافل لساكن وادي الحس هنيئاكم في الجنان المخلود  
الحيوات على نيل الما فضا فحق عفاش وانتم وروود  
قد استسم قول صاحب الكشاف اقيسته عليه بحال الا لطف من مثله فتعلق بيسو ربه  
صفة لها اي سورة كايته من مثله والصبر لما نزلنا اول بعدنا وبحوز ان تتعلق بقوله



فاقوا واصبر للعبد حيث جوف في الوجه الاول كون العبد لما نزلنا من تحت حوضه في الوجه  
 الثاني ان يكون له شجر من ما الفرق بين ما يتوالبه من شجره من شجره ما نزلنا وقاتوا  
 من مثله ما نزلنا بسورة هل ثم حكمة خفية او كلمة معنوية او هو حكمة بل هذا مستبعد  
 من مثله فان راى به كسفا الرسة واما طلة الشبهة والافتقار بالحوار بالعلم اجزل الاجر والواجب  
 ثم كتب الحاريري في جوابه كلاما معقبا في غاية التعقيد لا يفهم معناه ولا يفهم احد من معناه  
 رابعا ان ايراد في انشا البيت بيت الكلام وينبغي الحرام واوردنا في ذلك المقصود  
 مع ما كتب في رده فاحتمل المحققين وقال العلامة القنطرازي في شرحه ان ذلك في الجواب ان  
 هذا امر يعجز باعتبار لما في به والذوق بها ههنا ان تعلق من مثله بالانسان يقتضي  
 وجود الخلق ورجوع العجز الى ان يوتي منه بشي ومثل البيت صلى الله عليه وسلم في الشرب به  
 والعربية موجودة كمثل العزرا في القبلعة والغصاة واما اذا كان صفة السورة  
 فاطمحور عنه هو الانشائي بالسورة الموصوفة ولا يقتضي وجودا لمثل بل ربما يقتضي  
 انتقاه حيث يتعلق به امر للتعجز واما صلحا فان قولنا ان من مثله الحاسة انتهى بلامه واقول لا يقتضي  
 وجودا لمثل خلاف قولنا ان بيت من مثله الحاسة انتهى بلامه واقول لا يقتضي ان يكون  
 يقتضي وجودا لمثل ورجوع العجز الى ان يوتي منه بشي بغير منه انه اعجز من مثله القرآن  
 كلاما له اخر ورجع للتعجز الى الانشائي بغير منه ولهذا مثل بقوله ان يشي مثل الحاسة  
 بحيث كان مثل الحاسة كذا ما مر بالانسان بحيث منه على سبيل التعجز واذا كان  
 الامر على هذا النقط فلا شك ان الذوق يحكم بان تعلق من مثله بالانسان يقتضي وجود  
 المثل ورجوع العجز الى ان يوتي منه بشي منه واما اذا جعلنا مثل القرآن كلاما يصدق على كل  
 وبعضه وعلى كل كلام يكون في طبقة البلاغة القرآنية فلا سلم ان الذوق يقتضي ان يكون  
 لهذا الكلي فرد غير القرآن والامر ارجع الى الانشائي بغيره من هذا الكلي على سبيل  
 التعجز ومثل هذا لا يقع كثيرا في محاورات الناس مثلا اذا كان عند رجل ياقوته فتمسك  
 في الصايغ قلما يوجب مثلها نقول في مقام المتصنف من ياتي من مثل هذه الباقية  
 بيا قوته اخرى والناس يجهلون منه انه على ما يوجب فردا من نوعه فيطهر  
 انه على هذا التقدير لا يلزم من تعلق من مثله بقوله قالوا ان يكون مثل هذا القرآن  
 موجودا فلا يجد ورواها المشاكلة المتعسر عليه اعني قوله ايت من مثل الحاسة بحيث  
 فنقول هذا لا يطابق الغرض فان الحاسة انما تتكلى على مجموع الكليات فلا بد ان يكون  
 كذا باخر ايضا وحيد بل هو الحمد ورواها القرآن فان له معنوا كليا فصيد على كل  
 القرآن والخاص به وابعاضا بخاصه الى حد لا يزل عنه البلاغة القرآنية وحدها  
 يكون للغرض منه المفهوم الكلي وهو من انواع الكلام البليغ واقر القرآن امر بالان  
 فردا من هذا النوع فلا يجد وقال في شرح المحققين على المتكلمين في معرض الجواب عن  
 هذا السؤال قلت لانه لا يقتضي ان يكون مثل القرآن في البلاغة ومعلوم ان البلاغة  
 الذوق اذا تعجز انما يكون عن لما في به فكان مثل القرآن ثابسا كلفهم حرجا واعزنا قوامه  
 بسورة بخلاف ما اذا كان وصفا لسورة فان المجوز عنه هو الصورة الموصوفة

باعتبار انتقاه الوصف فان قلت فيمكن العجز باعتبار انتقاه لما فيه قلت اختلا على لا يسبق  
 الى العجز ولا يوجب له مساجر اعتبارات البليغ واستحالة انهم فلا اعتد به انهم كلامه واقول  
 لا يتحقق ان كلامه هاهنا يحمل ليس بخاصة في قصده من كلامه في شرحه لكشاف وجعلت  
 نقول انه اراد بقوله اذا العجز ان يكون عن لما في به ثانيا ان العجز باعتبار لما في به من مثله  
 ان يكون مثل القرآن موجودا ويكون العجز عن الانشائي به بشي ذة الذوق سطفا فهو  
 ممنوع لانه انما يشهد الذوق بغيره من ذلك اذا كان لما في به اعني مثل القرآن كلاما له اخر  
 والتعجز باعتبار الانشائي بغير منه كما قدرناه وان ارادنا بغيره منها ذة الذوق اذا  
 كان لما في به كلاما له اخر فهو مسلم بكونه مراد انما هاهنا ممنوع بل المراد ههنا ان  
 لما في به نوع من انواع الكلام والتعجز راجع اليه باعتبار ان كان فردا اخر منه كما هو  
 في مثالا في قوله صدقنا ان الله فوق علي صاحب كشاف في شرحه على هذا الموضع من  
 كلام كشاف ويجوز ان يتعلق بقاواوا العجز للعبد اما اذا تعلق بسورة صفة لها  
 المثل وللعبد على ما ذكر وهو ظاهر من بيانية او تبحر في قول الاول لان  
 السورة المعروضة مثل المثل على معنى سورة هي مثل المثل في حسن النظم او لان  
 السورة المعروضة بعضا لمثل المعروض فالاول ابلغ ولا يحمل على الاستدلال على غير التبعية  
 او اياها فانها ايضا يرجع الى الله على ما مر في حديث الفاضل رحمه الله تعالى وايضا  
 على الثاني واما اذا تعلق الامر من استقامة العجز للعبد لانه لا بد من اذ لم يمت  
 قبله فتدبره رجوع الى الاول ولان البيانية استغنى عن سبيل التعجز وانما الله تعالى  
 فلا يمكن تعجزه بالامر ولا بتعريض اذا الفعل يكون واقعا كما في قوله اخذت من  
 المال وانبأ البعض لا معزولة بالانسان بالهضفتين لا يتبدل ومثل السورة والسورة  
 نوسر ان جعل متعجا لا يجلح ان مستند اوجه فتعجز ان يرجع العجز الى العبد وذلك  
 لان المعجز في سبيل اوجه العمل لهذا المعجز او المادي او لغايها ووجهه ملتبس بها  
 ولا يبعث واحد منهما هذا لو لم يكن العلامة وقد كفت به ان البهات انما هي التي علامه  
 واقول حاصل كلامه بطريق السير والانتظام حكم بتعيين من لا يتبدل ان سبيل  
 به العمل لا يصح هاهنا الا للعبد فتعجز ان يكون عابدا لله ولا ينبغي ان قوله  
 ولا بتعريض اذا الفعل جديده واقعا عليه الى اخره يحمل تأملا اذ وقوع الفعل عليه لا يلزم  
 ان يكون بطريق الاضالة لم يلزم ان يكون بطريق النعمة مثل ان يكون بقرائه لمسا  
 جوزا ان يكون في المعني معقودا تحتها كقررت في اخذت من الدراهم انه اخذت  
 بعض الدراهم لم لا يجوز ان يكون بقرائه المعقول فكانه قال بسورة بعض  
 منها فانزلنا فتكون التبعية فيه المستفادة من من ملحوظة على وجهه ايدلية ويكون  
 الفعل واقعا عليه فيكون في خبر الباء وان لم يكن تعدد الباء عليه وقد حمل في التابعية  
 ما لا يحمل في التبعية كما في قوله رب شاه وسئل لا يدل على هذا من دليل على قدر  
 التسليم نقول قوله لان المعجز في ميدان الفعل المبدأ الفاعل الى اخره محل بحث لان  
 التعجز الذي في قوله اوجهه تلتبس بها في منضبطا فان جيت انتليس اكثر من ان



تخص من جهة الكمية ولا يقتضي احد من الحدود من جهة الكيفية ولا يخفى ان يكون مثل القرآن  
مبدأ ما بال سورة من جهة النفس من قبله الذهن السليم والطبع المستقيم على انك لو  
حققت معنى من الابدانية نظير انك ان لم يكن معناه الا ان يتعلق به على وجه اعتبار  
المبدأ بالامر الذي اعتبر له انما حقيقة انما وفقد نفس العلامة المتقاربان كلاهما  
الكشف للورد وقال في انما الرد على ان يكون مثل القرآن مبدأ ما بال لا يشك في سورة  
ليس بعد من كون مثل العبد مبدأ فاعلم انما حقيقة لانه لو فرض وقوعه لا يكون العبد بالاسباب  
بالسورة منه هو مبدأ فاعلم السورة حقيقة لانه لو فرض وقوعه لا يكون العبد بالاسباب  
لذلك السورة مخترعاً له فيكون مبدأ فاعلم حقيقة لانه لو فرض وقوعه لا يكون العبد بالاسباب  
ماد بال السورة الا باعتبار النفس المحيية للشبهة فهو بعد منه غاية العبد بل  
للسببية نسبة فان احدهما بالحقيقة والاخر بالمجاز واين هذا من ذلك ان يكون  
مثل القرآن مبدأ ما بال ليس بعبد في نظر العقل باعتبار النفس تأمل وانظر  
قارن انما مثل الطبيب لا يشك انه جعل من مثله صفة سورة فان كان الضمير للقرآن  
في الليات وان كان للعبد فمن الابدان وهو ظاهر فعل هذا ان يتعلق قوله من مثله  
بقوله فانما فلا يكون الضمير للقرآن فانما يستعمل من كونه للليات والبيان يستعمل  
تقديم مبهم ولا تقديم فتعني ان يكون للاسئلة لفظاً او تعبيراً اي احد روايا لاستواء  
او استحقاق من مثل العبد سورة لان ماد الاستخراج هو العبد لا غير ذلك فحين  
في الوجه الثاني عود الضمير الى العبد لان هذا او متا ليس بواجب ولذلك تسدي  
للسؤال بعض فصل العبد وقال قد استعمل قول صاحب الكشف حيث جاز في الوجه  
في الوجه الاول كون الضمير لما نزلنا بضمير الجاه وظن في الوجه الثاني ان يكون الضمير  
شعري ما الفرق بين فانما سورة كانه من مثله ما نزلنا وقالوا من مثله ما نزلنا  
سورة واجيب بانك اذا خلعت على الفرق بين قولك ما نزلنا بضمير الجاه من البحر  
اي كاي من مثله وبين قولك بيت من البصر بمرجل على الفرق بين الما بين وزا  
عنك لزد والارتياح ثم يقول ان من اذا انقلب بالفعل يكون اما ظرفاً لغوا  
ومن لا يتا او معقوباً به ومن لا يتعويض اذ لا يستقيم ان يكون بياناً لاقتضاه  
ان يكون مستقراً والمقدور خلافة وعلى تقدير ان يكون تعويضاً فمعناه فانما  
ببعض مثل المنزلة سورة وهو ظاهر السطرات وعلى تقدير ان يكون ابتداء لا يكون  
المطلوب بالتحدي لا يتيان بالسورة فقط بل بشرط ان يكون بعض من كلام مثل  
القرآن وهو على تقدير استقامته معزل عن المقصود واقتضا المقام يقتضي  
التحدي على سبيل المكافاة وان القرآن يبلغ في الامحان بحيث لا يوجد لفظه نظير قتيبة  
لذلك فالتحدي اذا بالسورة الموصوفة بكونه من مثله في الامحان هذا احاطاً في اذا  
جعل الضمير لما نزلنا ومن مثله صفة سورة ومن بيانية فلا يكون الما بين به مستوطناً  
بذلك السراج لان الليات والمبين كشي واحد فله تعاضد في جنبه والوجه من الاوقات  
وبعض قول المصنف في سورة الفرقان ان نزل به مفارقة وتجزئة في انما ببعض تلك

(القرآن)

اقتضات في قوله شيء مني ادخل في الامحان وانور المحجة من ان نزل جملة واحدة ومثال  
لهم جنوا مثل هذا القرآن في فصاحتهم مع بعد ما بين طرفيه اي طوله انتهى **واقول**  
هذا الكلام مع طوله ذيله قاص من اقامة المرام كما لا يخفى على من له بالفتون اذ في الما  
فلا عيباً ان سر بعض ما فيه **فقول** قوله وعلى تقدير ان يكون تعويضاً فمعناه فانما  
ببعض مثل المنزلة سورة وهو ظاهر السطرات وعلى تقدير ان يكون ابتداء لا يكون  
مقدور حيث غير النظم يتقدم معنى من على قوله سورة وهذا اعتداد بلا ضرر  
وقوله فانما سورة بعض المنزلة على ما هو النظم القرآني فهو في غاية الصحة والمثانة  
وجدير به ان يكون قولنا بعض مثل المنزلة مدحاً فيكون معتمداً للفعل على ما حققناه  
سابقاً حيث قررنا على كلام صاحبه انكشافاً يرجع وتأمل **قوله** وعلى تقدير ان  
يكون انما لا يكون المطلوب بالتحدي لا يتيان بالسورة فقط بل بشرط ان يكون بعض من  
كلام مثل القرآن في غير نظره لا يتيان من الما لا يقتضي ان يكون من كلام مثل القرآن  
يكون الما بين جزمه بل يقتضي ان يكون من نوع من الكلام عابياً في البلاغة الى حيث  
انتهى به البلاغة القرآنية والمما بين يكون فرداً من افراد وهو مسمى انما موقع في هذه  
الاية جعل الما بين كلاله اجر الاكليم له افراد كما فصلناه سابقاً في مثله لا يوافق  
حيث اردنا الكلام على العلامة الفتاوى في الاكليم الضالطين تأمل وتذبر **فقد**  
يجب بوجوه اخرى غاية الضعف ومنها في القريب اوردها العلامة الفتاوى في  
شرح الكشف من ما في راي ان نقلها على ما عليه استيعاباً لا لا قول وتكون  
المت في هذه الاية زيادة بصيرة الاولى ناعاً انقلق بغا فاني لا يستد  
ومع اذ لا يبين وبين ولا سبيل الى الحصص لانه لا معنى لا يتيان البعض ولا محال  
لتقدير اليا مع من كيف وقد ذكرنا في به صريحاً وهو السورة واذا كانت  
من لا يتيان تعني كون الضمير للعبد لانه المستند للاتيان لا مثل القرآن وفيه نظر  
لان المبدأ الذي يقتضيه من الابدانية ليس الفاعل حتى يخصص مبدأ الايات  
بالكلام في المنزلة على انك اذا تأملت فانتكلم ليس مبدأ لا يتيان بكلام غير بل الكلام  
نفسه بل معناه انه متصل الامر الذي اعتبر كماله اشد حقيقة او توهم كالمسورة  
للمفرد والقرآن لا يتيان سورة منه الثاني انه اذا كان الضمير لما نزلنا ومن  
صلة فانما كان المعني فانما من منزلة مثله سورة فكان مثله ذلك المنزلة بمبدأ  
المنزل هو المطلوب لانه مثله سورة واحدة سورة مثل هذا هو ان المقصود  
خلافة كما نطق به الا في الاخر وفيه نظر لان اضافة الما بين الى المنزلة لا يقتضي ان  
يجزى موصوفه من لا لا في انما اذ حصل سورة لم يكن المعني سورة من منزلة مثل  
القرآن بل من كلام وكيف يتوهم ذلك والمقصود تعجيز من ان ياتوا من عند  
انفسهم بكلام من مثل الكلام ولوسم فانما ادها من خلافة المقصود غير بين ولا مبين  
الثالث انما كانت صلة فانما كان المعني فانما من عند الما بين لا يتيان من  
ويزيد بآية اي من عنده ولا يصح ان ياتوا من عند مثل القرآن بخلاف مثل العبد



وهذا ايضا من انفسه انتمى وقد اصبحت كل الكلام في فناء بيت الله الحرام ما اذا  
فيه معنى ان ينضم الحرام فاقولوا بالله التوفيق وبالله اذ قد اتفقنا في الاية الكريمة  
ما انزلت الا للتخدي وحقيقته التخدي هو طلب الخلل من لا يتدبر على الايمان به  
فاذا قال المتخدي انتم يا بسورة بدون قوله من مثل كل احد منهم منه انه يطلب من  
مثل القرآن ما يصدق عليه انتم مثل القرآن بماي قد ركان بسورة او اقل منه او  
اكثر واذا اراد المتخدي ان يجمع بين قوله بسورة وبين قوله من مثله في الكلام ان  
يقدم من مثله ويؤخر بسورة ويقول فاننا من مثله بسورة حتى يتعلم الامر  
بالاشارة من الخلل ولا يطرق الخيول وكان يجب لو انكفي بذلك ان المقصود حاصلا  
والكلام مغيبا لكن يتوخى بيان قد لا في بدخال بسورة فيكون من قبيل التخصيص  
بعد التعظيم في الكلام والتبيين بعد الابهام في المقام وهذا الاسلوب مما يعتني  
به البليغ وما اذا قال فاننا بسورة من مثله على ان يكون من مثله متعلقا بما تواتر  
يكون في الكلام خشوا او ذلك لانه لما قال بسورة عرف ان المثل هو الما في هذه فذكر  
من مثله على ان يكون متعلقا بما تواتر ويكون خشوا وكلام الله تعالى من هذا  
فلهذا حكم الله وصف للسورة وتلخيص الكلام ان المتخدي بمثل هذه العبارة  
يقع على اربعة اساليب الاول تعين الما في به وقطع الثاني تعين الما في به فقط  
الثالث الجمع بينهما على ان يكون الما في به مقدما والما في به موقرا الرابع العكس  
والاخير على من له بصيرة في تفهين احكام ان الاساليب الثلاثة الاول مقبولة  
عند العلماء والآخر مردود ولا يسمي ذكر الما في به خشوا هذا ان جعل الما في به في يوم  
المثل واما اذا كان الما في به مكانا او شخصا او شيئا اخر فلا يدل على التخدي فذكر  
يعني قد اوضح واوضح ولذلك جواز العلامة صاحب التفسير ان يكون من مثله  
متعلقا بما تواتر حيث كان الضمير راجعا الى عينا او لمصلحة انه اذا جعل المثل الما في  
به في ذا الرفع الجمع بين الما في به والما في به فلا بد من تقديم الما في به على الما في  
به ولا يكون الكلام تركيبا واذا كان الما في به شيئا اخر فالتقدير والتأخير سواء  
ويؤيد هذا المعنى ما افاده المحققون في مثل قول القائل عند خروجه من بيتان  
المطالع اكلت من بيتانك من العسل اذ لو قال اكلت من العسل من بيتانك يكون  
الكلام تركيبا على انه لما قال اكلت من العسل عسله اكل من بيتانك فتولد من بيتانك  
يبقى لغوا بعد ان لم يكن معلوما ولكن يغني الابهام في الماكول منه فلما قال من العسل  
وقع الابهام هذا وان لم يكن مثالا لما نحن فيه فذكره نظرا اذا قلنا فيه فافسر  
بالمطلوب الذي نحن بصدده لا يقال فعل هذا جعله وصفا ايضا لغوا بنا على ان  
التخدي يدل عليه لاننا نقول بلا شك ان التخدي يدل على ان السورة الما في به هي  
السورة الما في به ايضا فاذا قيل من مثله مقدما كان فيه ايهام واجمال من حيث المقدار  
فاذا قيل بسورة لا يبيد الا تعين المقدار الابهام اذ بعد ان افهم الما في به من حسن  
الكلام فيحصل دلالة التبيين فلا يلاحظ قوله بسورة الامن حيث ان بسورة تفصيل

لجملته فلا يكون في الكلام امر مستغن عنه واما اذا قيل موقرا فان جعلته وصفا  
للسورة فقد جعلت ما كان معنويا كسب في منظوق في الكلام بسننه وهذا  
في باب التعبد اذا كان لغايدة فلا ينكر كما في قوله امر لداير ومثاله واما اذا  
جعلته متعلقا ببيان فدلالة السبب باقية على حالها اذ هي مقدمة على التصريح  
بالمماثلة ثم خرجت بذكر المماثلة فكانت فاننا بسورة من مثله من مثل من  
على ان يكون الاول وصفا والثاني ظرفا لغوا ويوصف في الكلام بلا شبهة فان  
قلت فما الغايدة اذا جعلناه وصفا للصورة قلت الغايدة جديدة وهي التخدي  
بمقتضى التعيين فانه ليس الاوصاف المماثلة وعند ملاحظة مقتضى التعيين اعني المماثلة  
نحصل الاستعمال الى ان القرآن محض والحاصل ان الغرض من بيان الوصف تحقيق  
مناط عليه كون القرآن معجزا حتى يتأملوا في النظر الاعتبار في عوامهم فيه من  
الريب والانكار وهذا ما سيجي في الحاشية والظاهر والمخرج من الاصل النظر بعين الانصاف  
والعقب عن العناد والاعتصاف فكيف يري ان الغرض فيه تحقيق وان المتكلم اليه  
للتحقق والله المستعان وعليه التكلان وبالله التوفيق تمت الرسالة والحمد لله رب  
العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين ومن مجموع **باب الفحاح**  
فايد كما اننا لو اوتينا الكلمة بغير المضي لغوا عنه يفعل بكسر العين لغوا عنه  
وتسقط الواو في المضارع مثالا للفظ بعد ومعنى من وعد ومعنى من وعدا والتقدير  
يضع وسع من وضع وسع فالاصل بالكل بالواو فحذف ونفخت همزة الفعل  
لحذف ادخرا في الحلق لتقبل الجرح في غير مكسورة تقدير او معنى قول  
الزمخشري وسقطت في عينه مكسورة من مضارع فعل او فعل الغنا او تقدير  
واختلغوا في حلق حذف الواو بين الواو وبين اليا والكسرة فعل للمكوفين  
بالفرق بين المتخدي تخديت فيه لشغله وبين الملازم في عينه لغفته وهو  
ضعيف فقد حذفت في الملازم في وكف بكف وونما لذابليهم وعنده البسوت  
بالفعل وحذف الواو دون اليا لان اليا تحذف لانه على معنى والكسرة  
لا يثبت حذفها كغير حقة فتعني حذف الواو فنغض المكوفين ذلك باوعد  
فقد ثبتت الواو وقال ابن مالك الحذف اذا كانت اليا مفتوحة وهذه مضومة  
فصل لانت عدلت الحذف بالتحقة والفتحة انقل من الفتحة قال ابن النحاس المصوب  
ان هذه وقعت بين هضنة وكسرة واصله يا وعد لا ندمن اوعد **ومن**  
**روس لسيل ونخلة طلاب الوصال** للشيخ محيي الدين النواوي رضي الله تعالى  
عنه سئل ابن مالك رحمه الله تعالى عن وسواس هو مصدر مضارع انه ذو  
مقدرة اوموصفة محضنة للمبالغة فاجاب الفعل الموزون بفعل خبر بان  
صحيح كمدح وسر هف وهو الاصل والسا في وهو الثاني وهو التكرار وعدم  
وهو موزون لاداء السلامة من التكرار ولان اكثر فيهم معناه بسقوط ثالثة  
كشيخ الما معني شخ وتكلفت الشتي بمعنى كنه وكبكه بمعنى كبه وضر منه بمعنى

سئل ابن مالك عن  
وسواس







في تعليقه على كتاب سيبويه  
فليس يفتني وفي الناس مفتوح  
صد يقر اذا عيني على صد يفتني

**واشد غمرة**

وليس المواقفي يزدخبا **بها** فان لها اصعاف ما كان اصلا  
ولا فعل التفتيش بل ايضا يشبه بالفعل وخصوصا بفعل التعجب فجاز ان تلحقه النون  
المذكورة في الحديث كما لحقت اسم الفاعل في الايات المذكورة هذا الجود ما يقال  
في هذا اللفظ عند كونه محورا ان يكون اخوف لي وابدلت اللام نونا كما في بعض مكان  
لعل وفي زمن جمعي رقت وهو لغز الطويل **اما** الكلام من جهة المعنى فانه وجوه  
الظهور هاتون اخوف اضل التفتيش صيغ من فعل المفعول كقولهم اسئل من ذات  
التعجب وان رهي من ذلك واعني ما جئت واخوف ما اخافه على امي الائمة المضطربون  
اذ المراد ان المعبر عنه بذلك شغل وعنى وزهى اكثر من شغل غيره وعما به وزهره  
وكذا اخوف ما اخاف اي الاشياء التي اخاف على امي اخفا فان يخاف الائمة المضطربون  
لمعنى الحديث غير الدجال اخوف مخوف في عليكم في ذلك المصنف الي تفتيشها اخوف  
محمودة بالنون كما تقول ويخجل ان يكون اخوف خلا مستندا الي واد من غير وعاء  
على غير الدجال لان من جملة ما يتخلوه غير الدجال الائمة المضطربون وهم من يعقل  
تغلبوا فجي بالواو ثم اخري عنها بالضة وحذفت كقولها

فيا ليت الاطبا كان حولي وكان مع الاطبا الاساء

وتقولها دارجي ومه عاسريعا رجل الضيف منهم فاحتل

واسال عني اهل الناس شيبوا واسال عني اذا الناس ترك

ارادوا خفف الوافوا وبقي الامة وكذلك اراد الاخر اخلوا ونزلوا في الوافوا  
شسكن اللام من اجل ونزل للوقوف هذا ما تيسر فيه والله تعالى اعلم والمجدي لله رب  
العالين **وبل** ايضا يجوز صرفه ليس في قولهم يراي من قبلنا سجع وهو في الاصل  
عبارة عن الاصيل ويطلق على الاكامر وعلى الامير وقيل ان اريد به الاثر فهو مغلوب  
رئيس وسبل ايضا من قولهم صلى الله عليه وسلم الا جاك من يوم الغنيمة شجاع اقرع  
فاجاب فاعل جاك الكافر وكثر مبتدأ واقرع خبره ولا يعلم حاله لان الجملة الاستدراج  
المستندة على صحتها قبل بفتح حاء واخرها نونا واكثر وقد جردت عنه في قوله  
تعالى اهبطوا بعضكم لبعض عدو وما ارسلنا قبلك من المرسلين الا انهم لما خلوت  
الاعظام يقولوا العرب رجع قوره على يديه وكلمته فوه الي في وقال الشاعر

وشركه ساري القطا الكس رعد ما شرب فزنا احبا رها متصل

ومثله ولولا حشرا اهيل ما بعامر الى جعفر سر له لم مسرف

ويجوز جعل كثر فاعل جاك وشجاع خبر مبتدأ محذوف والجملة هي موضع ما لا يمتجا وهو  
شجاع او مسورة شجاع ولا يبعد فيه لان فيه حذف المبتدأ والواو اذا الاهتمام بمعرفة  
الواو اقل من الاهتمام بالاعمال المقتضية مبتدأ وقع جواب شرط وقد حذف فاعلا في قوله

هل يجوز صرفه ليس

الاجاز كثره الوافوا

الى لا تشعروا بغيره **بها** حتى ومن يصب الخمار لغيره

اي قموه بغيره فذلك الشاعر في الرمن من الواو **وبل** قال ابن مالك لا يبع في قرائت وزيد  
الحكم بلفظ من ير على فاعل ضم لان لعا مل فيه موالعا مل في المعطوف عليه وقم ونحوه من  
اضال لا يزل يعل في غير ضمير المخاطب فيعمل او وقع في ذلك على ان زيدا مرفوع بفعل دل عليه  
ثم انت وليقم زيد وعليه يعمل قوله تعالى سكن انت وزوجك الجنة واليه اشر سيبويه  
يعزله يقال دخلوا واخرجهم واذا قالوا دخلوا او لم واخرجهم لان ادخل لا يبع لستنا  
الي اوكم واخرجكم وذكر ان عيسى بن عمر اجاز ذلك وهو نظير ليكن زيد خا رج يعني ان  
اوكم واخرجكم مرفوع بفعل مضمر دل عليه ادخلوا كما ان ضا وعامر مرفوع بفعل دل عليه  
ليكن **وبل** قال ابن مالك رحمه الله تعالى نسبة الحال الى المضاف اليه على اوجه  
وجه يجوز اجماعا اذا كان المضاف معدرا او صفة عاملة كما يجنب فيكم زيد سرعا  
وان زيد سرعا رابعم ومثليها ثابت فختلف فيه اذا كان المضاف بعض المضاف اليه  
او بغيره فمضمر كقولها

كان يدي حريبا به مضمنا بيا من يصب الخمار لغيره

وسه قوله تعالى ونزل عينا في صدورهم من عمل اخوانا وقد صرح عن ابي الحسن الاخفش  
فيما في ابن الخطاب قال ملها على قول الشاعر

غمرا سوف على زمن يفتني بالهم والحزن

قال لا يبع ان يكون له عامل للفتني واذا لم يكن له عامل للفتني فاما ان يكون مبتدأ واما  
ان يكون خبرا ولا يصح ان يكون مبتدأ لانه لا خبر له لان الخبر اما ان يكون ثانيا او محذوفا  
والثابت لا يستقيم لانه اما على زمن واما يتقضي كلاهما مقتضى المعنى وايضا  
فانك اذا جعلته مبتدأ لم يكن بد من ان تقدر قبله موصوفا واذا قدرت قبله  
موصوفا لم يكن بد من ان يكون خبر له وغير هذا هنا ليست له وانما هي لزمن لا ترى  
انك لو قلت رجل غير كبري لكان في غيرك ضمير ياء على رجل ولو قلت رجل غير ضاسف  
على امرأة لم يرب لم يستفهم لان خبرها هنا لما جعلته في المعنى المارة خرج على ان  
يكون صفة لما قبله ولو قلت رجل غير متا سف عليه مربي جان لانها في المعنى الضمير  
والضمير ياء على المستند فاستقام فتعين ان لا يكون مبتدأ لذلك وان جعل الخبر محذوفا  
لم يستفهم لا من احد ما انا فاطعون يعني الاحتياج اليه والاخر ان لا يربية تشعروا  
به ومن شرط صفة حذف الخبر وجود الصفة وان جعل خبر مبتدأ لم يستفهم لا من واحد  
انا فاطعون يعني الاحتياج اليه الثاني ان حذف المبتدأ مشروط بالقرينة ولا قرينة  
الثالث انك اذا جعلته خبر مبتدأ لم يكن بد من ضمير يعود منه الى المبتدأ لانه في معنى  
مغاير ولا ضمير يعود على ما تقتضيه مبتدأ ولا يبع ان يكون خبرا فتعين اشكال اعرا به

واولي ما يقال لاقوع المظهر موضع المضمير لما حذف المبتدأ من اول الكلام وكان  
التقدير بر من يتقضي بالهم والحزن من متا سف عليه فلما حذف المبتدأ من قرينة تشعروا  
بدان في به ظاهره ان كان المضمير قد رتب العبار فيه تذكر وهو وجه حسن ولا يبعد في

نسبة الحال الى المضاف  
على اوجه







باسم الله الرحمن الرحيم وبه تعينى قلت من خط الحافظ علم الدين ابي رافع شيخنا  
 وسيد الامام العالم العلامة القدوة الحافظ الميرزا محمد باقر الخراساني  
 جرح الامم معني الفرق علامة الهدى نرجات القرآن حسنة الزمان عمن الحفا خط  
 فارس الطعاني والاعطاء في الشريعة ذوا الفنون البردية ناصر المستفي مع البديهة  
 تقى الدين ابو عباس احمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن ابي القاسم محمد  
 ابن تيمية الحراني ادام الله بركته ورفع حرمته المودعة الذي علم القرآن خلق الانسان  
 عليه النيات فاستمد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له الباهر المبرهان واشتهر  
 انه محمد صلى الله عليه وسلم عبده ورسوله المبعوث الى الانس والجان صلى الله عليه  
 وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا رضي الرحمن **باب** وفنك الله تعالى  
 عن معنى حرف لو وكيف يخرج قول عمر رضي الله تعالى عنه نعم السبع مذهب يوم يخاف الله  
 لم يقصده على معناها المعروف وذكر ان الناس يضطربون في ذلك فاضت الجواب  
 اقتضا او اوجب ان اكتب في ذلك ما حضر في الساعة مع بعد عهدي بما يلزمها قال الناس  
 في ذلك وان ليس يضر في الساعة ما ارجع في ذلك فاقول والله الهادي الى صراط الجواب  
 من شئ على مقدار ما شئت احد هان حرف لو المسئلة عنها من ادوات الشروط ان الشرط  
 يقتضي جلين تسمى احدهما شرطا والاخرى جزا وجوبا وبما سأل الجرح وسمي  
 ايضا **باب** وفيما للشرط الادوات ادوات الشرط وادوات الجزا والعلم عند كل ضرر  
 لو كان له عقل ولم يلغه العرب والاستحسان على ذلك كثر من ان يصح كقوله تعالى ولو انهم  
 قالوا سمعنا واطعنا واسمع وانظر بالحق خير لغيرهم ولو انهم دخلوا انفسهم جاؤا  
 فاستغفروا الله واستغفر لهم الرسول لوجدوا الله توابا رحاما ولو علم الله بهم خيرا  
 لا سمعهم ولو اسمعهم لوقلوا لهم معرضون ولوردوا العادوا الما يسمونه لو شئ عليكم  
 ما زادوكم الا خيالا ولو كانوا يؤمنون بالله والنبى وما نزل اليهم ما اتخن وهم اوليا الثانية  
 ان هذا الذي تسميه الحاجة شرطا هو في المعنى سبب لوجود الجزا وهو الذي تسميه  
 العقبة علة ومقتضيا وموجبا ويخوذ تلك الشرط اللغظي سبب معنوي يقتضي هذا  
 فانه موضع غلط فيه كثير من تكلم في الاصول والعقبة وذلك ان الشرط في عرف  
 الفقهاء ومن يجري مجراهم من اهل الكلام والاصول وغيرهم هو ما يتوقف تاتر السبب  
 عليه بعد وجود السبب وعلامة انه بلز من عدمه عدم الشرط والبلز من  
 وجوده وجود الشرط ثم هو ينقسم الى ما عرف كونه شرطا بالشئ كقولهم الطهارة  
 والاستقبال واللباس شرطا لصحة الصلاة والعقل والبلوغ كما يتوقف صحة الصلاة  
 على الطهارة والتساقط واستقبال القبلة وان كانت الطهارة واللباس امر خارجا  
 عن حقيقة الصلاة وهذا يعرفون بين الشرط والركن بان الركن جزء من حقيقة  
 العبادة والعقد كالركوع والسجود والايحباب والقبول وبان الشرط خارج  
 عنه فان الطهارة بلز من عدمه عدم صحة الصلاة ولا يلزم من وجودها وجود  
 الصلاة وتختلف الشروط في الاحكام باختلافها كما يقولون في باب الجمعة منها ما هو

رسالة في معنى لو  
 لابن تيمية الحراني

واقوم

شرط

شرط الوجوب بنفسه ومنها ما هو شرط الوجوب بغيره ومنها ما هو شرط للاجزاء  
 دون الصحة ومنها ما هو شرط للصحة وكلام الفقهاء في الشروط كثير جدا لكن  
 الفرق بين السبب والشرط وعدم المانع اما يتم على قول من يجوز تخصيص العلة  
 منهم واما من لا يسمي علة الا ما استلزم من الحق ولزم من وجودها وجوده على  
 كل حال فيما ولا يجعلون الشرط وصفا للمانع من جعل اجزا العلة **باب** ما يجب كونه  
 شرطا بالعقل وان دل عليه دلالة اخرى كقولهم الحاجة شرط في العلم والارادة  
 والسمع والبصر والكلام والعلم شرط في الارادة ويخوذ ذلك وكذلك جميع صفات  
 الاجسام وطبائعها شروط تنف باله عقل والنجارب وغير ذلك وقد يسمى هذه  
 شروطا عقلية والاولى شروطا شرعية وقد يكون من هذه الشروط ما يعرف  
 اشترطه بالعرف ومنه ما يعرف باللغة كما يعلم ان شرط المفعول وجود فاعله وان  
 لم يكن شرط الفاعل وجود مفعوله فيلزم من وجود المفعول المنسوب وجود فاعله  
 ولا يتكلس بل يلزم من وجود اسم منصوب وانخفض وجود فاعله مرفوع ولا  
 يلزم من وجود المرفوع المنسوب وانخفض اذ الاسم المرفوع مظهر او مضمرا  
 لا بد منه في كل كلام عربي سواء كانت الجملة اسمية او فعلية فقد تبين ان لفظ الشرط  
 في هذا الاصطلاح يدل على عدم الشرط وطاعا لم يخلفه شرط اخر ولا يدل ثبوته  
 من حيث هو شرط على ثبوت الشرط واما الشرط في الاصطلاح الذي يتكلم به في باب  
 ادوات الشرط للفظية سواء كان المتكلم نحو يا اوتقها وما يتبعه من متكلم واصوب  
 ويخوذ ذلك فانه وجود الشرط يدل على وجود الشرط الذي هو الجزا او الجواب وعدم  
 الشرط يدل على عدم الشرط وسبب على ان عدم العلة هل يقتضي عدم المفعول  
 فيه خلاف وتفصيل قد اوردنا في الحاشية لو فرض عدمه لكان مع هذا عدم لبعض  
 الله لا تترك المعصية له قد يكون تخوفا منه وقد يكون لامرا خيرا اما الزاخرة الطمخ  
 او احلال الله او الحيا منه وعدم مقتضى لها كما يقال لسبب زنا نيتي رجها سينتفي  
 ان كان لا يحسن ان يعصى الله فقد خيرا عنه ان عدم خوفه لو فرض وجوده لكان مستلزما  
 لعدم معصية الله تعالى لان هذا عدم مصنف الى امور اخرها ما عدم مقتضى او  
 وجود مانع مع ان هذا الخوف حاصل وهذا المعنى يعرف من الكلام كل امر صحيح الفطرة  
 لكن لما وقع بعض المواضع اللفظية والعقلية نزع توسيع ما في التفسير واساقى العزم  
 اقتضى ذلك خللا اذا ثبت على تلك القواعد المحتاجة الي تعميم فاذا كان للانسان فيه  
 صحيح رد الاشياء الى اصولها وفقر النظر على معقولها وبين حكم تلك القواعد وما وقع  
 فيه من تجوز او توسع فان الاطاعة في الحد ووالصواب بطر من يرومنا الاشكال  
 احد كلام بعض النماة **باب** ان المنع بعد لو مثبت والمثبت بعد هاء معني وان جواب  
 لو مثبت ابدأ وجواب لو ثابت ابدأ وان لو حرف جين منع به الشئ لا يمنع فيه  
 ولو حرف يدل على امتناع الشئ لوجوده غير مطلقا فان وجوده في القابرات فرف  
 بهنا لكان الامر قريبا واما ان يدعي ان هذا مقتضى الحرف ايا فليس كذلك

في



بل الآخر كما ذكرناه من ان لو عرف شرط يدل على انتفاء الشرط فان كان الشرط ثانيا فمضى  
 لو محضه وان كان الشرط علة فمضى لولا ولو لم يمتدح على انتفاء هذا العدم ثبوت  
 نفسه فمضى فان هذا الشرط العدمي مستلزم لغيره ان وجودا وان عدمه وان  
 هذا العدم متلف وان كان عدمه بين شيئين سببا في امر فمضى بكون وجوده سببا في عدمه  
 وقد يكون وجوده ايضا سببا في وجوده بان يكون الشرط لازما لوجوده والمطلوب لعل هو  
 والحكم ثبوت مع العلة المحضه ومع انتفاء وجوده عدمه او كذا وان ثبت ان مفهوما  
 اللازم لها انتفاء الشرط وان لم يمتدح لغيره لعل من لا يلزم من لازما وانما يلزم بالمرزوم من  
 الفعل والعادة العلية وعظمت على ما ذكر من الجزاء وقد يدل حياثا على ثبوته اما بالاجاز  
 المفزوع بعرضه او بالاستدراك فمضى اللفظ حقيقة في القول المشترك اقرب  
 للغير من مع ان هذا ان قاله قابل كان شتا في الجملة فان انقاس ما لا يتحقق في  
 كثير من معاني في الفروع هل هي مقولة بالاشتراك وبانواعها او بالتحقيقة والجازوا انها  
 التي يحسن بغيره بطلانه ظن ظان ان ظن ان لا معنى للوا لادام الجرم ان الشرط وان  
 هذا ليس مستقيم البتة والله تعالى اعلم **الكلام على سبلة الاستغناء** للشيخ كمال  
 الدين بن الهمام رحمه الله تعالى بسم الله الرحمن الرحيم وما توفيقي الا بالله والعلة والسلام  
 على سيدنا محمد سرف المصلين وعلى آله وصحبه اجمعين وبعد هذه المقدمة في شرح حقيقة  
 الاستغناء والتفريق بين ادواته على حسب ما التقه من بعض الاخوان والله تعالى  
 المستعان وعليه التكلان ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وفيه فصول الاول في  
 تفسير العلم ان حقيقة الاستغناء انه طلب المتكلم من مخاطبه ان يحصل في ذهنه ما لم يكن  
 حاصله عنده مما سأل عنه وقال بعض الفضلاء ينبغي ان يكون المطلوب يحصل ذلك في  
 ذهن اعم من المتكلم وغيره كما ان حقيقة الاستغناء الذي هو طلب الغير هو استزاعه من ان  
 يكون المطلوب له مما المتكلم وغيره ولهذا نقول استغنى عن الغلان كما نقول استغنى عن الغير  
 وفي التفسير فاستغنى عن الله واستغنى عن الرسول فكون فائدة الاستغناء لغيره  
 ان سألنا الجيب الجواب فليس من جهة فليس من جهة فقلت لوجه لم يطبق العلم على  
 ان ما ورد منه في كلامه سبحانه من قوله في معنى آخر غير الاستغناء ولو كان على ما ذكر  
 لم يخل جملة على الظاهر ولو كان المراد منه انه يجب لبعض مخاطبين فيعلم التواضع من  
 لم يكن ما عليه فان قيل فما سبب التفريق بين طلب المعرفة مثلا وطلب الاستغناء فقلت  
 لا نسب ان المعرفة لغيره كما يقع في العادة كما يطلب ذلك لنفسه وما طلبه لغيره ان  
 بهما الفتح المطلوب مع كون الطالب سالما فهو وان كان ممكنا لا ندبره على ما جاء في  
 ارادته فالباقى المتكلم اذا كان سالما كان سببا من طلبه في غير تفهيم غير ان يفهم هو  
 فقلت لم يتصرف ارادة الواضع الى ذلك المقصد لعدم جهة اليه فالباقى **الفصل**  
**الثاني** في تفسير المطلوب باداة الاستغناء وتقسيم الاداة باعتبار العلم المطلوب  
 حصوله في الذهن اما تصور وتصديق وذلك لانه اما ان يطلب حكما شيا وان ثبت  
 وهو التصديق او لا وهو التصور والادوات بالاسم اليه ثلاثة انتم مختص بطلب

التصور

التصور وهوام المتصلة وجميع اسما الاستغناء ومختص بطلب التصديق وهوام المنقطعة  
 وهل مشترك بينهما وهوام المستمرة التي لم تستعمل مع ام المتصلة تقول في طلب التصور  
 ازيد الخارج فان المطلوب تعيين الفاعل لا نفس النسبة وفي طلب التصديق اخرج زيد  
 كذا مثلا والظاهر انه محتمل لئلا يكون المتكلم شاكا في حصول النسبة ومحملا لطلب  
 تصور النسبة وبما ان ذلك ان المتكلم اذا شك في الواقع من زيد هو جرح او دخول لعله  
 في السؤال طرق اخرجها اخرج زيد ام دخل او جرحا بيا لتعيين يحصل مراده بالتحصيل  
 عليه وانما نية اخرج زيد وانما دخل زيد فانه يجب في كل منهما بغيره وبلا يحصل  
 له مراده وانما اذا اوجب بغيره علم ثبوت تمام لعمته وثبوت ما ليس لعمته وتخصيصه ان  
 تصديق المذكور يقتضي كذب غير وبالعكس وعرض لبايل حاصل على كل تقدير وغاية  
 ما يلحقها من الطرفين الطريقة ان السامع لا يعلم هذا السؤال من رد بين نسبتين  
 او بين حصول نسبة وعدمها وهذا امر خارج عما نحن فيه وليس من الاوجه التي محتمل  
 هذا الكلام ان يكون المراد بالاستغناء طلب تعيين المسند اليه وذلك بان يكون الظاهر  
 عالما بوجوه الفعل ولكن جعل عين الفاعل فانه لو اراد ذلك لم يول ادلة الاستغناء الى  
 ما هوام محصولة وهو الفعل وبغيره ما هو شاك فيه وهو الفاعل وانما كانا في  
 ان يعكس الامر فيقول ازيد اخرج ويلى هذا فاذا قيل ازيد اخرج احتل هذا الكلام ما  
 اخبره ذلك المثال واحتل مع ذلك وجها اخر وهو اسوال عن المسند اليه ويكون  
 الجمل على هذا التقدير الاخر اسمية لفعلية وعلى تقدير ان السؤال عن المسند فعلية  
 للاسمية وانما انما الاسم حينئذ يفعل بخلاف على شريطة التفسير وعلى تقدير  
 انه على النسبة محتمل للاسمية والفعلية والارجح لفعلية لان طلب المعرفة للفصل  
 اخر يعني به اولى والتفريق بين جزمون برهان الفعلية في هذا المثال ونحوه مطلقا  
 بناء على ما ذكرنا من اولوية المعرفة بالجهل الفعلية والتصور ما ذكرنا من ثبوت قامة قرينة  
 ناصية على ان السؤال عن المسند اليه لغيت الاسمية او من المسند تعيين الفعلية  
 والا فالا لاسمية لا سيما لوجوه الفعلية كما ذكرنا واعمال الاستغناء فكلية محتملة  
 معنى المعرفة التي يطلب بها التصور والتفريق بين الفاعل ومعنى المعرفة ويطبقون وهو  
 صحيح الا ان فيه اجالا ونقصا في تقديمه وانما لم يصح ذلك لان الكلام في هذه  
 الاقران ليس من مصادره **الفصل الثالث** في التفريق بين ام المتصلة وتسمى  
 المعادلة ايضا وام المنقطعة وتسمى بالمفصلة من كل واحد من جمعتي اللفظ والمعنى  
 من اربعة اوجه فاما الواجهة اللفظية فاحدها اعتبار ما قبلها وذلك ان ما قبل  
 المتصل لا يكون الاستغناء ما لفظا ومعنى او استغناء لفظا لا معنى فاول نحو  
 لو زيد قام لم يمر وما الثاني مخسوسا على ثبوت قدرته ان المعرفة هنا فخرج منها  
 معنى الاستغناء ولهذا يصح في مكانه ومكان ما دخلت عليه المصدر فيقال سوا علي  
 فانيكدام فتعذر وبغيره فمضى الكلام الذي في غير تفهيم ولا يستحق المتكلم له جوابا  
 واستعملت في لازم الاستغناء وهو الاستغناء لا نزوي ان الطالب يعلم الشيء استوي



عنده وجوده ومردف على استواءها في حال الاجال وان كان احدها قد يكون راجحا وهذا  
المعنى سنأرا اليه سبويه رحمه الله تعالى بقوله وانما جان الاستفهام هنا لا تك  
سوتة الامر من مدرك كما استوي ذلك حين قلنا ان بعد ذلك ام عمر وعمرى هذا على  
حرف الاستفهام كما جرى على انما تخوفهم لعم الغفر لنا انما العصابة استوي وما قبل  
المنقطعة تكون استفهاما نحو هل يستوي الامم والبصير ام هل استوي الظلمات والنور  
وجزا نحو نزل الكتاب لا رب فيه من رب العالمين ام يقولون افراء والوجه الثاني بما قبل  
ما قبله ايضا وذلك ان الاستفهام قبل المنقطعة لا يكون الا بالهزة التي قبلها في المنصور  
او التسمية لا يكون بواحد منهما بل ان يكون في الخبر المعنى شبه كافي قوله تعالى هل يستوي  
الاعمى والبصير الآية وقوله تعالى من بعدك  
هل ما علمت وما استودعت مكتوم ام جعلها ادراكك اليوم مصروم  
ام هل كبرك لم يقض غيرك ام انرا الاحبة بعد الذين منكروم  
وتارة يكون بالهزة التي يطلب بها التصديق نحو اقام زيد ام تعدم اذا اوتيت بام الاخر  
عن الاول فانما اردت الاستفهام الواقع عن التبيين فام متصلة باللام على هذا الحمل  
المتصلة والمنقطعة بحرف الغرض الذي تزيده فهذا معنى كلام حكمة **وقال** ان ههنا  
الحضاري رحمه الله تعالى في من شرط ام المتصلة ان لا يكون بعدها فعل فاعل والفعل على  
كل من الجهتين ولقد خوطب اقام زيد ام تعدم فان قلت اقام زيد ام تعدم في كانت متصلة  
وكذا اذا كان ما قبلها مبتدأ او خبرا فلا بد من اتحاد الخبرين كونه متعلقين بمرحوفات  
قلت ام عمر وجاها كانت متصلة وكذا اذا خالفت بين الجهتين نحو اقام زيد ام عمر  
متعلقين بتمين وهما مخالفان لما تقدم ولا شك ان مخالف الخبرين وانما علمنا ان الخبرين متعلقين  
بظاهر الانقطاع واما انه يسئل في الجواب ذلك فلا وقد مضوا على اتصال امي قوله  
وفي قوله ما بال ايت بالخبر نفس ام جفان يظهر غيب ليعبر  
ولسنا بالي بعد فتدري ما لك امون ناع ام هو ارت واقع  
مع اختلاف الخبرين وقد يجاب بان الجهتين هما في تاويل المفردتين وذلك ان لفظة الاتصال  
لان ما قبل ام وما بعدها لا يستغنى باحدهما عن الاخر كما في قوله اقام زيد ام عمر وفي الدار  
واذا انفرد الخبران نحو اريد قايير ام عمر وقام اخيل الكلام الاتصال والانقطاع باختلاف  
التقدير برفقان قبل في جزم الجرم في نحو اريد قايير ام عمر ولا اتصال مع امكان الانقطاع  
فان يكون ما بعدها مبتدأ حذف جزم قبل لان الكلام اذا امكن حذفه على التمام امتنع  
الحمل على المفرد لانه هو يخلو لا حصل بغيره وهذا امتنع ان يدعى في نحو جاز الذي  
في الدار ان اصله الذي هو في الدار **الوجه** الثالث ما بعده ما هو وان المتصلة لا يدخل  
على الاستفهام بخلاف المنقطعة فانها تدخل عليه وتكون المحدث كما تقدم في الآية القوية  
وفي بعض ملحقه بن عبيد ولاسم كافي قوله تعالى ام ما كنتم تعلمون ام من هذا الذي  
هو جندكم وقول الشاعر

لما سئل عن  
الاستفهام  
في قوله تعالى  
هل يستوي  
الاعمى والبصير  
الاجابة

ام كيف يتبع ما يعطى العلوف به ربيان اف اذا ما ضن باللين  
**والوجه** الرابع باعتبار ما قبله وما بعدهما جميعا وهو ان المتصلة تقع بين المفردتين  
وبين الجملتين فاما قولهم والمنقطعة لا تقع الا بين الجملتين فاما قولهم انما لا بد ان  
تجوز عن الجملتين على انهما متساويتا وقد خرق ابن مالك ما عهده في ذلك فادعى ان  
المنقطعة قد تعطف المفردتين معا بما رواه من قول جهم ان هناك لا يربط الا وشا بالنصب  
وهذا عند الجاهل ان نصب على انما فعل اي اربط شيلا على العطف على اسم ان ولقولهم  
رحمة الله وجه من انظره هو ان المنقطعة بمعنى بل والهمزة قد تنجز كمن بل فاذا استعملت  
على هذا الوجه كانت بمعنى بل وهي تعطف المفردات بل لا تعطف الا المفردات فاذا يجب  
لانها هي ان تعطف المفردات شيلا اقل من ان يجوز ان قيل لربهم في الاشارة الى ان  
ذلك كبر كما في العطف بل وقرنا دوا لا يربط بل بغيره بل يجوز ان يكون بامتناع  
البته وبن ما لك يقول بعد ويرى قبل الذي يمنع من كثرته ان يجوز ام المنقطعة بمعنى  
الاضراب مع دخولها على مفرد قبل وتبين من هذا انه كان ينبغي ان ما كان ان  
يقول وقد تعطف المفردات ان تجزى من معنى الاستفهام وقد يجاب بانما استغنى  
عن هذا التقييد بما هو معلوم من حكم الاستفهام بالهزة وانه لا يدخل على المفردات  
ذلك الاستفهام ام ان يعمد في قوة الهزة وبل واما قول الزمخشري في انما لمع ثوب  
او ايا وانا اباننا عطف على الصغير في ميعوثون وساغ العطف على الصغير المرفوع  
المضلل للفعل بين العاطف والمعطوف عليه بالهزة ثم رد بما ذكرنا واما الوجه  
المعنى فاحدها ما اسلفناه في صدر المسئلة من ان المتصلة تطلب التصور والمنقطعة  
تطلب التسديد **والثاني** ان المتصلة تغني عن معنى واحد والمنقطعة تغني عن معنيين  
غائبا وهما الاضراب والاستفهام واثبت ان المتصلة معارضة لافادة الاستفهام  
اولا وهو هو التسوية والمنقطعة قد تنسج منه راسا وسبب ذلك ما قدمناه  
من انها تغني عن معنيين فاذا جردت عن احدهما بقي عليه الاخر والمتصلة لا تغني  
الا الاستفهام فتجوزت عن صارت معناه وما قيل على ان المنقطعة قد تأتي  
لغير الاستفهام في كل صيغة الاستفهام كما قدمنا من التساوي وبعد اعلم ضعف  
حرم المتعربين او انهم يعمد اليها لابل ام شكا فان التقيد ببل هي شكا ان يجوز ان  
تكون التقيد ببل هي شكا ان المتكلم اضرب عنها الاول واستانفا خارا انها  
شكا وعلى هذا المعنى لا بد ان لا يعمد اليها عاطفة مفردا على مفرد كما قدمنا  
وبعلم انما عطف على تعويبه ويقر في استند كالحق نحو ام هل استوي الظلمات والنور  
وبين حقيقة على ان اهل المعنى قد طسا منهم اذ معنى الاستفهام لا يقع وقام والاستفهام  
لا يدخل على الاستفهام وجعلوا هذا نظرا لاستدراك بقوله  
اهل راونا بوادي الغنذي **الآدم** وما يعطيه على قولهم بالبطان انما  
في البيت داخل على الجملتين وقد تدخل على فان قبل العلم بقدر رزان ارتفاع كثير فيعمل  
محد وفي حد وان احسن من المشركين استخرا كعجوب اس ان ذلك متشعب بعد قد قد



ما اراد فيها **الوجه الرابع** ان الاستغناء بالذي يفيد المتصلة لا يكون الا حقيقيا  
 والذي يفيد المتقطعة يكون حقيقيا نحو ان لا يكون له احد الاخرين وغير  
 حقيقي نحو ان اتخذها خلق بنات ام له ابناات وفيه البتة انما لم يجرها من غير  
 متعلقون ام عندهم لقب **الآيات** اخرى في العرف مختصة بالان العرفي بين المتصلة  
 والمتقطعة من واحد **ان** ما قبل المتصلة لا يكون الا استغناء ما وما قبل المتقطعة  
 يكون استغناء ما وغيره وانما في ما جرها يكون مفرد او جملة وما بعد المتقطعة  
 لا يكون الا جملة وانما كانت انما تفرد مع المتصلة قبلها في ومع الجملة بعدها بالمفرد  
 والمتقطعة تفرد وحدها قبل والمفرد والجملة والآخر انما قد تحتاج نحو بسوق لا تحتاج  
 والمتقطعة تحتاج للجراب والتحاشي ان المتصلة اذا احتاجت الى جواب فان جوابها  
 يكون بالثنيين والمتقطعة انما عاتبتهم ولولا السادس ان المتصلة عاطفة والمتقطعة  
 غير عاطفة ومثل نص على هذا ان بعضه في مفرد وغيره في مشهور وانما في  
 اعلم وموجبنا ونم التوكيد والاحول واقوة الالاء على القطع ومثل الله على سبيل التمجيد  
 وعلى له وجبه اجعل **اسم** **اسم** **الوجه الخامس** وما توفيق الالاء عليه وتوكلت  
 وانما انب الخدوشه تجد بواقي بعد ويكن في مزيد واختلاف في كائن بالربا ولم تكن  
 بالآخره ولم تزل في مواضع اخرى في تعيين قابلية الثاني في معنى كان الثاني في  
 توجيه الامر باما قابلية فاختلقت فيه على قوله اصرها انما البتة على الله عليه  
 وسلم الثاني انما الحسن البصري رحمه الله تعالى وقد جزم بهذا جماعة فلم يذكروا غير منهم  
 الشيخ ابو عبد الله محمد بن محمد بن عرون الحلي في شرح المفصل وروى عن الحارثي في شرح  
 التمهيد واما معنيها فاختلقت فيه ايضا على قولين احدهما للكونيين وهو انما  
 حرف تقريب وليس فيه معنى تشبيهه اذ المعنى عليه وزوال الدنيا وتقريب وجود  
 الاخره وجعل من ذلك قوله كما نك بالثقت مقبل وكانك بالفرج ان هذا استعمال  
 ان في محاوراتهم ويقصد منه كثر يقولون كانك بغيره قد جاء الثاني للمصريين  
 زعموا انها حرف تشبيه مثله في قوله كان زيد اسد ولم يشبهوا محبة للتقريب استعمال  
 والمعنى كان حاله في الدنيا خالدين لم يزل يذكروا ان ما كان في الاخره حال من لم يزل في الدنيا  
 فالمشبه والمشبه به الماهيات لا الشخص والفعل الذي هو الجبر والبصاح هذا ان الدنيا  
 كانتا في استمرار وزوال كان وجود الشخص بها كلا وجوده في الاخره لما كانتا في بقا  
 ودوام كان الشخص ذاته لم يزل فيها ولا شك ان المعنى المشهور لما كان هو التشبيه فمعها  
 امكن العمل عليه لا ينبغي التعويل عنه وقد امكن على وجه ظاهره ينبغي للمصريين واما  
 توجيه الامر ب وهو الذي سال عنه فاصطبره اقوالا فيزيين فيه اضطرا وكثيرا الذي  
 يخبر في الان من ذلك القول اصرها الامام في على الفارسي رحمه الله تعالى زعموا ان الاصل  
 كان الدنيا لم تكن في الاخره لم تزل تمجي بالكاف حرف الجبر والخطاب لا موضع لخاص الامر ب  
 كما ان اسم الاشياء في ذلك وقد تسمى في قوله صرنا بصرنا اي بصرنا في الدنيا وحرف  
 لا معنوه له لاننا بصرنا في الدنيا لا في الاخره وحرف في الدنيا في اسم كان كما زيدت

في قوله كما نك بالثقت  
 وبالآخره ولم تزل

في اصل المتبذل كما في قوله عجبك درهم وقطره خرجت فاذا زيد وهذا القول اشتبه على  
 امرين مختلفين الظاهر هو ما اخرج الكاف عن الاسمية الى الحرفية واخرج عن البعد  
 الى الزيادة وانما القول الثاني لا يبي الحسن بن منصور وهو قول لعنه من قول الفارسي رحمه  
 ان الكاف حرف خطاب اتصل بكاف كانت افعالها وانما كانت لخصاصها وهذا دخلت  
 على الجملة الفعلية والباء في الدنيا والآخره زايعة كما زيدت في المتبذل الذي لم يزل  
 عليه كان وقد مثلناه والذي جله على زايعة زوال افعالها انما لم يثبت لزيادة  
 الدنيا اسم كان وثبتت زيادتها في المتبذل وقد استعمل قوله على اربعة امور منها  
 الامر الاول ان استعمل في قول الفارسي وقد سرحنا به ومنه دعوا ما لقا كان ولهم  
 ثبت ذلك الا اذا قرئت بما الزايعة كما في قوله تعالى كلنا يساقون الى الموت ودعوا  
 ان ايا حرف تكل كما ان الكاف حرف خطاب ومولم يصرح بهذا ولكنه يترجمه لانه  
 لم يثبت ان يدعى لاسمها لانه قد ادعى لها واسمها ان يدعى به متبذلا من  
 احدها ان ايا ثبت من ضمير الرفع وانما من ضمير النصب والمجرى كما في قوله كرمي  
 على ايا الثاني انما لو كانت متبذلة لكان ما بعدها مجرا ولو قيل مكانه كاني **ب**  
 بعلمنا فعل لم يرتك الجملة بالضم وقد استعمل في الجملة المحرمة لا بد لها من  
 رابط يربط ومنها انه صرح بانها قد دخلت على الجملة الفعلية في قوله كاني بك  
 تفعل واخبرنا ان يدعى ان الثاني بك زايعة والكاف متبذلة والامثلة تفعل  
 قبل دخلت الما على الضمير المرفوع انقلب ضمير جري ويدعى ان ايا متعلقة بتفعل  
 فاذا دعي الاول بالجملة اسمية لا فعلية وبطل قوله انها دخلت على الجملة الفعلية  
 وان ادعى الثاني فلا يجوز في العربية ان يقول عجبني مني ولا عجبني منك لا يكون  
 الفاعل ضمير متصل بالفعل والمفعول ضمير ايا الى ما عاده اليه ضمير الفاعل وقد  
 تصدى اليه الفعل بالجار والمضارع بواو الضمير في قوله  
 • هو عليك فان لا هو • ريك مقاديرها •  
 ان علم منصوب بهون لاحرف متعلق بهون لان الكاف على التقدير الاول انما منصوبة  
 باضافة على ولا عمل فيها البتة وعلى التقدير الثاني منصوبة بالموضع ولا يجوز تصدي  
 فعل المضمير المتصل الى ضمير المتفصل ويبدو لي ان يقول بذكر في بيت قوله تعالى  
 امسك عليك زوجهك وفي هذا الموضع ما حدث ليس هذا هو موضعه لان فيه حرف جاعل  
 المقصود وانما كانت تشبيها من الغويين رحمه الله تعالى ان الكاف اسم كان ولهم  
 على الخبر والآخره متعلقة بيكن ان قدرت كان تامة او مجردة وهو الخبر ان قدرت  
 ناقصة وعلى هذا القول فانك في كائن الخطاب لا تلتزم وتضميرها الما على طلب الدنيا  
 وكذا البحث في لم تزل وعلى القولين الاولين الامر بالعكس لالتزام تسمية الضمير **ب**  
 للدنيا والآخره وهذا القول جزم من القولين قبله والمعنى كانك لم تكن في الدنيا وك  
 لم تزل في الاخره والقول الرابع لا يجر ضمير الله تعالى ان الكاف اسم كان وبالدنيا  
 وبالاخره خبرا توكلا من جملة لم يكن ولم تكن في موضع نصب على الحال وانما تفرقت

نك



القاعدة بهذا الحال والفضلات كثيرة ما يتوقف عليها المعنى المراد من الكلام لقولهم  
ما زلت بزيد حتى فعل فان الكلام لا يتم الا بقولهم حتى فعل وقد جاء ذلك في الحال  
لقوله تعالى فما لهم عن الله كبر معصين فما منهم من لم يعلم الخبر والتقدير وراي شي استقر  
لهم معصين حال من الضمير الجرم وباللهم ولا يستغنى عن الكلام عنه لان الاستغنى في المعنى  
عنه لا عن خبره **خط** وجه طفت انما جرد من هذه الاقوال وهو ان الكاف اسم كان  
ولم يكن الخبر وبالذي في موضع الحال من اسم كان والعامل في الحال العامل في صاحبها وهو  
كان فاعلمت في رجاوي باب في قوله .  
**كان** غلوب الطير رجاوي باب . لذي وكرها الغراب والحشف الباني .  
المعنى كان في حاله فكونك في الدنيا لم تكن اي شيء وكانك في حاله فكونك في الاخرة  
لم تكن اي شيء وهذا عكس كلام ابن جرير فان قلت يدل على صحة ما قاله من ان جملة لم تكن  
ولم تزل حال لا خبر انه قد روي كاتك بالذي لم تزل وبلاخره ولم تزل والجملة المحاذية  
مفتوحة بالواو بخلاف الجملة الجزية وتقال كاتك بالشمس وقد طلعت قلت الصحيح ان  
سليم ثوب الرواية فاكوا وزائدة كاتك بالشمس وقد طلعت قلت الصحيح ان  
ويبعدون عن سبيل الله لمحبين الحرام الذي جعلناه لك سوا العاكف فيه والهادي  
بصدورهم والخير والواو زائدة وكاف لا تخن في قوله تعالى وما ذهاب عن ابراهيم  
الروح وجاتته البشري ان وجاتته العشري جواب لما والواو زائدة وفي قوله تعالى  
حتى اذا جاءوها وتختسبوا فيفتح جواب اذا والواو زائدة في العزلة والواو  
كانك بالشمس وقد طلعت فلا اسم ثبوته وهو مشكل على قوليه وقوله اذ لا يصح على  
قوله ان يكون الشمس خبر اسم كان والتقدير كانك مستقر بالشمس ولا يصح على  
قوله ان يكون قد طلعت خبر اسم كان لعدم الضمير فاذا كان لا يخرج على قول ولا  
على قوله في وجه ايراد ما في على ما قلته فان قلت قد عدلت عما قلته من ان الظرف  
خبر الجملة حال لا ينعكس ذلك فليست لوجهين احدهما ان على ما قلته يكون الخبر محط القاء  
وعلى ما قلته يكون محط القاء في الحالة فان تقديم شذوذ وانك ان كون الخبر محط  
القائمية او في الثاني ان العرب قلته كانك بالشمس مقبل وكانك بالشمس  
ان فلعلظوا لمجرد الحال محال الجملة من مرفوع لا منصوب **خط** في قوله ابن جرير  
منجه في قول الحارثي . كانك بك تخط . الى القبر وتخط .  
فصحة لا ينبغي ان يعيد عن تحريكه يكون الظرف خبر او محط القاء لا عن انما المتكلم لعدم  
الرابطة على ان المحرر رجب خرجه على ان الاصل كان في بصرك ثم حذف الفعل للدلالة  
المعنى عليه فان فصل الضمير وزيد في الباء مكان الاستغناء عن ذلك ثم يكون  
قوله سوا حال من اتفاق لا خبر والقائمية متوقفة عليه اذ لو صح بالمدح وفيه  
كان في بصرك لم يتم المبدأ في له ابن جرير في اولي سلمته من هذا التكليف ولا يلزم  
من تعين قوله ابن جرير في هذا الموضع ان يحل عليه كانك بالشمس ولم يكن لايت  
ذاك تركيب اخر مغاير لهذا التركيب ومثل قول الحارثي قوله كانك بكتفك فعل كذا وقد

اجره  
ق  
ايو

تقول من جمل احد ما  
انما راد لغرضه في الالف

انهم يقولون في هذا المبدأ على ما اقتضاه الحال من حيث كونت واجمال المتقاضين للكلام  
المذكور راد لغرضه في الالف واخرى راد لغرضه على سبيل ما جرد له وصحبه وسلم وصحبا الله  
ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم **بسم الله الرحمن الرحيم**  
وما توقيفي الا بالله عليه توكلت واليه انيب **خط** في اسئلة مشككة لبعض  
عالمنا عصرنا وها انما مورد هيا بمصلحة وممدون كل واحد منها بما يتيسر له من الجواب  
وما توقيفي الا بالله عليه توكلت واليه انيب قال رجه الله تعالى المسؤول الاطلاع  
على ما نقله في قولهم انما اعلم وما تد وتبين المعطوف عليه ما هو على القول  
بانه عطف لغرضه من راجع الى المعنى او لانه الكلام في هذا الموضع في مقامين  
احدهما في بيان ما شكك له هذا المثال في الثاني في الجواب عما تضمنه المسؤل فاما  
الاول اعلم انما تخطو ما بعد الواو في هذا المثال من ان يكون معطوف على المبتدأ  
او على الخبر او على ضميره او غير معطوف وكل ما على الاول فلاستلزامه مشاركة  
المعطوف للمعطوف عليه في الخبر فلاستلزامه مشاركة في الثاني فلاستلزامه مشاركة  
في الاخبار معك انت واما الثالث فلاستلزامه مشاركة في اسئلة داخل اسم  
وكل ذلك ظاهر الاستماع من حيث المعنى والظن على الثالث ايضا من حيث الصيغة  
رفعا سيما ان فصل لظاهر من غير سبيل التعليل والعطف على الضمير المرفوع المتصل من  
غير توكلت ولا فصل وهو ما صعبان فان استعمل الاول فانهم يستغفرون في الواو  
ما لا يتغير وفي الاول واجب بان اقتضاهم ذلك لم يثبت في سبيل رفع اسم التفسير  
التاخر في غير محل التراجع على هذا عليه واما الرابع فانه لا بد من تقدير خبر آخر  
حيث لا بد من تقدير الخبر في تقديره وانت وما لك وان قد اخبرنا في تقدير  
ما قلنا علم وكلامه ظاهر الاستحالة ولا يمكن ان يكون مبتدأ وخبره ما تقدم فذكر  
لان مثل هذا المرفوع مشروط بكون المحذوف مماثلة للمذكور كما في قوله تعالى قل  
دايم وظلم وقوله تعالى انتم اعلم الله في قول من قد دام بتقطيعه وذلك لما استقر  
عليه قول الجرم من ان لم المنقطعة لا يتبع الا بين جملتين فيجب على قوله تقدير  
الخبر كما وجب في انما لا بد من تقدير المحذوف واما اذا قدرته ام المستحالة وهو  
التاخر فلا حذف **واما** الثاني في مجموع ما رايته في ذلك ثلاثة اوجه احدها  
ان ما لك معطوف على انت واعلم خبر عنه واعتن من نسبة العلم الى المالك بوجهين  
احدهما انما كان انظر في المالك يلزم منه في الاخر مجيء على حسب اختيار  
التاخر فيه سب العلم اليه بما قاله ابن الصايغ وعلى قوله فاكوا وللشرك في اللفظ  
والمعنى كما هو في عدته وفي هذا الوجه نظر يمد تسليم جواز الخبر من الحقيقة  
والمجان لان لا تسليم اجازة الا في الجازي الدعوى اما في الجازي العقلي انت  
استد اللفظ في امرين معا احدهما بظرفي الحقيقة والاخر بظرفي المجاز فلا يلزم  
لاختلافهما في هذا الوجه من البعد في المعنى **الوجه الثاني** ان هذا عطف  
لفظي لم يقصد به التشريك في التعريف وهذا القول متكل في لظاهر لاختلافه لما

في قوله انت اعلم وما لك



لما عليه طباق الغويين من ان الواو العاطفة للمفرد تقتضي التشريك في اللفظ والمعنى  
 ولم اومن بها حقه واقول لا خفاء بان المعنى انت اعم مما تكلفوه هذا هو اصل الكلام  
 ثم ان العرب انما يواووا العطف عن باب الجر للتوسيع في الكلام وليتناصب اللفظان  
 المتجانسان في اللفظ معاني الخرفين فان الواو جديقة تقيده في المعنى لا لاصاق  
 نيتيتهما من جرمه وتغيب في اللفظ لفتنهما كالاثنين في الاعراب اعتبارا باصطلاح  
 وكما هو لفظي وعلى هذا فاللفظ لفظ المعطوف والمعنى معني المفصول فلا اشكال في  
 اللفظ ولا في المعنى وليس هذا من البدل النقص في الذي هو فيه من المخرج او اتحاده  
 كما ايدت كما والقسم من بابيه حين كانا حرفين متتبعين لان ذلك يقتضي الاشتراك  
 في العمل وانما هو من باب ترك كلمة الواو لانيان باخرى مكانها لتقارب معناه كما لا يأتى  
 بالواو في نحو سرت والنيل كان مع كون الالف لاصاق وواو العطف يلمح وهما  
 متقاربان والفرق يدل على جبي الواو خلفا عن الواو لغير بعثه التباسا ودرهما  
 اي شاة به درهم لا مائتا طعون بان الدرهم ثمنه ما يبيع لانهم قالوا ايضا بعث  
 التباسا به درهم وهذا الذي ذكرته هو اصح وأوضح ما يتقيد في المسئلة ومثبوته  
 فيه الحمري وان ما لك من المتأخرين من كلامه ادوب وعلى ما اشار اليه اعتمدت  
 اما الحمري فانه نص على ان الواو ههنا بمعنى الواو لكنه اعمل التنبيه على فائدة هذا  
 العطف وانما ابن مالك فانه ذكر ان المقصود التناصب اللفظي وانما كما لم يخصص  
 على الجوار ولكنه اعمل التنبيه على ما في الواو عزاء وادله هو الذي انجز عليه  
 كون هذا العطف لا يقتضي التشريك في الحكم وهو فيه جميع ما قالوا واضعفت اليه  
 ما لم يذكرا ما لا بد منه ويظهر لي ان الصواب خلاف ما زعمه من ان المعطوف عليه  
 المستند وان الصواب انه الخبر وهو قولنا بن طاهر وذلك لانه على الاقرب وان  
 هذا العطف كالمقتضى في هذا الخبر صوب غريب وذلك يقتضي تجاورا لاسمين ولان الباء  
 ملحوظة المعنى كما ذكرنا ومعناها متعلق بالخبر فيمكن العطف على الخبر ليختار الفعلان  
 المصنوع واللفظي الوجهان لتماثل المعطوف لفظا ومعنى على الخبر وكانه قيل رنت  
 وما لك وذلك على قولنا بن حرف في كل رجل وصنيعته ان الخبر العاطف والمعطوف  
 لكونهما بمنزلة مع ومجرورهما في لسان الصانع وفيه نظر لا من احد ما انه ليس  
 المراد الاخبار عن الشخص بانه علم على الاطلاق وبأية مع قال لم على سبيلها خاتيل  
 والى في التفرع على هذا القول الضعيف انما يقتضي ان المعطوف عليه افعلا  
 لا خبر كما انني في كل رجل وصنيعته لانه كما علم ومن ابن خروف ان الواو مضمومة  
 اعتنا عن الخبر كاعتنا الوصف في اقام الزيدان لاسميه الخبر وجهه الرابع انه خبر  
 لمبتدأ محذوف والتقدير انت اعلم وانت وما لك فذلك المستند لانه لما تقدم  
 عليه فالنق سالكان وهو ان محذوف الاول ليلا يدخل حرف على مثله قال له ابن  
 الصايغ ايضا وفيه نظر لانه خلافا لمعني اذ معني الكلام جديقة انت اعلم من خبرك  
 على الاطلاق وانت معز وانا تم مثل هذا لا يسمى خبرا لا يجوز وعلى قول ابن خروف

ثم قال وما معنى المعية في نحو انت اعلم وما لك واقول الصواب ما فند منه من ان  
 معنى الواو هنا معنى التماز وهو قول الحمري ومن وافقه وانما معنى المعية ضعيف  
 وان كان نسبويه قد ذكره ونصه في ذلك فانما احدث انت اعلم مع ما لك انتي  
 وقد يكون مراده تفسير ما يتجمل من المعنى وذلك لانه ليس المراد الاخبار بان  
 الخطاب اعلم على الاطلاق بل انه اذا كان مع ما لك كان اعلم كقولك يدبره او انه اذا  
 اعلم ما له كان اعلم به وفي كلام نسبويه من هذه النعم زات ما لا يخفى لمن  
 وقف على كلامه ولهذا قال النحاس ونعم انه خاطب بهذا الكتاب قوما قد امتادوا  
 الحارات وانفاس ثم قال وهل يجوز النصب في نحو كل رجل وصنيعته بخبره  
 انما وما نوجبه الجواز انما يتلوه واقول ان الجواز لذلك هو الصمري نص عليه  
 في النسخ ولم يفرض لهذا المتكلم وظاهر كلام ابن مالك ان النصب قيم لا يجر احد  
 فانه قال وقد ذكرنا ذلك وريك وانت اعلم وما لك مانعه ولا خلاف في وجوب الرفع  
 فيما اشبهه المشاغل المذكورين ومن ادعى جواز النصب في نحو كل رجل وصنيعته على تقدير  
 كل رجل كابن وصنيعته فقد ادعى ما لم يتقدم في انتهى فخص كل رجل وصنيعته بخلاف  
 والذي يظهر في الفرق بينهما انما بانا جديدا ظهور في المعية في كل رجل وصنيعته  
 وخفاوه في انت اعلم وما لك وقد عني شرح ذلك وانما في انت اعلم وما لك ان التقدير  
 كل رجل كان وصنيعته كما تقدم عنه وكان يصح له ان يعمل في المفعول معه لانه لا يعمل  
 في المعية الصالحة الا ما يطغى له العمل في المفعول معه وما انت اعلم وما لك فان ما قبل الواو  
 منه كلام تام فلا يمكن ان يتقيد فيه بالعمل ولا يصح اعمل للعمل في المفعول معه لانه لا يعمل  
 فيه في الصحيح الا ما يصح له العمل في المفعول به لان كل ما يصح له العمل في الحال خلافا لابي  
 علي ولهذا صرح نسبويه بهذا وما لك وان وجد حرف التنبيه والاشارة  
 في ظرف وكل منهما صالح للعمل في الحال والفرق بينهما ان الحال مستند بالظرف فعمل  
 فيه رواج الفعل ولا كذلك المفعول معه وتوضيح المعية في المثال المذكور وقال  
 قائل بجواز النصب فيه لا يمكن تجوزها اما على قول الجرجاني والتم في القاري في ان  
 النصب للمفعول معه الواو الحال وكلما ينصب الحال فلهذا جواز القاري هذا لكون  
 اياك وجوز في هذا راي مطوي او سري لان يكون العامل هذا خبر قال وما يوجب  
 القول بوجوب صدق الخبر من نحو انت اعلم وعبر الله اذا جعلنا اعلم خراعت وعبر الله  
 مستد احد خبره وانما الخانع من ذكر الخبر جعلنا الواو للمعية او للصطفاء المحض واقول  
 لم اقف لاحد على القول بوجوب حذف الخبر في ذلك غير ابن مالك وهو مخالف لقولهم ان  
 الخبر لا يجب حذفه الا اذا سد به سدده ولهذا ردوا تجوز الاختصاص في نحو ما حسن زيد  
 ان يكون ما موصولة او موصوفة وتجوز بعضهم في رفعهم الرجل زيد يكون المحصور  
 مستد احد خبر وقول القاري في حذف زيدا قائم ان الخبر مقدم بعد الجمال وسري العج  
 ان ابن مالك من جملة من رد ذلك وهما هما اسم اذ اسم ان ذلك ليس بشرط استاذ  
 الواو في هذا الآية فقد روي عن جابر بن عبد الله ان عليا كان صليحا لاخبار به عن







وحيث اطلق النحويون الصريين لا يريدون فيه ومن نقل الاجماع عليها ايضا ابو  
 ابن طاهر المعروف بالحديث وتكن نضال عن ابن الحسن انه اعرب قداس من قولهم قدرك  
 ابي حلالا ونقلا عن الامام المحقق عدا ابا واحد بن علي الاستدلال المعروف بابن برهان في قوله  
 اسئل من ذلك وهو انه حين ذكرك في النظر وقد وقفت له على ذلك في شرحه  
 المسمى قوله تعالى هي تلك الولاية لله الحق هنا ككطرف مكان وفي حال اللولبية  
 مستند اليه الخبر ولا م الجرملة والخال مع تغيرهما على اللام لانه بلفظ الخرف والشد  
 لا من مقبل الجلا في **•** ونحو منعنا ان نقول ان **•** وقد كان منكرا و **•** يمكن  
 ثم قال منكم حال والاعمال فيه الباقية مكانا ونحوه في المسمى لانه في مذهب  
 الطبع مطلقا وهو قولنا لا خفيش والجواز اذا كان العمل ظرفا والمنع اذا كان ظرفا  
 وهو قول ابن برهان وعلى هذا في القولين يجوز ان **•** في الخامس في الالة وكذا في الثاني  
 مخالفا لما يقتضيه الضم والسام والذي احرازه اضعف من الذي احرازه  
 ابن برهان ولعل الذين نقلوا الاجماع على خلاف ذلك لم يفتدوا بهما او اذا ان التباين  
 بهما ذهل عن الغائبة ووقفت للاخفش على خلافهما فاعلم ان كذا الصغير  
 باب من حال العمل ان قوله هذا عيدا لله فاما في الاداء على الحال احرازه وقد مررت  
 الحال قبل العمل فان الحال بعد الله فاذ قد ثبت في الحال له في المعنى كان جازيا هذا  
 نفسه والشيء الذي عندك في قوله لا يخطا في المعنى بن حبي قوله رحمه الله تعالى فاذ  
 قد ثبت في الحال له في المعنى كان جازيا في الحال على انك اذا امرت الذي كان له كان ممتنعا  
 ثم انه صرح بذلك بعد ذلك ولو قلت فاما في الاداء صديقه لم يجر هذا ضمه بحروفه  
 فان قلت فما تصنع بما احتج به ابن برهان قلت لا دليل في شيء منه اما الالة النورية  
 فيجوز في هذا ان يكون ظرفا مستقرا وعلى هذا الوجه وقفت بعض النفا وما كانت  
 مستقرا في الولاية به ويجوز ان يكون خبرا وانه متعلق بالولاية ويجوز ان يكون  
 خبرا ومع هذه الاختلافات تسقط الاستدلالا واما البيت فالحواب عنه مستفاد  
 من الكلام الذي قدمته عن لا يدري وذلك انه جعل يقدم بعض الجملة كقوله لان  
 بعضه يطلب بعضا وهذا لما تقدمت كان وفيه لامة لاسمها وخبرها كان في شبه التقديم  
 على اني متردد في بروت هذه المقالة عن ابن برهان فاني رايتها في نسخة معتددة فتعريف  
 على اني متردد في بروت هذه المقالة عن ابن برهان فاني رايتها في نسخة معتددة فتعريف  
 ما الحق كما الحق حواشي من كلام الاخفش وغيره في متن كلام سيبويه واما قوله قدرك  
 ابي فانهم يروى بالرفع والنصب والكسروا لوجه الثلاثة يروى قولنا بعدني دسان  
 في معقلته المشهورة **•** معلا فذلك الاقوام ككلام **•** وما به المرء من حال ومن وله  
 فاما الرفع فله الالتماس والجزا الا ان يكون قدما هو الخبر ولا اقوام هو المستند وكذا في  
 ابي في المثال لان النكرة اولى بالابتداء من المعرفة هذا اخر لسداد في المعنى بين وخالف  
 سيبويه في مثل ذلك فاعرب النكرة المتقدمة مبتدأ والمعرفة المتأخرة خبرا شاعرا الاصل  
 من ان كلامنا حال في محله ولا تقدر من ولا تاخير وعلى ان النكرة التي لها موضع بمنزلة

المعرب

المعرفة والمعرفة اذا اختصا كان المقدم منهما هو المبتدأ واما النصب فعلى المصدر  
 واسم العمل لتمام تعدد مك الاقوام ثم حذف الفعل واقيم مقصده مقامه وحيث كان التبيين  
 كما عجي بما بعد سقيا في قوله ثم وارفع الاقوام في البيت واني في المثال بالمتن  
 بالفضل المذوف على خلاف في ذلك واما الكسروا في رواية ابن السكيت وغيره فلهن  
 فيه قولنا اخبرنا انه مبتدأ وما بعده خبر او بالفتس على الخلاف الذي نشره حشا  
 في رواية الرافعة انه معدول عن معدول وفي على الكسرة ليس هذا القول بشي لانه وحيث  
 لسانه على هذا التقدير ثم هو فاسد من حيث المعنى اذ كان خفا ان يقول انه معدول  
 من فاذ بالمفرد في الخبر لطلب الاقوام والثاني انما سم فعل ومعناه ليقول الاقوام وبين  
 كما في قول ودراك كذا وجهها في اوجه فترك شرح المصنفات وفيه نظرا فانا لانعلم  
 اسم فعل على وز قال تيسر لنا ولا اسم فعل فاب من منشا مع مقرون بلام امر وحكي  
 القراء انه يقال قدرك لعل في الفاعل والغرض وهذا محتمل ان يكون في موضع رفع وان يكون  
 في موضع نصب وقد مضى في جيبهم ولا سيما في قوله **•** كالا في المسمى قول  
 جابر بن عبد الله تعالى في عهده كان بعض من هو اوفي من شعرا وخبر من كان جابر امر فرح  
 عطفها على اوفي الخبر يعني عواي كان تكلم من عواي وفي قوله جابر من عواي وعامل  
 والجملة من المسمى والخبر جملة الموصول والموصول متعول بغير وينبغي في المسمى ويجوز في المسمى  
 المظنية بنصب خبر وقوله كذا انه خرج على سبعة اوجه فاعلم ان يكون عطف على المفعول  
 وهو من الثاني ان يكون متعولا كان مدلوله على ما كان المدكورة او اوي كان خبرا الثالث  
 على تقدير ان يكون مدلوله على ما كان المدكورة فالله على العاشر فيكون اوسعولا وخبر موقوف  
 عليه القاسم على العاشر عواي في المسمى دس على العاشر واكثر خبرا السابغ على العطف على شعرا  
 وهذه كلها باطله الا السابغ فانه مستبعدا اما العطف على شعرا فانه يرد في مبطلة المعطوف  
 لمن وقعت عليه ويصير خبرا كذا كان زيد او غير ام يكون الذي عواي في غير الذي عواي  
 وليس المراد ذلك وما تقدم مركا في حال من وجب من احد ما ان حذف كان مع اسمها وبقي  
 خبرها لا يجوز يقيا من الاعداد ولو ومن ثم قال سيبويه رحمه الله تعالى لا تقول عدا الله  
 المختول بنفد من عدا الله المختول وخالفنا المختول كذا في خبر قوله تعالى في انتم  
 خيركم عمل فقد يركن الالتماس في اذ قد راي كان مدلوله عليها لا اول قد راي  
 بمرورهم مرفوع الاول كما انك اذا قلت علفتي كذا وما لا تقدر وسقاها غير قابل  
 وسقيتها واذ قد لان الفعل والفاعل كاشرا لخواص فتعديرا من المسمى من الاخر  
 فعل هذا اذا قد راي كان الاول قد رت فاعلم بعضه وكان عواي الصانع واما عدا  
 تكلف فانه يرد في ايضا فالتقيا بركا انك اذا قلت كان يركن في المسمى ويكرن الزاهد اذ  
 بذلك وسببه ان تكلف السابغ اجما مومحدا فتوكيف فذ لم يركن لم يركن وهو لولم  
 يركن اذ العطف على التقيا بركا انك اذا ذكر او اما العطف او العطف من عواي فاطمان من  
 وجهين احدهما ان زيادة الاسم يجوز عند الصريين ولما قد راي في المسمى ان يكون بين  
 اللذين يركن وتكلمنا ما خبرنا به حيث يظهر ان المعنى مقتض في دعوي زيادة كذا في قول

قول جابر رضي الله عنه كلامي في  
 اوفي من شعرا خبرا



ليس في الحول اسم السلام عليك ومن يترك حولا كما ملاقا عند  
فاسم قالوا اسم زاييد لانه اسم يقال للسلام على ولان ولان اسم السلام عليك فادعوا  
زيادة ذلك لغير النبي وهو معروف في الحديث فادعوا زيادة ذلك لغير النبي وهو معروف في الحديث فادعوا  
الوجه المدعي فيه زيادة من هو خاص فان ذلك لا يخرج احد لان الحديث لا يبيح بل لا يجوز  
بلا صفة ويجوز ان دعوى زيادة الاسم لا يخرج من استحقاقه لما يملكه من نفسه  
عدم الزيادة الثاني انه اذا كان زاييدا اشنع العطف عليه لانه يصير بمنزلة ما لم  
يترك والعطف عليه يقتضي الاعتقاد به وتقدم جوابه فتناقضا ما تقريرا كثيرا  
فما كان افضل التخصيص لم يحذف في كلامهم باقيا معوله لضعفه في العمل وجوده لانه  
لا ينبغي الجمع واليونس والما عطف على شعرا في قوله فاقرب من جميع ما ذكرنا فادعوا في جميع  
اكثر فكاكته وقيل اكثر منك شعرا او غير الا ان هذا لا ياباه ذكر منك بعد خبر الا تترك  
انك اذا قلت كان يلعب من هواك لم منك علما وعمادة لم يخرج المقتضى منك تايبا وقد  
يتكلف جواب هذا الوجه على ان جعل منك الثانية مؤكدة للكثرة والله سبحانه وتعالى  
اعلم **ومن كلامه ايضا** مسألة قرا الجور وقيله بالنصب فعن الاخفش  
انه عطف على سبهم ونحوهم وعنه ايضا انه ثبت رير وقيله وقيله وقيله وقيله  
على محل السابعة وقيل على مفحولة بكتبون المحذوف وجانه قيل بكتبون اقوالهم وافعلهم  
وقيل على مفحولة بكتبون اي يعطون الحق وقيله وقرا السلي واين ريات وعاصم  
وراء عيش وحق بالتحضن فقيل عطف على السابعة او على الهاء واد الغنم والجواب  
محذوف اي ليعبروا او لا وافعل بهم ما اشنا وقرا الاعرج وابوقلابة ومجاهد  
والحسن وقتادة وسلم وصدره بالرفع وخرج على انه معطوف على السابعة على  
حذف عضف اي وعطف عليه حذف واقسم المحضاق اليه مقامه روي هذا عن القاسمي  
وعلى الانبساط والخبر يارب الى يوم موت او على ان الخبر محذوف تقديره فمستوع او مستعمل  
فجمله النداء وما بعده في موضع نصب بوقيله وقرا ابو قلابة يارب بفتح الهمزة ادا بارا  
كأنقول بعللما ويخرج على ما اجاز الاخفش باقوم بالفتح وحذف الالف واللام  
بالفتحة عنها وقال الامم شريك والذوق قوله يعني من العطف ليس بقوي والمعنى  
مع وقوع الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بما يحسن اعتراضا ومع ثبات  
الخطير واخرى من ذلك واخر ان يكون الخبر والنصب على اخبار فعل القسم وحذفه  
والرفع عليه قوله ايمن الله وامانة الله وبيمين الله ولعمرك ويكون قوله ان هاتوا  
قوم لا يؤمنون جواب القسم كانه قال واقسم قتيلا او قتيلا يارب قسي ان هاتوا  
قوم لا يؤمنون انتبه وهو مخالف لظاهر الكلام اذ يظهر ان قوله يارب اي لا يؤمنون  
منعطف بوقيله واذا كان هولا جواب القسم كان من اجاز ان يعطى عنهم وكلام  
والضريح في قبلة الرسول صلى الله عليه وسلم وعوا مخاطب بقوله فاصبر عنهم اي اصر  
عليهم وشاكرهم وقيل سلام **ومن كلامه** مسألة الاخلاق في امتناع قتل المسلم بالحرفي واختلف  
في قتله بالذم واحتج من منعه بغيره بقتل مسلم بكان ان كلمة كافر تامة في سياق

قرا الجمهور وقيله بالنصب

النفي

صلية

النفي قسم الحرفي وغيره واختلف المانعون في الجواب فطابقة اجابوا عن ذلك مع قطع  
النظر عن الزيادة الواردة في الحديث فقتلوا ان قوله بكان عام اريد به خاص  
واختلفوا في توجيه ذلك على قولين احدهما ان المعنى لا يقتل مسلم بكان فقتله في الجا  
وذلك ان قولنا من المسلمين كانوا ايضا يكون به ما صدرت منهم في الجاهلية قبلما  
كان يوم الفتح قال عليه الصلاة والسلام كل دم في الجاهلية فهو موضوع تحت  
قدي لا يقتل مسلم بكان والثاني ان المراد بالكافر الحرفي فان غيرهم قد اختلف في الاسلام  
باسم وهو الذي ولنا ان نمنح الاول بان العترة بعوم اللقب لا بخصوص المسبب  
والثاني بان الكافر لغة وهو من قام به الكفر جريسا كان او ذميا لانما سم فاعل  
من كفر والاصل عدم التخصيص ويؤيد بان الوعيد لوردي التميز للكافرين  
ليس مخصوصا بالذم بل بالاتفاق وطائفة اجابوا بانه بعد ضم تلك الزيادة اليه  
وهي واذا عهد في عهد ولما والربعة اجوبة احدها ما نقله عنهم الاصوليون  
وتقرر ان هذه الزيادة مفتقرة اليما يتم به معناها وكون المقدور مدلوله عليه  
بما ذكرنا في بحثين ان يقدروا ذلك وعنده في يحصل بكان والكافر المقدور الحرفي  
اذا المعاهد يقتل بالعهاد وجنين الكافر الملقوط به الحرفي فتوهمين  
الدليلين والمدلول عليه ويجاب من وجهين احدهما اننا لم نصل احصاي ما بعد  
ولا الى تقدير لموا ان يكون المراد به ان العهد عاصم من القتل والثاني ان محل  
الكافر المدكور على الحرفي لا يمين لانه قد رده من من اعلو من من بالضرورة  
فلا يتوهم قتل الكسلم به وبعد هذا الجواب قليل امر ان مدلول الحديث  
حاصل مستغن عنه بما دل عليه قوله تعالى فاصبر عنهم اي صبر عنهم  
فالمحل على قاعدة جديدة اولى الامر الثاني ان صدر الحديث بوقيله القتل فاصبا  
الامطلق القتل فقبيل من اخر ان يكون كذلك والوجه الثاني اننا لانسلم لزوم تساوي  
الدليل والدليل عليه لانهما كلمتان لو لفظ بهما ظاهر من امكان ان مراد بحدسهما  
غير ما اريد بالآخرى وقد ذكر احراهما وتقدر بالآخرى ويؤيده عموم والمطلقات  
وخصوص ويعلم من مع عود الضمير اليه والجواب الثاني ان الاصل لا يقتل مسلم ولا  
ذو عهد في عهد بكان ثم اخر المعطوف عن الجار والمجرور وليس في الكلام حذف بل تقدير  
وباخير وجهين قد تقدم بكان حرفي والالزام لان القتل ذوالعهد بذم العهد والذم  
والجواب الثاني ان ذم عهد مبتدأ في عهد خبره والاولى ان لا يقتل مسلم بكان  
والحالة انه ليس ذم عهد في عهد وعمر لوفرضنا خلقا لوقت عن عهد جميع اقرا ذلك  
لم يقتل مسلم بكان وهذا الجواب حكي عن القدروري رحمه الله تعالى وفيه بعد لان فيه خارج  
الحوادث على اصلها وهو العطف ومخالفة قوله من روي ولا ذم عهد بالتحضن ما عطف على  
كافر كقوله الاكثرون واما على مسلم كما يقتله الحنفية وبكده خفض لجوارته المخفض  
وانما فان مفهومه جيبه ان المسلم يقتل بالحق مطلقا في حاله كونه ذميا العهد في عهد  
وهذا لا يقتله احد فانه لا يقتل بالحرفي انما لان هذا لا يلزم الحنفية فانه يصر



لا يقولون بالمفهوم فضلا عما لا يقولوا له عموما ولكن يتنقل بحثهم الى اصل المسئلة  
وقد بينا ايضا ان مثل الكلام لا يحتاج الى تقدير بناء على جهة عمل التقدير والتأخير  
بعيد لان الكلام اذا حصر على وجهه كانت فيه اجزاء وفيها الظاهر له محال لم يحصر  
والجواب الرابع ان ولاد وعيد معطوف والمعطوف يقتضي المعايير فوجب ان يكون الكلام  
الاول على غير ذي العمد لثبوتها بما لا يمتنع بهم وهذا غريب فان ذوالعمد معطوف  
على مسلم لا على كافوا معطوف على المعايير بين المتعاطفين ثم لو قيل لو كان  
القرار بالانكاف والعمد لكان ذلك كذا العمدت نيا استعلا لا لفظا ههنا موضع المضمهر  
لا يجوز ان لا يحسن ان يحمل بعد ذلك على خلاف ذلك لان فيه تراجعا ونقضا لما مضى  
عليه الكلام ولهذا قال ابو علي ومن وافقه في قوله تعالى واللاي يبين من المعض من  
شأنه ان لا يتم ضدتهن ثلثة اشهر واللاي لم يحسن ان التقدير بعد نقص  
ثلثة اشهر وان حذف الحرف من ثلثة اشهر الاول عليه وقال بعض الناس الاول  
ان تقدير الخبر مفرد واللاي لم يحسن ذلك لان تعديل المعروف الاول والاول  
لم يظن بالخبر لم يحسن ان تعاد الجمله براسه فان في الخبر ثبات على ان الخبر معطوف ولم  
يخلو على ان التقدير بواي بين واللاي لم يحسن بعدتهن ثلثة اشهر واللاي  
يظهر ان ذلك ليس الا لا ذوقا ولهذا ايضا يظهر انهم متعاضدان في التقدير  
يخون بين ضربت واكومت وفي المتوسط تحضرت زيدا واكومت لان الاسم المنقذ  
يسوقه العامل قبل ان يحال في قاذلها ان يقال له بعد ما اخبر به وذلك  
في المتوسط اوضح لان المعطوف على العامل الاول والله تعالى اعلم **مسئلة اعتراض**  
**الشرط على الشرط ايضا** قال رحمه الله تعالى هذا فصل فيكم فيه بحول الله تعالى  
وقوته على مسئلة اعتراض الشرط على الشرط اعلم انه يجوز ان يتعارف شرطان على جواب  
في اللغز على الاحصاء ولذا في اكثر من شرطين وربما توضع من غير عبارة التخيلا  
حيث يقولون اعتراض الشرط على الشرط ان ذلك لا يكون في اكثر من شرطين وليس  
كذلك ولا هو من ادعاهم ولحقق الصورة التي يتألف فيها اصطلاحهم اعتراض  
الشرط على الشرط فان ذلك ما يقع فيه الالتباس والغلط فقد وقع ذلك بجماعة  
من الفاعلة والمفسرين ثم سلم على الحق في ذلك والخلاف في جوانه وفي تزجيده  
ففقول ليس من اعتراض الشرط على الشرط واحتر من هذه المسائل الخمس التي تذكرها  
احصاها ان يكون الشرط الاول مقترنا بجوابه ثم ياتي الشرط الثاني بعد ذلك نقول  
تعالى يا قوم ان كنتم امنتم بالله فعليه توكلوا ان كنتم مومنين خلا فلن غلط جمعه  
من الاعتراض وقابل هذا من الحق على حل لانه اذا ذكر جواب الاول فليلا له قاي  
اعتراض هنا الثانية ان يقتضت الثاني جوابا للثاني كذا في ان اجازة حسن  
التي لان الشرط الثاني وجوابه جواب الاول جواب الاول ان ثلثة اشهر في ثلثة اشهر  
تقديرها ان كان من المقربين خلا فاطن استدلاله على ذلك على تعارض الشرطين لان  
الاصل عند الحاجة معا يكن من شي فاما ان كان المفسر في من العرب فجازوه روح فحدثت

سما

مهما وجلة شرطه وانيب عنها اما فصلا ما فان كان نفرا من ذلك لو حصر احد هما  
ان الجواب لا يلبس اداة الشرط بخبرها صلا وان الثاني ان الظاهر لا يصل للعطف فحقه ان  
تقع بين شيئين وهما المتعاطفتان فلا اخر جوهها في باب الشرط من المعطوفات عملها  
لمعنا خروجهما التوسط فوجب ان يقدم شي ما في خبرها عليها اصطلاحا للعطف فحدثت  
جملة الشرط ان في ثلثها كذا خبر الواحد كما تقدم المفعول في قايما اليتم فلا تعارض فصلا  
اما ان كان من المقربين فروح فحدثت القاي في الجواب ان لا يلبس في قاي فالحسن  
ان جواب اما ليس بخبر فاول مقدم ما بعضه على القاي فلا اعتراض المراجعة ان يعطف  
على فعل الشرط شرط اخر كقوله سبحانه ونعاي وان تومسوا وتغوايوا ثم اجوزكم  
ولايبس لكم الموائم ان يالوها فيجمعكم تجلوا ويغوايوا ثم كلام ابن مالك ان هذا من اعتراض  
الشرط على الشرط وليس للشرط الخامسة ان يكون جواب الشرطين مجردا وليس من  
الاعتراض نحووا يجمعكم في الآية كذا في امره موثقة ان هيت نصيبه / الآية  
خلا فالي عنه من الجوابين منهم ان ما كذا وجبت على ذلك انا نقول بقدر جواب  
الاول تايله لم يزلوا عليه بما تقدم عليه فيكون التقدير في الاول ان اردت  
ان النصح فم فلا يفتحق لحيث ان كان الله يريد ان يقول كذا التقدير في الثانية  
وصلا ذلك ثبت الخامسة

- تكن قومي وان كانوا ذوي عديد ليسوا من السرفي شي وان هانا
- تقدير مفعله حسن فاذا قد عرفت اننا نريد شي من هذه الأنواع يقول اعتراض الشرط على الشرط فاعلم ان مرادنا نحو ان ركبت ان لمست فانت طائق وقد اختلفت
- الاولى صحة هذا التركيب فنعده بعضهم على ما حكاه ابن ادهان واجازة الجمهور واستدل بعض المجيزين بالآيات السابقة وقد بينا انها ليست بما خفيه في ورود
- ولا في صدرها وانما الدليل في قوله سبحانه وتعالى ولولا رجال مومنون اني لولم سبحانه
- لعد بنا قال شرطان وهما لولا ولولا قد اعترضنا وليس معنى الاجواب واحد متاخر
- عنه وهو لعد بنا وفي آية اخرى على ما ذهب الي الحسن وهي قوله تعالى اذا حضر
- احدكم الموت ان ترك خيرا الوصية لعلوا له بين خان يعلم ان قوله جل شاره الوصية
- للوا له من على تقدير انفا اي الوصية فعلى من هبته تكون ما كذا في قوله واما اذا
- ارتفعت الوصية كتبت فهي كالايات السابقة في حذف الجوابين وهذان
- الموطنان خلطا في قديما ولم اعه اعة وما يدل ايضا قول الشاعر
- ان تستغيثوا انسانا ندعوا تجدوا مما حافل غرا وانما كرم
- وقد استعمل ذلك الامام ابو بكر بن دريد رحمه الله تعالى في مفسرته حيث يقول
- فاذا حشرت بعدها ان تواتر نفسي من هانا فنقول لا لعا
- واذا قد عرفت صورة المسئلة وما فيها من الخلاف وان الصحيح جوازها فاعلم ان المجيزين لها
- اختلفوا في تحقيق ما يقع به مضمون الجواب الواقع بعد الشرطين على ثلاثة مذاهب
- فيها يلغيا احدها حصول كل من الشرطين والاخر كون الشرط الثاني واقعا قبل



ووقع الاول فاقبل ان ركب ان ليست فالتا فان ركب فقط اوليت فقط اوركت  
 ثم ليست لم سطلق فبعد وان ليست ثم ركب طلعت هذا قول جمهور الفقهاء والعقبة  
 والجمهور في تأويله على فريقتين احدهما قول الجمهور ان الجواب المذكور الاول وجوب  
 الثاني محذوف لدلالة الاول وجوبه عليه والى قول الثاني ان الشرط وجوبه بدلات  
 على الشرط المحال لا يقتضيه اقترانها بحرف الاستقواء وعلى صحة مسئلة في وجهه يخرج  
 المصنف مسئلة الشرط اعني صحتها من هذا الوجه لاحتمال مطلقة فانها معتدلة بغير  
 ذلك لم يقتض على هذا بطلان تعميم ابرها لكان اقتران المحال بحرف الاستقواء وقد  
 انتفى الامر في تحقيق هذا الوجهين والمجمل **المرجوب** الثاني ما يقع به  
 معقول الجواب او اقر بعد الشرطين حتى في بعضهما يناعن امام المميز بوجه الله  
 الله تعالى ان القائل اذا قال ان ركب ان ليست فالتا كان الطلاق معلقا  
 على حصول الركوب واللبس سواء اوقعنا على ترتيبهما في الكلام ام متعاقبين ام محققين  
 ثم رابت على القول بحكمها من عمل الامام رضي الله تعالى والذى يظهر فيها هذا  
 القول لان قابلية لا يتصور ان يجعل الجواب على كون مجموع الشرطين او الاول فقط  
 او الثاني فقط لاجل ان يجعله جوابا لهما معا لانه اما ان يتصور بين الشرطين حرف  
 رابطا او فان لم يتصور ذلك لم يصح ان يورد على جواب واحد لان ذلك نظير ان  
 تقول زيد عمري عندى وتقول عندك جبر عني فمقتضى ذلك هل ان اشركت بين  
 الاسمين في الجزا الواحد ثبت ما يرتبط بهما **وا** يتصور به فلا يكون ذلك الذي يقتضيه  
 من ان يكون قاءوا او اذ لا يصح غيرهما فان قدرته قاءا القامقذرة في قوله  
 من يفعل الحسنات الله يشكرها فالشرط الثاني وجوبه جواب الاول فعلى  
 هذا لا يقع الطلاق الا بوقوع مجموع الشرطين وكون الثاني في بعد الاول كما انك  
 لو حررت بالفا كان الحكم كذا وهذا خلافا لقوله ثم حذفت الفاعل يقع الا في التا در  
 من الكلام او في الضرورة فلا يعمل عليه الكلام وان قدرت الواو كما هي مقدرة في  
 قوله الله سبحانه وتعالى وجوه يومئذ ناعفاني ووجوه يومئذ ناعمة عطف على  
 وجوه يومئذ خاشعة فلا شك ان الطلاق يقع لكل من الامر من على هذا التقدير  
 ولكن هذا التقدير لا يتعين لخوا ان المستكمل الخافد رالف خلافا ليقول لا بالجمهور على  
 هذا التقدير مع الترتيب المذكور ويكون الكلام لا يتقدم بوضيعة فقلت يتعين به  
 تقدير الواو ولا جائز ان يجعله جوابا للاول فقط وجواب الثاني محذوف  
 لدلالة الشرط الاول وجوبه عليه لانه على هذا التقدير يلزم ان يقول بقول  
 الجمهور وهو لا يقول به ولا جائز ان يجعله جوابا لثاني لانك اما ان تجعل جواب  
 الشرط الاول هو الشرط الثاني وجوبه او محذوف يقول عليه الجواب  
 المذكور الثاني سبيل الى الاول لان على هذا التقدير يجب القافي الشرط الثاني  
 لا يقع للشرط ان يلي الشرط قلت ان لم يصح وكل جواب لا يصح ان يكون شرطا  
 فانه يتعين اقترانه بالفا ولا فاعضا فاستحال هذا الوجه فقلت فعله يجعله

ففسر

شكر

مثل قوله من يفعل الحسنات الله يشكرها فهذا وجه ضعيف كما مر في علم حل  
 الكلام عليه بل لم واجب ان يكون الكلام محمولا على ولا سبيل الى الثاني لانه خلاف الاول  
 في الحقيقة فانما يتعين كلامه ان يحذف من الثاني لدلالة الاول لا العكس فاما قوله  
 نحن بها عندنا وانت بها عندك راض **ب** خبر اعنه فان قلت ترمي عدم ائتمهم هذا  
 النوع حتى تكلف له هذا الامام هذا الوجه حكى ذلك عنه ابو جعفر الخراساني في شرح  
 الايات المذكورة ايضا خلافا لما لو لم يرد من نوادر الجوابين حصل الجواب  
 الثاني في تمام الذي يبطل هذا المذهب من اصله انا تأملنا ما ورد في كلام الله تعالى  
 يا قوم ان كنتم احبتم بالله فعلية فكلوا حتى يذوق الجواب لدلالة ما تقدم عليه وهذا  
 القول من الحسن سبحانه لان القاعدة انه اذا نذر في غير مسئلة على جواب  
 واحد شيان كل منهما يقتضي جوابا كان الجواب المذكور الاول كقولك والله  
 ان تاتي لاكرمك بالثابت كيد جوابا للاول وان تاتي والله اكرمك بالجرم جوابا للشرط  
 فكذلك القياس مقتصر في مسئلة نوارد شرط على شرط ان يكون الجواب للثابت بقرينة  
 ويكون جواب الثاني محذوف لدلالة الاول وجوبه بطل عليه في نذر كسر  
 في قول المعلق على ذلك ان يكون الثاني واقعا قبل الاول خبر ورد في الاول قايما  
 مقام الجواب حتى ان التوفيقين وان يذوق المهرود رحيم الله تعالى بمنعهم في نحو  
 انت ظالم ان فعلت ان التا بوق على الاداة هو الجواب والجواب لا بد من تأخره  
 عن الشرط لانه اثره ونسبته فذلك الدليل على الجواب لانه قائم مقامه ومعنى  
 في اللفظ عنه وقد يجوز في هذا ان كل من الجملتين تجارا فجازا الاول الفصل بينهما  
 وبين جوابهما بالشرط الثاني ويجاز الثانية يحذف جوابها وعلى هذا فيجوز كون  
 الشرط ما خيا ومسا وما وما الشرط الثاني فلا يجوز في الفصح من الكلام ان يكون  
 الاما ضا لان القاعدة في الجواب انه لا يحذف الاول والشرط ما ضا فاما قوله  
 ان تستعينوا بنا ان تدعوا ونجدوا **ب** متاعا فكل غير زانها كرم **ب** ضرورة  
 كقولنا يا اقرع بن حابس يا اقرع **ب** انك ان يصير اخوك يصير **ب** القول الثاني  
 قول من ما كرجاءه تعالى ان الجواب المذكور الاول كما هو الجواب ولكن الشرط  
 الثاني لا جواب له لا مذكور ولا مقدر ولا مقييد للاول تعبيد بحال واقعة موقعه  
 فقلت قلت ان ركب ان ليست فالتا فان لم يكن ان ركب لايسة فالتا فان لم يكن  
 التقدير في البيت ان تستعينوا بنا ان تدعوا ونجدوا **ب** فهو موافق للجمهور في اشتراط  
 تأخر المقدم وتقديم المؤخر لكن ترجمه فالتا كذا ترجمه ومنه ان ما ادعوه وط  
 من جهات احدها ان دعواهم جار يذوق القيا سبيل الشرط يكون جوابه ظاهر  
 او مقدر او دعواهم خارجة من القياس لانه جعله شرطا لا جواب له في اللفظ ولا في  
 التقدير وكذا اذا ما يجري على القياس او التي ان تادعوا لا مقدر له ولا في  
 يمكن اجتماع اللغتين كالامثلة السابقة اما اذا قيل ان قلت ان قدمت فالتا فان لم  
 تات لا يمكن التقدير في ذلك ان قلت قاعدة فان هذا من المحال وينبغي على قوله



انما لا نطلق اصلا وقد كذا اذا لم يجتمع الفعلان في العادة وان لم يتبعها دلتها ان كانت  
 ان شربت وكذا لك اذا كان صليبتان نوصات اثبت فان لم يتبعها ان يقول ان  
 صليبتان متوصات فانها لا يجتمعان انما لثا ان الشرط بعد من مذهب الخال لا يفرق  
 انه فلا يستغنى له والخال كلفظها وقايمها المقارنة واذا تبعها ما بين السبب من  
 لم يصح الحيز باحد من الاخر وقد نص هو على ان الجملة الواقعة حال شرطية ان لا يتصور  
 بدليل استغنى لما بينه من التثافي نحو في سابل العصري عن الشيخ اي على وجه الله  
 تعالى اجازة ذلك فيكون لاضر منه ذهب او لم يكن ولا ضرر منه ان ذهب وان لم يكن  
 وان الذي ينجر الى ان الحال كما ذكر التماما حال للمقارنة وحال من شرطه ونسبها لا  
 مقدرة فالاولى والاشبه وانما نية نحو ادخلوها خال من فان الخلود ليس هو شي يقارن  
 الدخول وانما هو استعارة وبعد القويون ذلك ادخلوها قد روي الخلود وكذا  
 فتدرك المسجدا الحرام انما الله امين هلقين وسلك اي مقدور فانها في حال  
 الدخول لا يكونون مختلفين ولا مقصرون انما هو مقيدون الحق وانما تنصير في هذا  
 كلام العرب من اعتراف الشرط على الشرط فوجدناهم لا يستعملونه ولا الحكم مغلق على  
 مجموع الامر بشرط تقدم المحرر وتاخر المقدم فوجب ان يحل الكلام على ما ثبت في كلامهم  
 لقوله ان تستعينوا بان تدعوا فان الذم مقدم على الاستعانة والاستعانة  
 مقدمة على الوجبات فلهذا المعنى في رفع هذا المذهب **المذهب الثالث**  
 ان الثاني جوابه المذكور والشرط الاول وجوابه الشرط الثاني وجوابه اذا قيل  
 ان ركب ان لبت فان قلت طالق فالحال طلق اذا ركب اوله ثم ثبت وهذا القول راجح  
 من قال به يقترب اللفظ واعطى الجواب لما جازوه وانما يستغنى له هذا العمل على تقدير  
 الفاء في الشرط الثاني حتى يصح كونه جوابا لاول وعمل هذا فلا يلزم معي فعل الشرط  
 الاول ولا الثاني لان كلاهما قد اخذ جوابه وهذا القول باطل بامور احدى  
 ان انما لا يتصرف الا في الشرع الثاني ان القاعدة في اجتماع ذوي جواب ان يحصل  
 الجواب السابق منه وانما لا يتباني له في حق قوله ان تستعينوا بان تدعوا  
 اجبت لان الذم مقدم على الاستعانة فلهذا ما بلغنا من الاقوال في هذه المسئلة وما  
 حصرنا في من المباحث ونحذر انما اذا قيل ان تدعوا وان تستعينوا بان تدعوا وان تستعينوا  
 ان صليبتان اثبت كما ان كلاما باطلا فترزاه من ان الصحيح ان الجواب للشرط  
 الاول وان جواب الثاني في حق وقت مدلول عليه بالشرط الاول وجوابه يجب ان  
 يكون الشرط الاول وجوابه مستغنى عن الشرط الثاني لا مرفوضا ذكرت بالعبس  
 والصواب ان يقال ان صليبتان توصات اثبت بتقدير ان توصات فان صليبتان  
 اثبت وكما قد مرنا انه يعترض كرم من شرطين وتثبيل ذلك ان اعطيتك انما سالتك  
 انما سالتك فبدي حرقان وقع السوال اوله ثم الوجدتم الاعطاء وقت الحربية  
 وان وقعت على فم هذا الشرط فلا حرجية على القول الاول وهو الصحيح وانما في ذلك  
 الخلق في التوقيف والجمهور يقولون فبدي حرقان ان اعطيتك وانما اعطيتك

فبدي

فبدي حرقان على جواب ان وعدتك وهذا كله دال على جواب ان وعدتك وهذا  
 كله دال على جواب ان سالتك وكان قد قيل ان سالتك فان وعدتك فان اعطيتك  
 فبدي حرقان ان ما لك ان المعنى ان اعطيتك وانما لك سايلنا باي فبدي  
 حرقان ما حال من فاعل اعطيتك وسايلنا حال من مفعوله وقوله فبدي حرقان  
 الشرط الاول هذا مقتضى قوله في الشرطين وهو ضعيف والله سبحانه وتعالى اعلم  
 قال ابن هشام رحمه الله تعالى ان المعنى في باب التذبير من امور اشهرت بين  
 المحررين والاصواب خلافا **المسألة** عشر قولهم في حقوقهم خلق الله السموات والارض  
 مفعول به والاصواب انه مفعول مطلق لان المفعول المطلق ما يقع عليه اسم المفعول  
 بلا قيد كقولك ضربت ضربا والمفعول به ما لا يقع عليه ذلك الا مقيدا كقولك  
 به كضربت زيدا او انت لوقلت قال سموت مفعول كما تقول فاضرب مفعول كما ان  
 صحبها ولو قلت السموت مفعول به لم يكن صحيحا لان المفعول به كان موقفا قبل الفعل  
 الذي عمل فيه كما وقع الفاعل به فعلا والمفعول المطلق ما كان الفعل العامل فيه  
 المجردة والاذي عني اكثر المحررين في هذه المسئلة انهم يثبتون الفعل المطلق بالفاعل  
 العبادي وهو انما يجري على ايديهم انما الافعال لا الذات فتقول ان المفعول  
 المطلق لا يكون الا حدثا ولو مشوا بافعال الله عز وجل لظهر لهم انه لا يختص بذلك  
 لان الله تعالى موجد للافعال والذوات جميعا لا يوجد لهما في الحقيقة بسوا  
 ومن قال بهذا القول الذي ذكرناه الجوابي وابن الحاجب في ما يليه وكذا البحث  
 في انشأت كتابا وعمل فلان خيرا وامورا وعملوا الصالحات استحي وقال ابن الحاجب  
 رحمه الله تعالى في ما يليه قوله خلق الله السموات والارض هو المخلوق فواجب  
 ان يكون السموت مفعولا مطلقا لبيان النوع او حقيقة المصدر والمسمى بالمفعول  
 المطلق ان يكون اسم الما دل عليه فعل الفاعل المذكور فلهذا كذا لا ينبغي ان  
 المخلوق هو المخلوق فلا فرق بين قولك خلق الله خلقا وبين قولك خلق الله السموت  
 الا في الاول من الاطلاق وفي الثاني من التخصص فهو مثل قولك قدمت ففردا  
 وقد ثبت انفرضا فان الاول للثابتين والثاني لبيان النوع وانما استوفيا في  
 حقيقة المصدرية وهذا امر مغلق عليه بعد اثبات ان المخلوق هو المخلوق ومن  
 قال ان المخلوق غير المخلوق انما هو متعلق المخلوق وجان يقول ان السموت مفعول  
 به مشبه في قولك ضربت زيدا ولكنه غير مستقيم لانه لا يستقيم ان يكون المخلوق  
 متعلق المخلوق لانه لو كان متعلقا له لم يحل ان يكون المخلوق المتعلق قدما او مخلوقا  
 فان كان مخلوقا تسلسل وكان باطلا وان كان قدما سئل لانه يجب ان يكون  
 متعلقا معه اذ خلق ولا مخلوقا محال فبدي الحان يكون المخلوقات اربعة واطلة  
 فصار القول بان المخلوق غير المخلوق يلزم منه محال واذا كان اللان محالا فترزاه  
 كذلك فثبت ان المخلوق هو المخلوق وانما هو المخلوق اذ لا ينفك من جهة اسمهم  
 يعهد وفي المشاهدة مصدره لا وهو غير جسم متوهو انه لا مصدر الا كذا

في قوله خلق الله السموات



بیان المحتمل فی نقد علی

منه

۱۰

ان يكون محتملا صاعدا متوقفا على الصالح على المفعول به الثاني فان الفعل الاصطلاحي  
يبدل على معني وزمان وذلك المعنى بماه النجاة حدثا وفعل حقيقيا وهو اللفظ الذي  
عليه مصدر ومفعول مطلقا وهذا اللفظ صحيح باعتبار غالب الالفاظ وقد  
يكون المعنى الذي يدل على الفعل قايما بالفاعل فغض عن غير ان يكون صادرا عنه كالعلم  
لا قد لا يكون حدثا اصلا ولا فعلا حقيقيا كالعلم القديم كما لا يقول علم كذا اذ المعنى  
الذي يدل عليه هذا الفعل وهو العلم القديم ليس بفعل ولا مفعول ولا حدث بل هو معنى  
قائم بالذات المقدسة على من ذهب اهل السنة وتسمية ما اشتق منه فعلا امرا  
اصطلاحي وتسمى من هذا التسمية على ان تسمية النجاة المصدر ومفعول مطلقا  
وتحذف ليس شرطيا في جميع موارد وقد تسمى بعض النجاة لما ذكرنا من غير ان يوضح  
هذا الاصطلاح بل يقتصر على تسمية المصدر المعنى قائم بالفاعل كالعلم والحدث  
وصاد عنه كالضرب والخطا وان كان الضرب والخطا قائمين بالفعل ايضا ولم يطلق  
النجاة المفعول المطلق على ذلك وقد ذكرنا ان المفعول به شيء قد وقع عليه المفعول  
المطلق كما ذكر النجاة وليس مفعولا واذا استقرت اليه في قولك ضربت زيدا ونحوه ظهر  
ذلك بظهور اقربا فان زيد ايت مراد من فعل الضارب وهذا قسم اخر وهو قولنا  
خلق الله العالم انما رايه الخاطي اما يراه انما يراه انما يراه الخاطي انما يراه الخاطي  
هو المخلوق واكثر التوبيخ لم ينظر الى ذلك وظاهر كلامهم ان الخلق غير المخلوق كما هو  
قول طائفة من الاصولييين وعليه هذا العالم مفعول به وهو مفعول لاند لا اثر  
الصلوات عن الخلق وذا العالم موجودة بالفاعل بخلاف ذات المضروب والنجاة لا يسمون  
هذا مفعولا مطلقا فانما يسمونه مفعولا به والحق نفسه هو المفعول المطلق وذلك  
في الاصل لا لعدم كونه تعالى محملا ايدينا في تسميته في علمه مفعول به وهو مفعول  
كالخلق ولم يترك النجاة هذا النوع في المفاعيل والظاهر ان النجاة انما اقتصر على  
ما ذكره من المفاعيل لان العالم وان كانت ذاته موجودة بفعل اسم فاعل للمخلوق  
واقع بدفاندر تحت حدهم المفعول به وان زاد ما اضر وهو كون ذاته موجودة  
ففعول الله تعالى ولم يعرض النجاة لهذا الزيد لا ليس من منعته ولا حاجة بها الى ذلك  
ولكن يلزم على هذا ان يكون لنا مفعول من غير تعيين للمصدر روي قد قالوا ان  
المفعول المطلق المصدر فيجب ان يقال ان في تسميته المفعول المطلق تسمية او اصطلاحا  
وان المفعول هو الذي يستلزم النجاة في ذاته يكون هو الفعل خاصة وهو المصدر  
وتأدية يكون زائدا عليه كذا المثال ويحتمل ان يقال ان كسرا من النجاة معتز لم يعد  
المختلعة المعروم شيء بمعنى انه ذات متفرقة في عدم فلان تأثير الفعل في نفسه  
لا يراه للوجود معنى واقع عليه كالضرب على المضروب ومنهم من اطلق عن محمد واعتزال  
ومنهم من قال لتعريف او هذا الكلام في اوجده العالم ونحوه من الالفاظ الدالة على  
انها الذات وهذا الذي قلناه كلمة على الاصطلاح المشهور عند متأخري النجاة وانما  
عدد سببويه زيدا لتعالي وهو امام السنة فاطلق على المفعول به انه مفعول ولم ار



في كلامه مفعول به فانه قال باب الفاعل الذي لم يتعين فلهذا المفعول وباب الفاعل  
الذي يتبعه فلهذا المفعول وذكر في الاول ذهب وحسن الى الثاني ضرب عبد الله زيد  
وقال انتخب زيد لانه مفعول متعدي اليه فعل الفاعل وهذا الذي له سيبويه سائر  
عز الاثر في وليس فيه المطلق المفعول في المصدر بل على ما يتبعه اليه فعل الفاعل واقع  
عليه وتسمية الاول مفعولا متعديا وتسمية الثاني مفعولا اصطلاحا وعلى حد ف  
الجار والمجرور اذ انما مفعول به ولا بد على ما ذكرناه في تسمية  
معين المصدر مفعولا متعديا ولا في تسمية المصدر مفعولا مطلقا فسيان من بعده  
في عبارته وجها ان يدخل عليه باضداد **الثالث** ان الجملة تختلف في الملاقاة  
المفعول على الخلق فقال جمهورهم انه يطلق على جميع المصادر وقال بعضهم انه يطلق  
على مصدر واحد لا على افعال متعددة وفعل وصنع وهذا القول كالشاذ عندنا لانه  
وقد بينا ان بعض المصادر لا يصح ان يقال لانه فعل حقيقي ولا مفعول مطلق وهو العمل  
المتدبر ومن هذا يظهر ان محلي التعدد ان يتعلق بمعنى الفعل غير الفاعل فقولنا  
اعلم الله بكل افعاله متعلق بالمعلوم وتسميته تعالى فاعمالا في هذا المثال ليس المراد  
انما على العلم انه علمه ليس بمفعول وانما هو على اصطلاح النحاة في ان من استعمل فعل  
على وجه مخصوص سمي **اربع** ان غير الله تعالى لا اثر له في الدوات اجماعا  
اعني لا يفعل افعالا وهذا متفق عليه بيننا وبين الحنفية وقامت عليه الادلة العقلية  
ولم يذهب احد من اهل الخلاف الى خلافه ولهذا قالوا كما يجب ان افعال العباد مخلوقة  
له تعالى واحتجوا بقوله تعالى والله خلقكم وما تعملون حاولت المنة الى الجواب بحمل  
موصولة فيقول المراد الاضمار وما مخلوقة لله تعالى لانها في ردائها هذا الجواب  
بان الامة جات لرد عليهم في محاسنهم اياها وهم لا يعيدونها من حيث ذواتها وانما  
عملهم هاهنا حيث هي مفعولة لهم بجهتهم وتصويرهم في ذلك التبدون والله خلقكم  
وخلقكم او والذين الذين تختص بهم او المخلوقات التي صورهم فيهم تختص بغيرهم فلا يستلزم  
تفادير لاهل السنة احدها ان تكون متحد ربة والثاني ان تكون موصولة والمراد بها  
المصدر وبعض النحاة يقولون انها في كل مكان اربابها المصدر ربه ويكره جعلها  
مصدر ربة وان كان المشهور خلافه وعلى هذا التقديرين الدلالة من الآية لاهل السنة  
ظاهرة جدا والله ان تكون موصولة والمراد بها المخلوقات بتدبيره وتوحيدها  
ذاتهم ولم يعبد من جهتها وصفته وهي التي تحدد من جهتها وهي مخلوقة لله تعالى  
مختصة بالآية وذلك الآية على انها مفعولة لهم فان ثبت ان الضرورة الحاصلة في  
السنة مفعولة للادبي وقعت الدلالة لاهل السنة وتعين ان يكون العمل نفسه متصفا  
بالدلالة لاهل السنة والراجح من هذين الامرين سند ذكره في الحاشية لاهل السنة  
المراد على قسمين احدهما ان لا يفعل العباد فيه البشارة بل هو من فعل الله تعالى  
وحده اما بلا تشب واما بسبب منهم كما ذكرناه فهو جدا لله تعالى تذكر الصور عنه  
وذكر هو الصور الطبيعية وفي كل ذوات فلا تعلق لاهل مفعولة للعباد المباشرة

والثاني ما هو ان تصفة العبد وهي الصور الصانع ومن مثله ذلك الصورة  
الخاصة في الصنم تحت اعباد وتصويرهم هل نقول ان تلك الصورة مفعولة للعباد  
او لله تعالى ولا شك ان على مذهب اهل السنة لان ذلك في ذلك فان الكل يفعل  
الله تعالى وانما الله على مذهب المعتزلة او بالاضافة الكسبية على مذهب اهل  
السنة فالخلق ان ذلك ليس من فعل العباد ولا من كسبهم فان القدرة الخاصة لا تؤثر  
في فعلهم فاذا قلنا صور المشرك الصنم لم يكن من فعل المشرك الا لتصوير الفاعل  
به والصورة النائية عنه من فعل الله تعالى فلا تعلق فيها انه مفعولة للعباد  
الا على جهة المحال وانما يقال ان هي صورة كما يقال في زيد المتعلق به الضرب انه  
مفعول به واذا قلنا عمل المشرك الصنم فليكن كلامنا في خلاف قولنا صور المشرك الصنم  
وسببه ان عمل فعل عام وصورة فعل خاص وسبب في الفرق بين الافعال الخاصة  
والعامة فقولنا عمل تتبني ان الصنم مفعول لزيد المتعلق به وليس شيء من الصنم  
لا من ذاته ولا من صورته فعلا للعباد ولا من عمله فكيف يكون يجره من عمله  
فلا بد من محال وفي جهة الجواز وجوب **احد** ان يكون استعمال عمل في معنى صور  
استعماله لا من **الثاني** ان يكون على حذف مضاف كما قال في عمل تصوير  
الصنم فلا يكون التصوير على هذا مفعولا به بل مصورا وهذا الوجهان هما اقرب  
الوجه انما حطرت لنا فلتقتصر عليها وبالثاني يغوي ان المراد في قوله وما تعملون  
التصوير فيكون حجة لاهل السادس في الافعال الخاصة وهي الاكثر استعمالا وقيل  
دخرج في الامور وضربوا كل واحد من المندري وانما كثر هذا الضرب الى ان صار لازما  
ومتعديا لانه الذي يحصل به كمال الفائدة في الخبر من فعل خاص والامر به والهي  
عنه ونحو ذلك **الرب** الثاني في الافعال العامة مثل فعل وجعل وصنع وانما جات  
هذه الافعال لانه قد يقصد الاضمار عن جنس فعل به ونخصيص نوعه اما للعلم  
بالجنس دون النوع واما للعرض اخره كذلك الامر به والهي ونحو ذلك ولكن هذا  
القدر اقل من قصد كمال الفائدة فلا جرم كان هذا الضرب اقل من الضرب الاول  
ولم يجر منه الا لفظا معدودة وقد اذا سلمنا عن هذه الافعال العامة هل هي متعدية  
او لازمة لم يجر لنا المطلق القول بواحد من الامرين لانه اهم من الافعال المتعدية  
ومن الافعال اللازمة والاعم من سببين لا يصح في عليه واحدهما فان الاعم  
يعتد على الاضمار ولا ينعكس وانما يصح ان يقال ذلك عليها بطريق الاجمال الذي  
هو في قوة حرك في في كلام احد من الفضلاء ان عمل متعدية وجب حمله  
على ذلك وان مراده انه تكون متعدية وكذا اذا قيل لانه او غير متعدية وقيل  
به للزوم كما هو غالب الاصطلاح وقد يدعي البعض المتعدي انه الذي تجاوز معناه  
من حيث هو فيصير بهذا الاعتبار ان يقول ان عمل لا يتعدى لان معناه العمل  
من حيث هو هو لا يتعدى الا اذا اريد به عمل خاص فيكون ذلك العمل الخاص  
هو المتعدي لا مطلق العمل ومعلوم انما هو مطلق العمل فيصير ان مرادها لا يتعدى



وهكذا فعل وصنع السابح ان هذا الالفعال مع غرضها لها مصادروها الفعل  
 العمل والصنع وهي اجزاء خاصة بيد راجحتها الاحداث الخاصة وتلك  
 الاحداث افعال حقيقية ويصدق عليها مفعولات ويحولها مفعولات باعتبار  
 انها صادرة عن الفاعل والشخص فاعل فعله فلا شك ان فعله مفعول له وتلك  
 التي تقع الحاجة من عليا يطلعها على مصادرها الالفعال الخاصة لا يبدى  
 على الضرب انه مفعول من بعضهم وان كان هو مفعول في الحقيقة ولا شك ان لا  
 يصدق عليه مضروب بل بخلاف وانما صدق على الفعل مفعول بانها في لفظ  
 وقا عين لام وكذلك عمل وصنع يقال في العمل والصنع مفعول ومصنوع ومع ذلك  
 لا يكون الفعل الذي هو اعم من الازم والمنعدي فاذا قلت عملت عملا وفعلت  
 فعلا وصنعت صنعا تصاب على المصدر ليس الا نعم ان اردت يا فعل  
 المفعول الذي ليس هو الحدث بل المفعول به كان مجازا وجب ان يصح فيه ان  
 يكون مفعولا به وفيه يجوز ايضا من جهة ان حقيقة المفعول هو الصادر عن الفعل  
 وحقيقة المفعول به هو ما وقع عليه فعل الفاعل على ما تقدم من اصطلاح متاخر  
 النجاة وهما متجانسان كما في من اذا قلت عمل مجازا فان اسندت الفعل  
 اليه لانه تعالى في صيغة وانما تنصب مجازا على انه مفعول به وهو ايضا مفعول ومنه قوله  
 تعالى في ما عملته ايدينا وقد بينا وجه ذلك في سبق وان اسندت تعالى عز الله تعالى  
 فقلت عمل مجازا مجازا لم يكن الخرم مفعولا نفسه لما قدمنا ان العمل كناية لا نجا وزم  
 وان مادة الخرم ليست معمولة للعبادة وهي جزء الخرم المجازي ان لا يكون العمل  
 معمولا به وفي جعله مفعولا به تفصيل وهو انك ان جعلت عمل مجازا عن مجاز كان  
 انما له في مجازا حقيقة على انه مفعول به كقولك خرجت مجازا فان الخرم واقف على  
 الخرم وهو الضرب على زيد وكان المجاز في لفظ عمل ليس الا وان جعلت عمل  
 على حقيقة فان جعلته على حذف مضاف كما سبق فالنقد يترجم بضمير مجاز  
 فالضوء مصدر واذا حذف واقيم الخراب مقامه اخرج مفعولا به على المجاز  
 وان قدرته عملت صنعة مجاز على ان تكون الصورة الحاصلة في الخراب مفعولا  
 بخلاف ما قلناه فاما سبق كان كذلك ايضا وان جعلت الخراب مفعولا باعتبار  
 ان العمل اطلاق لاسم العمل من المالح لزوم المجاز ايضا فالجواز لازم على كل تقدير  
 ولا شك في جواز الاطلاق قال تعالى وما حملت ابدنهم **التاسعة** بان يمدد ان  
 قوله اعملوا صالحا انما ينصب صالحا فيه على غير المفعول به لا مجازا من احد ما اطلاق  
 الصالح على المفعول الذي ليس فعلا ولا شيا في اضافة العمل اليه وشبهه بالث وهو  
 حذف الموصول من غير دليل بخلاف ما اذ قد راعا عملا الذي هو المصدر فان الفصل  
 يدل عليه وكل واحدة من هذه الثلاثة لا يبين ان الله من غير ضرورة ولا ضرورة  
 في جعله مفعولا به فكيف يصار اليه وفيه هذه المذورات الثلاثة **الاعمال** هو  
 بهذا وجه التقدير في قوله تعالى اعملوا صالحات وقوله تعالى يعملون له فيما من

مجاز

مجازي وتماثل واما قوله تعالى اعملوا الصالحات فاعلموا ان الله مفعول له وجوز ان يترجم  
 فيه ان يكون مفعولا به على انما كلمة وفيه مجاز **اما** قوله تعالى من يعمل سوءا  
 ذنوبه ومن يعمل الصالحات وما اشبه ذلك فكلها ترجع الى المصدر **الخامسة عشر**  
 انما فرقنا بين الالفعال العامة والخاصة لان تعدي الفعل الى المفعول معناه وصول  
 معناه اليه والفعل الخاص كالضرب مثلا تعدي به وصول الضرب الى المضروب ولا يلزم  
 من ذلك ان يكون الضارب مؤثرا في ذات المضروب اعني موجد لها والفعل العام كعمل  
 مثلا تعدي به وصول معناه وهو العمل معني عام في الذات وصفاته فلهذا كذا نقص  
 العموم واتحاد المفعول حتى يقوم دليل على خلافة مجاز الفرق انما هو من معاني الالفعال  
 ووصولها الى المفعول **الثاني عشر** من الالفعال نوع اخر مثل ما ذكرنا لفظ على الفرق  
 بين القول والمقول واللفظ والمفقط لان القول والمفقط هو الاصوات والحرروف  
 المقطعة وبين القول واللفظ والوجه في الفرق بينهما ان هذا امر من افعال حركة  
 اللسان ويحويها فيه مقاطع الحروف والاشياء نفس تلك الحروف المقطعة المستمرة  
 التي هي كيفية تعرض الصوت للحروف كالكلمات والاول هو اللفظ وهو القول  
 واللفظ الاول هو مصدره والاشياء هو القول والمفقط فاذا قلت لفظ لفظا  
 او قلت قول قولان ترتيب الاول فينصب اللفظ والقول على المصدر ربة ولكن ان ترديد  
 الثاني فنصبه على المفعول به وانما من متجانسان وان لم يتجانسا فالفاعل وهو  
 الاطلاق القابل للمتكلم وليس من شرط تعدي الفعل ان يتجانس وان لم يتجانس فالفاعل بل  
 الشرط المتعارف سواء تجازوا في محله او في محل هذا ما انتهى اليه في هذا الموضع  
 والله تعالى اعلم **سادسة** اورد الشيخ عبد القاهر الجرجاني رحمه الله تعالى على قولهم ان  
 خلق السموات والارض في ستة ايام هو المفعول به بيان ان الله تعالى على قولهم ان  
 فاذا اوجد الفاعل فيه شيئا اخر كخضرت من قان زيد كان موجودا او الفاعل واحد  
 فيه الضرب والمفعول المطلق هو الذي لم يكن موجودا بل عدما محض والفاعل  
 يوجد ويخرج من العدم والسوت في هذا التركيب انما كانت عدما محضا فاخرجها  
 الله تعالى من العدم الى الوجود انتهى وتبعه على ذلك ابن الحاجب وابن هشام  
 الله تعالى وبما ان الله مذهب الرما في انصاف **اجا** الشيخ تاج الدين السبكي  
 رحمه الله تعالى في كتابه ان لا يسم ان من شرط المفعول به وجوده في الاعيان قبل  
 ايجاد الفعل وانما الشرط توقف عقلية الفعل عليه سواء كان موجودا في الخارج  
 كخضرت زيد او ما ضربته ام لم يكن موجودا كخضرت الدار قال الله تعالى اخلق  
 كل شي خلقه فان الاشياء متقدمة لفعل الفاعل كسب عقلية ثم قد توجد في  
 الخارج وقد لا توجد وذلك لا يخرج عن كون مفعولا به وقال الله تعالى وخلق  
 خلقه ليد ومن ذلك شيئا **اجا** الشيخ شمس الدين الاصفهاني رحمه الله  
 تعالى في شرح الجانية ان المفعول به بالنسبة الى افعال الابدان يقتضي ان يكون موجودا  
 ثم اوجد الفاعل فيه شيئا اخر فان الثابت صفة من الاعمال في سبب ثبوت غير

ابن الحاجب رحمه الله تعالى في قوله تعالى  
 السموات والارض في ستة ايام



الموصوفه والاواما المعوليه بالنسبه الى الاتحاد فلا يقتضي ان يكون موجودا ثم وجد  
 الفاعل فيه الوجود بل يقتضي ان لا يكون موجودا والا لكانت تحصيله على سبيل انتهى **قائدا**  
 قال سيبويه رحمه الله تعالى في قوله زيدا افضل من عمر ولا يتبعه الارتفاع واعتبر  
 بانه لا يمنع بعدها في انتهى **واجاب** الشيخ ذكرنا ان زيدا افضل من عمر لان المتكلم  
 عرّفه بانه اشهد الفصل وليس له غرض في انهاء يدنا مل  
 وهو انه كيد ترك العطف في جميع الصفات وعطف الفاعل على الامر ونه بالمعروف  
 بالواو قال مندي فيه وجه حسن وهو ان الصفات تارة تلتحق بحرف العطف وتارة تدرك  
 بغيره ولكل مقام معنى يتناسب فاذا كان المقام مقام تعديا وصفات من غير نظر الى  
 جمع وتفرد حسن استقام في العطف وان اردنا جمع بين الصفتين والنتيجه على  
 تعاقبهما عطف بالحرف وكذا اذا اردنا التوابع لعدم اجتماعهما في الحرفين ايضا وفي  
 القرآن العظيم امثلة كثيرة ذلك كما لا يخفى على من ربه ان طلبة كذا ان يبدلوا واذا  
 جازمتم مثل ثمرات موصيات فانتات ثابيات ما بدأت ساقيات ثابيات وانكارا  
 قائم بالواو بين الوصفين الاجزئين لانه المقصود في الصفات الاولى ذكرها محتملة  
 والواو قد توهم التوابع فحدثت واما الانكار فلا تكن ثبات والنتيجه لا يمكن  
 انكارا قائم بالواو والصفات النوعية من غير ان يقال في ثباتها في المقام من الله المعرف بالعلم  
 فانما الذنب وقابل الشوب شديد العقاب ذي الطول فاني بالواو في الوصفين  
 الاولين وحذفنا في الوصفين الاجزئين لان غير ان القدر والقبول المقوية قد يظن انها  
 تجريان تجري الواحد لقليل منهن من غير ان الذنب قبل التوبة فبين الله سبحانه وتعالى  
 بعطف احداهما على الاخرى لاعتقادهما من غير ان يوصفا مختلفان فيجب ان يعطى كل  
 واحد منهما حكمه وذلك مع العطف بين الواو ومع اما شد بين العقاب وذي الطول فيهما  
 كما المتبادر فان شدة العقاب تقتضي اتصال الضرر والارتداد بالطول يقتضي  
 اتصاف المتعدي في ذلعه في انهما متجهان في ذاته وان دأته القدرية موصوفة  
 بهما على الاجتماع فهو في حاله انصافه بشدة بين العقاب ذي الطول وفي حاله انصافه  
 من ذي الطول شديد العقاب فحسن ترك العطف لهذا المعنى وفي الآية التي نحن فيها ينفع  
 معن العطف وتركه ما ذكرناه لان كل صفة لا تتصور بالواو ومغارة للاخرى والفرض  
 انهما في اجتماعهما كالوصف الواحد لموصوف واحد فلم يمتزج الى عطف فلما ذكر الامر  
 بالمعروف والنتيجه عن المنكر وما مثلا زمانا او كالمثلان من مستبدان من مادة واحدة  
 كغفران الذنب ونحو التوبة حسن العطف ليعين ان كل واحد منهما بعد في حد ذاته  
 قائم بذاته لا يكتفي منه بما يحصل في ضمن الاخر بل لا بد ان يظهر امر بالمعروف وينهى  
 الامر وينهى عن المنكر بجزء انتهى فاحتاج الى العطف وايضا فلا كان الامر والنتيجه  
 من جنس واحد طلب الاتحاد والاخر طلب الاعداد كانا كالنوعين المتغايرين في قوله  
 ثابيات وانكارا حسن العطف بالواو **مسئلة** واشهد لبعضهم رحمه الله تعالى ونفعنا

اسيرنا

اسيدنا فافاض الغضاة ومن اذاه بدا وجهه استحيى له العران  
 ومن كنهه يوم النداء ورواه على طرسة محران مدققان  
 ومن ان رخت في المسكلات مايل جلاها بفكر دايم المعاني  
 رات كتاب الله اكبر معجز لا فضل من يمدد له النعلان  
 ومن جملة الامعان كون اختصاره باي القاطر وسط معان  
 ولكن في الكلف ابهرت اية بها الفكر في طول الزمان معاني  
 وهما في الاستطعا اهل باعد نزي استطعا هم مثله ببيان  
 فما الحكمة الغرافي وضع ظاهر مكان خبر ان ذاك لثا في  
 فارش على عادات فضلك في فاليه عند البيان يدان  
 فاجابه بما قصه فوالا استطعا اهل معين واجب ولا يجوز مكانه استطعا لان  
 استطعا صفة للقرينة في محل خفض جارية على غير من يله لغويك اهل قرينة استطعا  
 اهل لوحدت اهل هنا وجدت مكانه صعيد لم يحز فذلك هذا ولا يستوعب  
 جهة العربية شي من ذلك لان استطعا صفة للقرينة وجعله لقرينة ساع عرب  
 لا ترده الصناعة ولا المعنى بل اقول ان المعنى عليه اما لكون الصناعة لا ترده فانه  
 ليس فيه الاوصاف كونه بجملة كما توصف ساير التكرات بالجل والركب محتمل لثلاث  
 اماريب احدها هذوات في ان تكون الجملة في محل نصب صفة لاهل والثالث ان  
 تكون الجملة جوابا ذوا الاماريب المحمكة متخيم في الثلاثة لاربعها على الاول  
 لا يصح لما قد بيناه فخرنا بل ساعد الآية كما تارة لها طران الظاهر وقع موضع المعنى  
 او نحو ذلك فجاب عنه المقصود وختم الله ونفعنا الله المقصود ولما بعين ان  
 الاماريب الاول متعين من جهة معنى الآية ومقصودها وان الثاني والثالث وان  
 احتملها التركيب بعيدان عن مغزاها **امثال** لث وهو كونه جوابا ذوا فلا شبه  
 بصير الجملة الشريطة معناه الاخبار استطعا هم عند ثنائهما وان ذلك معن  
 الكلام وبحل مقام موسى والخضر عليهما السلام من بعد اذ اقلته فحدث ما اوران  
 يكون معطلة او هو طرسة او شي من الامور الدنيوية بل كان المقصود ما اراد  
 ربك ان يبلغ اليك ان الله ما رشتد ونيتهم كما ذكرنا رضة من ربك واظهار ذلك  
 الغياب لموسى عليه السلام في اب اذا قوله قال لو شئت الى تمام الآية واما الثاني  
 وهو كونه صفة لاهل في محل نصب فلا نه بصير العتابة الى شرح حاله لاهل من حيث  
 هم هم ولا يكون للقرينة لرفي ذلك ونحن نجد في الكلام مشير الى القرينة لنفسها  
 الا ترى في قوله فخرنا فيها ولم يقل عندهم وانما الجدار الذي يقصد اصلاحه وحفظه  
 ما حقه جرم قرينة مع قوم اهلها وقد تقدم منهم سوء صنيعهم من الابا عن حق  
 الضيق مع طلبه وللمعاني تفر في الطماع كانت هذه القرينة حنيفة بالاضاد  
 والاضامة فربلت بالاصلاح لحرر الطاعة فلم يقصد الا العمل الصالح وهو اخذ جعل  
 لاهل الذين منهم عايد وارج وقد قلت ان الجملة تعين من جهة المعنى جعلها صفة

من وضع الظاهر من  
 مسئلة في قوله سبحانه  
 حتى اذا اتينا اهل قرية استطعا  
 اهلها



للغربة ويجب معها الاظمار ودون الاضمار وينضاف الى ذلك من القواعد ان الالهي لا  
يحتل ان يكونوا هم الاله الاول او غيرهم او منهم والغالبا ان من دخل قرية لا يجد  
جبله اهله بل يقع بعصره او اهل بيته ثم قد يستقر بهم فعمل هذا من العبد بل الصالحين  
لما اتيا قدرا من الله لا يعلم من حسن صنيعه المستقر اجمع اهل بيته في الدار التي لا يبيت بها  
رحمة وعدم مواخذته ليعود صتيح بعض عباده ولو عاد الضيق ففقد الاستطاعة  
تعيين ان يكون لطلد الاولين لا غير فاني انظر هرا شعرا ريتا كبر العوم فيه وانما لم يتركها  
احدا من اهلها حتى استطاعه واني ومع ذلك فابدا به با حسن الجزاء انظر الى هذه  
المعاني والاسرار كيف غابت من كثير من المستشرقين ورا حثيت تحت الاستار حتى ادعى بعضهم  
ان ذلك تكبير وادعى بعضهم من ذلك وترك كثير من الغرض لذلك راسا وبغبي عن  
شخصا انه قال ان اخلاق الصالحين في كلمة واحدة مستغلة فقد كمل قبل استطاعهم وهذا  
شيء لم يقله احد من النحاة ولا دليل والقران والكلام الغصير من عند خلافة وقد قال  
تعالى في نعيه الاله بصفوه وقال تعالى فماتنا لم نكف فاني اني اذا جانا في  
قراءة المومنين واني ما مر ولا ما يوضع هكذا هذا القول ليس بشي وليس هو قول الحق  
يحيى واخا نقلته حتى يستعمل رده ومن تمام الكلام في ذلك ان استطاعه اذا جعل جوازا  
وهو من غير ان لا يوازيه واذا جعل صفة احتملا لم يكون المعنى قبل الاتيان هذه المستقرة  
وذكر تغريبا وتثنية على انه لم يحل على عدم الاتيان لغرض الخبر وتقرره فوجدنا  
معطوف على انما فماتنا فتح الله على والشرع يضيئ من الجواب وقد قلت وبالله تعالى  
منة الاعانة وعليه التكاليف

ان يكون

الاسراريات الكتاب معاني \* صدق فلا تزد والكل معاني  
وفيها لم تراض لم يعب محاييب \* وبرهانه بعينها القدران  
اذا بارق فيه لقلبي قد سدا \* ههنا في بر العين بالعين ان  
سرور ما بها ووصولها لعلنا \* كان على فوق السماك مكان  
فالمحك والاكوان بالبين والعتا \* وعندني برجه استمرت به  
وهانتيك ممدودة بمحل سرها \* فتذكر المني اولك حسن بيان  
ارني استطاعها وسعها في قوتها جري \* وليس لها والخوف من مخران  
ساعة تغيب بان استناره \* يعود عليه ليس في الامكان  
وليس جوازا ولا وصفها هليها \* فلا وجه لادعاء رفاكتها  
وهذه في ثلاث ما سواها يمكن \* تعين منه واحد يشا  
وتصنت لها فكري الى ان تحسنت \* به زيرت الاعقاب مثل زماي  
وان حيا في في مخرج المحسر \* من العلم في قلبي مبدل ساقي  
وكم من ماس في حامي الجدار \* الى ان اري اهلا ذكي حنان  
فيمطاد من مابيتنا صفا صه \* وليس له ثارات تدران  
سماي سليم الذهن لغير ادلوي \* بكل علوم الخلق ذو لمعان

فراكر

فذلك الذي يوحى ليضاح مشكل \* وقصد للتحرير والفتيات  
وكم لي في الايات حسن تدبير \* من الله ذي الفضل العظيم جاني  
بحا رسول الله قد قلت كلنا \* اتي وسيا في حاميها بامان  
فصل عليه الله ما هبت الصبا \* وسلم مادامت له الملوان  
سالت لماذا استطاعه اهله في \* هنا استطاعهم ان ذاك لسان  
وفيها اختصار ليس ثم ولم يصف \* على سبب الوجان منذ زمان  
فما كجوابا او فاعا لفتا به \* بصير به المعنى كراي عيان  
اذا ما استوي الحالان في الحكم \* رجع الغصير واما حين مختلفات  
فان كان في التصريح اظها ركة \* كوضعية شان او حقا ردا  
كمثل اسم المومنين في قول ذا \* وما نحن فيه صرحوا بامان  
وهذا على الامعان واللفظ جاني \* جواي مشورا بعين بيان  
فلا تخشع بالظلم من بعد علما \* فليس لكل بالقرض يدان  
وتدفع ان الشعر يريهم فلا \* تكاد تري من سابق برهان  
ولا تنسني عند الدعاء فاني \* سايدي مزاياكم بكل مكان  
واستغفر الله العظيم لاني \* به قلبي اوطال فيه لسان  
انه لما كانت الانا ظاتعة للعراني لم تفتح الاضمار بل قد يكون ان اقتصر على اولى بل وسما بكا  
يصل الى حد الوجوب كما سنبين ان شاء الله تعالى ويول على الاولوية قول الرباب علم البيان  
ما هذا المخلص لو كان للشعر على ليس للكفاية كان لاها ذلة اللفظ من الحسن والبيحة  
والانفاضة ما ليس لرجوع الصغى تنبي كلامهم فقد جرد الى التصريح اما المخطويع  
واما المخصص وانما واما القشيش في هذا مفتح الفعل واما الغرض في قولنا العظم  
قوله تعالى قل هو الله احد لا اله الا هو فماتنا لم نكف فاني وبالحق انزلناه والحق نزل  
ولم يقل وبه وقوله تعالى الحق اسم معلوما فنرضي من الحق فلا رقت ولا ضوق ولا  
جرك في الحق فتذكره لفظه مرتين وانا انيقا له فنرضي من لا احد له فيه اعلا  
بعظمه هذه العبارة من حيث انها في صفة العرف وفيه شبه عظيم بحال الموت والبعث  
فتا سب ح ل لفظه في القلوب النسخ بالاسم ثلاث مرات وبه قول الخليفة امير  
المومنين برسم بكه ادونا اما لتعليم ذلك الامرا ولتقوية داعية الماوراء  
نحوها وقول الشاعرة \* فنعرضهم سودت عصاما \* وقولنا في تمام  
قد طبلنا فلم نجعل ذلك في السودد والمجد والمكارم مستلا  
فان انقبح الغلاب على المشكل \* وقع من ايقاعه على خيبر نوقا لطلبنا لكذا فلم نجح  
وقال بعضا هاهنا العصور اذا برقت يوما استقر وجهه \* على الناس قال الناس جل المنور  
واما ما يكاد يصل الى حد الوجوب فتقول له تعالى يا ايها النبي انا احللت لك زواجك  
الى قولنا في وامرأة مومنة ان وهبت نفسها للنبي انا راذا النبي ان يستكملها  
عده من الاضمار الى التصريح وكررا منه صلى الله عليه وسلم تنبيه على تخصيصه صلى الله



عليه وسلم بعد الحكم اعني النكاح بالحبة عن سائر الناس لمكان النبوة وكتب اسمه صلى  
عليه وسلم تنبيه على عظمة شأنه وحلالة قدره اشارة الى علة التخصيص وهي  
النبوة ومن التخصيص قوله تعالى فبذل الذي ظلموا انهم الذي قيل لهم فانزلنا على الذين ظلموا  
دون علم وقالوا قلنا علمت بل طبع الله عليه بكفرهم اصرهم على ما ارادوا ان يفعلوا  
في ذمهم صرح في الآية الثانية والثالثة بكفرهم بقيل لعنة الله على الكافرين وللكافرين  
عقابهم ومن واهنا له كثير اذ انقرض هذا الاصل فنقول لما كان اهل هذه القرية موصوفين  
بالشع الثائب واللؤم القاذر بديل قوله صلى الله عليه وسلم كانوا اهل قرية ليا لها  
وقد صدر منهم في حق هذين العبدن اللذين على الله تعالى من المنع بعد اسوال  
كانوا احقبتين بالذم عليهم بسوا الصنيع فانسب ذلك للتصريح باسمهم لما في لفظ  
الاصول من الدلالة على اكثر مع حرمه هذين العبدن من حرمهم مع استطاعتهم اياهم  
ولما دل عليه حالهم من فسوة قلوبهم وعجزهم عما يرضون الله فيها من الصلوات  
السنينة في قوله اوي وجوا لا تسليق هذا ما يتعلق بالمعنى واما ما يتعلق باللفظ  
فلما في جمع الصبرين في كلمة واحدة من الاستعانة فليعلم ان قوله لا في القرآن المجيد  
واما قوله تعالى فيسكنكم اياهم وقوله لا تتركوها فانهم ليسوا بهذا القدر لانه عدول  
عن الاتصال الى الانفصال الذي هو اخصر ومنه فكل الصبر لا يودي الى الفسوق باسمهم  
ظاهر بل يتناول مسكنهم ايامهم والقرية اياها فكان **الآية** الاولى لانه اخصر  
ومؤدا ما واحد خلا فكلنا ثم هنا سائر الايات **الاول** ما الفرق بين الاستطاعة  
والضيق وان قلنا انهما بمعنى فلت فمخصصهما بالاستطاعة والاهل بالصفة  
والثاني فم قال وايبادون فلم مع انها اخصر انما لم قال انما اهل قرية استطاعتها  
دون التخلي عنه والقرية بخلافه فنقول انما اهل القرية دون اهل حجاز قال تعالى  
اصطلو مصر والمجواب عن الاول ان الاستطاعة وطبيعة السبل والضيق في طبيعة  
المسئلة لا انا اخصر فالتخصيص عند ذلك بعد معنى المعجم الى منزلة القادمية ببلد وبمهلك الى  
منزله وعن الثاني انه في الايام من قوة المنع ما ليس في قوله انما عقب المصراع الى  
المادة وينبغي فلا بد على انهم لم يتبينهم في الاستعمال بخلاف الاباء المقرون  
بان فانه يد على النبي مطلقا وانه واي يانه الا ان يتم نوره ابي حنبل واستقلال  
وعن الثالث انه مبني على ان مسير القرية فاذا اسوال الحدوث واهلها معا  
حال كونهم فيها ام يقطع ام يقطع والظاهر منه انه يقطع على مع قطع  
النظر الى وجود اهله بعد ميم بديل قوله تعالى او كان من القرية وهي حاوية  
على عقر وقتها سها فترسم ولا اهل ولا جد رقا بها ولعدم تناول لفظ القرية اياهم  
في السبع اذا كانت القرية واهلها ملكا للبيع وبهم فيه حالة البيع ولو كان للاهل  
داخلين في مملكتها لخلقوا في البيع والشبوت المفاخرة بين المحتاج والمحتاج  
المبيد وما ذكر للاهل لانه هو المفسود من سائر الكلام دون حد ران لانه عرض  
حكايته ما وقع منهم من اللؤم فان قلت فما تصنع بقوله تعالى وكما اهلكنا من قبله

قوله

٢

ط

بظرت معيشتهم وكما من قرية اهلكنا هانها باستنباها وكم باجوت فاذا فرما الله  
الجوع والخوف وبظرت معيشتهم ولاستحالة الاسوال من غير اهل عليا فنقول لو تصور  
وقوع على نفس القرية بالخرق والخرق والغريق ونحوه لم تتعبد الحقيقة لما ذكرناه والله تعالى  
اعلم **سورة** اهل القرية التي اذن السكركم الله تعالى عن رجل قال ما اعظم الله فقال  
اخر هذا لا يجوز فاجاب بجوابه فاذن الله تعالى ليهنوا ما يشاءون من غير عيب في الله عاين الي الله  
تعالى اي ما اصرهم وما اسعهم فبذل على جواز التعجب في كلامه وهذا كلام صحيح ومعناه  
ان الله تعالى في غايته العظمة ومعني التعجب في ذلك انه لا يكون له ما يخافه العقول والالان  
بصيغة التعجب في ذلك جاز لا لاية التكرية واعظام الله تعالى وتعظيمه لنا عليه  
والعظمة والاعتقاد بها وكلامه حاصل والموجب لها امر عظيم فيلغني بعدة كذا فيجبنا  
ايجبات التعجب ففكرت فرايت اياهم من اسراج في الاصول قال في شرح التعجب وقد  
حكيت لفظا من ابواب مختلفة مستعملة ما انت من رجل معجب وسبحان الله ولا اله الا الله  
وكاليوم رجلا وسبحان الله من رجل وحسبك برجل ورجلا ومن رجل والعظمة من رجل  
وكمن برجل رجلا فنقله العظمة منه من رب بديل لجواز التعجب في صفة الله تعالى وان  
لم يكن بصيغة ما افعله وافعله ومن جهة المعنى لا فرق من حيث كونه متعجبا وقا لكان  
الذين ابوا البركات عبد الرحمن بن محمد بن ابي سعيد الانباري رحمه الله تعالى في كتابه  
الاستيف في مسائل الخلاف في الحق مسئلة ذهب القوفون الى ان الفعل في التعجب نحو  
ما احسن زيد اسم والاصريون الى انه فعل واليه ذهب الكسائي ثم قالوا الذي يدل على  
انه ليس بفعل وانه ليس بفتق برفعه احسن زيد قوله ما اعظم الله ولو كان التقدير  
ما زعمتم لوجب ان يكون التقدير بشي اعظم الله والله تعالى عظيم لا يجعل جاعل وقا  
الشاعر ما اقدر اعدان بدني على شطه من داره المرات عمن داره صول  
ولو كان الامر على ما زعمتم لوجب ان يكون التقدير برفعه شيء اقدر الله والله تعالى اقدر  
لا يجعل جاعل واجمع الصبرون بامور ثم قال والجواب عن كل ما ذكرناه من قوله تعالى  
واما قوله في اعظم الله قلنا معناه شيء اعظم الله اي وصفه بالعظمة كما تقول عظميت  
عليه وليدك الشئ ثلاثة معاني احدها ان يعنى بالشئ من يعظمه من عباد الله والثاني  
تعجب بالشئ ما يدل على عظمة الله تعالى وقد رتبته في مصنوعة الثاني ان تعجب به  
ذمته اي انه عظيم لنفسه لا لشيء فقله فرتا بيده وبين عزم وحكمة بعض اصحاب  
الميرد قدم الى بغداد قبل قدوم الميرد فحضر جلسته فغلب فسيل عن هذه المسئلة فاجاب  
بجواب اهل البصرة وقال لا تقدر برش حسن زيدا فقل له ما تقول في ما اعظم الله  
تعالى شي اعظم الله فانكر واعليه وقالوا لا يجوز لانه عظيم لا يجعل جاعل ثم سجدوا  
من الخلقة فاخرجوه فلما قدم الميرد اوردوا عليه هذا الانكار فاجاب بما قد رتبناه  
فبان من ذلك فتح انكارهم وشبهه ما ذهبوا اليه وقيل يحتمل ان يكون قولنا شي اعظم الله  
بمنزلة الاخبار انه لا شيء جعله عظيما لاستحالة الله وما قوله الشاعر ما اقدر الله  
فانه وان كان لفظه لفظ التعجب في قوله الله المبالغة في وصف الله تعالى بقدرته

سورة اهل القرية  
ما اعظم الله



تقوله تعالى فيليرد له المرحم مد آجا بصيغة الامر وان لم يكن في الحقيقة امر انتهى كلامه  
ومر من جن في المسيرة واطول لا تقا في صحة الاطلاق هذا اللفظ وان لم يستكر  
ولكنه مختلف على بيع على حقيقة من التعجب وحمل ما على الوجه الثلاثة او جعل  
بما لغير الاضمار وما انكاد اللفظ فليقبل به احد والاصح انه باق على معناه من التعجب  
وقال لقا خيا بوالوبد رحمه الله تعالى في كتاب السنن في تصنيفه في باب دعيت من  
عنى القزان فذكر منه ما اهلك من عساك واقر بك من دعاك واعطاك على من  
سالك وذكر شعرا لمخير سجا نكرا لاهم ما اهل عندي منك كذا نبي ورائي انا في الميرة  
عنا اي بكر الصدوق رضي الله تعالى عنه رواية ابن اسحاق عن عبد الرحمن بن القاسم عن  
ابيه وناهيك بتم في جوار ابن الدعنة قال القاسم ان ابا بكر رضي الله تعالى عنه  
لقية سعيه من سعيك فزيتن وهو عامدا في القصة فحني على راسه شرا با فربا  
بكر الوليد بن المغيرة او لعاصي بن ايل فقال لا تزي ما يصنع هذا السعة قال  
انت فعلت هذا بنفك وهو ينزل اي رب ما اهلك اي رب ما اهلك كذا في رب  
ما اهلك انتهى ولولم يكن في هذا الاكلام ابن القاسم بكونه فضلا عن روايته عن  
ابي بكر وان كانت من سعة وقال لا تخشني في قوله تعالى ذوالجلال والاکرام معناه  
الذي يجلها الموحدين عن التشبيه بخلقه او الذي يقال له ما اهلك وما اكرمك وقال  
ايضا في ابصر به واسمع بما ذل على التعجب من ادراك المسموعات والمبصرات  
لذلك على ان امر في الادراك خارج من حد ما عليه ادراك السمعين والمبصرين  
لان يدرك اللفظ لا يشي واصرها كايدي ركا كرها حيا وانتهى جرم ويدرك المروطين  
كايدي ركا الظواهر وكذا ابو محمد بن علي بن اسحاق الضمري رحمه الله تعالى في كتاب  
الفتنة والتذكر في الخو وذا قلت ما اعظم الله وذلكما الشى عبارة ذلك الذي يعظمونه  
وعبيده ونه يجوز ان يكون ذلكما الشى هو ما يستل به على عظمته من بما يعظمه  
وجوز ان يكون ذلك هو الله عز وجل فيكون لنفسه عظمه لا شى عظمه **ومثل**  
هذا يستعمل في كلام العرب كقوله الشاعر نغص عصام سؤدت عصاما انتهى  
وهو كالانباري وقال لميتي

ما اقبل الله ان يخبرني خليفته ولا يصدر في قوما في الذي زعموا  
قال الواحدي في شرحه يقول الله تعالى قادر على اجزاء خلقته بان يخلق عليهم سما قاطنا  
من غير ان يصدر المحدث الذين يقولون تقدم الدهر بشي الى ان تاتي منتهى اخر الزمان  
والله تعالى قد فعل ذلك عفو له وليس كما يقول المحدث وقال ابن الدهقان في شرح  
الايضاح فان قيل ما ذا قدرت ما بعد برش لما تصنع بما اعظم الجواب من وجوه  
احد ها ان يكون الشى نفسه ويجوز ان يكون ما د عليه ويجوز ان يكون ما دك  
عليه من مخلوق تد الشا من معظم عباد الله تعالى ان يكون الاعمال المارية عليه  
بالحال على ما يجوز من صفاته تعالى فيقول على انه عظيم في نفسه وقالا لا تخشني رحمه الله  
تعالى في ما هذا بشر المعلن نثر به انه تعالى من صفات العجز والتعجب من قدرته

على

على خلق جميل مثله واما حاش به ما علف عليه من سواد فالتعجب من قدرته على خلق عظيم  
سواد انتهى والحمد لله وحده **الفرد في معنى وحده** تاليف الشيخ تقي الدين  
المسكي الشافعي رحمه الله تعالى وفيه يقول الفصاح الصفدي رحمه الله لغالي في رسالته  
تخل منك الفردة وانفذه الفردة بجز منها علما فانك تعلم الشبهة  
لهم الله الرحمن الرحيم وما توفيتي الاباهه والمجرب وحده وصلى الله على سيدنا المشرق  
على كل مخلوقات قبله وبعد وسلم تسليما كثيرا **اول** فردة على الة مساة بالفرد  
في معنى وحده كذا لا على ليه ان لا تخشني في قوله تعالى وعلى وعلى وعلى وعلى  
معناه على الا يعلم وحده لا تخشون وتكن عليه وعلى انك فتوقفت في هذه العبارة  
واجبت ان تبه على فيها واذا كبروا رد هذه اللفظة **اول** ما ابتدئ يقول الحمد  
لله وحده واقر لمعناه الحمد لله لا لغيره ولا يشاركه فيه احد ووجه منسوب على حال  
عند جمهور النحويين منهم اللذيل وسيبويه قال انه اسم موصوع موضع المصدر الموضوع  
موضع الحال كذا قال ابي داود والسياحاد موضع موحده واذا قلت رايي ان  
وحده فالأكثر وتقدرون في حال ايجاد له بالروية ويجوزون هذا نعم حال  
من المفعول ومنه يكثر بن طحمة رحمه الله تعالى من كونه حال من الفاعل وقال لا نحال  
من المفعول ليس الا لانهم اذا ارادوا الفاعل قالوا امرت به وحدي كما قال الشاعر

**والذي يشاء ان مررت به وحدي واختار ابراج والمطرا**  
وهذا الذي قال ابن الحجة في البيت صحيح ولا ينبغي من اجله ان ياتي الوجهان المتقدمان  
في رايي زيدا وحده فان المعنى يصح معهما ووجه ضابط في خبر المذكر والمخاطب  
والغائب فتقول خبرته وحدي وصرفته وحده وصرفتك وحدي وصرفتك وحدي  
وتختلف المعنى بحسب ذلك **ومما** من يقول وحده مصدر موصوع موضع الحال ومما  
لا يخفى الفوق الاول في كونه اسم موحده كذا في قوله تعالى انه مصدر على حذف حرف  
الزيادة اي ايجاد ومنه من قال لانه مصدر لم يوضع له فعل **وهب** يونس وهب  
في الخو قوله انه منصوب انتصاب الظرف وتجر به مجري عنده فجاز زيد وحده  
تقديره جاز زيد على وحده فكان التقدير زيد موضع السرد ولعلها ولا يقولون  
انه مصدر موضع موضع الظرف وحكي عن الاصمعي وحده ويدل على انتصابه على  
الظرف قوله الجرب زيد وحده كما قلت العرب زيد اقبلا وادبا قال هشام  
ومثل زيد وحده في هذا المعنى زيد من المول وقصته الاولى وحده  
هذا المنصوب المنصب كما خلف وحده وحده في هذا المعنى زيد من المول وقصته الاولى وحده  
وقال الجوزي وحده زيد كالجوز اقبلا وادبا راعبه الله وكذا في قصة الاولى سعيد  
وعلى انه منصوب على الظرف يجوز وحده زيد كما يجوز عندك زيد هذا كلام النحاة  
وهو ترشح في تصنيفه الصنعة واللسان والمعنى تقا رب كل واحد ابر على ما بعده  
من المحصر في المدة نور فتولي الحمد لله وحده بغير الحذف في الله سبحانه وتعالى وقوله  
تعالى واذا ذكرت ربك في المذكر وحده والصبر يعود على تركه في الله لم يذكر معه غيره

يقول

حصر



وكذا قولنا لا اله الا الله وحده انا افردناه بالوحدانية فانظر كيف تجرد المعنى في ذلك كله سواء قلنا جرت الله وحده او ذكرته بك وحده فعنه وتقدر به عند سبويه

موحدا اياه بالحد والذكر على انه حال من الفاعل والحال في موحدا مستورة وعلى راي ابن طحمة موحدا هو والحال مفتوحة وعلى راي هشام معناه جرت الله وذكرته على انفراد ه

فمدح التقادير الصانع ثلثة اشياء والمعنى لا يختلف الا خلافا بسيما اذا جعلناه من وحد الربا على معناه موحدا بالمعنيين المتقدمين واذا جعلناه وحدا لثلاثي معناه متعديا بذلك وعلى الاول الكمال والذكر افرد ه بذلك وعلى الثاني هو انفراد بذلك والاعمال في الحال جرت وذكرته على القولين واذا قلت المجرى وحده فاعلم في الحال المستقر المجرى الذي هو الحيز في الحقيقة وهو العامل في الذكر والجور وصاحب الحال الله ووحده حاله وان جعلته ظرفا للمعنى المجرى على انفراد ه فلهذا يختلف المعنى اختلافا خلا بالمعصود واذا قلنا لا اله الا الله وحده فاما ان يقول معناه على انفراد ه وان جعل طرفا او متعديا بالوحدانية او متعديا على الاختلاف في تقدير وصاحب الحال الضمير في كايين العايد على الله تعالى والعامل في الحال اما المستفاد

فقالوا ان وحده يصير الكلام به في قوة كالكلمين فقولنا راي زيد وحده انا د اثبات رويته ولم يقدسها اخر وقولنا راي زيد وحده انا د اثبات رويته وفي روية غير وهي معني ما قلنا لاجلها ايضا وتفسير الجمله بعد ان كانت موجبة منتظمة اياها وسلبا بذكر كل واحد مغلط ركب بعض الخلاف وهي اما وجود رافع للمحدث وكل رافع للمحدث رافع للحث فالما وحده رافع للحث فلا يكون الما رافع للما رافع للمحدث وهكذا هذا قياس من الشكل الاول وشروطه ايجاب صغره وهن الصغرى به دخول وحده فيها لم تضر موجبة بل موجبة وسالبة تقرر بها الما رافع للمحدث ولاشي من الما فرم رافع وهذا الخاص اذ اريد بوجه ذلك وقد يراد بوجه اندبقيان تجزده عن الحث لظ معني الما وحده بلا تعليق تجزده عن اسم رافع للمحدث وهذا صحيح

ولا يخرج الما من كونه موجبة ولا يمنع به الما لظ وقد يراد بوجه انه من حيث هو مع قطع النظر عما سواه وهو ايضا صحيح ولا يبيح ما اراده المعالذ ولا يبيح ان الما رافع استعماله في الوضو الاستعمال المخصوص مع النية وبعض هذه الاحتمالات

يا في قولك راي زيد ا وهذه قد يراد به انك رايته في حال هو متفرد بنفسه ليس معه غيره وان كانت رويته في مدة له وغيره ولكن هذا الاحتمال مرجوح وطعننا لم يتركنا لاجل ان كان مرجوحا لانه يخرج التقدير محدودا في تقديره كما يشاء ويكون وحده حالا من الضمير فيه والاعمال فيه ذلك المجرى والاصل عدم الحذف وعدم التقيد برفعه فكيف ثبت انه مرجوح الاول لا يقتدر فيه ولا حذف بل العامل راي المصير به هذا كله في جانب الاشياء اذ قلت راي زيد وحده اما في حالة الضمير اذا تعييت الروية عنه وحده فكيف صيغتنا او اكرر **احد** هاتين باداه

الشي

الشي متقدمة فتقول ما رايته بما وحده فبين في قوة السالبة البسيطة ومن سلب لها اقتصرته الموجبة فعنه بعد سلب يحصل احدي ثلاث طرق احدها رويته معا والثانية عدم رويته واحده منته فلا يري هذا ولا هذا اوقات نشه بوجه غير زيد وعدم روية زيد على كل واحد من هذه التقادير ثلاث اشياء رايته اياه وحده لانه انش رويته مفيدة بالوحدانية وبني كل مركب من اثنين يحصل بطرق ثلاث كما بينا هذا اذا قدمت حرف النفي ويشبه هذا من بعض الوجوه تقديم حرف السلب على كل في قولنا ما كل ما بيننا المراد بذكره . وانه سلب للعموم لا للعموم السلب وانه يفيد جريسا لا كلنا فتدبر انك بعض ما بيننا وكذلك . وليس كل انوي على المساكين . اقتا اذا اخرت حرف النفي فان اخرته عن المتعدي الذي هو المصنوع وتقدمت على وحده مع الفصل فتوكلت زيد كره وحده فهو كماله المتقدمة بمحمد الحثاني الثلاثة كما سبق لانه النفي تقدم على الفعل النفي المغني بالوحدانية فتدبر بركبا في نفيها بانها احد اجزايه كالحالة السالبة حرفا يترق وانضاب في ذلك ما ذكرناه وان اخرته عن وحده فتوكلت زيد بوجه لم اره او ما رايته اولا ا ه فهذا موضع نظر وتامل والراجح عندك في ذلك انك لم تراه وقد رايته بغير لانه فضيلة تظاهرها انها تشبه الموجبة المعروفة فقد حكمت بغير الروية المطلقة التي لم تقيد بوجه عن زيد المقتبل ليو هذا ان الامر ان لا شك فيها وبها فما رقتنا لم اره وحده لانه نفي للروية مفيدة لا لروية مطلقة هذا لا شك فيه ولكن النظر في ان تقيد زيد بوجه هل معني التقيد يرجع الى التعييد في ذاته او الى ما حكم به عليه وهو النفي هذا موضع النظر والظاهر انه الثاني وانه تعييد تعييدا حكم وهو النفي فيكون نفي الروية مقصورا على زيد فعني وحده في هذه الصيغة ان زيد لا انفرد بعدم الروية المطلقة وان غير مراد في تقديره سري لتعبيد من المحكوم عليه في المحكوم به وعليك باطال العلم ان تضبط هذه الامور الثلاثة وتبين بغيره وتعرف تغايرها احدها المطلق الضرب المنتفع كما دل عليه الكلام والثاني تعبيد المحكوم على الذي دلكت المستعدة عليه مع المحافظة على اطلاق الضرب او الروية او نحوه من الافعال والثالث تعبيد التعييد من المحكوم عليه الى الحكم وهو النفي لوارد على الضرب المطلق فاذا عقلت هذه الثلاثة وميزت بينها ظهر لك ما قلناه ونحوه ايضا وهو عند غير راجح انك انما تعييت الفعل عن التعييد بالوحدانية فيكون حاصلا للمحكوم عليه بدها وهو عند غير ضعيف وبذلك تبين ضعف قول الما مختصري وانه لو قيل لمعناه ولا يجوز على الانعام وحدها ولكن عليه وعلى الفلك سلم عن هذا الاعتراض فان قلت ما حل الما مختصري على تقديم الحصر قلت تقدم المحمول وما يقتضيه او اللفظ من الما فتدبر حصر الما في مخرجه ونحوه نفي على كل واحد من غيرهما اما احدهما بتعبيد الوجه المتعدي به المجموعه واما ما خرج عنها لأسبيل الى انك في لغو له تعالى والنيل والبعال والمير لير كيوها روية تعييد الاول ولما كون لاجل صده والكلام والاختلاف في كون الفعل بدها عمل فيا قبله او لا فلا حاجة

نية

حذ



بنا الى ذكره لعدم تأثير ما نحن فيه فان قلنا هل يشبه هذا التأخر في قوله كل ذلك لم  
يكن قلنا نعم من بعض الوجوه حيث فرقنا بين تعدد ما في التأخر في قوله كل ذلك من جهة  
قد اصحبت ام الحيا وتدرج على ذنبا كل ما اصنع  
صرونا لان مقصود الشارع ان لا يمنع شيئا من فعله في رفعه ولو لا ذلك نصب  
كله والله تعالى اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب والحمد لله وحده وصلى الله على من  
لا ينقطع **سؤال** العطف بلا تا ليفها ايضا جوابا عن سؤال سأل  
له قوله معناه الدين اهد رحمتها الله تعالى وللسلام للصنفين رجل الله تعالى يمدح  
هذا الكتاب نفع الله به  
يا من عندنا في علم ذاهمة عطفية بالفضل بلا الملا  
لم ترقنا الى رتبة سامة الا بسبل الاعلا  
بسم الله الرحمن الرحيم وما توفيقي الا بالله سألته ان يوفقني للاطلاع على حقائق  
التركيب واداء الشرح اياها بجملة من يتفهمها بشرط ان يكون ما قبل العاطفة غير صادر  
على ما بعدهها وانما رأيت سبقة الى ذلك السبيل في نتائج الفكر وانما قال لان  
شرطه ان يكون الكلام الذي قبله يتضمن مفهوم الخطاب يعني ما بعدهها وان عندك  
في ذلك نظر الامور **ومنه** اذا بينا بين تكلموا على القصر وجعلوا منه قسمين الافراد وشرطوا  
في فضل الموصوف افراد عدم تنافي الوصف كقولنا زيد كان بشا عرفت كيف يجتمع  
هذان كلام العلامة السبيل والشيخ رحمه الله تعالى **ومنه** ان قام رجل لا زيد مثل  
قام رجل وزيد في جهة التركيب فانما منع قام رجل وزيد في جهة البعد لا كان اردت  
بالرجل الاول زيدا كان عطفنا الشيء على نفسه تأكيد او كما منع منه اذا قصد الاطراب  
وان اردت ان لا زيد كان من عطف الشيء على غيره ولا مانع من عطفه على غيره  
هذا التبدل بين مثل قام رجل لا زيد في جهة التركيب وان كان معناه متما كسبين  
بل قد يقال ان قام رجل لا زيد او لي بالجو ان من قام رجل وزيد ان اردت بالرجل فيه  
زيدا كان تأكيد وان اردت غير كان فيه انما كان على السامع واليهام انه غير  
واقتيد بالابن مستقيبان في قام رجل لا زيد في فرق بين زيد كان  
لا شاعر وقام رجل لا زيد وبين رجل لا زيد وعموم وخصوص مطلق وبين كان  
كما قالوا فهل يمنع ذلك في العام والخاص مثل قام الناس لا زيد وكيف يمنع احد  
مع تنوع ابن مالك وغيره بمعنى قام الناس لا زيد وان كان في استدل لا على ذلك  
يقول تعالى من كان عدو الله والابية لان جبريل اما معطوف على الجملة لا انكره  
او على رسل والمراد بالرسول الانبياء لان الملايكة وان جعلوا رسلا فزينة عطفهم  
على الملايكة صرف هذا لا يوجب منع العطف بلا في نحو ما قام لا زيد لا عطف  
وهو عطف على موجب لان لا سببا في وجوب تعليلهم بانه يلزم منه ضعف  
لان الاطراب يقتضي من ذلك لاسبابا والشيء الاول والشيء الثاني خاص فاسواء

قد

درج

درجاته ان يكون مثل ما قام الناس ولا زيد هذا اجل ما تضمنه كتابك في ذلك ارك  
الله فيك **والجواب** اما الشرط الذي ذكره السبيل وابو حيان في العطف  
بلا فتد ذكره ايضا ابو الحسن الاودي في شرح الجزئية فقال لا تعطف بلا  
بشرط وهو ان يكون الكلام الذي قبله يتضمن مفهوم الخطاب يعني العمل على  
فكون الاول لا يتناول الثاني في قوله جاني رجل لا امرأة وجاني عالم لا جاهل ولو  
قلت مررت برجل لا عاقل لم يكن لانه ليس في مفهوم الكلام الاول ما يعني الفعل  
عنا الثاني وبني لا تدخل الا لتأكيد الشيء فاذا اردت ذلك لمعني حيث تعبر فتقول  
مررت برجل لا عاقل وغير زيد مررت برجل لا عاقل لان الاول لا يتناول الثاني وقد  
تضمن كلام الاودي هذا زيادة على ما قاله السبيل وابو حيان وفي قوله انما  
لا تدخل الا لتأكيد الشيء واذا ثبت ان لا لا تدخل الا لتأكيد الشيء انما اشترط  
الشرط المذكور لان مفهوم الخطاب يقتضي في قوله قام رجل نفي المرأة فدخلت لا  
للتضمن بما اقتضاه المعنوم وكذلك قام زيد لا عاقل وما يادام رجل لا زيد  
فلم يقتضي المعنوم نفي زيد فذلك لم يكن العطف بلا لانه لا يكون الا لتأكيد نفي  
بل لتأكيد شيء وبني وان كان نفيها لتأكيد نفي وكذلك في نفي بقية كالتأكيد  
بما يختلف غير هاتين اذ الثاني كقولنا وهو كلام حسن ولا بد ان كان امة في  
النحو حتى سمعت الشيخ ابا حيان يقول انه سأل احد شيوخه عن هذا النحو فقال  
الا بدني نعم انما سمعت ابا حيان يقول هذا لانه يقع في نفسك انه لا تأخر في  
يكون اخره عن السبيل وايضا تمثيل ابن السراج فانه قال في كتاب الاصول وهي  
تقع لاجرا في الثاني مما دخل فيه الاول وذلك قوله ضربت زيدا لامرا ومررت برجل  
لا امرأة وجاني زيدا لامرا فانتظمت لانه في قوله الاما اقتضاه الشرط المذكور  
**وقد** يعترض على الا بدني في قوله ان لا تدخل الا لتأكيد الشيء **والجواب** بانه  
لعل مراده انه لا يخلو في الكلام الا لتأكيد المؤكد بخلاف ما اذا جات اول الكلام قد مراد  
بها اصل المعنى فتقوله لا تضمن وما شاعبه والاول احسن **والجواب** تمثيل جماعة من  
النجاة منهم ابن السجري في الامالي قال انما تكون عاطفة وتشارك ما بعده في اعراب  
ما قبله وينبغي ان يثبت ما ثبت للاول كقولك خرج زيد لا بكر ولقبي اخاك لا اباك  
ومررت تخميك لا ابيك ولم يكر احد من النحاة في امثله بما يكون الاول فيه مجمل  
ان يدرج فيه الثاني وخطرت في سبب ذلك امران احدهما ان العطف يقتضي  
المغايرة هذه الغاية يقتضي انه لا بد في المعطوف ان يكون غير المعطوف عليه والمغايرة  
عند الاطلاق يقتضي المعاصرة لانه المعنوم ما عند اكثر الناس وان كان التحقيق  
ان بين الامر والاحسن والعام والخاص والمحل والمغايرة ولكن المغايرة عند  
الاطلاق انما تصرف في ما لا يصدق احدها على الاخر واذم ذلك امتنع العطف في قوله  
جا رجل لا زيد لعدم المغايرة فان اردت غير زيد جاز وانما قلت المسئلة من صورها

ها



وصار كما نكحلت جادجلا غير زيد لا زيد وبشر زيد لا يصديق على زيد ومسلنا انما هي  
 فيها اذا كان رجل صادقا على زيد فمختلفات لان يكون اياه فان ذلك مستبعد لثبوت  
 الذي نقررت وجرت المغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه ووقفت جازيلا ورجل  
 كان معناه ورجل اخر لا تقر من وجوب المغايرة وذلك لوقفت جازيلا لرجل وجب  
 ان يتقرر لا رجل اخر ولا اصل في هذا انما يريد ان يحافظ على مدلولات الالفاظ فيبقى  
 المعطوف عليه على مدلوله من عموم او خصوص والطلاق او التقييد والمعطوف على مدلوله  
 كذلك وحرف العطف على مدلوله وهو قد يقتضي تغيير نسبة الفعل الى الاول كما وفانما  
 تغير نسبتته من المجرم الى الشك كما قال الخليل في العرق بينه وبين اما وبكل فانما  
 تغير بالاضراب عن الاول وقد لا تقتضي تغيير نسبة الفعل الى الاول بل زيادة عليه  
 حكم اخر ومن هذا القبيل في علمنا الحافظة على معناها مع بقا الاول على معناه  
 من غير تغيير ولا تخصيص ولا تقييد وكان ذلك قلت قام ما زيد واما مجر لا زيد وهذا  
 لا يصح **الشيء الثاني** ان معنى كلام القريب على الفريدة في حيث حصلت كان التركيب  
 صحيحا وجيها لم يحصل استتغ في كلامهم وقولك قام رجل لا زيد مع ارادة مدلول رجل  
 في اختياره لا زيد وغيره لا فائدة فيه البتة مع ارادة حقيقتا العطف او زيد على  
 كونه لا فائدة فيه وقولنا اننا مشتاقان لاننا ان اردت الاخبار تنفي قيام زيد وبها لا جاز  
 بغيره رجل المختل له وغيره كان مشتاقا وان اردت الاخبار تنفي قيام زيد وبها لا جاز  
 كان طريقا ان تقول غير زيد فان قلت ان لا يصح في ترك عاظمة ونحو انما تتكلم على  
 العاطفة والعرق بينهما ان الذي بمعنى غير مقتبذة للاول مبينة لوصفه والعاطفة  
 مبينة حكما جديدا الغير فذلك هو الذي خطر لي في ذلك وبه يقين انه لا فرق بين  
 قولك قام رجل لا زيد وقولك قام زيد لا رجل كلاما مستمع الا ان يراد بالرجل غير زيد  
 فيبين بعض وجه ان كان يصح لافي هذا الموضع موضع غير وفيه خطر وتعديل مذكرة  
 والاعتدال عنه الى صيغة غير اذا اراد ذلك المعنى وبين العطف ومعنى غير فرق وهو  
 ان العطف يقتضي النفي عن الثاني بالمنطوق ولا تعرض للاول الا لتأكيد ما دل عليه  
 بالمعنى من الاسم ومعنى غير يقتضي تقييد الاول ولا تعرض له الثاني الا بالمعنى هو  
 وان جعلنا صفة وان جعلنا استغنا في حكم الاستغنا في ان الدلالة على ان المنطوق  
 او بالمعنى وفيه كنه والتعصيل الذي وعدنا به هو ان يجوز قام رجل غير ما قلنا امر  
 برجل غير عاقل وهذا رجل لا امرأة ورايت طويلا غير قصير فان كانا متعين جاز فيه  
 لا وغير وهذا الوجهان اللذان خطر لي ان يراد علي ما قاله السبيلي والاصمعي وجهما  
 انه ثلثي من مفهوم الكتاب لانه انما ياتي على القول بمعنى يوم اللقب وهو ضعيف عند  
 الاصوليين وما ذكرته باي عليه وعلى غير علي ان الذي قاله ايضا وجه حسن  
 بصير معناه العطف في حكم المبين لمعنى الاول من انفراد به بذلك الختم وحرفه والنضرب  
 لعدم مشاركتها له فيه ولا لكان في حكم كلام اخر مستعمل وليس هو المبررة وهو  
 مطرد ايضا في قولك قام رجل لا زيد وقام زيد لا رجل لان كليهما عند الاصوليين له حكم

اللقب

صها

اللقب وهذا الوجه مع الوجهين اللذين خطر لي انما ياتي في لفظة لخاصة لا مختصة  
 بسعة النفي ونفي المستقبل على خلاف فيه ووضع الكلام في عطف المقدرات لا عطف  
 الجمل فلو جيت مكانه بما اول اوليس وجعلته كلاما مستقلا لم بات المبرر ولم يستبح  
 واما قولنا لبيان في قصر الموصوف افرادا زيد كاتب لا شاعر فصحيح ولا مضافة  
 بجهة ومن ما قلناه وقولهم في نفي الوصفين معناه انه يمكن صدقهما على  
 ذات واحدة بخلاف الوصفين المتماثلين وبما اللذان لا يصدقان على ذات واحدة  
 كما عالم والمجمل فان الوصف بالمرء بالآخر لا يمكن استغالة اجتماعهما واما شاعر  
 وكان كاتب فالوصف بالمرء لا يفي الوصف بالآخر لا يمكن اجتماعهما في شاعر كاتب  
 قائما بغيره الا اذا اراد قصر الموصوف على امرء بما تنميه المقارن وسبقا الكلام  
 فلا يقال مع هذا ان كتب بجمع كلام البيانين مع كل السبيلي والشيخ ظهورا يمكن  
 اجتماعهما وقولك في اخر كلامك وبين كاتب وشاعر عموم وضوح من وجه اما شريك  
 منه وخا شاك ان سلكهم وقولك كاجناب والابيض كانت نعت فيه كلام الشيخ العلما  
 شيا بالدين الفرائي فانه قال في ذلك رحمه الله تعالى وهو غفلة منه او كلام  
 فيه اشبه اطلقه تعليم بعض الفقهاء ما لا حاجة له بالعلوم العقلية ولذلك زادني  
 ذلك ومثل بالزنا والاحسان لان الفقيه يتكلم قريب وتذكر كلمة الفاظ متباينة  
 ومعانيها متباينة والتباين اعم من الثاني فكل متباينين متباينان وليس كل  
 متباينين متباينين وعيب من ذلك كيف انك غفلت عن هذا وهو عندك في منهاج  
 البصير وفي القصص والمالحق والقطر في المعقول اعم في المعاني والنسب  
 الاربعة من التباين والتسوي والعموم المطلق والعموم من وجهين وبين والشعر  
 والكتابة متباينتان والزنا والاحسان متباينتان والجواشيه والبياض متباينتان  
 وان صدقنا على ذاتنا لثمة **فصل** في بيان من عدم التباين في صحيح ولم يشترطوا  
 عدم التباين وما قاله السبيلي وابو حيان صحيح ولم يشترطوا التباين في ذلك نظر  
 ان يقال في بيان ان يقال قام كاتب الشاعر وان كنت لم ار هذا المثال ولا ما يدرك  
 عليه في كلام احد لان كاتب لا يصديق على شاعر معناه ان كاتب ليس في شئ  
 من معاني الشعر بخلاف رجل وزيد فان زيدا رجل والشعر والكتابة في رجل واحد  
 كثير بين اليك واحد فترى احد التوحيين يصدق على الآخر فالفقيه والعرفان صرف  
 في بيان ان شئ من هذه الحقائق يعرفتها واما قولك قام رجل وزيد فترى كيب صحيح  
 وجعلته قام رجل غير زيد وزيد واستغنا في التقييد من العطف لما قدمناه من  
 ان العطف يقتضي المغايرة فهذا المنكلم ورد كلامه اولا على جهة الاجمال لان يكون  
 زيد وان يكون غير فلما قال زيد على انما اراد بالرجل غير ولم مقصودة بل يكون  
 صحيحا في اجماع الاول وتعيين الثاني وحصل الثاني به فائدة لا يتوصل اليها  
 الا بذكر الترتيب او مثله مع حقيقة العطف محلا فتوكل قام رجل لا زيد لم يحصل  
 به فائدة ولا مقصودا زيد على المغايرة الحاصلة بين العطف في قولك قام



رجل غير زبيب واذا امكنه الغاية المفضودة بدون العطف يظهر ان يمتنع العطف  
لان معنى كلام العرب على الايجاز والاختصار وانما يدل على الاطراب بمقصود لا يحصل  
بدونه فاذا لم يحصل مقصود به فيظهر امتناعه ولا يدل على الجملة ما قدر على  
جمله واحد ولا الى العطف ما قدر عليه بدونه وذلك لان امتناع واحد  
يظهر الجواب عن قوله ان اردت غير كان عطفا وقولك ويصير على هذا التقدير مثل  
قام رجل لا زبيب في حصة التركيب ممنوع لما اشترنا اليه من الغاية في الاول دون  
الثاني والثاني كونه من الغريبة والاباس تنتهي بالغريبة والغاية حاصلة مع  
الغرابين في قام رجل وزبيب وليست حاصلة في قام رجل لا زبيب مع العطف كما بينا  
وقولك وان كان معناه متعاكسين جميع وهو لا يتعاضد بل يترك وقولك واي فرق  
قد ظهر الفرق كما بين القدم والفرق وانما قولك هل يمتنع ذلك في العام والخاص مثل  
قام الناس لا زبيب فالذي اقول من هذا انه ان اردت الناس غير زبيب جاز ويكون  
العام كذا قد مرنا من قبل وان اردت العموم واخراج زيد بقولك لا زبيب على حصة  
الاستثناء فقد كان يحظر لي انه يجوز ان يكون لا زبيب في غير من الغاية عند امر حرق  
الاستثناء مستغنى راي على الامتناع الا ان اردت بالناس غير زبيب ولا يمتنع الاطلاق  
ذلك خلاصا لمعني المذكور لا العطف ويحتمل ان يقال يمتنع كما امتنع الاطلاق في كلام  
رجل لا زبيب فان ارادة المخصوص جاز في الموضعين بان كان مستغنا عنهما ولا  
امتنع فيه ولا فرق بينهما الا ارادة معنى الاستغناء لا ولم ولم يترك الغاية  
فان صح ان بعض الغاية في قام الناس ليس زبيب انه جعل بمعنى لا والمشتبه ان التقدير  
ليس هو زبيب فان صح جعل بمعنى لا جعلت للاستغناء ذلك وظاهر الفرق والافق  
مستوفى الامتناع عند العطف وارادة العموم بلا شك وذلك عند الاطلاق خلاصا  
الظاهر حتى تما في قرينة تدل على ارادة المخصوص وانما قام الناس وزبيب فجاءه  
ظاهر ما قدمناه من ان العطف يفيد المعايير فاقادة الواو ارادة المخصوص  
بالاول او ارادة تأكيد نسبة القيام الى زبيب والاختيار عنه بالعموم والمخصوص  
وهذا المعنى لا ياتي في العطف بلا وكان في كل تعترض على كلامي هذا مع كلامي المتقدم  
في تقسيم المعايير فاعلم ان الاصل في المعايير انه حاصلة بين الجزاء والكل وبين  
العلم والخاص واصلها بينا بين اهل الكلام فسرنا الخبرين بالذين يمكن ان يفتكاك  
احدهما عن الاخر وسبوا هذا التفسير الى اللغة وبنوا على ان صفاتنا له ليست غير  
لانه لا يمكن ان يفتكاك ولا يفتكاك في نحو سرتك عشا وانما الغرض ان العطف يستلزم  
معايرة يحصل به فائدة وعطف الخ ص على العام واذا اردت عموم الاول اذا حصلت  
به فائدة وهو يقتصر على الخاص وتضمنه كالاخبار مرتين من اعظم العقول بين  
فيقول ذلك سلفه فها وفيما تقدم لم يحصل فائدة من عطفه وقد استعملت في كلامي  
هذا وكان في بك لان الناس يستعملونه ولا ادري هل كان في كلام العرب او الا ان  
في الحديث كما في دهقان صح فهو دليل الجواز وفي كلام بعض النحاة ما يقتضي منعها

وتكال في قولهم كانك بالذي لم يكن ان ذلك في الخطاب واليا راية والمعنى كما قال الربا  
لم تكن وذلك منع في كافي بكذا لم يكن **هكذا** اهل خاطري في كتاب انفسه ما عني في  
على الغارسي وكان صاحبنا احمد بن الخاراني رحمه الله تعالى شاب وبيع في الفجر  
في حوائثه او فتن في محامير له على كلامهم كانك بالذي لم يكن وبالاخر لم ترك لاخص  
الآن وفيه طول واما استدل لا الشيخ جلال الدين رحمه الله تعالى بعطف جرير بل يصح في  
عطف الخاص على العام ان كان العطف على ملائكة لانه من جملة الملائكة وكما ان  
عطف على الرسل ولم يقتصر بهما البشر وهو مائة امة او رعاة الولد له اذا حمل الرسل على البشر  
او عطف على الجملة اكثر منه فان تشكك حمل الرسل على البشر ان صح لكون العطف  
على الملائكة وهو منهم قطعا فحمل عطف الخاص على العام والعطف على الجملة مع  
كونه عطفا على الاول دون ما بعده وهو غير منقول في كلام النحاة ومع ذلك فهو  
مذكور بعد ذكر الملائكة الذين هو منهم قطعا وبعد الرسل الذين هو منهم فاهرا  
وذلك بوجوب صحة عطف الخاص على العام وان قدرت العطف على الجملة لان  
لافتي بعطف الخاص على العام الا انه مذكور بعده والنظر في كونه يقتضي نصيبه  
او او اما قولك ولا شيء يمتنع العطف بل في نحو ما قام الازد لا هو وهو عطف  
على موجب فلما تقدم ان لا عطف به ما اقتضى معنوم الخطاب عليه ليدل عليه صرحا  
وتاكيدا للمعنوم والمنطوق في الاول الثبوت والمستثنى عكس ذلك لان الثبوت  
فيه بالمعنوم بالمنطوق ولا يمكن عطفه على المعنى لما قبله من نصيبه من قولك ان  
الشيء الاول عام والثاني خاص صحيح لكنه ليس مثل جازم لا هو ولما ذكرناه ان انفس  
في غير زيد مفهوم وفي غير ومنطوق وفي الناس المستثنى منه منطوق فالحال ذلك  
الباب وقولك فاسود رجائه ان يكون متما قام الناس ولا زبيب ممنوع وليس مثله  
لان العطف في ولا زبيب ليس بلا بل بالواو والعطف بلا حكم كقوله ليس الواو وليس  
في قولنا ما قام الناس ولا زبيب فتر من خاص بعد عام هذا ما قد رواه في من كتابي  
جوابا للولد فلولد ببارك الله فيه سطر فيه فان رغبه ولا في تحفه بحوايه وكذا سبحانه  
وتعالى اعلم **الحمد والثناء في اهل غير ناظرين اناه** للشيخ  
نقي الدين السبكي رحمه الله تعالى وفيه يقول الصلاح السعد بن رحمه الله تعالى

يا طائب الغوى زمان . اطول طلائع الفتنه  
وما تخلي منه بعثت . عليك بالحلم والانه

بسم الله الرحمن الرحيم وما توفيقي الا بالله قوله تعالى لا تدخلكوا بيوت النبي لان يودن  
لكم الطعام غير ناظرين اناه الذي تحت زني امرأته ان قوله الا ان يودن لكم الطعام  
حال ويكون معناه مصحوبين بالامانة مع ان تقديره ما اي مصاحبا وقوله  
غير ناظرين انا محال بعد حال وجوز الشيخ ابو حيان ان يكون بالاسبعية ولم يقدّر  
ان يخشى حرجا اصلا بل قال ان يودن في معنى الطرف اي وقت ان يودن ثم اورد  
عليه ابو حيان بان المصدر لا يكون في معنى الطرف وانما ذلك في المصدر الصريح

يات  
ني



نحو احيك صباح الديك اي وقت صباح الديك ولا نقول ان يصبح فحصل خلاف في ان  
يؤذن ظرف احوال فان جعلنا هاهنا ظرفا كما قال الزمخشري فغنىنا ان غيرناظرون  
حال من لا ندخلوا وهو صحيح لانه استثنائنا مفرغ من الاحوال كانه قال لا ندخلوا اي حال  
من الاحوال لا يصحوبين غيرناظرون على قولنا ووقت ان يؤذن لغيرناظرون على قول  
الزمخشري رحمه الله تعالى وانما جعل غيرناظرون حالا من يؤذن وان كان جازيا من جهة  
الصناعة لانه يصير حالا مقدرة وانهم لا يجرون منبئين عن الانتظار بل يكون  
ذلك قيد افي الاذن وليس المعنى على ذلك بل على انهم يريدون ان يدخلوا الاذن ويسموا  
اذا دخلوا وان يكونوا ناظرين باداه فذلك كما امتنع من جهة المعنى ان يكونوا يعمل  
فيم يؤذن وان يكون كلاما من معوله فلو سكت الزمخشري على هذا لم يرد عليه شيء  
لكنه قد وقع الاستثنا على الوقت والحال معا كانه قيل لا ندخلوا بيوت  
النبي الوقت الاذن ولا ندخلوها الا غيرناظرون فورد عليه ان يكون استثنائي  
سببين وما الظرف والحال باداه واحدة وقد شبه النحاة اوجهورهم والظاهر  
ان الزمخشري ما قال ذلك لانفسهم معني وقد قدرا داتين وهو من جهة بيان  
المعنى وقوله وقع الاستثنا على الوقت والحال معا من جهة الصناعة لانه الاستثنا  
المفرغ بعمل ما قبله فيها بعد والمستثنى في الحقيقة هو المعنى والمعلق بالظرف  
والحال فكانه قال لا ندخلوا الا دخولنا موصوفا بكذا واستأقول بتقدير مصدر  
هو عما يليه فان لفعل المفرغ وانما اردت شرح المعنى ومثل هذا الاعراب هو  
الذي تختار به في مثل قوله وما اختلف الذين انوا الكتاب الامز بعد ما جاء العلم  
بغيرا بينهم فاجابوا الجهم ورعيبا مستثنيين بل يقع عليهم المستثنى وهو الاختلاف  
كما نقول ما تمت الايام الجمعة صا حكا امام الامر في دارة فكلية يعمل فيها الفعل  
المفترغ من جهة الصناعة ومعنى من جهة المعنى كانه في الواحد مجموعا بعضه  
المصدر الذي تضمنه الفعل المعنى وهذا احسن من ان يقدرا دخلوا بغيرا بينهم لانه  
حقيق لا يبعد المحصر وعلى ما قلناه بعيدا من جهة كانه في قوله ما بعد  
ما جاء العلم منوحيين سببين ولكن بالطريق الذي قلناه لانه استثنائا سببين  
على شي واحد صا دق على سببين ويمكن جعل كلام الزمخشري على ذلك فقوله وقع الاستثنا  
على الوقت والحال معا صحيح وان كان المستثنى اسم لان الاعم يقع على الاخص  
والواضع على الواضع واقع **فخلص** عما ورد عليه من قول النحاة لا يستثنى باداه  
واحد دون عطف شيان وقد اورد عليه ابو حيان في قوله انما حال من لا ندخلوا  
ان هذا لا يجوز على مذهب الجمهور اذ لا يقع عندهم بعد الا في الاستثنا الاستثنائي  
والمستثنى منه او صفة المستثنى واحالوا لاخضضوا اكساى ذلك في الحال وفي تقدير  
يجي ما قاله الزمخشري وهذا لا يرد عليه بل ليس مراد الزمخشري لا ندخلوا غيرناظرين  
حيث يكون الحال قد انما بعد اداة الاستثنا على مذهب الاخفش والكلبي والمازني  
انه حال من لا ندخلوا لان مفرغ فيعمل في بعد الاستثنا كما في قوله ما حدثت الا غير

العل

ط

ناظر فلا يرد على الزمخشري الاستثنا سببين وجوابه ما قلناه وحاصله تقييد  
الخلافة لا يستثنى باداه واحدة دون عطف شيان كما اذا كان ان لا يعمل الفعل فيها  
لا يعطى ما اذا كان ما قبلها بغير عطف فتوجه الاستثنا اليه لان حرف الاستثنا  
كالفعل ولان الفعل عامل فيها قبل الاستثنا فكذلك بعده **واختار** العلامة ابو حيان  
رحمه الله تعالى في اعراب الآية ان يكون التقدير فا دخلوا غيرناظرين كما في قوله لا يبيت  
والزمخشري ارسلاهم والتقدير في ذلك لانه قوي لاجل البعد والفصل واما هذا فيجوز  
هو وما قلناه فان قلت فغيرناظرين باداه واحدة دون عطف شيان هل هو مستثنى  
عليه او مختلف فيه وما المختار فيه قلت قال ابن مالك رحمه الله تعالى في التسهيل لا يستثنى  
باداه واحدة دون عطف شيان وفغيرناظرين كيدل وفعل مضمر لا يؤذن خلافا لقوم  
قالوا بوجيان رحمه الله تعالى ان من نحويين مزاجا ذلك ذهبوا الى ايجاز ما احسن  
احدا لا يزيد درهما ومضرب القوم لا بعضه بعضا قال ومنع الاخفش والفارسي واختلفا  
في اصلاحهما وصحبه عند الاخفش بان يقدم على الطرف الذي بعدهما فمفعول ما اخذ  
احد زيد الادب ومضرب القوم بعضهم لا بعضا قال وهذا موافق لما ذهب اليه  
ابن السراج وابن مالك رحمه الله تعالى من ان حرف الاستثنا انما يستثنى به واحد  
وتصحيحه عند الفارسي بان لا يزيد فيه مضموما قبل لا مفعول ما اخذ احدا حديثا / لا  
زيد درهما ومضرب القوم احدا لا بعضهم بعضا قال وهذا موافق لما ذهب اليه ابن  
السراج وابن مالك من ان حرف الاستثنا كلبو حيان وبترقيده تحتجبه لهذا التركيب  
هل هو على ان يكون ذلك على البدل فيه كما ذهب اليه ابن السراج في ما اعطيت احدا  
درهما الاخر واخفا لبيد لا المرفوع والمنسوب من المنسوب او هو على ان  
يجعل احدهما بدلا وان في مفعول عامل مضمر فيكون الا يزيد بدلا من واحد و لا بعضهم  
ببعض من القوم ودرهما منصوب باذن مضمر في اخذ را بن مالك والظاهر من قول  
المصنف يعني ابن مالك خلافا لقوم انه يجوز قوله لا يبيت فان يكون ذلك خلافا في الخبر  
الا خلافا في صحة التركيب والاختلاف في ذكره موجود من صحة التركيب فلهذه قال هذا  
التركيب صحيح لا يتبع في قوله لا يبيت في الاخفش ولا يتصحيح الفارسي هذا الكلام ابين  
لصحة ما قلناه وحاصله ان صحة هذا التركيب خلافا للاخفش والفارسي جمعا  
وبعده يجوز والمجوز له ابن السراج يقول كما بدلان وابن مالك يقول احدهما بدل  
والاخر مفعول عامل مضمر ليس في هاتين من يقول انهما مستثنيان باداه واحدة  
ولا نفعل ابو حيان ذلك على احد وقوله في صدر كلامه ان من نحويين مزاجا زه  
محمول على التركيب لا على معنى الاستثنا فليس في كلام ابى حيان ما يقتضي الخلاف  
الى المعنى بالنسبة الى جواب الاستثنا سببين باداه واحدة من عطف واحتي ابن  
مالك انه كما لا يبعد بعد حرف العطف معطوفان كذا كما يقع بعد حرف الاستثنا  
مستثنيان وتجب الشرح ابو حيان منه وذلك لوجوهنا ضرب زيد عمرا بسوطا بشر  
عمرا محرابه وقال ابن الجوزي ان ذلك على الجواز سببه الاجم العطف وابن مالك



جعل ذلك لغة للمع وفي هذا المثال وفي غير وقال لا تستغني بآداة واحدة دون عطف  
 شيان ولا تشك ان ذلك صحيح في قولنا قام القوم الازدي او ما قام القوم الازدي  
 وما قام الا بالدر وما اشبه ذلك ما يكون العامل فيه واحدا او العمل واحدا ففي مثل  
 هذا جميع العدد ولا يكون مستغنيا بآداة واحدة ولا معطوفان بحرف واحد  
 والشيخ في شرح التسهيل مثل قول المصنف بحرف عطف بتمام القوم الازدي واحدا  
 وهو صحيح ومنه دون عطف ما اعطيت الناس الامم الدنيا في مكانه اراد ان يفتقر  
 ما هو محل نظر والافعال الذي قد منها هو من جملة الامثلة والارضية في المنفعة  
 فذلك قام القوم الازدي امر ثم قال الشيخ قال ابن السراج هذا لا يجوز بل يعول اعطيت  
 الناس الدنيا امر اقال فان قلت ما اعطيت احدا ربح الامم اذ انما ارادته الاستغناء  
 لم يجوز ان اردت ان يفتقر ما اعطيت احدا ربح الامم اذ انما ارادته الاستغناء  
 ما اعطيت الامم اذ انما قلت وقد رتب كلام ابن السراج في الاصول كذلك قال الشيخ  
 ابو جابر رحمه الله تعالى وهذا التقدير الذي قرناه في الابدل وهو ما اعطيت الامم  
 اذ انما لا يورد في حرف الاستغناء شيئا من واحد بل هو في هذه الحالة التقديرية  
 ليس ببدل انما تصبها على انما مفعولا عطفت المقدرة لا يتوقف على واسطة  
 الا انه استغنى مفعولا فلو سقطت الا فقلت ما اعطيت عمرا ربحا جاز عطفها  
 في اسمين بخلاف عمل العامل المستغني الواقع بعد الا فهو متوقف على وساطتهم  
 قلت الحالة التقديرية انما ذكرها ابن السراج لما عرّفه بدين فاسقطا المبدلين  
 وصار كان التقدير ما ذكر ابن السراج قال بان حرف الاستغناء لا يستغني به واحد  
 حتى انما قبل ذلك في مقام احد الانبياء الامم اذ لا يجوز ان لا يجوز ان  
 يكون لعقل واحد فاعلان مختلفان يرتفعان به فحرف عطف فلا بد ان يفتقر  
 احدهما والظاهر ان الشيخ اراد ان يشرح كلام ابن السراج لا ان يرد عليه ثم قال الشيخ  
 ذهب الزجاجة الى ان البدل الضعيف لا لا يجوز بعد اسمين من اسمين فقلت ضرب  
 زجاجة اخوك هذا لم يحرف قال والشيخ خلق من ذهب الزجاجة وموانع يجوز بدل اسمين  
 من اسمين قال الشاعر فلما فرغنا البيع بالبيع بعضه سعلت عينا به ان يكسر  
 وردا من مالك على ابن السراج بان الذي لا بد من اقترانه بالاحوال ليدل الذي يرد  
 به الاستغناء انما هذا لم يرد به معنى الاستغناء بل هو بدل معنى قدمت الا فلتب  
 لفظا وهي في الحكم متأخرة وخاسلة انه يلزم الفصل بين البدل والمبدل منه بال  
 ويلزم الفصل بين الا وما دخلت عليه بالبدل لهما قبله والشيخ نفق ابن مالك بكلام  
 طويل يرد ولم تلخص لنا من كلام احد من الحنفية ما يقتضي حصره وقد قال ابن الحاجب  
 في شرح المنظومة في المواضع التي يجب فيها تقديم الفاعل في قوله اذا ثبت المفعول  
 بعد فعله فلا يلزم تقديمه في نوعه قال في قوله ما ضرب زيد الامم اذ لا يجب فيه تقديم  
 الفاعل لان الفاعل حصر مفعول زيد في عمر وخاصته لا مفعول زيد سوى  
 عمر فلو كان له مفعول اخر لم يفتقر في نفسه فلو تقدم المفعول على الفاعل

عليه

انكس

انكسر المعنى فان قيل ما الخاف ان يقال في ما ضرب الامم ان يكون فيه جديده تقدم  
 المفعول على الفاعل قلت لا يستقيم لانه لو جاز تقدم المستغني المفعول بعد الا فلو كان  
 ما ضرب الامم ان يرد على ما ضرب احدا ربح الامم الازدي امر كان الحصر منه معاويا فخر  
 الحصر في احدهما فخرج الكلام بذلك الى معنى اخر غير مقصود وانما يجوز ان كانت المسئلة  
 الاولى مستغنية لتعاليها بفاعل وما يقوم مقام الفاعل لان التقدير حبيبي ضرب  
 زيد امر اضيق ضرب في الاول غير فاعل وفي الثاني يكون عمر ومضويا لعول  
 مقدر غير ضرب الاول فيصير ضمنا فلا يكون فيه تقدم فاعل على مفعول هذا  
 كلام ابن الحاجب وليس فيه نص بفتح بفتح خلاف ورايت كلام تخصص من العميق لانه  
 الحديث في شرح كلامه ونقل كلامه هذا وقال لا يخفى عليك ان هذا الجواب الخاتم  
 ببيان ان زيدا في قولنا ما ضرب الامم زيد وعمر في قولنا ما ضرب الامم عمر  
 يمنع ان يكونا مفعولين لضرب المفعول ولم يفتقر المصنف في هذا الجواب فيكون  
 هذا الجواب عز نام وقال المصنف رحمه الله تعالى في اما في الكافية لا بد للمستغني المفعول  
 من تقدير عام فلو استعملوا بعد الاستغناء لوجب ان يكون قبله ما مان او اوجه  
 دون الآخر الاول في الفاعل واليب والتفتي يودي الى مر خارج عن القياس من غير ضرب  
 ولو جاز فلا سبب جاز فيهما فوقيه وذلك في هذا لنبطلات وان لا يودي الى اللبس  
 فيما مضى فذلك حكوا بان الاستغناء المفعول انما يكون لواحد يقول ما جاء على ما توهم  
 غرد لك بان لا يتعلق بما نزل عليه الاول فاذا قلت ما ضرب الامم عمر فخر يجوز ذلك  
 على انه لضرب الاول ولو كان لفعل محذوف دل عليه الاول كانت ما بلا سبب عن ضرب  
 فتقال عمر امر يضرب عمر امر لا يرد في ربحا لله تعالى وتعالى ان يختار ان يثبت ويقر العام  
 لا يتقدم الا الذي يلي الامم قال في العلم انما يتقدم المستغني المفعول لا الغير والمستغني  
 المفعول هو الذي يلي الا فلا يحصل اللبس اصلا فثبت ان جواب شرح المنظومة لا يتقدم  
 ما ذكره في الاما في ايضا نعم ما ذكره ابن مالك وهو ان الاستغناء في حكم جديده متأخرة  
 لان معنى كمال القوم الازدي ما منهم زيد وهذا يقتضي ان لا يعمل ما قبله لا في يوردها  
 لما لا جاز لا يمتثل بها ولا في صورة ولا مندوحة عنه وعلى ما لم ما قبل الا  
 في المستغني النعم على اصله وفيما بعد الا المفعول وهو المستغني المفعول في تحقيقنا  
 او نقدر ان يجوز جاني احد الانبياء على البدل وفيما بعد المقدمة على المستغني  
 منه والمتوسطة بينهما وبين صفته الاضمار في قدر العامل بعد الا في الصورة  
 لكثرة وقوعها نحو ما قام الازدي وما قام الازدي وما قام الازدي القوم وما مرت  
 باحد الازدي اخر من عمر وان لا يجوز ما ضرب الازدي عمر والامر ان لا يرد لانه ان كان  
 سبب فهو ممتنع وان كانا المستغني مما يلي الادون الاخير يكون ما قبله عاملا فيما بعد  
 في غير الصور الاربعة وهو ممتنع وما ورد قد راعى الثاني فتقدم ما ضرب الامم  
 زيد ضرب زيد وذهب صاحب المسح الى جواز التقديم حيث قال في جملة انفسه  
 وكذا نقول في الاول ما ضرب الامم زيد وفي الثاني ما ضرب الامم زيد عمر فقدم



وتنخر الا ان هذا التقديم والتأخر لما استلزم قصر الصفة قبل تمامه على  
الموصوف قبل وروده في الاستعمال لان الصورة المقصورة على عمرو في قولنا  
ما ضرب زيد الاخر اجب ضرب زيد المضروب مطلقا والصفة المقصورة على زيد  
في قولنا ما ضرب عمرو الا زيد في الضرب عمرو وقال على صاحب المفتاح ان يحكمي بالفتح  
ان ثبت وروده في الاستعمال فهو مستقيم فان ما ورد في الاستعمال يحتمل ان يكون  
اشا في ضربه مع كونهما على مقدار كما ذكر ابن الحاجب وابن مالك واصول الباب لا يستثنى  
بالجملات وان ثبت بغيره فلا بد من بيان ذلك في قوله قال فان قيل فعل نحو زلت قد  
في انما ذلك لا يجوز قطعاً في الجواز في ما والا غير ليس كذلك بل يجب المستباح  
وقال الجريسي مستباح التقديم في ما يتوهم اشتباهه في ما والا الجريسي باب الحصر على سنن  
واحد قال مولانا العلامة في تبيين القضاة شيخ الاسلام ووجه الجتهدين وقد تأملت  
ما وقع في كلام ابن الحاجب من قوله ما ضرب احد اهل البيت ولا مضروب الا عمرو فلم  
اجزئ ذلك وانما معناه لا يضرب الا زيد لاحد الامراء فانفتحت حارسه زيد بغير  
عمرو وانت مصر وبه غير عمرو وعمر زيد وقد يكون زيد ضرب عمرو وقد يكون عمرو  
ضرب زيد وانما يكون المعنى نفي المضاربية صلحا عن عمرو واذا قلنا ما وقع ضرب  
الامن زيد على عمرو فقلنا ان حصل مطلقا بلا اشتكال وسببه ان الذي ورد على المصدر  
واستثنى منه ليس خاص وهو ضرب زيد وهو في ما عداه على انني كما ذكرنا في الآية  
الكويتية وفي الاخرى ان يفتخر فيها الاختلاف الامن بعد ما جاء به العلم بغيرهم  
والفرق بين نفي المصدر ونفي الفعل ان الفعل سندا الى فاعل فلا يفتخر عن المفعول  
الا ذلك المعنى والمصدر وليس كذلك بل هو مطلق فيض في مطلقا الا الصورة المستثناة  
منه بغيره هـ وقد جازي كتابك اكرم الله بذكر فيه انك وقعت على ما فرسته  
فيه في اعراب قوله تعالى غير ناظرين انا هـ وانه الخاة اختلوا في امر من احد هـ  
وقوع الحال بعد المستثنى نحو قولنا كرم الناس الا زيدا قايمن وهذه هي التي انقضت  
بها الشيخ ابو جيان على ان يفتخر وهو اعتراض لان الزمخشري جعل الاستثناء واردا  
عليه وجعله حالا مستثناة في في الحقيقة مستثناة فلم تقع بعد الاحقية وال  
المستثنى فانما يفتخر في الحال والشيخ فهم ان الاستثناء غير معني عليه فلو كان اورد عليه  
ان غير ناظرين انا هـ ليس مستثنى ولا صفة المستثنى به ولا مستثنى منه وقد اضعفت  
فيه قلت كان الشيخ بعض عذر على ظاهر كلام الزمخشري لما قال انه حال لان خلو  
ولم يتأمل الشيخ بغير كلامه فلو اقتصر على ذلك لا يمكن ان يقال ان مراده لانه خلو غير  
ناظرين الا ان يؤذن ان يكون المعنى ان دخولهم في ناظرين انا هـ مشروط بالاذن وانما  
تأخر في موضع مطلق بطريق الاولى ثم قدم المستثنى واخر انما فلو اراد انما كان اولاد  
الشيخ من جهة اخرى قلت اكرم الله بذكر فيه انك اردت انما في من الامرين  
الذين اختلف الخاة فيه وذكر استثناسين وقد قدمنا اني لم اظفر بفتح فعل  
في المسئلة والذي يظهر انه لا يجوز للاختلاف كما لا يكون فاعلان لعن واحد والمفعولان

غيره

تأمل

لفعل واحد لا يفتخر الى كثر من واحد كذلك لا يكون مستثنى من مستثنى واحد  
واحدة ولا من مستثنى منها واحدة واحدة لانها فتوى استثنى المثنى  
الى واحد فكلما لا يجوز في الفعل لا يجوز في الحرف بطريق الاولى ولذا انك انفتحت على  
ذلك ولم تنكحوا فيه في غير باب اعطي وشبهه وقولك انه لا يجوز ان يفتخر بها مانع ضا  
وهي جديرة بالمعنى وما المانع من قولنا شخص ما اعطينا احدا شيئا الا انما اذا قلنا  
وانما ينبغي منع ذلك في مثل الامر زيد اذا كان لهامل بطريقه يعمل واحدا ما  
اذا اطلقنا لم يفتخر فليس مستثنى ولم ينكر ابن مالك رحمه الله تعالى حجة الا الشبه  
بالعطف ونحن نقول في العطف بالجواز في مثل ما ضرب زيد عمرو وجراد اذ قطعنا  
فتوى ما اقصيت احدا شيئا الا زيد اذ قلنا وخرج ابن مالك منعه وقد جزم ما  
قلناه وقد تضمنت العلامة بما فيه كفاية وجواب ان شأ الله تعالى وقولك ان الآية  
تظهر ممنوع بل هي جازية وهو ممنوع والله تعالى اعلم والحمد لله وحده وصلى الله على من  
لا نبي بعده سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم **ورأيت في بعض النسخ** من كلام  
ابي محمد عبد الله بن بري رحمه الله تعالى على قولنا لئن اذن في وصفه ببار  
واصفه من ضرب دار الملوك يلوح على وجهه جعفر  
ملخصا في يلوح رأيت من احكام رواية الفراء في رواية الصحيفة وفي بالفتا  
ولا شك ان في نصب جعفر على هذه لانه مفعول يلوح ويلوح بمعنى يفتخر وتبصر  
نقولنا لئن اذن ابصرته وهذا بين لا شك فيه ولا يفتقر الى ارجاء **واما**  
**الرواية الاخرى** وهي المشهورة يلوح بالية وفيه اشكال فخر الخاة من قال  
انه مضروب باضمار فعل تقديره اقصي واحقر ومنه من جعله من باب المفعول  
المجول على المعنى من جهة ان جعفر اذ دخل في الرواية من جهة المعنى لان الشبه اذا اخذ  
فقد رأيت في هذه المجموع سال الامام ابو محمد بن بري الامام تاج الدين محمد  
ابن هبة الله بن مكي الحوي عن قوله تعالى وانما الله صمد قايمن محلة كيف يكون محلة  
والمحلة في اللغة الهبة بالعموض والصمد في تشبه المرأة لثقا لا له وجه السمرع  
**فاجاب** بانه لما كانت المرأة محمل لها في الكلام ما جعل للزوج من اللذة ويزيد  
عليه بوجوب النفقة والسوة والحسن كان المهم لها مني فاعلم ذلك ذكره  
استثنا **وقال** بعضهم لما كان الصداق في شرع من قبلنا لا وليا المنكحات يدل  
قوله تعالى قال الى اريد ان تلحق احدي بنات هاتين علي ان تاحرن في ما نحن ثم نسجه  
سرخا صا وذكى عطية انتظعت لحن فصار ذلك محلة **مسئلة** في جمع حاكمه من  
كلام ابن بري قال لانت وفكك الله تعالى لما يرضيه وجعلك ممن يتبع الحق وبانيته  
عن قولنا الشيخ الرئيس ابو محمد القاسم بن علي البربري في كتابه في الفواض ان لغة حوايج  
ما يؤمنه في لغة استثنى في الخاص وسألت ابا من ذكرنا في الصحيح والعليل من غيرهما  
ولا تطول وان اجبتك عن ذلك بما فيه كفاية مع سلوك طريق الحق والهداية ومن اعجب  
ما يحكي ويذكر في غير ما يكتب وسيطرا له ذكر الله لم يحفظ لتفتي في هذه الغلط تاهرا

سند في كلام ابن بري  
في لغة حوايج



والاشد فيها بينا واحدا بل اشد ليدفع الزمان بيننا شيئا الى الغلط فيه والعجز  
عن اصلاحه فلا فيه . وموقوله .

ضيان بين العنكبوت وهو سبق . اذا لم يقض فيه كل الخواص .  
حتى لا تعلم رسمه الخواص المنقول عن سيد البصري ان يقول . حتى لا يكون الاعلان  
استحقاقا على الخواص بالكمالات وهذا الخواص ذكره الغضائري في شهابه في الباب  
الرابع من ابوابه وذكر ايضا قوله ان الله عبادا خلقهم لخواص الناس وذكر  
المعروف في كتابه الخواص قوله ان الله عبادا خلقهم لخواص الناس وذكر  
وقوله صلى الله عليه وسلم انكم والافراد قالوا يا رسول الله وما الافراد فقال هو الرجل  
يكون سكر امرا فبما فيه المسكين والارملة فيقول له مكانك حتى لا يظن حواشي وانته  
العين فيقول بحلوا فضا حاجته . **ذكر** ابن خالويه رحمه الله تعالى في شرحه ملكي  
مقصودا بن دريد عنه ذكر فضل الخليل ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال انتموا  
الخواص على العشر الكتب الادام المحجل الثلاث المطلق النبوا يعني فمما جاءنا من هذا  
الشعر . ورواه الثقات من الروايات المرحومة على صحة هذه الفظة . **وا**  
ما جاء من ذلك في اشعار العرب فليكن من ذلك ما اشده ابوزيد وموقوله في سيرة  
المجاهدين . محض حواشي . وودت بشر . يعني ممرس الركب الشعاب .  
واشده ايضا للرا حذر .

**وقال الشيخ**

يارب رب العنكبوت الخواص . مستقولات بدعي الخواص .  
يعتد بيننا الحاجات الا . حواشي يعترض مع الجركي .  
وقال الاعشى رحمه الله تعالى . الناس حول قبابه . اهل الخواص والمسايل .  
وقال العززدق رحمه الله تعالى وعنه .  
ولي ببلاد السند عند اميرك . حواشي جات وعندني ثوابها .  
واشده ابو علي بن العلاء .  
سريع مدام لا نوقا بيننا . حواشي من اتي حال ولا محال .  
واشده ابن الاعرابي .  
من عطف على الوجوه لقاده . واخوا الخواص وجهه مبدول .  
واشده ايضا رحمه الله .  
فان اضحت تخاسين هموم . ونفس في حواشيها انتشار .  
واشده الفراء رحمه الله تعالى .  
من راحل مثل ثني نقي . حواشي من الليل الطويل .  
واشده العلامة ابن خالويه .  
خليل انقام الهوي فاعده وايه . اعنا نقضي من حواشي ربا .  
وقال هيمان بن يحيى .  
حتى اذا ما فطنت الخواص . ودلت خلاصها الخلاص .

وقال اخبرني رحمه الله تعالى .

يدان بالاراجيات حاجة . ولا يابسات من قضا الخواص .  
وقال ابن هرمز .

اني رايت ذوي الخواص اذ دعوا . فاقول فصر اذا تولى طروقا .  
فقد وجب بعض هذا سقوط الخائف حين وجبت الحاجة اليه ولم يبق له دليل يستند اليه  
وانما اتبع ذلك بقوله ان الله عبادا خلقهم لخواص الناس وذكر ايضا حواشي في كتاب  
العين في فصل الرابع قال يوم راح وكثير صاف على الخفيف من رايح وصاف بطرح الممنوع  
كما قال الهذلي اذا ما ساراها اي سايرها وكما خففوا الحاجة من الحاجة لانهم جمعوها  
على حواشي انقضا كلام الخليل وقد اثبت صحة حواشي وانها من كلام العرب وان حاجه محدودة  
من حاجه وان كان لم يسطر بها فنده . ولذا ذكرها عثمان بن جني في كتاب اللع وحكي  
المهمل عن ابن دريد انه قال احاجه وحاجته وحواشي والحاجات وحواشي وحواشي  
واشدها بيتا مستقلا من سر بني مرام البيت **وذكر** ابن اسكيت في كتابه المعروف  
بالانفاظ في حواشي الخواص قال في جمع حاجه حاجات وحواشي وحواشي وقال  
سيبويه فيما حاضره فعلى استعمل جمعني تعالى فلان حواشي وحواشي وحواشي  
**وذهب** قوم من اهل اللغة الى ان حواشي يجوز ان يكون جمع حواشي وناسبه حواشي  
مثل حواشي قديم الباء على الجيم وتساوت حواشي والمطلوب من كلام العرب كثيرة **وشا**  
حواشي قول ابن قيس بن رفاعه من كان في نفسه حواشي يطلبها .

عندي فاني له رهن بالسحر . والعرب تقول بسات حواشي في كثير من  
كلامهم وكثير ما يقولون انكيت انهم كانوا يقضون حواشيهم في البساتين والبراحات  
وانما غلط الاصمعي في هذه الفظة حتى جعلها مولده كونه خا رجعة من القياس لان  
ما كان على مثال الحاجة مثل غاره وجاره لا يجمع على غوار و حواشي فقطع بذلك علي  
انه مولد على فصحة على انه حكي القماش والسحب في عن مبداء الرحمن عن الاصمعي  
انه رجع عن هذا القول وانما هو شئ كان عرض له من غير بحث ولا نظر وهذا هو الاشبه  
به لان مثله لا يجهل ذلك اذ كان موجودا في كلام النبي صلى الله عليه وسلم وكلام غيره  
من العرب الفضا **وذكر** سيبويه رحمه الله تعالى في كتابه انه قال في حواشي  
واشدها وكان القاسم بن علي الحريري يسميه الا القول الاول المحكي عن الاصمعي في  
القول الثاني ولما سلك مسلكه نظر واشدها واشدها عن مذهب النسيب  
والنقد يدنا الحق اقرب اليه من حيل اللوريد **ومن** فوابد السج خال الدن بن هشام  
مسبلة سبيلت عن العزقي بين قولنا واه لا تكلمت زيدا ولا غيرا ولا بكرة ابكر او لا بكرة  
تكرارها حتى قيل ان كلام مع اشكر اذ كان في كل منها كفاة وانه بدون اشكر اذ  
يمن في مجموعها كفاة **والجواب** ان بيتيما وقايد بيتي على قاعن وبيان الاسمين  
المنفصلين لا غراب المتوسط بينهما واوا لعل تارة يتبعين حواشي متفان طيفن وتارة  
يتمتع ذلك وحجب نقد برسخ الباقى ويكون العطف من باب عطف الجمل وتارة يتجو

الفرق بين الكلامين  
وهو







لا يرد في نفس الامر لا كفارة واحدة وان كان قد يلزم في الخلاف ذلك على ظاهر  
 لفظه وقد يقال بان متنازع هذا الوجه بناء على ان لا تخافوا اذا كان في اللفظ  
 ما يشعر بترك كبرية قوله تعالى وما يستوي فان الاستواء لا يقتل متسوبا الى  
 واحد وكذا قوله تعالى ما منعكم ان لا تسجدوا المعلوم ان التوبخ على امتناعه  
 من السجود لا على امتناعه من نفي السجود لانه اذا امتنع من نفيه كان متلبا به  
 فاما المتنازع المذكور فلا دليل فيه على ذلك فلا يكون فيه **الاثباتية ومن فوائد**  
 اعلم ان الكلام في انما في موطنين احدهما لفظي والاخر معنوي اما اللفظي فنجد  
 بطلانها وتركيبها واما المعنوي فنجد منه اقسام الحصر وعدم اقامتها والمردعي  
 في الوجه الثاني انه معنوي لا لفظي واستدلوا بانهم اوردوا في هذا اللفظ  
 ان كان كما تقرر من قبل لصحة رضى الله تعالى عنه من انما الما من الما ومن ثم  
 ابن عباس رضى الله تعالى عنه من انما الربا في القضية مع عدم مخالفة من  
 وكان ذلك انما على انها مقيدة للحصر في الاحتياج بقضية ابن عباس مع  
 الصابة رضى الله عنهم قد يحتجوا على ان المعنى يقتضي الحصر على ذكر احد  
 اوجه المنع لا مرما لكون ذلك اوجه اجملي وان بعد عن الاعتراض وربما فعل ذلك  
 على سبيل الترتيل فيهم فيها ادعاء وفيه تحصيل من افتضا رضى عن الاعتراض  
 بما فيه معارضة وهو ان ادعاء الدليل المتقضي بالفضل ان يكونوا مسلمين في دعواه  
 للحصر وقد يقال ايضا ان ابن عباس رضى الله تعالى عنه في الحصر وادعاءه وحصر  
 لم ينفوه ولم يثبتوه في مسألة ما اذا كان لا لبعض وسكت الباقون وهذا في حق  
 او ليس بحجة فيه كلام مشهور في اصول الفقه الدليل الثاني معارضة الحرب للاسم  
 بعد ما معارضة بعد ما والاحسوبة بالنفي وقوله معارضة بعد ما والاشتمال  
 لا ان ذلك خاص بما وذلك في قوله **واما بعد** اخرج عن اصحابهم انا او مشي  
 كقولهم قد علمت سلمي وجاراتها **ما فطر الفارس الاثنا** **واما قول بعض**  
**المتأخرين في انما مرشدان اعبدوا** انما اسكوا او نحو ذلك من الايات ان الضمير  
 محصور ولم يغفل فلم يثبتوا على ما اخرج عن اصحابهم انا او مشي  
 او مشي من الاستشهاد به وكان ضرورة لخاصة الاستعانة بالدليل الثاني  
 ان لا تثبتات وما ينبغي والنفي والاثبات متدان فلا يجتمعان على محل واحد  
 فوجب ان يصر فاحدهما كقولهم **والاخر** اخرج عن اصحابهم انا او مشي  
 الفقيه هو الذي تقرر والمثبت هو ما عداه **للافتاء** على ان قوله انما رضى الله تعالى  
 اثبتت القضية الرية فاذا بطل ذلك فثبت العكس وهو نفي القياس عن غير زيد والاثبات  
 لزيد ولا معنى للحصر الا هذا حاصل كلام الامام في المدين ومن تبعه وهو فاسد  
 لمقدم متين لان المتكبر لا يثبت في دليل انك تقول ان زيدا قائم وان زيدا  
 ليس بقائم فحدها انما دخلت هناك في الكلام بقا كان او ثباتا وما زيدا في قوله  
 ليحيى زيد قائم لا تافيه والدليل الرابع ان ان لا تكيد وما حرف زيد لكيد قبل  
 (كرد)

انك والحكم مرتين ناسب ان يكون مختصا بمسند الله قاله السكاكي رحمه الله تعالى  
 وليس بشي لانه لا يرد له في قوله ان زيدا قائم لان واللام للثابت كيد ثم انك تقول  
 احلف بالله ان زيدا قائم فجميع بين ثلاث موكلات الغنم وان واللام ولا يثبت  
 هذا الحصر بالفتاوى واستدل من قال انما لم يثبت الحصر بقوله تعالى انما المؤمنون الا  
 اذا ذكر الله وصلى خلفهم لزم سلب الايمان عن لا يحل قلبه عنه ذكر الله تعالى  
 والاجماع منعون على خلافه **والجواب** ان المراد بالمؤمنين الكاملين لا الجاهل  
 ولا شك ان من لم يحل قلبه عن ذكر الله تعالى ليس بكامل الايمان فان روي ان هذا  
 سيجاز اجيب بان ما يجب الحصر اليه جميعا بين الادلة فانه قد قام الدليل الذي قد  
 على اقامتها الحصر وهو معارضة الضمير بعد ما معارضة بعد الا الحسوبة بالنفي  
 وهذا اقل المحققين والاكبر انه الحصر وقد دخل النور في اجماع النورين والاصور  
 على اقامتها الحصر ذكره في شرح سلم وموهر **فصل** اما يتعلق بالثبات  
 الامر الثاني المعنوي واما ما يقتضي الاول فنقول ان اصل انما ان وما وان ان  
 من انما هي التي كانت الواقعة الخاصة قبل وجودها وانما هي التي كانت في نحو  
 ليت في قوله تعالى انما هو مطلق فثبت ثلثة امور يدل على تحصيل امران احدهما  
 انهم لم يكفروا في ثلثها وعلى ولكن ما كان في ذلك يعني تركيبها وانما باقية ولكن  
 انما ان ذلك كان قبل هذه غير تلك التي تدخل عليها الكافة وانما على قسمين  
 فمن دعوى ما ثبتت ولا يقيم عليه دليل وايضا في شي فنقول انما الدعاقل  
 بين انما هي وانما ذلك وايضا فلم يقل احد ان انما على قسمين معنوي للحصر ومعنى  
 معنوي لعدم هذا الحق الذي لا يبعد عنه من فيه ادعى تصادفان قبل معارضة ما  
 بعد الضام معارضة الاحسوبة بالنفي بل على ان ما تافيه قد لا يرد الا لا يجتمع  
 ان يكون الشيء حكما حكم شي اخر وان لم يكن مركبا منه ولا من شي هيبه واما الامر  
 في ذلك انهم استعملوا ان بعد تركيبها من حرفين في موطن الحصر فخصوها بذلك  
 فثبتت تركبها والاق الحكم لانهم استعملوها استعمالها والرموها موضعها لا لا  
 من انما تافيه كما ان ليس ذلك لاجل ان انما ما حوزة من الاشياء **هذا** **المقابلة**  
 بعد ما دها من جهة النظر مخالفة لا قول الحاجة فانهم انما يتصور على ان ما كافة  
 ولا يفرق القول بانها تافيه لا لبعض المتأخرين والله سبحانه وتعالى اعلم **ومن**  
**فوائد** سبلة من ابيات الحاشية لما كان الايتداخذ في التركيب لم يكن المبدؤ  
 به الامتناع كما وان كان الايتداخذ في المسكون لم يكن الموقف عليه **الاساكنة**  
 كل ذلك الحاشية وهذا لتعجيل حسن والله سبحانه وتعالى اعلم  
**افول** جيل ابي كعبا وحيت **لا باركا تدق بضع وستين**  
**من اسنن** علاها بلاص **ولا خياق عقل ولا دين**  
**فول** وستين عقل وجه من احدها ان تكون الكسرة كسرة العرب والنون مجعولة  
 كانه لام الكسرة فيجوز له صلي الله عليه وسلم اللهم جعلني ستين ستين

ليس



يوسف والتا في ان يكون معيا به لسا تكون النون زائدة لفظا وحكي عن تقديرها  
 الموت وتكون الضووت فلهذا نه الى انزلها بالوف على ما عتقده اصل النقا الثاني  
 وهذا اكثر كقولهم وقد جاؤرت حذا الاربعين وكقولهم وانكرنا زعافا اخرنا  
 ولخرج ابو الشيخ ابن جني هذا الوجه على الاول يفتو له من السنين وبيان ذلك انه  
 في الاصطلاح تميز منصوب فحقه لا يرك المعه في بضع وستين فلما اتى به على مقتضى  
 التقاسم الاصلي وهو ذكر لفظة من وجمع سنة وتغير بها فلذا حكم على قوله وستين  
 انه جابه على مقتضى القياس في حركته وهي الكسرة قلت ويرجحها اخر وهو ان  
 الاعراب بالحر كانه مع الراء الفاعل هو مع وف في باب سنة وعضه وقوله اعني  
 ما حدثت لاهه واما غير ذلك فلعله لا يثبت فيه والله تعالى اعلم **ومن**  
**فوايد** الفرق بين العرض والتخصيص ان العرض طلب بلين وترقي والتخصيص  
 طلب بالزجاج وعنق **ومن فوايد** هـ سلبه قال الشيخ قلت لا يعل اذا كانت  
 علمت بمعنى عرفت عدتها في مفعول واحد واذا كانت بمعنى العلم عدتها في  
 مفعولين فما الفرق بين علمت وعرفت من جهة المعنى فقال لا اعلم لاصحابنا في  
 ذلك فرقنا بصل والذى عندى في ذلك ان عرفت معناها العلم من جهة المشاعر  
 والحواس بمنزلة ادركت وعلمت معناها العلم من غير المشاعر والحواس يدل على  
 ما ذكرنا في عرفت قوله بعرفنا الجرمين بسماهم والسما تتركب بالحواس وبالمشاعر  
 وكذلك في ذكر الجنة عرفناهم اي طلب ربحها لهم من العرف وهو التايمة والرايحة  
 انما تعلم من جهة الحاسة وقوله **اوكلوا ورت عكاظ قبيلة** دعوا الى عريفهم بما يتوسم  
 قلت له اطيعون ان يقول عرفت ما كان منه الى اللفظ جهلت فاذا اريد  
 بعلمت العلم العاقبة عاربه لا يكره ان يندى الى مفعول واحد واما اريد بالعلم  
 للعاقبة عاربه الجمل يقضى الى مفعولين ويكون هذا في قاصحيها لان اكثر ايت  
 بمعنى جهلت لان لا يكره ان يندى الى العلم والجهل لا يصح جهة العلم ولا منه  
 انما يكره لانسان ما يعلمه ولا يصح ان ينكر ما قد يحمله ولان الجمل يكون في القلب  
 فقط والى انكار يكون باللسان وان وصفت القلب به كقولك انكر قلبي  
 كان مجازا وتكون الاكلا باللسان دلالة على ان المعرفة متعلقة بالمتقار ففان هذا  
 صحيح والله سبحانه وتعالى اعلم **وجرت** بخط الشيخ زكي الدين بن قد بدر رحمه الله  
 تعالى ما نصه وجدت بخط الشيخ جمال الدين بن هشام بنسب الله الرحمن الرحيم  
 وما توفيقي الا بالله الحمد لله وصلواته على سيدنا محمد خير خلقه والله مال الفقير  
 الى ربه عبد الله بن هشام عفا الله له ولوالديه ولا حياء ولا حياء ولا حياء ولا حياء  
 فصل في الشروط التي بها يتحقق شذاع العاقلين انواصل قد استتبعت ذلك  
 فوجدناه محصورا في خمسة شروط شرط في العامل وشرطين في المفعول وشرط  
 بينهما فاما الشرطان الاولان في العامل فاحدهما ان لا يكون من نوع المرفوف فلا

جهته

سارح

سارح في كوان لم تفعل ولا في كونا لاشهر حتى يراها وكانه كان احافها مشرد  
 في فورت خلا فابعضها لثاني ان يكون كل منهما طالبا من جهة المعنى لما فرض شذاع  
 فيه فلا تنزع في وجهه واسم واستيقنته انفسهم ظل وعلموا انطاليا لظلم ذا  
 العلو الحمد لا لا استيقنا ولا في وذكرنا اننا لذكر في شذاع المومنين لان طالب المومنين  
 هو قتل الشفع لا الامر لهموم البعثة لذلنا قالوا وكما نقول لا يفتتح الشذاع فيهما  
 اما في الاول فجل جلالا وعلموا مصدرين في موضع الحال كما زبر كصا فيكون  
 التقدير ومجد واسما لمن يستعملين واستيقنتها وحالهم هذه واما في الثانية  
 لان عموم البعثة لا يفتي بتخصيص عشرين الا في بعض وقد قال كثير من المفسرين  
 في قول العباد كان المراد المخلصين وان الاضافة اضافته لشريف وبشر اعلى هذا السخنة  
 الخيم في قوله سبحانه وتعالى فيقولوا ويقولوا وتكون ذلك في جزم في جواب الشرط المقدر  
 بعد الامر فلو لان المراد المخلصون لم يجر ان يكون التقدير ان سئل لم يفتحووا  
 وتقولوا لما يلزم عليه من الخلف في خبر الصادق انه قد خلف عن قولهم على هذا  
 التقدير يجرهم عن الجحيم والمثال المبدع في قوله تعالى انفسه الفارسي  
**عريف** في خبر ما سبقت اننا نجيب ولو مطلبت انواعا ربيات  
 فلا تنزع من نجيب ومطلبت في الوعد بان لا المطول موعود لا واعد من  
 مفعول نجيب لاعتبروا اما الشرطان الاولان في المفعول فاحدهما ان لا يكون سببا فلا  
 تنزع بين مفعول وبعض في قوله وعن مفعول بمعنى غيرهم لانها حينئذ جرد  
 لغيره واذا عمل احدهما في الآخر يراعى على الآخر ضمير كما هو حق عند المتك  
 من ذلك عدم ارتباط احد الجرمين بالآخر عنه الاتري انه يولد التقدير على  
 افعال الاول الى قوله وعرفه مفعول غيرهم معنى غيرهم فاذا ثبت ان الشذاع في  
 هذا الخبر متعذر وجب ان يعمل على ان هذا السببي مبتدأ موزع وما قبله خبر ان  
 له سببا متعذر وبالملة خبر الاول وهذا تقرير قول جماعة منهم ابو عبد الله بن  
 ما ذكر رحمه الله تعالى وافول جوز المتك نزع في هذا الخبر جماعة منهم ابو بكر بن  
 طاهر في طراز الايضاح ابن ابي اذش في حواشيه وتخلد بعضهم عن الفارسي وهو  
 لانهم جماعة منهم الاستاذ ابو علي المشوبين زعمهم الله تعالى لانهم جازوا في قول  
 الله سبحانه وتعالى ولزصر وغفران ذلك عن عزم الامور كون من موصولة بخبر  
 عنه بان ذلك من عزم الامور والرباط بينهما **الاشارة** الى المصير والمضموم من صدر  
 السلسلة المقدر اضافة الى الضمير من ايمان صبره وغفرانه فقد جعلوا الرباط طافلا  
 بالاشارة الى المصير والمضموم والرباط طافلا بالمصير والاشارة الى المصير المستند  
 نحو لسان التقوي ذلك خبر يلزم في مسلتنا الارباطا بضمير العاقل الى العرف  
 لانهم من شرط خبر المستند بل خبر من هذا في مسلتنا اقل من خبر في الابواب والبرية  
 لوجهم اصرها ان الضمير هو الاصل في باب الرباط فلا بد من ان يكون التوسع فيه  
 اكثر ان في انما بابتداع خبر في الاشارة واما ما ذكرنا من ان خبره على ما ذكرنا



شر بنيد

ورثة نحو ضربة في وضرت قومك واعاد الضربة مقعدا على المشي والمجوع فقا لولا ضربة  
وضرت قومك على معني من ثم كذا قد ره سيبويه ولم يتصور وانك في باب الجسد  
الانبي انه لا يجوز صاحبه في الدار والارضين قايين بمعنى قام من شتر واذا  
انتفي ذكره ان مصلحتنا اولى بالاجازة ثم انما اذا سلمنا امتناع التنازع لما ذكرنا  
منع تخصيص المنع فنقول تعلق المنع بكون المجهول سببيا تعيين فاسد لانهم اسندوا  
المنع لعدم الارشاد وذكر ليس موجودا في كل سببي في تقدير التنازع فيه لانه اذا كان  
العاملان متغايران بغا السببية او بواو العطف وبها مفردان فان الارشاد  
حاصل من جهة العاطف وان بعد من جهة الضم لان السببية تنزل الجملةين كجملة  
الواحدة لانها سبب ومسبب وانوا في المفردات الملح وهذا اجاز والاكتمال  
بضم واحد في نحو الذي يطير فيقضب زيرا الذباب وقال الله تعالى لم تر ان الله اترك  
من السما ما فتضح الارض فخصرت وقالوا تشاءع  
والان مبين بحر الماتارة فيبدوا واجاز وامررت بزير كرم يتول وابنه  
فعل هذا الذي شرعنا لايك من امتناع التنازع في نحو مرة مطول معني من  
حيث لا فاسدية ولا واصل المفرد بين ان يتبع في غير مطول معني من  
ثم اذا لم يكن معني مبتدأ البتة فلا منع وان وحدا سببيا مثا لدليل كذا معك من  
ضمير زيد فنقول قام وقد دبروه لاجتماع التنازع احدا واذا ثبت جواز في ذلك  
ونحو فالصواب ان يقال ان الشرط ان لا يكون الجمل على التنازع موديا في عدم الربط  
الثاني ان لا يكون محصورا فلا تنازع في مقام لا زيد لاسيما احدها ان الواقع  
بعد الاما ان يكون تاهرا او ضمرا وايا ما كان فهو غير منته فان كان تاهرا فانه  
مقتضي ان نقول في نحو ما قام وقد لا زيد ان او الزيدون ما قاما او ما قاموا  
وقد واوقعت اول ينكم بمثل هذا وان كان ضمرا فانه ان كان حاضرا نحو ما قام  
وقد لا نا او لا انت لم يثبت الاضمار في احدهما اذا احلنا الاخر انك اما ان  
تضم ضمرا غائبا فيلزم اما دة ضمير غائب في حاضر او ضمير حاضر فيقول ما قام  
الا نا او وقعت الا انت او بعدد ذلك على احوال اثنان فيلزم مما تقدم قواعد  
التنازع لانك تعيد الضمير على غير المتنازع فيه لان ضمير المتكلم والمخاطبة لهما بغيرها  
حضور من هاهنا لا لفظه والضمير في باب التنازع لهما يعود على المتنازع فيه وان  
كان غائبا لزم ابراره في التشبيه والمجموع وقد كررنا انه لم ينكبه **الوجه الثاني**  
ان الاضمار من احدهما يودي الى اخل عامله في اليجاب لان الفعل انما يصير موحدا  
متممرا في التكملة لفظا او معني فانه لم يفرق بينهما لفظا ولا معني فبما في اللفظ  
والمقصود خلاف ذلك واذا امتنع التنازع في ذكرنا فاعلم انه محمول على المذهب وقد  
نص عليه في كتابنا في اليجاب وانما ذلك فاصل مقام احدوا في الازدواج فاصد من  
الاول لفظا واللفظي بقصد ودلالة الشق والاستغناء عما جاء وان من المثل  
لكل ج لا يضمن وما شا احد لانه مقام معلوم وذهب بعضهم الى ان نحو ذلك

من

من باب التنازع وليس شيئا شرعنا ولم يكره ما لك هذا الشرط في باب التنازع  
فانتمس ظاهر كلامنا منه شتر قال في اثنا ايجاب ونحو ما قام وقعد الا زيد  
لحم على المذهب لامل التنازع خلافا لبعضهم وكان حقه ان يذكره حيث يفرض  
لذكر شروط التنازع وذكرنا ان المحجب شرطا في المجهول في مادة كرها وهو ان لا يكون  
ضمرا وقال في توجيه ذلك لان العاملان اذا اوجها في ضمير استويا في صحة  
الاخر فبما فلا تنازع في نحو ضرت واكرمك وزد عليه ابن مالك بان هذا منه  
تقرر بانه لا يتنازع في الضمير صورة تنازع فلا وجه لهذا الاخر لان قولنا  
اذا تنازع العاملان لا يمكن تناوله لذلك وقد يقال ان هذا انما ذكره للاعلام  
من اول الامر بصورة التنازع لا للاخترا عن صورة تنازع فيه صورة التنازع  
في الضمير ولا يحكم المحموم بانه من التنازع ثم ان هذا الاختراض قد ذكر من شروط  
التنازع تأخير المجهول واقامة الدليل على انه لا يتنازع في غير وهو شرط  
ما افترض به على ابي عمرو فان قلت ان الجهة التي اخرج بها ابو عمر على التنازع لا يتنازع  
في الضمير انما يتنازع في الضمير المتصل فاما المتصل فبما بين العاملين فيكون  
ما قام وقعد الا ناقلة قد مضى في ذلك انما يتبعه على المذهب كما سرحنا واما  
الشرط الذي يبينهما فتقدم العاملين وتاخر المجهول قال ابن مالك رحمه الله تعالى  
واما لم يتنازع بين عاملين متاخرين غرضه ان يرفع وقعد لان كلاهما متاخر  
مستعمل بمثل ما شغل به الاخر من ضمير الاسم السابق فلا تنازع بخلاف المتقدمين  
نحو قام وقعد زيد فان كلا من العاملين متوحد في المعنى في زيد وصالح العمل  
في لفظه واعل احدهما في ظاهرهما والاخر في ضمير انتهى بقوله **واقول** هذا  
انما يقتضي في المتقدم المرفوع فاما في المنحوس والمجرور فلا يقتضي ونحو زيد  
ضرت واكرمك ونحو زيد محروك وابعد لا يقتضي بعد امتناع التنازع فيه  
واقضاه تخصيصه المنع قال في بيانه ان لا يمكن منع التنازع في التقدم مطلقا  
بل بشرط كونه مرفوعا وبمعني ان يكون العرفيان في ذلك متفقين على احتساب  
أعمال الاولى لانه استواء العاملين واقره به الى المجهول ولذا لا ينتفع تنازع العا  
معمل متوسعا بينهما فتقولك ان زيد زيد اريد ب **وهذه** المسئلة يبين ان يكون  
أعمال الاولى فيها ارجح من الجميع لتساويها في القرب وفضل الادب بالسبق وان  
أعماله بنى الاخر فبما لا ذكر فاما امتناعه فظاهر الامر عدي ولست مقتضا  
بما ذكره لك بل ينبغي ان يقرر فعل ابو جيان رحمه الله تعالى اجازة التنازع في التقدم  
في تفسير سورة براء وان بعضهم جعل منه بالمؤمنين روف رحيم قال الاخر  
على مذهبنا وذكرنا هشام الجعفي في شرح اليجاب عن ابي العباس في قوله  
من نصب اقام من يوقن شتر ان يكون افعالهم متساوية واما في قوله  
بضمير يتنصت ايضا ومن زاوية لان الكلام بمنزلة اليجاب فتقدم الشتر والمفعول  
تسبب محذوف اي مما نصبها لها عاقبة على ابقا والاقول ان هذا هو هذا

خرين

ملين



من تنازع العامدين مع المتوسط وقيل بعد ان انتمى وانما انما بالاتباع من الوقوف  
مع قول الجمهور فانهم قد ذكروا علم لم يظهر طراد **هذا حديث بخط الامام الفلامية**  
**كن الدين** او عبد الله بن عبد الله بن النخعي رحمه الله تعالى  
• ابلغ العالمين عني يا بني • كل علم يتصور وجهاً  
• قد كشفت الاشياء بالمشقة حتى • ظهرت لي قلب في القياس  
• وعرفت الرجال في علمي • عرفوا العلم بالرجال الناس  
هذه الايات الثلاثة كتبت بخطه ورأيت بعد هذه الايات بخطه رحمه الله تعالى عليه  
هذا الكلام على طريقة البحث واما التحقيق فان يقال منع التنزع في المنفعة والمناخ  
وذلك لانه انما يتحقق بحارس العامدين كعلمه مع فاعله من غير انما اذا تقدم وجا بعده  
كزعمنا من حيث والاربعين فان الاول يحدو فوجهه ما خذ قبل جري الثاني لانه طالب  
له من حيث المعنى ولم يحدو معاً فاذ جاز الثاني لم يكن له ان يطليه لانه انما جاز بعد اخذ  
فيكون له كذا في المتوسط هذا ان شاء الله هو الحق الذي لا يبعد عنه وينبغي  
ان يكون هو حجة الغويين لا ما اوجبوا من ما كذا انتهت المسئلة انتم تصنعون **انما الناس**  
لا يعلم ان في الدنيا من العلم ما احسن في اعمال الناس في الاثر له سبحانه وتعالى واذ قيل  
لم تعالى لو لم يغيركم رسول الله ولو اعمل الاول قبل ان يغيركم انما هو انما هو الله وسيد  
في الحديث وهو عكس الآية لان الثاني تعدي بالحار ولو اعمل الاول لعده بنفسه  
انتم وما يا بني الا في فلا صلة فيه وقوله هو اعمل الاول لاخر في الثاني لا يلزم لان  
الآخر وعنه واجب وقد ذكرنا امثله واذما يجب لم يكن معنى فاطمعتي واثم ما قاله  
سلم الا انما يتحقق في هذا العلم ذكر وان لا صار وان لم يجب لا يتحقق كذا يلو  
اجتماع القول على غير الاصح وهو غير جائز في الحال **انما** ابن معطي في شرح الخليلي وقال  
في الحال ان تزول في ضا حكا انك في هذه الحلة ولا حرك المماثلة عنها لان الحال لا يغير  
ونفق في الظاهر على اعمال سرته وذهبت فيه اليوم وفي المصدر على الثاني ان يغير  
يكون اثره بغيره بغيره وعلى الاول اخر بغيره بغيره وفي كتاب اصلاح اقطاب  
لا يغيره بغيره بغيره تعالى فرائد على تعاليم قول الشاعر  
**فرطن فلا رملات وانقضت** • ولكن تعوض ان يقال عبد الله  
قال ما معنى تعوض ثم قال بالعلم من الخلد يعني المبرور انه محض هذا ذكره محمد بن  
اصحابه حكاه فان يكن تعويضاً من سببهم فقد محضوا كلام فقلت له كيف المروية  
فقال هذا يصف رجلاً • انما له مبيت فقال له فرطن يعني المدامع فلا رملات  
وانقضت يعني من المهرت ولكن تعوض انصبر عن سببها • ولا تترك الخمر وفعال  
عدم قال ابن قتيبة وهذا الحديث جرد ولا يغيره بغيره بغيره • انما جاز انما جاز  
وقد عرفت كلامه في ذلك على انما جاز في الرجاء فاسقت **انما** الجماعة  
له شروط الاول ان يتقدم بما كان في كذا ولا يغيره بغيره بغيره • ولا يغيره بغيره بغيره  
ومنهم المتأخر وعلى قوله حصره وشروطه القابل للموازاة غير ما عند بعض النسخ

شروط التنزع العلم

وهو ان لا يكون فصل تعجب بكونه جري مجرى المثال فلا ينصرف فيه بفصل ولا غير واجازة  
ابو العباس ومنه ابنه ان كل عمل يكون بشرط اعمد الثاني كقولكم احسن واعقل  
زيدا بغيره زيد باعقل لا باحسن لئلا يترتب فصل ما لا يجوز فصله وكذا تصاحب به واعقل  
بزيد باعمال الثاني ولا يعمل الاول فمتى واعقل به بزيد لفصل ويجوز عمل اصل  
الفر احسن واعقل بزيد على ان احسن به ثم خذ فمتى البالد الثانية عليه ثم اتصل  
الضمير واستنتج كما استنتج في الثاني في سماعهم وابصر لان الاستدلال بالاول  
على الثاني اكثر والثاني ان لا يكون حرفاً قال ابن عربون وجوز لعنه التنزع في العمل  
وعني فيقال العمل وعني زيد ان يخرج والعمل اعمد الثاني والعمل وعني زيد ان يخرج  
على اعمد الاول للبر واجازة اذ لا يقال لعنه زيد خارجاً بل من حيث في منصرف عني  
**انما** عند بعض اخويين ايضا وهو ان لا يكون العامل بطلب الكرم من معمول واحد  
الاربع ان لا يكون احد العامدين موكداً ولا تنزع في اناك اتاك الا حقون احسن  
الاحسن ان يكونا قد اخرج عنه اسم او اكثر وهو مطلوب لكل منهما فلو كان مطلوباً للاحد  
فلا تنزع **انما** دس ان يكون المعمولات اقل من مقتضيات العوامل فلا تنزع في  
ضربت واكرمت المعمول العالم ان جاز هذا الكلام لان كلام العامدين قد اخرج مقتضاه  
**انما** ان يكون بين العامدين او العوامل اتصال بوجه ما ان من ان لا يكون المعمول  
سببياً فلا تنزع في وعنه هو مطلوب لعنه بغيره اذ لم يجعله بغيره مبتداً وكذا زيد  
قام وقد اوبه لانك ان اخبرت في احدهما ضميم لا بوجه واحد خلت الخ من الرابطة والاب  
من الضمير فيحتاج الى ضمير من احدهما مضاف والاخر مضاف اليه وذلك باطل ولا تنزع  
اضافة الضمير بطل كون من سببها مرفوعاً على من الاستدلال **انما** ان لا يكون المعمول ضميراً  
شرط ذلك ان الحاجب وسببه مع وفاء تعاضد هو شرط الاول **انما**  
طوى لمن صدر في رسول الله صلى الله عليه وسلم وامر به ولرب طاعته ورجاء فيه واراد  
الخوف وهم به واستطاعه وقد روي عنه وسني عماله وذهل عنه وخاف عذات الله  
واشفق منه ورجا ثواب الله وطع فيه قصده افعال سنة تتجمل المعاني وهي مختلفة  
بالغدي والردوم فدل على ان العمل المتعدي لا يقتصر من غير بالمعنى انتهى **بشر**  
**الحاجي رضي الله تعالى عنه** ونفعنا به من كرخا لذي في الملك قال  
• فطعم الدنيا في مع الايام في جلف • والنوم تحت رواق الخمر والعلق  
• احري واجرد في من ان يقال عدا • ابن النفث الغني من كرم ترف  
• قالوا مضيت بلا ذلت الفتوح عني • لسر الغني كثر الاموال والنورق  
• رخصت ياندي في عسري وفريسي • فليس اسكت الا واضح الطرق  
• طليت على اوك بوجع في عيني • فعدت ولم الخمر البعد بعد سب  
**انما** قد تنازع اربعة من العلماء في هذا الحديث اذ هو المتداول في جملة الدين من هشام وحماد  
تعالى جميع في هذا الحديث في اربعة من اهل البيت في تنازع بين ثلاثة وتنازع بين اربعة فقد  
تنازع طائفتين في بوجعه وفي تنازعه ولم ينع في هذا وقد تنازع اربعة في التوقف فقصده



اتفاقه غير سببه انتهي فغير قوله متيلا واحدا وهو الذي انظر للمجمل الواحد قوله  
 بعد كذا قد ه الفصح رحمه الله تعالى كذا لا يخرج من جنس واحد من جنس واحد  
 لسم الله الرحمن الرحيم وما توفيقي الا بالله وصلى الله على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه  
 وسلم تسليما كثيرا **وصعد** كافي لما وقعت على كتاب الله في الحكم كذا لا يجيبان  
 رجما لله تعالى في رايه علم يزد على ان شخا لا وحدها وجمع عبارات وعدها والمقصود  
 كل الانصاح عن حقيقته واقسامها ولا بين ما يغير عليه مما اورد ه من احكامها  
 ولا فيه على ما جمع عليه ارباب نقل الاقوال وانفقوا ولا عجب عما اختلفوا فيه واقتروا  
 فرائض ان اختلفوا في ذلك لا يحصل منه بعد الكذب والفتن الاعلى الاضطراب والسف  
 فاستخرجت الله تعالى في وضع تاليف معذب ارباب فيه ما اخل واستيف نصف  
 مرتب او رقبه ما اعمل وسعيته فوج الشد اعملة كذا ارباب استعين وهو  
 حسي ونعم المعين ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ويخبره بك في خمسة فصول  
**الفصل الاول** في ضبط مورد استماع الحكم ان كذا استمع كذا احدهما  
 ان يستعمل كل من جنسهما على اصله فربما كذا التشبيه وبذا الاشارة ولا يرا د  
 مجموعهما كالتسمية عن شي فقول بجمع كل ما نحن فيه وذلك فتوكل رايته زيدا فقير او عرا  
 كذا وقول الشاعر **واسلمني اربما من فلاح طرب ولا انس** . ويتوكل اسم الاشارة  
 في هذا المقام بافتيا على معناه بجمع ان يستعمل حرف التشبيه وان يلبس كذا الخطاب  
 ولا بعد الاثر كما تكلمت في المثل لورايته عمل هكذا وكذا كذا وكذا وكذا وكذا  
 البعث واسلمني الزمان هكذا اكان مستقيما الاثر بمان حرف التشبيه هنا استفد  
 على الكاف كما ارتكك دائما القاعدة فيه مع ساير حرف الجران تياخر عنه فتوكل بهذا  
 فلهذا الا في هذا الموضوع خاصة قلنا ابو الطيب **ذبحا على فليعلمون تعالى** . هكذا عكزا والافلا لا  
 والثاني ان يخرج كل من الجزين عن اصله ويستعمل المجموع كناية وهذه على ضربين  
 احدهما ان تكون كناية عن غير عدد فتوكل مررت بك او كذا او اعتادي في هذه  
 انها انما تكلم بها من غير عن غير وانما تكون من كلامه لا من كلام المخبر عنه هذا الذي سجد  
 به لا استغفر او قضى كذا الدوقا الصحيح فلا يقول احد بتد امررت بك او كذا او لا  
 بذا او كذا او كذا بل فتوكل له والافلا منه من غير عنه قال فلان مررت بك او بذا  
 كذا وكذا وذلك لبيان اني المخبر او الغير ذلك ومنه فاذا في حديث الحساب اما ذنا  
 اذ من سوفيه انكرت يوم كذا فعلت فيه كذا وكذا او قول من قال انما كان كذا وكذا  
 وجدا انما التسمية فيه من غير عن غير الاثر انهم حكوا انه قيل له في الجواب لعل وجار ولو  
 كان السائل كاشيا ولم يبلغ مراد حوله فتخرج اجابته بالتعيين ودمر في ان المسبب  
 علم ما كثر عليه على خلاصه الاصل والظاهر على جماعة في قول من هذا القسم قول  
 واسلمني الزمان كذا والحق ان ذلك ليس من كلامي في شي الاثر بمان الثاني وهو الغالب  
 ان كذا من عدد مجمل الجنس والمفردان وهما والجزء قبل مركبتان من تشبيه

سائر  
 من كلامه

كذا

يدار

احد

احدهما ان الكاف والظاهر انها الكاف المحرقة المفيدة للتشبيه لانها انقسمت  
 الى اقسام من اقسام الكاف كما ركبوها مع ان كان حقوقك كان زيدا اسما اسيد  
 والثاني ان التي ثلاثه كما ركبوها مع حب في حيد او مع ما في حيد اصبحت  
 في احدها فتقادير ولا يحكم على ابا حية متعلقة بشي ولا في فيها معنى التشبيه وان  
 كان بافتيا بعدا فتركيب في كذا لانه لا معنى له هنا فلا وجه لتكليفه ادعايه لان  
 التركيب كثر اما يربط معنى المفرد من ويحدث مجموعا معني لم يكن ويحكم على مجموع  
 الكل يتبين بانه في موضع رفع او نصب او جر بحسب العوامل اذا خلة عليها وبذلك  
 على ان الامر كذا تد امر احدها ان لا توثق من نيت تميزها بقولها عند كذا  
 وكذا اعمود نقول كذا وكذا والثاني ان لا يسمع شايخ لا يعملون كذا انفسه  
 رجلا الثالث انهم قالوا ان كذا وكذا اما كذا يرفع الحالك ذكره ابو الحسن ايضا في  
 سبيل الرابع انهم قالوا حسي بكذا خلو عليه الجار كذا ابو الحسن ايضا في  
 انهم يقولون كذا وكذا وربما مع انهم لا يركبون ثلاثة ايضا فاما طبعك رايته فلو لا  
 ان كذا اصارت بمنزلة الشيء الواحد لم يسمع ذلك وذهب جماعة من النحويين الى ان  
 الكاف وذا كذا بان فيان على اصله من غير تركيب اختلفوا على اقوال احدها ان  
 الكاف حرف تشبيه وان معنى التشبيه باق وهذا ظاهر كلام سيويه والخليل وظاهر  
 كلام الصغار وبان الاول ان سيويه قال صار ذا بمنزلة لا تتوكل لان البحر ومنزلة  
 التوكل قال الخليل كانهم قالوا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا  
 نحو الكاف للتشبيه تقصير وما بعدها بمنزلة شي واحد انتهى وبان الثاني ان  
 الصغار لما دخل من جوار كذا درم بالحض بان اسما الاشارة لانضاف اعترض  
 على نفسه بان معنى الكاف والاشارة قد زال واجاب بان المنكر الايدان يقدر  
 في نفسه عر د لها وحيد نقول له عدد مثل هذا العدد الثاني ان الكاف اسم  
 بمنزلة مثال قال ابن ابي الربيع يظهر لي ان الكاف اسم بمنزلة مثل في قوله كذا لمثله  
 رجلا قال والاصل ان يقال حيث يكون هناك مشا واليه يسا ويدها منك في العدد  
 قال اصله عند كذا مثل هذا العدد ثم جرح رجل تفسير المثل كما قالوا امثلكا لما انك  
 انما اسم ولا معنى للتشبيه فيه قاله ابو طالب العبد كذا الكاف في غير عذري كذا  
 وربما اسم في موضع رفع نداء لا ينداء اعترض على نفسه بان ابا على كذا الكاف  
 انما تكون اسما بشرط من احدهما ان يكون ذلك في الشعر والثاني ان يسمي الموضع  
 لذلك كما في قوله لا عيش

مس

د



كذا درهما فكذا في موضع الصفة مستند واحد وفي اي شيء كان هذا والكاف اسم مستندا  
كمن قال لفا جعلت الكاف حرفا لم ينجح الى ان يتعلق بشي لان التركيب غير حكيم كما  
في كانت فانها قل ان يتقدم فانت متعلقة بمحذوف وهي الان غير متعلقة بشي فالحاصل  
ان الكاف حرف جر زائد وهو قولنا بنصفه وقال لا معنى للتشبيه في هذا الكلام فالكاف  
زائدة كزائدتها في قولهم فلان كذا البنية اي ذ والبنية الا انها زائدة لازمة كل يوم  
ما في اراما وذا مبرورة الجرا الزايد كاجرا الكاف الزائدة في قوله تعالى وكان  
من قسبة الانثري ان معناها كمنعني لم وليس فيه تشبيه واذا ثبت انها زائدة لم تكن  
متعلقة بشي فلهذا ما قاله بل لازم لان لا شئ ان عدم معنى التشبيه هنا الزائدة  
الكاف بل لما ذكرنا من تركيبها مع ذواتها صلا للجوع بالتركيب معينا غير وقد انما  
الدليل عليه فيها مضي شئ دعوي التركيب وان كانت دعوي الزيادة في انما خلاف  
الاصل لثبوت اقرب فثان معناها اولي **الفصل الثاني** في كيفية اللفظ  
وبتفسيرها اما اللفظ بها فالمشروع في الممكن به من غير عدد الا في اللفظ نحو مريت  
سمكان كذا او كذا وفي الممكن به من عدد اللفظ لا غير وكذا مثلها سبويه والاختش  
والايمية وقالنا اثنا عشر

• جعل لنفسه معنى بغير موصوف ذكره كذا وكذا اللفظ به سبي الجهد  
• ومنه خرج بانهم لم يقولوا كذا درهما ان خروف وذكرنا ما كان رجه الله تعالى ان  
ذكر مسعود وتكنه قليل وسببا في نقل كلامها بعد **واما** اللفظ بتفسيرها فعبه  
ثلاثة اقوال احدها انه منصوب بلفظ وهو قول السيرين وهو الصواب بوليد بن  
احدها ان المسعود كقولهم كذا وكذا اللفظ به سبي الجهد • والثاني انقباس وذكرنا  
من وجوه احدها ان الخفض اما بالكاف على انها حرف جرا وعلى انها اسم مضاف او مضافة  
ذا ولا سبيل الي شيء من ذلك لان داعمول للكاف وحرف الجر لا يخفض شيئين والاعم  
لا يضاف حرفين ومن ثم وجب نصب التمييز في نحو ما في السبا موضع اخر سببا  
واسما الاشارة لانضاف لانها ملازمة للفرق والتشبيه لكونه والقاعدة ان تضاف  
افكرة المعرفة لا العكس **والثاني** ان الكاف اذا دخل على ذواتها كانت كناية عن العدد  
وصار الالف نريد اذا سبي به ونريد واما له اذا سبي به لا يجوز اضافته لانه  
محكي والمحكي لا يضاف **والثاني** ان الكلمة اشبهت بالتركيب احد عشر واخره وذلك  
لانضاف كراهة الطول وكذا في هذه القول **الثاني** انه جائز الخفض بشرط ان لا يكون  
نكرارا ولا عطف صعول كذا درهم ولا تقول كذا كذا درهم ولا كذا وكذا درهم في ذلك فثبت  
ومن وافقهم وشبههم في ذلك كل كناية العدد على حرفه وقد ذكرنا ما مرده من  
القاسم وقالنا بان يجوز الجري وجهين احدهما ان كذا اسم لا يجر شيئا والثاني  
انما كذا كناية وصارنا كلمة واحدة يعني كالمضاف اليه لا كالمضاف اليه فلو كان  
والجر وانما لم يجر على القول بان المضاف قد انشأ لا بالاشارة فلو كان  
والرفع وهذا خطأ ايضا لانه غير مشروع ولا يضاف اليه الا في سبويه وان كذا كذا

من باب خمسة عشر وما لا يربط بغيره **الفصل الثالث** في  
اعرابه والذي يظهر ان اعرابه في الخلاف في حقيقة ما اذا قيل له عندي كذا وكذا  
درهما فان قيل بالتركيب فيجوز كذا مستندا آخر الجرا والجر والظرف متعلق به  
والظرف يعمل في الظرف اذا كان متعلقا بمحذوف فلو قومه موقفا ما يعمل محذوف يوم كذا  
وان قيل لا تركيب في قيل الكاف اسم في المستند وان قيل حرف فلما والجر ورسعة  
موصوف محذوف اي له عندي عدد كذا او كذا درهما وقال لكن الذين الاستزاد دي  
رحمه الله تعالى في شرح كافي ابن الحبيب الغلاب في تبيين كذا ان يكون منصوبا لانها  
متممة قولك ملحق في قوله في ملو وعسلا ومحذوف مبرورة لا مضافة كذا اليه على  
تنزيله منزلة ثلاثة وماية وان يكون مفعوما فاذا قيل له عندي كذا درهم فله  
خير مقدم ودرهم مبتدأ موحى وكذا احواله كذا قالوا وفيه نظير الاول عندي ان  
لكون مبتدأ ودرهم بدل او عطف بيان وله خبر وعندي ظرف له انتهى وقد مضى  
ان العجب امتناع الرفع والجر **الفصل الرابع** في بيان معناها عند النحويين  
وفي ذلك اقوال احدها لاين ما يك وهو انه لا يكتسب منزلة كالمحذوف في قوله تعالى  
ذلكا بنصف من شرحه خلاصته ومقتضى قوله ما هذا انه لا يكتسب ما من ما نقص  
عن الاحد عشر لانه عدد قليل الثاني انه لا يعد مطلقا قلنا كان او كثيرا وهو  
قول سبويه والتحليل ومن تابعه واخرا رابن خروف ومن نقل ذلك عن سبويه  
الاستناد ببوليد بن طاهر وذلك ما هزم من كلامه فانه قال هذا باب ما جريكم في  
الاستفهام وذلك قولك له كذا وكذا درهما وهو منهم في الاشياء بمنزلة كذا  
وهو كناية العدد صار بمنزلة التنوين وقال الجليل قالوا له كذا عدد درهما ان  
انما بمنزلة ما استعملت استعماله من الاعراب الصريحة فيقال كذا درهم ويكون  
لذلك في قوله في العشرة وكذا درهما فيكون بلا حد عشر فما فوقها في التسعة  
عشر وكذا درهما فيكون لاحد والعشرين واخواتها من العقود في التسعين وكذا  
وكذا درهما فيكون لاحد وعشرين فما فوقها من الاعراب المتعاطفة في التسعة  
والعشرين وكذا درهم فيكون الحادية واللاف وما فوقها فاذا اقرضت بكلام فيه  
لذا الزمنا بالمحققين وهو اول ما مر منه من المراتب المشروعة وخلصه في  
البيان وهذا قول النحويين وشبههم جماعة منهم ابن معطي فصوله الرابع ان الامر  
كما قالوا في مسئلة الاضافة فاجابوا فيستعان لما قدمنا من تعديل فان اردت العدد  
القليل او المائة واللاف وما فوقها قلت كذا من الدراهم وتقدر على القول  
الفرق بين العدد القليل والمائة واللاف وما فوقها لانه ما غلب على العدد  
المجموع المعروف بالمشهور من الدراهم ولا يجوز عشرون من الدراهم ولا عشرون  
من الدراهم وفي قول الجوزي والافضل والكياس والسيراجي وفي قول الشلوبين  
وفي قولهم في رواية السيراجي والكياس على القول بكذا بوجهين السيراجي منه  
احد اتفاق السيراجيين والآخر في قولنا في الخلاف انه هو في قول النحويين كذا



درهم وكذا درهم والبصرون ممنوعون والكوفيون مجزون وفي كلام أبي البقاء في شرح  
 البصاح ما هو بلغ من هذا فانه قال ذهب معظم النجسين واصحاب الراي الى انهم  
 قالوا كذا درهم لثمنه عشرون درهم لانك لم تكن العطف ولم تعطف عليه وانقصته  
 لتبخره في كل اول عدد حاله ذلك فان جرد درهم فقد جرد النجس واصحاب الراي  
 على ما تاتي انهم يفتنون الجرد من النجس وينقلوا جردا كما يجري العدد الصحيح في حاله  
 النجس من معظم النجسين فان قالوا لا الامر كما قال الكوفيون كذا درهم وفي كذا درهم  
 خاصة قالوا لا الاستاذ ابو علي بن طاهر فانه ما بلغنا من الاقوال واما قول من ما تك  
 فكان الذي دعا اليه ان يشبهه في الاستغناء مائة وهي بمنزلة الاحد عشر واخواتها  
 وليس هذا بشيئا شاملا فيما الى نصب التمييز لا في المعنى الا ترى انما ليست  
 الاستغناء كما ان تميز لا يستغناء ثم انكم نفسكم بمنزلة الاحد عشر ولا ينقص بالعدد  
 الكثير بل لعلكم تقول كم عدد مائة فصحت بالواحد فما فوقه واما قول سيبويه والمحققين  
 فوجبه انما كلمة مائة كذا انك قلت كم عدد مائة او كم عدد مائة او كم عدد مائة او كم عدد مائة  
 لم يخصص مساواة بها شيئا من العدد الصريح كذا كذا او ما قول الكوفيين  
 ومن واقعهم ثم دود من جهة تارة هذا القول لا دليل وانما هو مجرد قياس في اللغة  
 وذكر ابن ابي ان المحدث ذكر في تعديده ان ابا الفتح سأل ابا علي عن قولهم ان كذا  
 كذا درهم يحمل على احد عشر درهم وكذا كذا درهم يحمل على احد وعشرين وكذا درهم  
 يحمل على مائة قال وكذا كذا درهم يحمل على مائة واحد وعشرين درهم فقال ابو علي  
 هذا من استخراج الفقهاء وليس هو في النجس انما كذا مائة لا عدد منوع والجرح في الثاني  
 ان الناس اختلفوا فقالا لا ينصرف ان العرب لم يقولوا كذا كذا درهم ولا كذا درهم  
 ولا كذا درهم الا بالاضافة ولا بالنصب وعلى هذا الحكم مع هذه الالفاظ كما ذكرنا  
 باطل لانه حكم على ما لا يتكلم به فان معنى وقالوا انما تكفي في التسهيل وقد ورد كذا  
 مفردا ومكررا بلا واو فثبت ورود عدد من كلامهم والمثبت مقدم على الثاني لا قبل  
 استعمال هذين مع ان الحاجة التي دعت الى التسمية هذا العدد المعطوف والمعطوف  
 عليه وانما ان كذا كان كذا وكذا او كذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا  
 ومعطوف عليه والواو ان موافقة العدد المسمى للعدد الصريح في طريقتيه في التبيين  
 وغير لا تقتضي تساوي المعنى بل لعلكم الاستغناء مائة فانك تقول كم درهم تك  
 وتقول كم تك وسعظ الواو فجاب جميع الاعداد في كل من هذه الصور الخامس  
 ان اجازة كذا درهم وكذا درهم باطل ما قدمناه واجيب بانخفض بالاضافة  
 وان معنى الاشارة قد زال فاجاب الصفا بانه المتكلم كذا لا بد ان يتقرر في  
 نفسه عددا ما وجبت فيقول له عدد مثل هذا اي متباين هذا المتكلم والمعطوف  
 وفي مثل هذا الجواب نظر وهو مبني على ادعاء الترتيب وان معنى التسمية باق وهو بعيد  
 جدا واما قول ابى بكر فحيث انه سيقول انما بمررت بمكان كذا وكذا ولم يسمع  
 مثل مررت بمكان كذا وكذا فاما كان ذلك كما سأل في العدد تاسيت ان يكون جارا بنجس

لوم

ما هو اسم من الاعداد وليس هذا الشيء وقد جوز كذا درهم بالخفض على ان يرا د  
 مائة درهم مع افتراضه بان لم يسمع في غير العدد كما الفرق بينه وبين بقية الاعدا  
 واما قول الجرد والاختش ومن وافقهما وعم السلوين واحكامه انما قياس وان لا  
 ثبات في قول سيبويه وان قوله انما مائة مائة ان قولنا كذا او كذا مائة في الاحد عشر  
 والتسعة عشر وما بينهما مائة في القليل والكثير وكذلك يقولون في الثاني **الفصل**  
**الخامس** فيما يلزم به عند الفقهاء وقد اختلفت المذاهب في ذلك فاما مذهب الامام  
 احمد وجمهور الفقهاء فيمنعه في الجرد من معنى انه اذا افرد كذا او كذا درهم بلا عطف وكان  
 التمييز منصوبا فقيمة او مرفوعا لثمنه درهم فان عطف او نصب او رفع فذلك عند  
 ابن حامد وقول التميمي درهم وقيل درهم وبعضهم يقول درهم مع الرفع ودرهمان  
 مع النصب وان قال ذلك بالخفض قبل ان يفسم يدون الدرهم قال المصنف رحمه الله  
 تعالى وهذا كله اذا كان يعرف العربية فان لم يعرفه لثمنه درهم في الجميع واما مذهب  
 الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه قال لثمنه درهم على انه يلزم مع العطف والنصب  
 درهمان فان رفع او جرد درهم وكذا ان ركب او افرد سواء رفع التمييز او نصبه  
 لاجل ونقل المرفوع منه في كذا كذا درهم انما يلزم درهمان وكذا ان روي عنه في سبلة  
 العطف والنصب واما مذهب الامام مالك رضي الله تعالى عنه ففي الجرد لا ينشأ  
 ما معناه اذا قيل له على كذا فهو كذا شيء فلو قيل كذا درهم فقال ابن عبد الحكم يلزم  
 عشرون وان قال كذا كذا درهم لثمنه واحد عشر وان عطف واحد وعشرون  
 وقال نحو قولنا اعرف هذا فان كان هذا اقل ما يكون في اللغة بعد اللفظ فهو كذا  
 فاقوه وان كان مقبول القول فقول المفسر مائة وكذا مائة وكذا مائة وكذا مائة  
 درهم وعلى القول بجعل نصف واحد والعشرون دينار او ثمانية وثمانون درهما  
 واما مذهب الامام ابو حنيفة رضي الله تعالى عنه يلزم في العطف واحد عشر كما في الترتيب  
 والله سبحانه وتعالى اعلم **فصل** في النجس من القالب يكره ان يبارى يقول ما  
 احسن عبد الله لما اوضح لها انما يحدو رعت عبدا به بفعله وفعله ما احسن  
 ونقول في الاستغناء ما احسن زيد لما رفع باحسن واحسن بها والنا وبل اي شي فيه  
 احسن اعينها ام الرفع ونقول اذا اردت انما في نفسك في النجس ما احسن في ما رفع  
 بما في احسن في النجس والوقتانية والبا موضوعه نصب على النجس وتقول في التزم اذا ردت  
 الى نفسك احسن فما جرد لا موضع لها وانما مرفوعة ببعكها وفعله ما احسن وتقول  
 في الاستغناء ما احسن في ما رفع باحسن واحسن بها والبا في موضع خفض باضافة احسن  
 اليه فان قلت انك ما احسن او ما انا احسن كان محالا لان ما نصب على النجس لا يرفع  
 على النجس لا يرفع عليه فقل متصرف فيتم صرفه وكانه النجس يجره بكون ما احسن  
 قال لما اقبل الى بيتك الاب احسن له هذا فقولنا اليه فرفعته بها وانما يرفع بكون ما احسن  
 وقال لا تفرحوا به شيئا لا يفرحون به لان ليس بها هنا دليل بل على الجارة احسن  
 لها لانها تفرح به شيئا ومن وما قاي ونعم وبين وتقول عبد الله ما احسنه

سند في النجس  
 الا بذكر



برقع عبد الله جماعة عليه من الهاء في فتح ما في احسن والهاء موثقة بنسب على النجى وتقول  
 عبد الله ما احسن جاريته من قول النسي قال لما اصل الى نصب الاولاد فمهرت له هاهن فمهرته  
 به واخرى عيلا قال ليس لها هذا دليل على الهاء ونقول ان لا تنضم ما عبد الله ما احسنه  
 برقع عبد الله باحسن واحسن عبد الله وما استغنىم والهاء موضوعة خفض باضافة احسن  
 اية فان قلت عبد الله ما احسن كان محلا لا وانت فمهرتها لان المحفوظ لا ينضم ولا انت  
 المضاف والمضاف اليه كالتثنية الواحد فلا يفرق بينهما فلا ينضم المحفوظ ويظهر المحفوظ  
 ونقول عبد الله ما احسن رقع عبد الله بما في احسن وما جحد لا موضع لها واذا قلت  
 ما احسن عبد الله فاردت ان تنسقا ما وتنجب قلت احسن بعد الله واذا اردت ان  
 تايمن من هذا قلت يا زيدا ان احسن بعد الله رجل او اذا شئت قلت يا زيدا ان احسن  
 بعدى الله يا زيدا ان احسن بعد الله رجلا لا ينضم بها لانه على التثنية واحسن  
 لا ينضم ولا يثبت لانها اسم واحسن ليس بمرئى فطلب انما احسن به ما احسنه  
 قال الله عز وجل اسمع منهم وابصر لعيناه والله اعلم ما اسمعهم وابصرهم ونقول لا انت  
 عبد الله قايما فاذا امرت به قلت ما اكون عبد الله قايما في امر فوعنة بما في اكون واسم  
 لا منضم فيه وعبد الله منصوب على النجى وقايما خبر كان فان طرحت ما وتنجبت  
 قلت اكون عبد الله قايما واكون بعدى الله قايما من واكون بسمك الله قايما ما احسن  
 بعد الله رجلا قال القراء رحمه الله تعالى لما لم اصرح بوضع الاسم ادخلت الله لند على  
 المطلوب ما هو وتأويله عبد الله حسن كلاما متصل الى رقع عبد الله جئت به لند على  
 المطلوب ما هو واذا قلت طرحت عبد الله قايما فان اردت ان تنضم به قلت ما اكون عبد  
 الله قايما فان قلت اسقط ما وتنجب قلت الظاهر في عبد الله قايما اخر ما كان محلا لغير  
 رحمه الله تعالى والله تعالى اعلم **منا طيبة جرت بين ابى اسحاق بن السري**  
**الزجاج و ابى العباس احمد بن نجيب** رحمه الله تعالى انكرها وتخلط جماعة  
 فيه من كتب بعضهم الكلام مستخرج من كتاب البرق والانتهاج للشاطي اخيرا الشيخ  
 ابو الحسن المطايع كتب عبد الجبار بن احمد الصيرفي قراءة عليه واناسه وموسى  
 ما قرأته في سوال سنة تسعين وتسعين في اخيرا ابو الحسن علي بن محمد عبد الوهاب  
 قلت عليه قال اخيرا ابو احمد بن السلام بن الحسين بن محمد بن عبد الله البصري قال  
 اخيرا بنى في كتب النصارى ابو الحسن علي بن محمد الشمشاطي من الموصول قال اخيرا ابو اسحق  
 ابراهيم بن السري الزجاج رضي الله تعالى عنه جرت بين ابى العباس ثعلبي في ايام الهاء  
 محمد بن نوبخت المبرد وقد املى شيئا من مقتضب تيميل عليه وعنده ابو موسى الجعفي  
 وكان محمد بن محمد بن الهاء في الحاروة وكنت المرن له واخذه لموضع المشورة  
 والجمع فقال لي ابو العباس ثعلبي قد حمل اليك بعض املاك اخي في الحاروة في قراءة لا ينضم  
 لسانه بعينه فقلت انه لا يشك في حسن قراءته لسانه في قراءة لا ينضم  
 عندك فقال ما رايته الا تكن يعني سيبويه في حلقه في ذلك ثم قال يفتن من القراء  
 انه قال دخلت البصرة فلقيت ثعلبي في داره فقلت له في حلقه في ذلك ثم قال يفتن من القراء

قصة

وحسن القطة فانقيه فاذا مواجهم لا يفتح سمعته يقول جاريته هات ذيك الهام من  
 ذاك الحار فخرجت من عنده ولم اعد اليه فقلت له هذا لا يفتح من انفرادك غير ما هو  
 في هذه الحكاية ولا يعرف اصحاب سيبويه من هذا شيئا وكيف تقول هذا لمن يقول  
 في اول كتابه هذا باب علم ما الكلم من العربية وهذا يعجز عن ادراكه فمهرت من القصة  
 فمهرتها لند على قال ثعلبي قد وجدت شيئا به نحو من هذا قلت ما هو قال يقول في  
 كتابه في فيض حاشا حرف ينضم ما بعد كى خفض حتى وفي ما بعد الاستغنى فقلت  
 هذا هكذا في كتابه وموضح ذهب في ان ذكر الى الحرف وفي التانيث الى الحلة قال  
 ولا جود ان يحمل الكلام على وجه واحد قلت كل جديد قال الله تعالى ومن لم يفت منكم به  
 ورسوله وتعلم صالحا وقري وتعلم صالحا وقال عز وجل ومنهم من يستعجلون الباك  
 ذهب الى المعنى ثم قال ومنهم من ينظر اليك ذهب الى اللفظ وليس لغيره ان يقول  
 لو حمل الكلام على وجه واحد في الايتين كانا جود لان كل هذا جديد فاما نحن فلا ندر  
 حدود الفم لان خطاه فيه اكثر من ان ندر ولكن ما انت عمت بها بالنصيب للبيدي  
 المتعلم وهو عسرون وروضة احكام في عشر مواضع فيه قال لي اذكرها قلت فقلت  
 وهو عرق النسا وهذا خطأ انما يقال النسا لا النسا عرق النسا قال عرق النسا  
 الامير ولا مرق النسا قال الامير القيس  
 • والنسب الخفا في النسا • فقلت ههنا لا تنحصر •  
 وقلت قلت في النوم حمل خطأ والحلم ليس بمصدر وانما هو اسم قال الله تعالى والذين  
 لم يبلغوا الحلم منكم واذ كان النبي محمدا واسم لم يوضع الاسم موضع المصدر الاثري  
 انك تقول حسب الشئ احببه حسب احسانا وحسب المصدر والحسان الاسم فلو  
 قلت ابلغ الحب اليك ورفعت الحسب اليك لم يجز وانما ترفع بلع الحسب وقلت  
 رجل عزم وامرأة عزيمة وهذا خطأ وانما يقال رجل عزم وامرأة عزيمة لانه مصدر  
 وصف به فلا يثنى ولا يجمع ولا يثبت كما يقال رجل خصم وامرأة خصم وقد اتي  
 بباب من هذا النوع والكتاب وافردت هذا منه قول الشاعر  
 • يا من يدلع عزمي على عزم • وقلت كسري كسري الكاف وهذا خطأ فانما  
 هو كسري والهاء لعل على هذا ما واما كى لا تختلف في النسا الى كسري كسري  
 يعني الكاف وهذا ليس ما نعرفه في النسا ليعده منه الاثري انك لو ثبت  
 الى معزى قلت معزوي والى ادريته قلت درهبي ولا يقول معزوي ولا درهبي  
 وقلت وعدت الرجل خيرا وشئنا في ذلك لم يكن الشرف قلت او عدته بكذا اقول لك  
 يكون انقص على احد لانه لا يملك ذلك يكون او قولك بكذا انك من الشراء والصواب  
 لا يقول فاذا لم يدركوا لند وطئت الموطوعة وقلت وسم الموطوعة وانما اسم الموطوعة  
 في النسا يد الخطا في لسانه تعالى الاثري في النسا الموطوعة من المومنين في الصدقات  
 فقال ما قلت الا الموطوعة فقلت ههنا اسمك عليك وقرا في النسا واحدا لا  
 اسمع سررا وقلت هو لند ووسه كذا قلت لند والباب فيها واحدا لا



انما يريد المرأة الواحدة ومصادرا لثلاثي اذا اردت به المرأة الواحدة لم يختلف لقول  
خبرته صرته وجلست جلسته وركبت ركبة ولا خلاف في ذلك بين اهل النحويين  
فاما تيسر من ذلك ما كان على هيئة حاله فبعضه بالحسن والفتح وغيره فقول حسن  
الجلسة والسرير والركبة وليس هذا من ذلك وقلنا سنة البلد ورواه الاصمعي  
بضم الميم سنة فقال ما وروي ابن الاعراب واصحابنا الا سنة فقلت وقلت انت  
ان الاصمعي ضبط لها بحكي واولئك ما وروي وقلت اذا غرأ حركته والكلام بين وهو  
من هان هين اذ الان ومنه قيل هين لين لان هين من هان هان من الهوان والعرب  
لا تامر به ولا معنى لهذا الكلام ليصح لوقا لته العرب ومعنى غرأ ليس من العزة التي  
هي العزة والقدره وانما هو من قوله غرأ شيئا اذا اشتد ومعنى الكلام اذا صعب  
اخوك واشتد قل له قال فافترى عليه كتاب ان يصح بعد ذلك بل هو ان سمي ذلك  
فانكر ذلك بل لفتحها ان يكون له **الانقضا** **والعيبا** **والحسن** **ابن خازمية الهولان**  
**الابن عباس** **عبد** فيه تنعم عليه ابو اسحق الرضا جرحه الله تعالى قال ابو عبد  
الله الحلي بن احمد بن خازمية الهولان في هذا الله تعالى اما في الغالب فمركب الفتح فقد  
اجمع كل من مفسري القرآن من الصحابة والتابعين رضي الله عنهم في عظمهم وهم جرحوا  
اذا قوله تعالى كل الطعام كان حلالا لبني اسرائيل الا ما حرم اسرائيل على نفسه لهم الا بالبيان  
فقال عليه ابن عباس وعبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنهم وكل من مفسر القرآن  
ان يعقوب عليه السلام كان في عرف الله فكم لعلم ان يترك لفظا اصحاب رسول الله  
عليه السلام عليه وسلم ويأخذون بالاشعر فاشتب اطلاقه في الله **واما قوله**  
**في حلت في النوم** فلهذا غلط في انما قام الاسم مقام المصدر لان المصدر واحد واسم  
يقال رعب الرجل رعبا ورعبا وحل وحلما وهذا ما وافق فيه الاسم المصدر  
مثل البعض والجمع غلبا وفي فلان علم فاعلم مصدر واسم اما احتجاجة بقوله  
تعالى لم يبلغوا الحامض فقد حجة عليه لانها اذا المصدر رها هنا فيقولون اعطيت  
عطا موضع عطا وهذا يوم عطا الجند وعطا الامير وكما استغنوا بفتح الاسم عن  
المصدر وكذا استغنوا بالحساب عن الحب ولا سيما اذا كانت الحب لفظا بفتح  
الفتحة حبك اي كفاك **واما قوله** رجل عذب انه مصدر لا يدخله خطأ فظي  
لان العرب اسم وصفة جميعا لعاذ بك قال ابن احرر

قوله

قال الله تعالى لها ولا ضيعي وقد يقا لاضيف وضوف وامرأة ضيفة وضيف وقال  
ذو الرمة **تجلى البوارق من رصف** **كانه مسعى بل هو عرب**  
والعرب ها هنا المفرد وقد كانت العرب امرأة بمعنى ومنحته وعاشق وعاشقه  
وعلام وعلامه ورجل ورجله وكمل وكمله وشبهه لا يحصى كثرته فلا ادري لم  
جاب مزب وهره وقد حكاه ابو عبيد رحمه الله تعالى في المحسن كما حكاه ثعلب  
قوله انه الاخيرا كسري بالفتح لان النسبة اليه كسري فخطا عظيم لان كسري  
ليس عزى ولم يكن في الاصل كسري ولا كسري انما هو بالفتحة نسبة خبر وضم الحاء  
وليس في كلام العرب اسم في اخر واوفى صفة فعرضه العرب الى لفظ اخر  
فان فتح وكسرت فقد اخط واكسر اجد لان فعلى يشبه الاسم المفرد مثل  
الشعري والمذكري فلما كان كسري رجلا وادرا والشعري نجما واحدا ردوه  
الى الصيغة ولو قالوا كسري شبه الجمع مثل قلى وجرحى فلما نسب اليه الفتح فقا  
كسري لان الكسر مع ثا التثنية لا تزي انهم يقولون في ثلثي لثني وليس كسري  
كسري النسب اليه درهم ومعزى لان درهما ليس فيه لفتان الكسر والفتح وكذلك  
معزى لا يقال درهم ولا معزى فيختار في النسب الفتح لحقته وهو واضح بمجمله  
تعالى وحد ثنا ابن دريب عن ابي حاتم وكان اشدا من عصبه الكوفي  
في كتاب ما يلحق فيه العامة ان كسري بالفتح فصح من الفتح وكذلك ذكر ابو  
عبيد الله الكسري **واما قوله** وعدته الشر فاذا لم يكر الشر فأت اوعده بكذا  
ورعاه نه نقض لا اصل فقد غلط فان تعليلها قال وعدت الرجل خيرا وشر  
لان الله تعالى قال لا تألفوا الذين كفروا فعدوا الله الذين كفروا فعدوا الله الذين كفروا  
وجل واذا وعدكم الله احدى الطائفتين فعدوا في الخير فاذا لم يكر الشر فأت  
اوعده على الاطلاق ووعده على الاطلاق في الخير فاذا اقرت بها وصدقها  
جاذا استعما كهما جميعا في الخير والشر كما تقول وعدته في خير وشر واجمع  
الجميع انك اذا قلت اوعده بكذا لا يكون الا في الشر لا خلاف في ذلك والله  
وا **او وعدني بالسجن والادام** **رضي فرجلي** **سعد** **المناسم**  
وقال ابن دريب رحمه الله تعالى ما اجمع عليه ابو زيد وابو عبيد والاصمعي  
اوعده بالشر لا غير ما **واما قوله** **لعلب** ان في الفصحى هو المطوعة بالتحريف  
واما هم المطوعة بالشد يد وانه شدي قال ما قلته الا بالشد يد فقال ما قلت  
الا بالتحريف فعدت بالحدود الصلة والحد على هذا ساقطة واما قوله لشدته  
وربته واما لشدته ان يكون بالفتح فقل سريته صرته فعدا خطا لان قد يقي الكسر  
والفتح والضم فاما في حديث ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم ان العرب تقول  
حجت حجة واحدا وكسرت ورأيت ورأيت واحدا فاقسم باسم كلام العرب بالفتح  
وعاد حجة وكسرت وعاد حجة وكسرت ورأيت ورأيت واحدا فاقسم باسم كلام العرب بالفتح  
وجده اسم ولو كان مصدر لا قيل حجة وانما الهيات والمخالفات لكسرت حجت



سیدالمراد در حدیث  
ابن حجری فی مکمل

فَأَمَّا الْقِتَالَ لَاقِيَا لَدَيْكُمْ وَلَكِنْ سِيرَانِي عَرَضُ الْمَوَاقِبِ

فلیت کفانا کان خیر کلامه و شرک منی ما ارتوی الی مرتوی

ما هو التامّة السؤال عن تبدّل بين امرات قول ابي علي احطّب ما يمكن

المسألة الأولى أن الجوز المركب من لا واسمها أو فئت خمر عن الفاعل في قول

18

الآية شعري نقل الى ام شعش سبيل فاما الصبر عني ولا صبرا

نعم الرجل زيد يدخل فيه زيد تحت الرجل لان المراد بالرجل هاهنا الجدة

الرجل غلام مستقل وقولك زيدا قام الرجل كلام غير مستقل وان كان قوله

تَقُولُ السُّبْحَانَ وَبِحَمْدِهِ أَكْبَرُ ۚ لَقَدْ جَاءَكَ الْبُرْهَانُ الْكَافِرُ ۚ

إذا استندت واحد من واحد فكيف إذا استندت جماعة من واحد

قال وان نصبرهم سبيبة بما قدرت ايديهم فان الانسان كفور واذا كان

اطنقى في قوله لا اتمال لديكم وهو الاخر . فاما الصبر عنهم فلا يصح

ما أتاني من واحد وفعله لغاي ما استعجم بما مني وأدركت ما لي من الله

جاء الامير الظاهر مستنقحاً عن ذكر المصغر وذلك اذا اراد تقديم

لا اري الموت يبتل المرتضى نفع الموت ذا العني والمقيم

الحاقه ما الحاقه القارعة ما القارعة والحاقه ما الحاقه القارعة

افضل من الصلوات العابد والبعد في اي شيء كان

وَأَمَّا حَسْبُكُمْ مِنَ الْأَشْيَاءِ الظَّاهِرَةِ الْمُنِيرَةِ

المتحليين جعلوا كثر في الطاهر بما زده لما أرادوه في ذلك وأما بعض السيب







ولأيجوز الجمع بين خطابين كما لا يجوز الجمع بين الاتوبي إنك أدقلت يازيد  
فقد أخرجه من الغيبة إلى الخطاب لوقوعه برفع الظلم من قوله ادعوك واناديك  
ولذلك قال في الشعار  
يا ماله الذكر الذي قد ساقى \* ومصنعي وطردتاه عاليا

وكان انقياس ان يقول ساني وقضى رطل دلالة الذي اسم غيبة وسم لما وقع الذي  
صفة للذكر وقد وصف المتأدي بالذكر جازله اعادة خطاب اليه وتوضيح كنه هذا  
انك تقول باعلامي وباعلامي وباعلامي ولا تقول باعلامك لانه جمع بين خطابين  
خطاب النداء والخطاب بالكاف فعدتك وحد والنا في التثنية والجمع والازمنة  
الفعلي في الحالي وفي خطاب المرأة اذا قلت اراسك لانهم جرد وهما من الخطاب **المسئلة**  
لثالثة اما حد الاسم فان سبويه حد الفعل لم يجد الاسم لما يصحون حد الاسم  
من الطعن وعول على انه اذا كان الفعل مجردا والمفعول مجردا وانما فاعلا  
فما واسم وحد بعضا الضربين المتأخرين الاسم فقال الاسم كلمة تدل على معنى في نفسها  
غير مقترنة بزمان محصل وانما قال تدل على معنى في نفسها تختر زمان الحق لان الزمان  
يدل على معين في غيره وقال غير مقترنة بزمان تختر زمان الفعل لان الفعل يصح كبره  
على الزمان ووضع الزمان محصل ليدخل في الحد اسم الفاعلين واسم المفعولين  
والصادر من حيث كانت هذه الاشياء دالة على الزمان لا اشتقاق بعضها من  
الفعل وهو اسم الفاعل واسم المفعول واشتقاق الفعل من بعضها وهو المصدر  
الانه تدل على زمان محمول الا ترى انك اذا قلت خرت زيدا تدل على ان يكون  
الضرب قد وقع وان يكون متوقفا وان يكون حاضرا وما اعترض به على هذا الحد  
قولهم انك مضروب السؤل ومقدم الحاج وخفوق النجم دلالة هذه الاسم على الزمان  
مع دلالة على الحدث الذي هو الضرب والقدم والخصفان فقد دللت على معينين  
**واسم** حدود الاسم من الطعن قولنا الاسم مادل على مسجبه دلالة الوضع وانما  
قلنا مادل ولم نقل كلمة تدل لانا وجدنا من الاسماء وضع من كلمتين كعربي  
كرب واكثر من كلمتين كابي عبد الرحمن وقلنا دلالة الوضع تختر زمانا دلالتين  
دلالة الوضع ودلالة الاشتقاق كضرب السؤل واخوته وكذلك وضع  
لشيء تدل على الزمان فقط وذلك على اسم الحدث لا على اشتقاق منه وليس  
كالفعل في دلالة على الحدث والازمنة لان الفعل وضع ليدل على هذا  
المعنيين معا بقولنا دلالة الوضع يترجم عن فعل الحدث اعراضا عن اقتراض فعل الجهد  
الاول بجزئية السؤل واخوته واذا تأملت الاسم كلمة اخواتها تدل على حدثين  
الاخر مني متضمنين هذا الجهد على اختلاف صيغها الاضمار والظهار وما كان  
واسطة بين المظهر والمضمر ودلالتها الاسماء وعلى زمانها الانبثاق في دلالة على  
المستقبلات بين الاعيان والاحداث وما يصح منه الاقوال من قوله وروى  
دلالة واقف وغبيا شدة فليس في بعضه قولك اسكت وما به حديث وبرويدها ولا

23

دع وباني انجر وبنيها ته بعد وكذا ما ضمن معنى الحرف نحو متي واين ولم وليت  
تتبع وضع اليد على الازمنة واين على الامكنة وكم على الاعداد وكيف على الاحوال  
**وهذه** الحكم ونظامها من مؤمن وما وا بان وايني ما عجز به على الحد الاول لقول بابل  
كله تدل على معني في نفسه فقالوا لطاعنا ان كل واحد من هذه الاسماء قد دل على الاستفهام  
او الشرط وعلى معني اخر دلالة ايب على المكان وعلى الاستفهام او الشرط وكذلك معني  
من وما فقد دل الاسم منه على معنيين كدل اللفعل على معنيين الزمان المعين  
والحدث وليس لغرض ان نعترض بهذا على الحد الذي قررنا ولا نكثنا ما دل على معني به  
ولم يقبل ما دل على معني **المسئلة** الرابعة وهو السؤال عن قول الشاعر وهو يزيد  
ابن الحكم التقي  
قلت كفا فاما كان خير كله وسرك عني ما اوتوني بمر توي  
تقرر بهذا البيت تقدم فيما سلف من الامالي وبكنا ان هذا البيت هاهنا لزيادة فايد  
وايضاح شكله وتكونه في جملة المسائل الواردة في قولنا ان اسم ليت محذوف وهو ضمير  
الشان والحدث وحذوف ما لا يوضح الا في الضرورة لقول الشاعر  
قلت رقتا الهمني ساعة فبقينا على محنت ناعم بال  
الامر ان ليت لا يشر الا لافعال فلم يكن التقدير فليت لم يجر ملاصقه للفعل  
وقد دل قول الآخر  
ان من لام في بيت بني حسان المدهوم في المظرب الحرام  
المعدل على من شرطية واذا كانت شرطية لم يكن بد من الفصل بينهما وبين ان لا  
الشرط حكم اسم الافعال في ان العامل فيه يقع بعدها كقولهم انهم تكلموا كرم كما  
يقول اذا استغفرتم الله اكثرت ويطرد ذلك قول الآخر  
ان من يدخل الجنة يروى بلقيس جارا واطيب  
واشم سيبويه رحمه الله تعالى  
وكن لا يلق امر سوي سكره ليله وهو امر  
الامر الذي لا صلاح فيه وفي هذا قول ابي الطيب احمد بن الحسين  
وما كنت ممن يدخل العيش قلبه ولكن من يصير حبيب يعشق  
واذا عرفت هذا فان كفا في خبر كان وخير كل اسم به وكله نوكد له والجملة التي يجب  
كان واسمها في خبرها خبر ليت فالنقص بليته انما ثبت اليقين ان كان خبر كفا كفا عني  
اي كفا ومن وروي سرك فضعه بالتحقيق قوله خير كذا في خبر كان في مكانه قاله  
وكان شرك بغير ان على تقدير خبر كان المتعذر وغيره المحذوف بلغة الذين كانوا يروون  
وغير ذلك في حديثنا لا خلاف في هذا ولا خلاف في ان كفا في خبر كان في مكانه قاله  
من ما عجز به على الحد الاول لقول بابل  
كله تدل على معني في نفسه فقالوا لطاعنا ان كل واحد من هذه الاسماء قد دل على الاستفهام  
او الشرط وعلى معني اخر دلالة ايب على المكان وعلى الاستفهام او الشرط وكذلك معني  
من وما فقد دل الاسم منه على معنيين كدل اللفعل على معنيين الزمان المعين  
والحدث وليس لغرض ان نعترض بهذا على الحد الذي قررنا ولا نكثنا ما دل على معني به  
ولم يقبل ما دل على معني **المسئلة** الرابعة وهو السؤال عن قول الشاعر وهو يزيد  
ابن الحكم التقي  
قلت كفا فاما كان خير كله وسرك عني ما اوتوني بمر توي  
تقرر بهذا البيت تقدم فيما سلف من الامالي وبكنا ان هذا البيت هاهنا لزيادة فايد  
وايضاح شكله وتكونه في جملة المسائل الواردة في قولنا ان اسم ليت محذوف وهو ضمير  
الشان والحدث وحذوف ما لا يوضح الا في الضرورة لقول الشاعر  
قلت رقتا الهمني ساعة فبقينا على محنت ناعم بال  
الامر ان ليت لا يشر الا لافعال فلم يكن التقدير فليت لم يجر ملاصقه للفعل  
وقد دل قول الآخر  
ان من لام في بيت بني حسان المدهوم في المظرب الحرام  
المعدل على من شرطية واذا كانت شرطية لم يكن بد من الفصل بينهما وبين ان لا  
الشرط حكم اسم الافعال في ان العامل فيه يقع بعدها كقولهم انهم تكلموا كرم كما  
يقول اذا استغفرتم الله اكثرت ويطرد ذلك قول الآخر  
ان من يدخل الجنة يروى بلقيس جارا واطيب  
واشم سيبويه رحمه الله تعالى  
وكن لا يلق امر سوي سكره ليله وهو امر  
الامر الذي لا صلاح فيه وفي هذا قول ابي الطيب احمد بن الحسين  
وما كنت ممن يدخل العيش قلبه ولكن من يصير حبيب يعشق  
واذا عرفت هذا فان كفا في خبر كان وخير كل اسم به وكله نوكد له والجملة التي يجب  
كان واسمها في خبرها خبر ليت فالنقص بليته انما ثبت اليقين ان كان خبر كفا كفا عني  
اي كفا ومن وروي سرك فضعه بالتحقيق قوله خير كذا في خبر كان في مكانه قاله  
وكان شرك بغير ان على تقدير خبر كان المتعذر وغيره المحذوف بلغة الذين كانوا يروون  
وغير ذلك في حديثنا لا خلاف في هذا ولا خلاف في ان كفا في خبر كان في مكانه قاله  
من ما عجز به على الحد الاول لقول بابل  
كله تدل على معني في نفسه فقالوا لطاعنا ان كل واحد من هذه الاسماء قد دل على الاستفهام  
او الشرط وعلى معني اخر دلالة ايب على المكان وعلى الاستفهام او الشرط وكذلك معني  
من وما فقد دل الاسم منه على معنيين كدل اللفعل على معنيين الزمان المعين  
والحدث وليس لغرض ان نعترض بهذا على الحد الذي قررنا ولا نكثنا ما دل على معني به  
ولم يقبل ما دل على معني **المسئلة** الرابعة وهو السؤال عن قول الشاعر وهو يزيد  
ابن الحكم التقي



هذا لو كان شرك نفاقا وعلى هذا يكون ارتوي مستورا الى مرتوي وذهب ابو علي الى ان  
الخبر مرتوي وكان حقه ان يكون مرتويا ولكنه اسكن اليه لاقامة الروي والتفخيم  
وهو من الضرورات المستحسنة لانه رد حاله الى حالين احده ان الشارح جعل حالة  
النصب على حالة الرفع والجرح ومنه قوله **لاخر** كفي بالثاني من اسما كاف  
**وقوله** ياد اوهند عفت الا اما فيه . وهذا الاخير يعني الشارح مرتوي  
لان الارثوا كيف الشارح عن الشرب فجاء ذلك لتعلق معنى مرتوي كما يتعلق  
بكان او كفاف فكانه قال وكان شرك كافا عني ومن قال وشرك بالنصب حمل على ليت  
ولا يجوز ان يكون محمولا على ليت المذكورة لان خبر الشان لا يبع العطف عليه لو كان  
مفعولا به فكيف وهو متحد وفي اذا امتنع حمل على ليت المذكورة حملته على اخرى  
مقدرة وصن ذلك لدلالة المذكورة عليه كما حسن حذف كل ما اورده بيبويه  
من قول الشاعر .

• اكل امرئ تحسبن امرا . • وتارنوقد بالليل نارا .

اراد اكل تارنوقد كل واعمله مقدرة كما كانت بعد له لظهور فكانه على هذا  
قال ولبيت شرك مرتوي عني مرتوي في هذا التقدير على ما يستحقه من اسنان  
بانه لكونه خبر اللبت وعلى هذا اي على ان يكون مرتوي خبر الشان اوليت يجوز في ال  
الرفع ورفعته بتقدير يرتفع مضاف اي مرتوي اهل الما كما جافا سال القرية اي اهل  
القرية وحين تضع الحرب اوزارها اي يصنع اهل الحرب سلمتهم ومن كلامهم صلى الله عليه  
اي اهل المسجد وما زلتنا نطأ السجدة التي لم يردون ما السجدة وقد كثر حذف المضاف  
جدا كما شهد فيه ما بقي على ما الذي كثر المحرقة . ليس على طول الحياة تندم  
او ادعي موت طول الحياة وتغمره الاعشى . المتعظم عينا كليله اريدوا .

اراد اعتماض ليلته واصنافا واصناف الاعتماض المقدرة الى الليلية كما اضيف المذكور  
الى الليل والنهار في قوله عز وجل بل مكر الليل والنهار فان انتصاب اليلة انتصاب المصدر  
لا انتصاب الظروف وكيف يكون انتصاب بها انتصاب الظروف مع قوله بعد .

• وبكايات السليم سمعوا . • واجاز بعض المتأخرين ان يكون المارفعاء منه  
فاعل ارتوي من يرتفع برصاف قاله وحيد ووصف ما لا ارتوا المبالغة كما جاز وضعه  
بالعطف على تمامي قوله **وجيت هجر** بنى الما سجد يا . ومنه مضمون الما يستبع  
منه هجر اي على ارا دمر توي القاسم اي الما اي من الما الضم الفاعل وحذف الما فقص  
فوصل افضل من فقص كما جازي الشعر في واختار توي قومه سمعنا لخلنا من قومه  
وجاز فيه من قوله الحمد بك الشبهات بجوت اوليها لي يوقها ونسب اليه وتديل ذلك خلا  
تخا فوم وظرفوني وخالصه على من قوله ولا تفرقوا بيني وبين آل أبي طالب ولا تفرقوا  
الفاعل فاعين ولم يفرق من ذكر ظاهري جميع الضمير اليه كما جاز محبويه من قوله  
اذ كان قلنا فاسي اي اذ كان ما نحن فيه من اهل البيت واليه ما في قوله ما اوتوني  
صمدية وابو طالب العبد الذي لم يفرق بيني وبين آل البيت والاضرب البنا ولم يفرق لانه

ارتوي

ارتوي الى مرتوي وذلك انما لم يعنى ما ارتوي لما مرتوي ما شرب الما شارب  
ثم قال وما ذكره الشيخ ابو علي في قوله ان جعل العطف على كان كان مرتوي في  
في موضع نصب وان حملته على ليت نصب **قوله** وشرك ومرتوي مرفوع بلام لم  
تفسره رحمه الله تعالى **قوله** قال ومرتوي بعد هذا ان تقبلي كلام الشيخ الى علي  
انا حاكبه على الوجه وهو انه اورد البيت ثم قال بعد اورد البيت محمولا على  
اضمار الجرح وكذا خبر كان **قوله** وشرك عني ما ارتوي الما مرتوي فتيا من  
من اعمل الثاني ان يكون شرك مرتويا بالعطف على كان ومرتوي في موضع نصب  
الا انما سكن في الشعر مثل كفا قال الثاني من اسما كاف ومن اعمل الاول نصب  
شرك بالعطف على ليت ومرتوي في موضع رفع لانه الخبر وما ارتوي الما في موضع  
نصب ظرف يعمل فيه مرتوي هذا ما ذكره ثم قال العبد في وقد تقدمت مطا  
بما على توي واذا ثبت ما ذكرته علم ان لا مر على ما قلته والمعنى عليه بما لا  
انتم كلام العبد رحمه الله تعالى وقد مر كلامي في التذكرة بشي فيه  
الي ما قاله العبد واختار رأيي على ما اختاره في هذا البيت من كون مرتوي  
خبر الشان اوليت محمودة استاد ارتوي الى ما ارتوي معني واجر ان من مراميه  
البحيرة **المسألة** واما مزين فلفظه بجمل معنيين لكل واحد منهما وزن غير وزن  
الاخر احدهما ان يكون عبارة عن مصغر وزنه مقبيل ومومض من وزن ومزوان  
اصلهما من مقبيل من الزنة فقلت يا واهل القوم كما وانتاح ما قبله فصار  
الى مران وكن اجتماع الراي والتالان الراي حرف مجهور ووات حرف مهموس فهو  
التناق فابدلوا التالان لان الدال توافق الراي في المجرى وتوافق الراي في  
المخرج ولما اريد تصغير من وان وعده حروفه خسة الشان رايدان الميم والدال  
فكان حذف الدال او لي لا مني احدهما ان الميم بدل على اسم الفاعل والآخر الدال  
على معنى او لي بالمحافظة عليه والثاني ان الدال اقرب من الطرف والطرف وما  
قاربها حتى بالحذف والمحافظة الدال التي من ان خفي في نفسهم من كقولك  
في نفسهم غلبه ضرب فاذن التي في الميم غير الصفة التي في المكسر كما ان الصفة  
التي في اول ليل بول اذا قلت بلي **المسألة السادسة** واما في شيخ  
التناق رايتك ورايتك ورايتك يا هذين ولا يمكن فقد علمت انك اذا قلت رايت  
يا رجل ففتحت التناق واذا قلت رايت يا فلانا فمكسرة واذا خاطبت انيس وابيس  
او امه فمكسرة واذا خاطبت صبيته ففتحت رايتك ورايتك ورايتك فقد ثبت واستقر  
ان التناق كيراجع الى التناق وان الميم جازية اصل الميم ففتحت التناق والجمع في احوال الواحد  
الميم كما في لفظ التناق التناق جردوا التناق من الخطاب وانقرضت بها لكان في  
ارائيك ورايتك يا نبي . واذ كان ما من غير علم في ارايتك ورايتك ورايتك  
ارتموا التناق كيراجع الى اصله فثبت ما ذكرته من كون الواحد اصلا للتناق  
وللمجاعة وكون المذكور اصلا للموت فاعرف هذا ليو اضطرر اليه **المسألة السابعة**

بي















منه فعل لم لا والافعال لا تشق من الحاسية لانهم نقصوها من مزية الاسماء فلم يبلغوا  
سماوات الجنة مثل السور جل يسفر حال اسفر حال لا وهذا السند من الذي يطاوه الممنون  
وغير شونه كم فيهم من رجل لا يدري اوزنه فعل ام فعمل والذي يعتقد فيه ان  
النون زائدة وانهم من السدوس وهو الطليعات لا خسر قال العديدي  
وذاوتها حتى شئت جليته كان عليه سدوسا وسدوسا  
ولا يصنع ان يكون سدس من فعل لا ولكن الاشتقاق يوجب ما ذكره حتى طوي كيف  
يستعمل تحتها المتقنون فيجتنونها اخرا لا بد فيهم كثيرا لا يعرفون ان ذوات الواو  
هي ام من ذوات اليا وال الذي يذهب اليها فاجتنبه على الاشتقاق انها من ذوات  
الياء لا انا اذ ابتينا فعلا ولا نحو من ذوات الواو فليتنا هاء الياء فقلت عبيد وقيل  
وهو من عباد يعبد وقال فان قال قائل فليعمل قولهم طاب يلبس من ذوات اليا واما  
على مثال الحسب كحب وقد ذهب الي ذلك قوم في قولهم ثاة يلبس وهو من توهت  
قيل له يمنع من ذلك انهم قالوا طيب الرجل لم يحكم احد طوبته والمطيطون احيا من  
قرش اختلفوا فقصوا ابيهم فيليب فهدا يد لك على ان اليبس من ذوات اليا وكذا  
قوله هذا الطيب من غير انما صحت في الالف اللغة انهم يقولون اوبه وطوبه فانما ذلك  
على معنى الانتفاع كما يعتقد بعض الناس في قولهم حيا ك الله وياك انت انتاع وانت  
اصل ياك بواك اي بواك من ان ترصاه فاما قولهم لا جرب فان كان معربا صحبا  
فيكون ان يكون اشتقاقه من غير لفظ الطيب الاعلى وايضا الحسن سعيد من سعيدة  
فانه اذا بني فعلا من ذوات اليا مثل طاب يلبس وعاش يعيش فليد الى الواو فيقول  
الطوب والغوش فان كان الطوب الاجر فاشتقاقه من الطيب فانما اريد به والله  
اعلم ان الموضع الذي طابت الاقامة فيه والى النواصت من نري طوي في كل من  
لم حذف منه الالف واللام لم لم يجر ذلك جودا **ف** زعم سيبويه رجلا انه قد خلق  
هذا الفعل على الذي نؤخذ من الفعل فيكون الالف واللام والاحكام فيقول  
هنا اصغر منك فاذا رددته الى المورث قلت هذه الصغري او صغري شاكك وتخيخ  
عنده ان يقال صغري بغير اضافة والالف واللام في كل من  
ذاتين محسراتي وعادة في هذا قوله من الصغري بنات شاكك  
وقوا جرح الفراء وقولوا انما في هذا قوله من الصغري بنات شاكك  
فقد بنوا ما ان تخنن فيهم تخنن فارتبب تخنن من سعة الى ان ذلك في الجوز وهو  
راي اني سمعنا ان رجلا قد قال في لفظ في عنده من هذا الصغري بنات شاكك  
بالالف واللام كما جازي موضع وكذا في الحسري والخطري لا جازي  
افعل منك وقد زعم سيبويه ان اخر من حذف الالف واللام لا يصنع ان يكون  
صغري صغري في الكتاب العزير ومناه الباكسة الاخوي وفيه لربك من جازي  
الافعال في كل من ذواتين متخري ومناه الباكسة الاخوي وفيه لربك من جازي  
واخر ما استمدت من ذواتين متخري ومناه الباكسة الاخوي وفيه لربك من جازي

فليصنع ان تعد احسن عن الالف واللام كما عد لنا اخرى وافعل منك اذا حذفت منه  
من نكر وعرف باللام ولا يجوز ان يجمع بين من وبين حرف التثنية والذين يشربون ما الحيوان  
في انهم لم يعمدوا على ما هذه الواو التي بعد اليا وهي منقلبة كقول الخليل  
ام هي على الاصل فاقال قوم من اهل العلم ومن هو مع اخو القين خالدا مخلصا اهل يدي  
ما معني الخور ومن اي شي اشتقت هذه اللفظة فانها لنا من لغون في الخور فيقولون  
بعضهم هو اليا من ومنه اشتقاق الخور من اليا والواو من اذا اريد بهم الغشا  
والواو ريت اذا اريد بهم نسا الانصار وقال قوم الخور في العين ان يكون كل حوا  
وذلك لا يكون في الالف وانما يكون في الواو وفي الاخر من الخور شدة سواد العين  
وبعضه وقال بعضهم الخور شدة سواد العين وعظم الخلقة وهل يجوز ان المشتق  
بالواو والعين ان يقال لحيه في الخور فانهم يلبسون هذا البيت بالياء  
والي السلف الماضي واخر واقفا الي ريب خبر كان جازره  
فكذلك الرواية في هذا البيت بالياء قدح في ذلك قول من يقول انما قالوا الحبي  
اتباع العين كما قال الرازي  
فلي ترفه الدار بالياء في القول قد درست غير ما ذكرت  
مكتيب اللوات من مخطو ر ا زمان هيناسر ورأسر  
خوار عسا من الخور العين وكيف يستخرج من قوله الاستبرق ان تحصى عليه ابدال  
وهو لا يدري كيف يجمع جمع التفسير ولا كيف يصنع التثنية يقولون في جمعه  
اي في ذوق تصغيره ايرق وكان ابو اسحاق الزجاج يزعم انه في الاصل سس بالفعل  
الماضي وذلك الفعل استعمل من الماضي ايرق او من ايرق وهذه دعوة من ابي  
اسحاق وانما هو سس محبي عرب وهذه البعثة التي الذي عليه انكا المومنين الى اي شيء  
تسببها كانت تقول في الدار الاولى ان العرب كانت تقول انهم يمشون في الدار  
الحق وانهم اذا راوا شاحبا قالوا عيشري اي كانه يحمل الحق لك كانت الالف لا تعد  
على مثله ثم كره ذلك حتى قالوا شحبا عيشري اي كانه يحمل الحق لك كانت الالف لا تعد  
حتى كان حروف الالف اليبس من وسى عيشري تحاليل وتحيد  
وقال زهير بن حبيب عليه حبة عيشريه جد يروى يوم اني سالتوا واستعملوا  
وان كان اهل الجنة عاينون من الالف قد اطمعهم الله تعالى العلم بما عينا جوت  
الله ولن يسيح من معرفته انك يا بني ولي فان ذلك لم يقع اليهم واما لربك  
بالفعل في معنى يمشي ايرق على تقدير انك لو لم تفتد بهم اليهم رضوان ويقول ان الاحباب  
الجنة البهيمية يمشون في الجنة واما ايرق في خلا لعل لا ايرق منكسرون وانهم قوا  
رجلنا البهيمية في الجنة البهيمية في الجنة البهيمية في الجنة البهيمية في الجنة البهيمية في الجنة  
الجنة البهيمية في الجنة البهيمية في الجنة البهيمية في الجنة البهيمية في الجنة البهيمية في الجنة  
الجنة البهيمية في الجنة البهيمية في الجنة البهيمية في الجنة البهيمية في الجنة البهيمية في الجنة  
الجنة البهيمية في الجنة البهيمية في الجنة البهيمية في الجنة البهيمية في الجنة البهيمية في الجنة











اي هو والنصب باضا وعني والجرفه لما قبله . القهر وف الدهر مصطر .  
وما حد يكلفه . يجوز رفع خبر ما على لغة تميم ونصبه على لغة النجاشي  
للكسر فان بعض العرب ينصب كل ما على صلا لوزن على الكسر فيقولون على سائر  
ونزال . لا اشتكى من الدهر . اذا حمل على العطاء . ارفع العطاء فاعل  
تخل والنصب صفة المحن والجرفه للدهر . ما رستم وما رستم في قصر فها  
الجسم . ارفع الجسم بقوله ما رستم والنصب يد من هن في ما رستم من  
والجرفه من هاء في قصر فها على حذف قول العز زدي .  
على ما قلنا في القوم حاكما . على جوده بصن بالما حاتم .  
والقوى في خفوصه والخفض حاتم على الكيد من هاء في جوده .  
وبلوت حد السيف في حمل في حلقه الجسم . ارفع الجسم فاعل  
اخلفني والنصب يد من حد والجرفه من اسيف .  
ان كنت في بلي الخلوب . ارفع تبيكشت الظلام . ارفع الظلام بيشكشت  
والنصب با رقت والخبر من لا من ليل . وانك ملام الدهر عك في حديثك واللام  
ارفع الملام عطف على حديثك والنصب بواو مع والجرفه عطف على الكاف في حديثك  
ارمى زاني مارمى للعرض حتى لا يرام . قد جاء الفعل بعد جدي مرفوعا  
ومعصوبا كقوله تعالى حتى يقول الرسول واما الكسر فلا سبل اليه لان زيادة الياء في ارام  
فيكون ارام من المرامه ويصير المعنى لا زال ارمي الزمان حتى ترك كمر ارمي .  
اني ارمي العيش المحول وصحة الاشرار ارام . صحة الاشرار مستدا  
وذام خرم ويجوز نصبه معا باري ذام ارام الذم واذا اردت على ذام انا جاز لفظ  
المخفض والنصب الميك كم حاسم من معان من عدوا على وكم ليام . فحين  
جاءه المرفوع والمضروب والجرفه في المرفوع قد جاء الله تعالى . فحين  
كم علة تدعيه وحالته . ارفع مرفوعه ونصبه وجرها .  
رب امر عابث قد احسن مني . الاخفش يقول رب فاعلم في حديثك  
موضع رفع فيكون رفع مستقام على النصب لان رفع على الموضع ونصبه في موضع  
تغاضى على اللفظ . عن الورد وحقه مصطفي يصحبه اسام . ما رفعه من  
من سام بواو كلف . بمعنى اسام من المفعول هو اسام يقول اضطر في هذا  
الزمان من انما حرم من انما حرم . لا فرق في النصب . هذا الموضع على السام .  
ارفع الدبام على ان علا فعل من المفعول والنصب لم قد فعل المفعول على السام .  
هو الدبام اي زاد عليه في الدهر والخبر على ان علا سم معنى قوله في هذا الموضع  
ويسمونه حرق كقوله من من على النصب وانما النصب مرفوع في قوله من من  
وخبره تعالى .  
في سور الموضع فوسا من على . ياء واليمق الايم الجاهل القدم القديم .  
نقدم اذا نعت يفتح ويقطع الى الرفع والنصب .

ان الموه عند قدم الناس يعلو والطعام . ارفع على الابتداء والخبر حذف  
والنصب عطفا على اسم ان والجرفه عطفا على قدم . لا تخرج خبر من ضعيفا لوديجل باللام  
الرفع على الحكاية اي يقولوا السلام عليكم والنصب على المصدر اي بان يلم السلام وانقل  
القاري رحمه الله تعالى .  
يا دوايا رحيل غدا . وفي ترجمه نفس .  
وقال يجوز في الرحيل النصب والرفع والمخفض ذكر ابن جني في سرائر لغة .  
وعنه ببالصير الجليل . وما يلوذ به اكرام . ارفع يلوذ والنصب عليك  
اخر والجرفه من الضمير . لا ينفق القلب من كرم يلا في او غرام .  
الرفع على الابتداء والخبر حذف والنصب يلا في والجرفه عطفا .  
حتى متى شكوي في الشبه ككيب المستغنى . شكوي مصدر مضاف  
الى فاعله او مفعوله فرفع المستغنى استقام الجمل الفاعل ونصبه استقام الجمل المفعول وجن  
على اللفظ . ما من جري الانفحة فرادي او سقام . ارفع انتباعا لموضع  
جوي فان من زايده والجرفه على اللفظ والنصب على ما تضمنه .  
هاري في سنة . ذلة وملاقي الحمار . كلا فمجرى الحمار مستدا ونصب الحمار  
باري وكسره بتقدير الحامي . قدر على محتم . من فوق باق او امانه .  
فوق واما ما مبني على النعم او منصوبان على الكفر او تيموران على امانه  
نكران ذما قبل خلفك خل عنه . فيه فما يقع الملام . ارفع يقع  
والنصب على والجرفه من هاء عنه . ما ان يفر يراك الا حين سمعه الكلام .  
الرفع ينظر والنصب من هاء سمعه والجرفه من ذاك .  
ما في الردي من مكرم . ذوي الحلو ولا كرام . ارفع على موضع مكرم  
والجرفه لفظه والنصب بلا . العيش فيه اذ ملوتمهم وقد حملوا الامام .  
الرفع تدل على الواو في حملوا والنصب يد من هم في ملوتمهم والجرفه من هم فيهم  
في غفلة انما ظاهرا من سودد دله البام . عند فظرت ان بانه  
معنى انهم يفرح ما بعد هاء واملا ان يكون معني في نصب ما بعد هاء ويجز  
بما استنبه عليه من وقد جاء ابن جني في قوله الجرفه .  
اقل لجانله لوله الكره مجز . برفع الكره ونصبه وجز .  
ابرا الحية تشبهه . في السعاده مسترا . برفع حرام ولا معني  
ليس والخبر حذف على حذف قوله اكونا من قيسن لا يرام . والنصب عطفا على تشبهه  
وبجرفه عطفا على تشبهه . اولابا من شيئا اذا كان جاسيا .  
فكرحتني لعله البقاء . وذكر في قوله الجرفه . ارفع عطفا على ضمير ميكيد  
والنصب على البقاء والجرفه والشتم على اداة مقام ابراهيم .  
اني وذدته وقد سميت العيش لويك وجها .

قر







على المضارع في الحركات والمسكنات اذ لا يفتقر الى الالف الا في الماضي ان صار  
خارجة عن الزنن بدليل استثنائهما بغير الالف والذي يدفع هذا كله ان  
كلامنا في الفعل من وجوب لازمة الاقراء والتذكير والمسكنات والتذكير والتذكير  
والنشيئة والجمع ولم يثبت اسم الفاعل الجاري على الفعل لشيء الصفة له في الحروف  
العلامات الدالة على فعلية المسند اليه بل جري مجرى فعل النفي في المعنى ولذلك  
لزم الاقراء والتذكير كما كانت معروضة من الالف والاضافة لزومها ذلك وليس لزوم الفعل  
لذلك لثبوتها مع الفعل والمصدر المستحق لذلك بدلالة المعنى في الخبر كما ذكره  
موفق الدين بن يعقوب في شرح الفصل وابن السكيت وقد اخبر ابن السراج كذا في  
الاصحاح وقد عرفت ذلك بمثال في الاصحاح بانهم لم يجمعوا بينه في علامة الفروع وبين  
الاقراء البيت من دخلوا المدرع بمعنى مع الالف والاضافة لان خبر المدرع وبنية المشتقات  
كذلك ولا كما ذكر بعض المتأخرين من انهم لم يجمعوا الكلمة مع باقيها وبعض الخلة  
لان الحقة العلامات لان امر ايها يدفع ذلك واذا كان الجاعل من الالف لا صرا  
في عمله عن التصرف لشبهه بالاسم كما يشبه من الاسم بغيره لان الالف لان الفعل  
ما قبله من الاشتقاق والجر بان على الموصوف فلست في الضمير المتصل بالفتحة والحال  
والظرف وعدمه لا في الظاهر ولا في المفعول به على المشهور وهذا معنى قوله من  
قال لا تفعل واما قوله تعالى الله اعلم صحت بحال رسالته فثبت نصب بمقدار نصب  
المفعول به اي يعلم حيث لا جرم لاضافة لان الفعل بعض ما يضاف له ولا نصب  
باعتبار نصب الظرف لان علمه غير متعدي وفي الاخيرس ولقد تقدمت في او قبل باسقاط الخافض  
واصب منها بالسوق في القواصب **نصبه بيطرب** وقد راو قبل باسقاط الخافض  
اي اضر بيطربواصب ورجع الاول لكثرة حذف الفعل دون الحرف ولا يبقا لانه لا تفعل  
وهو ما لم يمتدح علاماته تدل على شبه ما يحكم بشبهه وهذه ليست كذلك فكيف تدل  
لانها تعزله كان جوازي بالعصان اجلد **وزيد امرت به** وبعض العرب لاجل  
الاستغناء في العملها في الخافض طلقا حكاه **وبه في موضع ومنه في امر وحكم**  
عليه بالعدول لرداءة قوله **في سبيل الكل استحبنا والقياس**  
قد مرناه ووجهه **اعترض عليه بان عدم لحاق العلامات**  
بغيره في شبهه لعدم **فعل لا يبيد الجمع فيلزم في ان جعل بطريق**  
الاولي وهو موقوف على الكلام في كلام **اشيد سعيد** والرسيد سعيد موقوف ايضا  
قد راو على وجهه تعالى في قوله الذي يدع في سبيله زيد شوما يكون خبر منك  
خبر ما يكون وتوجب قوله ان يبين ان نصب خبر منك وقد تقدم انما شبه  
الفعل من جهات من **يوصل بالحرف تارة زيد علم منك وجواب**  
ذلك انما لا يشهد ان ذلك **بل لضعفه حيث لم يجره في لحاق العلامات**  
ولما في العلامات بما يبرر بشبه الفعل وقد ذكر جماعة من المتأخرين في عمله عمل  
اسم الفاعل وان سلم ان ذلك تغوي شبهه بالفعل فهو الفعل الجاعل الذي هو ضعيف

غر

غير متعدي شبهه بالاسم بدليل سبيله ان **وقد اخبر الرجل والامر بالمسك والامر**  
فانما الحقيقة من التثنية بدليل وان سبيله في خبر هذا الامر المسند اليه وعلى وجهه  
تعلق بعينه **وبه** الشيخ ابو بكر والقياس بان الفاعل والمفعول والصفة المتيقنة  
باسم الامر وانما ثبت اسمها فعل وجوبها وهو فعل ويعمل وفعل  
وافعال لم يجمع فعل معنا في يدك على الزيادة **واعترض عليه** بان الصفة  
دالة على التثنية ولا فعل الا وهو دال على الحدوث وفي افعال الضمير ووجه التثنية  
على الحدوث والتثنية كانت واما مشلته الغالبة فتأني من فاعل او فعل  
او فعل فعلى الخبر من اداة اكثر من سوادهم بوضع الايات فيه وتايبان لا تفعل  
بمعناه وهو فعل النصب ولو زاد قبل التصرف فخرج على ان يقال ان قوله ليس  
افضل في النصب موقوف على ذلك وسبيله **الكل يقتضي لك لان سبويه** عر فيهما  
وغيره جلا احسن في شبه الكل منه في عين زيد وتكثر الامثلة في مثال الجمل لم يسلط  
فيهم ويعبر ذلك من الامثلة وفيه الكلام في مثال لا تفعل ما لم يسلط في غير **وقد**  
صطفا الامام جلال الدين ابو جهم واما اذا كان افعال شي وهو في المعنى سلب  
مقتضى باعتبار الاول على نفسه باعتبار غير متعدي اي صفة تثنى وهو في المعنى  
لنقلق به مقتضى وهو لا يكتل وقيل لسبب راي حصوله سببا وقيل لافضل بالمقتضى  
للمعنى سبب التثنية في التثنية ولهذا لزم باعبار وقوعه في غير ذلك الموصوف  
والتثنية العكس لاجل المعنى والامام جلال الدين بن مالك رحمه الله تعالى حيث قال  
في تسميته لا يرفع فعل التثنية في الامر بانها هرا الا قبل مفعول هو مذكور او  
مفسر بعد خبر او شبهه فصاحب الفعل ولا عرف يخرج الفاعل من رفعه في الظاهر  
مطلقا كما سبق لكن كان ينبغي ان يزيد او ضمير منفصل لا يخرج مثل مررت رجل  
احسن من ذلك الا قبل مفعول المفعول بعد خبر المجرور ومن وافق قوله وانما  
اراد ان يغيره بان نه هو هو اي المجرور وهو ذلك لظهور الذي فرض رفع فعل له  
وهو لا يكتل اذ الضمير يعود عليه ومثال كونه مذكورا لانه لا سبق وكونه مقدرا  
ومنه ما ذكره سبويه رحمه الله تعالى من الحديث ما من ايام احب الي الله فيه الصوم  
من عشرين اياما قيل وحذف المية انشاقا لاختلاف رجا الله تعالى من احمله  
على لفظ الايام ومن رفع على موضعه والجر محذوف اي في الوجود والمراد في  
الصحيحين ما من ايام العمل الصالح فيمن احب الي الله العمل من هذه الايام العشر  
ولاشبه فيها ما يتصور مع ادخال من على الكل كما رايت رجلا احسن في عينه  
الكل من زيد وعلى ذي كرايت رجلا احسن في عينه الكل من زيد واما يجوز فيه  
مع من زيد وانما يحذف مع من قوله **ما ان رايت احدا من احد** اولى به المجد في وجوه واعدام  
وبنه ببيت الكتاب المعزول لتعظيم اسم الله تعالى والحق المفضلين  
مررت على وادي السبع ولا اركي كواذي السبع مع من ينظم واذا



لایس

بعد كل جنة في ذلك وان سقط الحيايط وان قوم من مجرمي هذا الجور  
لانه ليس بها ينكر وقد قال بعض الفقهاء في قوله لكل اجزيت منك اجزائه فان  
انفصلت في الحمام فان طلق فاجبت واجزيت ثلثا واغسل في الحمام مرة واحدة  
فانها تطلق وجعله بمنزلة الفعل الذي لا يرد وهذا غلط لان الفعل اذا كان  
يجوز ان يقع مع شرطه فلا يقع الطلاق حتى يقع معا **مسألة** اذا قال الحيايط كلمتك  
وان دخلت دارك فان طلق فانها تطلق باحد الفعلين لان المعنى ان كلمتك فان  
طلق وان دخلت دارك فان طلق لانه قد كرر مرتين ولا بد لكل واحدة من جواب  
لانها شرطان وكذلك ان قال له ان كلمتك وان دخلت دارك فعدي حر يحرى  
باحد الفعلين برجوبه بهما جميعا اذا وقع معا الزم **مسألة** اذا قال الحيايط  
دخلت الدار وكلت كذا فان طلق فصد تطلق بوقوع الفعلين جميعا ولا تطلق  
باحد دون الاخران دخل ولم يكلمها لم تطلق وان كلمها ولم يدخل لم تطلق واذا جهر  
بغيره طلقت ولا يسيب بالحياء انما لا يدخلها بل لا بد ان يدركها به وقع الطلاق  
بعد ان يقع بينهما لان المعطوف بالواو يجوز ان يقع اخر قبل ولذا لا يري انك تقول  
رايت زيد او امرئ فجوز ان يكون محررا في الرواية قبل زيد قال ابن تعالي واسمعي وارجي  
وكذلك ان قال لعبد ان دخلت الدار وكلت زيد اذ كانت حرة فانه يقع الا بوقوع  
الفعلين جميعا كيف وقع لافرق بينهما وبين وقوع الاول قبل الثاني وانما في قبل  
الاول **مسألة** ان قال الحيايط دخلت الدار فكلت كذا فان طلق فصد لا تطلق الا بوقوع  
الفعلين جميعا وعدم المتقدم فبما في الشرط فلا تطلق حتى تدخل الدار وان لم يكلمها  
فان كلمها قبل الدخول لم تطلق وكذلك العبد لا يعتق لان المعطوف بالواو لا يكون  
الا بعد الاول وكذلك ثم **مسألة** فان قال له ان كلمتك وان دخلت دارك فان طلق  
طلق بواحد الفعلين وان لم يكلمها فانها تطلق وتخرج طلقت لان اولا حد الشبهة  
ومع منزلة قولك ان كلمتك وان دخلت دارك فان طلق لافرق بينهما في وقوع الطلاق  
وكذلك في المعنى اذا قال له ان كلمت زيد او دخلت الدار فعدي حر يحرى حر يحرى  
وان وقع الفعلان وقع الطلاق والعق لانه اذا وقع بواحد في لسان الجذر ان  
يقع بهما **مسألة** اذا قال الحيايط طلق وان دخلت الدار طلقت في وقتها على  
كل حال لان المعنى ان طلق ان لم ادخل الدار وان دخلت الدار والواو عاطفة على كلام محذوف  
وكذلك اذا قال لعبد حر فاني دخلت دارك فعتق على كل حال لان المعنى عدي حر ان ادخل  
دارك وان دخلته وكذلك ان قال لعبد حر وان لم ادخل دارك اعتق لوقت مجيها ذكره  
لك **مسألة** فان قال الحيايط طلق وان دخلت الدار لم تطلق حتى تدخل الدار اما  
ان كان بشرط لا يقع الطلاق الا بعد وجود ما بعدها اذا فرغ مستقبل فيه معنى  
الشرط فكانه قال استطلق اذا جاء وقت كذا فمضى وقت دخول الدار فمضى استوتات  
واذا في هذا الموضع في وقوع الطلاق ولهما مواضع كثيرة يفتون فيها في هذا المعنى  
سخر بك ان شاء الله تعالى **مسألة** فان قال الحيايط استطلق ان دخلت الدار فمضى ان















































رسالة الشيخ البليغي في  
دلائل كبر الاقوال

5



















سفر الاحبار

صلى الله عليه وسلم

٢٢

✓

2

قال الصغدي رحمه الله تعالى قد علقوا بتمام في هذا التركيب لانه انما يقال في  
اشئين وثلاث ثلاثه وارباع اربعه ولا يقال لاشئين ثمان ولا ثلاثه ثمان ولا اربعه  
اربع ولما وقف الملوك على هذا التغييط استبعدوا وقوع مثله من ابي تمام وخاص فكمه  
في الجواب وعام وخطر الملوك ان المراد غير ما فهمه الصغدي وقصده من ذلك على من  
علموه نقتبس وبكلامه نقدره وموافق الكلام نقدره ما راعا غير وتغليب التركيب

قوله  
لأبي تمام في استمالة كاهن  
تات ولورد على العنبر

















۱۳۱۱





